محمد علي جادين

تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان

مركز الدراسات السودانية

محمد علي جادين

تقييم الديمقراطية الثالثة في السودان

دراسة توثيقية في انجازات واخفاقات
النظام الديمقراطي ١٩٨٥ - ١٩٨٩

الطبعة الأولى
القاهرة
١٩٩٧

مركز الدراسات السودانية
القاهرة - جمهورية مصر العربية
٧ شارع معروف شقة ٥
تليفون فاكس ٥٧٨٧١٤٢ -٢٠٢
E- mail ssc @ africamail com

التجهيزات الفنية والطباعية
مركز الدراسات السودانية

المحتويات

مدخل
ومقدمة

السودان، كما هو معروف، من أوائل الأقطار العربية والأفريقية التى نالت استقلالها السياسى، فى مطلع عام ١٩٥٦. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن مر بست فترات سياسية متميزة، هى: فترة الحكم الذاتى والديمقراطية الأولى (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨)، الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، ثورة أكتوبر ١٩٦٤ والديمقراطية الثانية (١٩٦٤ -١٩٦٩) والانقلاب العسكري الثانى (٦٩- ١٩٨٥) إنتفاضة مارس/أبريل والديمقراطية الثالثة(٨٦-١٩٨٩)، وأخيرا نظام الحكم الذى جاء بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

وبذلك يتضح أن السودان ظل يعيش، طوال الثلاثين عاما ونيف الماضية، فى دوامة حلقة مفرغة، بين الانقلابات العسكرية والفترات الديمقراطية البرلمانية، كل فترة فيها تقود إلى الفترة اللاحقة، وأنه عاش أكثر من ٢٦ عاما من سنوات ما بعد الاستقلال تحت سيطرة أنظمة عسكرية وحوالى ١١ عاما فقط تحت ظل انظمة ديمقراطية. وهذا الوضع لابد أن يطرح اسئلة عديدة حول الأسباب الحقيقية التى تقف خلف هذا الدوران فى هذه الحلقة المفرغة أو الشريرة كما تصفها بعض الكتابات؟؟ والإجابة على مثل هذه الأسئلة تتطلب دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى فشل الحكومات الوطنية المدنية والعسكرية المتعاقبة فى استكمال انجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال، ومتابعة حركة الصراع السياسى والاجتماعي الجارية فى البلاد، وتحديد مواقع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة فى دائرة هذا الصراع، ومواقفها من قضايا الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية.

وذلك لأن ما يسمى حلقة مفرغة أو شريرة هو نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية محددة يمكن متابعتها ودراستها وتشخيصها.

وانطلاقا من هذه الحقائق كان اهتمام هذا الكتاب بمتابعة ودراسة حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال فترة الديمقراطية الثالثة ومحاولة البحث عن مداخل واقعية للوصول إلى حقيقة ما يسمى بالحلقة المفرغة والعوامل الأساسية التى تؤدى إلى إجهاض التجربة الديمقراطية والعودة إلى حكم العسكر.

وفى هذا الإطار، فقد توفرت لتجربة الديمقراطية الثالثة ظروف عديدة كان من الممكن أن تساعد على استمرارها وترسيخ جذورها فى أرض الواقع فى مقدمتها تجربة النظام الديكتاتورى المايوى التى امتدت لأكثر من خمسة عشر سنة، ولم تخلف وراءها سوى الخراب الاقتصادى والاجتماعى وفقدان السيادة الوطنية وتهديد وحدة البلاد، واتساع الإحساس بأهمية الديمقراطية وضرورتها لمواجهة قضايا التطور والبناء الوطنى، وضخامة التحديات التى تواجه البلاد، ووجود رئيس وزراء مستنير يتمتع بثقافة عربية إسلامية وعصرية واسعة وإيمان عميق بالحوار السلمى الديمقراطى، وحيوية الحركة السياسية والنقابية السودانية وجديتها التى برزت فى مساهماتها العسكرية والسياسية العميقة لمعالجة قضايا البناء الوطنى وتوطين الديمقراطية... بالإضافة إلى القضايا الجادة التى طرحتها ظروف الحرب الأهلية فى الجنوب وتركيبة السودان السكانية وارتباطاته العربية والأفريقية. وقد ساعدت هذه الظروف والعوامل، بالفعل، فى خلق حركة فكرية وسياسية جادة ومتنوعة خلفت تراثاً غنياً سيكون له تأثيره الكبير فى تطور الحركة السياسية السودانية وانضاجها فى الفترات اللاحقة.

إن الحقائق الجغرافية الأولية عن السودان هى أنه يقع فى قلب القارة الأفريقية وفى الحدود الجنوبية للوطن العربى، ما بين خط العرض ٢٢ شمالا إلى قرب خط الاستواء جنوبا. وتبلغ مساحته المليون ميل مربع، أى ما يعادل مساحة كل بلدان غرب أوروبا، ويعتبر من أكبر البلدان الأفريقية والعربية، ويجاور تسع دول، هى: مصر وليبيا فى الشمال، تشاد وأفريقيا الوسطى فى الغرب، زائير ويوغندا وكينيا فى الجنوب وأثيوبيا وارتريا والبحر الأحمر فى الشرق. بيد أن أهمية الموقع الجغرافى الحقيقية هى فى انعكاسها على تركيبته السكانية المركبة والمتنوعة وارتباطاتها العربية والأفريقية بحيث ظلت الكتابات السياسية تطلق على السودان أوصافا متعددة ومتناقضة فى بعض الأحيان، شملت: أفريقيا المصغرة، الجسر الذى يربط بين العرب والأفارقة أو بين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء، والبوتقة التى انصهرت فيها تيارات الثقافة العربية والثقافات الأفريقية أو بلد الغابة والصحراء، بالإضافة إلى أوصاف أخرى؛ يربطه بعضها بالوطن العربى أو بالشرق الأوسط

أو شرق أفريقيا والقرن الأفريقى.

إن كلمة (السودان)، حسب إجماع المصادر، هى اسم أطلقه الجغرافيون والمؤرخون العرب خلال مرحلة الانتشار العربى وصعود الحضارة العربية الإسلامية على المنطقة المعروفة بالحزام السودانى، الممتدة خلف الصحراء الكبرى، من شواطئ المحيط الأطلسى فى غرب أفريقيا حتى شواطىء المحيط الهندى والقرن الأفريقى شرقا. وفى منطقة واسعة تضم عدة أقطار أفريقية تتشابه فى جغرافيتها وبعض السمات العامة لسكانها ونمط حياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتربطها علاقات تاريخية، تجارية وثقافية، مع المنطقة العربية تمتد إلى فترات تاريخية طويلة الأمر الذى أدى إلى انتشار الإسلام، واللغة العربية بدرجة أقل، وسط معظم سكانها. مع ذلك فان تاريخ منطقة «جمهورية السودان» بحدودها الحالية، التى لم تكن معروفة ككيان سياسى موحد قبل عام ١٨٢١ بل كانت تخضع لكيانات سياسية متعددة، يمتد إلى أعماق وبدايات الحضارة الإنسانية. ففى العصور القديمة شهدت صعود ممالك ودول عديدة فى منطقة حوض النيل أهمها مملكتى مروى ونبتة، وكانت لها مساهمتها الحضارية المتميزة. فقد اشتهرت مروى بصناعة الحديد، ومنها انتقلت هذه الصناعة إلى المناطق المجاورة. ولذلك أطلق عليها بازل ديفيدسون «بيرمنجهام أفريقيا القديمة». وعاشت هذه الممالك وتفاعلت مع الممالك والحضارات القديمة فى وادى النيل ووادى الرافدين والمناطق المجاورة فى أفريقيا والجزيرة العربية، وظلت هذه المنطقة تتفاعل مع التيارات الحضارية الكبرى التى شهدتها المنطقة العربية والمناطق الأفريقية المجاورة.

فقد شهدت الفترة اللاحقة نشوء وصعود الممالك المسيحية فى شمال المنطقة ووسطها، وكانت لها علاقات قوية مع المراكز والدول المسيحية فى مصر ومنطقة الشام ومع منطقة غرب أفريقيا. ومع ظهور الإسلام وانتشاره فى مصر وشمال أفريقيا، وتدفق الهجرات العربية إلى داخل الأراضى السودانية من جهات الشرق والشمال والغرب، خلال الفترة الممتدة بين القرن السابع والقرن الرابع عشر، تواصلت عمليات التفاعل والتمازج الطويلة بين السكان المحليين والمجموعات العربية الوافدة لتؤدى إلى انتشار الإسلام فى أجزاء واسعة من مناطق البلاد واستكمال تعريب معظم سكان المناطق الشمالية والوسطى. مع تصاعد هذه التحولات الكبرى وانهيار الممالك المسيحية، نتيجة تطورات داخلية وخارجية عديدةنشأت كبرى الممالك والسلطنات العربية والإسلامية: سلطنة سنار (١٥٠٤ - ١٨٢١) فى المناطق الوسطى والشرقية، سلطنة الفور (١٤٤٦ - ١٨٧٥) فى الغرب وسلطنة المسبعات فى كردفان. وكانت تسيطر على معظم مناطق شمال وغرب السودان الحالى، ولها علاقات سياسية وطيدة مع مركز الخلافة العثمانية وعلاقات تجارية وثقافية واسعة مع مصر وبلدان شمال وغرب أفريقيا والجزيرة العربية من خلال طرق القوافل التجارية الطويلة ومع مراكز العلم فى مصر والحجاز والمغرب

ومن خلال تدفق العلماء ورجال الطرق الصوفية، من مصر والعراق واليمن والحجاز، الذين وجدوا الترحيب والرعاية من سلاطين سنار والفور. وفي بداية القرن التاسع عشر زحفت جيوش محمد علي باشا، والي مصر، لتقوم بالقضاء على تلك السلطنات وتفرض سيطرة الحكم التركي المصري على السودان لأكثر من ستين عاما. وشملت مناطق سيطرته كل الأراضي التي تشكل جمهورية السودان الحالية تقريباً، وامتدت حتى البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا وارتريا والصومال في الشرق. ومن هنا جاء القول بان الحكم التركي المصري (١٨٢١ ـ ١٨٨٥) هو الذي قام بتوحيد مناطق السودان المختلفة وإخضاعها لحكم مركزي موحد، لأول مرة في تاريخها. وساعد ذلك على خلق عوامل سياسية واقتصادية إضافية أدت إلى إعادة صياغة التركيب القبلي للسكان ودفع عملية الاندماج الوطني خطوات إلى الأمام. ولكن ذلك لا يقلل من شأن العوامل الداخلية، الاقتصادية والسياسية والثقافية التي ظلت تدفع في اتجاه التوحيد والاندماج الوطني منذ فترة طويلة. ولولا ذلك لما استطاع الحكم التركي فرض سيطرته على كل أقاليم البلاد بكل سهولة ويسر.

فالصراع بين سلطنتي سنار والفور لتوسيع مناطق نفوذهما في منطقة كردفان، مثلا كان يعبر عن نزوع توحيدي فرضته تطورات ثقافية واقتصادية عميقة كانت تجري وسط المجموعات السكانية في مختلف مناطق البلاد. وتمثلت أهم هذه التطورات في انتشار اللغة العربية ومراكز العلم والثقافة والطرق الصوفية في معظم مناطق السلطنات العربية الإسلامية، وفي نمو طبقة التجار وتعاظم دورها في الحياة السياسية والاقتصادية. وجاء الحكم التركي المصري ليدفع هذه التطورات في اتجاهها التاريخي المحتوم وليضاعف من تأثيرها في تسريع عملية التوحيد والاندماج الوطني وسط المجموعات السكانية في المناطق الشمالية عموما.

والواقع أن انفجار الثورة المهدية عام ١٨٨١ في وجه الحكم التركي المصري والنفوذ الاستعماري الغربي الذي تغلغل في جهاز الدولة وسيطر على النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد، لم يكن بعيداً عن تأثيرات هذه العوامل في تسريع عملية الاندماج الوطني وانضاجها. إذ لولا ذلك لما تفجرت الثورة المهدية نفسها كأول ثورة وطنية نجحت في هزيمة قوات الحكم التركي المصري وإقامة دولة مستقلة استمرت لأكثر من ثلاث عشرة عاما، رغم اتساع الهجمة الاستعمارية الغربية واشتداد صراعاتها لاقتسام المنطقة العربية والافريقية خلال تلك الفترة.

وفي عام ١٨٩٨ قامت بريطانيا، بعد أن فرضت سيطرتها على مصر، بغزو السودان والقضاء على دولة المهدية، وفرض سلطتها على البلاد بحدودها الحالية. واستمر الاحتلال البريطاني ما يقارب الستين عاما، حتى تمكنت الحركة الوطنية السودانية من انتزاع استقلال البلاد في مطلع عام ١٩٥٦.

هكذا يمكننا متابعة تاريخ الدولة السوادنية لفترة تاريخية طويلة، رغم حداثة كيانها الجغرافى السياسى الحالى. وخلال هذه الفترة التاريخية الطويلة تعرض السودان، بحكم موقعه وثرواته الطبيعية الكبيرة والمتنوعة، إلى غزوات وصراعات عديدة مع جيرانه ومع القوى الإقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة خلال الحقب التاريخية المختلفة، كما تعرض إلى هجرات سكانية عديدة ومتنوعة. ومن بين هذه الهجرات كان انتشار الإسلام وتدفق الهجرات العربية إلى داخل البلاد يمثلان الحدث الأكثر أهمية وتأثيرا بحكم دورهما المؤثر والفعال، والمتصل حتى اليوم، فى إعادة تشكيل وصياغة الشخصية الوطنية والقومية لشعب السودان. فقد كانت الهجرات العربية، كما يقول د.مدثر عبد الرحيم(١)، هى الأكثر نجاحا، حيث أصبحت ثقافتها وديانتها، التى حلت محل ثقافات وديانات الرومان واليونانيين وقدماء المصريين، ذات أثر دائم فى السودان. وانتشار الإسلام فى معظم مناطق البلاد وتعريب معظم مناطقها الشمالية لم يكن نتيجة غزو عسكرى، بل كان، بشكل رئيسى، بواسطة المهاجرين العرب المسلمين الذين تسربوا، تدريجيا، إلى داخل الممالك المسيحية. وهذا التأثير نلمسه اليوم فى انتشار الإسلام فى معظم أقاليم البلاد وفى تركيبة سكانها وانتشار اللغة العربية وسط معظم مجموعاتهم.

وفى ذلك يقدر إحصاء ١٩٨٣ سكان السودان بحوالى ٢٠,٦ مليون نسمة، بنسبة زيادة سنوية تعادل ٢,٨٪، ٧٧٪ منهم يعيشون فى الأقاليم الشمالية والبقية فى الإقليم الجنوبى. وفى داخل هذه التركيبة السكانية يشير إحصاء ١٩٥٥، الذى أجرى عشية إعلان الاستقلال، إلى ان هناك على الأقل ١٩ مجموعة سكانية رئيسية وحوالى ٥٩٧ مجموعة فرعية. ووسط هذه المجموعات تمثل المجموعات التى تدعى الأصول العربية حوالى ٤٠٪ من مجموعة السكان، بينما تمثل مجموعة البجة فى الشرق حوالى ٧٪، والنوبيون فى الشمال حوالى ٦٪، والمجموعات غير العربية فى الغرب حوالى ٦٪، وقبيلة الدينكا، المجموعة الرئيسية وسط سكان الإقليم الجنوبى، حوالى ١٢٪. ولكن هذه الإحصائيات، كما يقول د.عبد الغفار أحمد(١)، تظل فقط تمثل الاتجاهات الشعبية فى نظرة السكان لبعضهم البعض وعلاقاتهم التاريخية والحدود التى يتحركون ويكسبون معاشهم فى ربوعها، وذلك لأنه لا توجد سوى مجموعات محدودة جدا يمكنها أن تدعى عدم الاختلاط بالمجموعات السكانية الأخرى. وبتعميم أوسع تقسم بعض المصادر سكان السودان إلى مجموعتين أساسيين، هما: القوقازيون (حاميون وساميون) والسود (نيليون وسودانيون). المجموعة الأولى تعيش فى شمال وشرق القطر، والمجموعة الثانية فى الغرب والجنوب. وكل مجموعة تضم فى داخلها مجموعات اثنية وثقافية متعددة ومتنوعة. وبجانب هذا التنوع الأثنى، هناك التنوع اللغوى المرتبط به. وفى ذلك يشير إحصاء ١٩٥٥ إلى أن هناك حوالى ١١٥ لغة تستخدمها هذه المجموعات السكانية، من بينها ٢٦ لغة يتخاطب بكل منها أكثر من ١٠٠ الف نسمة. وفى هذا الإطار تمثل اللغة العربية اللغة الرسمية

للدولة وأهم لغة فى البلاد، وهى السائدة وسط سكان الاقاليم الشمالية عموما بجانب بعض اللهجات فى الشرق والغرب والشمال الاقصى. وفى الإقليم الجنوبى تمثل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية، وتستخدم اللغة العربية المهجنة، المعروفة بعربى جوبا، فى التخاطب بين المجموعات القبلية المختلفة وفى المدن والمراكز الحضرية، وبالنسبة للمعتقدات الدينية يشكل المسلمون حوالى ٧٠٪ من السكان والمسيحيون حوالى ٤٪ والبقية من أصحاب المعتقدات التقليدية الأفريقية فى الجنوب ومنطقة جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.

ومع كل هذا التنوع الأثنى واللغوى، ظلت المجموعات السكانية المختلفة تواصل تفاعلها وتمازجها مع بعضها البعض من خلال الهجرات السكانية الداخلية الواسعة والنشاط الاقتصادى المشترك المرتبط بالسوق الوطنى والدولة المركزية الموحدة، بالإضافة إلى التجربة التاريخية المشتركة. وانعكس ذلك فى تسارع عمليات الاندماج الوطنى وتنامى الشعور بالوطنية السودانية فى إطار ارتباطاتها العربية والافريقية وإطار التنوع الذى يمثل حقيقة سكانية وجغرافية وتاريخية موضوعية. وبذلك يمكن القول أن السودان يمثل دوية مركبة تتعايش فى داخلها مجموعات سكانية متعددة ومتنوعة، بعضها اكتملت خصائصه الوطنية والقومية وبعضها الآخر لايزال فى طوره القبلى. ولهذا السبب، بالتحديد، ظلت مشكلة الجنوب وقضايا الهوية وتعزيز الوحدة الوطنية تمثل أهم قضايا الصراع السياسى طوال فترة ما بعد الاستقلال، وخاصة فى فترة الديمقراطية الثالثة، وذلك بسبب فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة، المدنية والعسكرية، فى استكمال إنجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال، المتمثلة فى:- تدعيم الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى/ التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة/ تعزيز الوحدة الوطنية/ توطين الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة والمشاركة فى الحكم/ والتكامل السياسى والاقتصادى والثقافى مع المحيط الجغرافى والتاريخى والحضارى للسودان. وهناك، بالطبع، كتابات عديدة تناولت التطورات السياسية والاقتصادية خلال سنوات ما بعد الاستقلال وفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة فى مواجهة المشاكل والتحديات السياسية التى يعيشها السودان يمكن الرجوع إليها، ولكن المهم هنا أن هذه المشاكل والتحديات طرحت نفسها بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ دفعة واحدة وبصورة مكثفة وعنيفة. ولذلك كان على القوى السياسية مواجهتها بإدراك عميق ومسؤولية وطنية عالية لخطورتها.

ومن هنا كان الاهتمام بمتابعة ودراسة حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال فترة الديمقراطية الثالثة ومحاولة تلخيص أهم دروسها وخبراتها كخطوة نحو تلمس مداخل واقعية للوصول إلى حقيقة الحلقة الشريرة ومصادر الانقلابات العسكرية ومستلزمات تأمين وحماية الديمقراطية.

الفصل الأول يعرض خلفية للسمات العامة للواقع الوطني في السنوات الأخيرة للنظام المايوي، والفصل الثاني يتابع حركة المقاومة الشعبية والعسكرية ضد النظام الديكتاتوري المايوي حتى انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ وإنحياز القيادة العامة للقوات المسلحة. والفصل الثالث يتابع عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي وأداء مؤسسات الفترة الانتقالية. وفي الفصل الرابع نتابع أداء الحكومة الائتلافية الأولى والثانية (١٩٨٦/ ١٩٨٨) وتراجعها عن تنفيذ برنامجها المعلن وصولا إلى ارتمائها في أحضان قوى بقايا مايو. وفي الفصل الخامس نتابع ما سمى حكومة الوفاق الوطني، بعد مشاركة الجبهة الإسلامية في الحكم، وأزمة الإسلام السياسي في مواجهة مشكلات البلاد وصولا إلى انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩ وخروج الاتحادي الديمقراطي من الحكم وتكوين حكومة تحالف حزبي الأمة والجبهة الاسلامية القومية حتى سقوطها. وفي الفصل السادس نتابع ظروف تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة ومسيرة عملية السلام الممكن والمستحيل وظروف الصراع السياسي والاجتماعي التي أدت إلى إجهاض الديمقراطية وقطع الطريق على عملية السلام بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.. ويختتم الكتاب بفصل سابع تستخلص فيه نتائج التجربة والدراسة على ضوء هذا التطور الخطير.

ونأمل أن تنجح هذه المحاولة في تسليط الأضواء على سلبيات وإيجابيات التجربة الديمقراطية الثالثة وفي إثارة المزيد من الأسئلة حول قضايا التطور الديمقراطي في السودان والمساهمة في الحوار الواسع الجاري الآن وسط مختلف فئات الشعب السوداني حول قضايا الديمقراطية والبناء الوطني. لا يدعى الكتاب بأنه قد تناول كل جوانب القضية، فذلك أمر غير ممكن بحكم تعقيداتها وتشعباتها، وبحكم تواضع الامكانيات ولكنه يطرح رؤيته ويأمل أن تثير الاهتمام.

وفي الختام، كان بودي توجيه الشكر إلى الأستاذ تيسير مدثر المحامي لدوره في إعداد هذا الكتاب، وتقديري لكل الذين ساعدوا في إستكماله فلهم جميعاً شكري وتقديري على تشجيعهم وخدماتهم ومساهماتهم التي لو لاها لما إكتمل هذا العمل.

الخرطوم :ـ أكتوبر ١٩٩٣

الفصل الأول

الملامح الأساسية للواقع الوطني في السنوات الأخيرة للحكم المايوي

لقد ظل الحكم الديكتاتوري المايوي (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) طوال سنوات حكمه يركز على انجازاته فى مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع. ورغم أن النظام المايوى قد مرّ بتقلبات سياسية عديدة، بدءا بفترة الشعارات الاشتراكية والقومية العربية ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية وانتهاءا بشعارات الشريعة الإسلامية السمحاء.. رغم هذه التقلبات السياسية ظلت توجهاته السياسية والاقتصادية الأساسية ثابتة، خاصة بعد يوليو ١٩٧١، وكان لها تأثيرها الكبير والعميق فى التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع وفى ارتباطات السودان الإقليمية والدولية. وهذا ما يمكن متابعته، بشكل خاص، فى تطورات الواقع الاقتصادى الاجتماعى وتطورات مشكلة الجنوب ومنذ اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ حتى تجدد أعمال العنف والحرب الأهلية فى صيف ١٩٨٣، وكذلك فى تطورات الركائز الأساسية لنظام الحكم من الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد حتى نظام الامامة.

ومن خلال كل ذلك يمكن التعرف على الملامح الأساسية للواقع الوطنى فى السنوات الأخيرة للحكم المايوى وعشية انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. وفى الصفحات القادمة نناقش هذه التطورات ونتابع تأثيرها فى إسقاط النظام المايوى وحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد خلال فترة الحكم الانتقالى والديمقراطية الثالثة:

أولا: الملامح الأساسية للواقع الاقتصادى الاجتماعى:ـ

كان شعار التنمية الاقتصادية الاجتماعية من أهم شعارات النظام المايوى وإذا كان هذا الشعار قد ارتبط، فى الفترة الأولى، بتوجهات اشتراكية تقدمية فقد شهدت فترة ما بعد يوليو ١٩٧١ تراجعا واضحا عن هذه التوجهات لصالح توجهات أخرى استهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجى والأجنبى لتمويل برنامج قائم على التوسع فى الاستثمار فى إطار التركيب الاقتصادى الاجتماعى الموروث من سلطات الاحتلال البريطانى. وفى الفترة ١٩٧١ ١٩٧٤ إستكملت الإجراءات الضرورية لتأكيد هذه التوجهات وتمثل أبرزها فى التراجع عن

تاميمات ١٩٧٠، وإرجاع الشركات المؤمنة لأصحابها أو تعويضهم عنها، إعادة العلاقة مع ألمانيا الغربية والولايات المتحدة ومراكز النفوذ الغربي بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، وكذلك بلدان الخليج والسعودية، صدور قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعى والزراعى وفى مجالات الخدمات بهدف تكريس الانفتاح الاقتصادى ومساواة رأس المال الأجنبى والمحلى فى كافة الامتيازات التى تضمنتها هذه القوانين، السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية فى القطر، إلغاء نظام اتفاقيات التجارة الثنائية، عودة المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتبنى أول برنامج متفق عليه بين الطرفين فى عام ١٩٧٢، تحرير التجارة وتخلى القطاع العام عن مجالات هامة للقطاع الخاص المحلى والأجنبى الخ.. هذه الإجراءات، فى مجملها، استهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجى والأجنبى لتمويل برنامج يقوم على زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات فى إطار البنيان الاقتصادى الاجتماعى القائم دون اجراء أى تغيير جدى فيه، وذلك بهدف تحويل السودان إلى سلة غذاء الوطن العربى بالتعاون مع رأس المال الخليجى والتكنولوجيا الغربية. وانطلاقا من ما سمى بالبرنامج الأساسى للتنمية الزراعية قامت الفئة الحاكمة بتعديل الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٠ - ١٩٧٥) بإدخال ما سمى ب «برنامج العمل المرحلى» الذى ركز على قطاعات السكر والقمح والنسيج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المدى المتوسط والتصدير فى المدى البعيد بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز الانفاق الحكومى فى مشاريع البنيات الأساسية. وبذلك امتدت الخطة الخمسية لتصبح خطة سباعية (١٩٧٠ - ١٩٧٧)[1] . وفى عام ١٩٧٧، حيث انتهت الخطة الخمسية المعدلة، أعلنت خطة ستية (١٩٧٧ - ١٩٨٣) تقوم على نمط برنامج العمل المرحلى وتوجهات صندوق النقد الدولى. وهكذا جاءت السياسات الاقتصادية فى السبعينات وبداية الثمانينات مرتكزة على هذه الخطط وعلى برامج صندوق النقد الدولى المتتالية، بدءا ببرنامج الإصلاح المالى والتركيز الاقتصادى، ثم برنامج الانعاش الاقتصادى وانتهاءا بالبرنامج الثلاثى. وقد أدت هذه الخطط والبرامج إلى إدخال السودان فى أزمة اقتصادية خانقة بدأت فى منتصف السبعينات وتطورت إلى أزمة هيكلية فى بداية الثمانينات. ففى عام ١٩٧٨ أعلن وزير المالية أن الجهات المسئولة تمكنت فقط من إنجاز عدد محدود من المشاريع الجديدة ودون أن تحقق الهدف المرجو منها، بينما تعثرت المشاريع الأخرى لأسباب مختلفة. وكانت عائدات مؤسسات القطاع العام. الزراعية والصناعية، القديمة تتدهور بشكل متزايد طوال السنوات السابقة حتى ارتفع دعم الخزينة العامة للمؤسسات الخاسرة إلى خمسة ملايين جنية فى ذلك العام. وخلال نفس الفترة تدهور معدل نمو الدخل الوطنى من ٤٪ فى بداية السبعينات إلى ما تحت الصفر فى عام ١٩٧٨، وارتفعت المديونية الخارجية إلى ثلاثة مليارات مقارنة بحوالى ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠[2]. لذلك اضطر وزير المالية لإعلان فشل برامج التنمية وتجميد

الخطة الستية بعد عام واحد من إعلانها واستبدالها ببرنامج يركز على المشاريع التى لم تكتمل وحل مشاكل المشاريع القديمة وتوفير الخدمات الإنتاجية، وفى نفس تلك السنة أعلنت الفئة الحاكمة خضوعها لشروط صندوق النقد الدولى الأخرى بتخفيض سعر صرف الجنية وإعلان برنامج جديد للإصلاح المالى والتركيز الاقتصادى. وهكذا تحولت شعارات التنمية، خلال سنوات معدودات، إلى أوهام وقيود تكبل السيادة الوطنية وترهن ثروات البلاد لقوى الرأسمالية الغربية ممثلة فى صندوق النقد الدولى ومجموعة نادى باريس. وفى مواجهة تساؤلات جماهير الشعب، كانت الفئة الحاكمة ترجع هذا الفشل والتدهور المتسارع إلى ارتفاع أسعار البترول وأسباب أخرى غير مباشرة، وأضاف له بعض الأكاديميين سوء التخطيط والتخبط والفساد الإدارى والسياسى[٣]. ومع تقديرنا لدور هذه العوامل، فإن العامل الرئيسى يتمثل فى حقيقة ارتباط خطط التنمية المايوية بشبكة علاقات طبقية فى المجتمع وعلاقات إقليمية ودولية محددة ومتداخلة. فقد كانت مراكز النفوذ الغربى وشركاتها الدولية النشاط تركز جهودها، فى تلك الفترة، على امتصاص الفوائض المالية الخليجية والسعودية الناتجة من ارتفاع أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣، وذلك تحت غطاء برنامج تتكامل فيه هذه الفوائض مع إمكانيات السودان الاقتصادية والتكنولوجيا الغربية، ووجدت هذه المراكز فى الفئة المايوية الحاكمة الأداة المناسبة لتحقيق أهدافها، وذلك بحكم تركيبها الاجتماعى المتخلف وتطلعاتها الرأسمالية الشرهة. وبالفعل، فقد كان لهذه الحقيقة تأثيرها الكبير والمباشر فى صياغة الخطط والبرامج الاقتصادية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. وتمثل ذلك فى ربط هذه الخطط والبرامج بسياسة الانفتاح الاقتصادى وبإطار البنيان الاقتصادى الاجتماعى الموروث من سلطات الاحتلال البريطانى وتركيز نشاط الدولة على مشاريع البنيات الاساسية ومنح القطاع الخاص المحلى والاجنبى دورا رائدا فى كافة المجالات والدخول معه فى شراكات وتمهيد الطريق له عن طريق الاستثمارات الحكومية فى قطاعات السكر والنسيج وغيرها. ولهذا السبب، بشكل خاص، لم تنجح تلك الخطط والبرامج إلا فى تدمير القوى المنتجة وإضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السودانى وتنمية الفئات الرأسمالية وتمكين رأس المال الاجنبى من السيطرة على مواقع هامة فى مختلف القطاعات الاقتصادية وإغراق البلاد فى بحر من الديون. ولنحاول الآن متابعة هذه التطورات فى بعض القطاعات الاقتصادية ومناقشة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية فى داخل المجتمع السودانى وفى علاقات السودان الإقليمية والدولية.

(١) تدمير القطاع التقليدى وتخريب القطاع الزراعى:-

فى القطاع الزراعى ركزت الخطط الاقتصادية المايوية طوال فترة السبعينات على التوسع الأفقى بهدف زيادة وتنويع محاصيل الصادرات، وهذا التوجه ليس جديدا فى السياسات

الزراعية السودانية، فقد بدأته الخطة العشرية (٦٠ ـ ١٩٧٠)، أثناء فترة الحكم العسكرى الأول، التى ركزت على التوسع فى الزراعة المروية. وفى السبعينات تركز هذا التوجه فى قطاع الزراعة الالية، بشكل رئيسى، حيث أضافت الخطة الخمسية المعدلة لهذا القطاع حوالى (٢,٨) مليون فدان، وأضافت له الخطة الستية ستة ملايين فدان. لذلك ارتفعت مساحة مشاريع الزراعة الآلية، الخاصة بالسمسم والذرة والقطن، من (١,٦) مليون فدان فى عام ١٩٦٩ إلى (٣,٢) مليون فدان عام ١٩٧٤، ثم إلى ٩ مليون فدان عام ١٩٨٤. وبذلك أصبحت هذه المشاريع تمتد فى منطقة واسعة من منطقة القضارف شرقا حتى جنوب كردفان ودارفور غربا، مرورا بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والنيل الأبيض. وذلك يعنى أن هذا التوسع الذى حدث خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٤ يعادل ستة أضعاف التوسع الذى حدث منذ بداية الزراعة الآلية عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٩. والواقع أن هذا التوسع الذى شهدته فترة السبعينات وبداية الثمانينات يرجع أساساً إلى اتساع حجم الفئات الرأسمالية فى البلاد، وخاصة الفئات التجارية والطفيلية، وتطلعها للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادى بأقل تكلفة ممكنة وفى اقصر وقت. وهذا التوسع المحموم فى حد ذاته يعبر فى الواقع عن نهم متنامى وسط هذه الفئات وجد التشجيع والحماية والدعم من قبل الدولة بإعلان الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلى والخطط اللاحقة، وكذلك قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار وانحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية، وخاصة الفئات اتجارية والطفليلية. وفى هذا الجانب كان قطاع الزراعة الآلية يوفر فرصا واسعة للنمو الرأسمالى مقارنة بقطاعات أخرى، وذلك بسبب خصوبة الأراضى وتوفرها بمساحات واسعة ولانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدى العاملة الرخيصة حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن تكلفة استصلاح فدان الزراعة المروية يعادل عشرة أضعاف تكلفة استصلاح فدان الزراعة الآلية. لذلك يظل هذا التوسع، والمكانة الهامة التى ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات، مرتبطا بنمو الفئات الرأسمالية واتساع حجمها وازدياد نفوذها الاجتماعى والسياسى وبازدياد نفوذ رأس المال الأجنبى فى مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة. فقد وفرت الفئة الحاكمة حرية واسعة لهذه الفئات لم تعرفها من قبل. ويضاف إلى ذلك أن الزراعة الآلية تسمح بالزراعة الواسعة التى تشمل آلاف الأفدنة، وأن قانون الاستثمار الزراعى يمنح المستثمرين المحليين والأجانب امتيازات واسعة تشمل إيجار الأرض بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعى وخدمات إنتاجية عديدة.

لكل هذه الأسباب تكشف الدراسات الميدانية أن العناصر التى اتجهت إلى الاستثمار فى هذا النشاط جاءت من ثلاثة مصادر رئيسية هى:-

١ـ كبار موظفى الدولة فى الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء

وقيادت الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم.

٢ـ الفئات الراسمالية فى المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية.

٣ـ قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية.

وتوجه عناصر هذه الفئات للاستثمار فى هذا القطاع لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية، بل أيضا إلى امتلاكهم مداخل الاتصال بمراكز اتخاذ القرار المركزية والإقليمية بما فى ذلك مداخل الإفساد والرشوة، بالإضافة إلى رغبة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة فى تمتين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها من خلال مساعدة هذه العناصر وتدعيم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية. ومع اتساع حجم هذه الفئات وازدياد وزنها السياسى، خاصة بعد دخول رأس المال الغربى والخليجى فى قطاع الزراعة الآلية، أصبحت قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعى لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسى والاجتماعى، حيث كان لها تأثير واضح فى قرارات نميرى الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية فى مشاريع الزراعة المروية ومزارع الدولة فى قطاع الزراعة الآلية.

لقد أصبحت هناك ثلاثة أنواع من المشاريع، هى مشاريع القطاع الإشرافى، وهى مشاريع خاصة لكنها ترتبط باتفاق معين مع البنك الدولى، والمشاريع المخططة حسب قوانين ولوائح الدولة، وهناك مشاريع عشوائية لم يلتزم أصحابها بخطط الدولة واولوياتها. والنوع الأخير يمثل قطاعا كبيرا وخطيرا كما سيتضح فى الصفحات اللاحقة.

لقد كان للتوسع الكبير فى مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات آثاره السلبية المباشرة وغير المباشرة والتى يمكن تلخيصها فى الآتى:

أولا : فقدان مناطق واسعة من الأراضى الزراعية لخصوبتها خلال سنوات معدودات، وذلك بسبب التوسع العشوائى وغير المسئول الناتج عن عدم الالتزام بنظام محدد لصيانة التربة والمحافظة على خصوبتها، لأن أصحاب المشاريع لا يهمهم سوى الحصول على أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة وفى أقصر وقت ممكن، وانعكس ذلك فى تدنى إنتاجية الأرض واستمرار زحف المشاريع باتجاه الغرب حتى وصلت إلى جنوب كردفان ودارفور فى أقصى الغرب.

ثانيا: تبديد موارد البلاد من الموارد الطبيعية، خاصة الغابات والمراعى وأراضى الزراعة التقليدية، التى تعتبر ثروة وطنية غالية لا يمكن تعويضها بسهولة. فقد دمرت مساحات واسعة من الغابات والمراعى والأراضى الزراعية بسبب التوسع العشوائى فى المشاريع وفقدت هذه المساحات غطاءها النباتى، وهذا ما ساعد على اتساع وتعميق مشكلة الجفاف والتصحر فى مناطق واسعة وعلى اتساع الصراعات القبلية

حول مصادر المياة والمراعى التى أصبحت محدودة.

ثالثا: تقويض اقتصاديات القطاع التقليدى وتحويل أقسام كبيرة من سكانه إلى أجراء وعمال موسميين. فبعد أن افترست المشاريع الزراعية مناطق الرعى والغابات وأراضى الزراعة التقليدية التى يعتمدون عليها، لم يجد سكان هذه المناطق سوى التحول إلى إجراء أو الهجرة الداخلية والخارجية بحثا عن مورد رزق. وفى مواجهة هذا الهجوم الرأسمالى الكاسح دخل سكان هذه المناطق فى صدامات كثيرة مع أصحاب المشاريع دفاعا عن مراعيهم وأراضيهم، ووقتها فقط كانت الحكومة تتدخل لتقف بجانب أصحاب المشاريع باسم المحافظة على الأمن دون أى أهتمام بمصالح الملايين من سكان القطاع التقليدى.

وفى قطاع الزراعة المروية تكررت نفس الظاهرة حيث ظلت أوضاع المشاريع المروية تتدهور عاما بعد الآخر، بما فى ذلك مشروع الجزيرة الذى كان، حتى بداية السبعينات، يمثل العمود الفقرى للاقتصاد السودانى والمصدر الرئيسى لتمويل الخزينة العامة ولعائدات البلاد من العملات الصعبة. ففى منتصف السبعينات أصبحت هذه المشاريع تنتج نصف ما كانت تنتجه من محاصيل، بما فى ذلك المشاريع الجديدة، الرهد والسوكى، الأمر الذى أدى إلى انخفاض صادرات السودان من القطن من ٧٨٠ ألف طن عام ١٩٧٨ إلى ٤٥٠ ألف طن عام ١٩٨٢. وفى بداية الثمانيات أصبحت الصادرات تعتمد على محاصيل قطاع الزراعة المطرية بشكل رئيسى. ومع تدهور المشاريع المروية تدهورت أوضاع المزارعين وسكان المناطق المجاورة لتلك المشاريع الذين يعتمدون عليها فى معاشهم، ونتيجة لذلك اضطر الاف المزراعين إلى ترك الحواشة للزوجة إذا لم يجدوا من يشتريها من اثرياء المزارعين. والواقع أن هذا التدهور لا يرجع فقط إلى إهمال جوانب الصيانة وإعادة تعمير الآليات والبنيات الأساسية، وإنما أيضا إلى إدخال نظام الحساب الفردى فى المشاريع الجديدة أولا ثم تصفية نظام الشراكة الثلاثية فى مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى وفرض نظام الحساب الفردى على قطاع الزراعة المروية بكامله خضوعا لضغوط البنك الدولى وفئات الرأسمالية الزراعية المتنفذة. فقد ظل البنك يمارس ضغوطه فى هذا الاتجاه منذ بداية الستينات، اثناء الحكم العسكرى الأول، ولكن مقاومة حركة المزارعين، والحركة الشعبية بشكل عام، لم تمكنه من تحقيق أهدافه. وجاء النظام المايوى ليفرض هذا الاتجاه فى عام ١٩٨١، رغم رفض اتحادات المزراعين ومقاومتهم التى عبرت عن نفسها فى اضرابات عديدة. بذلك اكتملت سيطرة البنك وسياساته على القطاع الزراعى المروى والمطرى الآلى بكامله لمصلحة فئات الرأسمالية الزراعية ورأس المال الأجنبى على حساب الالاف من فقراء المزارعين والعمال الزراعيين. فإذا كان نظام الشراكة الثلاثية يوفر لهم حد معقولا من عائدات إنتاجهم يمكنهم من العمل وتلبية احتياجاتهم الدنيا، فإن فرض

نظام الحساب الفردى لم يترك لهم سوى البحث عن مصدر رزق جديد بعد أن فقدت الحواشة قيمتها كمؤسسة اقتصادية مجزية.

(٢) تغلغل رأس المال الأجنبى فى مواقع هامة:-

عرف السودان الاستثمارات الأجنبية فى العصر الحديث فى فترة الحكم التركى المصرى ثم فى فترة الاحتلال البريطانى حيث ظلت تسيطر على مواقع هامة فى قطاعات الاقتصاد السودانى حتى تأميمات ١٩٧٠ التى شملت معظمها. وبعد ١٩٧١ انفتح الطريق من جديد لتدفق رأس المال الاجنبى وإعادة سيطرته على مواقع اقتصادية هامة، وذلك من خلال إجراءات وسياسة الانفتاح الاقتصادى التى سبق أن ناقشناها. وفى هذا الإطار يمثل مصنع سكر كنانة واستثمارات شركة شيفرون فى قطاع البترول أهم الاستثمارات الأجنبية الجديدة فى فترة السبعينات وبداية الثمانينات.

* بدأ مصنع سكر كنانة الإنتاج فى عام ١٩٨١ متأخرا ثلاثة سنوات عن الموعد المحدد له. كان المشروع قد ولد فى مناخ العلاقة الحميمة بين شركة لونرو ورأس المال الخليجى وأركان النظام المايوى فى بداية السبعينات، الأمر الذى سمح له بالحصول على امتيازات واسعة لم يحظ بها أى مشروع آخر، شملت إعفاءات جمركية وضريبية كبيرة ورفع قيود الاستيراد واستئجار الأرض باسعار رمزية وتوفير الأيدى العاملة الرخيصة وغيرها. ومع كل هذه الامتيازات كان نصيب حكومة السودان ٣٠٪ من اسهم المشروع، وبقية الأسهم لمصلحة حكومتى السعودية والكويت وشركة لونرو وشركات أخرى. والمشروع يقوم على تصدير معظم إنتاجه وبيع جزء محدود منه لحكومة السودان بشروط محددة وأسعار تتجاوز تكلفته المتضخمة بفعل ضخامة حجم المصنع وارتفاع نفقاته الإدارية. وبذلك يتحمل المواطن مخاطر وتكاليف المشروع لأن عليه أن يتحمل عبء سداد الديون التى استدانتها الحكومة لدفع نصيبها من الأسهم، وعليه أيضا أن يتحمل الآثار السلبية الناتجة عن تركيز موارد الدولة فى مشروع واحد بحجم مصنع كنانة وبهدف الإنتاج للتصدير بدلا من إنشاء عدة مصانع صغيرة ومتوسطة بهدف الإنتاج لتلبية احتياجات الاستهلاك الداخلى، وعليه أن يتحمل أعباء قيام المشروع على حساب صيانة وتعمير المشاريع الزراعية والصناعية القائمة. ولذلك لم يحقق المشروع الاكتفاء الذاتى من السكر رغم ضخامة استثماراته، لأنه لم ينشأ أصلا لتحقيق هذا الهدف. وبدلا من ذلك ظلت الحكومة ترفع أسعار السكر عاما بعد الآخر حتى سحبت منها الدعم الحكومى بالكامل فى بداية ١٩٨٥. وبجانب ذلك ظل المصنع يمثل جزيرة منعزلة وسط منطقة تقليدية لا يجمعه معها سوى الموقع المشترك، مثله فى ذلك مثل كل الاستثمارات الأجنبية الكبيرة فى كل بلدان العالم الثالث. وبذلك لم يحصد سكان المنطقة سوى الدمار وتحويلهم إلى اجراء

وعمال موسميين.

* شركة شيفرون، هى الأخرى، حظيت بامتيازات واسعة، كانت الفئة الحاكمة تخفيها حتى على مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، ويبدو أن الشركة استفادت من العلاقات السودانية الأمريكية المتطورة فى تلك الفترة. فاتفاق الامتياز يمنح الشركة امتيازا يغطى ٢٠٪ من مساحة السودان الكلية. وهذا يذكرنا بالامتيازات التى كانت تحصل عليها شركات البترول فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى يفتح الطريق أمامها للتحكم فى عمليات التنقيب والإنتاج وربما التدخل فى الشئون السياسية للبلاد كما ظلت تفعل فى بلدان عديدة. أما العائدات فينص الاتفاق على خصم ٣٠٪ منها لتغطية نفقات الشركة فى عمليات التنقيب، ويوزع الباقى بنسبة ٥١٪ للشركة و٤٩٪ للحكومة. وبعد استرداد نفقات التنقيب توزع العائدات بنسبة ٧٠٪ للحكومة و٣٠٪ للشركة.

وهكذا يتضح أن الاتفاقية مجحفة ولا تتماشى مع التطورات التى حدثت فى مجال العلاقة بين شركات البترول والبلدان المضيفة خلال فترة الستينات، خاصة بعد قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول وتأميم العراق لبتروله عام ١٩٧٢، فقد استطاعت دول محافظة، مثل السعودية والكويت، انتزاع حق إعادة النظر فى شروط الاتفاق بعد بداية الإنتاج، واستطاعت مصر ـ السادات التوصل إلى اتفاق أفضل مع الشركات خلال نفس تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك تضمن الاتفاق امتيازات واسعة شملت استخدام العمال الأجانب دون إذن مكتب العمل، إعفاءات جمركية كبيرة، رفع القيود عن استيرادات الشركة، إنشاء اسطول نهرى خاص، عدم الإشراف الحكومى على نشاط الشركة وحساباتها، وهذا ما ساعدها على تضخيم مصروفاتها لتصل إلى ١,٢ مليار دولار حتى عام ١٩٨٤، وعلى القيام بتهريب اليورانيوم من السودان كما اشارت أوساط صحفية أوروبية عام ١٩٨٢. ومع ذلك ظلت الشركة تتمنع من الدخول فى مرحلة الإنتاج لأسباب غير مقنعة.. كما تمنعت أيضا فى إقامة مصفاة للاستهلاك المحلى. وفى بداية ١٩٨٤ شاركت شركة شل فى امتيازها دون سبب واضح. وهكذا يبدو أن الشركة لها حساباتها الخاصة التى تدفعها لتوفير البترول السودانى لفترة قادمة خاصة وأنها تمثل واحدة من الشركات السبع الكبرى فى العالم.

* إن توجه رأس المال الأجنبى للسيطرة على مواقع هامة فى الاقتصاد السودانى لم ينحصر فقط فى قطاعى السكر والبترول، بل شمل مواقع هامة فى قطاعات المصارف والزراعة الآلية والصناعة ومجالات أخرى عديدة. وإذا كان هذا التوجه قد اتخذ شكل السيطرة الكاملة وشبه الكاملة فى قطاعى البترول والسكر، فإنه قد اتخذ فى القطاعات الأخرى شكل المؤسسات الأجنبية الكاملة، مثل البنوك الأجنبية، وشكل المشاركة مع الحكومة، أو القطاع الخاص.

هكذا عاد رأس المال الأجنبى وشركاته الاحتكارية، من جديد، إلى السودان، تحت غطاء المشاركة فى الاستثمار، لاستنزاف ثرواته فى شكل امتيازات وتسهيلات وأجور ومرتبات وأرباح فاحشة تحت حماية الدولة وعلى حساب افقار الملايين من جماهير الشعب. ويصف لنا تيم نيبلوك نفوذ رأس المال الأجنبى وشركاته خلال فترة الحكم المايوى حيث يقول «إن تضاريس السياسة الاقتصادية لم تعد تحكمها مصالح السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تقرر فيها متطلبات بعض الأفراد والمصارف والمؤسسات والحكومات الأجنبية المستعدة لإقراض الحكومة السودانية وللاستثمار فى السودان.. وكل هؤلاء هم الذين أصبحو فيها بعد دائنى السودان..»[٤].

(٣) تنمية الفئات الرأسمالية:-

تميزت سنوات الحكم المايوى بنمو واسع وسط الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية، وذلك بسبب سياساته الاقتصادية التى حطمت القوى المنتجة واضعفت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى وكرست سياسات الانفتاح الاقتصادى الملائمة للنشاطات الطفيلية بمختلف اشكالها. ويمكننا متابعة هذا النمو الواسع فى كافة القطاعات الاقتصادية، لكننا سنركز على الجهاز المصرفى وقطاع التجارة الخارجية لدورهما الكبير فى تنمية هذه الفئات. فبعد تكريس سياسات الانفتاح الاقتصادى قامت المصارف الخاصة، الأجنبية والمشتركة، بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفى وتوجيهه لمصلحتها ومصلحة الفئات الرأسمالية المرتبطة بها، حيث ارتفع عدد المصارف فى نهاية السبعينات إلى أكثر من عشرين مصرفا[٥]، وأصبحت المصارف الخاصة تنافس المصارف الحكومية. وبذلك أعادت المصارف الخاصة نفوذها وسيطرتها التى فقدتها بتأميمات ١٩٧٠. وفى إطار سياسات الدولة كان دور الجهاز المصرفى يتمثل فى تمويل عجوزات الميزانية العامة وتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة. فقد ارتفعت مديونية الحكومة والمؤسسات العامة للجهاز المصرفى من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٠ مليون عام ١٩٨٢ وحوالى ١,٣ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢. وذلك يعنى أن الدولة ظلت تعتمد بشكل رئيسى، على الجهاز المصرفى فى تمويل عجوزات ميزانياتها، الأمر الذى أدى إلى تصاعد معدلات التضخم، وبالتالى ارهاق الطبقات الشعبية وتنمية ثروات الطبقات المتملكة. وفى الوقت نفسه ظلت المصارف التجارية تقوم بتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة. فقد ارتفعت مديونية الجهاز المصرفى للقطاع الخاص من ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٤. وفى ذلك تستوى المصارف الحكومية والأجنبية والمشتركة والإسلامية. فكل مصرف يقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال، أى مساعدتهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم. ونشير هنا إلى مديونية احد كبار رجال الأعمال من أحد المصارف الحكومية التى بلغت حوالى ١٨٠

مليون جنيه فى عام ١٩٧٨، جزء كبير منها عملة صعبة استفاد منها فى تشييد مصانعه وتطوير أعماله، وفشل فى تسديدها. وما جرى لبنك الشعب وبنك النيلين فى بداية الثمانينات خير شاهد على دور الجهاز المصرفى فى تنمية الفئات الرأسمالية. وهذا هو أحد أهم الأسباب فى تكاثر المصارف وتعددها لدرجة تفوق حاجة الاقتصاد الوطنى. والواقع أن هذه المصارف تعتمد فى نشاطها التمويلى، بشكل رئيسى، على ودائع الجمهور التى بحوزتها، وليس على رأسمالها الخاص. فقد ظل مجموع قروضها يفوق رأسمالها المصرح به ومن خلال تجاوزها للسقوف والإجراءات التى يحددها البنك المركزى ظلت تحقق أرباحا ضخمة دون مساهمة فى تنمية القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى. ففى عام ١٩٨٤، مثلا بلغ مجموع رأس المال المدفوع للبنوك الأجنبية حوالى ٤٠ مليون جنيه، بينما بلغ حجم ودائعها ٣٠٠ مليون ووصلت سلفياتها إلى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه. أما البنوك المشتركة (الإسلامية وغير الإسلامية) فقد بلغ مجموع رأسمالها ١٨٠ مليون، بينما وصلت ودائعها إلى ٦٠٠ مليون، وبلغت سلفياتها ٤٢٠ مليون جنيه خلال نفس العام. ومع هذه الأرقام يمكننا أن نتأمل حجم الفئات التجارية والطفيلية المرتبطة بهذه البنوك، ومعظم نشاطها التمويلى يتجه إلى مجالات التجارة والعقارات وسوق العملات الصعبة. فأكثر من ٦٠٪ من قروضها وسلفياتها يتجه إلى التجارة الخارجية وحدها ولا تجد مجالات الإنتاج سوى ٣٪ فقط. وبجانب كل ذلك لابد أن نشير إلى التسهيلات والامتيازات الكبيرة التى وجدتها البنوك المشتركة، خاصة المسماة إسلامية. فقد تمتع أحد هذه البنوك بامتيازات واسعة تجاوزت ما هو مسموح به فى قانون الاستثمار لسنة ١٩٨٠، إذ أنها شملت الإعفاء من كافة أنواع الضرائب، بما فى ذلك ضريبة الدخل الشخصى، والإعفاء من الالتزام بضوابط وإجراءات البنك المركزى الخاصة بتوجيه عمليات البنوك التجارية والإشراف على نشاطها التمويلى. لذلك حقق هذا البنك أرباحا وصلت إلى عشرة ملايين جنيه فى عام ١٩٨١ بينما خسرت الخزينة العامة ما يعادل ستة ملايين جنيه هى قيمة ضريبة أرباح الأعمال المستحقة عليه فى ذلك العام. ويضاف إلى ذلك أن نشاطات البنك تتركز فى عمليات التجارة الخارجية والداخلية والسلفيات قصيرة الأجل ولا يساهم أى مساهمة ملموسة فى مجالات التنمية.. وهذه العمليات تشكل مصدراً هاماً للتراكم الرأسمالى تستفيد منه مجموعات معينة من الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية، تماماً كغيره من البنوك التجارية الأخرى.

وفى نفس الاتجاه ظل يسير قطاع التجارة الخارجية، فمنذ بداية السبعينات تراجعت الفئة الحاكمة عن إجراءاتها لسيطرة الدولة على تجارة الصادرات والواردات لتفتح الطريق أمام القطاع الخاص. وباسم تحرير التجارة اطلقت أيدى القطاع الخاص فى النشاط التجارى بشكل لم يتوفر له حتى فى البلدان الرأسمالية العتيقة. وضمن هذا الإطار ارتفع حجم التجارة

الخارجية من ٤٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١,٥ مليار عام ١٩٨٢. فإذا افترضنا هامش ربح فى حدود ٢٠٪ فقط فإن إجمالى الأرباح، التى يمكن أن تكسبها مؤسسات القطاع الخاص العاملة فى هذا القطاع، تصل إلى ٥٠ مليون فى عام ١٩٧٥ وحوالى ١٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢، بافتراض أن القطاع العام يقوم بحوالى ٥٠٪ من عمليات التجارة الخارجية. وقد تتضاعف هذه الأرباح إذا وضعنا فى الاعتبار ظروف غياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإدارى والتلاعب فى الفواتير والسوق الأسود وغير ذلك من الأساليب التى تتقنها الفئات التجارية. كل ذلك يؤكد أن قطاع التجارة الخارجية كان، ولايزال يمثل مصدراً هاماً لنمو الفئات الرأسمالية واتساع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادى والاجتماعى. وبحكم ارتفاع حجم التبادل التجارى بين السودان والبلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد وجدت هذه الفئات فرصاً واسعة لتنمية علاقاتها مع رأس المال الأجنبى وشركاته الاحتكارية. وبحكم تخلى الدولة عن دورها فى التجارة الخارجية قامت هذه الفئات بإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية والترفيه، فى وقت انعدمت فيه السلع الضرورية للإنتاج والخدمات الأساسية، وبالتالى تبديد موارد البلاد من العملات الصعبة وجزء هام من فائضها الاقتصادى بحكم علاقاتها غير المتكافئة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة والسماح للمصدرين بالاستفادة بنسبة معينة من عائدات الصادرات.

وهكذا، لم ينحصر نمو واتساع حجم الفئات الرأسمالية فى هذين القطاعين بل شمل مختلف القطاعات الاقتصادية. فظروف الانفتاح الاقتصادى وتدفق رأس المال الاجنبى إلى داخل البلاد وتضخم الانفاق الحكومى، كل ذلك ظل يمثل عوامل هامة فى تنمية الفئات الرأسمالية فى مختلف المجالات، خاصة مجالات التجارة والمقاولات والعقارات وغيرها. وإذا كانت هذه المجالات قد ظلت تشكل المجالات التقليدية لفئات الرأسمالية السودانية، فقد شهدت توسعاً كبيراً فى فترة السبعينات والسنوات اللاحقة. وفى مجال الصناعة توسع النمو الرأسمالى بشكل ملحوظ وتميز بالارتباط برأس المال الاجنبى والاعتماد على الامتيازات والتسهيلات الحكومية والمصرفية. وخلال ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشى الفساد وسط جهاز الدولة، وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية، تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقتها وتشابكت مع الفئات التجارية والطفيلية. وبذلك يمكننا أن نقول أن الفئات الرأسمالية قد شهدت تغييرات هامة وكبيرة أدت إلى اتساع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع. ولكن هذه التغيرات ظلت تسير فى نفس الاتجاه الذى ظل يحكم تطور هذه الفئات طوال تاريخها، أى فى اتجاه غلبة النشاط الطفيلى والتجارى والارتباط برأس المال الأجنبى وعجزها عن الارتكاز إلى عمود فقرى زراعى صناعى.

(٤) اتساع الانقسام الطبقى والتفاوتات الإقليمية:-

نسبة لتكريس سياسات الانفتاح الاقتصادى وتجميد المشروعات الجديدة منذ عام ١٩٧٨ ازداد الانقسام الطبقى اتساعاً بين اقلية تزداد ثراء واغلبية تزداد فقراً كل يوم، كما ازداد التفاوت فى مستوى النمو الاقتصادى بين الأقاليم، وبين المناطق الحضرية والريفية. فالتقديرات الحكومية تشير إلى أن فئة الـ ١٠٪ العليا فى المجتمع تستحوذ على ٣٦٪ من الدخل الوطنى، بينما لا يتجاوز نصيب فئة الـ ١٠٪ الدنيا الـ ٢٪ فقط من الدخل الوطنى وأكثر من ذلك تشير الاحصائيات إلى أن ٦٦٪ من سكان المناطق الريفية، وحوالى ١٨٪ من سكان المناطق الحضرية، يعيشون فى مستوى الكفاف، وأن متوسط الدخل السنوى لفئة الـ ١٠٪ العليا فى المناطق الحضرية يفوق متوسط دخل فئة الـ ١٠٪ الدنيا فى المناطق الريفية بحوالى سبعة عشر ضعفا. وإذا أضفنا إلى ذلك الإهمال الذى وجدته مناطق الاطراف فى الشرق والغرب والجنوب والشمال، والدمار الذى شهده القطاع التقليدى، يتضح لنا حقيقة واقع الانقسام الطبقى فى المجتمع والتفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى بين الأقاليم..

وتجسدت أهم مظاهر هذه التطورات فى اتساع الهجرة الخارجية إلى البلدان البترولية العربية التى شملت خيرة القوى العاملة فى القطاعين التقليدى والحديث وخيرة الخبرات الفنية والإدارية. ووصلت الهجرة الخارجية إلى درجة من الخطورة جعلت مدير مصلحة العمل يصرح فى بداية عام ١٩٨١ بأنها تقدر بما يفوق المليونين وبأنها شملت ٤٠٪ من القوى العاملة الحديثة، وأن ذلك يظهر بشكل صارخ فى بعض القطاعات، حيث فقد السودان، وقتها نصف الأطباء وثلث المهندسين وأساتذة الجامعات العاملين فى البلاد. وتجسدت أيضا فى الهجرات الداخلية الواسعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث اكتظت المدن بمئات الآلاف من العاطلين وشبه العاطلين عن العمل، وارتفعت نسبة سكان المدن والمراكز الحضرية إلى ٣٥٪ من مجموع السكان نصفهم فى العاصمة وحدها. وبذلك انتشرت ظاهرة مدن الكرتون فى أطراف المدن والقرى الكبيرة، جنبا إلى جنب مع الأحياء السكنية الراقية.

صحيح أن النظام المايوى لم يخلق ظاهرة الانقسام الطبقى والتفاوتات الإقليمية، لكنه هو الذى فجرها بهذا العمق والاتساع. ففى مقابل نمو الفئات الراسمالية واتساع حجمها ووزنها الاقتصادى، اتسعت الطبقات الشعبية الكادحة، خاصة فى القطاع الزراعى وسط المزارعين والعمال الزراعيين وفى أوساط الموظفين والمهنيين والعمال، وذلك نتيجة لظروف انكماش القطاعات الإنتاجية وإهدار قيمة العمل لحساب النشاطات الطفيلية، وبسبب ظروف تصاعد معدلات التضخم وثبات هيكل الأجور والمرتبات فى القطاع العام. ونتيجة لذلك تدهورت أوضاع الفئات الوسطى فى جهاز الدولة، وازداد حجم العمال الموسميين بعد تقويض اقتصاديات القطاع التقليدى، وازداد حجم الطبقة العاملة فى الورش والمصانع وقطاع

الخدمات وتطور تركيبها ليشمل مجموعات من خريجي المدارس الثانوية والصناعية. وهذا يعني اتساع قاعدة الطبقات الشعبية الكادحة في المدن والارياف. وإذا اضفنا إلى كل ذلك طبيعة النظام الديكتاتوري الذي يحرم هذه الطبقات من حقها في التنظيم السياسي والنقابي المستقل، وكافة الحقوق الأساسية الأخرى، نصل إلى حقيقة عمليات الأفقار والاستغلال البشع الذي ظلت تعيشه طوال سنوات الحكم المايوي. ويضاف إلى ذلك تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي وتدهور الخدمات الاجتماعية منذ منتصف السبعينات. ففي مجال التعليم لاتزال الأمية تشمل ٨٠٪ من السكان. والمؤسسات التعليمية تستوعب حوالي ٥١٪ من مجموع الأطفال في سن السابعة، ١٨٪ في التعليم الثانوي و٢٪ فقط في التعليم العالي. وفي مجال الخدمات الصحية يتوفر سرير واحد فقط لكل ألف مواطن، ومستشفى واحد لكل ١٥٠ ألف نسمة، وطبيب واحد لكل ١٠ آلاف مواطن، ونصف الاطباء العاملين في البلاد يعملون في العاصمة. وهكذا حال الخدمات الضرورية الأخرى حيث تشير الإحصائيات الحكومية إلى انخفاض نسبة الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية من حوالي ١٩٪ من اجمالي الانفاق الحكومي في الستينات، و١٣٪ في بداية السبعينات، إلى حوالي ٥٪ فقط في بداية الثمانينات. والواقع أن دور الدولة في هذا المجال ظل يشهد تدهورا ملحوظا منذ بداية السبعينات وأصبحت جماهير الشعب تعتمد أكثر وأكثر على العون الذاتي في بناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية، وتتحمل نفقات العلاج والدواء والخدمات الأخرى. ومع ضعفها وتدهورها هذا فان معظم الخدمات لايزال يتركز في منطقة الخرطوم والوسط.

من هذا العرض السريع يتضح لنا ان النهج الاقتصادي المايوي قد أدى إلى تكريس وتعميق واقع التخلف والتبعية الموروث من سلطات الاحتلال البريطاني، ووصل به إلى مستوى الاندماج في قطاعات اقتصادية هامة وتسليم إدارة البلاد لصندوق النقد الدولي، ومن خلفه قوى نادي باريس. وبذلك تعزز واقع التبعية بشكل يفوق كثيراً واقعها قبل ١٩٦٩، حيث تجاوز الأمر حدود التبعية الاقتصادية المرتبطة بالبنيان الاقتصادي الموروث إلى التفريط في السيادة الوطنية والاستقلال، وارتبط كل ذلك بعملية نهب واسعة لثروات البلاد ومديونية وصلت إلى ١٢ مليار دولار اتجه معظمها للانفاق الاستهلاكي، مع كل ما يحمله معه ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية. وتلازمت هذه التطورات مع تجدد أعمال العنف والحرب الأهلية في الجنوب لتدخل البلاد في أزمة سياسية واقتصادية مأساوية ومخيفة.

ثانيا: من اتفاقية ١٩٧٢ إلى تجدد الحرب الأهلية:-

مشكلة الجنوب من المشاكل المزمنة فى السياسة السودانية فقد تفجرت عشية إعلان الاستقلال فى أغسطس ١٩٥٥ واستمرت أعمال العنف والحرب الأهلية سبعة عشر عاماً، حيث توصل الحكم المايوى إلى اتفاق مع حركة الأنيانيا الأولى فى بداية ١٩٧٢. وبعد عشر سنوات اندلعت أعمال العنف والحرب الأهلية من جديد، وبشكل أوسع وأعنف.. لماذا حدث ذلك؟ وما هو أساس المشكلة؟ وإلى أين اتجهت الأحداث؟؟

لقد تعرضنا فى مقدمة هذا الكتاب إلى الظروف التاريخية التى أدت إلى الاختلافات التاريخية والاثنية بين المجموعات السكانية فى شمال السودان وجنوبه. وعرفنا أن عمليات التفاعل التاريخية الطويلة والمعقدة التى تمت بين السكان المحليين والهجرات العربية الوافدة، خلال أكثر من سبعة قرون، قد ادت إلى انتشار الإسلام فى المناطق الشمالية واستكمال تعريب معظم سكانها. ومن هنا اتخذ الشمال هويته العربية الإسلامية بسماتها السودانية المحددة. أما المناطق الجنوبية فقد بقيت محتفظة بهويتها وثقافتها الأفريقية بسبب ظروف المستنقعات والمناخ الاستوائى التى جعلت منها مناطق داخلية مقفولة. ومع كل ذلك ظل التفاعل مستمرا بين المجموعات السكانية فى مختلف مناطق البلاد وخاصة بين القبائل الشمالية والجنوبية فى مناطق التداخل القبلى ومن خلال الهجرات الداخلية الواسعة والتجربة المشتركة خلال الحقب التاريخية المختلفة، خاصة خلال فترة السلطنات العربية الإسلامية والحكم التركى المصرى ودولة المهدية. وظل الحال يسير فى هذا المنحى حتى جاءت قوات الاحتلال البريطانى، التى سيطرت على السودان بحدوده الحالية لأكثر من ستين عاما (١٨٩٨ - ١٩٥٦)، لتضع العلاقة بين الجنوب والشمال فى مجرى جديد وليظهر إلى الوجود ما عرف بمشكلة الجنوب وذلك لأن المشكلة، فى أساسها، ترجع إلى التفاوتات الكبيرة التى خلفتها الإدارة البريطانية فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى بين مختلف الأقاليم وبين الجنوب والشمال عموماً. فقد ركزت سلطات الاحتلال استثماراتها الأساسية فى المناطق الشمالية حيث أقامت مشروع الجزيرة ومشاريع الطلمبات فى النيلين الأزرق والأبيض لتلبية احتياجات الصناعة البريطانية من القطن، ومدت خطوط السكك الحديدية من ميناء بورسودان فى البحر الأحمر حتى مناطق الإنتاج الزراعى فى منطقة الشرق والوسط حتى سهول كردفان فى الغرب. أما الجنوب فقد تركته فى أوضاعه التقليدية المتخلفة وأهملته إهمالا كاملا، وذلك لأن ظروفه لا تسمح باستثمارات اقتصادية مجزية ومناسبة لإمكانياتها وأهدافها. وفى الوقت نفسه انتهجت سياسات تعليمية وإدارية فى الجنوب مختلفة كلية عن سياساتها فى الشمال.. فقد قامت سياستها التعليمية فى الجنوب، التى تركتها للكنائس وجمعيات التبشير المسيحى الغربية، على عزل الجنوب عن الشمال ومحاربة الإسلام واللغة العربية ومنع انتشارهما فى

المناطق الجنوبية، مع العمل على نشر المسيحية واللغة الإنجليزية. كما عملت أيضا على زرع روح العداء للعرب والإسلام وتحميل الشماليين أوزار تجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر أثناء فترة الحكم التركى المصرى، وذلك عن طريق تزوير حقائق التاريخ المعروفة. صحيح أن القرن الماضى شهد انتشار تجارة الرقيق فى المناطق الجنوبية وشارك فيها بعض التجار الشماليين، ولكن الحكم التركى المصرى والإداريين البريطانيين والتجار الأوروبيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى انتشار هذه التجارة امتداداً لدورهم فى بقية أجزاء أفريقيا حيث قاموا بترحيل مئات الآلاف من الأفريقيين لاسترقاقهم واستخدامهم فى المستعمرات الأمريكية. وذلك لا ينفى انتشار تجارة الرقيق وسط بعض القبائل الجنوبية ومشاركة بعض التجار الشماليين فيها، ولكنها كانت محدودة ومرتبطة بالخدمات المنزلية.

وفى سياستها الإدارية عملت الإدارة البريطانية على عزل الجنوب وفصله عن السودان وضمه لمستعمراتها فى شرق أفريقيا. لذلك أصدرت قانون المناطق المقفولة لمنع الشماليين من دخول المناطق الجنوبية والعمل فيها، ومنعت القبائل الجنوبية من استخدام اللغة العربية وملابس الشماليين. وفى عام ١٩٤٧ قررت تغيير هذه السياسة وإعادة دمج الجنوب فى سودان موحد، تحت ضغط مؤتمر الخريجين وظروف المستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا وتدهور أوضاع الامبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية. ففى ذلك العام عقدت سلطات الاحتلال مؤتمراً إدارياً فى مدينة جوبا ضم اداريين بريطانيين وعدداً من الجنوبيين والشماليين لمناقشة مستقبل الوضع الإدارى للجنوب. وبعد مناقشات ومناورات عديدة قرر المؤتمر دمج الجنوب فى السودان الموحد ومشاركته فى الجمعية التشريعية التى كان من المقرر قيامها فى عام ١٩٤٨ بهدف تمكين السودانيين من المشاركة فى الحكم وتقرير مصير البلاد. ولكن وقتها كانت السياسة البريطانية، الإدارية والتعليمية، قد نجحت فى تكوين صفوة سياسية جنوبية مختلفة فى تكوينها الثقافى وتوجهاتها السياسية عن الحركة الوطنية التى تكونت فى الشمال وقادت السودان إلى انتزاع استقلاله فى مطلع عام ١٩٥٦. وفى الوقت نفسه كان التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى الاجتماعى بين الشمال والجنوب قد أصبح حقيقة بارزة وفجوة كبيرة لا يمكن ردمها بسهولة.

ومع كل ذلك كانت الحركة الوطنية، ممثلة فى الأحزاب السياسية الكبيرة، غير قادرة على رؤية هذه الحقائق وبالتالى معالجتها عن طريق الاعتراف بخصوصية الجنوب واحترام مطالبه المشروعة فى إطار سودان موحد ومستقل. ونتيجة لغياب مثل هذه الرؤية ارتكبت الأحزاب والسياسيون الشماليون اخطاء قاتلة أثناء فترة الحكم الذاتى (٥٤ ـ ١٩٥٦) أدت إلى ترسيخ وتعميق روح العداء والكراهية وعدم الثقة فى الشمال التى زرعتها السياسة الاستعمارية البريطانية وجمعيات التبشير المسيحى الغربية فى أوساط المتعلمين الجنوبيين. وتمثلت أهم

هذه الاخطاء فى استبعاد السياسيين الجنوبيين من الحوار مع دولتى الحكم الثنائى خلال عام ١٩٥٢ الذى أدى إلى اتفاقية الحكم الذاتى فى فبراير ١٩٥٣. واستبعدوا، أيضا من المناقشات التى جرت فى نهاية ١٩٥٥ حول ترتيبات إعلان استقلال السودان بقرار وطنى موحد من البرلمان. وعند سودنة الوظائف تنكر السياسيون الشماليون لوعودهم التى اطلقوها اثناء انتخابات ١٩٥٣ بمنح الجنوبيين أولوية فى الوظائف الإدارية فى الجنوب ومواقع هامة فى الشمال، حيث استحوذ الشماليون على غالبية الوظائف ولم يجد الجنوبيون سوى ست وظائف فقط من مجموع الثمانمائة وظيفة عليا ومتوسطة التى كان يشغلها البريطانيون. وبذلك أصيبت القيادات الجنوبية بالإحباط، وتزايدت شكوك الجنوبيين فى موقف الشماليين من مطالبهم المشروعة، وانقلبت هذه الشكوك إلى روح معادية للشمال بشكل عام. ومع اتساع حالة التذمر والسخط وسط المتعلمين الجنوبين، وانشغال الاحزاب الشمالية بصراعاتها حول السلطة، انفجر تمرد الفرقة الجنوبية فى توريت فى أغسطس ١٩٥٥، قبل شهور قليلة من إعلان الاستقلال. ونتيجة لذلك شهدت العلاقة بين الجنوب والشمال هزة عنيفة أدت إلى ولادة البذور الأولى لحركة المقاومة الجنوبية وإلى وضع العلاقة بين الطرفين فى مجرى الصراع والاقتتال العسكرى بدلا من الحوار الديمقراطى السلمى. وبالطبع لا يمكن عزل كل ذلك عن السياسة البريطانية ودور الكنائس وجمعيات التبشير المسيحية الغربية فى الجنوب طوال أكثر من خمسين عاما. ولكن، أيضا لا يمكن إعفاء السياسيين الشماليين وأحزاب القوى المهيمنة التقليدية وتجاهل أخطائهم القاتلة طوال سنوات الحكم الذاتى والسنوات الأولى التى اعقبت الاستقلال.

كما لا يمكن تجاهل دور القيادات الجنوبية التى انقسمت على نفسها وخضعت لمناورات الاحزاب التقليدية وارتبطت بالقوى الاستعمارية الغربية وتجاهلت أهمية الحوار والتحالف مع الحركة الشعبية فى الشمال طوال السنوات اللاحقة. فقد اتجهت القيادات الجنوبية، بعد أحداث أعسطس/ ١٩٥٥، إلى التركيز على حماية خصوصية الجنوب عن طريق المطالبة بحكم فيدرالى. لذلك رفضت هذه القيادات الموافقة على إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان فى ديسمبر ١٩٥٥ إلا بعد أن اتخذ البرلمان قرارا يقضى بوضع الاعتبار الكافى، عند وضع الدستور، لمطالبة الجنوبيين بحكومة فيدرالية فى الجنوب، ولكن الاحزاب التقليدية لم تلتزم بهذا القرار وظلت تواصل تجاهلها لمطالب الجنوبيين وتتجاهل ما كان يجرى فى الجنوب من توتر وتذمر وشكوك حول نوايا السياسيين الشماليين.

وفى فترة الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) اتسعت أعمال العنف وروح العداء للشمال وظهرت حركة الانيانيا الأولى بسبب توجهات الحكم العسكرى لفرض التعريب والأسلمة وإعادة تنظيم جمعيات التبشير المسيحية وطرد بعض القساوسة بعد اتهامهم بالعمل

ضد الحكومة ومساعدة المتمردين. وظل الحكم العسكرى يواجه اعمال العنف المتزايدة بحملات عسكرية واسعة باعتبارها تمرداً عسكرياً يجب القضاء عليه، وذلك دون تقدير لدوافعها السياسية ودون تمييز بين المدنيين الأبرياء والعناصر المتورطة فى اعمال العنف.

ومن خلال عملياتها العسكرية فى الداخل ونشاطها السياسى فى الخارج، تمكنت حركة الانيانيا من الحصول على تأييد ودعم المؤسسات الكنسية وبعض الدول الأفريقية والأوروبية.. وهكذا تحولت مشكلة الجنوب إلى نزيف متواصل وبوابة للتدخل الأجنبى فى شئون السودان الداخلية بهدف عرقلة تقدمه وتطوره وتهديد وحدته الوطنية وتخريب العلاقات الأفريقية العربية والتفاعل الإيجابى بين حركة التحرر الوطنى الأفريقية وحركة التحرر القومى العربية. وبعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، التى كانت الحرب الأهلية فى الجنوب احد أسباب انفجارها، وجدت مشكلة الجنوب اهتماما فكريا وسياسيا كبيرا وصل قيمه بانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، ولكن المؤتمر لم ينجح فى احتواء المشكلة، بسبب انقسامات الجماعات الجنوبية وتشتتها بين شعارات الانفصال والفيدرالية وتقرير المصير وتزايد التدخل الأجنبى فى أوساطها، وانشغال الاحزاب التقليدية المهيمنة بصراعاتها حول السلطة. لذلك استمرت أعمال العنف والحرب الأهلية فى الجنوب حتى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩.

كانت مشكلة الجنوب من بين القضايا الأساسية التى وجدت اهتمام انقلاب مايو ١٩٦٩. ففى ٩ يونيو، أى بعد أقل من شهر من استلامهم للسلطة، أصدر العسكريون إعلانا حول المشكلة تضمن اعترافا صريحا بالفوارق والاختلافات التاريخية والثقافية بين الجنوب والشمال، وبحق الجنوب فى تطوير ثقافاته وتقاليده الخاصة وفى الحكم الذاتى الإقليمى فى إطار سودان اشتراكى موحد. وكان هذا الإعلان يمثل أول إعلان حكومى يضع المشكلة فى إطارها التاريخى الصحيح المرتبط بخصوصية الجنوب الثقافية والاثنية وباوضاع التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى الاجتماعى بين الشمال والجنوب بشكل عام. ومع أن الحكومة العسكرية اتخذت إجراءات عديدة لتأكيد مصداقيتها وجديتها فى تنفيذ بنود الإعلان، وأهمها تكوين وزارة الجنوب ومواصلة الحوار مع الجماعات الجنوبية فى الخارج، إلا أن خطواتها فى هذا الاتجاه لم تتسارع إلا بعد يوليو ١٩٧١، حيث قامت الفئة الحاكمة بإجراء تغييرات أساسية فى توجهاتها السياسية والاقتصادية، وساعدها على ذلك عاملان هامان.. العامل الأول تمثل فى نجاح جوزيف لاقو فى توحيد الجماعات الجنوبية المختلفة فى إطار حركة تحرير جنوب السودان وقوات الانيانيا. وبذلك أصبح من الممكن التعامل مع حركة موحدة بدلا من حركات وجماعات متعددة ومتصارعة كما كان الحال خلال الفترة السابقة. أما العامل الثانى فقد تمثل فى إعلان مجلس كنائس عموم أفريقيا عن استعداده للتوسط بين الحكومة وحركة الانيانيا بهدف إنهاء أعمال العنف والنزاع المسلح عن طريق الحوار السلمى[٦]. وبذلك

انفتح الطريق للحوار والمفاوضات بين الطرفين وشاركت فيها قوى عديدة، بجانب مجلس كنائس عموم افريقيا، شملت مجلس الكنائس العالمى والامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا السابق، بجانب تأييد ودعم دول الجوار الافريقية خاصة يوغندة وكينيا، ويبدو ان التغييرات التى أحدثها النظام المايوى فى توجهاته السياسية والاقتصادية بعد ١٩٧١ هى التى دفعت هذه القوى للقيام بدورها هذا. فالمعروف أن حركة انيانيا كانت لها علاقات وطيدة مع هذه القوى ومع الكيان الصهيونى والمخابرات الأمريكية بعد ١٩٦٧ كما وضح أثناء محاكمة المرتزق الالمانى شتاينر فى الخرطوم سنة ١٩٧٠. وهكذا جرت مفاوضات الطرفين، تحت رعاية ومتابعة الامبراطور هيلاسلاسى، وتوصلت إلى ما عرف باتفاقية اديس ابابا فى بداية عام ١٩٧٢، والتى تضمنت الاعتراف بخصوصية الجنوب وحقه فى الحكم الذاتى الإقليمى وفى تطوير ثقافاته وتقاليده الخاصة. ووجدت الاتفاقية قبولا واسعا وسط الجنوبيين باستثناء مجموعة صغيرة ظلت متمسكة بشعار الانفصال، وكان لها دور هام فى تجدد الحرب الأهلية فى ١٩٨٣(٧).

بذلك دخل الجنوب مرحلة جديدة طويت فيها دعوة الانفصال وأعمال العنف المسلح واصبح الاقليم يدار فيها، لأول مرة فى تاريخه، من خلال حكم اقليمى له مؤسساته التشريعية والتنفيذية بصلاحيات واسعة متضمنة فى دستور البلاد. وفى الوقت نفسه تم استيعاب قوات الانيانيا فى الجيش السودانى ومواقع مدنية اخرى، كما تم توطين اللاجئين الذين شردتهم الحرب الاهلية..

ظل النظام المايوى يعرض الاتفاقية كانجاز تاريخى هام اعاد للسودان وحدته الوطنية ووضعه فى طريق الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكفرصة لتعويض شعب الجنوب عن ما فاتهم خلال سنوات أعمال العنف والحرب الاهلية، كنموذج للبلدان الافريقية ذات المشاكل المشابهة. والواقع ان الاتفاقية امدت النظام المايوى بدعم سياسى كبير ووجد فيها نميرى مدداً لتقوية مركزه السياسى وسط الفئة الحاكمة وفى مواجهة قوى المعارضة السياسية من خلال ربط انجاز الاتفاقية وضمان استمرارها بشخصه. وبذلك وطّد تحالفه مع قيادات الانيانيا ومجموعات الصفوة الجنوبية التى أصبحت ترى فى إستمرار وجوده فى الحكم ضمانا لاستمرار الحكم الاقليمى وحماية لخصوصية الجنوب فى وجه نزعة السيطرة الشمالية المتأصلة. ولكن مقتل الاتفاقية كان أولا فى انها جاءت فى ظروف حكم ديكتاتورى معادى للديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان والمجموعات الثقافية والاثنية المختلفة، وفى ظروف ضرب الحركة الشعبية فى الشمال، الحليف الأساسى لتطلعات شعب الجنوب المشروعة.. وكان، ثانيا، فى ارتباطها بمراكز النفوذ الاستعمارى الغربى فى أفريقيا الذى ادى إلى افراغ مشكلة الجنوب من محتواها الديمقراطى المعادى للاستعمار. وتمثل ذلك

فى خلوها من أى اشارة إلى قضايا التنمية فى الجنوب وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وفى اعتبار حركة الانيانيا الممثل الوحيد للجنوب دون إن تتيح للجنوبيين حرية الاختيار، ورغم ما عرف عن الحركة من علاقات وطيدة مع الكيان الصهيونى ومراكز النفوذ الاستعمارى فى المنطقة وفهم عنصرى متخلف لمشكلة الجنوب.

يقول البعض أن سنوات ما بعد الاتفاقية كانت تمثل سنوات الأمل فى تنمية الجنوب وردم فجوة التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى بينه وبين الشمال وازالة كل اسباب العزلة ودعوات الانفصال، وفى تنمية الثقافات الجنوبية المحلية فى إطار ثقافة وطنية متنوعة وموحدة ومتسامحة. وكانت الاتفاقية تمثل بالنسبة لهؤلاء نموذجا لبلدان المنطقة وعاملا هاما فى دفع عمليات التفاعل الايجابى بين الثقافة العربية الإسلامية فى شمال أفريقيا والثقافات الافريقية فى وسط وشرق القارة[٨] . ولكن هل كان ذلك ممكنا؟؟ لقد سادت مثل هذه النظرة الحالمة والمتفائلة وسط مجموعات التكنوقراط التى ظل يعتمد عليها النظام المايوى طوال فترة السبعينات ووسط تيار السودانوية الذى راجت اطروحاته فى الإعلام الحكومى خلال تلك الفترة. ولكن نسى هؤلاء أن طبيعة النظام المايوى وتركيب وتوجهات القيادات الجنوبية، التى تحملت مسئولية الحكم الاقليمى، لم تكن تسمح بتحقيق مثل هذه الآمال الكبيرة والعزيزة على قلوب أبناء وبنات السودان. فالطبيعة الديكتاتورية الفردية للنظام المايوى كانت تتناقض، فى جوهرها، مع ابشروط الضرورية للحكم الاقليمى وحماية خصوصية الجنوب وتنمية اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما اكده تطور الاحداث حيث قام نميرى نفسه بمواصلة تدخله فى شئون الحكم الاقليمى وبتمزيق الاتفاقية نفسها فى بداية الثمانينات رغم نصوص الاتفاقية ودستور ١٩٧٣ الواضحة فى تحديد صلاحيات مؤسسات الحكم الاقليمى وصلاحيات رئيس الجمهورية والمؤسسات المركزية. أما الصفوة الجنوبية التى تسلمت إدارة الجنوب فقد كانت بحكم تركيبها الثقافى وتوجهاتها السياسية مرتبطة بالسياسة التعليمية والإدارية البريطانية خلال سنوات الاحتلال، وبصراعاتها مع الاحزاب التقليدية خلال فترة الحكم الذاتى حول مغانم السودنة ووراثة جهاز الدولة الكولونيالى، وبشعارات الانفصال وقوى الاستعمار الجديدة خلال فترة الستينات. وانطلاقا من كل ذلك كانت هذه الصفوة ترى أن القضية هى فقط تسليم إدارة الجنوب للجنوبيين، دون أى تفكير فى قضايا التطور الاقتصادى الاجتماعى وتعزيز الوحدة الوطنية وعلاقات السودان وارتباطاته العربية والافريقية. لذلك قامت، منذ البداية، بتبديد موارد الاقليم فى الصرف البذخى على المكاتب والاثاثات والمنازل والسيارات وخلافها، وبتحويل مؤسسات الحكم الاقليمى إلى مصدر للثراء والنمو الرأسمالى من خلال توطيد علاقاتها مع الفئات التجارية والطفيلية للحصول على مغانم ضخمة ومقابل عقود المشتريات والمقاولات الحكومية وغيرها. ومن خلال ممارسات الفساد الادارى والمالى وتجاهل

احتياجات الاقليم فى التنمية والخدمات الأساسية ظهرت إلى السطح خلال سنوات معدودات رأسمالية جنوبية واسعة من داخل جهاز الدولة الاقليمى وصفوف الصفوة الحاكمة. وساعد فى ذلك مناخ الفساد السياسى الذى كان سائدا وسط اركان الفئة الحاكمة والفئات العليا فى جهاز الدولة فى الشمال وضعف الجهاز الإدارى فى الجنوب وغياب الرقابة الإدارية والمالية المركزية والإقليمية.

وفى ظل هذه الظروف انفجرت الأزمة الاقتصادية الخانقة فى البلاد وقامت الحكومة المركزية فى عام ١٩٧٨ بتجميد الخطة الستية (٧٧ ـ ١٩٨٣) وانتهاج سياسات تقشفية فى السنوات اللاحقة تحت اشراف صندوق النقد الدولى. وكان لهذه الاجراءات تأثيرات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى الاقليم الجنوبى، بسب حرمانه الطويل من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والآثار المدمرة للحرب الاهلية وتجاهل مؤسسات الحكم الاقليمى لاحتياجات السكان الاساسية خلال السنوات السابقة. وهكذا تفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتعكس نفسها فى انقسامات وصراعات سياسية وقبلية وشخصية وسط مجموعات السياسيين الجنوبيين من أجل السيطرة على مؤسسات الحكم الإقليمى. وتركزت هذه الانقسامات والصراعات، بشكل رئيسى، بين أبناء قبيلة الدنيكا والقبائل النيلية الأخرى، الذين ظلوا يسيطرون على أجهزة الحكم الإقليمى بحكم أغلبيتهم العددية، وأبناء القبائل الاستوائية الذين لعبوا الدور الرئيسى فى حركة تحرير جنوب السودان وقوات الانانيا فى فترة ما قبل اتفاقية ١٩٧٢، ووجدوا انفسهم بعد الاتفاقية فى مواقع هامشية تحت سيطرة مجموعات لم تساهم بما ساهموا به. وكانت السلطة المركزية فى الخرطوم تعمل على تشجيع وتصعيد هذه الصراعات بهدف تقوية مركزها ونفوذها فى الجنوب.. وهذا ما ادى إلى شلل مؤسسات الحكم الاقليمى وتمزيقها، وبالتالى تردى الخدمات الاجتماعية والاوضاع الاقتصادية والمعيشية فى الاقليم. فقد شهدت الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ تكوين ست حكومات اقليمية، هى حكومة أبيل الير ١٨٧٢ ـ ١٩٧٨، حكومة جوزيف لاقو ٧٨ ـ ١٩٧٩، حكومة بيتر جاتكوث ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، حكومة أبيل الير الثانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، حكومة قسم الله عبد الله رصاص ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، حكومة جوزيف طمبرة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣[٩] . وواضح ان السنوات الخمس الاخيرة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣) شهدت تكوين حكومة كل سنة تقريباً. وهذا وحده يكفى ليوضح حدة الانقسامات والصراعات وحالة الفوضى التى دخلها الاقليم، وما افرزه كل ذلك من احباط ويأس وعدم ثقة فى السلطة المركزية التى كانت تستغل هذه الأوضاع من خلال لعبة التوازنات لاضعاف الجنوب كمركز ضغط موحد. ومع انشغال السياسيين بصراعاتهم السياسية والقبلية والشخصية فقدت مؤسسات الحكم الاقليمى احترام جماهير الجنوب وابتعدت عن مسئولياتها المباشرة [١٠] . ووسط هذه الاجواء بدأت ترتفع، منذ ١٩٧٩، الاصوات

المعارضة لربط مصير الجنوب بشخص نميرى ولتدخلاته المتكررة فى شئون الحكم الاقليمى.
وتطورت حالة السخط لتعبر عن نفسها فى ظهور انيانيا الثانية وانتشار اعمال العنف المسلح من جديد. ثم توالت الاحداث لتؤدى إلى تجدد الحرب الاهلية فى منتصف عام ١٩٨٣ بصورة أوسع وأعنف من سابقتها. وكان لاكتشاف البترول فى منطقة بانتيو ببحر الغزال دور كبير فى اثارة وتحريك المشاعر الانفصالية وارتفاع الاصوات المطالبة بجنوب قوى فى مواجهة الشمال، وبحقه فى ثروته الجديدة. ونتيجة لذلك اتسعت الانقسامات والصراعات وسط الصفوة الجنوبية. وتمثلت اهم الاحداث التى ادت إلى تأجيج هذه الصراعات وتجدد الحرب الاهلية فى تدخلات نميرى والسلطة المركزية فى شئون الحكم الإقليمى وصراعات السياسيين الجنوبيين.
وعند بدء العمل فى قناة جونقلى اثيرت اشاعات حول وصول مزارعين مصريين للمنطقة، حركتها اجواء الصراعات وتزايد الشكوك حول نوايا الحكومة المركزية، وتبعتها مشكلة حدود الاقليم الجنوبى التى حسمها رئيس الجمهورية برفض قرارات مجلس الشعب الاقليمى حول إعادة تخطيط الحدود، ثم جاء الخلاف حول موقع مصفاة البترول، حيث اصدر نميرى قراره باقامتها فى كوستى بدلاً من بانتيو، كما كانت ترى الحكومة الاقليمية. وفى عام ١٩٨٣ قرر أيضا تقسيم الاقليم إلى ثلاث اقاليم ارضاء لجوزيف لاقو وابناء الاستوائية الذين كانوا يريدون التخلص من سيطرة ابناء الدينكا، وبهدف اضعاف الجنوب، وذلك

رغم انه لم يكن يملك هذا الحق حسب نصوص اتفاقية ١٩٧٢ إلا باجراء استفتاء شعبى[١١]، وهنا كما يقول عبد الغفار محمد أحمد، كان هذا الاجراء البداية الفعلية لتمزيق الاتفاقية فى الذهن الشعبى، ووجد الذين حملوا السلاح من مجموعات انيانيا الثانية المبرر العملى لما كانوا يقومون به من اعمال عنف مسلح، واصبح فى مقدروهم استقطاب بعض السياسيين الذين يئسوا من إعادة الروح لاجهزة الحكم الاقليمى ووحدة الجنوبيين فى مواجهة تدخلات نميرى[١٢] . وفى هذا الاتجاه اتسعت اعمال العنف فى منطقة بحر الغزال فى بداية ١٩٨٣، وفى فبراير من نفس العام تمردت الكتيبة ١٠٥ فى بور ورفضت تنفيذ اوامر نقلها إلى الشمال، وكان معظمها من جنود وضباط الانيانيا السابقين، فتحركت القيادة الجنوبية لاجبارها على تنفيذ الأوامر، وبعد قتال مرير بين الطرفين هرب عدد كبير من جنود وضباط الكتيبة إلى الغابة ومعهم اسلحتهم. وفى البداية انضموا لحركة الانيانيا الثانية. وفى اغسطس تأسست حركة تحرير شعب السودان بقيادة العقيد جون قرنق، الذى لحق بجنود وضباط الكتيبة ١٠٥ ونجح فى توحيد جماعات مسلحة عديدة. وفى سبتمبر من نفس العام أصر نميرى علي تأجيج الصراعات والانقسامات بأعلان قوانين سبتمبر١٩٨٣. صحيح ان إعلان القوانين لم يكن سببا مباشرا فى تجدد الحرب الاهلية، ولكنها زادتها اشتعالا[١٣] ... وبذلك عادت أعمال العنف المسلح والحرب الاهلية، فى الجنوب بسبب تدخلات نميرى وصراعات

السياسيين الجنوبيين وفشل تجربة الحكم الاقليمى فى تحقيق تطلعات الجنوب. وهناك، بالطبع، عوامل خارجية ساعدت فى دفع التطورات الداخلية فى هذا الاتجاه، تمثل اهمها فى دور النظام الاثيوبى فى دعم الحركة بمساعدات كبيرة وفعالة، وذلك كرد فعل لصراعاته مع نظام نميرى، وشاركه النظام الليبى لاسباب مماثلة. وهكذا ادى تجدد الحرب الاهلية فى الجنوب إلى انهيار اكبر الانجازات التى ظل يتغنى بها النظام المايوى، وكان لها اثر كبير فى اضعافه وتعميق ازمته السياسية والاقتصادية. ففى عام ١٩٨٤ اتسعت اعمال العنف المسلح لتشمل معظم مناطق اعالى النيل وبحر الغزال ولتهدد الملاحة النهرية بين ملكال وجوبا. وبذلك اصبحت حركة تحرير شعب السودان عنصرا هاما فى السياسة السودانية خلال السنوات اللاحقة، وتزامنت هذه التطورات مع تطورات هامة أخرى فى الازمة السياسية والاقتصادية للنظام المايوى وفى تحالفاته السياسية خاصة بعد مصالحة ١٩٧٧.

ثالثا: تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية:

تمكنت الطبقة المايوية الحاكمة، منذ سنواتها الأولى، من استكمال بناء الركائز الأساسية لنظامها السياسى المتمثلة فى: حكم الفرد المطلق والحزب الواحد وقانون أمن الدولة والقوانين الاستثنائية الأخرى. وذلك بهدف احتكار السلطة وتسخيرها لمصلحة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة وحلفائها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية المحلية والاقليمية والدولية. وجسدت كل ذلك فى صيغة دستورية وقانونية جامعة تقوم على مصادرة الديمقراطية وحرمان جماهير الشعب من ابسط حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإطلاق ايدى الطبقة الحاكمة وحلفائها فى استنزاف ثروات البلاد على حساب افقار الملايين من ابناء وبنات السودان. فالاتحاد الاشتراكى، حزب الحكومة، هو الحزب الوحيد المسموح له بالعمل والنشاط السياسى بينما حرمت الاحزاب الاخرى من اى نشاط وتعرضت قياداتها الى شتى صنوف القمع والاضطهاد. وهو التنظيم الاساسى الذى يشرف على النشاط الحكومى وعلى النقابات والتنظيمات الجماهيرية الاخرى وتوجيهها لخدمة سياسات وتوجهات الحكومة. وبذلك تضمن الفئة الحاكمة وحلفاؤها السيطرة على هذه التنظيمات التى ظلت ولاتزال تلعب دورا هاما فى تاريخ السودان الحديث. وقانون امن الدولة، والقوانين الاستثنائية الأخرى، يحرم المواطن من كافة حقوقه الأساسية، بما فى ذلك حقه فى التعبير عن معاناته اليومية، ويمنح جهاز امن الدولة سلطة اعتقال أى مواطن لمجرد الشك فى نواياه، دون تهمة محددة، وبدون إذن قضائى أو محاكمة ولفترة غير محددة. ورغم وجود دستور سنة ١٩٧٣ ومؤسسات تشريعية مركزية واقليمية إلا أن واقع الحال كان يعكس تركيز سلطات تشريعية وتنفيذية كبيرة فى ايدى الحاكم الفرد ومؤسسة الجمهورية الرئاسية، بالإضافة إلى طغيان اجهزة الأمن واحكام

الطوارىء والقوانين الاستثنائية الاخرى ومصادرة استقلال القضاء. وفى هذا الإطار تمثلت التحالفات الداخلية للفئة الحاكمة فى البرجوازية البيروقراطية المدنية والعسكرية، وفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية واقسام من القوى التقليدية القبلية والطائفية المسيطرة فى المدن والارياف. فقد ظلت هذه القوى تسيطر على قيادات الاتحاد الاشتراكى والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمواقع الاساسية فى قيادات النقابات والتنظيمات الجماهيرية الأخرى. ومن خلال كل ذلك ظلت تسيطر على جهاز الدولة وتُسخره لخدمة مصالحها الطبقية الضيقة. وتمثلت علاقتها الخارجية فى الارتباط بمراكز النفوذ الاستعمارى الغربى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى نظام السادات فى مصر والاسر الحاكمة فى السعودية والخليج. وفى ذلك يقول د.تيم نبلوك: إن نظام نميرى الذى حطم القوى المهيمنة التقليدية فى سنواته الأولى قد انتهى إلى خلق حالة اصبحت فيها الدولة السودانية رهن إشارة متطلبات رأس المال العالمى(١٤) . وفى نفس الاتجاه يقول د.تيسير محمد أحمد: إن فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية قد استطاعت بالتحالف مع البرجوازية البيروقراطية والفئة المايوية الحاكمة، القيام باعادة ترتيب القوى المهيمنة فى البلاد والسيطرة عليها بكاملها، وذلك من خلال مناورات وصراعات وتوازنات متعددة ومتنوعة(١٥) . وبحكم طبيعتها هذه وتحالفاتها الداخلية والخارجية، فشلت الفئة المايوية الحاكمة فى كل محاولاتها لاحتواء ازمتها السياسية والاقتصادية. بدءا ببرنامج التركيز الاقتصادى والاصلاح المالى فى عام ١٩٧٨، وبرنامج الانعاش الاقتصادى فى عام ١٩٨١، وانتهاءاً ببرامج صندوق النقد الدولى المتتالية حتى إجراءات مارس ١٩٨٥. فكل هذه المحاولات لم تفشل فقط فى تحقيق اهدافها المعلنة، بل أدت عملياً إلى تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية يوما بعد يوم لتلقى بأعبائها على كاهل جماهير الشعب فى المدن والارياف. ويرجع ذلك إلى أن كل تلك المحاولات كانت تتحاشى مواجهة الأسباب الأساسية للأزمة المتمثلة فى الخيارات السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة، وفى قاعدتها الاجتماعية الداخلية وارتباطاتها الخارجية الاقليمية والدولية. فقد ظلت كل تلك المحاولات تعتمد على وصفات صندوق النقد الدولى وقوى نادى باريس القائمة على تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى واشاعة الاتجاهات الليبرالية فى كافة قطاعات الاقتصاد الوطنى وتعميق تبعيته للسوق الرأسمالية العالمية. ووصفات الصندوق غير علمية، لأن سياساته لم تصمم أصلا للبلدان المتخلفة وانما للبلدان المتقدمة، وهى لذلك لا تؤدى إلا إلى الافقار وتوقف التنمية كما تشهد على ذلك تجربة السودان والبلدان المتخلفة الأخرى التى طبقت تلك الوصفات. وهى ثانيا: غير موضوعية لانها تنحاز إلى جانب مصلحة البلدان المتقدمة. ولها توجهات سياسية معينة، حيث تتشدد مع البلدان التى لا تحظى سياستها برضى الصندوق. وهى ثالثا: غير محايدة، بل منحازة لايديولوجية

السوق الحر وهى بذلك تلتزم اتجاها سياسيا محددا هدفه إعادة إنتاج التقسيم الدولى الراهن للعمل والعلاقات غير المتكافئة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان المتخلفة، وذلك من خلال انحيازها للفئات الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث ومناهضة أى سياسات تستهدف التنمية المستقلة فى هذه البلدان. ففى السودان ظل صندوق النقد الدولى يحدد البرامج والسياسات الاقتصادية، منذ عام ١٩٧٨ على الاقل، وبما يتناسب مع مصالح قوى نادى باريس وليس مصالح السودان. وهذا ما اكده وزير المالية عند تقديم ميزانية ٨٤/١٩٨٥، حيث اكد انه لا يعقل ان نطلب دعماً يصل إلى ١,٥ مليار دولار من مجموعة نادى باريس دون اقتناع هذه المجموعة وموافقتها على سياستنا المالية والاقتصادية.

وهكذا لم تفشل برامج الصندوق فقط فى احتواء الازمة، بل ادت عمليا إلى اتساعها وتفاقمها. اما القاعدة الاجتماعية للنظام المايوى، ممثلة فى البرجوازية البيروقراطية وفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية بشكل خاص، فقد كانت تستهدف فقط امتصاص اكبر قدر من الفائض الاقتصادى للبلاد حتى لو ادى ذلك إلى تقويض القوى المنتجة واضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى، وذلك بحكم طبيعتها الطفيلية وارتباطها الحميم برأس المال الاجنبى. وهذا ما حدث بالفعل فى قطاع الزراعة المروية والمطرية الآلية كما سبق أن أشرنا، وفى قطاعات اقتصادية أخرى. فنشاط هذه الفئات يقوم عملياً على تقويض عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع وتشويه التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد. ونتيجة لذلك انكمشت مساهمة القطاع السلعى فى الدخل الوطنى من ٥٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٤، بينما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من ٥٠٪ إلى ٥٨٪ خلال نفس الفترة. وفى إطار قطاع الخدمات تضاعفت مساهمة قطاع التجارة عشر مرات ومساهمة القطاع المصرفى خمس مرات خلال نفس الفترة. صحيح ان النهج الاقتصادى للنظام المايوى لا يختلف، فى جوهره، عن النهج الاقتصادى الذى ظل سائدا طوال سنوات ما قبل ١٩٦٩ ولكن ذلك لا ينفى التطورات الجديدة التى أحدثها هذا النهج فى بنية الاقتصاد الوطنى وتركيبه القطاعى وعلاقاته الخارجية، كما فصلنا فى مكان سابق. وهذه التطورات هى التى ادت إلى تفجر الازمة السياسية والاقتصادية بهذا العمق والاتساع، وتحولها إلى ازمة هيكلية لا مخرج منها إلا بتصفية اساسها السياسى والاجتماعى بكامله. وجاءت مجاعة ٨٣ـ ١٩٨٥، التى شملت مناطق واسعة، وانفجار الحرب الأهلية فى الجنوب، لتزيد معاناة أهل السودان فى المدن والارياف. صحيح ان المجاعة كارثة طبيعية سببتها ظروف الجفاف والتصحر، ولكن الاهمال الذى وجدته اقاليم الشرق والغرب والجنوب، وتدمير الموارد الطبيعية فى مناطق واسعة من السهول الوسطى وتقويض اقتصاديات القطاع التقليدى بسبب التوسع العشوائى فى مشاريع الزراعة الآلية، كل ذلك أدى عملياً إلى حرمان سكان تلك المناطق من أى قدرة على المقاومة

وامتصاص الآثار والنتائج السلبية لتلك الكارثة، كما ان تمنع الفئة الحاكمة وتأخرها فى إعلان المجاعة وطلب المعونات والمساعدات الخارجية قد ضاعف من آثارها المدمرة.

وهكذا فشلت محاولات الفئة الحاكمة المتكررة لاحتواء ازمتها السياسية والاقتصادية، وذلك لأنها تتحاشى مواجهة اسبابها الاساسية إلى محاولات التبرير والتضليل المتواصل. وكان اخطر هذه المحاولات تمسحها بغطاء الإسلام والشريعة السمحاء من خلال قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وذلك بهدف مواجهة ظروف تفاقم الأزمة بمزيد من سياسات القمع والاضطهاد واعطاء النظام الحاكم وسياساته الاقتصادية والاجتماعية صفة القدسية الدينية، وبالتالى تصفية حركة المقاومة الشعبية تحت ستار حماية الإسلام، والإسلام منها براء. فبالرغم من الحديث المتكرر عن الشريعة السمحاء ظلت الركائز الأساسية للنظام الديكتاتورى الفردى كما هى، وظلت سياسات الانفتاح الاقتصادى مستمرة. وهكذا تحولت الشعارات الإسلامية إلى ترسانة قوانين قمعية هدفها حماية مصادر الظلم الاجتماعى والاقتصادى الفاضح.

*** اتجاهات حركة الصراع السياسى والاجتماعى:-**

وهكذا، على أرضية هذا الواقع السياسى والاقتصادى الاجتماعى ظلت تجرى حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد خلال السنوات الاخيرة للحكم الديكتاتورى المايوى، بين حركة المقاومة الشعبية والعسكرية والطبقة المايوية ،وحلفائها، بين قوى التطور الديمقراطى المستقل من جهة وقوى التخلف والتبعية والديكتاتورية من جهة أخرى. ومن خلال هذا الصراع الطويل والمعقد تفجرت انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥، وعلى نفس هذه الأرضية تواصلت حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى الفترة الانتقالية وفترة الديمقراطية الثالثة. وتمحور الصراع، بشكل رئيسى، حول قضايا تصفية الآثار السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام المايوى، وايقاف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب وتعزيز الوحدة الوطنية، ومواجهة قضايا الإصلاح الاقتصادى وترسيخ الديمقراطية. وهذا ما سوف نتابعه فى الفصول القادمة.

هوامش الفصل الأول

١ـ تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة (ترجمة محمد على جادين والفاتح التجانى) مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠، ص ٢٥٦.

٢ـ ازمة الاقتصاد السودانى وطريق الخروج منها (إعداد اللجنة الاقتصادية لحزب البعث) ب. ن، الخرطوم ١٩٨٦. هذا الكتاب يمثل المصدر الرئيسى لهذا الفصل.

٣ـ تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة، م. س.، ص ١٩٥٩.

٤ـ نفسه ص. ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

٥ـ وزارة المالية والاقتصاد: العرض الاقتصادى ٨٨/٨٧. فى عام ٨٧ بلغ عدد المصارف العاملة فى السودان ٢٥ مصرفا هى المصارف الحكومية التجارية: بنك الخرطوم، بنك النيلين، البنك التجارى السودانى، بنك الوحدة، البنك القومى للتصدير والاستيراد. البنوك الحكومية المتخصصة: البنك الزراعى، البنك الصناعى والبنك العقارى. المصارف المشتركة الإسلامية: بنك فيصل الإسلامى، بنك البركة، البنك الإسلامى لغرب السودان، بنك التنمية التعاونى الإسلامى، البنك الإسلامى السودانى، بنك، التضامن الإسلامى. البنوك المشتركة الأخرى: البنك العالمى السودانى، البنك الأهلى السودانى، البنك الوطنى للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق المحدود، البنك السعودى السودانى. المصارف الأجنبية: سيتى بانك، بنك عمان المحدود، بنك حبيب المحدود، بنك أبوظبى الوطنى، بنك الشرق الأوسط، بنك الاعتماد والتجارة الدولى. وهناك سبعة مصارف أخرى تحت التأسيس.

٦ـ تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة، م. س. ص ٢٥٢.

٧ـ عبد الغفار محمد أحمد: مناقشات فى إطار عروبة السودان وأفريقيته، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٨، ص ٤٣ ـ ٤٤.

٨ـ نفسه ص ٤٤ ـ ٤٥.

٩ـ عثمان محمد أحمد: مسألة جنوب السودان، الثقافة الوطنية، مجلة شهرية، الخرطوم، عدد رقم ١٩٨٩/٥، ص ٣٧.

١٠ـ تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة، م. س، ص ٢٦١.

١١ـ بشير محمد سعيد (حوار)، مجلة الثقافة الوطنية، م. س، العدد ١٩٨٨/١، ص ١٠،١١

١٢ـ عبد الغفار محمد أحمد: مناقشات فى إطار عروبة السودان وافريقيته، م.س. ص ٥٥.

١٣ـ بشير محمد سعيد: (حوار)، الثقافة الوطنية، م.س. ص ١٠ ـ ١١.

١٤ـ تيم نيبلوك: صراع السلطة والثروة، م. س. ص ٢٦٢.

١٥ـ تيسير محمد أحمد على: زراعة الجوع (بالانجليزية)، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٨٩، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

الفصل الثاني

الطريق إلي انتفاضة
مــارس / أبريل ١٩٨٥

حركة المقاومة الشعبية والعسكرية ١٩٦٩ - ١٩٧٧:-

لم تهدأ حركة المعارضة الشعبية والعسكرية للنظام المايوي منذ اليوم الأول للانقلاب في ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتي سقوطه في السادس من ابريل ١٩٨٥، وظلت حركة المقاومة تتصاعد وتتسع مع انكشاف طبيعته الفاشية والرجعية المناقضة لشعارات التقدمية والديمقراطية والقومية والوطنية التي ظل يرددها في سنواته الأولي. فمنذ البداية وقفت القوي التقليدية، بقيادة حزب الأمة وطائفة الانصار، ضد الانقلاب باعتباره انقلابا شيوعيا ويساريا وله ارتباطات قومية بالنظام الناصري والمخابرات المصرية. وتطور موقف هذه القوي إلي صدامات عسكرية ادت إلي قصف منطقة ودنوباوي في امد رمان بالمدافع والدبابات واحتلال مسجدها، وكذلك قصف الجزيرة أبا بالطائرات العسكرية واغتيال الإمام الهادي ومرافقيه قرب الحدود الاثيوبية خلال عام ١٩٧٠. ونتيجة لاتساع عمليات القمع والاضطهاد اضطرت مجموعات كبيرة من الانصار للهجرة إلي اثيوبيا، واتجهت القوي التقليدية إلي إعادة تنظيم نفسها في الخارج من خلال الجبهة الوطنية، بقيادة الشريف حسين الهندي، التي ضمت حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي والاخوان المسلمين. اما القوي الديمقراطية والتقدمية فقد أيدت، في عمومها، شعارات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي اعلنتها قيادة الانقلاب، وربطت تأييدها هذا بضرورة اشاعة الديمقراطية والحريات العامة، بما في ذلك حرية النشاط الحزبي والنقابي[1].

وهذا ما ادي إلي احتكاك وصراعات بين هذه القوي، في مجموعها ومجلس قيادة الانقلاب منذ أيامه الأولي.. فقد شهد عام ١٩٧٠ اعتقالات وسط الشيوعيين والاشتراكيين العرب في الخرطوم ومدني والأبيض، وخلافات كبيرة بين هذه القوي والسلطة الحاكمة حول سياستها الاقتصادية وموقفها من مشروع روجرز وغيره. وامتدت هذه الصراعات نفسها إلي داخل المجلس وادت إلي انقسامه إلي تيارين أساسيين. التيار الأول كان يقوده جعفر نميري ومجموعة الضباط المرتبطين بالقوميين العرب والنظام المصري وكان يستهدف فرض نظام شبيه بالنظام الناصري ومعادي للحريات العامة والنشاط الحزبي والنقابي المستقل. والتيار الثاني: كان يقوده الضباط الشيوعيون والديمقراطيون في المجلس. ومع اشتداد الصراع بين

القوي الديمقراطية والتقدمية وقوي الديكتاتورية داخل مجلس الانقلاب قامت مجموعة جعفر نميري بعزل التيار الثاني (بابكر النور، هاشم العطا، فاروق حمد الله) من المجلس في ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، كما قامت، بحملة اعتقالات واسعة وسط القوي السياسية والنقابية شملت اعتقال الصادق المهدي وعبد الخالق محجوب وإبعادهما إلي القاهرة. والواقع ان هذا الصراع كان يمثل امتدادا للمناقشات الواسعة التي حدثت بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وسط القوي السياسية والاجتماعية التي تحملت اعباء مقاومة الحكم العسكري الأول وحققت انتصار انتفاضة اكتوبر ١٩٦٤، وكانت تدور حول تطوير التجربة الديمقراطية في السودان عن طريق تجاوز اخطاء وسلبيات التجربة الأولي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ والثانية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩، وربط الديمقراطية بالقوي الاجتماعية الحديثة.

وكانت هذه المناقشات تمثل أيضاً امتدادا وانعكاسا لمناقشات واسعة في الساحة العربية شهدتها فترة الستينات، خاصة بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وهزيمة يونيو ١٩٦٧، حول اهمية الديمقراطية والعمل الجماهيري المستقل لحماية الانظمة الوطنية التقدمية وضمان تطورها لمصلحة الجماهير الكادحة. وبرز هذا التوجه في البداية خلال الخلافات الفكرية والسياسية التي ظهرت بين حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادة جمال عبد الناصر حول التنظيم السياسي في الجمهورية العربية المتحدة وضرورة الاستفادة من الجوانب الايجابية في التجربة الديمقراطية في سوريا، وتطور بعد ذلك ليركز علي أهمية الربط الجدلي بين اهداف الحرية والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية وعلي نقد الافكار الخاطئة التى تركز على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ومقاومة القوي الاستعمارية علي حساب الديمقراطية السياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان[٢] .

وفي عام ١٩٧٠ شهدت الخرطوم انعقاد ملتقي فكري شاركت فيه قوي سياسية وشخصيات عربية عديدة بالإضافة إلي القوي السياسية السودانية[٣] ضم شخصيات وأحزاباً من مصر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، الأردن، لبنان. وكانت قضية الديمقراطية محورا أساسياً في مناقشاته، حيث برز تياران.. تيار ينظر لدور القوات المسلحة كدور طليعي في عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي بحكم تماسكها التنظيمي والفكري، وكان يقوده (القوميون العرب)[*] . ومجموعات من التكنوقراط المرتبطة بمجلس قيادة الانقلاب. اما التيار الآخر فقد كان يركز علي اهمية الديمقراطية والنشاط الحزبي والنقابي والجماهيري المستقل وضرورته لضمان سير عملية التغيير الاجتماعي لمصلحة القوي المنتجة ومصلحة الوطن ولمنع الارتداد واحتكار مكاسب التغيير لمصلحة فئة اجتماعية محدودة. وبذلك انعكس الصراع السياسي والاجتماعي حول قضايا الديمقراطية والتطور الاجتماعي، الذي كان جاريا داخل السودان، داخل مناقشات الملتقي الفكري الذي نظمته وزارة الشباب بهدف دعم التوجهات

الديكتاتورية والبيروقراطية المناهضة للديمقراطية والنشاط الجماهيري المستقل داخل مجلس الانقلاب.

وكأمتداد لهذا الصراع كانت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١، بقيادة الرائد هاشم العطا ومجموعة من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين، التي استطاعت الاستيلاء علي السلطة لمدة ثلاثة أيام، ولم تستطع المحافظة علي انتصارها لأنها كانت حركة منفردة فاجأت الحركة الشعبية ومعظم القوي السياسية، وبسبب ظروف توازن القوي في البلاد وتآمر دول ميثاق طرابلس، الذي كان يضم مصر وليبيا والسودان (٤) . فقد قامت مصر بالسماح للواء خالد حسن عباس، وزير الدفاع، بتعبئة القوات العسكرية السودانية المتواجدة في منطقة السويس استعدادا لتنفيذ خطة هجوم علي الخرطوم وقامت ليبيا باختطاف الطائرة المدنية التي كانت تنقل بابكر النور وفاروق حمد الله أعضاء مجلس الحركة من لندن إلي الخرطوم، واحتجازها حتي عودة نميري إلي السلطة مساء ٢٢ يوليو حيث قامت بتسليمها للسلطات السودانية. وعبر أنور السادات عن هذا الدور التآمري بقوله وقتها: «أن ميثاق طرابلس ولد بأسنانه». وفي الوقت نفسه ترددت اتهامات عن تورط السعودية في هذا التآمر نتيجة لسقوط طائرة عراقية في اراضي الحجاز، كانت تحمل وفداً عراقياً لزيارة الخرطوم بقيادة محمد سليمان الخليفة أحد ابرز قادة حزب البعث في السودان، عضو القيادة القومية للحزب، الأمر الذي ادي إلي استشهاده مع بعض أعضاء الوفد المرافق له، وذلك قبيل عودة نميرى إلي السلطة مساء نفس اليوم.

وبعد عودته للسلطة قام نميري باعدام عدد كبير من قيادات حركة ١٩ يوليو بعد محاكمات ميدانية لم تستغرق سوي ساعات معدودة. وشملت المحاكمات والاعدامات بعض المدنيين من قيادات الحزب الشيوعي. وقامت السلطات بتنفيذ احكام الاعدام علي عجل خوفا من حملات الاستنكار العربية والعالمية التي كانت تتصاعد. وبذلك فقد الشيوعيون عددا من أهم كوادرهم وقياداتهم من المدنيين والعسكريين وتم اعتقال المئات من الشيوعيين والديمقراطيين والبعثيين، وبدأت صفحة سوداء من القمع والاضطهاد في تاريخ السودان الحديث. واستمرت حملات القمع والمطاردة والاعتقال والتشريد من العمل التي شملت المئات من العاملين في الخدمة المدنية والقوات النظامية. وهكذا عادت سلطة مايو إلي الحكم لتكشف عن طبيعتها الفاشية والرجعية المعادية للديمقراطية والتقدم تحت ستار كثيف من شعارات الاشتراكية والتقدم والوحدة العربية. وذلك من خلال ركائز نظامها السياسي علي اساس حكم الفرد والحزب الواحد وقانون أمن الدولة والتبعية للقوي الاقليمية والدولية المعادية لأماني وتطلعات شعب السودان في الحياة الحرة الكريمة. ولكن رغم ذلك ظلت حركة المقاومة الشعبية والعسكرية مستمرة في اشكال مختلفة ومتعددة.

في أغسطس ١٩٧٣ اعلن التجمع النقابي الذي كان يضم عددا كبيرا من نقابات العمال

اضراباً عاماً في البلاد شارك فيه طلاب الجامعات والمعاهد العليا ومعظم المدارس الثانوية في العاصمة وبعض مدن الاقاليم الاخري بمظاهرات عاصفة نددت بالحكم الديكتاتوري وسياساته المخربة. كما خرجت تظاهرة نظمها المحامون من امام الهيئة القضائية في الخرطوم اتجهت إلي القسم الشمالي لفتح بلاغ امام قاضي جنايات الخرطوم ضد نائب رئيس الجمهورية، وقتها، أبو القاسم محمد إبراهيم، بتهمة التحريض علي الفتنة بتصريحات علنية، حث فيها المواطنين علي ضرب وملاحقة ما اسماهم (قوي الشغب والثورة المضادة). وتكمن اهمية هذه الانتفاضة الشعبية في انها كانت أول نشاط واسع بعد مجازر يوليو/ ١٩٧١ وما صاحبها من حملات تشريد واعتقال. لذلك قامت الفئة الحاكمة بحملة اعتقالات واسعة شملت كل قيادات التجمع النقابي والاتحادات الطلابية ومعظم رموز القوي السياسية وكل المحامين الذين شاركوا في موكب فتح البلاغ ضد أبو القاسم، وذلك بالإضافة إلي محاكمة العشرات من القيادات النقابية.

من هنا كانت انتفاضة اغسطس تعبر عن نهوض شعبي واسع شاركت فيه كل القوي السياسية التقليدية واليسارية والوطنية، رغم خلافاتها التي تعمقت بسبب تعقيدات الوضع السياسي في البلاد بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. فقد كانت الاحزاب التقليدية تعمل تحت لواء الجبهة الوطنية وكان لها نفوذ كبير وسط نقابات التجمع النقابي. وهناك مؤشرات كثيرة كانت تؤكد ارتباط الانتفاضية بمحاولة انقلاب عسكري تدبّر له قوي الجبهة وقيادتها في الخارج. أما القوي الوطنية واليسارية الأخري، فقد كانت تعمل من مواقعها المستقلة، وكان للشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين نفوذ مؤثر وسط الطلاب ونقابات العمال والمهنيين. وهكذا وجدت القوي السياسية المختلفة نفسها في خندق واحد في مواجهة الفئة الديكتاتورية الحاكمة ومن اجل انتزاع حقها في الحرية والحياة الكريمة. ولكن، مع ذلك، لم تؤد معسكرات الاعتقال المشتركة إلي أي تغييرات جدية في اتجاه توحيد قوي المعارضة السياسية والنقابية. فقد ظلت قوي الجبهة الوطنية تواصل نشاطها في الداخل والخارج بعيدا عن القوي السياسية الأخري. ومن جهة اخري واصلت الحركة الشعبية في الداخل نشاطها لبناء مراكزها وسط الطلاب والعمال والموظفين تحت شعارات الديمقراطية ومقاومة سياسات القمع والاضطهاد والغلاء والتخريب الاقتصادي. وضمن هذا الإطار جاءت حركة ٥ سبتمبر ١٩٧٥ بقيادة المقدم حسن حسين، التي ضمت في صفوفها عددا كبيرا من الضباط وضباط الصف الذين اعادوا نميري إلي السلطة في ٢٢ يوليو ١٩٧١، وشارك فيها عدد من أعضاء الجبهة الوطنية وبعض تنظيمات ابناء الغرب. واستطاعت الحركة الاستيلاء علي مباني الإذاعة والتليفزيون، حيث أذاع حسن حسين بيانا قصيرا تحدث فيه عن اهداف الحركة. كما تمكنت بعض عناصرها من اقتحام سجن كوبر بالخرطوم بحري واطلقوا سراح المعتقلين من عناصر الجبهة الوطنية وجمعوا

المعتقلين الآخرين من الشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين وهددوهم بتصفية الحساب بعد استكمال عملية استلام السلطة. ولكن الحركة احبطت في مهدها، ورغم فشلها والتضحيات الكبيرة التي قدمتها، كانت حركة سبتمبر ١٩٧٥ عاملا هاما في اضعاف النظام المايوي وتفكيك سنده العسكري داخل القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه كشفت الحركة التناقضات التي كانت تعيشها قوي الجبهة الوطنية حيث برزت إلي السطح جبهة ابناء الغرب وخلافاتها مع القوي الأخري داخل الجبهة، وخاصة حزب الأمة. ومع كل ذلك واصلت الجبهة الوطنية محاولاتها للقضاء علي النظام المايوي واستلام السلطة بالعمل المسلح. فبعد اقل من عام قام العقيد محمد نور سعد بقيادة حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ التي اعتمدت علي مجموعات مدنية تم تدريبها في معسكرات خاصة داخل ليبيا. وتمكنت هذه العناصر من دخول السودان عبر الصحراء الغربية والوصول إلي اطراف مدينة امدرمان والمرابطة هناك لعدة أيام. وعند ساعة الصفر تحركت هذه المجموعات (حوالي ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مقاتل) باتجاه الوحدات الاساسية للقوات المسلحة ومرافق الدولة ومباني الإذاعة والتليفزيون ومطار الخرطوم. وبعد قتال شرس في مواقع عديدة مع القوات المسلحة اجهضت الحركة وتم القبض علي مجموعات كبيرة من المشاركين فيها. ورغم المباغتة استطاعت الفئة الحاكمة استنفار القوات المسلحة من خلال خطة اعلامية استندت إلي ان البلاد تواجه غزواً ليبيا قوامه مجموعات من المرتزقة وهدفه ابادة الجيش السوداني واستلام السلطة. وبعد القضاء علي الحركة تعاملت الفئة الحاكمة برد فعل عنيف، فلجأت إلي ابشع اساليب التعذيب والبطش والارهاب والقتل الجماعي وعدم الالتزام بابسط اجراءات التحقيق والمحاكمة، الامر الذي دفع المدعي العمومي، الأستاذ الصادق شامي، ووكيل ديوان النائب العام، د.يوسف ميخائيل، إلي تقديم استقالتيهما احتجاجا علي تلك الاساليب والممارسات، خاصة المحاكمات التي تمت خارج نطاق القانون وتقاليد القضاء السوداني، وأهمها محاكمة الشريف حسين الهندي والصادق المهدي غيابياً والحكم عليهما بالاعدام، رغم ان القانون ينص علي حضور المتهم. ومع كل ذلك واصلت المحاكم أعمالها في مدينة عطبرة واصدرت احكامها التي ادت إلي اعدام عدد كبير من المشاركين ودفنهم في مقبرة جماعية.

لقد كانت حركة ١٩٧٦ اقوي الحركات التي قامت بها قوي الجبهة الوطنية وذلك بحكم اعدادها وامكانياتها الضخمة، وقدمت فيها تضحيات كبيرة. ولكنها كشفت في الوقت نفسه ضعف الجبهة وتناقضات وصراعات قياداتها التي كانت أحد الأسباب الرئيسية في فشل الحركة، كما ظهر ذلك في اعترافات المتهمين وخلافات القيادات السياسية في الخارج. وادي كل ذلك إلي خيبة أمل كبيرة وسط قيادات الجبهة وكوادرها. ويرجع ذلك بشكل رئيسي، إلي الجهد والوقت والامكانيات الكبيرة التي بذلت في اعداد وتأهيل قوات الحركة وإلي الخسائر

الفادحة التي تعرضت لها هذه القوات خاصة وسط انصار حزب الأمة. ويمكن القول ان فشل الحركة كشف حالة/ الإنهاك الشديد التي اصابت قيادات الجبهة الوطنية وتسلل اليأس إلي بعض مراكزها. وبذلك وجدت نفسها وجها لوجه امام نتائج نهجها واسلوبها في مقاومة النظام المايوي الذي ظل يعتمد علي العمل الخارجي والمغامرات العسكرية وتجاهل العمل الجماهيري في الداخل. وفي الوقت نفسه كشفت الحركة ضعف النظام الحاكم وامكانية اختراق أجهزته الامنية الضخمة، الامر الذي دفعه إلي اجراء تعديلات كثيرة في الدستور وقانون امن الدولة بهدف تكريس حكم الفرد وتدعيم اجهزة القمع والاضطهاد دون جدوي.

إن هذا العرض لم يكن يستهدف، بالطبع، رصد ومتابعة مختلف اشكال المقاومة الشعبية والعسكرية ضد النظام الديكتاتوري المايوي، بل إعطاء صورة مبسطة لمقاومة ظلت متواصلة طوال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ وللتضحيات الكبيرة التي قدمها ابناء شعب السودان في سبيل الديمقراطية والحياة الحرة الكريمة. وفي هذا الإطار يمكن القول ان هناك ثلاث عقبات أساسية كانت تعترض هذه المقاومة، في تلك الفترة، تمثلت في الآتي:-

(١) عدم وحدة قوي المعارضة في مركز موحد:

هناك تعقيدات كثيرة صاحبت انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان لها تأثيرها في عدم وحدة قوي المعارضة. فالقوي التقليدية ظلت تعتقد ان الانقلاب من تخطيط وتدبير القوي اليسارية، خاصة الشيوعيين و(القوميين العرب)، وذلك بهدف فرض برنامجها بالقوة المسلحة. وهذا الاعتقاد يرجع إلي عاملين: الأول ان الانقلاب طرح في بياناته الأولي كل المحاور الأساسية لبرنامج القوي اليسارية والتقدمية. والثاني: ان هذه القوي اعلنت تأييدها للانقلاب من خلال تأييدها لبرنامجه بجانب مطالبتها بالديمقراطية وتوسيع الحريات العامة، وان عددا كبيرا من الشيوعيين والديمقراطيين والقوميين العرب شارك في حكومة الانقلاب وفي مواقع تنفيذية أخري. ورغم ان ظروفا وتعقيدات كثيرة قد احاطت بهذه الحقائق وأدت خلال فترة قصيرة، إلي صراعات وصدامات بين هذه القوي والفئة الحاكمة، ورغم ان اعتقالات ١٩٧١ و١٩٧٢ قد شملت كل اطراف الحركة السياسية إلا ان كل ذلك لم يؤد إلي خلق مركز موحد لقوي المعارضة. والواقع ان هذا الوضع استمر إلي فترة طويلة لاحقة الأمر الذي ساعد النظام الحاكم علي اللعب بتناقضات المعارضة واطالة عمره.

(٢) نهج القوي التقليدية في المعارضة:

اتجهت احزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والاخوان المسلمين وبعض التنظيمات الاقليمية إلي تكوين الجبهة الوطنية وانتهاج اسلوب يعتمد علي العمل الخارجي والارتباط ببعض القوي الاقليمية واستغلال تناقضات الفئة الحاكمة مع الانظمة العربية والافريقية المجاورة، خاصة

ليبيا واثيوبيا، وعلي المغامرات العسكرية وتجاهل العمل الشعبي في الداخل. وبذلك ركزت نشاطها في الإعلام الخارجي ومعسكرات التدريب في الاراضي الليبية والاثيوبية والمحاولات الانقلابية العسكرية.. ورغم اعتمادها في الداخل علي مجموعات من التجار والسياسيين والنقابيين إلا ان نشاط هذه المجموعات لم يركز علي تنمية الحركة الشعبية وتوسيعها بل ظل يعمل لتلبية احتياجات خط المغامرات العسكرية كما حدث في انتفاضة ١٩٧٣ مثلا. وهذا الاسلوب كلفها خسائر كبيرة دفعتها إلي مصالحة ١٩٧٧.

(٣) الطبيعية الفاشية للفئة الحاكمة وارتباطاتها الإقليمية:-

ظل النظام الديكتاتوري يواجه حركة المقاومة الشعبية والعسكرية بشراسة بالغة كما حدث في ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٥، ١٩٧٦ وغيرها. ولم تقتصر هذه الشراسة علي الحركات العسكرية فقط، بل حتي الانتفاضة الشعبية كانت تواجه بمختلف اساليب القمع والبطش والاضطهاد التي شملت الاعتقال لفترة غير محددة، بدون إذن قضائي أو تهمة محددة، بالإضافة إلي التعذيب والمحاكم الإيجازية. وبجانب ذلك لجأت الفئة الحاكمة إلي القوانين المقيدة للحريات وإطلاق ايدي رجال الأمن دون حسيب أو رقيب. ولجأت، أيضا، إلي توطيد تحالفاتها الإقليمية وتوظيفها لخدمة بقائها في كراسي الحكم.

لقد كان لهذه العوامل مجتمعة دور كبير في عرقلة نمو واتساع حركة المقاومة الشعبية والعسكرية خلال الفترة الأولي، خاصة ان الفئة الحاكمة كانت تعيش عزلة كاملة بعد اخفاقها في تحقيق شعارات التنمية والوحدة الوطنية وغيرها من الشعارات التي كانت ترفعها وذلك رغم استفادتها المؤقتة من اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ في توطيد تحالفها مع قوات الانيانيا والسياسين الجنوبيين. ولكن رغم ذلك ظلت جذوة المقاومة متقدمة خاصة في اوساط الطلاب والعمال والمهنيين، وظهر ذلك بشكل خاص في السنوات التي اعقبت مصالحة ١٩٧٧.

مصالحة ١٩٧٧:-

كل هذه العوامل تضافرت مع ظروف تفاقم أزمة النظام الديكتاتوري، وبحثه عن مشروعية جديدة لتوسيع قاعدته الاجتماعية بعد اخفاق برنامجه السياسي والاقتصادي، لتدفع نميري والصادق المهدي للالتقاء وجهاً لوجه في مدينة بورتسودان وليعلنا التوصل إلي مصالحة بين الطرفين. والملفت ان المصالحة لم تتضمن شروطا محددة باستثناء إجراءات العفو العام وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. وانضم حسن الترابي والاخوان المسلمون إلي قطار المصالحة بعد أسابيع قليلة رغم ان الصادق المهدي لم يستشرهم في أي خطوة من خطواته، وكانوا اكثر حماساً منه. اما الشريف الهندي فقد تردد في قبولها منذ البداية. وبذلت

الفئة الحاكمة والوسطاء، سودانيون وعرب، جهودا كبيرة لاقناعه وقدمت له السلطة تنازلات كثيرة شملت تعديل قانون امن الدولة وإعادة النظر في أسس التنظيم السياسي. ولكن هذه المحاولات لم تنجح. وفي منتصف عام ١٩٧٨ أعلن الهندي رفضه الصريح والواضح للمصالحة واكد مواصلة الحزب الاتحادي الديمقراطي لخط المعارضة لاسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة بديل ديمقراطي. وهكذا استكملت اجراءات المصالحة مع حزبي الأمة والاخوان المسلمين التي ادخلت النظام المايوي في فترة جديدة ادت إلي اضعافه وارباك توجهاته وتحالفاته وتمثل ذلك في ارتخاء قبضته رغم استمرار ترسانة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ورغم توسيع قاعدته الاجتماعية. بذلك انفتح الطريق لبروز تحالفات جديدة في المسرح السياسي وداخل صفوف القوي الحاكمة في نفس الوقت وظهر ذلك بشكل واضح، في صراعات ومناورات متعددة ومتنوعة وسط مراكز السلطة المختلفة. وفي الجانب الآخر اصبح الشريف حسين الهندي زعيما للمعارضة الخارجية والداخلية بلا منازع، وخسر الصادق المهدي الكثير من سمعته ونفوذه السياسي دون مقابل حقيقى.

نهوض الحركة الجماهيرية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤ :ـ

شهدت فترة ما بعد المصالحة نهوضا واسعا وسط الحركة الشعبية حيث شهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٨ عدة اضرابات عن العمل قامت بها نقابات الفنيين والمعلمين. وبعد توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني اعلن الصادق المهدي معارضته للاتفاقية وانتقد موقف نميري المؤيد للسادات وذلك إضافة إلي انتقاداته للسياسات الاقتصادية. وفي تلك الفترة بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي يصعد نشاطه من خلال مساندة نقابات المعلمين والفنيين وادانة اتفاقية كامب ديفيد وتأييد النظام لها. وفي ابريل ١٩٧٩ قامت سلطات الأمن، بقرار من رأس الدولة بحملة اعتقالات واسعة شملت عددا كبيرا من البعثيين ووجه رأس النظام في نفس اليوم خطابا شن فيه هجوما شديدا علي حزب البعث ونشاطه السياسي واتهمه بتهديد الوحدة الوطنية من خلال تمديد نشاطه إلي مناطق جبال النوبة التي لا علاقة لها بالعروبة والثقافة العربية الإسلامية، كما هاجم العراق واتهمه بالتدخل في شئون السودان الداخلية. وبذلك افتتحت السجون والمعتقلات من جديد بعد تصفيتها من المعتقلين والسجناء السياسيين في منتصف ١٩٧٨، وواصل النظام سياسة القمع العلني التي كان ابرز نماذجها وقتها الإعلان عن تشكيل محكمة أمن دولة، بقرار رئاسي، لمحاكمة بعض كوادر حزب البعث في مدينة نيالا. وتلاحقت بعد ذلك اضرابات النقابات خاصة بعد اتفاق ١٩٧٨ مع صندوق النقد الدولي وتخفيض الجنيه السوداني وانتهاج الدولة لسياسات تقشفية. فقد شهد خريف العام نفسه اضراب اتحاد مزارعي الجزيرة احتجاجا علي تراجع الفئة

الحاكمة أمام ضغوط البنك الدولي لفرض ضريبة علي مياه الري واجراء تغيير جوهري في نظام الشراكة الثلاثية. وشهدت نقابات العمال تحركات واسعة كادت ان تطيح بقيادة الاتحاد الموالية للحكومة. ونتيجة لذلك قامت سلطات الامن باعتقالات واسعة وسط النقابيين الديمقراطيين والشيوعيين والاتحاديين. وفي نفس الإطار نجح الشريف الهندي في تكريس زعامته للمعارضة، وبدأت ترتسم في الساحة السياسية معالم اصطفاف جديد تبعته تحالفات سياسية وسط اتحادات الطلاب ونقابات المهنيين ضمت الاتحاديين والبعثيين والشيوعيين. وفي منتصف ١٩٧٩ اعلن عن تحالف بين الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة الشريف الهندي، وحزب البعث، وذلك كخطوة أولي في طريق توحيد حركة المقاومة الشعبية. وفي الجنوب بدأت خلافات السياسيين الجنوبيين مع رئيس الجمهورية تبرز إلي السطح، وذلك بسبب تدخلاته في شئون الحكم الذاتي الإقليمي وكيفية التصرف في بترول منطقة بانتيو ودمج قوات الانيانيا، بالإضافة إلي دوره في توسيع الانقسامات الشخصية والقبلية والسياسية في اوساطهم. وتطورت هذه الخلافات إلي صراعات ادت إلي اعتقال اعداد كبيرة من السياسيين الجنوبيين خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ وظهور حركة تحرير شعب السودان في يوليو ١٩٨٣.

وخلال الفترة اللاحقة تلاحقت اضرابات نقابة عمال السكة حديد وتظاهرات الطلاب خلال عام ١٩٨١. وفي يناير ١٩٨٢ تفجرت انتفاضة شعبية واسعة في العاصمة ومدن الاقاليم اصطدمت بقوات الأمن والشرطة وقدمت أكثر من اربعين شهيدا من مختلف مدن السودان. وادت هذه الانتفاضة إلي انهيار كامل في مؤسسات الدولة حيث قام رئيس الجمهورية بإعفاء كافة قيادات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء وإحالة هيئة القيادة العامة وعدد كبير من القيادات العسكرية للمعاش، وذلك نتيجة لتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية للنظام الحاكم، ولارتفاع بعض الأصوات داخل المؤسسة العسكرية ضد الفساد وممارسات اركان الفئة الحاكمة. وبذلك نجحت الانتفاضة في وضع النظام الحاكم وجها لوجه امام ازمته وحرمانه من اي هامش للمناورة أو اللجوء للتبريرات وتعليق الفشل والاخفاق في شماعة اداء بعض الوزراء والتضخم والدستور وغيرها من التبريرات، بل فرضت عليه طرح مستقبل النظام نفسه للمناقشة بما في ذلك الاتحاد الاشتراكي نفسه.

وفي نفس تلك الأيام توفي الشريف حسين الهندي وتحول تشييع جثمانه في بري اللاماب إلي مظاهرة شعبية ضخمة عبّرت فيها جماهير العاصمة عن تقديرها لنضاله ودوره في المعارضة وعن تطلعها لاسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة بديل ديمقراطي. وواجهت سلطات الأمن هذا الانفجار الشعبي باعتقالات واسعة وسط قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، واتخذت إجراءات أمنية مشددة شملت انزال اعداد كبيرة من الشرطة ورجال الأمن والدبابات في منطقة المطار وجامعة الخرطوم والبراري.. وفي اثناء التشييع جرت حوارات جادة بين

القوي السياسية توجت بإعلان ميلاد جبهة تجمع الشعب السوداني، في مارس ١٩٨٢ التي ضمت الحزب الاتحادي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الأمة (جناح الإمام الهادي) وحزب سانو.. وكان من المفترض أن ينضم الحزب الشيوعي إلا أن ذلك لم يتم بسبب تأخر مندوبه عن الاجتماع المقرر، ثم رفضه التوقيع علي ميثاق لم يشارك في صياغته. وبغض النظر عن ذلك، فقد كان إعلان التجمع خطوة هامة في طريق توحيد قوي المقاومة الشعبية في مركز موحد، وظل التجمع يمثل المركز الوحيد الذي يجمع قوي سياسية متعددة حتي انتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥.

وفي الفترة اللاحقة تتابعت اضرابات القضاة والاطباء في السنوات ٨٢، ٨٣، ١٩٨٤ ووجد اضراب القضاة، الذي امتد من يونيو إلي سبتمبر ١٩٨٣، تعاطفاً جماهيرياً واسعاً. بدأ الاضراب نتيجة لقيام رأس النظام الحاكم بإذاعة خطاب تعدّي فيه علي استقلال الهيئة القضائية وقانونها الخاص وازدري مكانة القضاة كسلطة مستقلة في الدولة مصدراً اوامر بفصل اكثر من اربعين قاضيا من الخدمة بتهمة الفساد والمحسوبية، كان من بينهم عدد كبير من القضاة الذين عرفوا بالتزامهم الصارم بمبادىء استقلال القضاء وسيادة حكم القانون ومواجهتهم لتدخلات السلطة التنفيذية في شئون القضاء. وعندما شعر رئيس الجمهورية باصرار القضاة علي مواصلة اضرابهم والتمسك بمطالبهم اضطر إلي الانحناء للعاصفة والوصول معهم إلي تسوية. وبعد أيام من ذلك، وبالتحديد في يوم ٨ سبتمبر ١٩٨٣، اصدر مجموعة من التشريعات، عرفت فيما بعد بقوانين سبتمبر بمساعدة مجموعة من المتصوفين هم النيل أبوقرون وعوض الجيد محمد أحمد وبدرية سليمان، وذلك بهدف تحويل مجري معركته مع القضاة في اتجاه آخر والاستناد علي هذه القوانين لخلق مشروعية جديدة للحكم، بعد ان سقطت ورقة الجنوب والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والمصالحة الوطنية، وكجزء مكمل لمصادرة الديمقراطية والحريات العامة وقانون أمن الدولة وحكم الفرد ومنهج العنف والقمع والاضطهاد تجاه حركة المقاومة الشعبية والعسكرية المتنامية ولكن حركة الواقع كانت تسير في اتجاه مختلف، فقد وجدت القوانين الجديدة تأييدا مطلقا من الاخوان المسلمين رغم انهم لم يشاركوا في صياغتها. اما مجموعة اعضاء مجلس الانقلاب السابقين ومجموعات التكنوقراط والسياسيين الشماليين فقد وجدت نفسها في موقف حرج لا تملك فيه قدرة علي اتخاذ موقف واضح. وتلقفت حركة تحرير شعب السودان والسياسيون المتعاطفون معها صدور هذه القوانين لتحولها إلي عامل مساعد لتبرير موقفها وزيادة اشتعال نيران الحرب الاهلية في الجنوب. وفي الشمال اعلن الصادق المهدي في خطبة صلاة الجمعة بمسجد ودنوباوي في امدرمان (ان هذه القوانين لا تساوي الحبر الذي كتبت به)، وانها تمثل خطرا علي الوحدة الوطنية وعلي الإسلام في نفس الوقت. وبذلك قطع كل حبال المصالحة التي

كانت تربطه بالنظام الحاكم وقامت سلطات الأمن باعتقاله مع مجموعة كبيرة من قيادات الانصار وحزب الأمة. والواقع ان مواقفه المعارضة كانت قد بدأت منذ اواخر عام ١٩٧٨ وتطورت بشكل حاسم بعد انتفاضة يناير ١٩٨٢. وفي نفس الاتجاه سارت مواقف القوي السياسية الاخري وتصاعد نشاطها. وفي عامي ١٩٨٤/٨٢ امتلأت السجون بالمعتقلين السياسيين والنقابيين الشماليين والجنوبيين من مختلف الاحزاب والاتجاهات السياسية. وفي تلك الفترة نشطت بعض الدوائر في حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي وبعض العناصر المستقلة لتوحيد قوي المعارضة السياسية في مركز موحد حول برنامج حد ادني محدد، واجرت حوارا واسعا داخل السجون والمعتقلات وخارجها وذلك رغم استمرار جبهة تجمع الشعب السوداني، في مواصلة نشاطها. ولكن هذه المحاولات لم تتوصل إلي اتفاق بسبب الخلافات حول بعض القضايا. ونشطت ايضا حركة تحرير شعب السودان من خلال توسيع اعمالها العسكرية في الجنوب وإذاعتها التي جذبت اهتمام الجماهير والقوي السياسية. ومع اتساع المعارضة الشعبية اضطرت الفئة الحاكمة إلي إعلان حالة الطوارئ في البلاد مساء ٢٩ أبريل/ ١٩٨٤، في خطاب طويل اذاعه نميري بنفسه جاء فيه ما معناه لن نطبق فيكم الإسلام السمح بل وسندخل البيوت ونتابع المعارضين ونعتقلهم، ولم تكتف بذلك بل اقامت السلطة محاكم الطوارئ واستباحت حرمة المنازل وشوهت الشريعة السمحاء بعقوبات القطع والصلب والجلد. وبذلك بات واضحا ان تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ كانت تستهدف فقط إعطاء النظام الحاكم صفة قدسية في مواجهة قوي المعارضة السياسية ونشاطها المتصاعد، كما تشهد علي ذلك تطورات عام ١٩٨٥/٨٤، وبالإضافة إلي ذلك كانت هذه التشريعات ستارا لتكريس حكم الفرد. ففي يونيو ١٩٨٤ قدم علي عثمان محمد طه، رائد مجلس الشعب القومي، تعديلات للدستور قام حسن الترابي باعدادها وصياغتها تنص علي تكريس جعفر نميري رئيسا للجمهورية وإماما للمسلمين مدي الحياة وبسلطات مطلقة لا تحدها حدود، ولكنها وجدت معارضة واسعة من بقية مراكز السلطة خاصة من الجنوبيين والمايويين والتكنوقراط. وكانت معركة التعديلات بداية صراع شديد ومناورات كثيرة بين الاخوان المسلمين والمراكز الأخري وسط الطبقة الحاكمة وامتداداتها الخارجية. وبرز ذلك، بشكل واضح، في محاكمة محمود محمد طه والبعثيين الاربعة وفي السياسات الاقتصادية والمواقع السياسية في الاتحاد الاشتراكي والجهاز التنفيذي ورئاسة الجمهورية.

إنتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥

في عام ١٩٨٥/٨٤ تجمعت عدة عوامل سياسية واقتصادية لتدفع الشارع السوداني باتجاه الانتفاضة الشعبية والعصيان المدني والاضراب السياسي الشامل. وتمثلت هذه العوامل في تدهور الوضع الاقتصادي، واتساع عمليات القمع والاضطهاد ضد قوي المعارضة الشعبية، واتساع الحرب الاهلية في الجنوب، وانكشاف تبعية الفئة الحاكمة للقوي الاستعمارية الغربية والامريكية.

جاءت انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ نتيجة لتراكمات نضالية طويلة شارك فيها كل أهل السودان باحزابهم ونقاباتهم وتنظيماتهم واقاليمهم المختلفة خلال اكثر من خمسة عشر عاما، وبشكل خاص خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٨٥ التي بدأت بانتفاضة يناير ١٩٨٢ وتواصلت باضطرابات وانتفاضات السنوات اللاحقة. وفي بدايات ١٩٨٥ بدأت مشاورات جادة وسط نقابات المهنيين اسفرت عن تكوين التجمع النقابي، واصدرت هذه النقابات بيانا وصفت فيه تنفيذ حكم الاعدام علي محمود محمد طه بانه (ينذر بشر مستطير..) وشهدت الايام اللاحقة حدثا مثيرا، فقد اعلن جعفر نميري مساء العاشر من مارس، في خطاب طويل اذاعته اجهزة الإذاعة والتليفزيون عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم يقودها الاخوان المسلمون الذين وصفهم باخوان الشياطين. وفي الوقت نفسه قامت سلطات الامن باعتقال اكثر من ١٠٠ من قيادات وكوادر الاخوان [١٠] وزجت بهم في سجون كوبر بالخرطوم بحري والابيض ونيالا. وكان الحدث متوقعا بعد ظهور صراعات الاجنحة داخل الاتحاد الاشتراكي والاجهزة الحكومية في الشهور الاخيرة لعام ١٩٨٤ وبدايات عام ١٩٨٥، خاصة الصراع بين مجموعات المايويين والتكنوقراط والسياسيين الجنوبيين من جهة ومجموعة الإخوان المسلمين من جهة أخري. وتشير الطريقة والسرعة التي تمت بها الاعتقالات إلي ان جهاز أمن الدولة كان يملك معلومات دقيقة عن التنظيم وقياداته العليا والوسطي. ومع ذلك، يبدو ان الحدث كان خارج توقعات قيادة الإخوان لأنها كانت تظن انها نجحت في توطيد تحالفها مع نميري خلال السنوات الثماني السابقة، وخاصة بعد إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وانها اصبحت تمثل السند الرئيسي للنظام الحاكم. ولذلك كان وقعه عليها كبيرا ومفزعا، إذ انتشرت اشاعات تقول بانهم سيقدمون إلي محاكمات سريعة وايجازية بعد عودة نميري من رحلته لأمريكا. وإذا كان اعلام الجبهة الإسلامية، بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥، قد حاول ان يربط بين هذه الاعتقالات وزيارة بوش، نائب الرئيس الامريكي، للسودان في تلك الأيام، فإن تسلسل الاحداث في تلك الفترة ينفي ذلك بشدة. فقد ذكر حسن مكي «انه بالرغم من سخط الادارة الامريكية علي تطبيق الشريعة الإسلامية في السوادن إلا أنها تغاضت عن ذلك لان الرئيس نميري وازن ذلك بالسماح بتهريب اليهود الفلاشا إلي «إسرائيل»، ويبدو ان الادارة الامريكية

ارتضت هذا العربون الذي هلل له اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، [١١] ويبدو هذا التفسير معقولا إذا ما ربطنا السياسية الامريكية تجاه السودان باستراتيجيتها العامة في المنطقة في النصف الاول من الثمانينات وعلاقات حركة الاخوان المسلمين بهذه الاستراتيجية وبادواتها في المنطقة، خاصة السعودية وبلدان الخليج. وواقع تبعية الفئة الحاكمة للسياسة الامريكية خلال تلك الفترة يشير إلي ان اتخاذ مثل هذه الخطوة لم يكن يحتاج إلي مجيء نائب الرئيس الامريكي لأن السفارة الامريكية في الخرطوم كانت علي صلة مباشرة بالفئة الحاكمة وقادرة علي فرض ما تريد. وهذا ما تؤكده تطورات هذه العلاقة خلال السنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ بشكل خاص. وفوق هذا وذاك فان مثل هذا التحليل يتجاهل حقيقة النظام الديكتاتوري المايوي والقوي المسيطرة فعليا علي السلطة في داخله ودور الأخوان وتأثيرهم الحقيقى في إطار التحالف الحاكم، وذلك رغم إرتفاع ضجيجهم الإعلامي الداخلي والخارجي. ومع كل ذلك كان للحدث تأثيره في اضعاف النظام الحاكم وتفاقم ازماته وصراعات اجنحته المختلفة، ولكنه لم يغير من مجري حركة الصراع السياسي والاجتماعي الجارية في ارض الواقع. فمنذ السابع من مارس دخلت نقابة عمال السكة حديد في اضراب مفتوح عن العمل وظلت مدينة عطبرة تسير المظاهرات والمواكب يوميا مطالبة بحل مشاكلها وتخفيض اعباء المعيشة. ومع استمرار هذا الغليان اضطر وزير النقل والمواصلات إلي استدعاء اللجنة المركزية للنقابة بكاملها للتفاوض معها في الخرطوم. وبعد الاجراءات الاقتصادية التي اعقبت اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي علي برنامج تقشفي جديد. تحرك اتحاد طلاب جامعة امدرمان الإسلامية، الذي كانت تسيطر عليه جبهة التضامن الإسلامي المكونة من طلاب حزبي الأمة والاتحادي وبعض المستقلين، في أول رد فعل فوري بعد يوم واحد من إعلان تلك الاجراءات، ويوم سفر نميري للولايات المتحدة الامريكية، حيث خرجوا للشارع في تظاهرة صاخبة اتجهت إلي جمعية ود نميري في امدرمان وقذفوها بالحجارة واحرقوا سيارات كانت تقف امام مبني الجمعية. وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم واتحاد طلاب معهد الكليات التكنولوجية، الذي كان يقوده تحالف بين الاتحاديين والبعثيين والناصريين، ووصلت إلي منطقة السوق العربي حيث انضمت إليها مجموعات كبيرة من جماهير الشماسة والمشردين وعمال المنطقة الصناعية وأصحاب الحرف الصغيرة والعاطلين عن العمل وغيرهم من الجماهير الكادحة المكتوية بنيران الازمة الاقتصادية الخانقة، الذين اسمتهم صحف الحكومة بـ (المتبطلين والمشردين واللصوص)[١٢] وكانت ابرز شعارات وهتافات المظاهرات في الايام الثلاث الأولي تشمل (تسقط سلطة مايو) (لن يحكمنا البنك الدولي) (مليون شهيد لعهد جديد) (عائد عائد يا اكتوبر) (ميه الميه شعبنا جاع وضد نميري بالاجماع)، واستمرت المظاهرات في شوارع العاصمة والاحياء السكنية

بالمدن الثلاث.

وفي الخرطوم توجهت المظاهرات إلي مبني السفارة الامريكية وقامت بحرق العلم الامريكي وتحطيم بعض السيارات الواقفة امام المبني، كما توجهت أيضا إلي بنك فيصل الإسلامي وقامت بتحطيم واجهاته الزجاجية ورددت هتافات ضد المتاجرة والتدجيل باسم الدين والمتاجرة بقوت الشعب. واتسمت المظاهرات بممارسة العنف بشكل واسع، وشمل ذلك تحطيم زجاج السيارات العامة والخاصة وحرق الإطارات وسط الشوارع مما ادي إلي انخفاض كبير في حركة السيارات في العاصمة واضطرار التجار إلي اغلاق محلاتهم. ووضح من شعارات التظاهرات والاماكن التي توجهت إليها والقوي المشاركة فيها تطلع الشارع منذ بداية الانتفاضة إلي نظام سياسي جديد قادر علي مواجهة مشكلات البلاد الكبري. وبعد ثلاثة أيام من بداية التظاهرات الطلابية والشعبية اعلنت الهيئة النقابية لاطباء الخرطوم ونقابة المحامين وقوفهما إلي جانب الانتفاضة. فقد اعلن اطباء الخرطوم ان استشهاد بعض المواطنين كان نتيجة لطلقات نارية من مسافات قريبة، واتهمت عناصر جهاز الامن بالقيام بتلك الاغتيالات. وبلغ عدد الذين استشهدوا في العاصمة خلال اليومين الأولين خمسة من المواطنين هم: عبد الجليل طه علي، وليم، ازهري مصطفي، حامد حسن محمد، والطفلة مشاعر، واحتجز أكثر من ثلاثين مواطنا من المصابين في المستشفيات.

ونتيجة لذلك احتجت الهيئة النقابية لاطباء الخرطوم في يوم ٢٨ أبريل واعلنت الاضراب عن العمل لمدة يومين وتبني الدعوة للعصيان المدني والاضراب السياسي العام لاسقاط النظام الحاكم بالتنسيق مع النقابات والاتحادات الاخري. وفي الوقت نفسه قامت نقابة المحامين بتشكيل مجموعات من المحامين للدفاع عن المعتقلين الذين كانوا يقدمون لمحاكمات ايجازية فورية أمام محاكم تعمل طوال النهار والليل. ففي اليوم الثاني اعتقل أكثر من خمسين طالبا من معهد الكليات التكنولوجية واكثر من ٤٥٠ من الطلاب والمواطنين. وفي اليوم الثالث اكدت صحيفة الأيام «اعتقال اعداد كبيرة من المتشردين واللصوص وقدموا لمحاكمات فورية[١٣]. واوردت صحيفة الصحافة «محاكمة اعداد كبيرة من الذين تم القبض عليهم في اعمال الشغب، اغلبهم من الوافدين والمشردين». واشارت إلي «ان الاحكام شملت السجن لفترات مختلفة والجلد وحسن السير والسلوك والتحفظ علي عدد من المشردين والمتسكعين [١٤].

وكان دور نقابة المحامين في التصدي لحملات الاعتقالات والمحاكمات وانتهاكات حقوق الإنسان يتوسع مع توسع هذه الحملات، وبذلك اصبح المحامون عمليا في قلب الانتفاضة من خلال تصديهم للدفاع عن المعتقلين، الذين وصل عددهم إلي (٢٦٥٠) معتقلا في اليوم الرابع للمظاهرات[١٥].

في يوم ٣٠ مارس اجتمعت الهيئة النقابية لاطباء مستشفي الخرطوم واعلنت تمديد

اضرابها عن العمل لمدة يومين اخرين، واعتبرت نفسها في حالة اجتماع دائم لمتابعة تطور الاحداث. وبمبادرة من الهيئة اعلنت النقابة العامة لاطباء السودان تبني توصيات اطباء الخرطوم الخاصة بالدعوة للاضراب السياسي والتنسيق مع النقابات الاخري. وقام اعضاء اللجنة التنفيذية بجولات في الاقاليم لنقل قرارات النقابة العامة لاعضائها في مختلف مدن البلاد. وفي يوم ٣١ مارس داهمت قوات الامن دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بالرشاشات وقامت باعتقال جميع من كانوا فيها وبمصادرة اجهزة الطباعة التابعة للاتحاد. وفي اليوم التالي كانت صحف الخرطوم تحمل العناوين التالية (امن الدولة يكتشف وكرا داخل جامعة الخرطوم ويلقي القبض علي مجموعة من الشيوعيين والبعثيين)، (أمن الدولة يكشف وكرا داخل جامعة الخرطوم ويعتقل مجموعة من قادة الطلاب ذوي الاتجاهات اليسارية كانوا في حالة اجتماع)، (تقديم المتهمين للمحاكمة امام محاكم أمن الدولة)[١٦].

ومع تصاعد غليان الشارع واستمرار المظاهرات في العاصمة والاقاليم، وبروز دور نقابتي الاطباء والمحامين، بدأت نقابات المهنيين والموظفين والعمال في التحرك استجابة لنداء اطباء الخرطوم. وفي هذا المجال يقول د. أحمد التجاني، نقيب اطباء مستشفيات الخرطوم: «خلال الفترة من ٣١ مارس حتي الثالث من ابريل انضمت اكثر من ٣٠ نقابة عامة لدعوة العصيان المدني والاضراب السياسي العام وكانت علي اتصال مستمر معنا للاستفسار عن بداية موكب الاربعاء ولكننا لا نجيبهم خوفاً من تسرب الخبر إلي أجهزة الأمن، كما كنا نسلمهم بيان التجمع النقابي ونطلب منهم التوقيع عليه وطباعته وتسليمه لاعضاء نقاباتهم. وحدد اللقاء في العاشرة صباح الاربعاء الثالث من ابريل»[١٧].

ولكن السؤال هنا هو: كيف اتفقت النقابات علي قرار اعلان الاضراب السياسي والعصيان المدني؟ وكيف تمت التعبئة له وتحديد تاريخ الموكب وطباعة بيان التجمع حول اعلان الاضراب السياسي وتسليمه للنقابات المختلفة؟ هنا يقول الاستاذ يحيي محمد الحسين، المحامي، وهو من الذين شاركوا مشاركة نشطة في احداث تلك الايام «عقد ممثلو النقابات المهنية اجتماعا في نادي الخريجين بالخرطوم بحري مساء الاثنين اول ابريل، وفي هذا الاجتماع تم التداول حول اقتراح الاضراب السياسي، ووافقت عليه النقابات المجتمعة بالاجماع وحدد يوم البدء في تنفيذه الاربعاء الثالث من ابريل علي ان يوزع البيان في اليوم التالي علي النقابات وان يستمر الاضراب السياسي حتي سقوط النظام الدكتاتوري. وكان الاجتماع قد كلفني بطباعة البيان وتصويره وتسليم كميات كبيرة منه للاخ/ عثمان عبد العاطي، مدير شركة ترانز اريبيان في مكتبه في شارع متفرع من شارع الحرية بالخرطوم.. وذهبنا إلي مكاتب المحامين في عمارة اولاد مراد بالمحطة الوسطي حيث قام المحامي فاروق ايوب بطباعة البيان علي الآلة الكاتبة، ثم اتجهنا إلي مكتب المحامي/ ابوبكر ابوالريش.

ووجدنا معه المهندس/ الامين مدثر وشخص آخر لم نتعرف عليه قلنا له: نريد ٢٠٠ نسخة من هذا الحكم القضائي لاننا نرغب في توزيعه علي المحامين لانه يحتوي علي مادة قانونية جديدة ومفيدة. وبعد اطلاعه عليه، وقف بجرأة وشجاعة قائلا: رغم أن الورق المطلوب كثير لكن الموضوع يستحق، ثم قام بتصوير النسخ المطلوبة وسلمنا لها.. اخذت البيان واتجهت بسيارتي مسرعا إلي شارع الحريه حيث كان ينتظرني عثمان عبد العاطي الذي لم التق به من قبل ذلك، ووجدت معه عدة اشخاص، عرفت انهم ممثلو النقابات كانوا في انتظار استلام البيان، فسلمته البيان وشكرني علي تسليم الامانة ثم خرجت.. ويمضي الاستاذ الحسين يقول «استلمت كل نقابة عددا من النسخ لتقوم باعادة طباعتها أو تصويرها» وفي مساء الثلاثاء، الثاني من ابريل، كانت العاصمة باسرها تتحدث عن اكتمال الاستعدادات لاعلان العصيان المدني والاضراب السياسي في الموكب المزمع تسييره، صباح الغد.. وفي الصباح امتلأ شارع القصر بالجماهير من السكة حديد جنوبا حتي حدائق القصر امام بنك الشعب شمالا)[١٨].ويواصل د. أحمد التيجاني «كان لبيانات القضائية والشرطة اثرها الكبير في دفع مسيرة الاضراب السياسي والعصيان المدني..» واكد ان نقابة الاطباء اوكلت مهمة الاتصال ببقية النقابات للدكاترة شاكر زين العابدين، عمر عبود وعبد الرحمن ادريس[١٩]. وفي هذا الاتجاه لعب الاعلام الخارجي، خاصة الاذاعات، دورا كبيرا في تعبئة الرأي العام العالمي وتنويره بالاحداث الجارية في السودان ومشاورات الاحزاب والنقابات حول موكب الاربعاء واعلان الاضراب السياسي[٢٠].

وطوال ايام الانتفاضة الاحدي عشر ظلت السجون والمعتقلات تستقبل المئات من قيادات الاحزاب والنقابات في كل مدن السودان، وفي سجن كوبر ارتفع عدد المعتقلين إلي اكثر من ثلاثة آلاف في العاصمة وحدها. وكانوا يتابعون وقائع الانتفاضة لحظة بلحظة من خلال اجهزة الراديو والتليفزيون، ومن خلال احاديث المعتقلين الجدد الذين ظلوا يتوافدون ليلا ونهارا. وفي يوم الجمعة ٤/٥ نظم المعتقلون البعثيون في زنازين البحريات في سجن كوبر بالخرطوم بحري احتفالا بالذكري الثانية والثلاثين لميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي، دعوا له المعتقلين في زنازين الكرنتينات والمعاملة، وشمل البرنامج اناشيد وقصائد وطنية، وتحدث فيه عابدين اسماعيل وميرغني النصري والتيجاني الطيب واسماعيل عبد الله مالك ود.مروان عن الانتفاضة والمخاطر التي تحيطها وضرورة اليقظة والحذر من الاعيب القوي المعادية. وكان الاحتفال فرصة جمعت معظم القوي السياسية في حوارات ونقاشات طويلة حول تجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وضمانات انجاح الانتفاضة والآفاق الجديدة للتطور الوطني ومسئولية الاحزاب السياسية امام التحديات التي تواجه الوطن.

في الجانب الآخر، كان جعفر نميري قد سافر إلي الولايات المتحدة الامريكية في نفس

اليوم الذي بدأت فيه مظاهرات الخرطوم ضد اجراءاته الاقتصادية. ورغم ان المظاهرات اجبرته علي تغيير اتجاه سير موكبه في طريقه إلي المطار صباح ٢٦ ابريل، إلا ان سلطات الامن واركان الفئة الحاكمة لم يكن في مقدورها تقدير نتائج تلك المظاهرات وتأثيرها علي الوضع السياسي في البلاد[٢١]. فقد نظرت إليها كتظاهرات طلابية يمكن احتواءها وبرز ذلك بشكل واضح في الاعلام الحكومي. ومع تطور المظاهرات واتساعها ودخول قطاعات جماهيرية كبيرة فيها لجأت اجهزة الامن والشرطة إلي استخدام الغاز المسيل للدموع والغاز الخانق والعصي الكهربائية والرصاص. وفي اليوم الثالث حملت صحف النظام الحاكم العناوين التالية: (لن نسمح لفلول الاحزاب العقائدية ان تطل برأسها من جديد) (الثورة ومنظماتها قادرة علي ردع المتآمرين ورد كيد الكائدين)[٢٢]. وفي نفس اليوم حاصرت قوات الامن والشرطة جامعة القاهرة فرع الخرطوم ونشرت صحف الجمعة بيانا من امن العاصمة حول حوادث الشغب والتخريب وشملت صفحاتها الأولي العناوين التالية (المتبطلون والمتشردون قذفوا المواطنين السيارات والاماكن العامة بالحجارة وحاولوا اشعال الحرائق) (حملات فورية لتفريغ العاصمة من المتشردين واللصوص وتقديمهم للمحاكم الفورية)[٢٣].

وفي يوم الاحد كانت عناوينها الرئيسية (قوات الامن تحث المواطنين علي التوجه فورا لاستخراج البطاقات الثبوتية) (معتمدية العاصمة تهيب بالراغبين في العودة إلي مناطقهم للزراعة تسجيل اسمائهم بالمراكز التي حددتها)[٢٤]. ولا نريد هنا إعادة ما سبق ان ذكرنا في صفحات سابقة، ولكننا نشير إلي ان رد فعل الفئة الحاكمة تجاه الانتفاضة وصل ذروته عندما قامت بتنظيم مسيرة اسمتها (مسيرة الردع)، جمعت لها تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وكان في مقدمتها عدد كبير من اركان النظام الحاكم وتنظيمه السياسي. وخاطبها ابوالقاسم محمد ابراهيم قائلا «اننا نواجههم بمسيرة الردع.. هؤلاء تعودوا ان يطوعوا الضعفاء.. هذا هو تاريخ الحزبية وتاريخ الطائفية.. نحن نخرج للشعب ولم نراهم يوما واحدا مع الشعب.. نحن نشاهدهم في ابراجهم يحلمون باكتوبر جديد ونسوا اننا صناع اكتوبر»، وخاطبها الرشيد الطاهر مشيرا إلي الظروف الاقتصادية الصعبة واهتمام السلطة بتخفيف المعاناة عن كاهل الشعب، وجاء في كلمة اللواء بابكر عبد الرحيم «ان جماهيرنا قادرة علي الرد الحاسم علي كل معتد في كل زمان ومكان.. اننا لن نسمح باي تنظيمات أخري موازية للاتحاد الاشتراكي ومنظماته.. وان الثورة قادرة علي حسم وردع كل من يحاول النيل من مكتسابتها». وتحدث ايضا، د.محمد عثمان ابوساق عن الاحزاب التي خرجت من جحورها وقدرة الثورة علي ردعها[٢٥].

والواقع ان المسيرة كانت هزيلة ولا تقارن بمسيرة اعلان الاضراب السياسي، ولكن صحف الدولة حملت العناوين التالية (مسيرة الردع دحرت فلول الشيوعيين الملحدين

والاخوان الضالين والبعثيين المتآمرين وكل الدائرين في فلك العمالة والارتزاق)، ونشرت رسالة وجهها نميري لئمة جاء فيها (ان ثورة مايو هي ثورة الجماهير التي آمنت بها وخرجت تتصدي للعملاء والمأجورين)[٢٦].

وفي واشنطن كان جعفر نميري يتابع الاخبار من خلال تقرير يومي تعده وكالة السودان للانباء وجهاز امن الدولة ويرسل إليه عن طريق السفارة الامريكية في الخرطوم. ورغم تصاعد المظاهرات واستمرارها لاكثر من اسبوع في العاصمة والاقاليم، واصل زيارته للولايات المتحدة حيث قابل الرئيس الامريكي وتباحث معه حول دعم السودان ومساعدته، ولم يحاول قطع زيارته إلا يوم الجمعة الخامس من ابريل، اي بعد فوات الاوان.

في صباح يوم الاربعاء الثالث من ابريل واجهت الفئة الحاكمة اكبر تحدي في تاريخها بخروج موكب النقابات العملاق واعلان العصيان المدني والاضراب السياسي العام، وذلك رغم ان سلطات العاصمة قد اذاعت بيانا اكدت فيه ان الموكب غير مشروع، وان كل من يدعو له او يشارك فيه يكون عرضة للمساءلة تحت قانون العقوبات[٢٧]. فمنذ الصباح الباكر امتلأ شارع القصر بجماهير غفيرة من العمال والمهنيين والموظفين والطلاب والنساء والرجال والشباب، وامتلأت شوارع العاصمة بشعارات الحائط التي بدأها البعثيون في ابريل ١٩٨٤، وظلوا مستمرين في كتابتها طوال اكثر من عام كامل، فعمت شعاراتهم كل انحاء العاصمة ومعظم مدن الاقاليم داعية لتصعيد الانتفاضة ومواصلة الاضراب السياسي حتي النصر. باعلان العصيان المدني والاضراب السياسي العام واستمرار الانتفاضة انقطع التيار الكهربائي وتعطلت خطوط الهاتف والاتصالات والمواصلات العامة وتوقفت حركة الملاحة الجوية واغلقت الاسواق.. الخ وابتداء من مساء الاربعاء تحولت التظاهرات الشعبية إلي الاحياء السكنية وظلت تتواصل نهارا وليلا حتي الثانية صباحا. وفي تطور لاحق اعلن قضاة السودان عن تسيير موكب يضم كل قضاة العاصمة صباح السبت السادس من ابريل، وكذلك اعلنت اكثر من ثلاثين نقابة عمالية تسيير موكب مماثل في نفس اليوم من الخرطوم بحري. وانهمر سيل البيانات من النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية تعزيزا وتصعيدا للعصيان المدني والاضراب السياسي. وفي المساء اعلنت السلطة «تخفيض اسعار الرغيف والزيوت والصابون وتشكيل لجنة لدراسة تخفيض الاسعار استجابة لقرارات المنظمات الجماهيرية». واتهمت صحف الخميس «الاخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين بالسعي لاستقطاب الجماهير واستعدائها علي الثورة»، واكدت ان اللواء عمر محمد الطيب علي اتصال دائم بالرئيس نميري الذي يواصل الليل والنهار في امريكا للمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد[٢٨].

وهنا وضح موقف الشارع وعزلة السلطة وبداية تراجعها امام قوي الانتفاضة الزاحفة.

فتواصلت المظاهرات والمواكب يوم الخميس واستشهد محمد حسن احمد فضل الله، الموظف ببنك السودان، ونشرت صحف الجمعة ان نميري ادلي بتصريحات صحفية وصف فيها ما يجري في السودان بانه «مغامرة يخطط لها العقائديون وتدعمها وتقف وراءها ليبيا، واكد انه مطمئن إلي قدرة المسئولين ومؤسسات الثورة علي التصدي للموقف». ونشرت، ايضا، بيانا للامانة العامة للاتحاد الاشتراكي اكدت فيه «ان فلول الاخوان وعملاء البعث والحقد الشيوعي يتاجرون بالجماهير ومصالحها»[٢٩]. ونفت اذاعة امدرمان ما صدر عن القضاة حول تسييرهم موكبا صباح السبت.

وكانت الاحزاب السياسية تصدر البيانات منذ بداية الانتفاضة وخلال الايام اللاحقة. ففي يوم الجمعة ٤/٥ خاطب الصادق المهدي المصلين في مسجد ودنوباوي بقوله «هذا النظام الذي يحكم السودان الآن ظل يجثم علي صدر الوطن ستة عشر عاما، ظلم فيها الناس وكذب عليهم وأفسد الحياة الخاصة والعامة وسلط علي الشعب سياط البطش والاستبداد وجر علي الوطن عار التبعية الاجنبية» واضاف «ان ثورة السودان في رجب ماضية في سبيلها بعون الله وتوفيقه، وعلينا جميعا تفادي المزالق، فلا نخرب ولا نسمح لاحد ان يمزق وحدة الشعب لاغراض شخصية أو حزبية. لقد صارت حرية بلادنا قاب قوسين أو أدني»[٣٠].

واصدر الحزب الاتحادي الديمقراطي بيانا يوم الاثنين اول ابريل دعي فيه كافة القوي السياسية «للعمل الشجاع من اجل ازالة نظام مايو بالانتفاضة الشعبية والاضراب السياسي في ملحمة وطنية تعيد امجاد الآباء والاجداد».. واضاف «ان نظام مايو تحلل ووصل إلي طريق مسدود، ولابد من مشاركة جميع القوي الوطنية المخلصة للاطاحة به واحلال البديل الديمقراطي الليبرالي الذي يعيد الصحة والعافية للانسان السوداني لينطلق ويمحو العار الذي لحق بشعبنا ويطهر مجتمعنا من أدران الفساد ويحمي استقلال البلاد من التبعية ويحقق التنمية ويعيد العدل والحرية والمساواة وسيادة حكم القانون»[٣١]. وفي ٣٠ مارس اصدر الحزب الشيوعي بيانا بعنوان (نداء إلي جماهير العاصمة الثائرة) جاء فيه «لندعم انتفاضة الشعب ولتتحد قوانا وتتوحد عزيمتنا في الشمال والجنوب لتصفية حكم الفرد إلي الابد من تاريخ الحياة السياسية في بلادنا ومستقبل اجيال السودان المستقل الموحد والديمقراطي»[٣٢]. وفي الأول من ابريل اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا يدعو فيه كل الشعب «لانجاح الاضراب السياسي والعصايان المدني والحرص علي وحدة جبهة الشعب لاسقاط حكم الفرد الذي سرق قوت الشعب وباع الوطن» واضاف «ان الشعب يتجمع علي تصعيد انتفاضة مارس/ابريل ويتعاهد علي ان تكون انتفاضة اليوم هي انتفاضة الحسم والظفر وخاتمة نضالات جسورة وانتفاضات ممهورة بالدم علي مدي ستة عشر عاما لم تتخلف عنها مدينة أو ترية في شمال وجنوب سوداننا الحبيب»[٣٣].

وفي ٢٨ مارس ١٩٨٥ اصدر تجمع الشعب السوداني، الذي تكون في اعقاب انتفاضة يناير ١٩٨٢ بيانا دعي فيه إلي تصعيد الانتفاضة واكد انه «من هذه الممارسات والشعارات التي ترفعها الجماهير يتضح الافق السياسي لانتفاضة الجوع، كما يتضح المضمون الاجتماعي الاقتصادي التقدمي للانتفاضة، فجماهير الشعب عندما تطالب بالحرية والديمقراطية فانها تناضل، اساسا، من اجل تأمين المستوي المعيشي اللائق بالإنسان وهي تتطلع لنظام ديمقراطي تعزيزاللجهود التي بذلها تجمع الشعب السوداني لبناء مركز موحد للحركة الجماهيرية لتعبئة وتنظيم وانضجاج الانتفاضة الشعبية»[٢٤].

وهكذا يمكن القول ان كل الاحزاب السياسية عبرت عن موقفها في تأييد ودعم الانتفاضة وفي انجاح العصيان المدني والاضراب السياسي العام. وذلك إذا استثنينا حركة الاخوان المسلمين التي ظلت تشارك في مؤسسات السلطة الحاكمة منذ مصالحة ١٩٧٧ حتي اعتقال قياداتها وكوادرها الاساسية في ١٩٨٥/٣/١٠ ومع تفجر الانتفاضة كانت الحركة عاجزة عن اتخاذ أي موقف بسبب غياب قياداتها في السجون والتي لم تستطع ان تستيقظ من صدمة الاعتقال. لذلك وجد الاخوان انفسهم في حيرة وتردد. فهم لا يستطيعون الدفاع عن نظام يعتقل قياداتهم ويوجه لهم تهمة بالتآمر عليه. وفي الوقت نفسه لا يستطيعون تأييد ودعم انتفاضة شعبية تقودها النقابات والاحزاب السياسية ولا يعرفون اي شيء عن توجهاتها. لذلك لم تشارك الحركة في التظاهرات والمواكب واعلان العصيان المدني[٢٥]. بل ان بعض المظاهرات اتجهت إلي بنك فيصل الإسلامي في الخرطوم وهتفت ضد بنوك العيش وتجار الدين وحطمت واجهاته الزجاجية. ولكن بعد اعلان القيادة العامة للقوات المسلحة الانحياز للشعب صباح السبت ظهرت مجموعات من الاخوان المسلمين، خاصة الطلاب، بشعاراتها الإسلامية في مناقطق متفرقة في شوارع العاصمة المثلثة. ويبدو ان اعلان الانحياز قد ازاح من صدورهم كابوسا مزعجا ومنحهم فرصة ثمينة للاستفادة من اعتقال قياداتهم وتحويله إلي جسر يربطهم بالوضع السياسي الجديد. وبعد خروج هذه القيادة من السجن اعادت تنظيم نفسها ودخلت ميدان الصراع السياسي مستفيدة من امكانياتها وعلاقاتها التي كونتها خلال الفترة السابقة، وخاصة علاقاتها وسط القوات المسلحة والقيادات العسكرية العليا.

وفي الجانب الآخر، شاركت الاقاليم كلها في الانتفاضة منذ لحظاتها الأولي، فقد ظلت مدينة عطبرة، مثلاً، ملتهبة منذ منتصف مارس وحتي السادس من ابريل ١٩٨٥. ومع تطور الاحداث برز تجمع المدينة والمدن المجاورة، واعلن الاضراب السياسي والعصيان المدني في ٤ ابريل، وتواصلت المظاهرات والمواكب حتي التاسع منه وفي مدينة مدني نظمت ١٢ نقابة موكبا جماهيريا إلي مبني حاكم الاقليم الاوسط في ٣١ مارس، وقدم مذكرة للحاكم تحدثت عن تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، واسبابه، واكدت ان النظام الحاكم وصل

إلي طريق مسدود وان التغيير اصبح محتوما وعلي الفئة الحاكمة ان تستجيب لهذه الضرورة ومطالب الشعب وإلا فان الجماهير ستحقق ارادتها لا محالة مهما غلا الثمن. وفي بورتسودان اعلنت النقابات الاضراب السياسي في ٣ أبريل وخرجت كبري المظاهرات صباح السبت ٦ أبريل، ولم يرفع الاضراب السياسي حتي الثلاثاء ٤/٩ وكذلك كان حال مدن وقري الاقاليم الاخري.

وفي صباح السبت ٤/٦ استقبلت الجماهير في كل مدن وقري السودان بيان القيادة العامة بفرح مشوب بالقلق فقد اكد البيان انحياز القوات المسلحة للشعب واعلن نهاية النظام الديكتاتوري المايوي ولكنه لم يحدد طبيعة الوضع السياسي الجديد. والمشير سوار الدهب، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، واعضاء القيادة العامة الآخرون، هم الذين اختارهم نميري، بعد اختبارات طويلة وعديدة، لقيادة القوات المسلحة وحماية النظام الديكتاتوري من مخاطر الانتفاضات العسكرية والشعبية. فهل يعقل ان ينقلبوا عليه؟ وهل يمكن ان ينحازوا إلي جانب الشعب؟ ومنذ تلك اللحظة، بدأ صراع طويل ومعقد بين القيادة العامة وكبار ضباط القوات المسلحة الذين كانوا يستهدفون اعتقال الانتفاضة وتحجيمها في حدود اسقاط رأس النظام المايوي واجهزته السياسية وقوي الانتفاضة التي كانت تستهدف استمرار الانتفاضة حتي تحقق كامل اهدافها.. فكيف سارت الاحداث؟ وما هي العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تحكمت فيها وجعلتها تتطور في الاتجاه الذي سارت فيه؟ هذا ما يكشفه لنا تطور الاحداث خلال الفترة الممتدة بين لحظة اعلان بيان القيادة العامة وتكوين مؤسسات الفترة الانتقالية التشريعية والتنفيذية.

هوامش الفصل الثاني

١ـ بيانات الشيوعيين والاشتراكيين العرب، خلال تلك الفترة، تعبر عن هذا الاتجاه بصورة واضحة.

٢ـ في عام ١٩٧٠ اصدر اتحاد المحامين العرب وثيقة لحقوق الإنسان العربي ربطت بين الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتضمنت نقدا عنيفا لغياب الحريات الاساسية في الانظمة الوطنية التقدمية العربية.

٣ـ ضم ممثلين لاحزاب سياسية وشخصيات وطنية وقومية من مصر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، الاردن ولبنان.

٤ـ البعث وقضايا النضال الوطني: دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، ب. ت (المقدمة عام ٧٣)، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

٥ـ الثقافة الوطنية م . س ، العدد ١٩٨٩/٣، ص ١٢٨ .

٦ـ شملت اعتقالات الضباط: محجوب ناصر، عمر عبد المجيد، خالد فرج وآخرين.

٧ـ حيدر طه، الاخوان والعسكر مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٨١.

٨ـ نشرت المذكرة في مجلة التضامن، لندن، يناير ١٩٨٥ .

٩ـ بكري محمد خليل، ملاحظات حول آراء حركة تحرير شعب السودان، الدستور ١٩٨٨/٥/٢ .

١٠ـ حيدر طه، مصدر سابق. ص ٩٤ ـ ٩٥.

١١ـ حسن مكي، تاريخ الحركة الإسلامية في السودان ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، الخرطوم ١٩٨٩.

١٢ـ الأيام، صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٥/٣/٢٩ .

١٣ـ نفسه

١٤ـ الصحافة صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٥/٣/٢٩ .

١٥ـ الأيام ١٩٨٥/٣/٣٠.

١٦ـ الأيام ١٩٨٥/٤/١.

١٧ـ الهدف صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٧/٣/٣٠

١٨ـ الهدف ١٩٨٧/٤/١.

١٩ـ نفسه

٢٠ـ لعبت إذاعة لندن، بالذات، دورا كبيرا في هذا الجانب وبدرجة اقل إذاعة مونت كارلو.

٢١ـ حيدر طه، مصدر سابق. ص ٩٩.

٢٢ـ الأيام ١٩٨٥/٣/٢٨.

٢٣ـ الأيام ١٩٨٥/٣/٣٠.

٢٤. الأيام ١٩٨٥/٣/٣١.

٢٥. الصحافة ١٩٨٥/٤/٣.

٢٦. الأيام ١٩٨٥/٤/٣.

٢٧. نفسه.

٢٨. الأيام ١٩٨٥/٤/٤

٢٩. الأيام ١٩٨٥/٤/٥.

٣٠. التيجاني حسين: الفيضان، الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس/ ابريل ٨٥، دار العروبة للطباعة والنشر، لندن، ط ث، ٨٥/١٠، ص ٧٥، ٧٧.

٣١. نفسه . ص ٢٣ ـ ٣٥.

٣٢. نفسه. ص ٢٦.

٣٣. نفسه. ص ٣٦.

٣٤. نفسه. ص ١٦ ـ ١٧.

٣٥. حيدر طه. ٩٨ ـ ٩٩.

الفصل الثالث

مؤسسات الانتقال:
الطموح والانجاز

نجحت الانتفاضة في عزل الفئة الحاكمة وشل قدرتها في مواجهة الانفجار الشعبي العارم الذي شمل كل مدن واقاليم البلاد. ومع تماسك قوي الانتفاضة واستمرار الاضراب السياسي والعصيان المدني اتجهت الانظار إلي القوات المسلحة.. هل ستقف علي الحياد.. ام تنحاز إلي انتفاضة الشعب، أم أنها ستخضع للسلطة الحاكمة لاستخدامها في قمع قوي الانتفاضة؟ الاجابة علي مثل هذه الاسئلة لا يملكها إلا العارفون بما كان يجري داخل القوات المسلحة من تحركات وضغوط ومساومات بين صغار وكبار الضباط والقيادة العامة، بين القيادة العامة واللواء/ عمر محمد الطيب، رئيس جهاز أمن الدولة والنائب الأول لرئيس الجمهورية، بين تنظيمات وتيارات عديدة داخل صفوف الضباط وتنظيمات وتيارات سياسية عديدة وسط الحركة السياسية السودانية. ومع كل ذلك كانت جماهير الشعب، منذ الأيام الأولي للانتفاضة، تستقبل الجنود والضباط المكلفين بحراسة المواقع الهامة في العاصمة بهتافات (جيش واحد، شعب واحد، الجيش جيش الشعب). ومع تصاعد الضغوط داخل القوات المسلحة رفض الضباط الاصطدام بجماهير الشعب واصبح بعضهم يحيي المتظاهرين بعلامة النصر. ولمحاولة التعرف علي هذه الضغوط اعتمدنا علي حوار صحفي مع الشهيد اللواء/ عثمان بلول والرائد/ سيف الدين احمد عبيد، وهما من الضباط الذين أحالهم المجلس العسكري الانتقالي للمعاش في اغسطس ١٩٨٥، أي بعد اربعة شهور من انتصار الانتفاضة، فماذا كان يجري داخل القوات المسلحة خلال الفترة ٣/٢٦ إلي صباح ١٩٨٥/٤/٦؟ يقول اللواء بلول: «في اليوم الثاني لاندلاع المظاهرات في شوارع العاصمة، وسفر نميري للولايات المتحدة الأمريكية، عددنا دورنا داخل القوات المسلحة في تعبئة الواحدات العسكرية علي رفض تنفيذ أي أوامر بضرب المتظاهرين وان ينحصر دور هذه الوحدات في حماية المواقع والمنشآت الهامة من التخريب، وبالفعل حققت التعبئة اليومية نجاحا عاما كبيرا، وكان لها، وللدور الوطني الذي قام به تجمع ضباط الشرطة، اثر كبير في تعزيز ثقة الجماهير في القوات المسلحة وبأنها لن تسمح للطغمة الحاكمة أن تستخدمها لقمع الانتفاضة الشعبية، وفي تأكيد عزلة الفئة الحاكمة التي اصبحت عارية الظهر لا يقف معها سوي فئات من جهاز أمن الدولة. وطرحت المظاهرات شعارها البليغ: (جيش واحد، شعب واحد)... ثم تطورت خطتنا من مرحلة تحييد القوات المسلحة إلي مرحلة الانحياز الايجابي للشعب وتسليم كل السلطة لممثليه، وذلك

انطلاقا من ادراكنا لاهمية دور القوات المسلحة في مثل هذه الظروف الحرجة. لذلك اتخذ عملنا في هذا الاتجاه اسلوباً شبه علني في التعبئة والتوجيه داخل الوحدات العسكرية. ومع ذلك حافظ تنظيمنا على سريته وفعاليته ويقظته في مواجهة الاخطار التي كانت تهدد الانتفاضة والبلاد، ممثلة في مؤامرات القوات المحلية والاجنبية والاقليمية والدولية المعادية لتطلعات شعب السودان في الحرية والحياة الكريمة وامساكه لزمام امره بيده». إذن كانت هناك ضغوط واسعة ومتنوعة قام بها الضباط وتنظيماتهم لاجبار القيادة العامة علي الانحياز لانتفاضة الشعب. والتنظيمات السياسية وسط القوات المسلحة لها جذورها التاريخية، بدءا بتنظيم الضباط الاحرار، الذي مرَّ بمراحل عديدة خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٧١)، وانتهاءا بالتنظيمات التي نشأت خلال فترة الحكم المايوي. وحول القيادة العامة يقول الرائد/ سيف: «هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة كانت بقيادة سوار الذهب وتاج الدين، وكانت تعمل مع بعض كبار الضباط، ضد التيار العام وسط الضباط من أجل المحافظة علي نظام نميري وحمايته من السقوط بحجة الشريعة والبيعة علي المصحف التي اعطوها للرئيس، وذلك لكسب الوقت لحين عودة نميري صباح السبت ٤/٦ لانهم كانوا يراهنون علي معجزات يملكها لأجهاض الانتفاضة. ويتذكر الجميع، في الشارع والقوات المسلحة، احاديث سوار الذهب القائد العام ووزير الدفاع وتاج الدين في اجتماعاتهما مع الوحدات العسكرية وتصريحاتهما المعادية للانتفاضة، التي كانت تنقلها اجهزة الإعلام الحكومية، وخاصة احاديثهما في يوم الجمعة ٤/٥ وذلك بالاضافة إلي «تنوير» القوات المسلحة بتحرك انقلابي تقوده مجموعة من صغار الضباط مساء الخميس ٤/٤ والاجراءات التي اتخذت بمتابعة ومراقبة عدد من الضباط منذ تلك اللحظة وذلك لاحباط اي تحرك لحسم الصراع لمصلحة انتفاضة الشعب» ويضيف «يعلم الجميع ما كان يدبره بعض اركان القيادة العامة وفرع العمليات والاستخبارات العسكرية من خطط بالتنسيق مع عمر محمد الطيب وأبوالقاسم محمد ابراهيم لاجهاض الاضراب السياسي وعزل جماهير أمدرمان والخرطوم بحري حتي لا تشارك في المسيرة التي نظمها القضاة ونقابات عمال المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري صباح السبت ٤/٦. ولكن تزايد ضغوط الضباط كشف لهم استحالة المحافظة علي النظام الحاكم، ووجدوا انفسهم امام خيارين لا ثالث لهما: اما السقوط مع نميري ونظامه.. أو.. تنفيذ قرار ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة بالانحياز وتسليم السلطة». ولكن متي وكيف اقتنعت القيادة العامة بالانحياز؟

يقول اللواء بلول: «في كل زياراته للواحدات العسكرية كان سوار الذهب يقوم بالتعبئة ضد الانحياز للشعب وكان يحمل معه المصحف الشريف ويقسم عليه، امام الضباط والجنود، بأن عليه بيعة لنميري ولن يخون العهد. وتوج ذلك اثناء صلاة ٤/٥ بمسجد القوات المسلحة داخل

سلاح المظلات بالخرطوم بحري عندما وقف مخاطبا المصلين من افراد القوات المسلحة مؤكدا انه علي بيعته لنميري. وظل علي موقفه هذا حتي الساعة الرابعة صباح السبت ٤/٦ وفي الساعة السادسة من ذلك الصباح حضر إلي مباني القيادة العامة بصحبة اللواء/ عمر محمد الطيب ليعلن موافقته علي اعلان الانحياز»[١]. ولكن ماذا حدث بين الساعة الرابعة والسادسة صباح ٤/٦؟ ولماذا غيرّ سوار الدهب والقيادة العامة موقفهم؟ وما هو دور عمر محمد الطيب، وكيف كان يفكر طوال فترة الأزمة السياسية؟ وما هو دور كبار ضباط جهاز أمن الدولة؟ وهل تدخلت أي قوي خارجية في توجيه الاحداث وحسم الأمر بالطريقة التي تمت بها؟؟

الواقع هناك اسئلة كثيرة يصعب أن نجد لها إجابات قاطعة حتي يكشف اللاعبون الحقيقيون حقيقة ما جري. ولكن الصادق المهدي يؤكد «ان تحركات واسعة قد تمت وسط صغار الضباط لاتخاذ موقف موحد من الاحداث، وان الفريق محمد توفيق، سلاح المهندسين وقتها، كان يدير معي حوارا، نيابة عن زملائه ضباط القيادة العامة، وان توفيق نقل لي ان قادة القوات المسلحة قرروا تحديد موقفهم بعد تقييم موكب الاربعاء ٤/٣ ومقارنته مع موكب الردع، الذي نظمته السلطة الحاكمة صباح ٤/٢ وانهم سينحازون للاغلبية، وانه اوضح، ايضا، ان صغار الضباط يمارسون ضغوطا علي القيادة العامة للانحياز للشعب ولكن سوار الدهب مازال مترددا بسبب بيعته لنميري». ويضيف انه ارسل «رسولا إلي سوار الدهب ينصحه بالانحياز للشعب لحقن الدماء أو التنحي»[٢]. وفي رواية اخري يقول الرائد سيف «ان ضابطا برتبة فريق بالقيادة العامة ارسل ضابطا برتبة عميد، صار عضوا نشطا بالمجلس العسكري الانتقالي، إلي احد المحامين بالخرطوم ليبلغه بانهم سيحركون القيادة العامة لاستلام السلطة لفترة انتقالية لمدة ستة شهور، وطلب منه ان يتحرك علي بعض الاحزاب والنقابات لاعداد ميثاق وتشكيل حكومة مدنية. وبالفعل قام المحامي المذكور بدعوة بعض الاحزاب والنقابات لاجتماع سريع مساء الجمعة ٤/٥. وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق علي ميثاق التجمع الوطني لانقاذ البلاد، واختلف المجتمعون حول التشكيل الوزاري، وانفض الاجتماع في وقت متأخر صباح السبت ٤/٦ دون اتفاق حول هذه المسألة»[٣]. وفي نفس الاتجاه يؤكد د. أمين مكي مدني المحامي ان التجمع النقابي كان علي صلة بتحركات بعض الضباط من الرتب الصغيرة والمتوسطة[٤]. يبدو ان تلك الاتصالات قد فرضت نفسها من خلال تطورات الموقف السياسي المتسارعة، وان اشتداد ضغوط الرتب الصغيرة والمتوسطة علي القيادة العامة وكبار الضباط قد أجبرت الاخرين علي البحث عن موقف موحد، كما جاء في مذكرات الصادق المهدي، بدلا من ترك الأوضاع لتتطور في اتجاهات لا يمكن تحديدها. وهكذا جاء انحياز القيادة العامة في اللحظات الاخيرة نتيجة لكل هذه الضغوط والتحديات والمساومات التي شهدتها القوات المسلحة خلال تلك الأيام.

وهناك رواية أخري تداولتها مجالس العاصمة، خلال تلك الفترة، تقول ان اللواء عمر محمد الطيب اتصل، في وقت متأخر من ليلة الجمعة ٤/٥ بالمستر ميلتون، مندوب المخابرات الأمريكية بالسفارة الأمريكية في الخرطوم، وأبلغه موافقته علي تنحية نميري واستلام السلطة بالاتفاق مع كبار الضابط في القوات المسلحة، وذلك استجابة لنصيحة أمريكية وصلته في بداية الانتفاضة، ولكنه تردد ولم يحسم رأيه بسرعة. وجاء رد مستر ميلتون بأن استجابته جاءت متأخرة وان اللعبة انتهت.. "It is too late the game is Over". وبعد ذلك عرف قرار القيادة العامة فقام بابلاغ الوزراء وترتيب ما يكمن ترتيبه[٥]. وفي نفس الاتجاه اشارت صحيفة نيويورك تايمس ان كبار المسؤلين الامريكيين يعتقدون ان كبار الجنرالات اطاحوا بنميري كي يتجنبوا انقلابا محتملا كان سيقوم به صغار الضباط إذا ما تقاعس كبار ضباط القوات المسلحة. ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية قوله: «ان هذا الانقلاب ينطوي علي سمات العمل الوقائي الذي تحركت في إطاره القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية كي ينجو افرادها بانفسهم»[٦].

وفي صباح السبت ٤/٦ نفسه وزع علي نطاق واسع ميثاق باسم (التجمع الوطني لانقاذ الوطن)، وقعته احزاب الأمة، الاتحادي الديمقراطي والشيوعي، ونقابات الاطباء، المهندسين، أساتذة جامعة الخرطوم، المحامين، موظفي البنوك والهيئة النقابية لموظفي شركة التأمينات العامة، وذلك بعد اجتماع مطول استمر حتي ساعة متأخرة من صباح السبت ٤/٦. ويبدو أن ميلاد التجمع الوطني، في تلك اللحظات بالتحديد، قد جاء نتيجة لشعور القوي السياسية والنقابية بخطورة الموقف السياسي في البلاد وأهمية توحيد جهودها في مركز موحد لمواجهة الوضع السياسي الذي فرضته انتفاضة الشعب واحتمالات انحياز القوات المسلحة، وذلك بالاتفاق علي ميثاق سياسي محدد وعلي هياكل ومؤسسات بديلة لهياكل ومؤسسات الحكم الديكتاتوري المايوي. ومع كل ذلك جاء ميلاد التجمع متأخرا جدا، مع ان مشاورات القوات السياسية والنقابية ظلت مستمرة حول مسودة نفس الميثاق منذ ١٩٨٣، بالاضافة إلي ان التجمع ضم جهات لا وزن لها وغيب قوي أخري، سياسية ونقابية، لا يمكن تجاوزها. المهم أن التجمع اصبح، منذ تلك اللحظة إطارا عاما للقوي السياسية والنقابية في البلاد واشتمل ميثاقه علي برنامج لفترة انتقالية، بعد اسقاط النظام المايوي، لمدة ثلاث سنوات وتمثلت أهم بنوده في الآتي:-

(١) تنظيم المشاركة السياسية في فترة الانتقال بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، مع مراعاة الالتزام بالاهداف الواردة في الميثاق، ومراعاة تمثيل القوي الحديثة في المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية.

(٢) كفالة كرامة وحريات المواطن الأساسية في التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل،

وكافة الحريات الأخرى الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من خلال نظام ديمقراطي يكفل سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.

(٣) حل قضية جنوب الوطن في إطار حكم ذاتي إقليمي يقوم علي أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكل القوي السياسية الممثلة لجنوب السودان.

(٤) التحرر من التبعية الاقتصادية للامبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية اجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الجاد والحاسم للازمة الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح المواد التموينية.

(٥) تحرير البلاد من التبعية الاجنبية في السياسية الخارجية لتحقيق السيادة الوطنية وتبني سياسة عدم الانحياز والالتزام الصارم بالانتماء العربي والأفريقي وسياسة حسن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة.

(٦) تقويم وتحييد مؤسسات الخدمة العامة وتصفية المؤسسات المايوية الخربة والتخلص من الطبقة المايوية الطفيلية.

(٧) تأكيد مبدأ الحكم اللامركزي وتقويمه علي أسس ديمقراطية سليمة.

(٨) تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقره هيئة منتخبة ديمقراطياً ويحسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقراطية

هكذا، بإعلان انحياز القيادة العامة وصدور ميثاق التجمع الوطني صباح السبت ٤/٦ انطوت صفحة في تاريخ السودان وبدأت صفحة جديدة مليئة بالطموح والتطلع لتصفية النظام المايوي ووضع البلاد من جديد في طريق التطور الديمقراطي. وفي هذا الوضع الجديد برزت القوي الأساسية التي ستقرر مسيرة الفترة اللاحقة: القيادة العامة وكبار ضباط القوات المسلحة والتجمع الوطني. منذ البداية وجد بيان القيادة العامة ترحيبا واسعا وسط جماهير الشعب والقوي السياسية والنقابية لأنه أعلن نهاية النظام المايوي. ولكن هذا الترحيب كان مشوبا بالقلق لأن البيان لم يعلن عن أي إجراءات بحق اركان وسدنة النظام المايوي، ولم يصدر قرارات بإطلاق سراح المعتقلين وحل جهاز أمن الدولة الخ... ولأنه لم يكيف الوضع السياسي الجديد بأي وصف، ولم يتحدث عن الانحياز لانتفاضة الشعب، بل عن «حقن الدماء». لذلك انطلقت جماهير الشعب تردد في هتافاتها «لا بديل لحكم الشعب، لا بديل للحكم المدني، لن تحكمنا بقايا مايو» مطالبة بتسليم كامل السلطة لممثلي الشعب، وذلك خوفا من تحويل الانحياز إلي انقلاب عسكري، يسيطر عليه كبار الجنرالات. واستمرت الجماهير في

تظاهراتها، واتجهت إلي سجن كوبر بالخرطوم بحري، وقامت بمحاصرة السجن وكسر أبوابه وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون انتظار لأي قرار بذلك. وكانت القيادة العامة قد ارسلت ضابطاً كبيراً إلي مدير السجن ليأخذ منه قائمة باسماء المعتقلين بهدف دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها(٧).

وفي صباح الاثنين ٤/٨ حاصرت المظاهرات مباني جهاز أمن الدولة واجبرت القيادة العامة علي اصدار قرار بحل الجهاز. وهكذا ظلت القيادة ممسكة بالسلطة كاملة في يديها وظلت تحاول إعادة ترتيب الأوضاع من خلال بياناتها المتتالية، وذلك لانقاذ افرادها من غضبة الانتفاضة. وفي الجانب الآخر دفعت هذه التطورات البعثين والشيوعيين وبعض رموز التجمع النقابي للتحرك، منذ صباح السبت ٤/٦، بهدف توحيد القوي السياسية والنقابية حول رؤية مشتركة فيما يتعلق بتسليم السلطة للشعب ومؤسسات الفترة الانتقالية، خاصة أن اجتماع الجمعة ٤/٥ قد انفض دون اتفاق حول هذه القضية ودون تحديد موعد لاجتماع آخر، وذلك بسبب تمسك التجمع النقابي بضرورة تمثيل القوي الحديثة بثقل يتناسب مع دورها في إنجاح الاضراب السياسي والعصيان المدني. وعقد أول لقاء في يوم الأحد ٤/٧ بمنزل سيد احمد الحسين بالخرطوم، شارك فيه د.عمر نور الدائم وصلاح عبد السلام، عن حزب الامة، سيد أحمد الحسين وإبراهيم حمد ومحمد الحسن عبد الله يس عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، محجوب عثمان، عن الحزب الشيوعي وتيسير مدثر سليمان عن حزب البعث العربي الاشتراكي، ود. أمين مكي مدني عن التجمع النقابي. وتواصلت الاجتماعات والتحق بها لاحقا د.الحبر نور الدائم وصادق عبد الله عن الاخوان المسلمين وبقية الاحزاب السياسية والنقابات. وانتدبت القيادة العامة اللواء عثمان عبد الله، مدير العمليات الحربية، والعميد/ حقوقي أحمد محمود لتولي المشاورات باسم القوات المسلحة مع التجمع الوطني باعتباره قائد الانتفاضة. وفي الاجتماع الأول شرحا خلفية تحرك القوات المسلحة حتي بيان القيادة العامة الخاص بالاستيلاء علي السلطة، وتم الاتفاق علي التعامل بين هيئة القيادة العامة والتجمع الوطني وعلي عقد اجتماع آخر يوم الاربعاء ٤/١٠ لتحديد هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية حسب ما يراه التجمع الوطني وتوافق عليه القوات المسلحة. وإلتزم اللواء عثمان عبدالله بعدم إتخاذ أى اجراءات فى هذا الصدد حتى إنعقاد الاجتماع المقترح. لكن التجمع الوطنى فشل في الوصول إلي موقف واضح ومحدد حول الاحداث المتسارعة بسبب ظهور خلافات واسعة وسط الاحزاب وبينها وبين التجمع النقابي. وبذلك برزت جوانب ضعف هامة في قيادة الانتفاضة، الأمر الذي أدي إلي إضعاف موقفها وأرتباك حركتها. وظلت القيادة العامة للقوات المسلحة تواصل اصدار بياناتها وتقوية مركزها. ففي بيانها السابع اشارت إلي «انها سمحت للجماهير بالتعبير عن رأيها إلي اقصي درجة» وهددت بانها ستضطر إلي

«تطبيق قانون الطوارئ بشكل حازم إذا ما استمرت المظاهرات»، وهكذا بكل صلف واستعلاء. ومع استمرار خلافاته وعدم توصله إلي موقف موحد، اعلن التجمع الوطني انهاء الاضراب السياسي صباح الثلاثاء ٤/٩ بطريقة تعكس الضعف والارتباك. وفي مساء نفس اليوم انعقد أول اجتماع ضم الاحزاب السياسية والتجمع النقابي، كبينة عليا للتجمع الوطني، بدار الجمعية الطبية بالخرطوم، وذلك لمناقشة هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية والرد علي بيان أصدرته حركة تحرير شعب السودان يدين الانتفاضة ويتهمها بانها مايو ثانية يسيطر عليها جنرالات نميري. وأثناء الاجتماع دخل عثمان ادريس، عضو اللجنة السياسية لحزب البعث، ونقل للمجتمعين محتوي البيان الثامن للقيادة العامة الذي أعلن تكوين مجلس عسكري انتقالي من ١٥ عضوا، هم قيادات الوحدات العسكرية في الخرطوم، ومنحته سلطات السيادة والتشريع خلال الفترة الانتقالية. وبذلك تزايدت مخاوف القوي السياسية والنقابية من احتواء العسكريين لكامل السلطة. ورفض الاجتماع خطوة القيادة العامة وقرر مناقشة الأمر في اجتماع الغد. ونتيجة لكل ذلك اتفقت احزاب ونقابات التجمع الوطني علي تقليص الفترة الانتقالية لاجراء انتخابات عامة تضمن انتقال السلطة لممثلي الشعب بعد ان استولي المجلس العسكري علي سلطتي السيادة والتشريع. ومع كل ذلك لم تتفق قوي التجمع علي رؤية موحدة حول تكوين مجلس الوزراء وبرنامج الفترة الانتقالية.

وفي صباح الأربعاء ٤/١٠ انعقد الاجتماع الثالث مع ممثلي القيادة العامة، شارك فيه اكثر من ٤٠ من ممثلي الاحزاب والنقابات. ومثلما كان تكوين المجلس العسكري الانتقالي مفاجأة مفجعة، فقد جاءت الصدمة الثانية بحضور بعض قيادات الجبهة الإسلامية القومية للمشاركة في الاجتماع. وهكذا وجد التجمع الوطني نفسه محاصرا بين استيلاء العسكريين علي كل السلطة وتنكرهم لوعدهم السابق وبين محاولتهم خلط الاوراق ودعوة سدنة النظام المايوي للاجتماع. ورغم الاحتجاجات الواسعة، انبري اللواء عثمان عبد الله يبرر تكوين المجلس العسكري بقوله «اننا كنا مجبورين علي اتخاذ هذه الخطوة بسبب ظروف أمنية طارئة وملحة كانت تهدد وحدة البلاد ووحدة وقومية القوات المسلحة. واننا لم ننام ليلتي الاثنين والثلاثاء، كانت أصابعنا علي الزناد. والظروف التي احاطت بالقيادة العامة لم تترك لها سبيلا سوي اتخاذ هذه الخطوة، وطلب من المجتمعين الا يضطروه للدخول في تفاصيل وإفشاء اسرار أمنية وأن يثقوا في روايته انطلاقا من الثقة المتبادلة بين الجيش والشعب»[8].

وبذلك استطاع، ببراعة فائقة، اقناع الاجتماع بقبول قرار تكوين المجلس العسكري، وانتقل إلي تقديم اقتراح بأن يتدارس الجميع تشكيل مجلس وزراء من عناصر مستقلة، وترشيح اسماء محددة، يتم اختيار المجلس من بينها. وهكذا وافقت قوي التجمع، بعفوية وسذاجة، علي تكوين المجلس العسكري الانتقالي بسلطاته الواسعة وعلي اسس مجلس الوزراء الانتقالي.

فعندما انتقل النقاش حول احتكار المجلس لسلطات التشريع تبرع ميرغني النصري، نقيب المحامين، ليقول: ربما المقصود هو التشريع التأسيسي المتعلق بالهياكل الدستورية وليس التشريعات العادية. وما كان من اللواء عثمان إلا أن يؤمن علي هذا الشرع الذي ربما لم يخطر علي بال احد من المجتمعين سوي نقيب المحامين السودانيين[٩]. وهكذا فاتت فرصة إعادة مناقشة سلطات المجلس كما فاتت فرصة مناقشة تكوينه. وبعد ذلك أخذت مشاورات تكوين الحكومة وقتا طويلا حتي تم إعلان تشكيلها برئاسة د. الجزولي دفع الله وضمت مجموعة من التكنوقراط وبعض النقابيين الذين لعبوا دورا معينا في الانتفاضة[١٠]. وبذلك تركزت السلطة في ايدي المجلس العسكري الانتقالي واصبح التجمع الوطني دون سلطة حقيقية، وادت هذه التطورات إلي قطع الطريق علي تحول الانتفاضة إلي انتفاضة حقيقية. وجاء ذلك نتيجة لعدة اسباب، تمثل أهمها في الآتي:-

١- ضعف القوي السياسية والنقابية وعدم توحدها في مركز موحد ونشط منذ وقت مبكر، وذلك نتيجة لظروف عديدة اشرنا إلي بعضها في مكان سابق. فقد تكون التجمع في ربع الساعة الأخيرة ولحظة استيلاء القيادة العامة علي السلطة. وفي أول ندوة مشتركة، عقدت في جامعة الخرطوم مساء ٤/٨، برزت بشكل واضح خلافات الاحزاب السياسية حول مختلف قضايا الساعة.

٢- ضعف ضغوط ضباط القوات المسلحة والشرطة، إذ رغم أهمية هذه الضغوط ودورها الكبير في صمود قوي الانتفاضة واستمرار الاضراب السياسي والعصيان المدني وعزل الفئة الحاكمة وشل فعاليتها، رغم كل ذلك فان هذه الضغوط تمكنت فقط من اجبار القيادة العامة علي الاستيلاء علي السلطة وانهاء النظام المايوي «حقنا للدماء» كما جاء في بيانها الأول. ومن خلال هذه الخطوة دخلت البلاد في وضع سياسي جديد يسيطر فيه كبار جنرالات القوات المسلحة علي السلطة ويقود التجمع الوطني شارع الانتفاضة.

٣- الموقف السلبي لحركة تحرير شعب السودان من بيان القيادة العامة، حيث اعتبرته انقلابا عسكريا قامت به العناصر المايوية بقيادة سوار الدهب، الذراع اليمني للطاغية نميري، وظلت لعدة أيام تدعو، من خلال إذاعتها لاستمرار الاضراب السياسي وتحرض صغار الضباط والجنود وجماهير العمال والكادحين للتحرك والقضاء علي «طغمة مايو الثانية»، مستندة في ذلك إلي تقديرات غير حقيقية لما حدث ولامكانيات قوي الانتفاضة، وتجاهلت دور قوي الانتفاضة في خلق الوضع السياسي الجديد في البلاد، وعدم امكانية استمرار الاضراب السياسي لأن انحياز القيادة لم يكن تآمرا بل كان بشكل رئيسي نتاج ضغوط جماهير الانتفاضة وضباط القوات المسلحة. هذا الموقف السلبي كان له تأثير حاسم في توازن القوي داخل القوات المسلحة ووسط القوي السياسية وفي مجمل

تطورات الوضع السياسي في البلاد خلال الفترة اللاحقة.

لكل هذه الظروف والعوامل انتهت الانتفاضة إلي الوضع الذي انتهت إليه: مجلس عسكري عالي يحتكر سلطة السيادة والتشريع ومجلس وزراء انتقالي من التكنوقراط وبعض الوجوه النقابية تدخل المجلس العسكري في اختيارهم.. وازدادت تعقيدات الوضع السياسي عندما استقبل الفريق سوار الدهب، في العاشر من ابريل، د.الترابي، بعد اقل من ٢٤ ساعة من تكوين المجلس العسكري، وتباحث معه حول الوضع السياسي في البلاد. وبذلك لم يعد التجمع الوطني هو الجهة الوحيدة التي يتعامل معها العسكريون، كما لم يعد ميثاقه هو المرجع الوحيد لمؤسسات الفترة الانتقالية، بعد ان وجد المجلس العسكري حليفا في الجبهة الإسلامية القومية. وبدأت عناصر المجلس تكشف عن ازدرائها واستخفافها بالقوي السياسية وعن اعتقادها بأن القوات المسلحة هي الجبهة الوحيدة المنظمة والقادرة علي تحمل المسؤولية في تلك الفترة حتي تستعيد القوي السياسية قواها وترتب أوضاعها[11]. وهكذا دخلت البلاد في مرحلة الحكم الانتقالي التي حددت مهامها في تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوي، ايقاف الحرب الاهلية الجارية في الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار وانتخاب جمعية تأسيسية وتسليم السلطة لممثلي الشعب بعد عام واحد. وتحددت قوي الصراع السياسي والاجتماعي في التجمع الوطني، الذي كان يضم قوي الانتفاضة وسط الحركة السياسية والنقابية، والمجلس العسكري الانتقالي، بتوجهاته المعروفة وغير المعروفة، والجبهة الإسلامية القومية، التي ظلت تشارك في الحكم المايوي طوال سنواته الأخيرة، وحركة تحرير شعب السودان، التي رفضت المشاركة في النظام الديمقراطي وواصلت عملها العسكري في الجنوب. فكيف سارت الأمور خلال هذا العام؟ ماذا حققت مؤسسات الحكم الانتقالي؟ واين فشلت؟ ولماذا؟

للإجابة علي هذه الاسئلة وغيرها سنتابع حركة الصراع السياسي والاجتماعي حول أهم قضايا الفترة الانتقالية في الصفحات التالية.

(١) النظام الدستوري في الفترة الانتقالية: -

تضمن ميثاق الانتفاضة بندا خاصا بتنظيم المشاركة السياسية في الفترة الانتقالية بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، مع مراعاة الالتزام بالاهداف الواردة في الميثاق والحكم الذاتي الإقليمي للجنوب والحكم اللامركزي للاقاليم الشمالية. ولكن القيادة العامة بطشت، منذ البداية، بهذا التوجه عندما اعلنت تكوين المجلس العسكري العالي الانتقالي ومنحته سلطة السيادة والتشريع، وذلك لأن دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ ينص علي تكوين مجلس سيادة ومجلس وزراء يتولي السلطة التنفيذية والتشريعية ويقتسم معه مجلس السيادة سلطة التشريع في موضوعات محددة. وإذا اخذنا في الاعتبار ما ذكرته القيادة العامة من ضرورات أمنية استدعت تكوين المجلس العسكري بصورته تلك، فقد كان من المتوقع ان يتم اعتماد دستور ١٩٥٦ بعد تغير الظروف واستقرار الوضع السياسي في البلاد. ولكن ذلك لم يحدث الأمر الذي يؤكد ان القيادة العامة كانت تستهدف احتكار سلطة التشريع في يديها، حتي لا تتكرر تجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وحكومتها الانتقالية. وفي بداية يونيو ١٩٨٥ اعلن العميد/حقوقي/ أحمد محمود المستشار القانوني للمجلس العسكري الانتقالي، عن تكوين لجنة تمثل كل الاتجاهات السياسية في البلاد لاعداد بيان دستوري للفترة الانتقالية. وضمت اللجنة د.مامون سنادة، سليمان دهب، من الحزب الاتحادي الديمقراطي، فاروق البرير، من حزب الأمة، حافظ الشيخ، من الجبهة الإسلامية القومية، وميرغني النصري من الحزب الاشتراكي الإسلامي. ومع اتساع موجة الاحتجاج علي تكوين اللجنة، حاول بعض أعضاء المجلس تبرير ذلك بقولهم انهم قاموا بتكليف بعض القانونيين بشكل شخصي لتقديم مسودة تنطلق من دستور ١٩٥٦، ولكن اياً منهم لم ينجز التكليف. وهو قول مردود، لأن مهمة في مستوي وثيقة الدستور كان يجب أن توكل إلي لجنة تمثل كافة قوي الانتفاضة من ذوي الخبرة والدراية بالقانون الدستوري، وليس لجنة محدودة تمثل أحزابا بعينها وتعزل القوي السياسية الجنوبية والقوي السياسية الأخري وتحت ستار كثيف من السرية.

وفي ٢١ أغسطس اعلن عن دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥، وذلك في بيان صادر من اجتماع مشترك للمجلس العسكري ومجلس الوزراء، اي أن ما صدر كان دستورا كاملا وليس بيانا دستوريا كما اعلن المستشار القانوني للمجلس العسكري. وهذا ما جعل العديد من القوي السياسية والنقابية تتشكك في نوايا العسكريين وتوجههم لتمديد الفترة الانتقالية وفرض توجهات سياسية معينة. فالدستور المعلن لم يعتمد علي دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، ولم يشتمل علي التعديلات المتفق عليها في مثياق الانتفاضة أو استيعاب الميثاق نفسه علي غرار ما حدث بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ عندما اضيف ميثاق اكتوبر للوثيقة الدستورية. ومع كل

ذلك، وضع الدستور الانتقالي سلطة التشريع في ايدي المجلسين مجتمعين، واكد علي النظام الديمقراطي القائم علي التعددية السياسية والحقوق الاساسية والحريات العامة. وذلك رغم أن نصوصه في هذا الجانب كانت تعكس رغبة جامحة لتقييد هذه الحقوق والحريات من خلال وضع عبارة في نهاية كل نص تقول «في حدود القانون» أو «وفقا للقانون» الخ.. والغرض من ذلك واضح وضوح الشمس، وهو منح المشرع حق نسخ القاعدة الدستورية بالقانون دون ان يثير ذلك أشكالية عدم دستورية القانون، استنادا إلي ان القانون يستمد مشروعيته من الدستور، وذلك بعكس القاعدة الذهبية التي تقول بأن القانون، في مثل هذه الحالات يجب ان ينظم الحقوق ويحميها دون مصادرة لها أو إلغاء. ولكن ظروف توازن القوي في البلاد وسيطرة شعارات واهداف الانتفاضة علي الشارع السياسي منعت المجلس العسكري من استغلال مثل هذه العبارات، إذا استثنينا محاولة النائب العام لتقييد النشاط الحزبي من خلال مشروع قانون لتنظيم الاحزاب، التي وجدت رفضا واسعا جعل النائب العام يتراجع عن تقديم المشروع. ومن المهم هنا ان نشير إلي ان بيان الاجتماع المشترك قد اكد علي صيغة ثنائية لسلطة التشريع، وذلك علي النحو التالي:-

أولا : تصدر مشروعات القوانين من مجلس الوزراء الانتقالي.

ثانيا: تحال مشروعات القوانين بعد اجازتها من مجلس الوزراء إلي المجلس العسكري الانتقالي لاجازتها والتوقيع عليها بواسطة رئيس المجلس وتصبح قوانين نافذة.

ثالثا: في حالة اعتراض المجلس العسكري علي أي مشروع قانون يعاد المشروع إلي مجلس الوزراء الانتقالي لاعادة مناقشته علي ضوء مذكرة المجلس العسكري.

رابعا: في حال وقوف مجلس الوزراء بجانب قراره الأول بشأن مشروع القانون المقترح، بعد مناقشته علي ضوء مذكرة المجلس العسكري، يعرض المشروع علي جلسة مشتركة للمجلسين تتم فيها مناقشة مشروع القانون وإجازته بالاغلبية المطلقة.

خامسا: يستثني من هذا الاجراء مشروع قانون الانتخابات الذي تقررت مناقشته واجازته في جلسة مشتركة للمجلسين(١٢).

وإذا تتبعنا علاقة المجلسين قبل صدور الدستور الانتقالي نجد ان المجلس العسكري الانتقالي لم يفرض نفسه ويتجاوز قوي الانتفاضة فقط باستيلائه علي سلطة السيادة والتشريع، بل حاول أيضا الاستيلاء علي صلاحيات وزارة الخارجية التابعة لمجلس الوزراء الانتقالي بحجة انها وزارة هامة ترمز للسيادة. وتؤكد ذلك الزيارات العديدة التي قام بها اعضاء المجلس إلي دول شقيقة ومجاورة وصديقة للتدليل علي تبعية السياسة الخارجية للمجلس العسكري. واستمر النزاع بين المجلسين في هذه المسألة حتي انتهاء الفترة الانتقالية.

ووصل النزاع ذروته في تمثيل السودان في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب، حيث اتفق علي سفر وفد يضم رئيس المجلس العسكري ورئيس مجلس الوزراء. وفي هذا الصدد يقول أحد وزراء الفترة الانتقالية: «كنا نسمع أن الفريق فلان سافر إلي مصر، والفريق علان سافر إلي السعودية من خلال الصحف والإذاعة»[١٣]. وبجانب ذلك لم يتم أي تقنين للعلاقة بين مؤسسات الفترة الانتقالية والتجمع الوطني، الذي يضم قوي الانتفاضة، بل كانت هذه المؤسسات حريصة علي أن تبدو محايدة إلي أن انعطف طريقها في مرحلة متقدمة من عمرها نحو الجبهة الإسلامية القومية بشكل واضح وكامل. وكان نهج القيادة العامة والمجلس العسكري يتجه، منذ البداية، نحو خلط الاوراق وجمع قوي التجمع الوطني والجبهة الإسلامية. فبالاضافة لما حدث في الاجتماعات الأولي للقيادة العامة مع ممثلي التجمع الوطني وحضور ممثلين للجبهة الإسلامية اثناء مناقشات مؤسسات الفترة الانتقالية، دعا القائد العام للقوات المسلحة، عضو المجلس العسكري، لاجتماع بغرض التنوير حول الوضع الامني، وشملت الدعوة الجبهة ايضا، فقاطعته احزاب ونقابات التجمع[١٤]. وكذلك فعل وزير الدفاع، وعضو المجلس، اللواء عثمان عبد الله، عندما وجه دعوة للقوي السياسية والنقابية للتنوير حول الوضع الامني في الجنوب والغرب، فقاطعته قوي التجمع أيضا[١٥]. وذلك رغم أن التجمع الوطني هو الذي قاد الانتفاضة وانتزع السلطة السياسية في الشارع بإرادة الجماهير، في حين كان زعماء الجبهة جزءا هاما من الفئة الحاكمة المايوية طوال سنواتها الثماني الأخيرة. ولكن، مع ذلك، قام مجلس الوزراء بعقد عدة لقاءات واجتماعات مع قوي التجمع، مثل الاجتماع الذي عقد لمناقشة السياسات الاقتصادية والعلاقة مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر ١٩٨٥. وبشكل عام يمكننا ان نقول ان قوي الانتفاضة رحبت بدستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥، رغم تحفظاتها العديدة، وذلك لأنه ملأ فراغا دستوريا وثبت الكثير من المكاسب التي حققتها انتفاضة مارس/ ابريل، وعلي رأسها استعادة النظام الديمقراطي وانهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد وتقنين الحريات العامة وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء وغيرها.

هكذا إذن تكونت مؤسسات الفترة الانتقالية في هذا الإطار الدستوري المحدد: مجلس عسكري انتقالي، كان اعضاؤه حتي صباح ١٩٨٥/٤/٦ يمثلون السند الأساسي للنظام المايوي، الذي ظل يستند علي القوات المسلحة بشكل رئيسي، ومجلس وزراء ضم مجموعة من التكنوقراط وبعض النقابيين الذين لعبوا دورا معينا في الانتفاضة. وبغض النظر عن الظروف والملابسات التي صاحبت تكوين المجلسين، فانه لا يمكن اعفاء قوي التجمع الوطني من مسئوليتها التاريخية عندما قبلت تكوين المجلس العسكري بصورته وصلاحياته الواسعة التي جعلت منه السلطة الفعلية طوال الفترة الانتقالية، الأمر الذي ادي إلي خنق الانتفاضة

واجهاضها وإلي التأثير في كل قرارات المؤسسات الانتقالية كما سيتضح في الصفحات اللاحقة.

(٢) مؤسسات الحكم الانتقالي وقضية السلام: -

سبق أن أشرنا للموقف السلبى لحركة تحرير شعب السودان من الانتفاضة. ومن جهة أخرى كان تحرك قوي الانتفاضة نحو حركة تحرير شعب السودان بطيئا بسبب انشغالها بمهام تأمين الانتصار وتكوين مؤسسات الفترة الانتقالية، خاصة ان المجلس العسكري كان يحتكر السلطة التشريعية والتنفيذية قبل تكوين الحكومة الانتقالية، وارسل وفودا إلي ليبيا واثيوبيا بدلا من التوجه مباشرة إلي الحركة وصحيح ايضا أن وزير الدفاع، عضو المجلس العسكري، قد قام بتوقيع بروتكول عسكري مع ليبيا لدعم عمليات القوات المسلحة في مواجهة جيش تحرير السودان في الجنوب. ولكن كل ذلك لا يعفي حركة تحرير شعب السودان من مسئوليتها في عدم التفاعل الايجابي مع انتصار ابريل ومع قوي الانتفاضة والمشاركة في تأمين الانتصار وتأسيس النظام الديمقراطي. وهذا الموقف الانعزالي كانت له عواقب وخيمة علي انتصار ابريل نفسه ومسيرة مؤسسات الفترة الانتقالية[١٨].

وعلي المستوي الرسمي يمكننا ان نقول: ان الجهد الفعلي الذي بذل لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام بدأ بتشكيل اللجنة الوزارية للتحضير لمؤتمر الجنوب، برئاسة د. امين مكي مدني وزير الاشغال، وذلك في منتصف ١٩٨٥. وفي اغسطس اصدرت اللجنة بيانا وزاريا تمهيديا حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب جاء فيه «ان مجلس الوزراء مسؤول عن تمهيد الارضية الملائمة لاجراء حوار بين القوي الوطنية كافة حول قضية الجنوب بما في ذلك حركة تحرير شعب السودان». ولخص البيان الأفكار والمبادىء الأساسية التي عبرت عنها انتفاضة مارس/ ابريل واكد علي المبادىء الآتية:-

١- تأكيد العمل بقانون العفو الشامل لكل من حملوا السلاح وعلي توطينهم واستقرارهم.

٢- تأكيد قرار وقف إطلاق النار بواسطة القوات المسلحة فيما عدا حالة الدفاع المشروع ، علي ضرورة امتثال قيادة الحركة لايقاف العمليات المسلحة لتهيئة المناخ للحوار الهادف انطلاقا من ان حمل السلاح في هذا الوقت لا مجال فيه لمنتصر ومهزوم، بل يعود وباله خسائر في الارواح ودمارا لمكتسبات الشعب السوداني بأسره.

٣- ان اهم مميزات شعبنا هي تنوع مكوناته العرقية والقبلية والثقافية والدينية. وتأسيسا علي ذلك فان قضية الجنوب ينبغي تناولها في إطار القضية الأشمل، قضية تأكيد الوحدة الوطنية وسط التنوع والتمايز، باعتبارها أحد اهم وأخطر التحديات المطروحة

امام القوي الوطنية. وهذا يعني الاعتراف بحقوق المجموعات السكانية المختلفة في ان تكفل لها الدولة حرياتها الأساسية المتمثلة في حرية العقيدة والرأي والتنظيم والتعبير، وفي بعث وتطوير قيمها الروحية والثقافية، وضمان المساواة بين جميع المواطنين في الخدمات والتدريب وتبوء المناصب الرسمية في مختلف مستويات اجهزة ومؤسسات الدولة.

٤ـ الالتزام القومي بانتهاج سياسة تنموية مبرمجة تهدف إلي القضاء علي النمو غير المتوازي بين اقاليم البلاد المختلفة.

٥ـ قضية الجنوب في عام ١٩٨٥ اصبحت جزءا لا يتجزأ من قضايا الحكم والعلاقات التي تؤثر في تطور نظام الدولة في السودان، وليست كما كانت في الماضي.

٦ـ انتقد البيان الاساليب التي تعامل بها النظام الديكتاتوري المايوي مع الحكم الذاتي الاقليمي ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥.

٧ـ وجه الدعوة إلي الحوار بين مختلف القوي الوطنية بما في ذلك حركة تحرير شعب السودان[١٩].

هذا البيان كان أول مبادرة رسمية للحوار السلمي الديمقراطي لايقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار. وكانت الحركة قد اعلنت في أول يوليو انها استلمت رسالة من رئيس مجلس الوزراء الانتقالي وانها سترد عليها في رسالة مكتوبة تحتوي علي آرائها وشروطها حول الحوار والسلام[٢٠]. وسبق ان اعلن ناطق باسم الحركة ترحيبها بالحوار والتعاون مع كل القوي السياسية والنقابية، وذلك في تعليق له حول تكوين اللجنة الوزارية للتحضير لمؤتمر الجنوب. وفي نفس الاتجاه اكد وزير الاشغال، مسئول اللجنة، ان السلام الحقيقي لا يمكن ان يتحقق في البلاد بدون المشاركة الفعلية لحركة تحرير شعب السودان، وان مشكلة الجنوب هي مشكلة السودان كله[٢١]. والي ذلك دخلت قوي التجمع الوطني في مناقشة البيان التمهيدي الذي اجازه مجلس الوزراء كبداية لمشوار طويل في طريق السلام. ورحبت قوي التجمع بالتوجهات الاساسية للبيان واعتمدتها كأساس لبدء الحوار. ولكن حزب المؤتمر الافريقي السوداني اكد انه إذا لم يتم الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وإذا لم يعاد النظر في دستور السودان الانتقالي بالرجوع إلي دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، فان أي حديث عن مؤتمر قومي للحوار والسلام يصبح ضربا من الخيال[٢٢]. ولكن هل تتحرك عجلة السلام؟ هل تسمح القوي المحلية والاقليمية والدولية المعادية لوحدة واستقرار السودان بتحريك عجل السلام؟

لقد برزت إلي السطح، فورا، وبامكانيات سياسية وإعلامية كبيرة قوي التصعيد والتصعيد

المضاد لتفريق محاولات الحوار والسلام المتكررة قبل أن تبدأ تحركها الفعلي، وذلك تحت شعارات ومبررات كاذبة ومضللة تحركها نزعات شوفينية وبينية ضيقة واطماع سياسية واقتصادية غير مشروعة. وقبل الدخول في توجيه الاتهام إلي أي جهة لابد من متابعة سريعة لمسلسل الوقائع.

عندما اعلنت الحركة انها ستبعث ردها علي رسالة رئيس الوزراء في رسالة مكتوبة تفاءلت الاوساط السياسية رغم انه لا احد كان يعلم محتوي تلك الرسالة. ولكن إذاعة الحركة اعلنت ان وفدا سيقوم بتسليم الرسالة إلي قائد حامية الناصر. ولنجاح هذه العملية طلبت الحركة من المجلس العسكري الانتقالي إذاعة بيان عبر إذاعة امدرمان يؤكد فيه التزامه بمنح الوفد كافة الضمانات الأمنية ليتمكن من تسليم الرسالة والرجوع إلي معسكرات الجيش الشعبي لتحرير السودان[٣٣].

وفي ٨ سبتمبر اعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة انها اتخذت كافة الاجراءات اللازمة لضمان دخول وفد الحركة واداء مهمته وخروجه بسلام[٣٤]. وفي ١٣ سبتمبر اكدت الحركة ارتياحها للضمانات التي قدمها المجلس العسكري بشأن سلامة وفدها واعلنت ان الجيش الشعبي سيوقف عملياته المسلحة لمدة ٢٤ ساعة، وذلك تاكيدا لحسن نواياها[٣٥]. وفي وقت لاحق اكدت ان رسالة العقيد جون قرنق قد سلمت إلي قائد حامية الناصر ولكنها لم تتلق اي تعليق حولها من المسئولين في حكومة الخرطوم[٣٦]. ولكن ناطقا باسم المجلس العسكري الانتقالي اعلن في اليوم التالي ان جون قرنق لم يف بوعده ولم يسلم الرسالة في الوقت المحدد[٣٧]. وفي ظهر يوم ١٨ سبتمبر اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا جاء فيه «بعد تسليم الرسالة طلب قائد الحامية من وفد جون قرنق ومجموعته الانسحاب حتي تتم عملية ارسال الرسالة إلي رئيس الوزراء في الخرطوم، إلا ان قوات جون رفضت الانسحاب من المنطقة وهاجمت مدينة بور وقذفت المطار واحرقت السوق وقتلت المواطنين ولاتزال تواصل هجماتها علي المدينة حتي إذاعة هذا البيان».. ومضي البيان يقول «وبمقدار التصعيد العسكري والإعلامي الذي تقوم به قوات جون قرنق مدعومة من بعض دول الجوار الجغرافي للأسف، نجد هنا في الخرطوم عناصر واحزابا تدعو له ولها بغية اغراض حزبية أو شخصية أو بالوكالة لجهات ما»[٣٨]. وفي نفس اليوم وجهت الجبهة الإسلامية القومية نداءا لتسيير موكب شعبي لإدانة جون قرنق، وكذلك فعلت الهيئة القومية للنقابات والاتحادات التابعة لها، وذلك في يوم ٢١ سبتمبر تحت اسم (هيئة أمان السودان) وفي تعليق علي بيان القيادة العامة انتقد د.أمين مكي مدني مقرر اللجنة الوزارية للجنوب البيان ووصفه «بانه تعدي التنوير الأمني إلي الخوض في المسألة السياسية، واكد ان المرء يستشف من لهجة البيان اصرارا علي الحل العسكري رغم ان القوي السياسية كلها قد اتفقت علي ان الحل العسكري غير

مقبول وغير عملي، وان البيان اغفل تماما الاشارة إلي البيان السياسي حول مسألة الجنوب وجهود اللجنة الوزارية للاعداد للمؤتمر القومي بما يعني ان الجهد الذي قام به مجلس الوزراء حتي الآن هو حرث في البحر» واضاف «كنا نتوقع من جون قرنق ان يلتزم بوقف اطلاق النار حتي تصل الرسالة وندخل في حوار من اجل حل المشكلة»[٢٩]. وفي بيان له وصف التجمع الوطني الدعوة لتسيير الموكب بانها خطوة لعرقلة مسيرة السلام ومحاولة لتكريس حالة الفتنة والحرب الأهلية وخلق الفوضي والبلبلة بهدف العودة لعهود الكبت والارهاب[٣٠]. وفي بيان آخر أدان التجمع تصعيد العمليات العسكرية من قبل الحركة الشعبية خلال وبعد تسليم ردها علي رسالة رئيس الوزراء، كما ادان العنف بكل صوره ودعي إلي رفض الحل العسكري والتزام طريق الحوار السلمي الديمقراطي وطالب الحركة باعلان وقف اطلاق النار، اسوة بقرار القيادة العامة للقوات المسلحة والدخول في الحوار الوطني. وفي نفس الوقت اعلن عن تكوين لجنة وطنية عليا للسلام وارسال وفد منها للقاء العقيد جون قرنق في اقرب فرصة ممكنة. ويذكر بعض الذين شاركوا في اجتماعات التجمع في تلك الفترة ان بعض الاحزاب رفضت ادانة حركة قرنق وان صدور البيان جاء بعد مناقشات حادة وطويلة وان بعض الاحزاب اجرت مشاورات حول امكانية تسيير موكب مضاد لموكب امان السودان، ولكن توتر الوضع السياسي لم يسمح بذلك. وازداد الموقف توترا بعد الموكب الذي سيرته الجبهة لإدانة حركة جون قرنق وتأييد القوات المسلحة. فقد صرح مدير شرطة العاصمة، اللواء عبد الله عبده كاهن، بعد انتهاء الموكب بأن «عدد القتلي ٢ والمصابين ٤٥، وتم اعتقال ٨١ شخصا وان القتلي اصيبوا بطلقات نارية اطلقت من داخل مبني الجبهة الإسلامية القومية بالخرطوم، وجري تخريب بعض الممتلكات»[٣١]. وكان الموكب قد اتجه إلي مبني القيادة العامة وخاطبه هناك الفريق محمد توفيق خليل، عضو المجلس العسكري، وتسلم منه مذكرة تأييد للقوات المسلحة. وبعد ايام قليلة اعلن وزير الدفاع اثر اجتماع مشترك بين المجلس العسكري ومجلس الوزراء، عن اخماد تمرد جزئي في القوات المسلحة قامت به حركة عنصرية، وجاء في الإعلان «ان فئة عسكرية سعت إلي التخريب بقوة السلاح واطلقت النار بصورة عشوائية علي قيادة السلاح الطبي واصابت ضابطين ومواطنا وفر المسلحون في اتجاه منطقة أمبده. وفي الوقت نفسه قامت مجموعة أخري بالاستيلاء علي معسكر سلاح المهمات بالخرطوم بحري إلا أن القوات المسلحة اقتحمت المعسكر واعادة السيطرة عليه». وفي ٢٩ سبتمبر اعلن وزير الدفاع ان جون قرنق ويعقوب اسماعيل ويوسف كوة هم قادة التمرد، وانه كان من المقرر نقلهم بطائرة اجنبية إلي الخرطوم عند نجاح المخطط. وفي نفس اليوم أوضح وزير الداخلية أن الأب فيليب عباس غبوش هو زعيم الحركة الانقلابية الفاشلة وانه سلم نفسه للسلطات، وتم القبض علي اعضاء المكتب السياسي للحزب القومي السوداني وان التحقيق شمل ١٦٣ متهما.

من العسكريين والمدنيين. ونتيجة لتلك الاحداث اعلنت وزارة الداخلية حظر التجوال في العاصمة بعد منتصف الليل ستة اسابيع. وفي بداية اكتوبر نفى الحزب القومي أي صلة له بالمحاولة الانقلابية المذكورة، واكد ان الحزب ليس لديه جناح عسكري داخل القوات المسلحة وطالب بايقاف التصريحات غير المسؤولة واثارة النعرات العنصرية وايقاف الاعتقالات العشوائية واطلاق سراح المعتقلين من اعضاء الحزب.

وبعد كل هذه الضجة التي اثيرت حول رد جون قرنق علي رسالة رئيس الوزراء اعلن الاخير في بداية اكتوبر «ان الرسالة لم تصله كاملة حتي الآن، وان الاحداث الأخيرة لم تغير خطة الحكومة الرامية إلي حل مشكلة الجنوب كمشكلة قومية عن طريق الحوار السلمي الديمقراطي، وان اللجنة الوزارية المكلفة بالاعداد للمؤتمر القومي لمشكلة الجنوب ستواصل جهودها للتحضير للمؤتمر القومي وان المشاكل والعقبات لا ينبغي ان تصرفنا عن حل مشاكلنا في اطار التفاهم والسلام»[٣٦].

وهكذا يعكس لنا تطور الاحداث ان هناك قوي عديدة ظلت تعمل منذ البداية لعرقلة أي توجه جدي لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام والاستقرار في السودان. وتمثلت هذه القوي خلال الفترة الانتقالية في المجلس العسكري وبعض المراكز المؤثرة في حركة تحرير شعب السودان والجبَهة الإسلامية القومية، وذلك بحكم التوجهات السياسية لهذه القوي ومصالحها الضيقة. فالمجلس العسكري الانتقالي كانت تحكمه روح المحافظة علي الركائز الاساسية للنظام المايوي في كافة المجالات السياسية والقانونية والعسكرية، ونظرته الضيقة للحرب الاهلية واعتبارها تمردا عسكريا وخروجا علي القانون دون أي تقدير لدوافعها السياسية. ولذلك ظل المجلس ينظر إلي حركة تحرير شعب السودان باعتبارها العدو الأول للقوات المسلحة وفقا لاستراتيجية الأمن الوطني التي أخذت تتبلور منذ الاستقلال. وداخل إطار هذه النظرة كان المجلس والقيادة العامة للقوات المسلحة ينظران لدعوات الحوار السلمي والاتصال بالحركة بعين الشك أو عدم الرضا دون تقدير للواقع السياسي الذي فرض كل ذلك[٣٣]. لذلك لم يشغل المجلس نفسه بقضية إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام. وهناك أيضا القوي المايوية داخل القوات المسلحة، خاصة في أوساط الاستخبارات العسكرية، التي ظلت تحلم طوال الفترة الانتقالية بعودة عهد الديكتاتورية وحكم الفرد. وفي نفس الاتجاه كانت تسير السياسات العملية للمجلس العسكري خاصة في مجال تصفية القوانين والسياسات المايوية التي ادت الي انفجار الحرب الأهلية وزادتها اشتعالا، وذلك بحجة ان قضية الشريعة من القضايا الكبيرة ويجب تركها للحكومة المنتخبة[٣٤]. ومن جهة أخري كانت الجبهة الإسلامية القومية ترغب في أن يفلت الصراع السياسي من زمام التحكم ليتحول إلي فوضي تجيز للمجلس العسكريَ الاستمرار في الحكم وتعيد تشكيل التحالفات السياسية في البلاد

لصالحها. لذلك ركزت علي الدعوة لاستمرار الحرب الأهلية في الجنوب تحت شعارات الدفاع عن العقيدة والوطن وبهدف منع أي توجه لتحقيق السلام والاستقرار، وعملت علي خلق تعبئة ديماجوجية تحت شعار دعم القوات المسلحة ضد جون قرنق ومن اسمتهم بالقوي العلمانية والطابور الخامس. ومن خلال كل ذلك توطدت علاقتها بالمجلس العسكري والقيادة العامة للقوات المسلحة. وانتبه ادريس البنا، أحد قادة حزب الأمة البارزين، إلي خطورة (جبهة أمان السودان) التي شكلت لهذا الغرض حيث أعلن في وقت مبكر «ان هذه الجبهة تصرف اموالا طائلة لا ندري من أين أتت وتستخدم طائرات الهليكوبتر العسكرية في التنقل وفي حشد الناس وتعمل علي اصطناع تظاهرات تدعي تأييد القوات المسلحة. وواضح ان الغرض من ذلك هو احتواء الجيش ودفعه إلي رفض الحوار السلمي واعتماد الخيار العسكري لحسم الحرب الأهلية»[٣٥].

ظلت الجبهة طوال تلك الفترة ترفع رايات استمرار الحرب والحسم العسكري وتوزع تهم العمالة والطابور الخامس علي كل من يرفع دعوة الحوار السلمي، وذلك في تناغم كامل مع الخط الإعلامي لجريدة (القوات المسلحة) وفرع التوجيه المعنوي. وفي الجانب الآخر كان العقيد جون قرنق مصرا علي تصعيد وتوسيع مناطق العمليات العسكرية وعنيدا في موقفه المتحجر من الأوضاع الجديدة التي خلقتها الانتفاضة، وهو عناد اصاب التجمع الوطني، الذي تبني اسلوب الحوار السلمي، في مقاتل كثيرة ومنح قوي الفتنة الاهلية فرصا واسعة لتأجيج المشاعر الدينية والعرقية وعرقلة مساعي السلام[٣٦]. وبجانب ذلك كانت حركة جون قرنق تنظر باستخفاف واستعلاء لكل قوي الانتفاضة تحت اوهام انتظار زحف قوي الثورة الشعبية في المناطق المهمشة نحو الخرطوم.

ونتيجة لكل ذلك فشلت جهود مجلس الوزراء الانتقالي من أجل السلام خلال الفترة الانتقالية. ولكن التجمع الوطني نجح في الدخول في مفاوضات جادة مع الحركة وفي الوصول معها لإعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦، الذي يمثل أول إعلان مشترك بين الطرفين، وأول خطوة في طريق السلام المستحيل. وبذلك فشلت مؤسسات الفترة الانتقالية في إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار في البلاد، تماما كما فشلت في تصفية الركائز الأساسية للنظام الديكتاتوري المايوي وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي.

(٣) تصفية آثار مايو أم المحافظة عليها؟

يتفق معظم السياسيون السودانيون علي فشل مؤسسات الحكم الانتقالي في تحقيق أهداف انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥، ليس بسبب عدم وضوح تلك الاهداف أو ضعف تفاعل القوي السياسية معها أو قصر الفترة الانتقالية، بل بسبب اصرار المجلس العسكري الانتقالي علي المحافظة علي الركائز الأساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية، للنظام الديكتاتوري المايوي.

وفي ذلك يقول الصادق المهدي «كنا نتوقع ان يستلهم النظام الانتقالي تطلعات الشارع الذي صنع الانتفاضة، وان يتخذ بموجب تلك التطلعات إجراءات ثورية واضحة لقطع دابر النظام المايوي، إلا أن مؤسسات الحكم الانتقالي كانت ممعنة في المحافظة وكأنها حكومة إدارية لا سياسية تتصدي للأمور في إطار الواجبات الإدارية»[٣٧].

لكن.. لماذا كانت تلك المؤسسات ممعنة في المحافظة؟ ولمصلحة من كانت محافظتها تلك؟ إن هذا التوجه المحافظ يرجع، بشكل رئيسي إلي استيلاء القيادة العامة علي السلطة صباح ١٩٨٥/٤/٦ وقطع الطريق علي تطور الانتفاضة الشعبية إلي انتفاضة حقيقية. فقد أدي ذلك إلي سيطرة كبار الضباط علي السلطة الفعلية وتكوين حكومة من التكنوقراط. ولذلك كانت مؤسسات الحكم الانتقالي دون مستوي الانتفاضة وتطلعات الجماهير، وذلك بحكم التركيب الاجتماعي لغالبية عناصرها وارتباطها الحميم بجهاز الدولة المايوي. وهذا ما جعل قيادات هذه المؤسسات تركز فقط علي انتهاج طريق السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوي السياسية والاقتصادية في البلاد، وعلي تفادي الصراعات وسط وبين المجلسين حتي بدأ كأن مهمتهما الوحيدة هي إنهاء الفترة الانتقالية في وقتها المحدد وتسليم السلطة لحكومة منتخبة[٣٨]. وتمثلت القوي السياسية والاجتماعية الأساسية، التي استفادت من هذه الوضعية في الطبقة المايوية داخل جهاز الدولة والجبهة الإسلامية القومية وفئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق الأسود وعملاء رأس المال الأجنبي، أي القوي الأساسية التي كان يستند عليها النظام الديكتاتوري المايوي. ويبرز كل ذلك في تعامل مؤسسات الحكم الانتقالي مع قضية تصفية آثار مايو ومواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، بشكل خاص.

كان الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذى خلفه النظام المايوي يمثل أبرز آثاره السياسية والاقتصادية. وكانت قوي التجمع الوطني قد اجمعت في ميثاق الانتفاضة علي «التحرر من التبعية للامبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية واجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الحاسم للأزمة الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشح الموارد التموينية»[٣٩]. وذلك خلال

فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات. ولكن ظروف تدخل القيادة العامة قلصتها إلي سنة واحدة فقط. ومنذ البداية واجهت الحكومة الانتقالية مشكلة العلاقة مع صندوق النقد الدولي وإصلاح الوضع الاقتصادي وتردي الاحوال المعيشية لغالبية جماهير الشعب. ومن حسن حظها ان هطول الامطار الغزيرة، بعد سنوات جفاف قاسية، قد ادي إلي إنجاح الموسم الزراعي، حيث فاقت المساحة التي زرعت تقديرات الخطة الزراعية باكثر من مليوني فدان، وحقق إنتاج الذرة، الغذاء الرئيسي للسكان، فائضا كبيرا للتصدير، وذلك بفضل روح الهمة والأمل وانتصار الانتفاضة التي حركت طاقات المزارعين ونتيجة لتحرك الحكومة الانتقالية لتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي، أدي سقوط النظام المايوي إلي وقوف العالم علي حقيقة مأساة المجاعة التي كان يعيشها السودان وعلي تجاهل الفئة الحاكمة ورفضها الإعلان عنها في وقت مبكر، الأمر الذي ادي إلي انتظام الدعم الخارجي وتدفق الاغاثة من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الطوعية لاحتواء المجاعة. وادت كل هذه الظروف إلي القضاء علي المجاعة في مناطق دارفور وكردفان وكسلا والبحر الأحمر لتنحصر فقط في مناطق الأقاليم الجنوبية بسبب الحرب الأهلية الجارية هناك وصعوبات وصول إمدادات الإغاثة إلي مناطق عديدة برغم الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا السبيل.. ولكن مشكلة الاقتصاد السوداني كانت اكبر من ذلك. وكانت عقدتها المركزية تتمثل في التبعية وتسليم إدارته لصندوق النقد الدولي. لذلك قفزت قضية العلاقة مع الصندوق لتحتل مكانا مركزيا في مجمل السياسات الاقتصادية في تلك الفترة وازدادت اهميتها عندما بدأ الصندوق يمارس ضغوطا متزايدة علي الحكومة الانتقالية بهدف استعادة مواقعه التي زحزحته منها انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. ففي يونيو من نفس العام وصلت أول بعثة للصندوق بعد الانتفاضة وحملت معها توصيات بتعويم الجنيه السوداني وربطه بسلة عملات أجنبية وتعديل قانون بنك السودان، وهددت بطرد السودان من عضوية الصندوق إذا لم تضمّن شروطها في ميزانية ١٩٨٦/٨٥، وإذا لم يسدد مبلغ ١٧٠ مليوناً من جملة الديون المستحقة للصندوق، والبالغة ٥٥٠ مليون دولار. ومع ذلك، فإن هذه الضغوط والتهديدات لم تسفر عن أي استجابة من الحكومة، بسبب نفوذ قوي الانتفاضة وشعاراتها علي الشارع السياسي والحضور الحي لتجربة الصندوق مع السودان خلال السنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥. ولكن ذلك لم يوقف المفاوضات بين الطرفين لفترة طويلة لاحقة. ويبدو أن عوض عبد المجيد، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، كان يراهن علي الوصول إلي اتفاق مع الصندوق واعتباره المدخل الوحيد للدول المانحة ولوضع خطة واقعية للإصلاح الاقتصادي. وعبر عن ذلك د.الجزولي دفع الله، رئيس الوزراء، وعندما أكد في ديسمبر ١٩٨٥ بأنه «لا مخرج من التعامل مع الصندوق مع التاكيد علي سيادتنا الوطنية واستقلالية القرار الوطني وان بإمكان الحكومة الحصول علي قروض ومعونات دون ان تملي عليها اية شروط أو

تؤثر علي سياستها في كافة المجالات»[٤٠]. وهو تأكيد لا غبار عليه، لأنه لا احد كان يرفض تعامل السودان مع الصندوق لأنه عضو اصيل فيه، ولكن الاختلاف هو حول كيفية التعامل: من موقع الاستقلال ام موقع الخضوع لروشتته كما كان يحدث خلال فترة الحكم المايوي؟؟ فمن أي موقع كانت الحكومة الانتقالية تتفاوض مع الصندوق؟ لقد ظلت المفاوضات بين الطرفين مستمرة طوال الفترة الانتقالية تقريباً. وفي ديسمبر ١٩٨٥ فاجأ وزير المالية والتخطيط حكومته بمشروع اتفاق توصل إليه مع خبراء الصندوق اثناء اجتماعهم في سيول بكوريا الجنوبية. وبناءً علي هذا المشروع تقدم بخطة للإصلاح الاقتصادي شملت تخفيض سعر صرف الجنيه، رفع اسعار بعض السلع الأساسية، تحجيم الاستدانة من النظام المصرفي، تخفيض عرض النقود إلي ٢٠٪، ترك تحديد سعر صرف الجنيه للبنوك التجارية ورفع رسوم المياه والأرض في المشاريع الزراعية الحكومية.. الخ وكان الصندوق قد حدد (٢٢) موضوعا كشرط للتعامل مع السودان اتفق علي بعضها في مراحل سابقة من المفاوضات وبقيت بعض الموضوعات المختلف حولها. ولكن مجلس الوزراء رفض الخطة رغم اصرار وزير المالية بأنه «ليس لديه حل آخر للازمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وأنه إذا رفض المجلس هذه الخطة فليس هناك من طريق سوي اللجوء للمعسكر الاشتراكي»[٤١]. ولم يصوت مع السياسات المقترحة سوي وزير المالية نفسه وصمويل أرو، نائب رئيس الوزراء، وستانلي جيمس وزير الخدمة والإصلاح الإداري. وفي الاجتماع المشترك الذي عقدته الحكومة مع قوي التجمع الوطني واصل وزير المالية الدفاع عن خطته وعن صندوق النقد الدولي وابدي اسفه لعدم موافقة مجلس الوزراء علي سياساته المقترحة واكد «ان ٩٠٪ من توصيات الصندوق قد نفذت فعلا ولا مبرر لرفض التوصيات المتبقية»[٤٢]. وفي تلك الفترة كان المؤتمر الاقتصادي الوطني قد بدأ اعماله بسمنار سياسات الاقتصاد الكلي الذي نظمه مركز البحوث والدراسات الإنمائية بجامعة الخرطوم. وفي داخل اجتماعات السمنار وجدت توجهات وزير المالية معارضة واسعة وسط الاقتصاديين السودانيين. وفي هذا الاتجاه اكد د.إبراهيم الكرسني، المحاضر بكلية الاقتصاد، «سياسة الصندوق اثبتت فشلها في كل بلاد العالم. وفي السودان تجربتنا الخاصة معها منذ ١٩٧٨ حتي مارس ١٩٨٥ كافية لاقناعنا برفض السير في هذا الطريق الذي لا يقود إلا إلي الإفلاس الاقتصادي، لأن شروط الصندوق بتخفيض الانفاق الحكومي تركز علي القطاعات الخدمية التي تساهم في حل مشاكل المواطنين وليس علي نفقات جهاز الدولة المتضخمة بصورة متزايدة. وحجته بان دعم السلع الأساسية يشكل عبئا تضخميا هي حجة مرفوضة لأن الدعم يمكن ان يأتي عن طريق تخفيض الانفاق البذخي في جهاز الدولة وليس بالضرورة عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي. اما تخفيض سعر صرف العملة الوطنية فإنه لا يجدي لأن صادراتنا ووارداتنا لا تتسم بالمرونة المطلوبة لنجاح

سياسة تخفيض سعر الصرف. فالشرط الأساسي لنجاح مثل هذه السياسة هو ان يكون معدل الزيادة في نسبة الصادرات أعلي من نسبة الانخفاض في أسعارها. وبما أن إنتاجنا الزراعي في حالة تدني مستمر منذ السبعينات فاننا لم نستفد إطلاقا من التخفيضات المتتالية في سعر الجنيه، وبما ان تخفيض العملة يؤدي مباشرة إلي زيادة أسعار الواردات فإن ذلك يؤدي إلي استيراد نسبة عالية من التضخم العالمي، بالإضافة إلي الزيادة التي يحدثها التخفيض» واضاف «ان اختلافنا مع الصندوق هو اختلاف في الرؤية والمنهج الملائم لمعالجة مشاكلنا. نحن نري من الضروري وضع برنامج انقاذ اقتصادي تلتزم به الحكومة والقوي السياسية في البلاد. ونبدأ بمطالبة الدول العربية النفطية بتقديم معونات ومنح وقروض ميسرة، وبالاستفادة من الموسم الزراعي لتوفير الغذاء عن طريق تدخل الدولة المباشر بواسطة البنك الزراعي وإبعاد التجار وبنوك العيش». وفي نفس الاتجاه اكد د. عبد المحسن مصطفي، المحاضر بنفس الكلية «ان مفتاح الحل بالنسبة لأزمتي التضخم وتدهور ميزان المدفوعات وتدهور الاحوال المعيشية بالنسبة لغالبية جماهير الشعب يكمن في زيادة الإنتاج، وليس في تقليل الطلب علي السلع والخدمات عن طريق رفع أسعارها، وبالذات سلع الاستهلاك الشعبي التي يبلغ حجم الطلب عليها عادة حده الادني بحكم انخفاض مستوي معيشة غالبية جماهير الشعب. لذلك لا اري اي امكانية لتخفيض الطلب اكثر من ذلك. والحل يكمن كذلك في سيطرة الدولة علي قطاع التجارة الخارجية بدلا من تركها للتجار والبنوك الاجنبية والمشتركة التي تهرب مئات الملايين من عائدات الصادرات وتستورد سلعا كمالية تخدم فئات محدودة من المجتمع... إذا فعلت الدولة ذلك سوف تسيطر علي عائدات الصادرات وتوجهها لاغراض الإنتاج..»[٤٣].

ومع تمسك الحكومة الانتقالية والتجمع الوطني برفض مشروع الاتفاق مع الصندوق، واتساع المعارضة الشعبية للسياسات المقترحة، اضطر وزير المالية لتقديم استقالته في نهاية ديسمبر ١٩٨٥، وهو الخبير الاقتصادي الذي ساهم في ندوات عديدة خلال فترة الحكم المايوي قدم فيها انتقادات حادة لسياسات الصندوق وتصورات معاكسة تماما لتصورات مشروع الاتفاق الذي توصل إليه في اجتماعات سيول.. ووقتها تساءل الكثيرون: هل يعكس ذلك ازمة مصداقية عند المثقف السوداني؟ أم أنه يعكس سحر السلطة وقدرة جهاز الدولة السودانية علي تطويع كل من يرتبط به..؟؟

وفي المقابل بدأ الصندوق في مضاعفة ضغوطه عن طريق تحذير السودان علي أساس تعليق عضويته إذا لم يسدد الديون المستحقة عليه. ولكن المفاوضات، التي قادها د.سيد أحمد طيفور، وزير المالية الجديد، في واشنطن أدت إلي مواصلة التفاوض لفترة أخري. وفي فبراير ١٩٨٦ بدأت اجتماعات مجلس محافظي الصندوق التي حضرها وزير المالية وقدم اقتراحا بأن

يقوم السودان بسداد جزء من الديون المستحقة عليه ومواصلة التفاوض حول قضايا الخلاف. ولكن المجلس أصدر قراره باعتبار السودان دولة غير مؤهلة لتلقي المزيد من القروض وإيقاف أي قروض منه إليه، بسبب عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه، واكد ان الإجراءات والسياسات التي اتخذها السودان للإصلاح الاقتصادي غير كافية. وبذلك انضم السودان إلي قائمة الدول التي عجزت عن سداد ديون الصندوق في ذلك الحين، وهي: ليبريا، فيتنام، كمبوديا وقويانا. وفي أول رد فعل رسمي اعلن وزير الاشغال «أن المحاولات الجادة التي بذلتها حكومة السودان مع الصندوق باءت بالفشل بسبب تعنت الصندوق» واكد ان هناك اتجاها لتنمية العلاقات مع المؤسسات النقدية العربية وكذلك الدول الشقيقة والصديقة ودول المعسكر الاشتراكي[٤٤]. واكد مجلس الوزراء «ان موقف الصندوق موقف متعنت ولم يأخذ في الاعتبار الحقائق الاقتصادية وطبيعة الظروف الراهنة التي يعيشها السودان ضرورة الاستمرار في اتخاذ خطوات جادة لإصلاح الوضع الاقتصادي والعمل علي الحد من معدلات التضخم، وان الباب سيظل مفتوحا للحوار مع مؤسسات التمويل الدولية في إطار سياسات الحكومة المعلنة»، وتوصل المجلس إلي «ان الموقف الراهن يستدعي استنفار وتعبئة كافة قطاعات الشعب وتوحيد الجهود في مسار الإصلاح الاقتصادي»[٤٥]. وفي هذا الاتجاه عقد المجلس عدة اجتمعات مع قوي التجمع الوطني لتبادل الرأي والتفاكر حول ما يمكن عمله. وتقدمت بعض الاحزاب السياسية بمقترحات محددة لمواجهة الموقف وركزت علي «ان معالجة الوضع الاقتصادي الراهن تحتاج إلي إجراءات تقشفية لا يمكن ان تتحقق إلا في إطار من الوضوح الكامل لاتجاهات الإصلاح الاقتصادي، ولا يمكن مطالبة جماهير الشعب بالوقوف خلف مثل هذه الإجراءات دون تحديد إطارها العام» وطرحت عدة مقترحات عملية شملت «تصفية آثار مايو في المجال الاقتصادي، استرداد أموال الشعب المنهوبة، محاكمة كل من ساهم في تخريب الاقتصادي الوطني، ايقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام، تصفية النشاطات الطفيلية، إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التي تفرط في السيادة الوطنية، انتهاج سياسات اقتصادية تستهدف تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات وإصلاح النظام المصرفي الخ..»[٤٦].

من الواضح ان صندوق النقد الدولي كان يستهدف المواقع التي زحزحته منها انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. ورغم ان الحكومة الانتقالية قد رفضت الخضوع لضغوطه وشروطه، لكنها لم تستفد من قوة وتماسك الموقف الرسمي والشعبي في انتهاج طريق الإصلاح الاقتصادي الجدي وتصفية الآثار الاقتصادية للنظام المايوي. فأضاعت كل وقتها في المفاوضات مع الصندوق دون القيام بأي خطوات جدية في طريق الإصلاح الاقتصادي. وفي الوقت نفسه تأخر انعقاد المؤتمر الاقتصادي الوطني حتي مارس ١٩٨٦. ووقتها كانت الفترة

الانتقالية قد وصلت إلي نهايتها. وبذلك تحولت مقررات وتوصيات المؤتمر وقضايا الإصلاح الاقتصادي إلي الحكومة المنتخبة.

إن عجز مؤسسات الفترة الانتقالية في هذا الجانب لا يمكن عزله عن فشلها في الجوانب الأخري، خاصة في مجال تصفية اثار مايو السياسية والقانونية، ولا عن توجهها للمحافظة علي الركائز الأساسية للنظام المايوي دون أي تغيير جدي. ففي المجالات الأخري سارت مؤسسات الفترة الانتقالية في نفس الاتجاه. فهدم الركائز الأساسية السياسية والقانونية للنظام المايوي ومحاكمة رموزه تبدو مسألة بديهية ومقدمة ضرورية لبناء نظام ديمقراطي حقيقي وراسخ، ولكن الحكومة الانتقالية لم تنتبه لهذه المسألة إلا بعد مرور اكثر من تسعة شهور علي تكوينها عندما اعلن رئيس الوزراء «ان القضية الأولي للمدة المتبقية من الفترة الانتقالية هي تصفية آثار مايو وقوانينها ومؤسساتها..»[٤٧]. وبدلا من تطهير جهاز الدولة من سدنة النظام المايوي قام المجلس العسكري الانتقالي في بداية أغسطس بإحالة أحد عشر ضابطا من ضباط القوات المسلحة للمعاش بدعوي انهم كانوا يدبرون لانقلاب عسكري، بينما هم من الذين لعبوا دورا مشهودا في الضغط علي القيادة العامة للانحياز للشعب خلال الانتفاضة. ووجد الإجراء معارضة سياسية واسعة ولكن جريدة الراية، الناطقة باسم الجبهة الإسلامية القومية، تلقفت الخبر لتقول: ان الضباط المحالين للمعاش، ينتمون لتنظيم يضم البعثيين والشيوعيين واليساريين داخل القوات المسلحة. وكان واضحا ان المجلس، والاستخبارات العسكرية بشكل خاص، يحاولان تصفية القوات المسلحة من العناصر والكفاءات الوطنية التي وقفت بجانب انتفاضة الشعب. وعندما شعرت قوي التجمع الوطني بتلكوء الحكومة الانتقالية في تصفية آثار مايو السياسية والقانونية ومحاكمة رموزها وسدنتها رفعت مذكرة لرئيس مجلس الوزراء تطالب فيها بالاسراع بتصفية آثار مايو في كافة المجالات، وتقدمت بمسودة لقانون القصاص الشعبي لملاحقة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري ومحاكمة سدنة النظام المايوي. وعرّف المشروع «السدنة» وحصرهم في قيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب القومية والاقليمية والوزراء بالإضافة إلي العناصر المتنفذة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء. ولكن النائب العام رفض المشروع واعلن ان تطبيقه ستترتب عليه آثار خطيرة تؤدي إلي الفوضي[٤٨]. وسارت نقابة المحامين في نفس الاتجاه، حيث أعلن ميرغني النصري، نقيب المحامين، أن المشروع يجب ان يهتدي بمبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية وان تعريف السدنة يجب ان يكون اكثر دقة وان لا يحتوي علي استثناءات إلا ما يكون مبررا قانونيا[٤٩]. ولا نريد هنا ان ندخل في مناقشة فقهية مع اراء النائب العام الانتقالي ونقيب المحامين السابق ولكن الواضح ان قوي التجمع الوطني كانت تنطلق من مشروعية تستمد مقوماتها من أرادة الشعب وميثاق وشعارات الانتفاضة، وهذه

المشروعية فرضها انتصار الانتفاضة وتطلع قواها إلي هدم الركائز الأساسية للنظام المايوي وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي. لذلك فان التبريرات القانونية التي رددها النائب العام كانت تعكس فقط تردد مؤسسات الفترة الانتقالية وتلكؤها في تصفية اثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، وذلك بسبب التركيبة الاجتماعية لغالبية عناصرها وعلاقاتها الحميمة بجهاز الدولة المايوي وسدنته. فمنذ البداية فتح المجلس العسكري الانتقالي المجال امام الجبهة الإسلامية القومية لتمارس نشاطها السياسي جنبا لجنب مع قوي الانتفاضة. وظلت الجبهة حاضرة في كل حوار حول قضايا الفترة الانتقالية ومؤثرة في قرارات المجلسين من خلال لقاءاتها المتواصلة مع المجلس العسكري والحكومة الانتقالية وعن طريق العناصر المرتبطة بها في المجلسين، أمثال سوار الدهب وتاج الدين عبد الله فضل في المجلس العسكري ورئيس الوزراء، الجزولي دفع الله، ووزير الصحة حسين أبوصالح، ووزير التربية. وبرز ذلك بشكل واضح في موقف مؤسسات الحكم الانتقالي من مسألة الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣. ففي ١٥ أبريل ١٩٨٥ اعلن الفريق/ سوار الدهب، رئيس المجلس العسكري الانتقالي في مؤتمر صحفي: «ان الشريعة الإسلامية وقوانين سبتمبر سوف تظل في السودان من حيث المبدأ. ولكن قد يعاد النظر في بعض القوانين». واكد د. الترابي، بعد أيام قليلة من ذلك.. «ان حكومات عديدة مارست ضغوطا علي المجلس العسكري ليتراجع عن الشريعة الإسلامية، ولكن سوار الدهب تملص منها بحجة أن الحكومة الانتقالية لا تملك ان تتصرف في هذه المسائل الكبيرة، وطلب تركها للحكومة المنتخبة»[٥٠] ولم تناقش الحكومة الانتقالية هذه القضية إلا بعد مذكرة قدمتها لها قوي التجمع الوطني طالبتها بالغاء قوانين سبتمبر وكل القوانين المقيدة للحريات العامة وذلك في منتصف عام ١٩٨٥. ولكن مجلس الوزراء لم يعلن موقفا محددا وانما استمع إلي تنوير شفهي من النائب العام الذي اكد «ان هناك عملية مراجعة جارية لسبعة قوانين من ضمنها قانون العقوبات، وذلك بهدف اصدار قانون جديد شبيه بقانون ١٩٧٤ مع الابقاء علي الحدود الإسلامية» وتوصل المجلس إلي عقد مؤتمر يضم علماء من داخل وخارج السودان لتقديم دراسات حول الحدود، كما أمن علي ضرورة تصفية القوانين المقيدة للحريات والمواد التي تتعارض مع اصول الشريعة الإسلامية[٥١]. ورغم ان التجمع الوطني قد كلف نقابة المحامين باعداد مشروعات قوانين بديلة لقوانين سبتمبر إلا أن نقيب المحامين عرقل جهود النقابة للقيام باعداد المشروعات المطلوبة، والغريب ان بعض وزراء الحكومة واعضاء المجلس كانوا يقولون بضرورة الابقاء علي قوانين سبتمبر لمحاكمة رموز النظام المايوي. وكانت وصمة عار في جبين المؤسسات الانتقالية عندما اصدرت اوامرها بانشاء محاكم لمحاكمة مدبري انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وقضية ترحيل اليهود الفلاشا وبهاء الدين محمد ادريس وغيرها، وذلك حسب قانون امن الدولة المايوي المتضمن في قانون

العقوبات لسنة ١٩٨٣. ولكن العزاء كان في تشكيل المحاكم من قضاة يتبعون الهيئة القضائية وليس من خارجها. والملفت للنظر ان مواطنين عاديين تمكنوا من انتزاع ادانة لبعض اعضاء جهاز امن الدولة قاموا بتعذيبهم خلال عام ١٩٨٤، بينما تجاهلت الحكومة كل الممارسات البشعة التي قام بها هذا الجهاز طوال سنوات الحكم المايوي. فقد تقدم بشير حماد، احد كوادر حزب البعث الذين تعرضوا للتعذيب بعد اعتقالهم في مايو ١٩٨٤، ببلاغ ضد بعض اعضاء الجهاز الذين قاموا بتعذيبه. وتطوع عدد من المحامين لتمثيل الاتهام في محكمة جنايات الخرطوم شرق. وعند جلسة النطق بالحكم ظهر النائب العام في قاعة المحكمة ونقل التليفزيون وقائع الجلسة. وكانت ادانة المتهمين ادانة دامغة لكل اساليب وممارسات جهاز أمن الدولة. وفي الأيام الأخيرة للفترة الانتقالية أعلن النائب العام عن مشروع لقانون عقوبات جديدة، لكنه وجد معارضة سياسية وشعبية واسعة.

وفي هذا يقول الصادق شامي المحامي، رئيس هيئة الاتهام في قضية الفلاشا: «ان قانون العقوبات الذي اعلنه النائب العام، عمر عبد العاطي، قانون قمعي وفيه مسخ وتشويه للشريعة الإسلامية. فالمشروع يتضمن ٢٨ جريمة معاقب عليها بالاعدام، ومن بينها جريمة نشر واذاعة أو كتابة بيانات كاذبة عن الاوضاع الداخلية أو شائعات ضارة. ومثل هذه المواد تتخذ وسيلة لمحاربة حرية الفكر والتعبير والرأي المعارض. ورغم ان المشروع قد استبعد عقوبة الجلد، التي كان منصوصا عليها في ٢٧٦ مخالفة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣، إلا أنه ابقي علي العقوبات مغلفة في المادة ٦٧ من المشروع، وبموجبها يمكن اصدار عقوبة الجلد في أي جريمة في المشروع. وهو نفس قانون عقوبات ١٩٨٣ مع محاولات بسيطة لتجميله وتحسين صورته. إذ أنه خفض حالات الاعدام من ٤٣ إلي ٢٨ حالة بعضها يتعلق بحرية الرأي والفكر». ويضيف «ان الغريب في الأمر هو اصرار النائب العام علي إجازة القانون في الايام الاخيرة للفترة الانتقالية وبصورة مستعجلة». وعقدت نقابة المحامين ندوة حول نفس الموضوع اجمع المشاركون فيها علي ان مشروع عبد العاطي أسوأ من قوانين سبتمبر ١٩٨٣، ويتناقض في بعض مواده، مع الدستور، وانه قدم في هذا الوقت بالذات بهدف عرقلة المساعي الجارية لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام والاستقرار.. ووصفه عبد الله الحسن، الذي انتخب نقيبا للمحامين في تلك الأيام، بأنه أسوأ بديل لأسوأ قانون[٥٢]. ونتيجة لاتساع المعارضة وتصاعدها أجبر النائب العام علي سحب مشروعه وترك الأمر برمته للحكومة المنتخبة. وفي جانب محاكمة سدنة النظام المايوي في قضايا الفساد المالي وتخريب الاقتصاد الوطني قام النائب العام بإجراء تسويات مع عدد من المتهمين وجدت معارضة سياسية حادة، واعلن عن تشكيل لجنة للتحقيق في الفساد المصرفي شملت البنوك الخاصة الاجنبية والمشتركة بدأت عملها في ديسمبر/ ١٩٨٥، ومن جهة أخري أعلن وزير الصناعة توجه الحكومة لإعادة النظر

في كل الاتفاقيات التي ابرمها العهد المايوي مع شركات البترول، ولكنه حتي نهاية الفترة الانتقالية لم يتخذ أي إجراء في هذا الاتجاه ولم يكشف تفاصيل تلك الاتفاقيات.

هكذا، يتضح فشل مؤسسات الفترة الانتقالية في تحقيق اهداف وشعارات الانتفاضة وتصفية آثار مايو السياسية والقانونية، وذلك بسبب اصرار المجلس العسكري الانتقالي علي المحافظة علي الركائز الأساسية للنظام المايوي دون اي تغيير فيها، ونتيجة لضعف الحكومة الانتقالية وخضوعها لتوجهات المجلس. وبذلك انتقلت هذه المهام للحكومة المنتخبة.

(٤) جهود التجمع الوطني:-

ظل التجمع الوطني، طوال الفترة الانتقالية، يمثل إطارا عاما لقوي الانتفاضة ومركزا لنضالها من اجل تحقيق برنامج وشعارات الانتفاضة والدفاع عنها في مواجهة بقايا مايو ممثلة في الجبهة الإسلامية القومية والمراكز المؤثرة في مؤسسات الفترة الانتقالية. ومع تلكؤ المؤسسات الانتقالية في تصفية الركائز السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوي وتزايد مخاطر الارتداد علي الديمقراطية تنادت احزاب ونقابات التجمع الوطني لصياغة مثياق الدفاع عن الديمقراطية وإعلانه في احتفال جماهيري بميدان المدرسة الاهلية بامدرمان في ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ ذكري انقلاب الفريق إبراهيم عبود في نفس اليوم قبل سبعة وعشرين عاما. وجاء في المثياق ان قادة الاحزاب والنقابات والقوات المسلحة يعلنون التزامهم المطلق بالمبادئ الآتية: -

أولا : ان الديمقراطية القائمة علي تعدد الاحزاب والسيادة الشعبية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وحقوق الإنسان هي النهج الوحيد الذي ترتضيه اساسا للحكم، وهو النظام الذي يحقق كرامة الإنسان ويحفظ حقوقه في المشاركة والحرية والعدل، وهي الحقوق التي كفلها الله ولا يجوز لأحد أن يسلبها منه.

ثانيا: نرفض رفضا مطلقا أي توجه يهدف لإقامة ديكتاتورية عسكرية أو مدنية أو يهدف إلي إجهاض النظام الديمقراطي مهما كانت المبررات.

ثالثا: ان القوات المسلحة مؤسسة قومية لها شرف الدفاع عن التراب السوداني وحماية النظام الديمقراطي وفق القرار السياسي، ولا يجوز لأي جهة سياسية أو نقابية أو طائفية أو شعبية.. ان تنشيء أو تؤيد داخلها مراكز قوة أو نفوذ، كما لا يجوز للقوات المسلحة ان تنحاز لأي جهة سياسية أو نقابية أو شعبية أو طائفية، ولا يجوز لها ان تتصدي للقضايا السياسية كمؤسسة إلا عبر الجهاز التنفيذي الأعلي في الدولة، وهي ملك للشعب السوداني بأجمعه.

رابعا: نتعهد ونلتزم باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة أي اعتداء علي النظام الديمقراطي من أي مصدر كان.

خامسا: ان سبيلنا في مقاومة ومقاتلة أي اعتداء علي النظام الديمقراطي هو الاضراب السياسي العام والعصيان المدني فور الاعتداء علي النظام الديمقراطي، ويكون الاضراب السياسي والعصيان المدني معلنا تلقائيا بمجرد اجهاض النظام الديمقراطي. القوات المسلحة، بكل فروعها، هي درع الشعب في الدفاع والأمن ويلزمها تكوينها بالدفاع عن الخيار الديمقراطي الذي اختاره شعبها. لذلك تلتزم القوات المسلحة بعدم الامتثال لأي أوامر لا تصدر لها من سلطة شرعية منتخبة.

سادسا: يتعهد شعبنا علي ان يضع في قائمة اعدائه اية دولة اجنبية تعترف أو تؤيد أو تدعم أي نظام ديكتاتوري في بلادنا.

سابعا: يعلن شعبنا عدم التزامه مسبقا بالوفاء بأي ديون أو قروض أو مساعدات تقدمها أية دولة أو مؤسسة مالية لأي نظام ديكتاتوري يتسلط علي بلادنا.

ثامنـــا: يعلن شعب السودان عدم التزامه بأي معاهدة من أي نوع كانت مع النظام الديكتاتوري، وتعتبر باطلة بطلانا مطلقا ولا تترتب عليها أية آثار قانونية.

تاسعا: نتعهد بأن يتحول التجمع الوطني إلي جبهة مقاومة شعبية فور أي اعتداء علي الديمقراطية ليقود معركة استعادة الديمقراطية..

اعلن الميثاق في الاحتفال الجماهير ووقع عليه ١٨ حزبا وتجمعا واتحادا، بالإضافة إلي ممثل المجلس العسكري والقوات المسلحة. وخاطب الاحتفال عدد من زعماء الاحزاب بكلمات قصيرة، اكدت كلها علي الخيار الديمقراطي وضرورة حمايته. وجاء في كلمة الصادق المهدي رئيس حزب الأمة: «ان هناك من يطرح الإسلام وكأنه هجمة علي المجتمع، والصحيح ان الإسلام هو استجابة لتطلعات المجتمع في الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة». واكد محمد إبراهيم نقد، زعيم الحزب الشيوعي، «ان توقيع القوات المسلحة علي الميثاق حدث هام طالما تقنا له وقد تحقق الآن .ان الشيوعيين يرفضون أي انقلاب سواء جاء من اليسار أو اليمين». واكد بدر الدين مدثر: امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي ـ «ان الديمقراطية هي خيار الشعب الوحيد، ولا بديل لها غير الكوارث والتخلف والفساد وفقدان السيادة الوطنية ورفضه لأي انقلاب حتي لو جاء باسم حزب البعث». وخاطب الاحتفال اللواء إبراهيم الجعلي، ممثلا للمجلس العسكري واللواء عثمان عبد الله، وزير الدفاع الذي اكد «ان القوات المسلحة لن تضطر شعب السودان بعد الآن لاستخدام الاضراب السياسي لمواجهة الانقلابات العسكرية، لأنها ستقضي علي المغامرين والمتآمرين في داخلها، وان القوات المسلحة هي أول من يقف

ضد الانقلابات العسكرية». وتحدث ميرغني النصري، ممثلا للتجمع النقابي، مطالبا بالغاء ترسانة القوانين المقيدة للحريات دون ان يذكر قوانين سبتمبر، فقاطعته جماهير الاحتفال واجبرته علي تسميتها باسمها.

هكذا تحولت ذكري انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ إلي مناسبة لتوقيع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية. وقام التجمع الوطني بايداع نسخ من الميثاق لدي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ليشهد كل العالم علي عشق شعب السودان للديقمراطية، ولكن فقرات الميثاق كانت تعكس خوفا وقلقا حقيقيا علي مستقبل الديمقراطية في السودان. ومصدر هذا الخوف تمثل في توجهات المجلس العسكري للمحافظة علي الركائز الأساسية للنظام المايوي وتنامي علاقاته مع الجبهة الإسلامية القومية التي غابت عن الاحتفال ولم توقع علي الميثاق، فرسمت بذلك اكبر علامة استفهام. وفسر د. الترابي، الأمين العام للجبهة هذا الغياب بقوله «نحن لدينا مبادئ في العمل السياسي تقوم علي أساس احترام المواثيق. فإذا قطعنا عهدا أوفينا به، ولا يمكن ان نغدر بأحد ابدا. وحتي إذا تبدلت حساباتنا وتقديراتنا نقوم بفصم العهد وبعدها يمكن ان تقوم المواجهة»[٥٣].

ومع كل ذلك تساءل الناس هل يمكن حماية الديمقراطية بمثل هذا الميثاق؟ أم ان ذلك يرتبط بقدرتها علي مواجهة مشكلات البلاد وتحقيق السلام والاستقرار؟؟

وفي نفس الاتجاه عقد التجمع الوطني المؤتمر الأول لقوي الانتفاضة، في مدينة ودمدني خلال الفترة ٢٢ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥، وذلك بهدف مناقشة الاوضاع السياسية في البلاد بعد مرور اكثر من سبعة شهور علي انتصار الانتفاضة. وتميز المؤتمر بحضور كثيف لقوي الانتفاضة في العاصمة والاقاليم وحضور قادة الاحزاب السياسية ورئيس المجلس العسكري ورئيس الوزراء وبعض الوزراء. وفي كلمات الافتتاح ناشد بعض زعماء الاحزاب قيادة الحزب الاتحادي الديمقراطي بمراجعة تجميد عضويته في التجمع الوطني والعودة للقيام بدوره مع بقية قوي الانتفاضة. ثم توزع المؤتمرون إلي عدة لجان، شملت لجنة تقويم الانتفاضة، لجنة الجنوب وقضايا الحكم في السودان، لجنة المسألة الاقتصادية، لجنة السياسة الخارجية ولجنة الزراعة والتنمية الريفية. وجاءت قرارات المؤتمر وتوصياته لتؤكد اتفاق قوي الانتفاضة حول قضايا ومشكلات السودان الأساسية.

وفي اليوم الختامي وقعت القوي السياسية والنقابية المشاركة علي مقررات وتوصيات المؤتمر، واقيم حفل للاغنية الوطنية شارك فيه الفنانون: محمد وردي، محمد الأمين وأبو عركي البخيت. وتمثلت اهم المقررات والتوصيات في الاتي: ضرورة استمرار التجمع الوطني كإطار لقوي الانتفاضة وتطوير ميثاقه، تقوية العلاقة بين التجمع ومؤسسات الحكم الانتقالية ومطالبتها بتصفية اثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية. وفي المجال النقابي، اكد

المؤتمر علي كفالة حرية العمل النقابي والغاء قوانين العمل السائدة واستبدالها بقوانين جديدة تشارك الحركة النقابية في صياغتها، وطالب برفع المعاناة عن كاهل الجماهير عن طريق تخفيض اسعار السلع الاساسية وتوفيرها وتوزيعها بطريقة عادلة. وطالب المؤتمر حركة تحرير شعب السودان بوقف إطلاق النار والالتزام بمبدأ الحوار السلمي لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام والاستقرار، واشاد بانحياز القوات المسلحة والشرطة لانتفاضة الشعب. وفي المجال الاقتصادي دعي المؤتمر لترقية الإنتاج الزراعي وإعادة النظر في علاقات الإنتاج وإعادة تعمير المشاريع المروية وتثبيت اسعار المحاصيل وحفظ توازن البيئة وتوطين السكان الرحل وتطوير الصناعة الوطنية ومرافق الخدمات. واكد رفضه لسياسات صندوق النقد الدولي ودعي لسيطرة الدولة علي النقد الاجنبي واستقلالية بنك السودان واعادة النظر في البنوك الخاصة الاجنبية والمشتركة. وحول نظام الحكم ومشكلة الجنوب، دعي المؤتمر إلي تبني دستور ديمقراطي يكفل المساواة والحقوق الأساسية لكافة المواطنين دون تفرقة، مع تأكيد الخيار الديمقراطي. ونادي بايجاد صيغ جديدة للحكم اللامركزي وتحقيق الامن والسلام قبل إجراء الانتخابات العامة. كما اكد علي ضرورة النص علي تمثيل القوي الحديثة في قانون الانتخابات.

وفي السياسة الخارجية طالب المؤتمر بتوظيفها لخدمة المصالح الوطنية واكد انتماء السودان العربي والافريقي، وادان اتفاقية كامب ديفيد ودعي لمساهمة السودان في الجهد العربي المبذول لاعادة مصر للصف العربي ودعم الثورة الفلسطينية وتكوين جبهةشعبية لدعمها. وطالب ايضا بكشف الاتفاقيات السياسية والعسكرية والاقتصادية الماسة بالسيادة الوطنية والغائها واعادة تقييم علاقاتنا الخارجية وفق مصالحنا الوطنية والقومية.

واكدت التوصيات علي ضرورة الاستعجال بعقد المؤتمر الاقتصادي الوطني وتكوين اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني..الخ. والواقع ان مجرد انعقاد المؤتمر كان يمثل مكسبا كبيرا وخطوة هامة في طريق توحيد قوي الانتفاضة حول سبل مواجهة مشكلات البلاد الاساسية، خاصة ان سنوات حكم الفرد والديكتاتورية لم تكن تسمح بمثل هذا الحوار الواسع.

وفي مجال الحوار السلمي لايقاف الحرب الاهلية الجارية في الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار قام التجمع الوطني بعدة محاولات للاتصال بحركة تحرير شعب السودان ودفعها في طريق الحوار الوطني لمواجهة مشكلات البلاد، بدأها بارسال رسالة إلي جون قرنق في اكتوبر ١٩٨٥. ولكن هذه المحاولات واجهتها صعوبات كثيرة بسبب تعنت الحركة وتمسكها بموقفها الانعزالي ومحاولات قوي التصعيد المضاد في الداخل لتأجيج نيران الفتنة والحرب الاهلية وقفل الطريق امام اي محاولة لتنشيط عملية الحوار والسلام.

وفي مارس ١٩٨٦ نجح التجمع في ارسال وفد لاجراء حوار مع الحركة في اديس ابابا وضم الوفد ٢٥ عضوا يمثلون مختلف احزاب وقوي التجمع الوطني. وفي ١٥ مارس افتتح نائب وزير الخارجية الاثيوبي اجتماعات الحوار في كوكادام جنوبي اديس ابابا. واعقبه د.خالد ياجي، نيابة عن التجمع، وكاربينو، نيابة عن الحركة وتركز حديثهما حول أهمية السلام والتنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية، ثم تواصلت الاجتماعات وتوصل الجانبان إلي إعلان سياسي عرف باعلان كوكادام تضمن النقاط الآتية: -

١. انعقاد المؤتمر الدستوري الوطني في الخرطوم في الأسبوع الثالث من يونيو ١٩٨٦.

٢. تهيئة الأجواء لعقد المؤتمر الدستوري، ويشمل ذلك: -

أولا: اعلان القوي السياسية والحكومة الانتقالية بأن هدف المؤتمر هو مناقشة قضايا السودان وليس مشكلة الجنوب.

ثانيا: رفع حالة الطواريء.

ثالثا: الغاء الاتفاقيات العسكرية التي تمس سيادة البلاد، اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول الليبي السوداني.

رابعا: الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وكافة القوانين المقيدة للحريات.

خامسا: وقف اطلاق النار كخطوة أولي تتبع جملة الاجراءات المذكورة اعلاه مع اخضاعها لمزيد من الحوار في اللقاءات القادمة.

سادسا: اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ مع اضافة الحكم الاقليمي والقضايا الاخري التي تتفق حولها القوي السياسية.

سابعا: تشمل فقرات المؤتمر الدستوري : -

أ. المسألة القومية.

ب - المسألة الدينية ونظام الحكم.

جـ - التنمية المتوازنة.

د - المسألة الثقافية.

هـ - الإعلان القومي للحقوق الأساسية للإنسان.

و - السياسة الخارجية.

ز - الموارد الطبيعية.

حـ - القوات النظامية والمسألة الأمنية.

خلفت المناقشات اجواء متفائلة بامكانية ايقاف الحرب وتحقيق السلام وتعزيز الوحدة الوطنية وفي نهاية الاجتماعات كتب جون قرنق رسالة للصادق المهدي، حملها له د. بشير عمر، يشيد فيها بشعار السودان للسودانيين، الذي كان يرفعه حزب الأمة، في مواجهة شعار وحدة وادي النيل، الذي كان يرفعه الاتحاديون، في الاربعينات والخمسينات(٥٤). وذلك في اشارة واضحة إلي تقارب هذا الشعار مع شعارات الحركة حول السودان الجديد. وفي إطار اتفاق كوكادام كانت الحركة تري ان تستقيل الحكومة الانتقالية وتحل محلها حكومة وحدة وطنية انتقالية تمثل فيها كل القوي السياسية. ولكن التجمع لم يوافق علي ذلك واكد انه يكفي ان تلتزم القوي السياسية والحكومة القائمة بتنفيذ مقررات المؤتمر الدستوري. لذلك اتفق الجانبان علي مواصلة الحوار حول هذه النقطة في اللقاءات القادمة وتكوين لجنة مشتركة لمتابعة إجراءات تهيئة المناخ لعقد المؤتمر.

ولكن رغم الاجماع الذي وجده اتفاق كوكادام إلا أنه لم يبرمج الخطوات الواجبة التنفيذ لتهيئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر الدستوري، الأمر الذي اثار اختلافات كثيرة في الفترة اللاحقة. وفي الوقت نفسه كان لإصرار الحركة علي اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ تأثيره في خلق مشاكل وخلافات اضافية لأن الاتفاق تم في نهاية الفترة الانتقالية وفي وقت بدأت فيه اجراءات الانتخابات العامة في البلاد. وكان لبعض الاحزاب تحفظاتها حول عدد من القضايا. فقد ادان الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، تحرك قوات الحركة وتصعيدها للعمليات العسكرية في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه الاتصالات لأجراء الحوار الوطني من أجل السلام. واكدت صحيفة صوت الامة انه «برغم الأمل المرجو من لقاء كوكادام بين التجمع الوطني وحركة قرنق إلا ان احداث مدينة رومبيك وما تبعها من معارك عسكرية تعكس بوضوح ان الوطن لم يجد مكانته لدي جون قرنق وجماعته وان الجدية المطلوبة لانجاز الحوار وتأكيد حسن النوايا وفهم الامور علي نحو صريح يضع الوطن فوق كل اعتبار لم يتحقق ولم يؤكده سلوك جون قرنق وتصرفاته»(٥٥). واعلن المهندس/ حسن العالم، ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي في اجتماعات كوكادام، ان مجرد اللقاء مع الحركة الشعبية يعتبر مكسبا كبيرا وخطوة في طريق المؤتمر الدستوري وان نتائج اللقاء كانت ايجابية لحدود بعيدة، حيث اتيحت الفرصة للطرفين للتعرف علي وجهة نظر الطرف الآخر، وتم التوصل إلي اتفاق حول انعقاد المؤتمر الدستوري، ولكن حزب البعث تحفظ علي العودة لدستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ واستقالة الحكومة القائمة والغاء الإتفاقيات العسكرية الذي يجب أن يربط بوقف اطلاق النار(٥٦). أما الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية اللذان لم يشاركا في الاعلان فقد كان لهما رأي مختلف. فالحزب الاتحادي اعلن «انه مع الحوار السلمي الديمقراطي لحل مشكلة الجنوب بوقف اطلاق النار والدخول في مفاوضات دون أي شرط أو قيد»(٥٧). واعلنت

الجبهة ان «الحوار يجب ان يكون بين الحكومة العسكرية والمتمردين في الخرطوم بعد الاتفاق علي وقف اطلاق النار»(٥٨).

(٥) حول انتخابات ١٩٨٦ : ـ

ظلت الحركة السياسية السودانية، طوال تاريخها، تتميز بالحيوية والنشاط رغم ما ظلت تواجهه من حملات قمع واضطهاد ومحاولات الحكومات المتعاقبة، المدنية والعسكرية، لتقييدها وشل فعاليتها وإعادة صياغتها في أطر بيروقراطية جامدة وتابعة لاجهزة الدولة والفئات الحاكمة. فبعد انتفاضة مارس/ أبريل واسقاط النظام الديكتاتوري المايوي عادت الاحزاب السياسية وتنظيمات الحركة الجماهيرية الديمقراطية لتمارس نشاطها من جديد، وذلك رغم سياسات القمع والاضطهاد ومحاولات النظام المايوي لدمجها في إطار حزبه الوحيد والتنظيمات التابعة له، وظل الوعي السياسي وسط جماهير الشعب بمختلف فئاته محتفظا بحيويته ونشاطه. وبعد نجاح الانتفاضة ظهر في المسرح السياسي اكثر من ثلاثين حزبا سياسيا. وإذا كان البعض قد اعتبر ظهور هذا العدد الكبير من الاحزاب نوعا من الفوضي قد يهدد التجربة الديمقراطية الثالثة نفسها، فإن ذلك يعكس في الواقع حيوية شعب السودان وتنوع حركته السياسية وانفتاحها وتفاعلها مع متغيرات حركة الواقع الوطني ومحيطه الإقليمي والدولي، وبمثل ظاهرة صحية تستند إلي تعدد وتنوع الحركة السياسية السودانية. فهناك احزاب القوي المهيمنة التقليدية التي ظلت تسيطر علي المسرح السياسي طوال فترة الخمسينات والستينات، حزب الأمة المرتبط بطائفة الانصار والحزب الاتحادي الديمقراطي المرتبط بطائفة الختمية. وهناك حركة الاخوان المسلمين والحركات اليسارية بتياراتها الماركسية والوطنية والقومية، بالاضافة إلي الحركات الاقليمية في الشرق والغرب والحركة السياسية الجنوبية بتوجهاتها ونزعاتها المتصادمة مع السلطة المركزية في الخرطوم وبتقاليدها العريقة في ربط نشاطها السياسي بذراع عسكري مسلح يقود أعمال العنف المسلح في الغابة انطلاقا من بعض دول الجوار الافريقي. ومع كل ذلك كان لسنوات الحكم المايوي الطويلة تأثيرها الكبير في خارطة الاحزاب السياسية وفي تركيبها وتوجهاتها الفكرية والسياسية العامة. وتمثل ذلك، بشكل واضح، في تبني حزب الأمة لبرنامج اصلاحي اسماه برنامج الصحوة، جعله اقرب إلي حزب الوسط مقارنة بتوجهاته اليمينية في الخمسينات والستينات. ولعبت قيادة الصادق المهدي دورا هاما في هذا التوجه من خلال محاولاته لتحديث تركيبة الحزب وتطوير برنامجه. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد غابت عنه معظم قياداته التاريخية بسبب الوفاة أو الكبر. وصعد ابناء السيد علي الميرغني، لأول مرة في تاريخ هذا الحزب إلي موقع القيادة السياسية المباشرة، حيث تولي السيد/ محمد عثمان الموقع الأول في قيادته

السياسية، واصبح هو وشقيقه احمد الميرغني يمارسان العمل السياسي اليومي جنبا إلي جنب مع دورهما في قيادة طائفة الختمية. ورغم ان الحزب الاتحادي الديمقراطي ظل يمثل حزب الوسط التقليدي في الحركة السياسية السودانية، إلا أن غياب معظم قياداته التاريخية وفقدانه للتماسك التنظيمي جعله حزبا فضفاضا يجمع تيارات سياسية متعددة ومتعارضة. وانعكس ذلك بشكل بارز في انقسام بعض القيادات وفي ظهور تكتلات سياسية عديدة أدت إلي اضعاف وارباك حركته بعد انتفاضة مارس/ أبريل. وفي جهة اخري شهدت حركة الاخوان المسلمين تطورات هامة في بنيانها التنظيمي وتوجهاتها الفكرية والسياسية. فقد كانت هذه الحركة حتي عام ١٩٦٩ تنظيما سياسيا صغيرا، يعمل تحت اسم جبهة الميثاق الإسلامي ويتركز نشاطه بشكل رئيسي وسط الطلاب والموظفين. وكان خطه السياسي مرتبطا بخط القوي المهيمنة التقليدية المعادية للديمقراطية والتقدم وخط القوي الرجعية العربية بقيادة السعودية، في مواجهة حركة التحرر القومي العربية بقيادة جمال عبد الناصر والثورة المصرية والقوي الوطنية والقومية في كافة اقطار الوطن العربي. وفي فترة السبعينات حدث تطور هام في التركيب الاجتماعي للتنظيم وفي توجهاته الفكرية والسياسية الأساسية نتيجة لتوطّد علاقاته مع دوائر رأس المال السعودي والخليجي في ظروف الطفرة النفطية والنشاط الاقتصادي الواسع الذي شهدته المنطقة في تلك الفترة وذلك من خلال استخدام عدد كبير من كوادره في المؤسسات والشركات الاقتصادية السعودية والخليجية، ومساهمتهم في تكوين وادارة البنوك الإسلامية والمؤسسات التجارية المرتبطة بها، والاشراف المباشر علي منظمات الاغاثة ومنظمة الدعوة الإسلامية داخل السودان، وفي بلدان المنطقة، بامكانياتها المالية الكبيرة. وقد أدي كل ذلك إلي تزايد اهتمام قيادات الاخوان المسلمين بالنشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام وإلي تداخل وتشابك علاقات عدد كبير من هذه القيادات بدوائر رأس المال السعودي والخليجي ونشاطاته واستثماراته الاقتصادية في المنطقة وبقية انحاء العالم. وتزامنت هذه التطورات مع دخول الاخوان في مصالحه ١٩٧٧ مع النظام المايوي واستمرارهم في المصالحة والمشاركة في الحكم حتي قبيل انتفاضة مارس/ ابريل بأيام قليلة، وطبيعي أن يؤدي ذلك إلي مساعدتهم في تنمية نشاطاتهم الاقتصادية واستثماراتهم في مختلف المجالات، خاصة مجالات التجارة والمصارف والخدمات، وذلك بالاستناد علي امكانيات المؤسسات التي اقاموها بالاشتراك مع رأس المال السعودي والخليجي ونفوذهم داخل السلطة الحاكمة وجهاز الدولة واقترابهم من مركز اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي. لذلك اصبح تنظيم الاخوان، منذ نهاية السبعينات تقريبا، يستند إلي نشاط تجاري واقتصادي واسع وقاعدة اجتماعية لها وزنها وسط فئات الرأسمالية، حيث اصبح من الممكن الحديث عن فئات رأسمالية مرتبطة بالتنظيم مقابل الفئات الرأسمالية الاخري. وفي ذلك يشير حسن مكي من كتاب الاخوان

البارزين إلي ان اتساع طبقة الاثرياء وسط قيادات وكوادر التنظيم كان له تأثير كبير في اضعاف الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية وحقوق المستضعفين[٥٩] والواقع ان هذا التطور كان يمثل اهم الاسباب التي دفعت الاخوان إلي الاستمرار في مصالحة نظام نميري دون سائر الاحزاب الاخري، وإلي تبني نهج الانفتاح الاقتصادي ونمط التنمية الراسمالية التبعي وسياسات القمع والاضطهاد والديكتاتورية، ممثلة في النظام المايوي نفسه، تحت غطاء الشريعة الإسلامية السمحاء. ومع توفر هذه الامكانيات الاقتصادية الكبيرة والمشاركة في الحكم خلال السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥، في ظروف الازمة الاقتصادية الخانقة التي ظل يعيشها السودان منذ منتصف السبعينات، تمكن الاخوان المسلمون من توسيع قاعدتهم السياسية وسط الطلاب وسكان المدن والمراكز الحضرية، ومن تطوير تحالفاتهم وسط بعض أعيان الطرق الصوفية والزعامات القبلية.

وفي أثناء فترة الحكم المايوي فقد الحزب الشيوعي، الذي كان يمثل اكبر الاحزاب الشيوعية في المنطقة، جزءا كبيرا من نفوذه السياسي الذي كان يتمتع به خلال فترة الستينات، وذلك بسبب انقسام ١٩٧٠ وتأثيرات فشل حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ والتطورات والتغييرات التي شهدتها السياسة السوفيتية والحركة الشيوعية العالمية خلال السبعينات وبداية الثمانينات، ولكنه مع ذلك، احتفظ بحيويته وبمراكز نفوذه وسط المهنيين والموظفين والطلاب وعمل علي تطوير اساليبه وافكاره السياسية بما يتلاءم مع تغييرات الواقع السياسي الوطني والاقليمي والدولي. وفي نفس هذه الفترة برز حزب البعث العربي الاشتراكي، خاصة بعد مصالحة ١٩٧٧ وفي السنوات الاخيرة للحكم المايوي، وهو امتداد للتيار القومي الذي ظهر في بداية الستينات وسط طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية وحمل اسم (الاشتراكيين العرب) بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤، والفترة اللاحقة. وفي هذا الخصوص يقول الصادق المهدي «ان حزب البعث رغم حداثة نشأته استطاع ان يضيف للفكر البعثي المعروف اهتماما بالخصوصية السودانية، وبتقديره لتلك الخصوصية استطاع ان يلعب دورا ايجابيا في كوكادام والمؤتمر الاقتصادي الوطني الأول والثاني وفي ميثاق الدفاع عن الديمقراطية والبرنامج المرحلي الذي افضي إلي تكوين حكومة الجبهة الوطنية في مارس ١٩٨٩»[٦٠]. والمهم هنا ان حزب البعث كان يمثل ظهور تيار سياسي جديد في الساحة السياسية السودانية، يجد لنفسه جذوراً في ثورة ١٩٢٤ وشعار وحدة وادي النيل وجمعية ابوروف بتوجهاتها القومية واليسارية المعروفة وفي توجهات الحركة الوطنية الحديثة واهتماماتها الخاصة بالمحيط التاريخي والجغرافي والحضاري للسودان، المتمثل في الوطن العربي والعالم الإسلامي وذلك من خلال ثلاث دوائر متداخلة، دائرة وادي النيل، الدائرة العربية والدائرة الإسلامية. ولعب حزب البعث دوَرا هاماً في مقاومة النظام المايوي، خاصة في سنواته الاخيرة، وهو يمثل اهم

التنظيمات السياسية الجديدة التي ظهرت وتبلورت اثناء فترة الحكم المايوي، وهي في معظمها تنظيمات وطنية وقومية يسارية في توجهاتها العامة.

وفي الجانب الآخر ظهرت الحركات السياسية الاقليمية بشعاراتها وتوجهاتها المعروفة، وتمثل ابرزها في الحزب القومي السوداني، الذي يمثل منطقة جبال النوبة، والاحزاب الجنوبية. وتميزت الحركة السياسية الجنوبية بالتشرذم وسيادة النزعة القبلية، حيث تعددت تنظيماتها وبرزت خلافاتها القبلية التي افرزتها تجربة الحكم الذاتي الاقليمي وتقسيم الجنوب الي ثلاث اقاليم. ولكن حركة تحرير شعب السودان، التي تقود اعمال العنف المسلح في الجنوب، هي التنظيم الاكثر اهمية وتأثيرا في تلك الفترة والسنوات اللاحقة وذلك بحكم دورها في اسقاط النظام المايوي وفي مجري السياسة السودانية بعد الانتفاضة.

المهم ان تأثير سنوات الحكم المايوي في الخريطة السياسية لم يتوقف عند الحدود التي سبق ذكرها، بل كان لها تأثير كبير في علاقات القوي السياسية مع بعضها البعض وفي تقارب نظرتها للمشاكل والتحديات التي خلفها النظام المايوي ولاهمية الديمقراطية للتطور السياسي للسودان وضرورة إصلاح النظام الديمقراطي انطلاقا من تجربة الديمقراطية الأولي والثانية. وظهر ذلك بشكل واضح في انتظام كل الاحزاب السياسية، باستثناء الجبهة الإسلامية القومية، في التجمع الوطني ومشاركتها جميعاً في صياغة مواثيق الانتفاضة. وظهر أيضا، في التقرير الختامي للجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء الانتقالي لاستطلاع آراء الاحزاب السياسية والنقابات حول مشروع قانون الانتخابات العامة، حيث التقت معظم الاحزاب في رفض نظرية الصوت الواحد للشخص الواحد، وفي الدعوة إلي ادخال اصلاحات في قانون الانتخابات تستوعب خصوصية الواقع السوداني وتسمح بخلق توازن بين التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وبناء نظام ديمقراطي مستقر ومرتبط باحتياجات التطور الاقتصادي وتعزيز الوحدة الوطنية. ولكن مؤسسات الفترة الانتقالية تجاهلت المقترحات التي اتفقت عليها غالبية الاحزاب واصدرت قانون انتخابات تقليدي ومتخلف لمصلحة توجهات واحزاب سياسية بعينها.. فكيف حدث ذلك؟ ولماذا؟

جاء في ميثاق الانتفاضة تأكيد واضح علي وضع قانون للانتخابات يضمن تمثيل القوي الحديثة. واتفقت معظم الاحزاب علي هذا المبدأ، كما يؤكد ذلك التقرير الختامي للجنة الوزارية لاستطلاع آراء الاحزاب حول قانون الانتخابات، وعارضته الجبهة الإسلامية القومية والحزب الاتحادي الديمقراطي. واقترح التجمع النقابي تمثيل القوي الحديثة بما يعادل ٢٠٪ من جملة الدوائر الانتخابية، وان توزع كالآتي: ١٩ دائرة للعمال، ١٠ للمزارعين، ٣٠ للمعلمين، ٢ للفنيين، ١١ للمهنيين، كما اقترح ٩ دوائر للمرأة و٥ للمغتربين. وحدد القوي الحديثة بأنها

القوي المنظمة في نقابات واتحادات نقابية. ورغم ذلك جاء بيان الاجتماع المشترك بين المجلسين يعلن قرارهما باستبعاد فكرة تمثيل القوي الحديثة واستبدالها بدوائر لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، وذلك «بسبب صعوبات جمة حول تعريف القوي الحديثة، حيث ان كل حزب يعرّف حداثة القوي من زاوية محددة، الأمر الذي جعل التعريفات متضاربة لأبعد الحدود» كما جاء في البيان. وقدمت اللجنة العليا للانتخابات مقترحات لتعديل القانون «بناء علي وجهات نظر عديدة اثارتها بعض الجهات»[٦١]. وفي جلسة مشتركة بين المجلسين تمت اجازة مقترحات اللجنة. وهي مقترحات تتعلق بتوزيع الدوائر الجغرافية حسب الكثافة السكانية، وبذلك ارتفع عددها إلي ٢٧٣ بدلا من ٢٥٧ دائرة، الأمر الذي ادي إلي ارتفاع دوائر بعض الاقاليم، ووزعت دوائر الخرجين بين الاقاليم علي النحو الآتي: ٣ بحر الغزال، ٢ أعالي النيل، ٢ الاستوائية، ٥ الأوسط، ٣ الشرقي، ٢ الشمالي، ٣ العاصمة القومية، ٤ كردفان، ٤ دارفور، وذلك بدلا من اعتبار كل السودان دائرة واحدة كما حدث في التجارب السابقة.

وجد القانون معارضة واسعة من القوي السياسية والنقابية المؤيدة لتمثيل القوي الحديثة، باعتباره قانونا تقليديا ومتخلفا يكرر نفس قوانين الانتخابات السابقة ويتجاهل القوي الحديثة التي قادت الانتفاضة، وينتصر لرأي اقلية في مواجهة غالبية الاحزاب والنقابات، وعقد التجمع النقابي مؤتمرا صحفيا اعلن فيه د.عدلان الحردلو عن نقابة أساتذة جامعة الخرطوم، «ان القانون هو أول مسمار في نعش الديمقراطية، وان تمثيل القوي الحديثة لا يقصد به تشريفها بقدر ما يهدف إلي تأمين وحماية التجربة الديمقراطية من الانهيار، لأن القوي الحديثة هي القوي الفاعلة سياسيا، وهي التي ظلت تقود المجتمع السوداني خلال معارك الاستقلال ومعارك الديمقراطية خلال الحكم العسكري الأول والثاني». واكد عوض الكريم محمد أحمد، سكرتير التجمع «ان تعريف القوي الحديثة، الذي قدمه التجمع. ليس تعريفا فضفاضا أو غير واضح كما ردد بيان المجلسين، بل هو تعريف واضح يحدد القوي الحديثة في القوي المنتجة والمنظمة في نقابات مسجلة» وحول تمييز القوي الحديثة عن بقية قطاعات الشعب اكد ميرغني النصري، نقيب المحامين: «ان مجتمعات الديمقراطية الليبرالية العريقة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تعطي هذا الحق لقطاع من المواطنين يكون لهم حق التصويت مرتين، وهذا يعني تطويع الديمقراطية للواقع الأمريكي، لذلك عندما طالبنا بتخصيص دوائر للقوي الحديثة لم نأت ببدعة». وبعث التجمع بمذكرة لمجلس الوزراء والمجلس العسكري الانتقالي يطلب فيها بإعادة النظر في القانون لتخصيص ٢٠٪ من الدوائر الجغرافية للقوي الحديثة[٦٢]. ومع تصاعد الضغوط واتساعها اعلن وزير الاعلام في بداية فبراير ١٩٨٦، ان اجتماعا مشتركا بين المجلسين قد أعاد مناقشة تمثيل القوي الحديثة ولكنه «لم يتم التوصل إلي صيغة مناسبة وعادلة ومقبولة حول تخصيص دوائر للقوي الحديثة. ولذلك تقرر الابقاء علي القانون كما هو

دون أي تعديل»[٦٣]. وفي هذا الاجتماع وقف ١٣ عضواً من اعضاء المجلسين ضد التعديل، هم كل اعضاء المجلس العسكري الذين حضروا الاجتماع ووزير الداخلية ووزير التربية والتعليم، بينما صوت اثنان، هما نائب رئيس الوزراء ووزير الخدمة والإصلاح الإداري، لاقتراح قدمه الأول، ووقف عشرة أعضاء مع تعديل القانون لتخصيص دوائر للقوي الحديثة الذي قدمه رئيس الوزراء. ووجد القرار معارضة عنيفة، حيث اعلن التجمع النقابي ان المجلس العسكري الانتقالي كان يضمر هذا الموقف منذ البداية وظل يماطل لكسب الوقت واعلن رفض تمثيل القوي الحديثة في وقت حرج حتي تظهر معارضة القرار كأنها موقف من الانتخابات. واكد التجمع أن اعضاء المجلسين خضعوا لارهاب القوي المعادية لفكرة تمثيل القوي الحديثة[٦٤]. وفي بيان لاحق اكد التجمع «ان هذا القرار يأتي في إطار مخطط مستمر للتراجع عن شعارات الانتفاضة ومواثيقها وانه لم يتبق من ميثاق الانتفاضة سوي اجراء الانتخابات العامة. لذلك فان التجمع يصر علي اجراء الانتخابات في موعدها وعدم مقاطعتها تحت أي شعار وأنه قد سحب الثقة التي اولاها للمجلس العسكري وقفل باب الاتصال معه إلي ان يذهب في الموعد المحدد، وابقي علي شعرة معاوية مع مجلس الوزراء دون أمل في ان يحقق أي شيء لصالح الجماهير خلال الأيام المتبقية من الفترة الانتقالية. أما المجلس العسكري فقد اسفرت ممارساته عن موقف يتوافق مع مخططات قوي التآمر الداخلي والخارجي علي انتفاضة الشعب»[٦٥].

هكذا إذن صدر قانون الانتخابات مخيبا لآمال القوي الحديثة وقوي الانتفاضة، ومتطابقا مع ما ارادته الجبهة الإسلامية. وفي هذا الخصوص يقول أحد وزراء الحكومة الانتقالية ومقرر لجنة قانون الانتخابات «ان القوي الحديثة عوملت كما تعامل قوي إطفاء الحرائق.. قامت بالواجب وقالوا لها شكرا مع السلامة». ويؤكد «ان الرأي العام كان يرجح تمثيل القوي الحديثة ويقول بصراحة انها القوي المنظمة في نقابات واتحادات، لذلك لم تكن هناك مشكلة في تعريفها. وكان هناك اتفاق وسط المجلسين علي تمثيل القوي الحديثة من حيث المبدأ، واستبعادها تم للاسف لسبب فني هو عدم التوصل لاتفاق حول نسب وكيفية التمثيل. واعتقد انه كانت هناك قناعات مسبقة داخل المجلسين ادت إلي هزيمة مبدأ تمثيل القوي الحديثة واصدار القانون بصورته التي صدر بها. والحقيقة ان مؤسسات الانتفاضة انتصرت لرأي الاقلية علي حساب رأي اغلبية الاحزاب والنقابات»[٦٦]. ومع ذلك كان القانون يحمل عيوبا اساسية أخري لأنه لم يميز بين المدن والمراكز الحضرية، مناطق الوعي، والمناطق الريفية والبدوية، ولم ينجح في توزيع الدوائر بشكل عادل بين الدوائر والاقاليم المختلفة، الأمر الذي اضطره إلي اعادة النظر في عدد دوائر بعض الاقاليم بعد احتجاجات واسعة من سكانها. اما دوائر الخرجين فهي، أولا، لم تشمل خريجي المدارس الثانوية الذين يمثلون غالبية المتعلمين

في البلاد، وتوزيعها كان يعكس خللا بيناً. إذ منحت العاصمة التي يبلغ عدد الخريجين فيها حوالي ٢٠ الفاً، ثلاث دوائر فقط، بينما منحت اقاليم أخري، يبلغ عدد الخريجين فيها حوالي الف خريج فقط أو أقل اربع أو خمس دوائر!! كما هو مثلا، حال اقاليم دارفور والشرقي والشمالي والاقاليم الجنوبية. كذلك منح القانون الخريجين المغتربين حق التصويت وحرم بقية المغتربين من هذا الحق، ومنحهم حق التسجيل في الاقاليم التي يختارونها. وفوق هذا وذاك فان عملية التصويت لم تكن محكمة لأنها شملت التصويت عن طريق البريد. وفي ذلك يقول احد وزراء الفترة الانتقالية «ان موضوع المغتربين وطريقة تصويتهم كانت تمثل ثغرة كبيرة في القانون، لأن منح المغترب حق التسجيل في الاقليم الذي يختاره أوجد ثغرة استغلتها الجهات الاكثر قدرة وتنظيما لتوجيه انصارها للتسجيل في اقاليم معينة»[٦٧].

وهكذا تآمر المجلس العسكري وبعض وزراء الحكومة الانتقالية بشكل مكشوف علي تمثيل القوي الحديثة واصدار قانون يلبي تطلعات قوي الانتفاضة. وهو أمر كان له تأثيره الكبير علي توازن القوي ومسيرة الحكم في الفترة اللاحقة بشكل ادي إلي خنق الانتفاضة فعلي اساس هذا القانون جرت انتخابات ١٩٨٦، حيث بلغ عدد الدوائر ٣٠١ دائرة، ٢٧٣ جغرافية و٢٨ للخرجين. ولكن لجنة الانتخابات قررت تأجيل الانتخابات في ٤١ دائرة جغرافية في الاقليم الجنوبي بسبب ظروف الحرب الأهلية الجارية هناك. وجاءت النتائج النهائية كما يلي: حزب الأمة ١٠٥، الحزب الاتحادي الديمقراطي ٦٣، الجبهة الإسلامية القومية ٥١، الحزب القومي السوداني ٨، الحزب الشيوعي ٣، الاحزاب الجنوبية ٢٦، المستقلون ٤، مجموع النواب المنتخبون ٢٦٠ نائباً. ويتضح من هذه الارقام ان احزاب القوي المهيمنة التقليدية حصلت علي حوالي ٦٥٪ من مجموع المقاعد (٤٠٪ لحزب الأمة، و٢٤٪ للحزب الاتحادي) وحصل حزب الجبهة علي ٢٠٪. وبذلك تكون احزاب القوي المهيمنة الثلاثة قد سيطرت علي ٨٤٪ من المقاعد. ويرجع ذلك، بشكل رئيسي، للاسباب التالية[٦٨]:ـ

١ـ ان الانتخابات جرت في ظروف عجز مؤسسات الفترة الانتقالية عن تنفيذ برنامج الانتفاضة وتصفية الركائز الأساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية، للنظام المايوي. وهذا ما ادي إلي تمكين القوي المهيمنة، والقوي المايوية بشكل خاص. من المحافظة علي مراكز نفوذها السياسي والاقتصادي.

٢ـ قانون الانتخابات التقليدية والمتخلف في شكله ومضمونه الذي اعتمد علي قواعد تقليدية معروفة ومجرّبة في الفترات الديمقراطية السابقة وتجنب الاستفادة من دروسها عن طريق تخصيص دوائر للقوي الحديثة التي ظلت تتحمل العبء الأساسي في النضال ضد الانظمة الديكتاتورية من أجل الديمقراطية وفي تحريك عجلة الإنتاج والبناء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

٣ـ النفوذ الطائفي والقبلي والاقتصادي الذي تتمتع به قيادات ومراكز احزاب القوي المهيمنة بالاضافة إلي نفوذها داخل جهاز الدولة.

٤ـ الهجرات السكانية الواسعة من الارياف إلي المدن والمراكز الحضرية خلال سنوات الجفاف والمجاعة. فقد أدت هذه الهجرات إلي تغييرات سكانية أساسية في تركيبة المدن الكبيرة ومناطق الزراعة المروية استفادت منها احزاب القوي المهيمنة خاصة حزبي الأمة والجبهة والحزب القومي السوداني، الذي حصل علي إحدي دوائر العاصمة لأول مرة في تاريخه.

٥ـ الاساليب الفاسدة وشراء الذمم واستغلال ظروف المجاعة والازمة الاقتصادية الطاحنة.

وبالاضافة إلي هذه الأسباب والعوامل العامة استفادت الجبهة الإسلامية من ظروف وعوامل اضافية تمثلت في مصالحتها مع النظام المايوي واستمرارها في المشاركة في الحكم طوال الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٥. وهذا مكنها من الاحتفاظ بقدراتها التنظيمية وتنميتها خلال تلك الفترة، بعكس الاحزاب السياسية الأخري التي ظلت تتعرض لحملات القمع والاضطهاد. واستفادت، أيضا من خبراتها في المشاركة في انتخابات مجالس الشعب والتنظيمات المايوية، ومن نفوذها المالي والتجاري الذي شهد تطورا كبيرا خلال تلك الفترة، بالاضافة إلي سيطرتها علي منظمة الدعوة الإسلامية ومنظمات الاغاثة المرتبطة بالسعودية وبلدان الخليج. كما استفادت، ايضا من تعدد مرشحي الحزب الاتحادي وتنافسهم مع بعضهم في عدد من الدوائر في العاصمة والاقاليم، وكذلك من دعم وتأييد القوي المايوية والفئات الطفيلية التجارية والمصرفية. ونتيجة لكل ذلك تمكنت احزاب القوي المهيمنة من السيطرة علي أول جمعية تأسيسية بعد الانتفاضة.

وهذه الاحزاب تستند بشكل رئيسي علي القوي المهيمنة في المجتمع المتمثلة في الفئات الرأسمالية المختلفة والقيادات التقليدية الطائفية والقبلية بالاضافة إلي اقسام من برجوازية الدولة البيروقراطية المدنية والعسكرية. وفي هذا الإطار ظلت الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية، تلعب دورا قياديا وسط هذه القوي واحزابها طوال فترة ما بعد الاستقلال. وخلال فترة الحكم المايوي تطورت هذه الفئات بشكل واسع، وازداد حجمها ووزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع، وتداخلت مصالحها وعلاقاتها مع فئات القوي المهيمنة الاخري. وفي دراسة حديثة نسبيا اكدت الاستطلاعات الميدانية ان حوالي ٣٨٪ من كبار رجال الاعمال في البلاد ينتمون لحزب الأمة، ٣٠٪ لحزب الشعب الديمقراطي (اتباع طائفة الختمية)، ١٦٪ للحزب الوطني الاتحادي[٦٩]. وفي السنوات اللاحقة لتاريخ هذه الدراسة تزايد نفوذ الجبهة الإسلامية وسط الفئات الرأسمالية كما اشرنا في مكان سابق. ومن خلال هذا التطور دخلت الجبهة نادي القوي المهيمنة وجرّبت المشاركة في السلطة. وإذا كان حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي يمثلان احزاب القوي المهيمنة التقليدية التي ظلت تسيطر علي الساحة

السياسية خلال الخمسينات والستينات، فان الجديد في انتخابات ١٩٨٦ هو ظهور الجبهة كمركز منافس. تكونت وتبلورت مصالحه وعلاقاته خلال فترة الحكم المايوي. وهي لذلك تمثل امتدادا للنظام المايوي بحكم مصالحها وارتباطاتها وتوجهاتها السياسية. والظاهرة الثانية في انتخابات ١٩٨٦ هي التمثيل الضعيف للحركة السياسية الجنوبية، بسبب تأجيل الانتخابات في ٤١ دائرة جغرافية في الاقليم الجنوبي ورفض حركة جون قرنق المشاركة في النظام الديمقراطي. والظاهرة الثالثة تمثلت في عدم تمكن قوي الانتفاضة الطليعية، السياسية والنقابية، من الحصول علي تمثيل حقيقي في الجمعية التأسيسية يعكس دورها في الانتفاضة ومساهمتها الكبيرة في حركة التغيير السياسي والاجتماعي، وذلك بسبب الظروف التي سبق ذكرها ولعدم تمكنها من تنظيم صفوفها وتوحيد قواها في جبهة موحدة، بالاضافة إلي طبيعة الاصطفاف السياسي الذي فرضته ظروف توازن القوي وحركة الصراع السياسي والاجتماعي في تلك الفترة. والواقع ان قضية التنسيق بين قوى الانتفاضة كانت مطروحة منذ وقت مبكر لكنها لم تتحقق إلا في دائرة واحدة فقط، وذلك بسبب المناورات والتقديرات الذاتية والخاطئة.

وهكذا افرزت الانتخابات جمعية تأسيسية تسيطر عليها احزاب القوي المهيمنة. وضمت عددا كبيرا من الاعضاء السابقين في مجالس الشعب في العهد المايوي، خاصة في أوساط نواب الجبهة. وهذه القوي في مجموعها ظلت تمثل السند الرئيسي للانظمة السياسية المتعاقبة، المدنية والعسكرية، طوال فترة ما بعد الاستقلال، ورغم تداخل وتشابك مصالحها وعلاقاتها وتقارب التوجهات السياسية والفكرية لاحزابها السياسية، إلا أن صراعاتها مع بعضها من أجل السيطرة علي السلطة ومع الحركة الجماهيرية الديمقراطية ظلت تميز كل تاريخ فترة ما بعد الاستقلال، وذلك بسب تناقص مصالح فئاتها المختلفة واختلاف نشأتها وتطورها التاريخي وارتباطاتها القبلية والطائفية والخارجية.. وهذا الوضع المعقد كان واضحا في فترة ما بعد الانتفاضة في تصاعد صراعات حزب الأمة، والاتحادي بدرجة اقل، مع الجبهة في اطار الصراع السياسي العام في البلاد بين قوي الانتفاضة، ومن ضمنها حزبا الامة والاتحادي، وقوي بقايا مايو ممثلة في الجبهة والفئات الطفيلية التجارية والمصرفية.. فكيف ستسير علاقات وصراعات هذه القوي خلال الفترة اللاحقة في اطار التجربة الديمقراطية الثالثة؟

بانتهاء الانتخابات في بداية ابريل ١٩٨٦ بدأت الاستعدادات لانهاء الفترة الانتقالية وتسليم السلطة لممثلي الشعب. وكان هناك إحساس طاغ بأن تجربة الديمقراطية الثالثة تملك كل مقومات الاستمرار وامكانيات الفعل والانجاز بعد ان جرب السودان ديكتاتوريتين عسكريتين كان حصادهما الخراب الاقتصادي والاجتماعي ومصادرة الحريات وتهديد الوحدة الوطنية

وفقدان السيادة الوطنية. وكان الصادق المهدي اكثر المتفائلين حيث اكد في تصريحات صحيفة، بعد إعلان نتائج الانتخابات، «بان التجربة الديمقراطية الثالثة هي تجربة سودانية خالصة، وانها تمثل هدية العبقرية السودانية لبلدان العالم الثالث، وان الكثيرين يرون، قبل البدء في التطبيق، ان التجربة السودانية ستكون أملا ومخرجا لازمة الحكم في بلدان العالم الثالث»[٧٠] . لا شك ان هذا الحديث يعكس ثقة عالية بالنفس واصرارا عنيدا على كسر الحلقة الشريرة التي ظل السودان يدور فيها طوال فترة ما بعد الاستقلال التي تبدأ بحكم ديمقراطي، فانقلاب عسكري، فانتفاضة، ثم فترة انتقالية وحكم ديمقراطي وهكذا.. لكن كيف يحقق زعيم حزب الأغلبية هذا الطموح في ارض الواقع؟ المهم ان عهد الديمقراطية الثالثة بدأ بجلسة تاريخية للجمعية التأسيسية قام فيها المجلس العسكري الانتقالي بتسليم السلطة للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة، وذلك وسط احتفالات وتظاهرات شعبية واسعة وكبيرة، شاركت فيها كل قوي التجمع الوطني. ونظر العالم لعملية الانتقال باعجاب كبير. وبذلك كفرّت مؤسسات الفترة الانتقالية عن كل سيئاتها وخطاياها وانتقلت مسئولية تنفيذ برنامج وشعارات الانتفاضة لحكومة منتخبة حمّلتها جماهير الشعب السوداني كل آمالها وتطلعاتها.. فكيف سارت التجربة الديمقراطية الثالثة؟؟

هوامش الفصل الثالث

١. الدستور مجلة اسبوعية، لندن، ١٩٨٨/٤/١٨.

٢. الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان، عائده وراجحة، مركز أبحاث حزب الأمة، ١٩٩٠، ص ٢١.

٣. الدستور ١٩٨٨/٤/١٨.

٤. الأيام ١٩٨٨/٤/٦.

٥. نفسه.

٦. حيدر طه الاخوان والعسكر، مصدر سابق. ص ١١٥.

٧. معلومات من معتقلين كانوا في سجن كوبر حتي صباح ١٩٨٥/٤/٦.

٨. الميدان صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٩/٣/٢٨ حوار مع د. أمين مكي مدني

٩. نفسه.

١٠. هم د. حسين أبوصالح، وزير الصحة (نقابة الأطباء)، د. أمين مكي مدني، وزير الأشغال، (نقابة المحامين)، عمر عبد العاطي، النائب العام (نقابة المحامين) محمد بشير حامد، وزير الإعلام (أساتذة جامعة الخرطوم).

١١. حيدر طه: الاخوان والعسكر، م. س.، ص ١١٨.

١٢. الأيام ١٩٨٥/٨/٢٢.

١٣. الدستور ١٩٨٧/٧/٧، حوار مع د. أمين مكي مدني.

١٤. نفسه.

١٥. الأيام ١٩٨٥/٩/٥.

١٦. إذاعة الحركة الشعبية، ابريل ١٩٨٥.

١٧. حيدر طه: الاخوان والعسكر، م. س.، ص ١٣٤.

١٨. الثقافة الوطنية، م. س، العدد ١٩٨٩/٤، ص ١١، حوار مع د. عبد الرحمن أبو زيد.

١٩. الأيام ١٩٨٥/٨/٢٣.

٢٠. إذاعة الحركة ١٩٨٥/٩/٧.

٢١. الأيام ١٩٨٥/٨/١٢.

٢٢. نفسه.

٢٣. إذاعة الحركة ١٩٨٥/٩/٧.

٢٤- الأيام ٨/٩/١٩٨٥.

٢٥- إذاعة الحركة ١٣/٩/١٩٨٥.

٢٦- إذاعة الحركة ١٧/٩/١٩٨٥.

٢٧- الميدان ١٨/٩/١٩٨٥

٢٨- الميدان ١٩/٩/١٩٩٥.

٢٩- الأيام ٢٠/٩/١٩٨٥.

٣٠- الميدان ١٩/٩/١٩٨٥.

٣١- الأيام ٢٢/٩/١٩٨٥.

٣٢- الأيام ٧/١٠/١٩٨٥

٣٣- حيدر طه: الاخوان..، م. س.، ١٢٦ - ١٢٧.

٣٤- الأيام ١٦/٤/١٩٨٥، تصريح للمشير سوار الدهب.

٣٥- حيدر طه: الاخوان، م. س.، ١٣٢.

٣٦- نفسه. ص ١٣٣.

٣٧- نفسه. ص ١٢٩.

٣٨- الميدان ٢٨/٣/١٩٨٩، حوار مع د. أمين مكي مدني.

٣٩- ميثاق الانتفاضة الذي وقعته الاحزاب والنقابات في الخامس والسادس من ابريل/١٩٨٥.

٤٠- الأيام ٩/١٢/١٩٨٥.

٤١- الميدان ٤/١٢/١٩٨٥.

٤٢- الميدان ١١/١٢/١٩٨٥.

٤٣- الميدان ٨/١٢/١٩٨٥.

٤٤- الايام ٦/٢/١٩٨٦.

٤٥- الأيام ٨/٢/١٩٨٦.

٤٦- الهدف ١٨/٢/١٩٨٦، مذكرة من حزب البعث حول الموقف من الصندوق، ارسلت إلي مجلس الوزراء الانتقالي.

٤٧- الأيام ١٠/١/١٩٨٦.

٤٨- الميدان ٤/١١/١٩٨٥.

٤٩- الميدان ٢٠/١١/١٩٨٥.

٥٠- حيدر طه. م. س.، ص ١٢١.

٥١- الأيام ٣٠/١٢/١٩٨٥.

٥٢ـ الهدف ١٩٨٦/٣/٢٩.

٥٣ـ حيدر طه. م. س. ١٣٥ ـ ١٣٦.

٥٤ـ نفسه. ص ٢٢٧.

٥٥ـ صوت الأمة صحيفة يومية، الخرطوم ١٩٨٦/٣/٢٣.

٥٦ـ الهدف ١٩٨٦/٣/٢٩.

٥٧ـ حسن مكي: تاريخ الحركة...، مصدر سابق.

٥٨ـ الصادق المهدي؛ الديمقراطية عائدة وراجحة، م. س.، ص ١٧.

٥٩ـ التقرير الختامي للجنة الوزارية لاستطلاع الآراء حول قانون الانتخابات/١٩٨٥.

٦٠ـ الأيام ١٩٨٥/١٢/٦.

٦١ـ الميدان ١٩٨٥/١٢/١٠.

٦٢ـ الأيام ١٩٨٦/٢/١٢.

٦٣ـ الميدان ١٩٨٦/٢/١٣.

٦٤ـ الميدان ١٩٨٦/٢/٢٨.

٦٥ـ الدستور ١٩٨٦/٧/٧، حوار مع أمين مكي مدني.

٦٦ـ نفسه.

٦٧ـ الهدف ١٩٨٦/٦/١٠، دراسة حول الانتخابات في منطقة الخرطوم بحري.

٦٨ـ فاطمة بابكر محمود: البُرجوازية السودانية وقضايا التنمية. بالانجليزية دار جامعة الخرطوم ودار زد، ١٩٨٤، ص ١٤٤.

٦٩ـ تيسير محمد أحمد: زراعة الجوع في السودان، مصدر سابق. ص ٢٠ ـ ٢٢

٧٠ـ حيدر طه: الاخوان والعسكر، م. س.، ص. ١٧٢.

الفصل الرابع

الحرب الاهلية وانجاز بقية اهداف الانتفاضة . وكان لهذه الضغوط تأثيرها الكبير فى توجهات حزبى الامة والاتحادى، فقد صرح الصادق المهدى وقتها بان استبعاد الجبهة يعود الى تمسكها بتجربة نميرى الاسلامية [٣].

٢. ان برنامج الصحوة الذى طرحه حزب الامة خلال معركة الانتخابات كان يرتكز فى جوهره على رفض قوانين سبتمبر وبرنامج حزب الجبهة، الذى اطلق عليه (اسلام الطوارىء والقطع والبتر). وقبل ذلك كان شباب حزب الامة فى المدارس والجامعات وقيادات الانصار فى كردفان ودارفور، كان كل هؤلاء قد خاضوا صراعاً طويلاً ضد انصار الجبهة خلال السنوات الثمانى الاخيرة للحكم المايوى. وتواصل هذا الصراع خلال الفترة الانتقالية ومعركة الانتخابات . ونتيجة لكل ذلك تمسكت الهيئة البرلمانية للحزب بموقف قوى ضد مشاركة الجبهة، وكان موقف الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادى مماثلا ولكن ليس بنفس القوة والتصميم.

٣. ان صراعات الاجنحة والكتل داخل الحزبين التقليديين، وتطلعاتها للحصول على نصيبها من الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية قد ساعدت ايضا فى رفض اشتراك حزب الجبهة. ففى الاتحادى الديمقراطى كانت هناك اجنحته المعروفة. وفى حزب الامة برزت كتلة نواب الغرب ومجموعة التكنوقراط والمقربون من آل المهدى. وكل هذه الاجنحة والكتل كانت تطالب وتعمل على توسيع نصيبها فى التشكيل الحكومى، وبالتالى حصره فى حدود الائتلاف بين الحزبين والاحزاب الجنوبية.

٤. الاحزاب الجنوبية، أيضا، كان لها دورها، لأنها ترى ان الجبهة اكثر تشددا فى مسألة القوانين الاسلامية بالاضافة الى مشاركتها فى تجربة نميرى.

هكذا توصلت قيادات الحزبين الى الاتفاق حول الحكومة الائتلافية الاولى وحول توزيع المواقع الدستورية والمواقع الوزارية، بعد مناورات ومفاوضات استمرت اكثر من اسبوعين داخل الغرف والصالونات، شارك فيها عرابون معروفون بمراكزهم المالية والاقتصادية البارزة وبدورهم فى مصالحة ١٩٧٧ وفى توازنات السياسة السودانية. وكانت كل هذه المشاورات تتم بعيداً عن سمع وبصر جماهير الشعب، ولم تكن تعرف عنها سوى اخبار اجتماعتها وانفضاضها ومايرشح منها حول اتفاق الزعماء أو اختلافهم، موافقتهم على مشاركة أو استبعادها. ومع ذلك ظلت جماهير الشعب، وفى مقدمتها قوى الانتفاضة، تراقب كل ذلك باهتمام كبير وقلق شديد. كانت تنظر الى ميلاد الحكومة البرلمانية الاولى كثمرة من ثمار انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ ، ويأمل ان تثبت الاحزاب التقليدية مصداقيتها وتفى بالوعود التى اطلقتها اثناء الانتخابات وان ترتفع الى مستوى المسؤولية الوطنية لمواجهة التحديات التى تواجه البلاد.فقد كان الامل ان تقوم الحكومة الائتلافية باستكمال انجاز اهداف الانتفاضة،

خاصة ان احزابها كانت تعتبر نفسها جزءا من قوى الانتفاضة . ولايقلل من شأن هذه الحقيقة انسحاب الاتحادى الديمقراطى من التجمع الوطنى فى الشهور الاخيرة للفترة الانتقالية، لان علاقاته بالتجمع لم تنقطع، بل شارك فى تحالف قوى الانتفاضة فى معركة دائرة الصحافة.

لقد تحددت اهم التحديات التى تواجه البلاد، من خلال حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال الفترة الانتقالية ومعركة الانتخابات، فى الآتى:

- مواجهة الازمة الاقتصادية الخانقة والخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى.
- ايقاف الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب عن طريق الحوار السلمى الديمقراطى وعقد المؤتمر الدستورى.
- تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية كمدخل هام لاستعادة السيادة الوطنية وبناء نظام ديمقراطى حقيقى.
- سياسة خارجية مستقلة تخدم المصالح الوطنية العليا وتعيد للسودان دوره فى محيطه العربى والافريقى وحركة عدم الانحياز.

فى اطار هذه التحديات تكونت حكومة الصادق المهدى الاولى، وطرحت برنامجها لمواجهة تلك التحديات. وفى توزيع المواقع الدستورية، تكّون مجلس سيادة خماسى برئاسة احمد الميرغنى، واستلم البروفسير محمد ابراهيم خليل رئاسة الجمعية التأسيسية، واصبح على عثمان محمد طه، رائد مجلس الشعب المايوى الاخير زعيما للمعارضة، معتمدا على نواب الجبهة وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المتداخلة مع دوائر واسعة وسط الحزبين الحاكمين، وخاصة وسط الحزب الاتحادى بالاضافة الى ترسانتها الاعلامية وشعاراتها الاسلامية الفضاضة. وبجانب المعارضة البرلمانية الرئيسية هناك النواب الشيوعيون الذين اطلقوا على مجموعتهم (المعارضة الديمقراطية) والمستقلون ونواب بعض الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى الذين لم يشاركوا فى الحكومة الائتلافية ممثلة فى الاحزاب اليسارية والحركة الجماهيرية الديمقراطية وسط نقابات واتحادات العمال المزارعين والموظفين والمهنيين والفنيين والطلاب المكتوية بنيران الازمة الاقتصادية والحرب الاهلية، والمتطلعة لانجازات عمليةوسريعة تحقق لها طموحها فى الحرية والحياة الكريمة فى سودان ديمقراطى موحد ومستقل وفاعل فى محيطه العربى والافريقى والاسلامى.. هناك حركة تحرير شعب السودان، بثقلها العسكرى فى الجنوب ونفوذها السياسى المحلى والاقليمى والدولى، وضغوطها السياسية والعسكرية المؤثرة فى مجرى السياسة السودانية منذ منتصف ١٩٨٣، التى ظلت

الحكومة الائتلافة ٨٦ـ ١٩٨٨
برنامج الوسط وازمة القيادة

مناورات تكوين الحكومة البرلمانية الاولى:-

كان من الواضح انه ليس فى مقدور حزب الامة، حزب الأغلبية، تكوين حكومة مستقرة بدون التحالف مع احزاب اخرى. لذلك انحصرت الاحتمالات فى تكوين حكومة ائتلافية مع الاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب الجنوبية، كما كان يحدث فى فترة الديمقراطية الثانية، أو حكومة ائتلافية اوسع (قومية) يشارك فيها حزب الجبهة الاسلامية. بذلك انفتح الطريق لمناورات سياسية واسعة. وكان المجلس العسكرى الانتقالى قد بدأ منذ مطلع ١٩٨٦. فى الضغط على الاحزاب لقبول تكوين حكومة قومية بحجة ضخامة المشاكل التى تواجهها البلاد وضرورة الاستقرار لمواجهة هذه المشاكل. وضاعف المجلس ضغوطه بعد ظهور نتائج الانتخابات فى ابريل ١٩٨٦. ومن الواضح أن المجلس كانت له دوافعه السياسية المحددة التى تحكمت فى ادائه منذ انحياز القيادة العامة للشعب فى ابريل ١٩٨٥ وحتى نهاية الفترة الانتقالية، ومنعته من تصفية آثار النظام المايوى السياسية والقانونية والاقتصادية. وكان الخوف ان تكون تلك الضغوط مقدمة لاعلان استمرار المجلس فى موقعه لفترة غير محددة، ولكن الاحداث اكدت ان المقصود هو اشراك حزب الجبهة فى الحكم.

وبدأت المناورات بانتشار معلومات تقول ان حزبى الاتحادى والجبهة اتفقا على التزام الحزبين بعدم الموافقة على عزل أى منهما من الحكومة القادمة. ونتيجة لذلك طرح الصادق المهدى، بعد انتخابه رئيسا للوزراء، شعار حكومة وحدة وطنية موسعة تقوم على اساس ميثاق الانتفاضة وعقد المؤتمر الدستورى لأيقاف الحرب الاهلية ومقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى الاول وتصفية آثار مايو والغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين جديدة، وهى نفس المحاور التى تضمنها برنامجه الانتخابى، برنامج الصحوة. وانطلاقا من هذه الخطوط العامة بدأت مناورات ومشاورات تكوين الحكومة البرلمانية الاولى، تركزت بشكل اساسى، حول توزيع الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية بدلا من مناقشة البرنامج السياسى والاتفاق على محاوره الاساسية. وبما أن محاور ميثاق الحكومة المقترحة كانت عامة، فقد أبدى حزب الجبهة استعداده للمشاركة فيها رغم ما تضمنه ميثاقها من بنود حول تصفية آثار مايو والغاء قوانين سبتمبر. فاعلن فى تلك الايام ان الجبهة تقوم باعداد مشروع يدعو الى تكوين حكومة قومية من القوى السياسية الاساسية، ويتضمن استعداد الجبهة لالغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين جديدة.واكد احمد عبد الرحمن، مسؤول المكتب السياسى للجبهة بان

الميثاق سيحدث آثارا كبيرة فى ازالة الخلافات بين الاحزاب السياسية الكبيرة وفي تقريب وجهات نظرها، خاصة حول قضية الشريعة، وحول تفسيره لهذا التحول فى موقف الجبهة، من الرفض المطلق لاجراء اى تعديل فى تلك القوانين الى الموافقة على استبدالها بقوانين جديدة، اكد «ان الحديث عن قوانين سبتمبر ١٩٨٣ يجب ان يكون موضوعيا. فقد صدرت فى سبتمبر ثمانيةقوانين مختلفة. والجبهة لاتريد ان تتحدث عنها جميعا، بل عن القوانين الشرعية فقط» واضاف «ان الجبهة لاتصر على صيغة الاحكام الشرعية القائمة الآن، لكنها لا تقبل الغاءا يحدث ثغرة فى سريان الاحكام الشرعية. «كما تحدث ايضا عن امكانية تغيير بعض السياسات والقوانين الاخرى الموروثة من النظام المايوى[1]. واعتبر المراقبون هذه التصريحات تحولا كبيرا فى موقف الجبهة هدفه تقديم تنازلات سياسية من اجل الدخول فى مناورات مفاوضات تشكيل الحكومة وذلك لانها ظلت طوال الفترة السابقة. تدافع عن هذه القوانين وترفض اجراء اى تعديل فيها بدعوى (لاتبديل لشرع الله) وكانت ايضا تدافع عن السياسات المايوية باعتبارها مقدسات يجب ان لاتمس. المهم، من خلال هذه التنازلات وغيرها دخل حزب الجبهة حلبة المناورات معتمدا على ثقله البرلمانى وترسانته الاعلامية وعلاقاته السياسية والاقتصادية المتداخلة وسط حزبى الامة والاتحادى. وكان المجلس العسكرى يتدخل تدخلا مباشرا عندما تتعثر المفاوضات ويشدد على ضرورة تكوين حكومة قومية. وبعد مشاورات ومناورات مكثفة تكونت حكومة الصادق المهدى الاولى من حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب الجنوبية. اعلن الترابى، زعيم حزب الجبهة «بأنه قد تم اتفاق جوهرى حول قضايا الميثاق الوطنى مع حزبى الامة والاتحادى ولم يتبقى سوى التشاور مع الاحزاب الجنوبية. ولكن بلغنا فى آخر لحظة ان الحزبين التقليديين آثرا الصيغة الائتلافية القديمة، وبالتالى استبعاد الجبهة فى مرحلة توزيع السلطة.»[2].

بعد اعلان تكوين الحكومة شنت صحف الجبهة حمله اعلامية شرسة ضد حزبى الامة والاتحادى لخرقهما الاتفاق مع الجبهة وخضوعهما للضغوط الاجنبية ولكن قوى الانتفاضة استقبلت تكوين الحكومة الائتلافية بارتياح شديد. وكان استبعاد الجبهة نتيجة لعدة عوامل وضغوط، تمثل أهمها فى الاتى:-

١- ان توازن القوى العام فى البلاد لم يكن يسمح بذلك، فالمناخ العام لمعركة الانتخابات، وخلال الفترة الانتقالية بكاملها كان لايزال يرتكز بشكل رئيسى الى حركة الصراع السياسى والاجتماعى العنيف بين قوى الانتفاضة فى عمومها، بما فى ذلك حزبى الامة والاتحادى، من جهة ، وجبهة بقايا مايو، وفى مقدمتها حزب الجبهة ، من جهةاخرى. فخلال مشاورات تكوين الحكومة اعلنت معظم الاحزاب والنقابات رفضها لمشاركة حزب الجبهة فى الحكم باعتباره يمثل العقبة الاساسية فى طريق تصفية آثار مايو وايقاف

بعيدة عن المشاركه في النظام الديمقراطي والنشاط السياسي داخل السودان استمراراً لموقفها الذي اعلنته بعيد الانتفاضة. ولكنها، رغم ذلك، كانت تمثل رقما سياسيا لايمكن تجاهله في كافة مناورات السياسة السودانية، وذلك لتاثير الحرب الاهلية الكبير في الوضع السياسي في البلاد بشكل عام.فماذا قدمت الحكومة في برنامجها؟

تصفية النظام المايوي أم اصلاحه وترقيعه:ـ

في الاسبوع الاول من يونيو ١٩٨٦ طرح رئيس الوزراء برنامج حكومته ، واعلن في خطابه امام الجمعية التأسيسية التزام الحكومة بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقرارت المؤتمر الاقتصادي الوطني، ووعد بالسير في طريق استكمال انجاز اهداف وبرنامج الانتفاضة. وتعهد رئيس الوزراء بتحقيق ثلاث مفاجآت.. الاولى: ابطال مفعول الفتنة الدينية التي زرعها الطاغية وأعاق بها حركة التقدم الاجتماعي وعلاقات السودان الخارجية ، وذلك عن طريق تحقيق رغبة الاغلبية المسلمة في تحكيم الاسلام في حياتها الخاصة والعامة في وفاق مع حقوق الآخرين الدينية والمدنية والانسانية.

الثانية: ابطال مفعول الفتنةالعرقية المسنودة من الخارج، والتي تحاول جاهدة ان تستقطب شعبنا في مواجهة عربية زنجية غريبة علينا وعلى عروبتنا وافريقيتنا. والثالثة: أحداث قفزة نوعية في اقتصاد مشلول ومتسول في كل موائد العالم ، وتحويله الى اقتصاد حي يوفر احتياجات أهله وينمو ويتطور.. كما تحدث عن كنس آثار مايو كنسا تاما وكاملا. وشمل الخطاب عرضا لحجم الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي سببه النظام الديكتاتوري المايوي بقدر كبير من الوضوح، واعلن الموجهات العامة لسياسة الدولة لمواجهة هذا الخراب، وشرح رؤية الحكومة لقضايا الحكم والتشريع والاصلاح الاقتصادي وقضايا السلام والحرب الاهلية والسياسة الخارجية. وذلك بالاضافة الى اجراءات لتخفيف معاناة الجماهير ومواجهة ظروف الغلاء وشح السلع الاستهلاكية الضرورية[٤]

شمل الخطاب كل قضايا الحكم والتحديات الاساسية التي كانت تواجه السودان في تلك الفترة. وطرح موجهات عامة دون ان يربطها بخطة اقتصادية اجتماعية محددة، كما ورد في توصيات المؤتمر الاقتصادي الوطني الذي انعقد في مارس ١٩٨٦. ولكن رئيس الوزراء وعد بأعداد الخطة بعد توفير الاحصائيات والدراسات الضرورية. ففي الجانب الاقتصادي ركز الخطاب على اعادة تأهيل وتعمير المشاريع القائمة وتشغيل الطاقات المعطلة وتوفير فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية وفك الاختناقات في قطاع النقل والطاقة والمياه، ووعد بتكثيف الجهود لزيادة الانتاج وتحفيز المنتجين، زيادة الايرادات العامة تنويع مصادرها وتوزيع العبء

الضريبى بطريقة عادلة ، تخفيض النفقات العامة وربط الاجور بالمرتبات، اصلاح النظام المصرفى وقفل ابواب الممارسات المصرفية الهدامة وتمكين البنك المركزى من الاشراف الفعلى على النشاط المصرفى لاغراض الانتاج بعيداً عن تمويل النشاط الطفيلى، عدم اللجوء للاستدانة من النظام المصرفى الا عند الضرورة، ايقاف استيراد الكماليات وترشيد الاستيراد، مراجعة قوانين الاستثمار، المطالبة بتجميد الديون الخارجية لحين معافاة الاقتصاد السودانى والعمل على تخفيف تكاليف المعيشة. واكد الخطاب ان هذه الاجراءات تهدف الى زيادة الانتاج وتخفيض الانفاق العام وترشيد الاستهلاك. والخطوة الاولى هى تكوين مجلس قومى للتخطيط الاقتصادى لوضع خطة شاملة للانقاذ الاقتصادى وتحديد مراحل التحرك نحو الاهداف الاستراتيجية التى حددها المؤتمر الاقتصادى الوطنى. واضاف أن على وزارة التجارة ان تدخل السلع المحليةفى نظام التموين وان ترفع كفاءة جهاز الرقابة على الاسعار وان تشرع فى تكوين لجان شعبية لمساعدة جهاز الرقابة وفى اعادة تعمير قطاع التعاون وتطهيره من الممارسات الفاسدة، وعليها ان تقوم بالاستيراد من مصر على الحساب المشترك لسد النقص فى الادوية والاحذية والاقمشة الشعبية الخ.. وتناول الخطاب أيضاً قضايا الحكم والتشريع والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ والتحديات الاخرى وطرح موجهات عامة لمواجهتها دون ان يحدد الخطوات العملية (*) ومع كل ذلك وجد البرنامج اهتماما كبيرا ومناقشات واسعة وسط النقابات والاتحاد المهنية. فمجرد طرح البرنامج كان يمثل انجازا هاما وثمرة من ثمار الانتفاضة . وهنا تتأكد حقيقة الارتباط بين اشاعة الديمقراطية والحريات العامة ومواجهة قضايا التطور الوطنى بشكل جدى وعميق، ومشاركة كل القوى السياسية والنقابية فى البلاد. واذا كانت مؤسسات الفترة الانتقالية قد فشلت فى تحقيق اهداف وبرنامج الانتفاضة ، فان مواجهة استكمال انجاز هذه الاهداف قد اصبح يمثل تحديا أساسيا للحركة السياسية السودانية فى عمومها، وللحزبين الحاكمين بشكل خاص. فهل كانت فعلا فى مستوى هذه الاهداف والتحديات؟؟

لقد كان السؤال المطروح هو: هل المطلوب تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الديكتاتورى المايوى كمقدمة ضرورية لتأسيس نظام ديمقراطى حقيقى يلبى تطلعات شعب السودان فى الحرية والتقدم وصيانة استقلاله وتعزيز وحدته الوطنية، أم أن المطلوب هو أصلاح النظام المايوى وترقيعه، مع المحافظة على ركائزه الاساسية السياسية والقانونية والاقتصادية؟؟

فى هذا الاتجاه طرحت الحكومة رؤيتها لمواجهة هذا الواقع، انطلاقا من المواقع الفكرية والاجتماعية للقوى السياسية التى تمثلها. وكذلك فعلت الاحزاب السياسية والحركة النقابية. وهنا يمكننا التمييز بين ثلاث مواقع متمايزة لمواقف القوى السياسية المعارضة. الموقع الاول:

مثله حزب الجبهة الاسلامية القومية ، والثانى: مثلته الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى، والثالث: مثلته قوى الانتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية... وكان لكل من هذه القوى رؤيتها الخاصة لبرنامج الحكومة النابعة من مصالح وتوجهات قاعدتها الاجتماعية ونظرتها الفكرية والسياسية للتحديات التى تواجه البلاد ، ومن موقعها فى حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال سنوات الحكم المايوى والفترة الانتقالية ومعركة انتخابات ١٩٨٦. فقد انطلق حزب الجبهة الاسلامية من موقع الدفاع عن الركائز الاساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الديكتاتورى المايوى والمحافظة عليها مع ترقيعها واصلاح بعض الثغرات الموجودة هنا وهناك أو الاصلاحات التى قد يفرضها توازن القوى فى البلاد . ويمكننا ملاحظة ذلك فى تناولها لبرنامج الحكومة الائتلافية . فعند اعلان البرنامج كتبت صحيفة الراية فى صفحتها الاولى بالبنط العريض (لاجديد فى خطاب الحكومة) (الخطاب أغفل الجوانب الاقتصادية، والسياسات المطروحة تساعد على ارتفاع الاسعار)(٦) وفى خطها الاعلامى ومناقشاتها داخل الجمعية التزمت الجبهة موقف الرفض الشامل للبرنامج دون ان تحدد بدائلها الموضوعية للسياسات المعلنة وذلك رغم ان د. الترابى كان قد اعلن فى وقت سابق ، انه تم اتفاق جوهرى حول قضايا الميثاق مع الحزبين التقليديين. ومن هنا فان أعلان الرفض الشامل لايعنى فى هذه الحالة سوى الانفعال ورد الفعل الناتج عن استبعادها من المشاركة فى الحكومة وتأكيد جديتها فى المعارضة واستغلال بعض القضايا فى مناورات جديدة بهدف الضغط على الاحزاب الحاكمة وإجبارها على اعادة ترتيب وتوزيع السلطة. وبجانب ذلك ، تركزت مناقشاتها بشكل خاص فى الموقف من قوانين سبتمبر ١٩٨٣. ففى بداية مشاورات تكوين الحكومة اعلنت موافقتها على الغائها واستبدالها بقوانين جديدة . وعند مناقشتها لبرنامج الحكومة تناست هذا الموقف لتدافع دفاعا صلبا عن كل ترسانة القوانين المايوية. وليس هناك أى تفسير لهذا الموقف سوى الدفاع عن أهم الركائز القانونية للنظام الديكتاتورى المايوى تحت غطاء الدفاع عن الشريعة الاسلامية. ففى تصريحه، الذى اشرنا اليه فى مكان سابق، اعلن احمد عبدالرحمن بان مايهم الجبهة هو القوانين الشرعية فقط وليس قوانين سبتمبر، وأنها لاتصر على صيغة الاحكام الشرعية القائمة الآن. ولكن قوانين سبتمبر لاتنحصر فى ذلك فقط، بل تشمل ثلاث مجموعات ، الاولى: قوانين الاستثماروالانفتاح الاقتصادى والشركات الاحتكارية التى دمرت الاقتصاد الوطنى، والثانية تشمل القوانين الاستثنائية المقيدة مثل قانون أمن الدولة المتضمن فى قانون العقوبات وقانون البينة القضائية وقوانين العمل والنقابات وغيرها. وهدف هذه القوانين حماية حكم الفرد ومصادرة الحقوق الأساسية للمواطنين . والثالثة تشمل قانون العقوبات والمعاملات المدنية وقوانين تابعة أخرى. والواقع ان المجموعتين الاولى والثانية هما الاكثر خطورة . حول عدد

قوانين سبتمبر ١٩٨٣، فقد ذكر احمد عبد الرحمن انها ثمانية ولكن نقابة المحامين حصرت حوالى عشرين قانونا، وجاءت لجنة دستورية القوانين التى شكلها النائب العام الانتقالى لترفع العدد الى أكثر من مائة قانون. وقانون العقوبات هو قانون واحد من هذه الترسانة، وقد استغل نميرى وقضاته المادة ٩٦ من هذا القانون فى اشاعةالارهاب والرعب وسفك ارواح الابرياء والخصوم السياسيين[٧] . وبالتالى الدفاع المستميت عن كل ركائزه تحت هذا الغطاء. وهى لاتكتفى بتأييد الحكم الاقليمى والمحلى المايوى بل تدعو الى تطويره الى حكم فيدرالى ، دون مراعاة للظروف الاقتصادية الحرجة التى تعيشها البلاد أو لضرورات تعزيز الوحدة الوطنية ، وفى نفس الاتجاه اعلنت تأييدها للابقاء على تقسيم الجنوب الى ثلاث اقاليم وعملت على تغذية خلافات السياسيين الجنوبيين حول هذه القضية التى كانت أحد أهم الاسباب المباشرة لتجدد الحرب الاهلية فى منتصف ١٩٨٣ ولتزايد شكوك الجنوبيين وفقدانهم الثقة فى الشماليين بشكل عام . وفى مجال قضايا الحكم دعت الى وضع دستور دائم يهتدى بمسودة مشروع ١٩٦٨، وهو مشروع يقوم على الجمهورية الرئاسية ومعاداة الحريات العامةوالحقوق الاساسية، ودارت حوله خلافات واسعة وسط القوى السياسية أدت الى ازمة سياسية حادة قادت بدورها، الى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. وفى المجال الاقتصادى رفضت موجهات برنامج الحكومة ولكنها لم تتقدم ببدائل محددة. والواقع ان انتقادات الجبهة كانت تنطلق من تصور متكامل طرحه د. الترابى فى ابريل ١٩٨٦ كميثاق للوفاق الوطنى وكأساس لحكومة قومية تكون الجبهة طرفا فيها. وهو ميثاق شامل تطرق الى كل قضايا الحكم[٩]. ولكن محاوره الاساسية لاتخرج عن أطار الركائز الاساسية للنظام المايوى. وهذا ما وضح فى مناقشاتها التى استهدفت الدفاع عن هذه الركائز والضغط على الاحزاب الحاكمة لاجبارها على اعادة النظر فى ترتيب القوى المهيمنة واشراكها فى السلطة. وذلك من خلال الرفض الشامل لبرنامج الحكومة تحت شعارات اسلامية فضفاضة.

أما الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى، فقد تركزت معارضتها فى الدفاع عن خصوصية الجنوب ومنطقة جبال النوبة فى مواجهة ما تسميه سيطرة الشمال العربى المسلم. لذلك حصرت مناقشاتها فى قوانين سبتمبر باعتبارها اساس مشكلة الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك ، واهملت المحاور الاخرى الخاصة بالمشاكل الوطنيةالكبرى وبناء سودان ديقراطى موحد ومستقل.وذلك رغم ان بعضها كان مشاركا فى الحكم . ومن هنا جاء اصرارها على الغاء هذه القوانين « لانها دينية وعنصرية واستبدالها بقوانين ١٩٧٤» واعتمدت فى ذلك على «عدم امكانية أصدار تشريعات جديدة بسبب عدم اكتمال انتخابات الجمعية» وعندما لم يستجب حزبا الامة والاتحادى لذلك انسحب نواب الكتلة السودانية الافريقية من قاعة الجمعية بما فى ذلك نواب الاحزاب الجنوبية المشاركة فى الحكومة[١٠]. ويبدو ان الحركة

السياسية الجنوبية لم تتعلم من تجاربها السابقة، خاصة تجربتها مع نظام نميرى، عندما انطلقت من افق اقليمى ضيق لا يرتبط بأى دور إيجابى فى مواجهة القضايا الوطنية الكبرى ويفرغ مشكلة الجنوب من مضمونها الديمقراطى المعادى للاستعمار، وعندما ظنت ان حل المشكلة يتمثل فى الارتماء فى احضان الفئات الحاكمة فى الخرطوم وتسليم ادارة الجنوب للسياسيين الجنوبيين دون أى اهتمام بقضايا التطور الاقتصادى الاجتماعى وقضايا الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية. وبذلك اخضعت نفسها لابتزاز الاحزاب الحاكمة ومناوراتها واهملت العمل مع قوى الانتفاضة والحركة الجماهيرية الديمقراطية فى الشمال والجنوب على السواء. ولذلك كان دورها فى مناقشة برنامج الحكومة محدودا بسبب ترددها بين معارضة توجهاته الأساسية والمشاركة فى الحكومة، بالاضافة إلى خلافاتها حول ادارة الجنوب والتعامل مع حركة قرنق. ولكنها مع ذلك رفعت راية الدفاع عن خصوصية الجنوب وتمايزه فى مواجهة الشمال وكشفت ضيق افق أحزاب القوى المهيمنة وضعف احساسها بمخاطر الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب على الوحدة الوطنية وسيادة البلاد وتطورها الاقتصادى والاجتماعى.

وبجانب حزب الجبهة الإسلامية المعارضة البرلمانية الرئيسية، واحزاب الكتلة السودانية الافريقية، كانت هناك قوى الانتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية. وهنا لابد ان نشير إلى ان التجمع الوطنى لم يعد فى مقدروره، بعد تكوين الحكومة، ان يقوم بنفس الدور الذى لعبه اثناء الفترة الانتقالية، وذلك لأن حزبى الأمة والاتحادى، وهما من أحزابه المؤسسة، أصبحا يمثلان السلطة الحكومية فى مواجهة الاحزاب الاخرى. ولذلك تحول التجمع إلى إطار عام للحوار السياسى والعمل الوطنى وانتهى دوره كجبهة سياسية لها برنامجها النضالى اليومى. ولكن ذلك لم يلغ دور قوى الانتفاضة ممثلة فى بقية الاحزاب داخل وخارج الجمعية التأسيسية ووسط الحركة النقابية. وبهذا المعنى يمكن القول ان هذه القوى كانت تمثل جبهة سياسية واسعة، بالرغم من انها لم تحاول ان تنظم نفسها فى اشكال تنظيمية محددة، لأنها كانت تنطلق فى مواقفها من أهداف وبرامج الانتفاضة ومن تجربتها فى العمل المشترك خلال الفترة الانتقالية. ولذلك كانت مواقفها متقاربة فى معظم قضايا الصراع السياسى. وانطلاقا من كل ذلك تميز تناولها لبرنامج الحكومة بالمسؤولية الوطنية والاحساس العميق بالتحديات التى كانت تواجه سودان ما بعد نميرى. فابدت ترحيبها باعلان رئيس الوزراء التزام الحكومة بمواثيق الانتفاضة الثلاثة وبتنفيذ ما تبقى من برنامجها. وهذه المواثيق واضحة فى توجهاتها، وشاركت فى اعدادها وصياغتها كافة القوى السياسية والنقابية، باستثناء حزب الجبهة الإسلامية القومية، الذى شارك فقط فى المؤتمر الاقتصادى الوطنى ووقع على مثياقه ومقرراته، ولكنه لم يشارك فى المواثيق الاخرى، بل كان يهاجمها. ورحبت قوى الانتفاضة،

ايضا، بتشخيص خطاب الحكومة الواضح والمحدد للخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى. ورحبت، من جهة ثالثة، بالموجهات العامة لسياسات الدولة التى طرحها البرنامج والتى شملت تصفية آثار مايو، الإصلاح الاقتصادى والتشريعى، إيقاف الحرب الاهلية بالحوار السلمى وعقد المؤتمر الدستورى الوطنى.. الخ، وبالاضافة إلى ذلك ركزت قوى الانتفاضة، داخل وخارج الجمعية التأسيسية، على النقد الموضوعى وطرح البدائل العملية. فقد اكد الحزب الشيوعى «ان الخطاب واضح فى توجهاته السياسية وفى عرض مشاكل البلاد الأساسية. والخلاف يتمثل فى المعالجات. وفى رأينا ان الحل الجذرى فى نظام وطنى ديمقراطى يفضى إلى الاشتراكية، لأن الاصلاحات فى إطار النظام الرأسمالى قد تخفف ويلاته لكنها لا تضع نهاية لها». وحول قضية الإصلاح الاقتصادى اكد «ان أى خطة للانقاذ الاقتصادى لابد ان تبدأ بتعبئة الموارد الداخلية وبالتعبئة المعنوية واستعادة ثقة الشعب فى شعار الإصلاح. لذا لابد من قرار سياسى بتخفيض اسعار السلع الضرورية خاصة السكر والبترول. وبدون ذلك تزول كل شعارات الكفاية والعدل مع الشعارات المايوية التى زالت. ومع ذلك فان التوجهات الاقتصادية فى برنامج الحكومة تبقى صحيحة.. ولكنها مواجهة بتحدى توفير مصادر التمويل والتحرر من التبعية الاقتصادية. وحول هذا الجانب نأخذ على الخطاب مسألتين:ـ

الأولى: النظر فى تجميد ديون الحكومة للنظام المصرفى، فإذا كان المقصود سياسات وخطوات لمحاربة التضخم والتقيد بقانون بنك السودان تصبح للتجميد جدوى اقتصادية شريطة تحديد فترة التجميد وكيفية السداد كخطوة فى عملية إصلاح مالى شامل. أما إذا كان التجميد من أجل التقاط الانفاس والالتفاف على المشكلة وأسبابها، فاننا لن نخرج من الدوامة.

والمسألة الثانية: فهى طلب تجميد المديونية الخارجية ريثما يستعيد الاقتصادى السودانى عافيته. فماذا لو رفض الطلب؟ أو ماذا لو قبل مقابل شروط سياسية؟ إذا استبعدنا الاحتمال الثانى، فلابد ان نتوصل، منذ الآن، إلى اتفاق وطنى عام لمواجهة صندوق النقد الدولى ونؤكد له أنه لا يفاوض الحكومة وحدها بل يفاوض أرادة وطنية موحدة تطلب شروطا افضل لسداد الديون وبأكثر من طريقة مريحة من غير وصفات الصندوق التى جلبت الكوارث على كل بلد اهتدى بها. والتفاوض مع الصندوق لا يعتمد فقط على تقديم الخيارات وقوة منطقها بقدر ما يعتمد على السير بجدية فى تنفيذ خطة إعادة تعمير القطاعات الإنتاجية وإيقاف تدهور الجنيه السودانى. ولأجل السير فى هذا الطريق لابد من استعادة السيادة الوطنية والقرار الوطنى فى الجهاز المصرفى. وهذا يتطلب سحب تراخيص البنوك الاجنبية والمشتركة وحصر القطاع المصرفى فى البنوك الحكومية وبنوك القطاع الخاص المحلى مع اشراف البنك المركزى على

النشاط المصرفى. ولابد من إصلاح أوضاع البنوك المتخصصة لتمكينها من القيام بدورها. وإذا لم تقدم الحكومة حلولا لمثل هذه المشاكل فانها ستخسر الشعب»[١١]. ورأى حزب البعث «ان نقطة الانطلاق لتحويل التزام الحكومة بمواثيق الانتفاضة، والمحاور الاساسية لبرنامجها، إلى واقع تتمثل فى السير الجدى فى تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوى». وحول قضية الاصلاح الاقتصادى اكد «ان الحكومة طرحت مواجهات عامة سليمة، لكنها لم تربطها بخطة وسياسات محددة، ومع ذلك فان موجهات الاصلاح الاقتصادى يجب ان ترتبط بقضيتين: الأولى - خلق المناخ السياسى والاقتصادى العام الملائم للتوجه الجدى فى الإصلاح الاقتصادى. وهذا يتطلب اتخاذ عدة إجراءات سياسية تشمل: تصفية آثار مايو، إعلان موقف مستقل فى التعامل مع صندوق النقد الدولى يرتكز إلى مقررات المؤتمر الاقتصادى وتسنده القوى السياسية والنقابية، إعادة النظر فى الاتفاقيات التى تفرط فى السيادة الوطنية مثل الاتفاق مع شيفرون وسحب تراخيص البنوك الخاصة الاجنبية والمشتركة والاكتفاء فقط بالبنوك الحكومية، العودة لنظام الرقابة على النقد الاجنبى، اصدار قانون من اين لك هذا وتطبيقه على اركان النظام المايوى الخ.. أما القضية الثانية فتتمثل فى تخفيض اسعار السكر والبترول والقمح والادوية مع وضع سياسات جادة لمكافحة التضخم.. ويجب ان لا تفكر الحكومة فى هذا الامر من زاوية التوازن المالى فقط وتتجاهل آثاره الايجابية فى زيادة الإنتاج. ويؤكد حزب البعث بدون اتخاذ إجراءات جادة لخلق المناخ السياسى والاقتصادى الملائم للإصلاح الاقتصادى وتخفيض اسعار السلع الأساسية لا يمكن الحديث عن أى توجه جدى للإصلاح الاقتصادى، ناهيك عن الخروج من الازمة الاقتصادية بشكل نهائى. ومثل هذا الحل الشامل يتمثل فى رأينا فى استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة التى تقوم على التنمية الشاملة والمتوازنة، الاستقلال الاقتصادى، الاعتماد على النفس، تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل والتكافل الاقتصادى مع البلدان العربية والاقطار الافريقية المجاورة. وهذه الاستراتيجية تتطلب نهجا سياسيا محددا اساسه الإدارة الوطنية المستقلة والمشاركة الشعبية الواسعة والدور القيادى للقطاع العام»[١٢].

وركزت قوى التجمع النقابى والنقابات والاتحادات المهنية على قوانين العمل والنقابات وقضايا الاجور وتخفيض تكاليف المعيشة. ففى جانب القوانين طالبت بالغاء قوانين العمل المايوى واستبدالها بقوانين ديمقراطية تشارك فى اعدادها النقابات والاتحادات، وذلك فى إطار الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، وركزت ايضا على مراجعة الهيكل الراتبى وربط الاجور بالإنتاج وتكاليف المعيشة وتركيز الاسعار، وتحديد حد ادنى للاجور على اساس تكاليف المعيشة الحقيقية، وتخفيض اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وانتهاج سياسة تموينية تستهدف توفير الاحتياجات الاساسية باسعار وكيمات معقولة[١٣].

والواقع ان هذه القضايا تمثل ابرز نتائج الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى. فالحد الادنى للاجور كان حوالى ٦٠ جنيه، فى حين قُدرت تكاليف المعيشة المعقولة للاسرة العمالية المتوسطة بحوالى ٥٦٠ جنيه فى الشهر[١٤]. لذلك لم تجد قوى العاملين فى خطاب الحكومة سوى الوعود والحديث عن إجراءات مكافحة التهريب وزيادة الإنتاج دون أى مكاسب ملموسة.

وفى مجالات قضايا الحرب الاهلية والمؤتمر الدستورى والمحاور الاخرى تقدمت قوى الانتفاضة بمقترحات مماثلة انطلاقا من مواثيق الانتفاضة واهدافها. والواقع ان برنامج الحكومة كان يتميز بالتردد وعدم الحسم، رغم وضوح توجهه الاصلاحى وارتباط هذا التوجه ببرنامج الانتفاضة واهدافها.

فى هذا الاطار تحددت الصورة العامة لحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد فى مواجهة قضايا البلاد الأساسية، وفى مقدمتها تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، وايقاف الحرب الاهلية ومواجهة ظروف التردى الاقتصادى، والمحافظة على النظام الديمقراطى وترسيخه. وبذلك وجدت الحكومة الائتلافية نفسها بين مطرقة حزب الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية وسندان قوى الانتفاضة، فى عمومها، بالاضافة إلى ضغوط الحرب الاهلية وضغوط قوى اقليمية ودولية عديدة تربطها مصالح معينة بالسودان. وفى مواجهة كل هذه الضغوط كان على الحكومة الائتلافية مواجهة تحدى المحافظة على وحدتها أمام صراعات احزابها الرئيسية وصراعات الكتل والاجنحة فى داخل هذه الاحزاب نفسها. لذلك كان عليها ان تحدد بدقة إلى أين تتجه؟ باتجاه تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية؟؟ هذا ما ستكشفه لنا متابعة موقفها من قضية الاصلاح الاقتصادى وقضية الحرب الاهلية وعملية السلام وعقد المؤتمر الدستورى.

أولا: فى قضايا الإصلاح الاقتصادى : ـ

فى مارس ١٩٨٦ انعقد المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول، وشارك فى إعداده وتنظيمه وفى مداولاته عدد كبير من الاقتصاديين السودانيين العاملين داخل السودان وخارجه، وممثلين للاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية واتحاد اصحاب العمل. وفى الجلسة الختامية خاطب الصادق المهدى المؤتمرين وتطرق، فى حديث طويل إلى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلّفه النظام المايوى وإلى فوضى النظام المصرفى والإدارة الاقتصادية الخ.. واعلن التزامه بمقررات المؤتمر وتوصياته حول خطة الانقاذ الاقتصادى وتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى. واضاف ان التوصيات التى توصل إليها المؤتمر نؤيدها ونشارك فى دعمها ونراها لبنة من اللبنات التى نبنى بها الآن النهج القومى[١٦].

ان الاعداد السليم والمناقشات الجادة التى شهدتها جلسات المؤتمر والكفاءات التى شاركت فيه جعلت منه حدثا هاما فى تاريخ السودان الحديث، إذ لأول مرة يجتمع اهل الاختصاص واهل السياسة واصحاب العمل لمناقشة قضايا الاقتصاد السودانى وتخرج اجتماعاتهم بمقررات وتوصيات محددة لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتدهورة، انطلاقا من المصالح الوطنية العليا وحق شعب السودان فى الحياة الحرة الكريمة. ولذلك شاركت فى مداولات المؤتمر وساندت مقرراته كل الاحزاب السياسية، بما فى ذلك الجبهة الإسلامية التى لم تشارك فى مواثيق الانتفاضة الاخرى بل كانت تهاجمها.

لقد كانت فكرة المؤتمر نفسها مطروحة فى ادبيات بعض الاحزاب فى السنوات الاخيرة للنظام المايوى كرد فعل على المؤتمرات التى أقامتها السلطة خلال تلك الفترة. وبعد الانتفاضة جاءت الخطوة العملية من معهد البحوث الاقتصادية والدراسات الانمائية بجامعة الخرطوم الذى قام باعداد وتنظيم مؤتمر الاقتصاد الكلى فى يناير ١٩٨٦. وتبعه مؤتمر آخر حول العون الخارجى اعده ونظمه معهد الدراسات الاضافية بجامعة الخرطوم. وفى الوقت نفسه شاركت وزارات القطاع الاقتصادى فى ثمانية مؤتمرات قطاعية تناولت قضايا ومشاكل قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة. وجاء المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول كتتويج لهذه الجهود الكبيرة. وهكذا جاءت توصياته ومقرراته نتيجة مناقشات طويلة تضمنتها جلسات هذه المؤتمرات التى بلغت ٦٢ جلسة استغرقت اكثر من ١٥٠ ساعة عمل وشاركت فيها مختلف الكفاءات السودانية. وتشاء الصدف ان يعين د.بشير عمر وزيرا للمالية والتخطيط الاقتصادى فى أول حكومة برلمانية بعد الانتفاضة، وبذلك تحمل مسؤولية أهم وزارات القطاع الاقتصادى المناط بها تنفيذ موجهات وسياسات الحكومة الاقتصادية المرتكزة، بشكل رئيسى على مقررات وتوصيات المؤتمر. فالدكتور بشير هو الذى أعد الورقة الأساسية التى أدت مناقشتها إلى بلورة فكرة المؤتمر وطريقة عمله وعمل مقررا للمؤتمر وشارك مشاركة نشطة فى مختلف مراحله.

وبعد تكوين الحكومة الائتلافية الأولى أعلن رئيس الوزراء ان الحكومة ستطرح خطة اقتصادية اجتماعية برؤية سودانية على أساس مقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادى، وان لجانا قد كونت لوضع الدراسات اللازمة. ونتيجة لذلك جاءت ميزانية ١٩٨٧/٨٦ تحمل موجهات ومرتكزات عامة وتركز على إنجاح الموسم الزراعى، دون ان تربط موجهاتها بخطة انقاذ وسياسات اقتصادية محددة، وذلك بحجة ضيق الوقت وضرورة توفير الاحصائيات والدراسات اللازمة. وهذا ما جعل السياسات الاقتصادية والتجارية عرضة لتفسيرات متناقضة عكستها اختلافات وزراء القطاع الاقتصادى حول المعالجات العملية، وجعلها أيضا عرضة لضغوط الجبهة الإسلامية والفئات التجارية والطفيلية والمؤسسات المالية الدولية

وضغوط قوى الانتفاضة فى نفس الوقت. ويبرز كل ذلك بشكل واضح فى موقف الحكومة من قضايا الاجور وتكاليف المعيشة، إصلاح الجهاز المصرفى، السياسات الاقتصادية والتجارية والموقف من صندوق النقد الدولى وخطة الانقاذ التى حدد مؤشراتها المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول. فماذا فعلت الحكومة فى هذه الميادين؟ وكيف تفاعلت مع الضغوط السياسية والاقتصادية التى ظلت تتعرض لها سياساتها واجراءاتها طوال سنوات عمرها ٨٦ ـ ١٩٨٨؟

١ـ **انطلقت الحكومة الائتلافية** فى مواجهتها لقضايا الاجور وتكاليف المعيشة من نظرة اقتصادية ضيقة، ركزت على التوازن المالى وتجاهلت الجوانب الاجتماعية لزيادة الاجور وتخفيض تكاليف المعيشة وتأثيرها فى حماس العاملين لزيادة الإنتاج، لذلك تمثلت سياساتها فى إجراءات إدارية وتنظيمية وقانونية شملت محاربة التهريب والسوق الأسود والرقابة على الاسعار، وراهنت على زيادة الإنتاج فى المدى المتوسط والبعيد. وفى مواجهة مطالب نقابات العاملين بتخفيض اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، خاصة السكر والقمح والبترول والادوية، وتوفيرها فى الأسواق، كان وزير المالية والتخطيط يتذرع بحجة «ان الرقابة فى الأسواق معدومة والجهاز التنفيذى غير قادر على تنفيذ سياسات الدولة. لذلك لا نستطيع، فى الظروف الراهنة، دعم أى سلعة لأن الدعم لن يصل إلى مستحقيه لعدم ثقتنا فى قنوات التوزيع ولأن الدعم يزيد عجز الميزانية العامة»[١٧]. وهى حجج مردودة، لانه كان من الممكن إصلاح قنوات التوزيع بالاعتماد على المؤسسات التجارية الحكومية واجهزة التعاون فى المدن والارياف، وكان من الممكن، أيضا، الاسراع باصلاح نظام الحكم المحلى واجراء انتخابات المجالس المحلية وتأهيلها لتحمل مسؤوليتها فى التوزيع والرقابة على الاسعار ومحاربة السوق الأسود الخ.. وفى الوقت نفسه كان من الممكن تصفية الجيوب المايوية والطفيلية داخل جهاز الدولة.

وهكذا تهربت الحكومة من تقديم أى مكسب مباشر للجماهير المكتوية بنيران الغلاء والتضخم تحت غطاء حجج وذرائع واهية. ونتيجة لبطء إجراءاتها وضعف تأثيرها فى إيقاف تدهور الأوضاع المعيشية تفجرت مظاهرات طلابية فى انحاء العاصمة المختلفة وتعرضت دار حزب الأمة بامدرمان للرشق بالحجارة ادى إلى وفاة احد الانصار العاملين فى الدار. واعلن الصادق المهدى ان جهات سياسية حاقدة تسعى لتحريض الطلاب لاهداف خاصة وان الحكومة تبذل جهودا خارقة لتذليل مصاعب المعيشة[١٨]. اما د. عمر نور الدائم، وزير الزراعة، فقد اتهم الجبهة الإسلامية واشار إلى انها تدبر لانقلاب عسكرى لانها اصيبت بالقلق عندما علمت ان مجلس الوزراء قد اجاز تعديلات فى الدستور تمكنه من اجتثاث آثار مايو[١٩]. ولكن فات رئيس الوزراء ود. نور الدائم ان المظاهرات اسبابها الموضوعية متمثلة فى تدهور الاوضاع المعيشية وتلكؤ الحكومة فى اتخاذ الإجراءات المطلوبة. ففى نفس تلك الايام اصدر

اتحاد عام نقابات عمال السودان بيانا دعى فيه الحكومة لزيادة الحد الادنى للاجور ووضع سقف للاجور العليا ودعم السلع الأساسية وتوفيرها فى الاسواق[٢٠]. ولكن الحكومة الائتلافية ظلت تدور حول محاور سياساتها المعلنة، وتتردد فى إعادة النظر فى هيكل الاجور ودعم السلع الأساسية، وتتهاون فى مكافحة التهريب والسوق الاسود وتلاعب الفئات التجارية والطفيلية وتحكمها فى حركة السوق والاسعار. وفى مارس ١٩٨٧ قامت برفع اسعار الصلصة والصابون وحجارة البطارية بحجة تغطية العجز المتصاعد فى الميزانية. وهكذا بدلا من البحث عن مصادر اخرى لزيادة ايراداتها لجأت الحكومة إلى الضرائب غير المباشرة وزيادة اعباء اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة. والواقع ان ايقاف تدهور مستوى المعيشة كان يرتبط بالالتزام بتنفيذ مجمل برنامج الاصلاح الاقتصادى، خاصة الجوانب المتعلقة بتصفية النشاط الطفيلى والسياسات المايوية الموروثة وتحفيز العاملين لزيادة الإنتاج. ولكن ركود وجمود السياسات الحكومية فى هذه المجالات ادى إلى تدهور الأوضاع وتململ وتحرك النقابات والاتحادات المهنية عن طريق المذكرات والدخول فى اضرابات محدودة طوال عام ١٩٨٧، ظلت الحكومة تواجهها بالتجاهل والمعارك الكلامية التى تخصص فيها وزير شئون الرئاسة. وتطور هذا التململ والتحرك إلى انتفاضات شعبية فى الدويم ونيالا وبور سودان وغيرها من مدن الاقاليم، خاصة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى اكتوبر ١٩٨٧ وتراجع الحكومة عن سياسات الدعم وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، ووصل قمته فى انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ التى ادت إلى تطورات سياسية هامة فى البلاد.

٢- الصراع حول السياسات الاقتصادية:-

كان وزيرا التجارة والمالية والتخطيط الاكثر اجتهادا وسط وزراء الحكومة والاكثر تمسكا ببرنامج الاصلاح الاقتصادى، وذلك فى إطار الموجهات العامة لبرنامج الدولة المعلن، لذلك تعرضت سياساتهما لمقاومة واسعة من قوى الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق الأسود. فقد شنت هذه القوى حملة واسعة وشرسة ضد قانون الضرائب لسنة ١٩٨٦ الذى حل محل قانون الضرائب المايوى، وكان أبرز ما فيه تمييزه بين أرباح المنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة وأرباح شركات التأمين والمصارف التجارية. لذلك وجد القانون معارضة واسعة ومتواصلة من الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية. وتركزت المعارضة، بشكل واضح، على جدول الفئات الضريبية الخاص بارباح شركات التأمين الذى حرمها من اعفاء أى نسبة من أرباحها وفرض عليها ضريبة تعادل ٢٥٪ على الخمسة آلاف الأولى، ٣٥٪ على الـ ٢٠ ألف التالية، ٤٥٪ على الـ ٧٥ ألف التالية، ٥٠٪ على الـ ٩٠٠ ألف التالية، ٦٠٪ على المليون جنيه الثانية، ٧٠٪ على أى أرباح إضافية. وتركزت المعارضة أيضا، على الجدول الخاص بارباح المصارف الذى فرض ضريبة تعادل ٢٥٪ على الخمسة آلاف

الأولى، ٣٥٪ على الـ ٢٠ ألف التالية، ٤٥٪ على ٧٥ ألف التالية، ٥٠٪ على الـ ٩٠٠ ألف التالية، ٦٥٪ على المليون جنيه التالية، ٧٥٪ على أى أرباح إضافية. والهدف من هذا التمييز، كما شرح وزير المالية، هو لتحجيم النشاط الطفيلى وتشجيع الاستثمار فى القطاعات المنتجة. وفى إطار مناقشات الجمعية التأسيسية قدمت الجبهة الإسلامية القومية اقتراحاً برفع بدل الاستهلاك المهنى من ١٥٪ إلى ٢٠٪، إعفاء التبرعات فى حدود ١٠٪ من صافى الأرباح، وذلك بهدف تخفيض الأرباح الخاضعة للضرائب. كما اقترحت أيضا، دمج جداول الفئات الخاصة بارباح شركات التأمين والمصارف التجارية مع الجدول الخاص بالمنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة، وذلك بحجة ان التمييز لا مبرر له. واقترحت أيضا، تخفيض الحد الأعلى إلى ٥٠٪ فقط بحجة الاستثمار وكذلك عدم سريان القانون بأثر رجعى. والاقتراح الاخير كان يستهدف عدم تطبيق القانون على أرباح عام ١٩٨٥. وفى هذا الاتجاه ذكر د.إبراهيم عبيد الله، فى مناقشات الجمعية، ان القول بان شركات التأمين والمصارف مؤسسات غير منتجة قول غير صحيح لأن هناك تناسق كبير بين مختلف قطاعات الاقتصاد[٢١]. أما اتحاد اصحاب العمل، الذى كان يرأسه فتح الرحمن البشير، رجل الاعمال المعروف، فقد انتقد السياسة الاقتصادية للحكومة ووصفها بالعشوائية والتخبط، وركز انتقاداته على قانون الضرائب ووصفه بانه لا يشجع على الاستثمار[٢٢]. ووصلت الحملة ذروتها عندما احتج رجال الاعمال فى مدينة ودمدنى على صدور القانون باضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام. ووقتها اعلن حاكم الاقليم الأوسط ان الاضراب تقف خلفه جهات سياسية ظلت تعارض القانون منذ البداية وهدفها تكسير القانون فى بداية تطبيقه[٢٣]. وهكذا انكشفت القوى السياسية والاجتماعية المعادية لاى توجه جدى فى طريق الاصلاح الاقتصادى واتضح ان الاصلاح الاقتصادى ليس مجرد اجراءات فنية يقوم بها الفنيون وموظفو الدولة بقدر ما هو فى المقام الأول، عمل سياسى وحركة صراع سياسى واجتماعى خلال فترة الحكم المايوى من اجل زيادة ثرواتها على حساب افقار الملايين من جماهير الشعب. ونفس هذه القوى شنت حملاتها ومعارضتها لسياسات وزير التجارة لمحاربة التهريب وتجفيف السوق من السلع المهربة بهدف إعادة تنظيم السوق الداخلى والتجارة الخارجية، خاصة بعد صدور قانون محاربة التهريب وتكوين مباحث التموين والشروع فى تنفيذ البطاقة التموينية. وفى مجال التجارة الخارجية تركزت المقاومة على سياسة إعادة شركات الامتياز وحصر تصدير الصمغ والحبوب الزيتية فى هذه الشركات. وفى هذا الاتجاه تعددت لقاءات اتحاد الصناعات برئيس الوزراء وتكررت انتقادات الاتحاد لاحتكار تصدير هذه المحاصيل للشركات الحكومية، ومنع القطاع الخاص المجرّب من القيام بدوره، وطالب بمشاركة القطاع الخاص فى سلع الصادرات الأساسية، خاصة الحبوب الزيتية والصمغ والذرة واعطاء المصارف الخاصة حق شراء العملات الصعبة وذلك بهدف

استيراد مدخلات الإنتاج. واكد رئيس الوزراء للاتحاد ان الاتهامات التى اثاروها ضد سياسات الحكومة لا أساس لها، لأن الحكومة ليست ضد القطاع الخاص بل ضد النشاط الطفيلى وتعمل على اجتثاثه فى القطاعين العام والخاص على السواء[٢٤]. ومع كل ذلك ظلت صحف الجبهة الإسلامية القومية تواصل حملاتها الإعلامية ضد سياسات وزارة التجارة وظلت الجبهة والقوى الطفيلية تواصل ضغوطها السياسية والاقتصادية على الحكومة. فقد تواصلت الحملة الإعلامية ضد احتكار شركات الامتياز لتصدير المحاصيل الرئيسية والمطالبة بفتح الباب للقطاع الخاص، وذلك بحجة محدودية أفق شركات القطاع العام وعجزها فى مجال التسويق الخارجى[٢٥]. وفى نفس الاتجاه طالب د.عبد الوهاب عثمان مسؤول المكتب الاقتصادى فى الجبهة الإسلامية القومية بالسماح للمغتربين باستيراد البترول، ورد عليه وزير المالية بان الحكومة تحتكر استيراد البترول وهى شريك فى شركة توتال وتجرى مفاوضات للمشاركة فى شركات البترول الأخرى[٢٦]. ومع تصاعد هذه الحملات والضغوط، تزايدت ضغوط مماثلة على وزير التجارة من اصحاب النفوذ المالى والتجارى وسط الحزب الاتحادى الديمقراطى لاجباره على التراجع عن سياسات محاربة التهريب والسوق الأسود وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية[٢٧]. وشملت الضغوط وزير المالية لإجراء تغييرات جوهرية فى قانون الضرائب لسنة ١٩٨٦ وسياسات الصادر والوارد والنقد الاجنبى، خاصة بعد مذكرات اتحاد أصحاب العمل والصناعات لرئيس الوزراء وتعدد لقاءاتهم به، ووصلت قمتها عندما اجبرت الحكومة على رفع اسعار الصلصة والصابون ومعجون الأسنان وحجارة البطارية فى مارس ١٩٨٧، وعندما اصدر مجلس الوزراء، فى نفس تلك الأيام، قراره بتفريغ ميناء بورتسودان من بضائع متراكمة. وكان لهذا الحدث دوى عاصف أدى إلى تفجير تناقضات كبيرة وسط وزراء القطاع الاقتصادى وإلى حل الحكومة وفتح الطريق لتكوين حكومة جديدة.

بدأت القصة بتكوين لجنة وزارية، برئاسة صلاح عبد السلام، وزير شئون الرئاسة، وسيد أحمد الحسين، وزير الداخلية، ومحمد توفيق، وزير الإعلام، ود.أبو حريرة وزير التجارة، بصلاحيات مجلس وزراء لتفريغ ميناء بورتسودان خلال أسبوع واحد من بضائع متراكمة دخلت الميناء بطرق غير مشروعة. واعلنت الحكومة ان الهدف هو فك الضائقة المعيشية وحل مشكلة النقص فى مدخلات الإنتاج ومشكلة الندرة فى السلع الاستهلاكية التى تفاقمت فى تلك الفترة وأدت إلى اضطرابات واعتصامات فى الدويم ونيالا وبعض المدن الأخرى. وقدرت الأوساط الصحفية قيمة البضائع المتراكمة بحوالى ٨٠٠ مليون جنيه. ومنذ البداية برزت تناقضات صارخة وسط اعضاء اللجنة الوزارية. فقد صرح وزير التجارة بان هناك بضائع بملايين الجنيهات دخلت الميناء بطرق غير مشروعة وان القانون سيطولها دون استثناء وان

الجديد فى قرار مجلس الوزراء هو الاسراع فى الاجراءات وطلب من التجار المعنيين تقديم مستنداتهم الرسمية. وفى الوقت نفسه اعلن الناطق الرسمى باسم مجلس الوزراء بأنه لا مصادرات ولا مزادات بشأن البضائع المتراكمة ودعى كل من يملك مستندات رسمية ان يقدمها للجنة الوزارية. واكد وزير المالية ان قرار المجلس هو تطبيق القانون[٢٨]. ومع هذا التناقض فى تصريحات المسؤولين، التزمت اللجنة نهجا مرنا شمل غرامات تراوحت بين ٣٪ و٥٪ من قيمة البضاعة وتخفيض اسعار بعضها عند بيعها للمستهلك. ونتيجة لذلك جاءت قراراتها بعيدة عن نصوص القانون وفى مصلحة المستوردين لأن الغرامات ضعيفة جدا وتخفيضات الاسعار لا يمكن ضمان تطبيقها[٢٩]. وهذه البضائع كانت تعود لخمسة وأربعين تاجراً، بعضهم معروف بتورطه فى عمليات التهريب والتخزين والسوق الاسود[٣٠]. وبعد تصفية الميناء صرح د. أبو حريرة بأن «ما تم هو تخريب اقتصادى كبير، واتوقع تخريبا اكبر من هذا فى المستقبل، وادعو إلى تكوين لجنة محايدة لتحديد من هو المسؤول عن هذا الخراب خاصة ان جهات حكومية عديدة شاركت فيه. لقد تمت تجاوزات واضحة لقانون مكافحة التهريب، ولابد من التحقيق فى هذه التجاوزات، وتدخل بعض الوزراء فى سياسات وزارات أخرى، لأن تفريغ الميناء لا يعنى التخلى عن تطبيق القانون. هناك مآسى لا حدود لها حدثت، بضائع يجب محاكمة أصحابها قامت اللجنة بتخليصها، وزير يصدر قرارات فى شؤون تخص وزارات أخرى» واكد «ان الهجوم الذى يتعرض له من بعض الاتحاديين هو من عناصر معروفة ومدسوسة على الحزب الاتحادى»[٣١]. وفى حديث آخر اوضح وزير التجارة «ان الحملة التى تعرض لها بدأت بطريقة مدروسة، اشتركت فيها جهات عديدة، وهناك تنسيق بين رئيس الوزراء، وعضو مجلس رأس الدولة، محمد الحسن عبد الله ياسين، ووزير الصناعة، مبارك الفاضل، وهدف الحملة هو اخراجى من الوزارة عن طريق تشويه سمعتى. بدأت القصة بتفريغ السوق من السلع وذلك لربط مسألة تفريغ الميناء بحل مشكلة الندرة فى السلع الاستهلاكية. وإذا كان يمكن حل مشكلة الندرة والضائقة المعيشية بهذه الطريقة، إذن لنسمح بالتهريب ونلغى كل السياسات التى اعلناها فى برنامج الحكومة فى يونيو ١٩٨٦. لكن لا يمكن ان نقول اننا نهدف لاصلاح اقتصاد البلد عن طريق سياسات معينة وفى الوقت نفسه نطلب توفير السلع باى طريقة ممكنة بما فى ذلك التهريب. لقد تبنت الحكومة سياسات محددة فى ميثاقها وبرنامجها المعلن. هناك بعض الجهات تحاول ان تخضع سياسات الحكومة لمصالحها الضيقة، هى فئات الطفيليين، كما نسميهم، ولكن لم يجد توجهها هذا قبولا من معظم الوزراء، خاصة وزراء القطاع الاقتصادى. بعد فترة بدأت ضغوط هذه الفئات تتزايد. فتوافدت اتحادات أصحاب العمل والصناعات ومصدرى الماشية وغيرها إلى رئيس الوزراء تطالب بتغيير السياسات الاقتصادية للحكومة. وواجهت هذه المحاولات قوة ضاغطة كبيرة

تمثلت فى الشارع الذى ايد سياسات الحكومة بشكل واسع وملموس. ثم جاء أول هجوم شرس من رئيس الوزراء نفسه عندما صرح للصحف بأن صفقة استيراد الخراف الاسترالية فيها شبهة فساد، دون ان يوضح ذلك، مع انه كان موافقا عليها وعلى اجراءاتها. هذا التصريح ساعد صحف الجبهة الإسلامية القومية والفئات الطفيلية على مواصلة حملاتها ضد تلك السياسات. ذهبت إلى رئيس الوزراء ووضحت له كافة المعلومات الخاصة بالصفقة، ووعدنى بتصحيح حول الموضوع، لكنه لم يفعل حتى الآن. تعرضت لضغوط كثيرة لكن موقفى ظل ثابتا وواضحا. لقد عملت مع رئيس الوزراء لمدة عام كامل، وكل الاشياء التى ذكرها فى مؤتمره الصحفى الأخيرأول مرة اسمع منه انه يعتبرها قصورا فى الاداء واتهامات لوزير التجارة، مثل الجمعية التعاونية، صفقة الخراف الاسترالية، احتياجات العيد وغيرها. المهم ان تفريغ الميناء لم يحل الضائقة المعيشية أو ندرة السلع فى الأسواق، اللجنة حددت ٦٥ حالة لم تكن لها رخص رسمية. وهذه الحالات جميعها كان يجب ان تعتبر تهريبا تطبق عليها عقوبة الاعدام حسب قانون محاربة التهريب. اللجنة تقوم بمثل هذا التصرف وتتحدث عن محاربة التهريب والفساد وإزالة آثار مايو وتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى؟! - اعتقد ان هذا تضليل للشعب السودانى. فى الشهور الاخيرة تحركت لتوسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والصديقة كبديل للتمويل بدولار السوق الأسود المضر بالاقتصاد الوطنى ولمحاربة هذا السوق وفئات الطفيليين الذين يعتمدون على التهريب. وكذلك بدأت مشاورورات مع د. بشير عمر وزير المالية، لتوفير قروض ميسرة نستغلها فى استيراد الضروريات. حصلنا على حوالى ٧٠ مليون دولار من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وحوالى ٤٠ مليون من تركيا، وكان ممكناً ان نتعامل معها فى حدود ١٤٠ مليون دولار. هذه الأشياء وغيرها عوملت بعدم اهتمام لأن صندوق النقد والبنك الدوليين ضد البروتكولات والاتفاقيات الثنائية. لذلك كنت استغرب كلما اقدم مشروعا اعتبره مكسبا للناس أجد ان ذلك يخلق حالة كآبة كبيرة فى وجوه بعض الوزراء، ومن ثم بدأت تظهر محاربة واضحة لكل شىء يقدمه وزير التجارة سواء كان متعلقا بوزارة التجارة أو وزارات اخرى ساعدها فيه. لقد طالبت بالتحقيق فى كل الاتهامات المثارة، لكن الاتجاه الجارى الآن لا يستجيب لهذا الطلب»[٣٢]. والواقع ان تفريغ الميناء كشف عن خلافات واسعة بين وزراء القطاع الاقتصادى، خاصة بين وزير الصناعة ووزير التجارة، وبين الاخير ورئيس الوزراء. كما كشف ايضا عن خلافات كبيرة وسط قيادات الاتحاد الديمقراطى حول السياسات الاقتصادية. وظهرت كل هذه الخلافات فى شكل تصريحات واتهامات متبادلة نشرتها الصحف. وفى هذا المجال يقول الصادق المهدى «ان وزير التجارة كانت له آراء تخالف أراء حزبه وكذلك التفكير المعتدل الذى كانت تنتهجه الحكومة. وفى فبراير ١٩٨٧ ناقش مجلس الوزراء إجراءات لتسهيل استيراد بعض الضروريات ومدخلات الإنتاج بطريقة

نظام الاستيراد بالموارد الذاتية، واشترك هو فى المناقشة لكن المجلس لم يأخذ برأيه، بل اتخذ قرارا لتسهيل استيراد السلع المذكورة. وفجأة انتفض د. أبو حريرة، وكنت اظن انه سيخرج لأمر عاجل ويعود، لكنه وقف عند الباب وقال: انه لن ينفذ شيئا من ما تقرّر هنا. ثم ذهب مع لجنة تفريغ الميناء. وهناك تعرضت اللجنة لكل المشاكل واتخذت قرارات حاسمة بشأنها. ولدى عودته اتهم أبوحريرة زملاءه، مناقضا ما قرره معهم، وضمنهم وزراء من حزبه. وبدأ يصرح فى الصحف، ثم كتب لى يطالب بالتحقيق. وعاتبته على تصريحاته فى الصحف قبل وصول خطابه إلىّ وإلا ما معنى سرى جداً التى زين بها صدر الخطاب، واخبرته ان لم يبادر بالاعتذار فاننى سوف اتصرف. فرد بانه سيعتذر ولكن ليس علنا»[٣٣].

ومع تقديرنا لما ذكره السيد الصادق المهدى، فان تطور الاحداث خلال تلك الفترة يشير إلى ما كان يجرى تحت السطح من احتكاكات وصراعات بين اتجاهين داخل صفوف الحكومة وحزبى الائتلاف، اتجاه يصر على السير فى السياسات التى تبنتها الحكومة فى خطابها امام الجمعية فى يونيو ١٩٨٦، واتجاه آخر يدعو إلى التراجع عن تلك السياسات وتبنى سياسات جديدة وانعكس ذلك بشكل واضح فى تناقض تصريحات وزيرى المالية والتجارة مع تصريحات وزير الصناعة حول عدد من اجراءات وسياسات الدولة، وفى بروز خلافات الاتحاديين حول السياسات الاقتصادية فى الصحف ومجالس الخرطوم. ففى نهاية ابريل ١٩٨٧، بعد يومين فقط من تكوين لجنة تفريغ الميناء، نشر الحزب الاتحادى ورقة حول السياسات الاقتصادية تدعو «للعودة لسياسة الاستيراد من الموارد الذاتية وتتضمن وضع ميزانية للنقد الاجنبى وتكوين لجنة للسماح بالاستيراد من الموارد الذاتية وتحويل المؤسسات العامة الخاسرة للقطاع الخاص، ووضع حوافز للمصدرين عن طريق سعر تشجيعى للدولار أو السماح للمصدرين بنسبة معينة من عائداتهم بالعملة الصعبة. وتضمنت الورقة، أيضا، مقترحات لحل مشكلة العجز الخارجي والداخلى شملت حصر دور الدولة فى استيراد السلع الهامة، والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد بحرية من موارد ه الخاصة فى حدود ميزانية النقد الاجنبى، وتخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار، وادخال بعض السلع الاستهلاكية الضرورية فى نظام تموين..»[٣٤]. وفى تلك الأيام نفسها اعلن د. التيجانى الطيب، المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء، ان تخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار امر لابد منه وله فوائد ومزايا اقتصادية عديدة[٣٥] وهو اعلان يتوافق مع توجهات ورقة الاتحاديين لكنه يتناقض مع تصريحات لوزير المالية حول رفض الحكومة لمقترحات صندوق النقد الدولى بتخفيض سعر صرف الجنيه[٣٦] وكل ذلك يؤكد ان هناك صرعات كانت تجرى تحت السطح منذ شهور، وربما منذ إعلان تكوين الحكومة الائتلافية الأولى. والواضح ان رئيس الوزراء قد انحاز اخيرا إلى الاتجاه الذى كان يدعو لمراجعة السياسات الاقتصادية. ولكن يبدو انه لم يكن من الممكن

اجراء مثل هذه المراجعة دون اجراء تعديل وزارى، بسبب انقسام مجلس الوزراء. وهذا ما كان، حيث اعلن الصادق المهدى فى ١٩٨٧/٥/١٣ اعفاء جميع الوزراء من مناصبهم والبدء فى مشاوروات لتكوين حكومة جديدة ببرنامج جديد، واكد «ان هذا القرار أملته المصلحة الوطنية ولتحقيق درجة أعلى من الانسجام بين الوزراء ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب»[٣٧] ووجد هذا التوجه ترحيبا واسعا من الجبهة القومية الإسلامية والفئات التجارية والطفيلية وامتداداتها داخل حزبى الائتلاف، وهكذا ادت ضغوط هذه القوى إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية المتضمنة فى برنامج الحكومة المعلن وإلى تفجير تناقضات كبيرة وسط الحكومة واحزابها. لذلك شهدت الفترة اللاحقة تغييرات هامة فى توجهات الحكومة الائتلافية الثانية شملت الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى وانتهاج سياسات اقتصادية جديدة ارتكزت بشكل رئيسى على مقترحات الورقة الاقتصادية التى قدمها الحزب الاتحادى أثناء أزمة تفريغ الميناء فى نهاية أبريل ١٩٨٧. وكان لهذه التغييرات تأثيرها فى مواجهة الحكومة لقضايا الفساد المصرفى.

٣. التحقيق في الفساد المصرفي:-

شكلت لجنة التحقيق في فساد الجهاز المصرفي في الأيام الأولي للحكومة الانتقالية تحت اشراف النائب العام، عمر عبد العاطي المحامي، وكما تلكأت مؤسسات الفترة الانتقالية في استكمال اهداف الانتفاضة وتصفية آثار النظام المايوي، فقد تلكأت أيضا في تحقيقات الفساد في الجهاز المصرفي والمجالات الأخري ولجأ النائب العام إلي التسويات والحلول الوسط بدل المحاكمات واسترداد اموال الشعب المنهوبة. وفي بداية عهد الحكومة الائتلافية الأولي اعلنت لجنة التحقيق في المصارف ان سبعة من المصارف الخاصة قامت بتجاوز السقوفات الائتمانية التي حددها بنك السودان وتقديم تسهيلات كبيرة لشراء عملات صعبة، وان ضعف رقابة البنك المركزي ساعدها علي ذلك[٣٨]. وبناء علي نتائج تحقيقاتها قامت اللجنة بفتح بلاغات ضد بعض المصارف الخاصة الاجنبية والمشتركة وذلك بسبب مخالفاتها للوائح البنك المركزي وتهريب العملات الصعبة وتشجيع النشاط الطفيلي وتزوير اقرارات الجمارك الخاصة بالمغتربين للاستفادة منها في تهريب العملة الصعبة[٣٩]. وفي الشهور الأولي للحكومة الائتلافية الأولي اشتكي رئيس الوزراء من «الفوضي الضارية أطنابها في الجهاز المصرفي وضعف رقابة البنك المركزي علي نشاط المصارف التجارية الامر الذي ساعدها علي ممارسة دور تخريبي في الاقتصاد الوطني وان بعض المصارف اعطيت امتيازات خاصة لابد من مراجعتها ولابد من مراجعة كل نشاط القطاع المصرفي لانقاذه من الفوضي التي تردي فيها. وبالنسبة للمصارف الإسلامية هناك الآن نوع من التفريط لأنه لا يوجد أي قانون يحدد إسلامية المعاملات المتبعة داخلها وكل الأمر متروك لفتاوي يصدرها موظفون يعملون بتلك

المصارف يحددون ما هو إسلامي ومقبول وما هو غير إسلامي وغير مقبول. وهذا إجراء غير صحيح، لأن الدولة هي التي يجب ان تحدد بقانون ما هو إسلامي وما هو غير مقبول في المعاملات المصرفية وليس الموظفون. لذلك الاصلاح سيشمل القطاع المصرفي بكامله والمصارف الإسلامية بشكل خاص» واعلن انه «سيصدر قانونا جديدا لتنظيم عمل المصارف وخلق قطاع مصرفي معافي»(٤٠). ورغم وضوح رؤية رئيس الوزراء للفوضي التي كان يعيشها القطاع المصرفي إلا ان الحكومة تلكأت كثيرا في اتخاذ الاجراءات المطلوبة. ورغم البطء الشديد الذي اتسم به عمل لجان التحقيق في المصارف إلا أنها ظلت تواجه هجوما شرسا من قبل الجبهة الإسلامية القومية وترسانتها الاعلامية ومن الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية المستفيدة من الفساد وفوضي النشاط المصرفي. ففي بداية عام ١٩٨٦ اصدر اتحاد المصارف بيانا جاء فيه ان لجان التحقيق قد شهّرت بالمصارف التجارية وخلقت جوا من الارهاب وسط المصرفيين، وان في عضوية هذه اللجان موظفين في مصارف تجارية منافسة اتيح لهم الاطلاع علي اسرار المصارف الاخري، وطالب البيان بحل لجان التحقيق(٤١). وتبع ذلك هجوم آخر من اتحاد اصحاب العمل انتقد سياسات الحكومة تجاه المصارف التجارية الخاصة، واشار إلي ان هذه البنوك تساهم بدور كبير في تمويل الإنتاج والنشاط الاقتصادي في البلاد(٤٢) وفي نفس الاتجاه تكررت لقاءات اتحاد اصحاب العمل برئيس الوزراء مطالبا بحل لجنة الموارد واعادة فتح الصرافات والسماح بفتح حسابات بالعملة الصعبة والاستفادة منها في استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الضرورية الاخري(٤٣). ورد الصادق المهدي علي هذه الانتقادات بان الحكومة ليست ضد القطاع الخاص أو المصارف الخاصة، بل ضد النشاط الطفيلي والفوضي المصرفية وتجاوز لوائح وتوجيهات بنك السودان(٤٤). وظلت صحف الجبهة الإسلامية القومية تواصل حملتها الإعلامية ضد لجان التحقيق، حيث كتب موسي يعقوب، المستشار الإعلامي لبنك فيصل الإسلامي، ثلاث مقالات في أسبوع واحد، جاء فيها «ان تبني صحيفتي الهدف البعثية والميدان الشيوعية للجان التحقيق في المصارف ودفاعهما عن هذه اللجان بطريقة سافرة يؤكد ان هذه اللجان قد ولدت علي أيدي قابلة يسارية»، وركز علي ان عمل هذه اللجان ادي إلي كشف اسرار المصارف والاضرار بسمعتها، واشار إلي ان المراسلين الاجانب ظلوا يتساءلون عن الفوضي التي تسود الجهاز المصرفي ولا يجدون لها سببا مقنعا، كما اشار إلي شكوي البنوك الاجنبية من المضايقات التي يسببها عمل لجان التحقيق وإلي استنجاد سيتي بنك بمركزه في نيويورك للتدخل والضغط علي حكومة السودان لايقاف هذه المضايقات(٤٥) وذلك يعني تداخل الضغوط الداخلية والخارجية وترابطها لعرقلة تنفيذ سياسات الحكومة تجاه القطاع المصرفي. وفي بداية مارس ١٩٨٧ قدمت لجان التحقيق تقريرها الختامي وتوصياتها للنائب العام. واعلن رئيس الوزراء ان «لا تسويات في مخالفات

البنوك وان العدالة ستأخذ مجراها»[٤٦]. ولكن اشتداد الحملة الإعلامية والضغوط السياسية والاقتصادية التي صاحبتها خلال تلك الفترة أثار مخاوف قوي الانتفاضة من احتمالات خضوع الحكومة أمام هذه الضغوط والتخلي عن شعارات تصفية الفساد المصرفي واصلاح القطاع المصرفي وعن شعارات الانتفاضة الاخري، وذلك رغم تصريحات رئيس الوزراء التي اكد فيها تمسك الحكومة بتلك الشعارات. ونتيجة لذلك وقعت ٣٣ نقابة علي مذكرة طالبت فيها باجتثاث الفساد في القطاع المصرفي واستعادة اموال الشعب المنهوبة، ورفعتها لرئيس الوزراء. ورد عليها وزير شؤون الرئاسة بقوله «اننا نرفض ان تتحول النقابات إلي اطار موازي للجمعية التأسيسية». وردت النقابات علي تصريح الوزير بتأكيد تمسكها بمواثيق وشعارات الانتفاضة ومطالبتها باستمرار التحقيق في كل المصارف، الخاصة والعامة، بما في ذلك البنك المركزي[٤٧].

وهكذا برزت قضية اصلاح الجهاز المصرفي واجتثاث الفساد فيه خلال الشهور الأولي من عام ١٩٨٧ بشكل اقوي من الفترات السابقة وتحولت إلي محور رئيسي في حركة الصراع السياسي والاجتماعي، خاصة بعد اقالة الحكومة الائتلافية الأولي وتكوين الحكومة الثانية. فقد التزمت الحكومة في برنامجها المعلن بتصفية آثار مايو الاقتصادية، وفي مقدمتها اصلاح الجهاز المصرفي وكشف ممارساته التخريبية ومحاكمة المسؤولين عنها واسترداد اموال الشعب المنهوبة. ولكن سير الحكومة الائتلافية الأولي في هذا الاتجاه كان بطيئا جدا. فلجان التحقيق في المصارف صارت منذ البداية هدفا لحملات اعلامية واسعة ومتواصلة من قبل قوي الفساد المصرفي وفئات الرأسمالية التجارية والمصرفية المحلية والاجنبية، بما في ذلك دوائر معينة داخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي. ورغم التصريحات الايجابية التي ظل يرددها رئيس الوزراء ومساعدوه، إلا أن الحكومة لم تخط خطوة واحدة في اتجاه تنفيذ ما رددته تلك التصريحات. فرئيس الوزراء لم ينفذ وعده باصدار قانون جديد لتنظيم النشاط المصرفي، وقفل أبواب الممارسات الهدامة. وكان من الممكن سحب تراخيص المصارف الخاصة الاجنبية والمشتركة، بسبب ممارساتها التخريبية وتجاوزاتها المتعددة والمتكررة لتوجيهات البنك المركزي، وذلك استنادا لقانون بنك السودان دون حاجة لمحاكمات. ولكن يبدو ان تداخل المصالح الاقتصادية وتشابكها هو الذي أدي إلي بطء إجراءات التحقيق والبدء في اصلاح جدي للجهاز المصرفي. ومع كل ذلك فقد نجحت ضغوط قوي الانتفاضة في ان تعيد الحكومة، علي لسان رئيس الوزراء نفسه، تأكيد التزامها باستمرار التحقيق في كافة المصارف ورفض التسويات وتقديم قضايا الفساد المصرفي للمحاكمة[٤٨].

لقد كانت لجنة التحقيق الأولي التي شكلها النائب العام الانتقالي مفوضة باستخدام سلطات النائب العام الواردة في قوانين النائب العام والاجراءات الجنائية والثراء الحرام لسنة

١٩٨٣. وكانت تملك، بحكم قرار تكوينها، سلطة القيام بالتحقيق في كل المصارف الخاصة والعامة. ورغم العقبات التي واجهتها فقد شمل تقريرها الختامي نتائج تحقيقاتها في أحد عشر مصرفا من المصارف الخاصة، الاجنبية والمشتركة، وقامت بفتح بلاغات ضد بنك فيصل الإسلامي، الشرق الأوسط، البنك الأهلي، سيتي بنك، النيل الأزرق، البنك العالمي وبنوك أخري، وذلك بتهمة تجاوز السقوف الائتمانية والاحتفاظ بفروقات تخفيض الجنيه السوداني واستغلال مواردها في أوجه غير مشروعة. ولكن النائب العام في الحكومة الائتلافية الأولي والثانية قام في مارس ١٩٨٧، بتجميد اعمال لجان التحقيق وتحويل تحقيقاتها إلي وزير المالية والتخطيط.، وذلك بعد الضجة الإعلامية الواسعة التي أثارتها صحف الجبهة الإسلامية القومية حول طلب لجنة التحقيق من محافظة البنك المركزي تجميد أرباح المصارف الخاصة الاجنبية والمشتركة لحين الفراغ من التحقيقات. ونتيجة لذلك قامت النقابة العامة لموظفي المصارف برفع مذكرة احتجاج لرئيس الوزراء والجمعية التأسيسية اكدت فيها ان لجان التحقيق تضم كوادر مؤهلة وتوصلت إلي الكثير من المخالفات والممارسات التخريبية في القطاع المصرفي، رغم ضعف الامكانيات والعراقيل التي وضعت في طريقها بواسطة ادارات المصارف. واشارت المذكرة إلي أن هناك محاولات من بعض الأوساط لأفراغ التحقيقات من محتواها الحقيقي وتحويلها إلي مخالفات ادارية تعالج في اطار لوائح بنك السودان وذلك خضوعا لضغوط القوي المستفيدة من الفساد المصرفي. واكدت ايضا ان استمرار التحقيق في المصارف الخاصة والعامة لا يشكك في مصداقية الجهاز المصرفي، كما تروج صحف الفئات الطفيلية، بل يعزز من مصداقيته وثقة الجمهور فيه. طالبت النقابة بتطهير القيادات الإدارية في بنك السودان والبنوك التجارية الحكومية، خاصة ان غياب الاشراف المركزي هو الذي فتح الباب لتلاعب المصارف الخاصة[٤٩] .ووجدت المذكرة تأييد عدد كبير من النقابات والحركة السياسية في البلاد. وكان لها تأثير واضح في تراجع النائب العام عن قراره بتجميد اعمال لجان التحقيق ولكنه حول تحقيقاتها لوزاراة المالية. وفي نوفمبر ١٩٨٧ عقد وزير المالية مؤتمرا صحفيا هاجم فيه المصارف الخاصة واتهامها بالفساد وتخريب الاقتصاد الوطني واعلن تكوين لجنة جديدة للتحقيق في كل المصارف العامة والخاصة، بما في ذلك البنك المركزي بوصفه المسؤول الأول عن الخلل في النشاط المصرفي. ولكن محافظ البنك المركزي رفض اوامر الوزير بحجة انها تتعارض مع قانون البنك المعدل لسنة ١٩٨٣ الذي جعله تابعا لراس الدولة وليس وزير المالية، كما رفض تخصيص مكاتب للجنة داخل مباني البنك[٥٠] .وفي مؤتمره الصحفي اشار الوزير إلي ان تحقيقات اللجان في المصارف الخاصة الاجنبية والمشتركة كشفت ممارسات خطيرة وخللا متعدد الوجوه، وان معظم المصارف لا تراعي الاسس المصرفية المتعارف غليها، ولا تراعي الدقة في توزيع المخاطر، وتركز تسهيلاتها في

عدد محدود من العملاء. وذكر ان بعض البنوك تجاوزت السقوف الائتمانية باكثر من ١٥٠٪ وان بعض التجاوزات فاقت البليون جنيه، وبعض البنوك يتلاعب في حصيلة الصادرات من العملات الصعبة ويقوم بايداع مبالغ كبيرة من العملات الصعبة دون مستندات او باقرارات جمركية مزورة، وبعضها الآخر قام بفتح صرافات في الخارج لشراء مدخرات المغتربين وحفظها في بنوك أجنبية، وهذا يعتبر تهريبا للنقد الاجنبي من السودان. واكد الوزير ان البنوك الإسلامية تقوم بعمليات مرابحة وهمية ولا تلتزم بالصيغ الإسلامية. كما انها قامت بمنح بعض التجار قروضا حسنة لشراء دولارات من السوق الأسود لصالح هذه البنوك. واشار إلي انه سيتم تقديم إحدي عشر مصرفا للمحاكمة بعد ان اكملت اللجان تحقيقاتها فيها. واكد أن الجهاز المصرفي كان طرفا أصيلا في الفساد والفوضي الاقتصادية خلال فترة الحكم المايوي وفي الفترة اللاحقة، الأمر الذي ادي إلي تدهور الاوضاع الاقتصادية واتساع النشاط الطفيلي والسوق الأسود والتهريب. واشار إلي ان المصارف الخاصة، الاجنبية والمشتركة، وخاصة المسماة إسلامية، خلقت قمم النشاط الطفيلي، حيث تعكس الاحصائيات ان الثروات المتراكمة من هذا النشاط ارتفعت من ١٨ مليون عام ١٩٧٠ إلي اربعة مليارات جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤. واوضح ان نصف المصارف الخاصة الخمسة عشر لم تكمل راسمالها المسموح به، وبعضها يحول أرباحه إلي الخارج. واوضح، أيضا، أن حجم رؤوس الأموال التي لم تسدد تبلغ ٦٤ مليون دولار. واتهم الوزير المصارف بالعمل علي عرقلة وإفشال السياسات الاقتصادية للدولة وبعدم الالتزام بالسياسة الائتمانية للحكومة، وشملت الاتهامات التعامل بالنقد الاجنبي واستيراد سلع غير أساسية [٥١] وفي مايو ١٩٨٨ وافق مجلس رأس الدولة علي تقديم احد عشر مصرفا للمحاكمة بتهمة تخريب الاقتصاد الوطني[٥٢] ووقتها كان الصادق المهدي قد حل الحكومة الائتلافية الثانية وشرع في تكوين حكومة الوفاق بمشاركة الجبهة الإسلامية القومية، الأمر الذي اثار شكوكا قوية حول تقديم هذه المصارف للمحاكمة، وذلك بحكم التحول الكبير الذي حدث في توازن القوي والثقل الكبير الذي كانت تتمتع به الفئات التجارية والمصرفية داخل تركيبة حكومة الوفاق.

هكذا، إذن، ظلت الحكومة الائتلافية الأولي والثانية تواجه كل هذا التخريب والفوضي بتردد ظاهر وخطوات بطيئة وخجولة رغم أنها كانت تملك اغلبية لاصلاح النظام المصرفي. ولكنها لم تفعل بسبب ترددها وخضوعها لضغوط سياسية واقتصادية عديدة، داخلية وخارجية، وذلك بعد مرور عامين علي تسلمها للسلطة، وكان لذلك تأثيره الكبير في دفعها لتغيير سياساتها الاقتصادية وخضوعها لشروط صندوق النقد الدولي ولضغوط الجبهة الإسلامية والفئات التجارية والمصرفية والواقع ان تردد الحكومة الائتلافية وتراجعها عن سياساتها الاقتصادية وإصلاح النظام المصرفي كانت له تأثيراته في بطء خطواتها العملية

لصياغة خطة الانقاذ الاقتصادي وتصحيح مسار الاقتصاد الوطني التي أدت إلي تأخير إعدادها وإعلانها حتي عام ١٩٨٨.

٤ـ خطة الانقاذ الاقتصادي:

لقد حدَّد المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول مؤشرات خطة الانقاذ الاقتصادي وواصلت لجانه نشاطها لاستكمال إعداد الخطة والسياسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها وذلك بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط. ولكن عمل هذه اللجان اتسم بالبطء الشديد. فبعد اكثر من عام من تكوين الحكومة الائتلافية الأولي اعلن وزير المالية انطلاق العمل لإعداد البرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح والتنمية وأن العام القادم سيشهد إعلان البرنامج والبدء في تنفيذه(٥٣). ويبدو ان هذا البطء والتعسر كان مرتبطا بتعسر مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي واقتناع الاوساط المؤثرة داخل الحكومة بربط إعداد الخطة بالاتفاق مع الصندوق. ففي بداية ١٩٨٧ اعلن رئيس الوزراء أنه «بعد جهود طويلة ومضنية وافق الصندوق علي مناقشة برنامج الحكومة للانقاذ الاقتصادي وسيصل رده خلال شهر»(٥٤). واضاف في نفس التصريح ان الصندوق وافق علي ١٧ بندا وتحفظ علي ٧ بنود من برنامج الحكومة شملت توسيع دور القطاع الخاص، تحرير الاسعار وتخفيض سعر صرف الجنيه. وفي هذه الفترة بالتحديد، قامت وزارة المالية والتخطيط باستبعاد الاقتصاديين المعروفين بآرائهم الرافضة لروشتة الصندوق والمتمسكة بمقررات المؤتمر الاقتصادي، من لجان إعداد البرنامج الرباعي واستبدالهم باقتصاديين آخرين. وبالطبع لا يمكن عزل هذا الإجراء عن التطور الذي شهدته المفاوضات مع الصندوق أو عن الخلافات التي كانت تجري تحت السطح وسط الوزراء وحزبي الائتلاف حول التوجهات والسياسات الاقتصادية للحكومة خلال تلك الفترة. فبعد عودته من واشنطن في أول مايو ١٩٨٧ اعلن وزير المالية والتخطيط «ان السودان متمسك بموقفه وله رؤية محددة تحدثنا عنها كثيراً، والصندوق له روشته المعروفة، السودان رفض هذه الروشتة، ونحن نعتبر برنامجنا هو المخرج لازمة الاقتصاد الوطني ونريد حلولا لمشاكلنا مع الصندوق برؤيتنا نحن وليس برؤية خارجية، والأمل ان نصل إلي حل معقول للجانبين ولصلحة المواطن والاقتصاد الوطني»(٥٥). وخلال تلك الفترة نشرت الصحف المحلية أخبارا عن نية الحكومة لتوحيد سعر صرف الجنيه بهدف إزالة التشوهات الاقتصادية ولرفع الدعم عن السكر والدقيق استجابة لضغوط داخلية وخارجية وكلها توجهات لم تكن بعيدة عن ظهور خلافات وزراء القطاع الاقتصادي حول السياسات الاقتصادية وتفريغ الميناء التي أدت إلي حل الحكومة في ١٣ مايو ١٩٨٧. وفي مواجهة هذا التراجع، الذي بدأت تطوراته تظهر في الصحف ومجالس العاصمة، رفعت نقابة الاقتصاديين والإداريين مذكرة لوزير المالية والتخطيط رفضت فيها فكرة تخفيض الجنيه السوداني تحت غطاء توحيد سعر صرفه،

وطالبت الحكومة باتخاذ إجراءات جادة للخروج من الازمة التي تعيشها البلاد، واكدت ان أسباب انخفاض قيمة الجنيه ترجع إلي اصرار الحكومة علي اتباع سياسة حرية النقد الاجنبي وعجز بنك السودان وتستره علي الممارسات الهدامة وعمليات تهريب العملة الصعبة عبر البنوك التجارية الخاصة والتهريب عبر الحدود وتدني الإنتاج المحلي بسبب سياسات التخبط وسوء الإدارة. وطالبت المذكرة بالرجوع إلي سياسة الرقابة علي النقد الاجنبي، وتشجيع الصادرات وتحويلات المغتربين، وتقييد الاستيراد، والسعي لتجميد المديونية الخارجية، ومحاربة التهريب، توفير مدخلات الإنتاج، رفض التعامل بسياسة الاستيراد بدون تحويل، طرح تقرير اللجنة الخاصة بتقييم العلاقة مع الصندوق للمناقشة العامة وكذلك مقترحات الصندوق وبدائل الحكومة، الالتزام بمقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي، وطالبت النقابات والاتحادات المهنية بتبني المذكرة واتخاذ موقف موحد ضد الخضوع لشروط الصندوق[٥٦]. ومن الواضح ان المذكرة تضمنت برنامجا اقتصاديا كاملا انطلق من موقع الالتزام بمقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول وشعارات وأهداف الانتفاضة ولذلك وجدت ترحيبا سياسيا واسعا وسط النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية. أما وزير المالية فقد رحب بالمذكرة واكد اتفاقه مع الكثير من الأفكار التي طرحتها ورفض مطالبتها بطرح قضية العلاقة مع الصندوق ومقترحاته وبدائل الحكومة للمناقشة العامة بحجة «ان ذلك يضعف موقفنا التفاوضي». بذلك ظلت الحكومة مستمرة في كتمان مفاوضاتها مع الصندوق وفي توجهها للتراجع عن برنامجها المعلن بفتح باب الاستيراد بدون تحويل لثلاثين سلعة في بداية اغسطس ١٩٨٧. وفي بداية اكتوبر اعلن وزير المالية، في مؤتمر صحفي، تفاصيل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي شمل توحيد سعر صرف الجنيه للصادرات والواردات في سعر موحد يعادل ٤,٥ جنيه للدولار، أي تخفيض سعر الصرف بنسبة ٨٠٪، تعديل فئات الجمارك وتخفيضها بما يترك اسعار السلع الأساسية كما هي خاصة الخبز والأدوية والجازولين والزيوت، السيطرة علي التضخم في عرض النقود ليكون في حدود ٢٢٪ نقطة، إيجاد مصادر لايرادات اضافية تعادل ٢٪ من اجمالي الناتج المحلي عن طريق رفع سعر البنزين العادي من ٧,٥ إلي ٩,٥ جنيه والسوبر من ٩ إلي ١٠,٥ جنيه والسكر من ٣٠ إلي ٥٠ قرشا، وإخراج هذه السلع من التموين، زيادة رسوم الجمارك علي الاسمنت المستورد، تقنين الضرائب في الاقاليم، إدخال نظام العائد التعويضي في النظام المصرفي، تطبيق نظام سندات الخزائن لجذب مدخرات الجمهور، إلغاء لجنة الموارد وتحويل سلطاتها للبنوك التجارية تحت إشراف بنك السودان. وفي مقابل التزام الحكومة بتنفيذ هذه الشروط أكد الوزير ان الأسرة الدولية ستلتزم بتوفير ٤,٨ مليار دولار خلال أربع سنوات لسد الفجوة في ميزان المدفوعات وتمويل مشروعات وتسديد ديون خارجية، تأمين انسياب الموارد البترولية لمدة

عامين وتوفير ٢٠٠ الف طن من السكر تصل البلاد قريبا، الموافقة علي البرنامج الرباعي للانقاذ والإصلاح والتنمية ورفع الحظر الذي فرضه الصندوق علي السودان في فبراير ١٩٨٦. واشار الوزير إلي ان الحكومة رفضت شروط الصندوق الخاصة بتعويم الجنيه ورفع الدعم عن سلع أساسية وتصفية بعض المؤسسات العامة وتحويلها للقطاع الخاص(٥٧).

وبذلك يتضح ان القوي المؤثرة داخل الحكومة كانت فعلا تربط بين الاتفاق مع الصندوق والبدء الجدي في إعداد خطة الانقاذ الاقتصادي. ففي مايو ١٩٨٧ اعلن وزير المالية ان العمل يسير حثيثاً في إعداد البرنامج الرباعي وسينتهي قريبا(٥٨). وذلك يعني ان الإطار العام للبرنامج قد تحدد من خلال تقديم المفاوضات مع الصندوق التي توصلت إلي اتفاق كامل في اغسطس من نفس العام واتفق الطرفان علي إعلانه بعد شهرين(٥٩). ويتضح ذلك ايضا من سير الحكومة، منذ بداية ١٩٨٧، في التخلي عن الموجهات والسياسات التي اعلنتها في يونيو ١٩٨٦ وانتهاج سياسات أخري تتماشي مع توجهات الصندوق وتستجيب لضغوط الفئات التجارية والطفيلية والجبهة الإسلامية القومية التي تزايدت خلال تلك الفترة. لذلك وجد الاتفاق معارضة واسعة من قوي الانتفاضة والنقابات والاتحادات المهنية عبّرت عن نفسها في مظاهرات طلابية وشعبية في العاصمة والاقاليم وحملات صحفية وسياسية متواصلة. فقد كان الاتفاق يحمل معظم شروط الصندوق التقليدية مقابل وعود بدعم ميزان المدفوعات وتسهيلات أخري. وهي نفس الشروط التي جربّها السودان خلال سنوات الحكم المايوي. «وكان من الممكن الوصول إلي اتفاق افضل لو ان الحكومة الائتلافية قد قامت بتنفيذ برنامجها الذي أعلنته في منتصف ١٩٨٦ والتزمت بمقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني، لو حدث ذلك خلال الفترة السابقة لتمكنت الحكومة من خلق الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية للوصول إلي اتفاق افضل يساعد علي السير في تصحيح مسار الاقتصاد السوداني وتلبية احتياجات الجماهير»(٦٠). ومن هنا فان خضوع الحكومة الائتلافية لشروط الصندوق المجحفة «هو نتيجة طبيعية لسياستها وإدائها خلال عام ونصف في الجبهة الاقتصادية واهمالها لمقررات المؤتمر الاقتصادي. وقبول هذه الشروط ليس إلا مظهراً من مظاهر أزمة الحكم في البلاد»(٦١) وهكذا وضعت الحكومة الائتلافية الثانية أقدامها في مسار جديد قادها إلي أزمات سياسية متواصلة، أدت في بداية عام ١٩٨٨ إلي حلّها وتكوين حكومة جديدة شاركت فيها الجبهة الإسلامية القومية.

نظرة إجمالية : ـ

من هذا العرض يمكننا ان نقول ان الحكومة الائتلافية الأولي والثانية (٨٦/١٩٨٨) قد فشلت في مواجهة الازمة الاقتصادية المتفاقمة والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه النظام المايوي، فقد بدأت بتوجهات وموجهات اقتصادية سليمة لاجراء اصلاح اقتصادي جدي، لكنها تراجعت عنها نتيجة لضغوط سياسية واقتصادية وخارجية عديدة واضطرت إلي أن تبدأ من حيث انتهي النظام المايوي، خاصة بعد اكتوبر ١٩٨٧. ولكن ذلك لا ينفي، بالطبع، بعض التطورات الاقتصادية الايجابية التي شهدتها هذه الفترة. فقد ارتفع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٣,٦٪ عام ١٩٨٥ إلي ٤,٣٪ عام ٨٦/١٩٨٧، ثم انخفض إلي ٢,٢٪ عام ٨٧/١٩٨٨ مقارنة بمعدل ٨٤/١٩٨٥ الذي كان قد هبط إلي ناقص ١٢,٨٪[٦٢]. وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنتاج الزراعي المطري، بشكل خاص. فقد كان موقف إنتاج المحاصيل الرئيسية خلال السنوات المذكورة كما يلي[٦٣]:

١ ـ الذرة: ـ	٨٦/١٩٨٧	٨٦/١٩٨٧
ـ المساحة	١١,٨	٨,٢ مليون فدان
ـ الإنتاج	٣,٣	١,٤ مليون طن
٢ـ الدخن: ـ		
ـ المساحة	٣,٧	٢,٦ مليون فدان
ـ الإنتاج	٣,ـ	٢ ,ـ = طن
٣ـ الفول السوداني : ـ	٨٦/١٩٨٧	٨٦/١٩٨٧
ـ المساحة	١,٣	١,٦ مليون فدان
ـ الإنتاج	٤,ـ	٤ ,ـ = طن
٤ـ السمسم : ـ		
ـ المساحة	٢,٦	٢,٣ مليون فدان
ـ الإنتاج	٣,ـ	٢ ,ـ = طن
٥ـ القمح : ـ		
ـ المساحة	٣ ,ـ	٣ ,ـ مليون فدان
ـ الإنتاج	٢ ,ـ	٢ ,ـ = طن
٦ـ القطن : ـ		
ـ المساحة	ـ	٧٨٣,٠٠٠ فدان
ـ الإنتاج	ـ	٦١٣,٠٠٠ بالة
ـ التصدير	ـ	٦٣٩,٠٠٠ بالة

وفي هذا الخصوص يقول الصادق المهدي ان السودان لم يصدر جوالا واحدا منذ عام ١٩٨٢ بسبب ظروف الجفاف وتدهور الإنتاج الزراعي المطري، وبعد الانتفاضة تغير الموقف وظلت حركة الصادرات تتصاعد عاما بعد عام حتي وصلت تقديرات حجم عانداتها إلي ٧٠٠ مليون دولار في ميزانية ١٩٨٩/٨٨[٦٤].

وفي نفس الاتجاه ارتفع إنتاج مصانع السكر من ٤٥٢ ألف طن عام ١٩٨٦/٨٥ إلي ٤٧٢ ألف عام ١٩٨٦ ثم انخفض إلي ٤٠٨ ألف طن عام ١٩٨٨/٨٧. ومع كل ذلك ارتفاع عجز الميزان التجاري من ٨٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلي ١,٦ مليار عام ١٩٨٦ وحوالي ١,٣ مليار عام ١٩٨٧ وحوالي ٢,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٨، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الواردات من ٨٤٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلي ١,٥ مليار عام ١٩٨٧ وحوالي ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٨. وبجانب ذلك ارتفع عجز الميزانية العامة ومؤسسات القطاع العام من ٢,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٧/١٩٨٦ إلي ٣,٩ مليار عام ١٩٨٨/٨٧ وحوالي ٧,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٩/٨٨[٦٥]. واعتمدت الحكومة في تمويل هذه العجوزات الكبيرة علي الاستدانة من النظام المصرفي والقروض الخارجية علي النحو التالي[٦٦]: ـ

	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧
ـ الاستدانة من النظام المصرفي	٤٩ ٪	٤٦ ٪
ـ القروض الخارجية	٥١ ٪	٥٤ ٪

ونتيجة لتزايد العجز الداخلي والخارجي عاما بعد عام، وتخفيض سعر صرف الجنيه في اكتوبر ١٩٨٧ بنسبة ٨٠٪ عام ١٩٨٨/٨٧. وتشير الاحصائيات إلي ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من ١٢٤ عام ١٩٨٦ إلي ١٥٠ عام ١٩٨٧، ثم إلي ٢٤٧ عام ١٩٨٨ وحوالي ٤٢٥ عام ١٩٨٩ مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٥. ونتيجة لذلك ارتفع متوسط اسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٢٤٪، ٢٠٪، ٦٤٪ خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧/٨٦ علي التوالي[٦٧]. وأدي كل ذلك إلي ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، كما هو واضح في الجدول التالي:ـ

السلعة	الوحدة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ذرة	ربع	٩٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٤٦٠	٦٠٠
فول	=	٢٢٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٥٥٠٠	٧٠٠٠
عدس	=	٢٨٠	٤٧٥	٣٧٥	١٢٠٠	—
ويكة	=	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠
بصل	=	٨٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	—
صلصة	علبة	٩٠	٩٠	١٠٠	٤٠٠	٢٥٠٠
جبنة	كيلو	١٠٠٠	١٠٠٠	١١٠٠	٣٠٠٠	٦٥٠٠
بطاطس	=	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٦٠٠	—
لبن طازج	رطل	٧٠	٩٠	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠
لبن علب	٤٠ ج	٤١٥	٦٢٠	٨٠٠	١٧٠٠	—
شاي	رطل	٧٤٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠
سكر	=	٣٠	٣٠	٣٠	٥٠	١٢٥
بن	=	٢٤٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	—
لحم بقر	كيلو	٥٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	٢٤٠٠	٣٠٠٠
لحم ضأن	=	٧٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠
سمك عجل	=	٧٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	—
بيض	دستة	٤٢٠	٥٠٠	٥٥٠	١٢٠٠	١٢٠٠
زيت طعام	رطل	٢٩٠	٢٠٠	٢٠٠	٥٠٠	٨٠٠
فلفل	=	٩٠٠	١٢٠٠	٣٤٠٠	٤٨٠٠	—
ثوم.	=	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٢٠٠	—
شمار	=	٦٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	—
موز	كيلو	١٠٠	١٢٥	١٥٠	٢٠٠	—
صابون حمام	قطعة	٤٠	٥٥	٦٠	٣٢٥	—
صابون غسيل	=	٣٥	٣٥	٣٥	١٢٥	٧٥٠٠
بنزين	جالون	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	—	٩٥٠
كبريت	علبة	٢٥	٢٥	٢٥	١٥٠	—
فحم	شوال	١٣٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠	—

وتضاعفت معاناة ضيق العيش بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة علي الأسعار وسيطرة الفئات الطفيلية علي حركة السوق والأسعار بما في ذلك السلع التموينية المدعومة من الحكومة، وفي المقابل لم يشهد هيكل الأجور والمرتبات أي تغييرات خلال فترة الحكومة الائتلافية الأولي والثانية. وهذا ما ادي إلي نهوض حركة مطلبية واسعة وسط نقابات واتحادات العاملين خلال عامي ١٩٨٨/٨٧ في العاصمة والاقاليم وصلت ذروتها في انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ التي شملت العاصمة والعديد من مدن الاقاليم.

ثانياً : الحرب الأهلية ومسيرة السلام: ـ

بعد تشكيل الحكومة الائتلافية الأولي التقي الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة ورئيس الوزراء، بصفته الأولي، بالعقيد جون قرنق، زعيم حركة تحرير شعب السودان، علي هامش اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٦. ويصف الصادق المهدي ذلك اللقاء بقوله: «تبادلنا وجهات النظر واتفقنا علي ان يكون إعلان كوكادام هو الأساس لايقاف الحرب الأهلية والحل السلمي الديمقراطي وعلي توسيع قاعدته بمشاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية. واتفقنا علي ان يستمر دستور ١٩٨٥ المؤقت بدلاً من العودة لدستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ مع تعديل المادة الرابعة لتكون اشمل. واختلفنا حول القوانين التي ستحل محل قوانين سبتمبر ١٩٨٣ عند إلغائها. قالوا: العودة لقوانين ١٩٧٤، وقلت نصدر قوانين جديدة يتفق عليها علي أساس مبدأ واضح: القوانين العادية يتم تطبيقها في كل أقاليم البلاد والقوانين ذات الصبغة الدينية تخصص في نطاق المجموعة الوطنية الخاصة بها. وانتهي اللقاء علي نبرة ودية وعلي أن نواصل معا مساعي الحل السلمي الديمقراطي»[٦٩]. وفي ١٦ اغسطس ١٩٨٦، اي بعد اسبوعين تقريبا من لقاء الصادق/ قرنق قامت الحركة الشعبية باسقاط طائرة مدنية قرب مدينة ملكال بمحافظة اعالي النيل وادي ذلك إلي تسميم العلاقة بين الحركة والحكومة الائتلافية وإلي ارتفاع اصوات قوي التصعيد المضاد والحسم العسكري التي كانت تقودها الجبهة الإسلامية القومية وفي الفترة اللاحقة قامت الحركة الشعبية بنقل التوتر الزمني إلي جنوب كردفان والنيل الأبيض ومنطقة بحر الغزال وغيرها، ومنع دخول الاغاثة للمناطق المتأثرة بالمجاعة في الاقليم الجنوبي، وطالبت وكالات الاغاثة الاجنبية بتسليمها مواد الاغاثة الخاصة بالجنوب لتقوم بتوزيعها. وفي المقابل قامت تكتيكات قوي التصعيد المضاد في الشمال علي اتهام الحركة الشعبية بالعمالة لقوي اجنبية والمطالبة برفض الحوار معها واتهام القوي السياسية الداعية للحوار والحل السلمي بالطابور الخامس وهكذا بدأت هذه القوي تضاعف ضغوطها علي الحكومة الائتلافية لرفض الحوار واعتماد نهج الحسم العسكري. وكان لهذه الضغوط تأثيرها في عرقلة جهود السلام وذلك من خلال احجام الحكومة الائتلافية الأولي، منذ البداية، عن تبني اعلان كوكادام كإطار لعملية السلام وإيقاف الحرب الأهلية وعقد المؤتمر الدستوري، وذلك بسبب خلافات أطرافها الأساسية ورغبة رئيس الوزراء في جذب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية إلي تأييد الإعلان. وفي الوقت نفسه أدت خلافات حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي إلي تلكؤ الحكومة الائتلافية في الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وقوانين سبتمبر ١٩٨٣، التي كانت تمثل أهم بنود إعلان كوكادام: فقد ظل الخلاف بين الحزبين مستمرا حول اتفاقية الدفاع المشترك، حيث كان رئيس الوزراء يقول ان ميثاق الإخاء المصري

السوداني، الذي وقعه مع الحكومة المصرية عام ١٩٨٧ يعني عمليا إلغاء اتفاقية الدفاع وغيرها من الاتفاقيات المشابهة السابقة، بينما كان وزراء الاتحادي الديقراطي يصرون علي الدفاع عن الاتفاقية وعدم إلغائها. ومع استمرار الخلاف حول هذه القضية، فان مجلس الوزراء لم يتخذ فيها أي قرار حاسم حتي نهاية الحكم الائتلافي في مارس ١٩٨٨.

ونفس هذه الخلافات أدت أيضا إلي تلكؤ في إلغاء قوانين سبتمبر واصدار قوانين بديلة لها. وفي هذا الموضوع تقول رواية الصادق المهدي «ان أول مشكلة واجهت الحكومة الائتلافية حول هذه القضية هي الحاح حزب الأمة علي إلغاء قوانين سبتمبر ورفض الحزب الاتحادي الديمقراطي للالغاء طالباً تعديلها، وذلك رغم ان الاتحاديين وقعوا علي ميثاق الانتفاضة الذي نص علي إلغاء تلك القوانين، وبذلك تراجعوا عن التزامهم السابق. وفي النهاية توصل الحزبان إلي نص توفيقي ينص علي اصدار قوانين بديلة تلغي قوانين سبتمبر ١٩٨٣ بموجبها. ولعل ذلك يرجع إلي تخوف الحزب الاتحادي وخضوعه للحملة الإعلامية التي كانت تقودها الجبهة الإسلامية ضد الغاء تلك القوانين باعتبارها قوانين شرعية. وفي ظرف شهرين بعد تكوين الحكومة الائتلافية الأولي قدم النائب العام مشروع قانون جنائي جديد لم نتفق عليه وقررنا توسيع المشاورات حوله مع كافة القوي السياسية. وبالفعل تقدمت عدة جهات بمشروعات جديدة نذكر منها: مشروع نقابة المحامين، مقترحات قدمتها الهيئة القضائية بطريقة غير مباشرة، مشروع قدمته الجبهة الإسلامية القومية، مشروع اقترحه الأستاذ علي محمود حسنين. وقام النائب العام بجمع هذه المشروعات ودراستها، وقدم مشروعاً جديداً استفاد في إعداداه من كل المشروعات المذكورة. ولكن الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادي الديمقراطي أبدت عليه بعض التحفظات، وإتفق الحزبان على تكوين لجنة فنية مشتركة للنظر في تلك التحفظات، ولكن قبل الوصول إلي حل حاسم حول هذا المشروع تكونت لجنة وفاق وطني لبحث قضية القوانين البديلة والوصول فيها لأوسع اتفاق ممكن. وشرعت اللجنة، باشراف الأخ خالد فرح، في عملها معتمدة علي خبرة اعضائها الطويلة في الحقل القانوني ومستفيدة من مشروعات القوانين التي سبق ذكرها بالإضافة إلي قانون ١٩٧٤، قوانين ١٩٢٥، و١٩٢٩ قوانين الاثبات لسنة ١٩٧٢ و١٩٧٦ و١٩٨٣ وقانون الحركة لسنة ١٩٦٢ والتجربة المهنية والسوابق القضائية في السودان. ودرجت اللجنة علي الاجتماع يومي السبت والثلاثاء من كل اسبوع في فترة زمنية امتدت من نوفمبر ١٩٨٧ إلي مارس ١٩٨٨. وأثناء عملها شاركت فيها كل الاحزاب السياسية الشمالية والجنوبية. وفي نهاية الفترة قدمت تقاريرها ومشروعات قوانين بديلة لقوانين سبتمبر ١٩٨٣ شملت خمسة قوانين هي: قانون العقوبات، الاجراءات الجنائية المدنية، قانون الاثبات وقانون الحركة. واوضحت اللجنة في تقريرها انها اتفقت علي مشروعات كل هذه القوانين واستبعدت مسألة أحكام الحدود واقترحت تكوين لجنة سياسية فنية للنظر فيها.

وكانت تلك المشروعات تمثل أعلي درجة وفاق واكثر اجتهاد قانوني سوداني حديث. وكان المتوقع ان تجد قبول الجميع كقوانين بديلة مع تكوين لجنة سياسية فنية لحسم مسألة الحدود وضم ما تتفق عليه إلي مشروع قانون العقوبات. ولكن دخلت عوامل غير موضوعية حالت دون ذلك، تمثلت في الآتي: ـ

- الحزب الاتحادي الديمقراطي سحب ممثله من اللجنة في آخر مراحل عملها بعد ان شارك في كل المراحل السابقة، وذلك نتيجة لتوتر العلاقات بين سيد أحمد الحسين، نائب الأمين العام للحزب، وخالد فرح، منسق اللجنة. صحيح كان من الممكن البحث عن شخص آخر غير مختلف عليه ليكون منسقا للجنة ولكن لم يفطن أحد لهذه المشكلة ولم نظن انها يمكن ان تكون سببا في عرقلة عمل من هذا النوع، خاصة انه كان من العسير إيجاد شخص يلاحق اعضاء اللجنة ويحرص علي جمعهم مثل خالد فرح!!
- الجبهة الإسلامية القومية شاركت في كل مراحل العمل، وطالبت في المرحلة الاخيرة بأن يصعدّ عمل لجنة الوفاق ليأخذ طابعا سياسيا رسميا. حدث ذلك في لقاء بين الصادق المهدي وحسن الترابي. ولكن فجأة انسحبت الجبهة من اللجنة في آخر اجتماعاتها وعند صدور التقرير الختامي أعلن حافظ الشيخ في الصحف أنه انسحب تنفيذا لقرار من الجبهة. والتفسير المعقول لهذا التناقض هو ان الجبهة رأت أن تنسحب وتحتفظ بموقفها كله للمساومات السياسية بعد ان تلمست استفحال الخلاف بين الحزبين»[٧٠].

ولكن، مع كل هذه التبريرات، يظل السؤال قائما: لماذا لم تقم الحكومة الائتلافية الأولي والثانية بإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وإصدار قوانين بديلة لها؟ لقد حاول السيد/الصادق تبرير ذلك بالخلافات بين حزبي الائتلاف وخلافات شخصية بين سيد أحمد الحسين وخالد فرح، منسق لجنة الوفاق الخ..

وكلها مسائل كانت قابلة للحسم لو كانت درجة الالتزام بالوعود كافية، لذلك فانها لا يمكن ان تخفي حقيقة فشل الحكومة الائتلافية في إلغاء قوانين سبتمبر التي كانت تمثل هدفا اساسيا من اهداف الانتفاضة وبرنامج حزب الأمة وخطوة هامة في طريق إيقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب والسير في طريق السلام والاستقرار. وبذلك ساعدت الحكومة الائتلافية علي تأجيج نيران الحرب الأهلية والفتنة الدينية والعرقية، وعلي توفير المناخ الملائم لانتعاش قوي التصعيد المضاد والحسم العسكري التي كانت تقودها الجبهة الإسلامية القومية. وذلك رغم ان تطور الاحداث والخبرة التاريخية السودانية قد اثبتت استحالة الحسم العسكري وان هزيمة أي طرف في مثل هذه الحرب لن يخلف سوي مرارات لن تمحوها السنين ولن تفعل سوي زيادة الهوة بين الاشقاء في شطري القطر، والدمار والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي لن تتم معرفة حجمه، بكل ما يحمل من أهوال وحقائق مفجعة،

إلا بعد ايقاف الحرب. ويكفي هنا ان نعلم ان نفقات إدارة الحرب الأهلية كانت تقدر بحوالي اربعة مليون دولار يوميا، أي حوالي أربعين مليون جنيه سوداني باسعار عام ١٩٨٨، وذلك بالإضافة إلي الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية الأخري(٧١).

من أخرى يمكن أعفاء حركة تحرير شعب السودان من المسئولية وذلك لموقفها بعد الانتفاضة القائم على التركيز على العمل العسكرى وأهمال العمل السياسى ورفض التعامل مع مع الحكومة الائتلافية والاحزاب التقليدية الحاكمة وتبسيط حركة الصراع السياسى والاجتماعى وإختزاله إلى صراع عرقى دينى بين الأقلية العربية والاسلامية المسيطرة فى الخرطوم والمجموعات السكانية المهمشة فى الجنوب والغرب والشرق والشمال الأقصى. ومع استمرار حالة الركود السياسى وتعسر عملية السلام وتصاعد الحرب الأهلية وإتساع نطاقها فى الجنوب وجنوب كردفان والنيل الابيض بدأت ترتفع بعض الاصوات المنادية بفصل الجنوب عن الشمال فى أوساط الشماليين والجنوبيين علي السواء، كرد فعل على فشل السياسيين فى حل مشكلة الجنوب التى تحولت إلى مصدر استنزاف دائم لإمكانيات وموارد السودان. وتوصل البعض إلي ان العقل السودانى عاجز عن مواجهة المشكلة بسبب ضعفه وقصوره المتمثل فى عجز المثقفين الجنوبيين فى الوصول إلي تحالفات حقيقية مع القوى الشعبية الشمالية غير المرتبطة بمفاهيم التخلف وثقافة الاستعلاء العنصرى، وفى التركيز على النزاع بين الشمال والجنوب وإهمال الحروب المحلية داخل التركيبة القبلية فى الجنوب وعدم رؤية حقيقية ان السودان كيان قابل للحل والتقسيم تناقض الحلقات التى تكونه. ولذلك يرى هذا الاتجاه ضرورة اخضاع علاقة الشمال والجنوب إلي إستفتاء عام وذلك من أجل إقامة علاقة جديدة مشروعة ومؤيدة وطوعية(٧٣) وفي نفس الاتجاه طرحت الجبهة الاسلامية فى بداية عام ١٩٨٧ إعلاناً اسمته (ميثاق السودان) دعت فيه إلى نظام فيدرالى يسمح باصدار قوانين للاغلبية المسلمة فى الشمال وأخرى للأقاليم الجنوبية. وذلك كمحاولة منها لارضاء طموح الجنوبيين فى حكم انفسهم بأنفسهم، وبالتالي التخلص من عقبة أساسية فى طريق مشروعها لبناء دولة دينية فى الشمال، وكمحاولة للقفز فوق أطروحات الجنوبيين حول قضايا الحكم والهوية وتوزيع السلطة والثروة، كمدخل لبناء تحالفات سياسية مع مجموعات قبائل الاستوائية الرافضة لسيطرة الدينكا والقبائل النيلية الأخري وذلك دون أي تقدير للصراعات القبلية التى أفرزها الحكم الاقليمى فى فترة الحكم المايوي أو لامكانيات البلاد الاقتصادية وضرورات تعزيز الوحدة الوطنية وتغذية عوامل الاندماج الوطنى. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الميثاق لم يشر إلى الديمقراطية كنظام للحكم وكإطار للتفاعل الايجابي بين مختلف تكوينات شعب السودان أو قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان والتعددية السياسية، بل ركز فقط على حرية العقيدة وإحترام خصوصية الإنسان وشعائره الدينية وعدم حرمان أي شخص من

تولى المناصب العامة بسبب انتمائه لملة دينية معينة وكفالة حرية الحوار والدعوة والتبشير الديني. وبذلك تجاهل الميثاق تماماً مبادرات السلام التى ظلت تقودها أحزاب ونقابات التجمع الوطنى، والمؤتمر الدستورى الوطنى الذى طرحته مبادرة كوكادام فى يونيو ١٩٨٦. وفى الوقت نفسه واصلت صحف الجبهة حملاتها الإعلامية ضد تلك المبادرات وظلت تصف أحزاب التجمع بالطابور الخامس واعتبار الحرب الأهلية الجارية في الجنوب حرباً صليبية ضد هوية السودان العربية الاسلامية. وكان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذا الطرح إلى تصاعد الحرب الأهلية وإثارة نيران الفتنة الدينية العرقية والثقافية، وإعطاء القوى المعادية للعروبة والإسلام مبرراً لشعاراتها الشوفينية وتصوير الحرب الاهلية باعتبارها صراعاً بين العروبة والإسلام فى الشمال والافريقية والمسيحية فى الجنوب. وذلك لأن هذه النظرة تتوافق مع منطق هذه القوي ومع الخطة الاستعمارية القديمة التي تعمل على فصل افريقيا جنوب الصحواء عن افريقيا شمال الصحراء، وعلى تمزيق وحدة السودان وتخريب العلاقات الافريقية. ووضح ذلك بشكل جلى فى تحرك وساطات إفريقية عديدة وفى إتساع اهتمام المراكز الغربية بقضية الجنوب والحرب الأهلية الجارية هناك. والواقع ان مثل هذه النظرة تتجاهل الأسباب الداخلية الموضوعية التى أدت إلى تجدد الحرب الأهلية وتتجاهل ان الدفاع عن الهوية العربية الاسلامية فى السودان يتطلب توفير عدة مستلزمات يتمثل أهمها في الآتي:-

- التخلص من النظرة الشوفينية الضيقة والمتعصبة والنظر إلي العروبة والإسلام في السودان ككيان ثقافي وواقع تاريخي وجغرافي له دوره الايجابي في تعزيز الوحدة الوطنية، وله تقاليده العريقة في التعايش والتفاعل الايجابي مع الكيانات السكانية والثقافية الاخري في إطار السودان الموحد.
- التمسك بتراث القبائل العربية السودانية وتقاليدها في التعايش والتفاعل مع بعضها ومع القبائل الاخري عبر تاريخها الطويل، والعمل علي تطويرها باتجاه بناء سودان ديمقراطي موحد ومستقل، لأن الوجود العربي لا ينفي وجود الكيانات الأخري ولا يلغي حقها في الوجود وتطوير ثقافاتها وتقاليدها الخاصة في إطار الوطنية السودانية وارتباطاتها العربية والافريقية.
- النظر لمشكلة الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك كإفراز لمشكلة الاندماج الوطني في بلد متعدد الثقافات والكيانات الاثنية وكنتاج لواقع التفاوت في مستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف اقاليم البلاد، وخاصة بين الشمال والجنوب.

هكذا، إذن، أدي تلكؤ الحكومة الائتلافية في تنشيط عملية السلام وايقاف الحرب الأهلية إلي اتساع عمليات العنف في الجنوب وجنوب كردفان والنيل الأبيض، وإلي انتعاش قوي التصعيد العسكري والتصعيد المضاد في الجنوب والشمال علي السواء وإلي جمود وركود

الوضع السياسي خلال العام الأول للحكومة الائتلافية وفي أبريل ١٩٨٧ أعلن رئيس الوزراء عن مبادرة بايقاف اطلاق النار كخطوة في طريق تهيئة المناخ لانعقاد المؤتمر الدستوري ووضع نهاية للحرب الاهلية، واكد ان قوانين سبتمبر في طريقها إلي الزوال وان ميثاق الاخاء مع الشقيقة مصر قد الغي تلقائيا اتفاقية الدفاع المشترك[٧٤]. وبعد تكوين حكومته الائتلافية الثانية اعلن عن تكوين وزارة للسلام تكون أداة تنفيذية للاشراف علي الاعداد لقيام المؤتمر الدستوري الوطني وعن توقيع مذكرة تفاهم بين حزبي الائتلاف والاحزاب الجنوبية. وردَّ جون قرنق علي المبادرة باعلان تمسك الحركة الشعبية باعلان كوكادام واستئناف الحوار مع الحكومة علي أساسه، لأنه يمثل برنامج عمل شاركت في صياغته غالبية القوي السياسية، واكد ان السلام يأتي بمشاركة كل القوي السياسية والاجتماعية وليس الحكومة والحركة فقط[٧٥]. ولكن الحكومة الائتلافية لم تتخذ أي خطوة جدية لتحريك قطار الحوار وعملية السلام، بل ان الصادق المهدي اكد ان مبادرته تتجاوز اعلان كوكادام إلي الحوار حول مجموعة نقاط محددة تساعد علي تمهيد الطريق لانعقاد المؤتمر الدستوري الوطني[٧٦]. وبذلك اضاف نقطة خلاف جديدة. وفي بداية مايو ١٩٨٧ اسقطت الحركة طائرة مدنية شرق مدينة ملكال استشهد جميع ركابها[٧٧]، وادي هذا الحادث غير المبرر إلي عرقلة كل الجهود التي ظل يقوم بها التجمع الوطني، وإلي ردود فعل عنيفة ضد الحركة الشعبية والتشكيك في مصداقيتها ومدي صدق نواياها تجاه الحوار والسير الجدي في طريق السلام. وقامت قوي التصعيد المضاد ودعاة الحرب الاهلية باستغلال هذا الحادث البشع لمضاعفة ضغوطها علي رئيس الوزراء لسحب مبادرته وقفل كل ابواب الحوار السلمي الديمقراطي وللانقضاض علي قوي الانتفاضة وتصفيتها. إذ قامت الاستخبارات العسكرية، خلال تلك الأيام، بفبركة خبر انقلاب عسكري يقف خلفه الحزب القومي السوداني والتجمع الشيوعي، وقامت صحف الجبهة الإسلامية القومية باستغلال الخبر في الهجوم علي قوي الانتفاضة بالعمالة والخيانة الوطنية ولقطع الطريق أمام مبادرة رئيس الوزراء[٧٨]. وفي المقابل قامت قوي الانتفاضة بالدفاع عن نفسها ومواجهة قوي التصعيد والتصعيد المضاد والتركيز علي ادانة الحادث وعلي اهمية الاستمرار في مساعي السلام عن طريق الغاء قوانين سبتمبر واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر[٧٩].

وفي منتصف عام ١٩٨٧ سافر وفد من الاحزاب الجنوبية والحزب القومي إلي اديس ابابا واجري لقاءات عديدة مع حركة تحرير شعب السودان وممثل لمجلس الكنائس السوداني واسفرت اللقاءات التي تمت في اديس ابابا ونيروبي وكمبالا عن ثلاث اعلانات للسلام. واعلن رئيس الوفد، اليابا سرور، ان الحوار وحده، وليس السلاح، هو طريق السلام، واكد ان جون قرنق مرتاح لمفاوضات الحركة مع الاحزاب الجنوبية، وان الاعلانات الثلاثة التي وقعتها

الاحزاب الجنوبية مع الحركة هدفها فتح الطريق امام عملية السلام وايقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب[٨٠]. وعند عودته إلي الخرطوم التقي الوفد بالتجمع الوطني ورئيس الوزراء واكد ان رؤساء أثيوبيا وكينيا ويوغندة ابدوا تأييدهم للسلام والحوار السلمي واستعدادهم للمساهمة في ذلك، وركز علي ضرورة التمسك باعلان كوكادام وجذب القوي التي لم تشارك فيه للتوقيع عليه وعقد المؤتمر الدستوري. واعلن رئيس الوزراء عن تكوين لجنة قومية لتقييم اعلانات اديس ابابا وكمبالا ونيروبي تضم كل الاحزاب السياسية[٨١]. وهكذا، تحركت من جديد عملية السلام رغم ضجيج قوي التصعيد المضاد ودعاة الفتنة الاهلية، وبدا واضحا ان هناك مساعي تقوم بها الحكومة والاحزاب الجنوبية قد تؤدي إلي ايقاف اطلاق النار وانعقاد المؤتمر الدستوري، خاصة ان اللجنة القومية لمساعي السلام قدمت تقريرها مع مقترحات لاتخاذ خطوات محددة، منها الغاء قوانين سبتمبر، لتهيئة المناخ امام الحوار السلمي الديمقراطي[٨٢] وهكذا كان لتحرك الاحزاب الجنوبية، تحت ضغط اتساع الحرب الاهلية والمآسي التي خلفتها في الجنوب، ونتيجة لشعورها بالمسؤولية وعدم جدية الحكومة الائتلافية، دور كبير في تحريك عملية السلام وسط عقبات عديدة وظروف سياسية معقدة. ولكن هذا التحرك لم يعجب قوي التصعيد المضاد ودعاة الفتنة الدينية والعرقية، التي وظفت ترسانتها الإعلامية لافشال هذا التحرك، وبرز ذلك، بشكل واضح، في الخط الاعلامي لجريدة الراية خلال تلك الفترة. فقد وصف محمد طه محمد أحمد، في إحدي تعليقاته اليومية، هذا التحرك بقوله: «استطاعت الكنائس السودانية ان تجمع شتات الاحزاب الجنوبية، فكونت وفدا من الاحزاب الاستوائية والنيلية ووحدت سابكو وسانو والفيدرالي وساك والتجمع السياسي لجنوب السودان، واختارت احد قادة الاحزاب الاستوائية، هو السيد اليابا سرور، رئيسا للوفد. وطار الوفد من الخرطوم إلي اديس ابابا ثم إلي نيروبي وكمبالا وتوصل مع قرنق إلي إعلان اديس ابابا للسلام وكرّر شروط كوكادام واولها الغاء قوانين الشريعة التي يقولون انها تفرّق بين ابناء الوطن الواحد. لقد توّحد الجنوبيون النصاري واستظلوا بمظلة اجنبية. ومنذ ان توحدوا لم تعد للتمرد عاصمة واحدة، بل عواصم متعددة في بلاد الاحباش وعاصمة موسفيني ونيروبي. ولا تعجب فتأثير الكنيسة كبير والمعركة اساسا ضد التوجه الإسلامي في السودان. توحّد الجنوبيون، حتي انيانيا الثانية التي حملت السلاح ضد قرنق، لأنهم شعروا بأن المبادرات التي تطرح في الشمال توجه بالكامل للحركة الشعبية»[٨٣]. وكان لهذه الحملات الإعلامية تأثيراتها وسط احزاب الحكومة الائتلافية. فقد هاجم الصادق المهدي في البداية اعلان اديس ابابا ووصفه بأنه غير متوازن، ولكنه عاد مرة اخري ليقول ان تحرك الاحزاب الجنوبية نقل المسألة من العمل العسكري إلي العمل السياسي. وعبرّ عن أمله في تكامل الخطي في إطار الحل السلمي الديمقراطي[٨٤] وبدأت تظهر في تصريحاته الصحفية أوصاف

الطابور الخامس والدعم الاجنبي للحركة واتهام القوي السياسية الداعية للحوار بالعمالة وعدم تقدير المصالح الوطنية العليا. ونفس هذه الفترة شهدت ايضا تطورات ايجابية اخري. ففي بداية عام ١٩٨٧ انعقدت في واشنطن ندوة حول الحرب الاهلية واحتمالات السلام في الجنوب، شاركت فيها بعض القوي السياسية السودانية ونبعت منها مبادرة الرئيس النيجيري أو باسانقو الذي قام باتصالات متعددة مع الحكومة الاثيوبية وحركة تحرير شعب السودان ونقل للصادق المهدي تأكيد الحركة علي خيار الحوار السلمي[٨٥]. وفي الوقت نفسه اجري الحزب الاتحادي أول لقاء له مع الحركة في لندن في يونيو ١٩٨٧ وذلك بهدف تبادل المعلومات والآراء. ووسط هذه المؤشرات الايجابية قامت الحركة في منتصف اكتوبر بالتعرض لقافلة قطارات الاغاثة قرب محطة أريات في منطقة بحر الغزال، الأمر الذي أدي إلي استشهاد خمسة من أفراد القوات المسلحة وتسعة عشر من عمال السكة حديد. وبسرعة تحركت قوي التصعيد المضاد ودعاة الفتنة الدينية والعرقية، وسيرت الجبهة الإسلامية القومية موكبا من وسط الخرطوم حتي القيادة العامة للقوات المسلحة نددت فيه بحركة قرنق وما اسمته الطابور الخامس وتراخي الحكومة الائتلافية في مواجهة حركة التمرد في الجنوب، ودعت إلي دعم القوات المسلحة. وعند وصول الموكب للقيادة العامة رفضت الجبهة مخاطبة اللواء معاش فضل الله برمة، وزير الدولة للدفاع، للموكب بحجة انه يمثل الحكومة، وسلمت مذكرتها لرئيس هيئة الأركان. وبذلك بدا واضحا ان الجبهة استهدفت دعوة الجيش للانقلاب علي السلطة الشرعية القائمة ممثلة في وزير الدولة للدفاع. وهذا ما اكده رئيس الوزراء، الصادق المهدي، أمام الموكب الذي نظمته وسيرته احزاب الحكومة كرد علي موكب الجبهة، حيث اكد «ان الجبهة تبحث عن مغامر ينفذ لها مخططها الذي يستهدف الانقضاض علي الديمقراطية (..........) ان الجبهة الإسلامية هي سبب تردي الوضع الاقتصادي وهي التي ساعدت في تخريب الاقتصاد الوطني من خلال قيام بنوكها بالاتجار في العملات الصعبة وتجاوز سقوفات الائتمان وممارسة التهريب واحتكار قوت الشعب (..........) ان الجبهة لم تتعظ من تجاربها السابقة في تحالفها مع النظام الديكتاتوري المايوي لأنها اليوم تسعي علّها تجد مغامرا في القوات المسلحة للأنقضاض علي النظام الديمقراطي، ولكن وعي القوات المسلحة والشعب سيحول دون نجاحها بإذن الله» ولكن رغم محاولات الجبهة الإسلامية وقوي التصعيد المضاد ارتفعت الاصوات الداعية للحوار السلمي الديمقراطي وحافظت علي تماسكها ووحدة صفوفها، بل كسبت دوائر إضافية. فقد دعي سيد أحمد الحسين، وزير الداخلية ونائب الأمين العام للحزب الاتحادي، كافة القوي السياسية أن تنظر بجدية لقضية الحرب الأهلية بعيدا عن المزايدات الحزبية الضيقة، وان تضع الحلول العملية لايقاف اعمال العنف وتحقيق السلام. وفي نفس الاتجاه اكد الصادق المهدي ان القوات المسلحة قد احتوت حركة التمرد عسكريا

وان الحكومة تسعي سياسيا إلي إيقاف اطلاق النار وتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري الوطني(٨٦).

وهكذا، رغم قعقعة السلاح ابرزت الأحداث خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٧ وجود تيارين متناقضين وسط القوي السياسية السودانية وحركة تحرير شعب السودان. التيار الأول هو تيار الحوار السلمي الديمقراطي لانهاء الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار. والتيار الثاني هو تيار التصعيد والتصعيد المضاد. التيار الأول كان يمثل التيار الغالب وسط القوي السياسية في الشمال والجنوب علي السواء. ويتضح ذلك من الاحاديث التي ادلي بها ممثلو هذه القوي في الندوة السياسية الكبري التي اقامتها نقابة المهندسين، علي شرف الذكري الثالثة والعشرين لثورة اكتوبر ١٩٦٤، تحت عنوان (الحرب الاهلية ومبادرات السلام في جنوب الوطن). تحدث في الندوة اندروويو عن كتلة الاحزاب الجنوبية، سيد أحمد الحسين، الاتحادي الديمقراطي، محمد عباس فقيري، حزب الأمة، التيجاني الطيب، الحزب الشيوعي، تيسير مدثر، حزب البعث أمين حمودة، اتحاد جبال النوبة، عبد المجيد إمام، المؤتمر الوطني، وفيلب عباس غبوش، الحزب القومي السوداني. وركز المتحدثون علي ضرورة ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام بالحوار السلمي الديمقراطي في اطار اعلان كوكادام واعلانات الاحزاب الجنوبية في اديس ابابا ونيروبي وكمبالا. وبرز نفس الاتجاه داخل الحركة الشعبية. إذ انها لم تعلن مسؤوليتها عن حادث أريَّات إلا بعد مرور اسبوع من وقوعه، الأمر الذي يوكد وجود اتجاه قوي وسط الحركة يعارض تصعيد العمليات العسكرية ويدعو لمواصلة الحوار السلمي(٨٧).

أما التيار الثاني، تيار التصعيد والتصعيد المضاد، فقد كانت تمثله الجبهة الإسلامية القومية وسط القوي السياسية الشمالية وحركة تحرير شعب السودان وسط القوي السياسية الجنوبية. ونجح هذا التيار في ان يجد له امتدادات داخل الحكومة الأئتلافية. ففي نفس تلك الأيام أعلن د.عمر نور الدائم، وزير الزراعة وأمين أمانات حزب الأمة، ان حركة قرنق قد فقدت مصداقيتها، وانها لا تملك قرارها وإرادتها، وان السلام يمكن ان يتحقق عبر هزيمة قرنق وحركته المتخلفة(٨٨).

في منتصف نوفمبر ١٩٨٧ اعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة إخلاء مدينتي الكرمك وقيسان وسحب القوات العسكرية وإعادة جمعها في موقع خارج المدينتين لأنهما اصبحتا تحت مرمي مدفعية ثقيلة وصاروخية متمركزة داخل الأراضي الاثيوبية. واكدت القيادة العامة ان حركة قرنق لا تملك مثل هذه الاسلحة المتطورة وذلك يمثل اتهاما واضحا لاثيوبيا بمساعدة الحركة الشعبية بالاسلحة والمعدات وربما بمشاركة قوات اثيوبية في عملية احتلال المدينتين. أما إذاعة الحركة فقد اعلنت احتلال المدينتين واستمرار قوات الحركة في الزحف نحو مدينة

الدمازين[٨٩]. وكشف الحدث ثغرات واسعة في نظام حماية حدود السودان الشرقية وخلق هزة سياسية كبيرة في أوساط الحكومة والقوي السياسية بمختلف اتجاهاتها. وذلك لعدة اسباب تمثل اهمها في الآتي: ـ

- ان المدينتين تقعان شمال الحدود التي تفصل الجنوب عن الشمال. وبذلك استطاعت الحركة الشعبية ان تقوم، لأول مرة، باحتلال مدن شمالية تشرف علي المداخل المؤدية إلي خزان الروصيرص في اعالي النيل الازرق.
- ان المدينتين تقعان علي عتبات مناطق الزراعة الآلية المطرية في جنوب النيل الازرق. وذلك يعني ان نجاح الحركة في السيطرة عليهما لفترة طويلة سوف يشجعها علي التفكير في الزحف شمالا وغربيا لاحتلال مناطق اخري تمكنها من استكمال مشروعها وبناء قاعدة اقتصادية غنية بالموارد الاقتصادية.
- باحتلال المدينتين تمكنت الحركة من الوصول إلي منطقة الأنقسنا التي تسكنها قبائل متخلفة اقتصاديا مقارنة بالاقاليم الشمالية الاخري وغير عربية ـ اسلامية. وتعتبر الحركة ذلك انتصارا لشعاراتها القائلة بتحرير المستضعفين من الافارقة والزنوج من قبضة الطغمة العربية الإسلامية المسيطرة في الخرطوم. لكل هذه الأسباب مثّل احتلال الكرمك وقسان تحديا قاسيا للحكومة واختبارا صعبا لقدراتها السياسية والعسكرية. واعتبره د.منصور خالد. المستشار السياسي لزعيم الحركة الشعبية صفعة قوية لهيبة الحكومة ومعنويات قواتها المسلحة، ولهذا السبب، بالتحديد، كما يقول د.منصور، كشفت الحكومة دفعة واحدة عن طبيعتها العدوانية عارية دون أي غطاء[٩٠]. وإمعانا في تأكيد هذه النظرة ظلت الحركة تنظر للهستيريا التي انتابت الحكومة والشارع السوداني بعد احتلال المدينتين باعتبارها مشاعر عدوانية مستمدة من عنصرية أهل الشمال، وظل اعلامها يتساءل عن الاسباب التي ادت إلي كل هذه الهستيريا عند احتلال الكرمك وقيسان، بينما لم تحرك الحكومة ساكنا عندما سقطت مدينة الناصر الواقعة داخل الاقليم الجنوبي؟ ولكن الحركة واعلامها ركزت علي جوانب ذاتية ونفسية معينة وتجاهلت تماما الموقع الاستراتيجي للمدينتين وتجاهلت أن عملية الاحتلال وتوسيع ميدان الحرب الاهلية قد أحدث هزة سياسية كبيرة، خاصة ان القوي السياسية كانت تواصل ضغطها علي الحكومة والحركة من اجل وقف اطلاق النار والدخول في حوار سلمي يحقق السلام والاستقرار. والواقع ان احتلال المدينتين كان يعكس اصرار الحركة الشعبية علي السير في خطها السياسي والعسكري المرتكز علي تغليب العمل العسكري واهمال العمل السياسي ومعادات الحركة السياسية الشمالية بدعوي محاربة البرجوازية العربية الإسلامية المسيطرة علي كراسي الحكم في الخرطوم وتدمير الجيش السوداني وصولا إلي تحرير البلاد من سيطرة (أولاد البلد) وإقامة

(سودان اشتراكي جديد).

هكذا كان احتلال الكرمك وقيسان تحديا قاسيا للحكومة الائتلافية والقيادة العامة للقوات المسلحة. لذلك اعلن مجلس رأس الدولة التعبئة العامة، وبدأت القوي السياسية تتنافس في دعم القوات المسلحة، خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية التي تبرع نوابها بسيارات منحتها وزارة المالية لنواب الجمعية التأسيسية بطريقة البيع الايجاري. وكان الصادق المهدي يسعي لاسترداد المدينتين بدعم عسكري ليبي ولكن محمد عثمان الميرغني كان أسرع منه في الحصول علي سلاح عراقي ودعم مالي سعودي. وكان السلاح العراقي من نوع الراجمات. لذلك انتشرت تسميتها وسط الرأي العام بـ (راجمات أبو هاشم) وفي ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ تمكنت القوات المسلحة من تحرير الكرمك وقيسان، حيث لعب السلاح العراقي دوراً حاسما في المعركة. وبعد عودته من جولته للسعودية والعراق قام محمد عثمان الميرغني بزيارة للجنود والضباط الذين شاركوا في استعادة المدينتين. وهناك خاطب الضباط والجنود، بحضور قائد الفرقة الثانية مشاة بالدمازين، قائلا «ان الرئيس العراقي، صدام حسين، وافق بسرعة علي كل طلبات السودان من الاسلحة والمعدات واصدر تعليماته بنقلها فورا حتي لو اقتضي الامر اقامة جسر جوي بين بغداد والخرطوم (......) ان الرئيس العراقي قد قال له بالحرف انه يضع البصرة والكرمك في مرتبة واحدة، البصرة هي الكرمك والكرمك هي البصرة». واختتم حديثه بقوله «لقد وعدت الرئيس العراقي بابلاغ رسالته تلك للضباط والجنود، وها أنا أفعل. لقد استقطع العراق هذه المساعدة الاخوية من حاجة المقاتل العراقي الذي يحمي البوابة الشرقية للوطن العربي لأخيه المقاتل السوداني الذي يحمي بوابة السودان الشرقية»[٩١]. وبذلك استطاع (أبوهاشم) ان يفحم الجبهة الإسلامية وينتزع منها ارضية واسعة داخل القوات المسلحة عندما قدم برهانا عمليا علي دعمها وليس فقط بالشعارات وتنظيم المظاهرات التي برع في تنظيمها زعماء الجبهة وقدم برهانا آخر بان صفة (الطابور الخامس) و(العلمانية) لا تنطبق عليه، لأنه نازل في معركة الكرمك الرموز التي تصفها الجبهة بالعلمانية. لذلك لم يعد يتحرج من التعامل مع قوي الانتفاضة، بل استطاع لأول مرة أن يتعرف علي هذه القوي التي ظل ينفر منها طوال الفترة السابقة، وهي القوي التي وقفت مع الاتحادي الديمقراطي في تصوره لمعركة الكرمك وبرهنت أنها قادرة علي التمييز الدقيق بين ما هو سياسي استراتيجي وما هو عسكري تكتيكي[٩٢].

لقد افرزت معركة الكرمك نتائج سياسية هامة. فقد منحت محمد عثمان الميرغني، والحزب الاتحادي الديمقراطي، رصيدا سياسيا هاما وسط الشعب والقوات المسلحة، وحركت موجة العداء والتنافس بينه وبين الجبهة الإسلامية وحزب الأمة. ومنذ تلك اللحظات اصبح الاتحادي الديمقراطي يقترب اكثر واكثر من قوي الانتفاضة ومن دوره التقليدي كحزب وسط في الحياة

السياسية السودانية، بينما بدأ الصادق المهدي يبتعد تدريجيا عن هذه القوي وعن دور زعيم الوسط، الذي اهلته له مواقفه بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. واعادت المعركة، أيضا، توازناً كان مفقودا بين القوات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان، هيأت الساحة لاستقبال نظرة واقعية لمواجهة الحرب الاهلية الجارية في الجنوب(٩٣). واكدت ان الخيار العسكري لن يؤدي إلا إلي الخراب والدمار. وفي الشهور الأولي من عام ١٩٨٨ شهدت الساحة السياسية تحركات عديدة، ونجحت هذه التحركات في قيام مصر بترتيب لقاء بين الصادق المهدي، رئيس الوزراء والرئيس الاثيوبي منفستو، في كمبالا، وفي ترتيب لقاء أخر بين وزير الدولة للدفاع، فضل الله برمه، وممثلي الحركة الشعبية في لندن(٩٤). ووصلت ذروتها في نوفمبر ١٩٨٨ باعلان اتفاقية السلام السودانية التي وقعها محمد عثمان الميرغني، زعيم الاتحادي الديمقراطي، وجون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

هكذا، إذن، تلكأت الحكومة الائتلافية الأولي والثانية في مواجهة الحرب الاهلية الجارية في الجنوب بسبب خلافات اطرافها الأساسية وترددها في الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وتهيئة المناخ للحوار السلمي الديمقراطي. ولكن، مع كل ذلك، لم ينقطع الحوار السلمي تماما، بل استمرت الاتصالات الرسمية والشعبية مع حركة قرنق، وتنوعت وتعددت الوساطات المحلية والعربية والافريقية. فقد ظل التجمع الوطني يواصل جهوده رغم العقبات التي ظلت تضعها قوي التصعيد والتصعيد المضاد ودعاة الفتنة الاهلية. وفي نهاية ١٩٨٧ تكونت اللجنة الشعبية للسلام برئاسة باسفيكو لادو لوليك، عضو مجلس راس الدولة، وانتخبت لجنة تسيير مؤقتة ضمت ممثلين لحزبي الأمة والاتحادي وحزب البعث والحزب الشيوعي وكتلة الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني. وفوضت القوي السياسية هذه اللجنة للاتصال مع الحركة الشعبية لدفع عملية السلام. وكذلك كونت لجنة أخري للاتصال بالجبهة الإسلامية التي ابدت تفهما للموقف واستعدادا للمشاركة في مساعي السلام(٩٥). وفي بداية عام ١٩٨٨ اعلن رئيس الوزراء ميثاق السودان الانتقالي بهدف الاعداد لعقد المؤتمر الدستوري. وفي هذا الإطار تقدم الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي بأوراق مكتوبة حول الهوية وقضايا التنمية ونظام الحكم استعداداً للمؤتمر الدستوري، وكذلك حزب الامة واتحاد نقابات عمال السودان. ويشير د حماد بقادي إلي ان الفترة الممتدة من مارس ١٩٨٦ حتي أبريل ١٩٨٨ شهدت توقيع اكثر من عشر مذكرات وإعلانات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوي السياسية السودانية بدءا بإعلان كوكادام وإعلان لقاء الصادق/ قرنق في يوليو ١٩٨٦ ومبادرة الحكومة الائتلافية في أبريل ١٩٨٧ وإعلانات الاحزاب الجنوبية في اديس ابابا ونيروبي وكمبالا الخ.. ولم تتوقف جهود القوي السياسية الرامية لتحريك عملية السلام حتي حل الحكومة الائتلافية الثانية وتكوين حكومة الوفاق في يونيو ١٩٨٨(٩٦)- حيث دخلت البلاد في طور سياسي جديد له توجهاته المحددة تجاه قضية السلام وايقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب.

الحكومة الائتلافية تدخل مرحلة الأزمة:ـ

استمرت الحكومة الائتلافية الأولى من يونيو ١٩٨٦ حتى مايو ١٩٨٧، حيث تفجرت تناقضاتها حول سياساتها الاقتصادية من خلال مشكلة تفريغ الميناء من سلع متراكمة وما صاحبها من حرب تصريحات صحفية بين وزراء القطاع الاقتصادى. وفى خطابه الذى طلب فيه من مجلس رأس الدولة إعفاء جميع وزرائه من مناصبهم وتشكيل حكومة جديدة، حدَّد رئيس الوزراء اسباب هذا الاجراء فى فشل حكومته فى التصدى لأهم محاور برنامجها، وبشكل خاص فى مواجهة ثلاث قضايا لها أهمية استثنائية هى:ـ

١ـ البطء الشديد فى تصفية آثار مايو والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وتشريع قوانين بديلة.

٢ـ عجز الحكومة فى توزيع المواد التموينية بطريقة مناسبة وعادلة ومراقبة الأسعار ومكافحة التهريب والسوق الأسود واستقطاب مدخرات المغتربين، التى انخفضت تدفقاتها من ٢٠ مليون فى الشهر عام ١٩٨٦ إلى اقل من خمسة ملايين دولار فقط فى ١٩٨٧. وكان لهذا العجز تأثيرات كبيرة فى استفحال الضائقة المعيشية ومعاناة جماهير الشعب.

٣ـ قصور وعجز الوزراء فى أداء واجباتهم وتضارب اختصاصاتهم، الأمر الذى أدى إلى سلبيات عديدة فى الآداء الحكومى العام.

وبجانب هذه السلبيات حدَّد رئيس الوزراء ايجابيات حكومته الأولى فى الانجازات الآتية:ـ

١ـ تثبيت الممارسة الديمقراطية والالتزام بنهج قومى فى الحكم تجاوز النظرة الحزبية الضيقة وحقق قدرا كبيرا من التعاون بين كافة القوى السياسية فى البلاد.

٢ـ تحقيق طفرة فى الإنتاج الزراعى وإصلاح بعض مؤسسات القطاع الصناعى العام وانجاز اصلاح مالى واسع والبدء فى التحضير لبرنامج انقاذ اقتصادى متوسط المدى.

٣ـ تحديد أسس الحل السلمى لمشكلة الجنوب ومواجهة العدوان الاجنبى بكفاءة عالية حققتها قواتنا المسلحة، بالاضافة إلى تطبيع الحكم والإدارة فى الاقاليم الجنوبية، وتنوير الرأى العام المحلى والاجنبى بالنهج السلمى الذى تنتهجه الحكومة فى مواجهة المشكلة.

٤ـ الغاء جميع مخلفات الحكم المايوى فى السياسة الخارجية واستبدالها بسياسة حسن الجوار إقليميا وعدم الانحياز دوليا والاطلال على العالم بوجه جديد نال اعجاب الجميع.

واضاف رئيس الوزراء، معللا إجراء الاعفاء، بانه تأكيد لمقدرة النظام الديمقراطى على الإصلاح والتجديد والتعلّم من تجاربه، وبأنه يمثل تطلعاً لدرجة أعلى من الاستجابة لشعارات واهداف الانتفاضة وتجديد العزم وإزالة اسباب البطء والعجز فى الاداء الحكومى. واكد ان

القرار املته المصلحة الوطنية العليا وتحقيق درجة أعلى من الانسجام بين الوزراء ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب(٩٧).

وانطلاقا من هذا التشخيص يمكننا ان نقول ان رئيس الوزراء قد اعترف بفشل حكومته الأولى فى تحقيق ما وعدت به فى برنامجها الذى اعلنته فى يونيو ١٩٨٦. فالسلبيات التى حددها تطغى على كل ما ذكر من إيجابيات بشكل واضح، بل ان السلبيات تتضمن أهم محاور وبنود البرنامج. وهو بذلك يتفق مع ما ظلّت تردّده قوى الانتفاضة فى صحفها وبياناتها ومذكراتها ومطالباتها للحكومة بالالتزام بتنفيذ ميثاقها وبرنامجها المعلن طوال الفترة السابقة. ولكن لماذا أقدم رئيس الوزراء على اتخاذ هذه الخطوة الكبيرة ولم يلجأ إلى إجراء تعديل وزارى محدود كما حدث فعلا؟؟ يقول الصادق المهدى انه «ظل يشتكى للسيد محمد عثمان الميرغنى من سلوك بعض الوزراء الاتحاديين، ومن بينهم زين العابدين الهندى، السكرتير العام للحزب الاتحادى، ولكنه لم يجد سبيلا لترشيد سلوكهم. وبما ان الشخصيات موضوع الشكوى كانت شخصيات قيادية فانه لم يجد بداً من إجراء تعديل وزارى أساسى ليستقيم الأمر بعد ذلك»(٩٨). ولكن التشكيل الوزارى الجديد لم يكن تعديلا أساسيا لأنه لم يستبعد سوى د. أبو حريره، وزير التجارة فى الحكومة الأولى والهندى، وزير الخارجية، الذى رفض المشاركة لاسباب غير معلنة. وهذا يعنى ان زعامة الحزبين كان يمكنها معالجة المشكلة عن طريق تعديل وزارى محدود دون تعريض الائتلاف والبلاد لهزة سياسية كبيرة. ولكن يبدو ان المشكلة كانت أعمق من ذلك بكثير، لأن الحكومة الائتلافية كانت قد دخلت مرحلة الأزمة وكان لابد من هذا الاجراء لفتح الطريق امام تغييرات أساسية فى سياسات وتوجهات الائتلاف وبرنامجه. وهنا لابد من طرح السؤال الآتى: هل ما حدث هو أزمة وزارية.. أم.. أزمة حكم وأزمة قيادة سياسية؟ الواقع ان الصادق المهدى، وحكومته الائتلافية الأولى والثانية، لم يكن ينقصه وضوح الرؤية السياسية ولا الاغلبية البرلمانية المريحة أو التأييد الشعبى الواسع من جانب قوى الانتفاضة والشارع السودانى، بل كانت تنقصه المصداقية وربط القول بالعمل. وهذا ما تؤكده تطورات الفترة اللاحقة حتى تكوين الحكومة الائتلافية الثالثة فى منتصف عام ١٩٨٨. ان مبدأ حكم الاغلبية الذى يرتكز عليه نظام الديمقراطية الليبرالية يقوم على ثلاثة افتراضات اساسية، هى: تمتع المواطنين بكفاءة سياسية عالية تمكنهم من المشاركة فى الحياة السياسية العامة بوعى كامل لمصالهم وتطلعاتهم، الاتفاق الواسع حول معظم القضايا الوطنية الكبير وكيفية معالجتها والمساواة بين المواطنين والجماعات السياسية المختلفة(٩٩). وواضح ان هذه الشروط لا تتوفر فى السودان بسبب ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى السائدة، والمشاكل الكبيرة التى خلفّها النظام المايوى، والأنقسامات القبلية والطائفية والاقليمية الحادة فى البلاد. لذلك فشلت الانظمة السياسية المتعاقبة، المدنية والعسكرية فى استكمال انجاز

مهام مرحلة ما بعد الاستقلال. وهكذا تعمقت أزمة الحكم فى البلاد وتفاقمت المشاكل الوطنية الكبرى بسبب سيطرة نمط التنمية الرأسمالى التبعى الموروث من فترة الاحتلال البريطانى وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على معظم سنوات فترة ما بعد الاستقلال والفصل التعسفى بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والحضارى والثقافى. ولهذه الاسباب ظلت الانظمة الديكتاتورية العسكرية تمثل عاملا اساسيا فى الابقاء على واقع التخلف والتبعية وتعمقه، وظلت التجارب الديمقراطية أسيرة للقيود المهيمنة التقليدية وبعيدة عن قواها الاجتماعية الحقيقية. ونتيجة لذلك ظلت قوى سياسية عديدة تدعو إلى توطين الديمقراطية فى الواقع السودانى وترسيخها عن طريق إصلاح النظام الانتخابى بتمثيل القوى الحديثة والتمثيل النسبى وتوزيع الدوائر بشكل متوازن بين المناطق الحضرية والريفية، وخاصة بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. ولكن مؤسسات الحكم الانتقالى رفضت هذه المقترحات وفرضت قانون انتخابات تقليدى ومتخلف أدى إلى سيطرة القوى المهيمنة التقليدية على مقاعد الجمعية التأسيسية على حساب القوى الحديثة التى تحملت عبء النضال ضد الحكم الديكتاتورى واسقاطه ووضع البلاد فى طريق التطور الديمقراطى من جديد. وهذا التناقض يمثل أهم أسباب أزمة الحكم وعجز التجربة الديمقراطية فى السودان وبلدان العالم الثالث بشكل عام. وفى هذا الاطار كانت الحكومة الائتلافية الأولى، والحكومات اللاحقة، تتمتع بأغلبية كبيرة داخل الجمعية التأسيسية وتشارك فيها ثلاثة احزاب جنوبية (سابكو، الحزب الفيدرالى والتجمع السياسى لجنوب السودان) بجانب حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى. وكان الصادق المهدى، رئيس الوزراء، على وعى كامل بالتحديات التى تواجه البلاد، وكان برنامج حكومته قريبا جدا من برنامج وشعارات قوى الانتفاضة ولذلك وجد تأييدها ودعمها. ففى خطابه فى الذكرى الثانية للانتفاضة وفى خطاب حكومته الثانية فى يونيو ١٩٨٧، أكد أن الطريق إلى الانتفاضة والوحدة الوطنية يمّر عبر سبع عتبات هى: منهج الصمود النقابى والسياسى والعسكرى، اسلوب التصدى الذى عبّرت عنه الهجرة ومعسكراتها، الاضراب السياسى الذى أصبح من تقاليد المقاومة الشعبية، التكامل المدنى العسكرى، السلوك السياسى الحضارى الذى ابتعد عن حماقات الانتقام العشوائى، مؤسسة الانتفاضة التى تشمل الاضراب والموكب والميثاق، الوعى السياسى الذى انتزع من ثورة اكتوبر وانتفاضة مارس/ أبريل مشروع الدفاع عن الديمقراطية وجعل منها مثابة للحرية[١٠٠]. ولتحويل هذه المبادىء إلى واقع حدد المهام العاجلة فى سدّ الطريق أمام اعداء الديمقراطية عن طريق بناء دفاعات مادية ومعنوية ذات شعب سبع تشمل: الالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية، التصدى بواقعية للتناقض الاجتماعى بالاتفاق على عقد اجتماعى بين قوى العاملين والحكومة وأصحاب العمل، مواجهة واقع التنوع الدينى

بعهد دينى يصون حرية الاديان، جمع شعث الواقع السودانى بعقد سودانى يوفق بين الوحدة والتنوع، اقرار وفاق وطنى على أساس الالتزام برأى الاغلبية واحترام حقوق الاقليات، الاستجابة لقيم العصر ومتطلبات التنمية بميثاق اقتصادى يستهدف زيادة الإنتاج وعدالة توزيع المداخيل وأعباء التنمية والبناء، الالتزام الدولى القائم على حرية القرار الوطنى(١٠١).

إذن الحكومة الائتلافية الأولى، وكذلك الحكومة الثانية، لم تنقصها الاغلبية البرلمانية المريحة أو الوضوح المعقول فى رؤية مستلزمات حماية التجربة الديمقراطية ومواجهة تحديات البلاد. ولكن رغم ذلك لم تتمكن من تحقيق برنامجها المعلن، بل ان رئيس الوزراء اعلن فشل حكومته الأولى فى مواجهة اهم محاور هذا البرنامج دون ان يحدد اسبابه الحقيقية. ومع ذلك، فأن ما لم يذكره رئيس الوزراء يمكن تحديده فى اربعة عوامل أساسية كان لها تأثير كبير ومباشر فى قصور وعجز الحكومة الائتلافية والثانية، تمثلت فى الآتى: ـ

العامل الأول:

ظل السودان، طوال فترات الديمقراطية المختلفة، يحكم من خلال حكومة ائتلافية من حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب والجماعات السياسية الجنوبية وذلك باستثناء فترة الحكم الذاتى ١٩٥٦/٥٤، التى انفرد بها الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية كبيرة. وكذلك كانت حكومات ما بعد الانتفاضة. وكانت هناك خلافات واسعة بين الحزبين حول عدة قضايا أساسية شملت الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وبدائلها، السياسية الخارجية خاصة العلاقة مع ليبيا وإيران والموقف من اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، السياسات الاقتصادية ومجلس التخطيط القومى، العلاقة مع حركة قرنق وخطوات عملية السلام، التواجد العسكرى الليبى فى دارفور، جهاز الأمن الوطنى الخ.... وهذه القضايا وغيرها كانت تمثل اهم محاور برنامج الحكومة الائتلافية الأولى والثانية. لذلك ربما كانت هذه الخلافات أحد أهم أسباب فشل الحكومة فى تحويل الموجهات الأساسية فى برنامجها إلى سياسات محددة، وفى تحديد أولوياتها وتنفيذها بصورة حازمة. صحيح ان الخلافات بين الحزبين لها جذورها التاريخية واسبابها السياسية والاقتصادية التى ترجع إلى بدايات الموجة الثانية للحركة الوطنية السودانية فى منتصف الثلاثينات وإلى الخلاف بين التيار الاتحادى، الذى وجد دعم وتأييد السيد/ على الميرغنى والحركة الوطنية التقليدية فى مصر، والتيار الاستقلالى، الذى وجد تأييد ودعم السيد/ عبد الرحمن المهدى والإدارة البريطانية. ولكن، مع ذلك، لا يمكن التقليل من شأن التقارب والتعاون بين الحزبين الذى شهدته سنوات ما بعد الاستقلال، بدءاً بلقاء السيدين فى عام ١٩٥٥ ثم تجربة العمل المشترك فى الحكومات الائتلافية لتى شهدتها فترة الديمقراطية الأولى ١٩٦٩/٥٦، بالاضافة إلى تجارب العمل المشترك ضد الحكم العسكرى الأول والثانى، والقاعدة الاجتماعية والتوجهات السياسية المشتركة بين الحزبين. ولذلك كان

من الممكن الاتفاق حول معظم قضايا الخلاف المذكورة عن طريق الحوار ولقاءات الزعامتين السياسيتين ولكن ذلك لم يحدث، كما هو الحال فى كل العهود الديمقراطية، لاسباب تتعلق بتركيب القوى المهيمنة، والمؤسسة السودانية التقليدية، والتنافس التقليدى بين الحزبين، وطبيعة زعامتيهما الدينية والسياسية، وصراعات الكتل والاجنحة فى داخلهما. وفى ذلك يشير بيتر ودوورد إلى استمرار توتر العلاقة بين الحزبين طوال فترة الديمقراطية الثالثة نتيجة لمحاولات الصادق المهدى تبؤ مكانة الزعيم الوطنى فى البلاد، فى الوقت الذى كان الاتحاديون يفتقرون فيه إلى مثل هذا الزعيم ويعانون من مشاكل تنظيمية كبيرة خطيرة[١٠٢]. وفى نفس الاتجاه يقول الصادق المهدى «ان السيد محمد عثمان كان يمثل المركز الاكثر نفوذا وتأثيرا فى داخل الحزب الاتحادى الديمقراطى، لكنه لم يكن عضوا فى مجلس الوزراء أو الجمعية التأسيسية. وقد ادى ذلك إلى ان تتخذ الحكومة قرارات فى مسائل هامة، فيطالب السيد/ محمد عثمان باعادة النظر فيها بحجة انه لم يشارك فى مناقشتها. كما حدث فى قرار تكوين المجلس القومى للتخطيط كهيئة مسؤولة عن مناقشة واجازة البرنامج الرباعى، وبذلك تأخر تكوين المجلس عاما كاملا، كما حدث تأخير مماثل فى تكوين مجلس الأمن الوطنى بسبب اشكالات بين الحزبين كان من الممكن تفاديها»[١٠٣]. ونفس الخلافات ادت إلى التلكؤ فى محاربة التهريب والسوق الاسود وتحجيم النشاط الطفيلى بسبب خلافات سياسية حول درجة الحزم وكذلك ادت إلى تعسر مناقشة التقرير الختامى للجنة القومية للقوانين البديلة.

وهكذا بددت الحكومة فرصاً تاريخية لتنفيذ برنامجها المعلن بسبب الخلافات بين حزبيها الأساسيين حول موضوعات هامة وعديدة. وكان لذلك أثره الكبير فى تردّدها وتلكؤها فى تنفيذ بنود البرنامج الخاصة بتلك الموضوعات وفى اضعاف الاداء الحكومى العام وشلله فى بعض الأحيان.

العامل الثانى : ـ

هناك، أيضا، خلافات وصراعات الكتل والاجنحة داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى ووسط الاحزاب الجنوبية التى اشتركت فى الحكومة الائتلافية الأولى والثانية. ففى داخل حزبى الأمة والاتحادى كان لضغوط وصراعات الكتل والاجنحة تأثير كبير فى تحديد سياسات وتوجهات الحكومة الائتلافية لمصلحة افراد أو مجموعات معينة لها نفوذها السياسى والاقتصادى داخل الاجهزة القيادية فى الحزبين وذلك رغم النفوذ الدينى والسياسى الواسع للصادق المهدى ومحمد عثمان الميرغنى. ولعل ابرز الامثلة على ذلك انفجار الصراع حول السياسات الاقتصادية وتفريغ الميناء الذى كشف وجود صراعات خفية داخل الاتحادى الديمقراطى بين مجموعة الهندى ومجموعات أخرى مرتبطة بزعامة الختمية. وتجلت هذه الصراعات فى خلافات حول سياسات د.أبو حريره، وزير التجارة. وكان محمد

الحسن عبد الله يس، عضو مجلس رأس الدولة وأمين المال بالحزب ورجل الاعمال المعروف، من ابرز المعارضين لتلك السياسات، فقد شن عليها حربا شعواء منذ الايام الاولى للحكومة الائتلافية لم تهدأ إلا بعد ان اجاز المكتب السياسى للحزب ورقة حول السياسات الاقتصادية تراجع فيها عن سياسات أبو حريره واستبدلها بسياسات وتوجهات جديدة. وكان محمد الحسن من أشد المتحمسين لها، ويفسر توجهه هذا بقوله «ان الحزب الاتحادى الديمقراطى ليس حزبا بالمعنى التقليدى للحزب، بل هو عبارة عن جبهة عريضة تضم فى داخلها شرائح اجتماعية عديدة ومختلفة. وكل شريحة تعتقد ان الحزب ملك خالص لها، وتنظر إليه من زاوية مصلحتها الخاصة، لذلك لابد من موازنة دقيقة حتى تستطيع هذه الجبهة أن تظل متماسكة»[١٠٤]. وهذا يعنى ان فئات اجتماعية معينة داخل الحزب الاتحادى هى التى قاومت سياسات أبو حريره واستغلت نفوذها وعلاقاتها داخل الاجهزة القيادية لفرض سياسات أخرى تحترم مصالحها الاقتصادية والتجارية الخاصة. وفى الوقت نفسه كشفت مشكلة تفريغ الميناء عن خلافات مماثلة بين مبارك الفاضل، وزير الصناعة، وبشير عمر، وزير المالية، وبين مبارك الفاضل وأبو حريرة، حيث انحاز رئيس الوزراء إلى الأول ولم يستطع أن يبعد نفسه عن خلافات وزرائه. ويشير الصادق المهدى إلى ان صراعات الكتل والاجنحة قد ادت إلى ان يترك زين العابدين الهندى فراغا فى دوره الوزارى والقيادى، كقائد للفريق الاتحادى فى الحكومة، وأدت ايضا إلى صراعات مماثلة وسط حزب الامة قادت إلى استقالة عدد من قياداته من مناصبهم الوزارية والدستورية فى منتصف عام ١٩٨٨[١٠٥]. وإذا كانت هذه الصراعات قد اتخذت شكل خلافات وصراعات مع الزعامة الدينية والسياسية أو شكل صراعات بين الكتل والاجنحة التقليدية المختلفة داخل الحزبين، إلا أنها كانت تمثل، فى جوهرها، امتدادا لحركة الصراع السياسى والاجتماعى الجارية فى البلاد بين قوى الانتفاضة وبقايا مايو ممثلة فى الجبهة الإسلامية القومية والفئات الطفيلية المايوية وامتداداتها داخل حزبى الأمة والاتحادى. وفى هذا الاطار العام كان لها تأثيرها فى مسيرة الحكومة الائتلافية الأولى والثانية وفى ادائها العام فى نفس الوقت. فقد ساعد استمرار هذه الصراعات فى اضعاف الاداء الحكومى وفى تردّد الحكومة الائتلافية وتلكؤها فى تنفيذ برنامجها المعلن. وبجانب ذلك كانت هناك الخلافات وسط الاحزاب الجنوبية المشاركة فى الحكم وخلافاتها مع حزبى الأمة والاتحادى. وكان لهذا الجانب تأثير واضح فى سياسات الحكومة تجاه الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك. وأخطر ما افرزته هذه الخلافات تمثل فى خضوع المجموعات السياسية الجنوبية لابتزاز وضغوط احزاب القوى المهيمنة فى الشمال، الامة والاتحادى والجبهة. وفى هذا الخصوص يشير يوهانس اكول إلى ان الانقسامات التى شهدتها هذه الاحزاب خلال تلك الفترة كانت نتيجة لتدخلات الاحزاب

الشمالية الكبيرة والجبهة الإسلامية، ويؤكد صمويل أرو، زعيم التجمع السياسى لجنوب السودان «ان حكاية الانقسامات وراها قروش، والناس حالتها بطالة ولما تلقى اكل بتاكل»[١٠٦].

العامل الثالث : ـ

ظلت الحكومة الائتلافية الأولى والثانية تتعرض لضغوط واسعة ومتعددة. هناك أولا: ضغوط صندوق النقد الدولى لاستعادة مواقعه التى فقدها بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. وكان لضغوطه، المدعومة من قبل الدول الغربية، تأثيرها فى انخفاض اجمالى المساعدات الرسمية من ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٩٠٠ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلى ٨٠٠ مليون عام ١٩٨٩، وذلك فى إطار الانخفاض العام الذى شهدته المساعدات الغربية لبلدان العالم الثالث خلال تلك الحقبة. وصاحب ذلك ضغوط اخرى متعددة ومتنوعة، غربية وأمريكية، هدفها اخضاع السودان لشروط الصندوق وربطه بمخطط الهيمنة الأمريكية الغربية فى المنطقة العربية والافريقية. وابرز هذه الضغوط الأخيرة تمثّل فى محاولات امريكية لحمل السودان على المشاركة فى مناورات النجم الساطع وتوفير تسهيلات للقوات الامريكية فى منطقة البحر الاحمر، ومحاولات فرنسية لتوريطه فى الصراع الليبى الفرنسى حول تشاد. وكان لكل هذه الضغوط تأثيرها فى السياسات الاقتصادية والسياسية الخارجية للحكومة الائتلافية، خاصة ان هذه القضايا كانت موضوع خلاف بين الحزبين المؤتلفين بالاضافة إلى تناقضات علاقاتهما الاقليمية، حيث كانت لحزب الامة علاقاته الخاصة بايران وليبيا وللحزب الاتحادى الديمقراطى علاقاته الخاصة مع مصر والعراق. وكانت هنا ثانيا: ضغوط الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية المايوية المسيطرة على مواقع هامة فى جهاز الدولة والنشاط المصرفى والتجارى. فمنذ البداية عملت الجبهة على تحريك اخطبوطها المالى والتجارى لتنشيط السوق الاسود والتهريب وتجفيف السوق من السلع الاستهلاكية الضرورية بهدف إرباك الحكومة الائتلافية وشل قدرتها على تنفيذ برنامجها المعلن. كذلك عملت على تدعيم مراكزها داخل حزبى الائتلاف وتحريكها فى اتجاه فض الائتلاف والعودة إلى فكرة الحكومة القومية، وعلى ركوب موجة المعارضة الطلابية والشعبية بكل السبل خاصة المظاهرات الطلابية والحملات الإعلامية المتواصلة. كل ذلك بهدف الضغط على حزبى الأمة والاتحادى للتراجع عن برنامجهما المعلن واشراكها فى الحكم. وهذا ما اشرنا إليه فى متابعتنا لمواقف هذه القوى من برنامج الحكومة فى مجالات الاصلاح الاقتصادى والتشريعى وعملية السلام وايقاف الحرب الاهلية. وخلال عامين متتاليين اثمرت هذه الضغوط فى زحزحة موقف رئيس الوزراء، وبعض المراكز الهامة فى قيادة حزب الأمة، من برنامجه المعلن ومن مشاركة الجبهة الإسلامية القومية فى الحكم. فقد اعلن الصادق المهدى فى منتصف ١٩٨٧، لأول مرة منذ تكوين الحكومة الأولى فى منتصف ١٩٨٦، بان المناخ العام فى التعامل مع الجبهة قد تغير ولم

يعد هناك حرج فى ذلك[١٠٧]. واثمرت هذه الضغوط، أيضا، فى عرقلة تنفيذ برنامج الحكومة الأولى لأن كل سياسات الحكومة الخاصة ببرنامج وشعارات الانتفاضة، كما يقول زين العابدين الهندى، كانت تصطدم بالجدار المايوى فى جهاز الدولة وشبكة مافيا السوق التى تسيطر عليها الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية[١٠٨]. وابرز مثال على ذلك تمثل فى الحملات الاعلامية الشرسة والعراقيل التى اعترضت اعمال لجان التحقيق فى المصارف. وهناك ثالثا: ضغوط قوى الانتفاضة فى اتجاه دفع الحكومة لتنفيذ برنامجها المعلن وقطع الطريق على مشاركة الجبهة الإسلامية القومية فى الحكم. وهنا لابد من الاشارة إلى دور قوى الانتفاضة داخل حزبى الامة والاتحادى فى افشال محاولات اشراك الجبهة فى منتصف ١٩٨٦ وفى مايو وأغسطس ١٩٨٧ وفى ابقاء جذوة الانتفاضة حية ومتقدة فى أوساط مؤثرة داخل الحزبين حتى تكوين حكومة الوفاق فى منتصف ١٩٨٨، الأمر الذى كان له تأثيره الكبير فى مجرى حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال الفترة اللاحقة، خاصة بعد اتفاقية السلام السودانية فى نوفمبر ١٩٨٨.

لقد تفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتؤدى إلى تفجير أزمة الحكومة الائتلافية الأولى فى مايو ١٩٨٧، واعفاء الوزراء من مناصبهم، وترك الباب مفتوحا لاعادة تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة ائتلافية موسعة تضم الجبهة الإسلامية القومية. وأدى هذا الحدث المدوى إلى ردود افعال سياسية متعددة ومختلفة. فقد اكدت قوى الانتفاضة ان الحكومة الائتلافية الأولى لجأت إلى افراغ شعارات الانتفاضة من مضمونها الحقيقى وانصرفت عن اداء مهامها وتنفيذ برنامجها المعلن تحت ضغوط قوى بقايا مايو التى تتحمل مسؤولية كبيرة فى تردى الأوضاع الاقتصادية واستشراء السوق الاسود والتهريب والمضاربة فى العملات الصعبة[١٠٩]. وذلك لأن التركيبة الطبقية لقيادتها السياسية لم تكن تسمح لها بالصمود أمام تلك الضغوط، فعجزت عن تنفيذ برنامجها المعلن، وساد الجمود والهمود الشارع السياسى[١١٠]. وفى ذلك يؤكد التجمع النقابى ان المخرج من ازمة الحكومة الائتلافية الأولى لم يكن فى اعادة تشكيلها أو توسعها، بل فى تكوين حكومة مرتبطة بشعارات الانتفاضة وقادرة على تنفيذها فى أرض الواقع، وذلك لأن السبب الرئيسى للازمة يرجع إلى التركيب الاجتماعى للحكومة الائتلافية المرتبطة بالقوى المهيمنة التقليدية وغياب القوى الحديثة وعدم مشاركتها فى مؤسسات الحكم[١١١]. وفى الجانب الآخر نظرت الجبهة القومية الإسلامية إلى حل الحكومة، بعد عام واحد من تكوينها، كدليل على وجود أزمة سياسية عميقة فى البناء السياسى لها خطورتها على الوجود الوطنى نفسه قبل النظام الديمقراطى[١١٢]. وذلك دون ان تحدد أسباب هذه الأزمة وكيفية الخروج منها، واكتفت فقط بالمشاركة فى مشاورات ومناورات إعادة تكوين الحكومة بأمل ان تتمكن من دخولها عن طريق بوابة حزب الأمة هذه المرة، التى تمثلت فى تصريحات

الصادق المهدى ولقاءاته المتعددة مع قياداتها. لقد صرح د.الترابى، الأمين العام للجبهة، لصحيفة الاتحاد الظبيانية، بعد أقل من اسبوع من حل الحكومة، بان الجبهة قد قبلت مبدئيا المشاركة فى الحكم على أساس إعادة صياغة اجهزة الحكم بصورة جديدة تشمل جميع المؤسسات الدستورية وإعادة صياغة السياسات الحكومية بما يتوافق مع الخط السياسى المشترك بين الاحزاب الأساسية الثلاثة[١١٣]. وذلك رغم المعارضة العنيفة التى كانت تشنها اجهزة الجبهة ضد ما كانت تسميه (حكومة السيدين) و(حكومة الطائفية)، ورغم تصريحات د.الترابى حول الأزمة العميقة فى البناء السياسى، الذى اشرنا إليه قبل قليل. ولكن هذا التوجه وجد معارضة واسعة وقوية من الحزب الاتحادى الديمقراطى والاحزاب الجنوبية والهيئة البرلمانية لحزب الأمة، رغم تبنى الصادق المهدى لفكرة الحكومة القومية، ومن قوى الانتفاضة خارج الجمعية والفعاليات النقابية. فالاتحاديون رفضوا اشتراك الجبهة بحكم حرصهم على احتلال موقع مؤثر داخل الحكومة الائتلافية، ولتزايد حدة صراعاتهم معها خلال فترة الحكومة الائتلافية الأولى. لذلك نشطت حركتهم تجاه الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى لتعبئتها ضد أى توجه لاشراك الجبهة فى الحكم، وبالتالى قطع الطريق على أى مناورات من قبل الصادق المهدى أو الجبهة. والاحزاب الجنوبية كانت تستند فى رفضها إلى مواقف الجبهة المعادية لعملية السلام وإيقاف الحرب الاهلية، وتشدّدها فى مسألة القوانين الدينية، بالاضافة إلى تجربتها مع نظام نميرى فى سنواته الاخيرة. وفى أوساط حزب الأمة ظلت الهيئة البرلمانية، ومعظم قياداته السياسية، متمسكة بروح برنامج الصحوة ورفض اشراك الجبهة رغم اصرار الصادق المهدى على توسيع قاعدة الائتلاف لمواجهة مناورات وخلافات الاتحاديين. وفى هذا الاتجاه اكدت مذكرة التجمع الوطنى لحزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى «ان فشل الحكومة الائتلافية الأولى يرجع، بشكل رئيسى، إلى سياساتها المترددة التى أدت إلى تفاقم مشاكل السودان ومعاناة جماهير الشعب، وان الازمة الراهنة لا ترتبط باشخاص معينين داخل مجلس الوزراء، بل هى نتيجة لابتعاد الحكومة الائتلافية عن أهداف وشعارات الانتفاضة وعدم مصداقيتها فى تنفيذ ما وعدت به فى برنامجها المعلن». ودعت المذكرة زعامة الحزبين إلى «التمسك بمواثيق الانتفاضة وحلّ مشاكل البلاد فى هذا الإطار وليس بمغازلة بقايا مايو ودعوتهم للمشاركة فى الحكم، لأن ذلك لا يعالج جوانب العجز والقصور التى تعانى منها الحكومة بل سيحوّل العجز إلى شلل كامل»[١١٤].

وبعد مشاورات امتدت لاكثر من ثلاثة اسابيع اعلنت زعامة الحزبين اتفاقها على استمرار الائتلاف وتكوين حكومة ائتلافية جديدة، ضمت غالبية وزراء الحكومة السابقة باستثناء وزير التجارة، د. أبوحريره، وزين العابدين الهندى، الذى رفض المشاركة لاسباب تتعلق بخلافات الاتحاديين. وفى خطابه أمام الجمعية التأسيسية حدّد رئيس الوزراء عدة إنجازات قال انها

تحققت خلال الأسابيع التى اعقبت حل الحكومة، شملت: ـ

١ـ اكمال ميثاق الحكم الذى اعلن فى يونيو ١٩٨٦، والتوصل إلى مذكرة تفاهم بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى.

٢ـ توقيع جميع الاحزاب الجنوبية على ميثاق الحكم والتوصل معها إلى مذكرة تفاهم. واعتبر ذلك انجازا تاريخيا يحدث لأول مرة فى تاريخ السودان الحديث.

٣ـ حسم جميع النقاط المختلف عليها: حددت فى ١٧ نقطة شملت الغاء قوانين سبتمبر وموضوع بدائلها، تصفية آثار مايو وتحديد من هو السارق، جهاز الأمن الوطنى، مجلس التخطيط الاقتصادى، تكملة مؤسسات الحكم الاقليمى، الاستمرار فى التحقيق فى الفساد المصرفى الخ...

٤ـ الاتفاق على إطار قومى يشرك جميع القوى السياسية، داخل وخارج الجمعية فى القضايا الوطنية الكبرى.

٥ـ تمثيل العمال والمرأة فى التشكيلة الوزارية الجديدة (وزارة الشباب ووزارة الرعاية الاجتماعية).

٦ـ الاتفاق على مواجهة المشاكل بالحسم اللازم.

وفى نفس الخطاب كرر رئيس الوزراء الحديث عن إيجابيات الحكومة السابقة واخفاقاتها، كما تحدث عن بطء إجراءات الديمقراطية وعن عتبات تعترض الاداء الحكومى، مثل المادة ١٦ من الدستور، التى تحول دون تصفية آثار مايو بالحسم اللازم، وعن برنامج حكومته الثانية الذى اعتبره امتدادا لبرنامج الحكومة الأولى(١١٥).

وهكذا ولدت الحكومة الائتلافية الثانية كامتدادا لسابقتها فى برنامجها المعلن وفى اشخاص وزرائها واحزابها المؤتلفة. وبذلك فشلت محاولة رئيس الوزراء لإدخال الجبهة الإسلامية القومية فى الائتلاف الحاكم. فهل أدى تكوين الحكومة الثانية إلى معالجة وحسم تناقضات وخلافات الحزبين وإزالة أسباب ضعف وقصور الاداء الحكومى فى مواجهة أزمات البلاد المتراكمة والمتفاقمة؟ وهل تحركت عجلة الحكم كما هندستها مذكرات التفاهم واتفاقات الحزبين.. أم.. انها خضعت لنفس الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية التى تحكمت فى الحكومة الائتلافية الأولى؟

قبل الاجابة على هذه الاسئلة الهامة لابد من مناقشة عامة حول الدوافع والاسباب الحقيقية، الظاهرة والخفية، التى دفعت الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء، إلى تغيير موقفه من الجبهة الإسلامية القومية والترحيب بمشاركتها فى الائتلاف الحاكم بعد أن كان يرفض ذلك اثناء تكوين الحكومة الأولى؟ ولماذا تجددت هذه الفكرة خلال أزمة الائتلاف

الثانية فى اغسطس ١٩٨٧ وفرضت نفسها فى الأزمة الثالثة فى مارس ١٩٨٨؟

هناك اجابات متعددة وتقديرات مختلفة إلى التنظيم لهذا التحول فى موقف الصادق المهدى، وصل بعضها إلى اتهامه بالانتماء إلى التنظيم العالمى لحركة الاخوان المسلمين والتخطيط لربط حزب الأمة والانصار بذلك التنظيم!! ومع كل ذلك يمكن ان نمسك بأهم أسباب التحول التى تمثلت فى العوامل الآتية : ـ

١ـ كانت ورقة مشاركة الجبهة فى الحكم ورقة ضغط ثابتة على طول الخط فى كل مشاورات ومناورات حزبى الأمة والاتحادى حول تشكيل وإعادة تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى والثانية والثالثة، وذلك بهدف تعظيم نصيب كل حزب من المناصب الوزارية والمواقع الدستورية. ففى مشاورات الحكومة الأولى طرحت الورقة من قبل الاتحاديين، الذين كانت تربطهم علاقات طيبة مع الجبهة خلال الشهور الأخيرة للفترة الانتقالية. وعند تكوين الحكومة الائتلافية الثانية طرحها حزب الأمة، خاصة الصادق المهدى، الذى بدأ منذ بداية عام ١٩٨٧ يضيق بمناورات وخلافات الاتحاديين، بل حمّلهم مسؤولية الأزمة الوزارية الأولى وضعف الاداء الحكومى وعجز الحكومة فى تنفيذ ما وعدت به. وظل الصادق المهدى يتمسك بورقة مشاركة الجبهة فى الحكم خلال أزمة الائتلاف الثانية والثالثة التى أدت إلى تكوين حكومة الوفاق فى مارس ١٩٨٨، وذلك بعد ان تجاوز مرحلة الحرج فى التعامل معها كما اعلن فى مايو ١٩٨٧.

٢ـ هناك رغبة الصادق المهدى فى توحيد الجبهة الداخلية من خلال نهج قومى فى الحكم يشرك جميع القوى السياسية، وبالتالى حشر الجبهة تحت مظلة الحكم واتقاء شر ترسانتها الإعلامية ومعارضتها البرلمانية وفضح حقيقة شعاراتها الفضفاضة، خاصة أنها كانت راغبة فى المشاركة ومستعدة لتقديم أى تنازلات يطلبها. ومن خلال كل ذلك ربما رأى «ان الظرف مناسب لأن يكون ذلك العملاق الذى يجمع أطراف النزاع ويقدم حلا توفيقيا على مستوى أعلى من اتحاد الفكر.. وان الظرف مناسب، بعد التحولات (الايجابية) فى موقف الجبهة، لأن يجمع شعث الواقع السودانى، أى ما يسميه الصادق المهدى نفسه بـ (هندسة الوحدة الوطنية)»[١٢٠].

٣ـ وهناك ايضا تشابك وتداخل المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية الأساسية المشتركة وعلاقة الطرفين بالمجلس الإسلامى العالمى الذى ظل يضمهما معا منذ منتصف السبعينات وشاركا فى صياغة العديد من وثائقه الأساسية[١٢١]. ويبدو ان المجلس، وأمينه العام. سالم عزام، قد بذل جهودا كبيرة لترطيب علاقة الطرفين بعد الانتفاضة. وفى ذلك يقول الصادق المهدى «هناك حقيقة هى أننى والاخ حسن كنا على طول الفترات الماضية أعضاء، ومازلنا، فى المجلس الإسلامى العالمى وان هذا المجلس كان حريصا علىّ احتواء

الخلاف بين حزبى الأمة والجبهة انطلاقا من رغبته فى توحيد الموقف الإسلامى فى السودان وكان له دور فى التوسط والتأكد من وجود تطورات ايجابية فى العلاقة بين الطرفين» (١٢٢). وبرز كل ذلك فى اللقاءات التى تمت بين الصادق والترابى فى أنقرة ولندن ونيويورك وفى دعوة لجنة من المجلس لمراجعة قوانين سبتمبر فى بداية ١٩٨٧(١٢٣).

لقد تفاعلت هذه العوامل، وغيرها، لتدفع رئيس حزب الأمة إلى قبول مشاركة الجبهة فى الحكم وإلى حسم موقفه فى النصف الثانى من عام ١٩٨٧ الذى شهد تحولا كبيرا فى برنامج الحكومة الائتلافية وصراعات واسعة بين الحزبين المؤتلفين حول عدد من القضايا السياسية الهامة. ومنذ البداية تحركت قوى الانتفاضة بشكل واسع بهدف تعبئة جهودها وتوحيد حركتها من أجل الدفاع عن شعارات واهداف الانتفاضة فى مواجهة محاولات الانقضاض عليها تحت غطاء الحكم القومى أو أى غطاء آخر. وفى نفس الاتجاه نشطت قوى الانتفاضة فى داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى لتوحيد صفوفها وتقوية مراكزها وتأكيد مصداقيتها أمام جماهيرها فى ظروف كانت تشهد تحولات حاسمة. ففى صفوف الاتحاديين ارتفعت الاصوات المنادية بوحدة الحزب على أسس ديمقراطية واضحة تقطع الطريق على محاولات الارتماء فى احضان الجبهة الإسلامية القومية وقوى بقايا مايو ونشط جناح الهندى فى إقامة الليالى السياسية فى العاصمة والاقاليم، واطلق على نفسه (الحركة التصحيحية) مؤكدا انه لن يترك الحزب الاتحادى الديمقراطى للطفيليين والزعانف التى تحاول التسلق إلى زعامة الحزب، وحذّر حزب الأمة من اللعب بورقة خلافات الاتحاديين لأن ذلك يهدد النظام الديمقراطى ويفتح الطريق أمام الردة الشاملة (١٢٤). وفى اوساط حزب الأمة تيقظت القيادات الشابة والمستنيرة لأهمية المحافظة على ائتلافها مع الحزب الاتحادى الديمقراطى ومواجهة محاولات الاختراق التى تقوم بها الجبهة ومحاصرة جيوبها داخل الحزب. وفى الجانب الآخر استنفرت الجبهة الإسلامية القومية كل قواها لتوجيها ضد قيادات الاتحاديين وزعامة الختمية التى تسببت فى حرمانها من دخول الحكومة الائتلافية الثانية، وركزت حملاتها الإعلامية الشرسة على زعامة الختمية نفسها ورموز الحزب الاتحادى وبعض قيادات حزب الأمة الرافضة لمشاركتها فى الائتلاف. ولجأت فى ذلك إلى كل الاساليب الممكنة دون احترام لآداب الخصومة السياسية أو تقاليد أهل السودان وآداب الإسلام السمحة.. وفى الوقت نفسه عملت على تنشيط حركتها وسط نواب وقيادات الحزبين، خاصة العناصر المتمردة والقريبة من خطها السياسى. وذلك بهدف تأزيم الائتلاف الحاكم وارباك خصومها وتقوية تحالفاتها استعداداً لجولة قادمة.

الأزمة الوزارية تتحول إلي أزمة سياسية ممتدة : ـ

هكذا، إذن، انتهت أولي أزمات الحكومة الائتلافية، ووقف رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية وتحدث كثيرا عن عزم حكومته الثانية علي تجاوز سلبيات الحكومة السابقة ومعالجة تناقضات حزبي الائتلاف وإزالة اسباب الضعف والقصور في الاداء الحكومي. ولكن.. كيف تحركت عجلة الحكم؟ لقد وجدت الحكومة الائتلافية الثانية نفسها منذ البداية عاجزة تماما عن القيام بأية خطوة جادة علي طريق تنفيذ ما وعدت به في ميثاقها وبرنامجها، وذلك بسبب استمرار خلافاتها وتناقضاتها وخضوعها لضغوط الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية. فقد اكد رئيس الوزراء للاذاعة البريطانية، قبيل تكوين حكومته، بان الغاء قوانين سبتمبر سيكون أول اعمال الحكومة القادمة، أي في يومها الأول حسب تعبيره باللغة الانجليزية (In day one)(١٢٥). ولكن ذلك لم يحدث، بل طرحت مشروعاً لقوانين بديلة اثار معارضة سياسية واسعة. وهكذا الحال في بنود برنامجها الاخري. لذلك ظلت المشاكل تتراكم وتتفاقم بسبب التردد وضعف القيادة السياسية في مواجهة مسؤولياتها. ويظهر لنا ذلك، بشكل جلي، بمطالعة مانشيتات صحف الخرطوم خلال الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٧، التي شملت العناوين التالية: ـ

- أزمة العام الدراسي الجديد.. نقص في الكتب والمعلمين والاثاث.
- أزمة جديدة بين وزير التربية ومعلمي المرحلة المتوسطة.
- أزمة الزيوت وتهديد الموسم الزراعي بالفشل.
- أسعار الذرة تتضاعف خلال أسبوع.
- أزمة حادة في مياه الشرب بالعاصمة المثلثة
- اضراب العاملين بالبريد والبرق.
- اضراب العاملين بالمهن الصحية.
- اضراب العاملين بالاذاعة والتلفزيون.
- اتحاد العمال يطالب برفع الحد الادني للاجور الخ .... (١٢٦).

من هذه العناوين يتضح أن تردد الحكومة في تصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والقانونية ومواجهة الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق الاسود قد ادي الي تدهور الخدمات التعليمية والصحية وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد معاناة جماهير الشعب. لذلك شهد عام ١٩٨٧ موجة مطالبات واضرابات عن العمل شملت مختلف المواقع والوزارات وفي مواجهة هذه الاوضاع المتفجرة لم تجد الحكومة سوي اعلان حالة الطوارىء في كل

انحاء البلاد لمدة عام بحجة محاربة فوضي السوق والندرة المفتعلة في السلع الضرورية والتهريب عبر الحدود وتجارة العملة والسوق الاسود والنهب المسلح في دارفور وتأمين الجبهة الداخلية الخ .... [١٢٧]. ووجد الاجراء معارضة شعبية واسعة من كل القوي السياسية والنقابية التي اتهمت الحكومة بالتهرب من مسؤولياتها ومحاولة تغطية عجزها بمبررات واهية، لأن الاهداف المعلنة يمكن تحقيقها عن طريق تطبيق القوانين العادية اذا ما حزمت الحكومة والتزمت بتطبيق القانون دون خضوع لأي ضغوط او موازنات سياسية، كما اكدت ذلك نقابة المحامين [١٢٨] من الواقع ان فشل الحكومة في تنفيذ برنامجها المعلن في مجال تصفية آثار مايو ومواجهة الفئات الطفيلية هو السبب في تفشي ظاهرة السوق الاسود والندرة في السلع الضرورية. وكل ماذكره مجلس الوزراء لتبرير فرض حالة الطوارىء يعتبر من مسؤولياته العادية. ولكن المجلس شغل نفسه بالقضايا الهامشية ومغازلة بقايا مايو والفئات الطفيلية. وليس أدل علي ذلك من أن مجلس الوزراء قد شغل نفسه، طوال النصف الاول من عام ١٩٨٧، بقضايا التعديلات الدستورية، اعفاء الحكومة ومشاورات اعادة تكوينها، خلافات الحزبين حول مجلس الامن الوطني والنهب المسلح والوجود العسكري الليبي في دارفور، وميثاق الأخاء ومغالطات الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، واخيرا اعلان حالة الطوارىء. ومع استمرار تردي الواقع السياسي والاقتصادي وتصاعد الحرب الاهلية في الجنوب كشفت مجلة الدستور اللندنية عن لقاء ثلاثي عقد في لندن ضم زعماء احزاب الامة والاتحادي والجبهة، تم فيه الاتفاق علي توسيع قاعدة الحكم بأدخال الجبهة الاسلامية القومية في الائتلاف الحاكم، وذلك أثر وساطة قام بها بعض رجال الاعمال السودانيين، المعروفين بدورهم في مصالحة ١٩٧٧ وهندسة التوازنات السياسة السودانية، وربطت بين هذا اللقاء وزيارة قام بها شوشتر كروكر، مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية، للخرطوم خلال تلك الفترة في أطار ضغوط امريكية لدفع السودان للمشاركة في مناورات النجم الساطع واعادة العمل باتفاقيات عسكرية عقدت أثناء فترة الحكم المايوي، مقابل وعود بعون اقتصادي طويل المدي واقناع جون قرنق بالاستجابة للحوار والحل السلمي عن طريق مجلس الكنائس الافريقي والعالمي[١٢٩].

وفي هذه الظروف التي تميزت بالركود وضعف الاداء الحكومي وتصاعد خلافات الحزبين الحاكمين، تفجرت ازمة استقالة محمد الحسن عبد الله يسن من عضوية مجلس رأس الدولة في يوليو ١٩٨٧، بعد شهر واحد تقريبا من تكوين الحكومة الائتلافية الثانية. وكان الحدث مفاجئاً لقيادات حزب الامة، لأن الاستقالة لم تكن بسبب خلافات في المجلس بل بسبب خلافات وصراعات وسط الاتحاديين، كان محمد الحسن عنصراً أساسياً فيها. وتحولت الاستقالة الي ازمة سياسية عنيفة كادت تؤدي الي انهيار الائتلاف الحاكم. وفي هذا

الخصوص يقول الصادق المهدي: «كان علي الحزب الاتحادي ان يختار خلافا للعضو المستقيل بالاتفاق مع حزب الامة. وفي غيبة رئيس الوزراء وزعيم الاتحادي الديمقراطي اختار المكتب السياسي للحزب د. احمد السيد حمد لمقعد رأس الدولة الشاغر. ولكن اجهزة حزب الامة رفضت ترشيحه لأنه سادن شغل منصب مستشار للطاغية نميري، ومعروف بعدائه لحزب الامة. وبناء علي ذلك طلب من الحزب الحليف ترشيح شخص آخر لكنهم رفضوا وتمسكوا بمرشحهم، وقرروا فصل اي اتحادي يتقدم لترشيح نفسه. وعندئذ قرر حزب الامة ان يرشح شخصا مستقلا. فأرسل الي الجزولي دفع الله، محمد يوسف مضوي، وميرغني النصري ، اعتذر الاول والثاني ووافق الثالث. وعند الترشيح والتصويت في الجمعية التأسيسية سقط احمد السيد حمد وفاز ميرغني النصري. نتيجة لذلك اعلن الحزب الاتحادي فض الائتلاف. وهكذا نشأت ازمة سياسية من لاشيء، عرضت الائتلاف الي هزة كادت تطيح بالعلاقة بين الحزبين لولا حكمة القيادتين[١٣٠].

الواقع ان ردود الفعل كانت متباينة. فمنذ البداية رفض حزب الأمة ترشيح احمد السيد حمد بحجة انه سادن. وشرح الصادق المهدي، في مؤتمر صحفي عقده في ٨ اغسطس ١٩٨٧ تعريف السادن، حسب ما جاء في مذكرة التفاهم بين الحزبين، «بأنه الشخص الذي استغل موقعه السياسي لأيذاء الآخرين او نال ترقية غير مستحقة أو اشترك في جهاز الامن وشارك في متابعة المواطنين والاضرار بهم أو قام بعذيب عناصر المعارضة الوطنية أو أثري نتيجة محاباة.واكد أن احمد السيد كان في موقع سياسي رفيع في ظل النظام المايوي، وكان يهاجم المعارضة الوطنية هجوماً عنيفاً، وبذلك وقع في طائلة البند الاول من مذكرة التفاهم. كما انه ظل يهاجم حزب الامة وتحالف حزبي الامة والاتحادي»[١٣١]. وبعد جلسة الترشيح اعلن سيد احمد الحسين، نائب الامين العام للحزب الاتحادي، ان ما حدث يعني فض الائتلاف من جانب حزب الامة[١٣٢] وجاء رد حزب الامة بالدعوة لتكوين حكومة قومية تشارك فيها الجبهة، وكون لجنة برئاسة تاج الدين، عضو مجلس رأس الدولة، لاستطلاع آراء القوي السياسية المختلفة ومعرفة مقترحاتها حول مستقبل الحكم في البلاد. وهكذا تطورت مسألة انتخاب العضو الخامس لمجلس رأس الدولة الي أزمة سياسية فتحت الباب لكل الاحتمالات، ففي اغسطس أعلن زعيما الحزبين فض الائتلاف واستمرار المشاورات بينهما لتحديد مستقبل الحكم حتي ٧ سبتمبر، واتفقا علي استمرار الحكومة وانعقاد الجمعية التأسيسية وسحب قانون الطوارئ وتعديله ليشمل فقط مواجهة النهب المسلح والتهريب والسوق الاسود[١٣٣]. وبعد الاجتماع صرح الصادق المهدي بأن حزب الامة يعمل لتكوين حكومة قومية لفترة وبرنامج محددين وان تشكيل هذه الحكومة سيكون قبل نهاية الفترة المحددة للمشاورات، اي خلال اسبوعين تقريبا[١٣٤]. وبذلك تأكد فقدان الحزبين الحاكمين لمصداقيتهما امام الجماهير،

كما تأكد منذ تلك اللحظة ان وجودهما في كراسي الحكم أصبح يمثل القضية الاساسية وليس مواجهة المشاكل المتراكمة والمتفاقمة في البلاد، وذلك بسبب تركيبة القيادة السياسية للحكومة الائتلافية التي لايمكنها من التبني الكامل لشعارات واهداف الانتفاضة ولا من الصمود أمام ضغوط القوي المعادية الداخلية والخارجية الهادفة للانقلاب علي تلك الاهداف والشعارات والقضاء علي قوي الانتفاضة نفسها. في هذا الاطار ظلت دوائر وسط الاتحاديين تؤكد ان فض الائتلاف يشكل خطرا علي الديقراطية ومستقبل السودان[١٣٥]. وذلك في اشارة واضحة الي تنامي اتجاة وسط حزب الامة، يقوده رئيس الوزراء نفسه، يحاول توسيع الائتلاف باشراك الجبهة، وربما باستبعاد الاتحاد الديمقراطي. وهذا ما دفع التجمع النقابي الي دعوة كل القوي السياسية والنقابية لمناقشة الوضع السياسي انطلاقا من ان اي حديث حول شكل الحكم يجب ان ينطلق من مواثيق وأهداف الانتفاضة وقواها ممثلة في قوي التجمع الوطني[١٣٦]. وفي الوقت نفسه اعلن التجمع الوطني ان عجز الحكومة الائتلافية والقصور في اداء الجمعية التأسيسية ومشكلة انتخاب العضو الخامس في مجلس رأس الدولة هي مجرد مظاهر للازمة السياسية في البلاد الناتجة بشكل رئيسي من ابتعاد حكومة الائتلاف عن اهداف وشعارات الانتفاضة وانشغالها بالمكاسب والمغانم الحزبية الضيقة. وفي ١٧ اغسطس سلم التجمع النقابي مذكرة حول الأزمة السياسية وطريق الخروج منها، وقعتها ٤٤ نقابة، للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء تناولت اسباب فشل الحكومة الائتلافية في الفترة السابقة، المتمثلة في عجزها عن تصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية القانونية، الامر الذي أدي الي انتعاش النشاط الطفيلي والسوق الاسود والندرة، وبالتالي مضاعفة اعباء المعيشة ومعاناة جماهير الشعب[١٣٧]. وانتقدت المذكرة عدم اتخاذ الحكومة لاي خطوة حول الفساد المصرفي بعد اكتمال التحقيق قبل سته شهور وعدم جديتها في ايقاف الحرب الاهلية والسير في طريق السلام، طالبت بتنفيذ اعلان كوكودام والالتزام بميثاق الانتفاضة ومقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني والغاء قوانين سبتمبر وأصدار قانون انتخابات ينصُّ علي تمثيل القوي الحديثة وانتهاج سياسية خارجية تراعي مصالح البلاد العليا. واكدت المذكرة، في النهاية، علي وقوف الحركة النقابية بجانب القضايا الوطنية الكبري[١٣٨]. هذه المطالب كانت، في الواقع، تمثل مطالب قوي الانتفاضة عمومها، لذلك وجدت تأييدا واسعا وسط مختلف الاحزاب والنقابات وجماهير الشعب.

وفي الجانب الآخر عملت الجبهة الاسلامية علي تأزيم الوضع السياسي وتوسيع الخلافات بين الحزبين وفي داخلهما بهدف فض الائتلاف واعادة ترتيب مؤسسات الحكم، وذلك عن طريق ترسانتها الاعلامية وتحريك امتدادتها داخل حزبي الائتلاف. وتقول وقائع جلسة الجمعية التأسيسية لانتخاب العضو الخامس لمجلس راس الدولة ان الجبهة وقفت

بثقلها وراء انتخاب ميرغني النصري، مرشح حزب الامة، رغم ما بينها وبينه من خلافات سياسية واسعة[١٣٩]. بجانب كل ذلك ظلت زعامات الجبهة تشارك في المشاورات والمناورات الجارية حول تحديد شكل الحكم مع حزبي الامة والاتحادي وتقدمت بمشروع ميثاق لحكومة قومية تضمن برنامجا اقتصاديا وتوجها محددا حول مشكلة الجنوب واصدار قوانين اسلامية بديلة لقوانين سبتمبر خلال شهر واحد من تكوين الحكومة[١٤٠].

وبعد مشاورات ومناورات امتدت لاكثر من شهرين اعلن رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عقده صباح ٨ سبتمبر، عن اتفاق الحزبين علي استمرار الائتلاف القائم وتمديد فترة المشاورات السياسية لتحديد شكل الحكومة القادمة. وهو حلّ وسط يعكس اصرار الاتحاديين وتمسكهم بالائتلاف القائم ورغبة الصادق المهدي في اجراء ترتيب جديد للقوي يشرك الجبهة الاسلامية[١٤١]. وبدلا من الحديث حول ازمة الحكم ركز رئيس الوزراء معظم وقت مؤتمره الصحفي في الهجوم علي التجمع النقابي والرد علي مذكرته التي رفعها للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء. وركز انتقاداته لمحتويات المذكرة علي النقاط التالية: ـ

- المذكرة حوت خلطا كبيرا حول مفهوم الديمقراطية ودور الحركة النقابية في ظل النظام الديمقراطي.
- انها غير موضوعية في تناولها للأداء الحكومي لأنها ركزت علي السلبيات وتجاهلت الايجابيات.
- تبنت افكارا وشعارات حزبية، بل تبنت اتجاها حزبيا معينا ليس هو اتجاه الاغلبية.
- انها غير موفقة في توقيتها واسلوبها، وقدمت للرأي العام قبل ان توصل الي الجهات المعنية.
- تبنت المذكرة الحل السلمي لمشكلة الجنوب دون ان تدين حركة جون قرنق أو ان تراعي المصالح الوطنية العليا.
- نادت المذكرة بتمثيل القوي الحديثة وهذا الموضوع لم يرد في ميثاق الانتفاضة.

وبهذا الهجوم العلني فتح رئيس الوزراء ، لاول مرة معركة ضد التجمع النقابي وعموم قوي الانتفاضة بعد ان كان يوجه معاركه طوال العامين السابقين ضد الجبهة الاسلامية القومية . واتخذ هذا الهجوم اهمية استثنائية لأن التجمع النقابي من القوي الاساسية الموقعة علي ميثاق الانتفاضة، ولأن الهجوم جاء في وقت يبحث فيه رئيس الوزراء نفسه عن طريق لاشراك الجبهة في الائتلاف الحاكم . لذلك جاء ردّ التجمع النقابي واضحا وعلنيا وسريعا علي لسان اسحق القاسم شداد، سكرتير نقابة المحامين ، الناطق الرسمي باسم التجمع مؤكدا علي النقاط الآتية[١٤٢]: ـ

* ان رئيس الوزراء خصص معظم وقت مؤتمره الصحفي للرد علي مذكرة التجمع في الوقت الذي كنا، كغيرنا من المواطنين، نتوقع ان يركز المؤتمر علي أزمة الحكم وكيفية الخروج منها والتصدي لقضايا السلام والحرب الاهلية والازمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد.

* ان التجمع رفع مذكرته للجمعية التأسيسية في شكل لقاء موسع ضم ممثلي النقابات الموقعة علي المذكرة ورئيس الجمعية ونائبه وزعيم الاغلبية، وذلك بهدف تأكيد ان التجربة الديمقراطية القائمة هي ثمرة كفاح طويل توّج بانتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وكان للتجمع النقابي دور مشهود فيه، وايضاً لتأكيد تقديرنا للجمعية التأسيسية واجهزتها رغم اختلاف الآراء. وفي الوقت نفسه ارسلنا نسخة من المذكرة لكل من مجلس راس الدولة ومجلس الوزراء، ولم تنشر المذكرة في الصحف الا بعد عدة ايام من وصولها الي الجهات المعنية. ومع كل ذلك لانري عيبا في المناقشة العلنية والمفتوحة لمحتويات المذكرة، لأن القضايا التي اثارتها هي قضايا عامة تهمّ اهل السودان، كما ان التجمع النقابي ليس جمعية سرية بل هو تجمع نضالي علني له دوره في الحياة العامة في البلاد.

* ان الازمة السياسية القائمة ليست وليدة لمذكرة التجمع النقابي أو غيره، بل هي نتاج الفشل في تكوين حكومة فاعلة وقادرة علي تحقيق برنامجها المعلن وعلي السير في طريق السلام وتحمل مسؤولية البناء الوطني. لذلك فان المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء هو فقط محاولة لصرف الرأي العام عن حقيقة الازمة السياسية ومحاولات رئيس الوزراء وحزبه لمهادنة بقايا مايو وفتح الطريق لمشاركتها في الحكم محاولة قطع شعرة معاوية مع التجمع النقابي، وهي جوهر المؤتمر الصحفي، تؤكد حقيقة سعي رئيس الوزراء لخلق مناخ ملائم لاقتسام السلطة مع القوي المعادية للانتفاضة واهدافها وقواها.

* ناشد التجمع النقابي كافة قوي الانتفاضة في نقابات العاملين ووسط الاحزاب السياسية، وخاصة وسط حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي ونواب الجمعية التأسيسية، التحلي باليقظة والحذر والتمسك بمواثيق الانتفاضة والعمل علي ترسيخ اهدافها وشعاراتها وعدم الانجرار وراء أى معارك جانبية تخدم ، في النهاية، الجهات التي تستهدف الانقضاض علي قوي الانتفاضة. هكذا فتح رئيس الوزراء معركه اعلامية مكشوفة مع التجمع النقابي ، وعموم قوي الانتفاضة، لأن ما طرحته مذكرة التجمع كان يمثل وجهة نظر قوي الانتفاضة وسط النقابات والاحزاب السياسية. ويبدو ان ذلك هوالذي دفع الناطق الرسمي باسم التجمع النقابي لوصف هجوم رئيس الوزراء بانه « محاولة لقطع شعرة معاوية مع التجمع» في اشارة واضحة لتبرم الصادق المهدي وغضبه من المعارضة الواسعة التي قادتها قوي الانتفاضة ضد توجهاته لاشراك الجبهة الاسلامية القومية في الائتلاف الحاكم . ولذلك اتخذت هذه المعركة اهمية استثنائية في المجري العام لحركة الصراع

السياسي والاجتماعي في البلاد. فقد أدت الي فوز قوي الانتفاضة داخل حزبي الامة والاتحادي، وتوطيد تحالفها مع قوي الانتفاضة الاخري السياسية والنقابية، وفي الوقت نفسه راحت النقابات تصعّد من اضراباتها ومطالبتها بهدف الضغط علي رئيس الوزراء لاجباره علي التخلي عن فكرة اشراك الجبهة في الحكم، ولتحقيق مطالب نقابية فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين.(١٤٤). من هنا شهدت الفترة اللاحقة موجة واسعة ومتواصلة من الاضرابات والمطالبات النقابية، شملت نقابات الخطوط الجوية السودانية والمعلمين والزراعين وعمال السكة حديد والكهرباء والمياه وغيرها. وفي هذا الاطار وجد اضراب واعتصام نقابات سودانية تضامنا نقابيا واسعا، حيث وقفت مع مطالبها اكثر من ٧٣.نقابة، وذلك باعتبار ان ما كانت تواجهة هذه النقابات هو بداية لتصفية مؤسسات القطاع العام وتشريد العاملين فيها تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي. ونفس هذا التضامن الواسع وجدته نقابة المعلمين. ولذلك انفعل رئيس الوزراء وعقد مؤتمراصحفيا شن فيه حملة شعواء علي الحركة النقابية واتهمها بالعبث بالقانون وعدم مراعاة ظروف البلاد واعلن انه قد فوُض وزراءه تفويضا كاملا للتصدي لما وصفه بالعبث بالقانون دون أي رحمة ، وردت عليه النقابات بانها تناضل من اجل مطالب وحقوق مشروعة وان الاضراب هو سلاحها لتحقيق مطالبها في وجه تعنت الحكومة(١٤٥).

وفي مواجهة هذه الحملة الظالمة وجدت الحركة النقابية تأييد ودعم قوي الانتفاضة واحزاب التجمع الوطني التي حذرت الحكومة من الصدام مع النقابات ومحاولة التعامل معها باساليب استخدمتها سلطات النظام المايوي ولم تنجح في ارهاب الحركة النقابية ، ودعتها الي الاعتماد اسلوب المفاوضات بدلا من اساليب العنف والقمع السياسي والقانوني، وتنبيهها الي أن المطالب النقابية مطالب مشروعة في ظروف تدهور الاوضاع الاقتصادية وتزايد معدلات التضخم والارتفاع الجنوني في الاسعار ، خاصة بعد خضوع الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي(١٤٦). وبجانب هذه الموجة الواسعة من الاضرابات والمطالبات واصلت قوي الانتفاضة، بما في ذلك مراكزها داخل حزبي الامة والاتحادي، ضغوطها ضد اشراك الجبهة في الحكم وتراجع رئيس الوزراء وحكومته عن اهداف برنامجها المعلن، ونجحت في هدفها بفضل وحدتها وتماسكها، وبسبب تمسك الاتحادي الديمقراطي والاحزاب الجنوبية ودوائر مؤثرة وسط حزب الامة بمواقفها السابقة. وبذلك اجبر رئيس الوزراء علي التراجع ، وفشلت الجبهة في تحقيق هدف المشاركة. والواقع انها كانت حذرة في تحركها ومدركة ، منذ البداية، لتاثير هذه الضغوط. فقد اشارت جريدة الراية في وقت مبكر الي «ان الحوار للتواصل الي منهج قومي للحكم لن يرضي الاقليات من قبائل اليسار والعملاء. وهاهي تحركاتهم فى التجمع قد بدأت لاحباط فرص التفاهم

والوفاق الوطنى خدمة لاعداء الوطن»[١٤٧]. وعندما يئست من مناورات الحزبين، اعلنت انسحابها من المشاورات بحجة تعنت الاتحاديين واشتراطهم اشراك قوى اليسار فى أى اتفاق حول الحكم القومى. واذا كان رئيس الوزراء قد فشل، للمرة الثانية، فى اشراك الجبهة فى الحكم فان ذلك لم ينه أزمة الائتلاف بل حولها الى أزمة ممتدة تمثلت فى استمرار خلافات الحزبين حول قضايا الحرب الاهلية وعملية السلام والسياسة الخارجية والاصلاح الاقتصادى، وفى توتر علاقاتهما واتساع صراعات الكتل والاجنحة فى داخلها، وفى تمسك رئيس الوزراء إصراره على الابتعاد عن قوى الانتفاضة والتقارب مع الجبهة الاسلامية. وازداد ضغط هذه الخلافات والصراعات نتيجة لثلاثة عوامل هامة، هى:-

أولا: تصاعد موجة العداء والصراع بين الجبهة والاتحادى الديمقراطى بسبب دور الاخير فى ابعادها عن المشاركة فى الحكم، ورواسب معركة الانتخابات السابقة.

ثانياً: نجاح الاحزاب الجنوبية فى توحيد صفوفها حول قضايا الجنوب وتوصلها الى خطوط مشتركة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك نتيجة لتزايد أحساسها بمآسى الحرب الأهلية وسط سكان الاقليم الجنوبى، ولشعورها بعدم جدية الحكومة الائتلافية وأصرار الاحزاب الحاكمة على تهميش السياسيين الجنوبيين.

ثالثا:تصاعد انتقادات قوى الانتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية لتوجهات الصادق المهدى وبعض قيادات حزبى الأمة والاتحادى لتراجعهم عن برنامجهم المعلن والتقارب مع الجبهة الاسلامية القومية. ووصلت هذه الانتقادات ذروتها بانعقاد مؤتمر تداولى لقوى الانتفاضة فى مدينة ودمدنى، شارك فيه ٨١ مندوباً من مختلف الاحزاب والنقابات ومن ضمنها حزب الأمة نفسه. وجاء فى بيانه الختامى "إن الازمة السياسية الراهنة ناتجة من أن الحكومات التى تولت مقاليد الحكم بعد الانتفاضة، خاصة الحكومة الائتلافية، قد ادارت ظهرها لكل آمال وتطلعات الجماهير، وعملت على تمكين أعداء الانتفاضة وتثبيت أقدامها فى مواقع راكزة سياسياً وإقتصادياً. والمحاولات الجارية، طوال العام المنصرم، لإشراك الجبهة الاسلامية فى حكومة قومية تنطوى على خطر حقيقى يهدد مكاسب جماهير الانتفاضة". ودعى البيان جماهير حزبى الامة والاتحادى إلى ممارسة دورها فى مواجهة هذا الخطر.[١٤٨]

وهكذا تفاعلت هذه العوامل، مجتمعة مع ضغوط الحرب الاهلية المتصاعدة والأزمة الاقتصادية المتفاقمة لتؤدى إلى حل الحكومة الائتلافية الثانية فى منتصف مارس ١٩٨٨ وفتح الطريق لتكوين حكومة جديدة.

انتصار الفئات الطفيلية:-

وصف مراسل مجلة الدستور فى الخرطوم، الوضع السياسى فى الشهور الأولي من عام ١٩٨٨ بالكلمات الآتية: "لقد دخل السودان فى منعطف حرج.. فالارث المايوى لا يزال قائماً فى تشريعاته وسياساته الاقتصادية، والوحدة الوطنية مهددة بتصاعد الحرب الاهلية وإتساعها، والتخبط فى السياسات الاقتصادية يفاقم من تردى الاوضاع المعيشية، وحالة الاحباط العام تتسع وسط مختلف فئات الشعب. والتحدى الذى يواجه الحكومة الائتلافية وقياداتها السياسية هو: هل تحسم أمرها وتواجه مشاكل البلاد بحزم ومسؤولية أم إنها ستظل مشغولة بصراعاتها الحزبية والطبقية والشخصية الضيقة، لتفتح الطريق لإنهيار التجربة الديمقراطية الثالثة؟ هذا ما تكشفه لنا الايام القادمة". وفى نفس العدد تحدثت المجلة عن احتمالات تعديل وزارى كبير ومفاوضات لتوسيع قاعدة الحكم. وهكذا وصلت الازمة الممتدة إلى نهايتها بخطاب قصير وجهه رئيس الوزراء للجمعية التأسيسية في ١٥ مارس ١٩٨٨، طلب فيه إعادة تفويضه لتشكيل حكومة موسعة على أساس برنامج جديد، حدده في سبع نقاط أساسية. وبذلك انفتح الطريق لصعود قوى الطفيلية والجبهة الاسلامية إلى كراسى الحكم فى الحكومة الائتلافية الثالثة، التى أطلق عليها حكومة الوفاق الوطنى ودخلت البلاد فى طور جديد من الأزمة السياسية الممتدة فماذا طرح الصادق المهدى فى خطابه؟ وإلى أين أراد أن يقود البلاد؟ فى خطابه والبرنامج الذى طرحه أمام الجمعية التأسيسية برزت بعض المؤشرات والاتجاهات الجديدة والخطيرة، تمثّل أهمها فى الآتى:-

- ان الخطاب والبرنامج تجاهلا، تجاهلاً كاملاً برنامج ومواثيق الانتفاضة وشعاراتها وأهدافها الأساسية التى كانت فى معظمها مضمنة فى برنامج الحكومة الائتلافية السابقة.
- تجاهل البرنامج القضايا الأساسية التي كانت تعانى منها البلاد، وفى مقدمتها الحرب الأهلية في الجنوب، والأزمة الاقتصادية التى استفحلت وإمتدت آثارها إلى كل بيت، وحماية التجربة الديمقراطية بتصفية آثار مايو السياسية والقانونية، وإعادة التوازن للسياسة الخارجية إنطلاقاً من المصالح الوطنية العليا وسياسة حسن الجوار والتزامات السودان العربية والافريقية والدولية. هذه القضايا لم تجد اهتمام الخطاب رغم تأثيرها البارز فى الأزمة الوطنية الشاملة التى اصبحت تعيشها البلاد منذ منتصف ١٩٨٧.
- فتح الخطاب الباب للجبهة الاسلامية القومية، ممثلة الفئات الطفيلية التجارية

والمصرفية، للمشاركة فى الحكم من موقع قوى تحت غطاء الوفاق الوطنى وتوسيع قاعدة الحكم.

- لم يخف رئيس الوزراء فى خطابه تبرمه من مختلف اشكال المعارضة السياسية التى اتاحتها الحريات العامة المنصوص عليها فى الدستور الانتقالى فهناك فقرات واضحة فى الخطاب إستهدفت تقييد حرية النشاط النقابى والتنظيم الحزبى وحرية الصحافة من خلال ما أسماه الخطاب بقانون تنظيم الاحزاب والعقد الاجتماعى بين النقابات والحكومة وأصحاب العمل وقانون الصحافة والمطبوعات الجديد.

هذه هي أبرز التحولات التى ظهرت فى خطاب الصادق المهدى امام الجمعية التأسيسية فى منتصف مارس ١٩٨٨. وهى تمثل، فى عمومها اطاراً عاماً لبرنامج متكامل ومخرجاً لأزمة الحكومة الائتلافية بالارتداد على خطها المعلن لمصلحة فئات الرأسمالية الطفيلية وعموم قوى الانفتاح الاقتصادى.

كذلك فأن البرنامج تهرَّب من مواجهة أزمة الحكومة الائتلافية وأسبابها الحقيقية إلى الحديث عن توسيع قاعدة الحكم وصياغة برنامج جديد. فقد بدات الأزمة السياسية في أغسطس ١٩٨٧ بمعارضة حزب الأمة لترشيح أحمد السيد حمد لمقعد مجلس رأس الدولة، بحجة إنه كان من سدنة النظام المايوى، وانتهت فى مارس ١٩٨٨ بطلب رئيس الوزراء إعادة تفويضه لتكوين حكومة جديدة موسعة تشترك فيها الجبهة الاسلامية القومية، التى ظلت تشارك فى الحكم المايوى طوال سنواته الثمانى الأخيرة. وذلك يؤكد أن أزمة حكومة الائتلاف لم تكن فى حاجة لبرنامج جديد أو لتوسيع قاعدتها، بل كانت فقط فى حاجة إلى المصداقية وربط القول بالعمل لتنفيذ برنامجها المعلن دون أى حساسيات أو حسابات لضغوط وابتزاز الفئات الطفيلية ممثلة بالجبهة الاسلامية وبعض المراكز المؤثرة داخل حزبى الأمة والاتحادى، وذلك بالإضافة إلى الابتعاد عن الصراعات الحزبية والشخصية الضيقة والارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية. من هنا فأن موقف قوى الانتفاضة إستند إلى أن أزمة الائتلاف لا يمكن حلها خارج إطار قوى الانتفاضة ومواثيقها وبرامجها الاساسية، ولا خارج إطار النظام الديمقراطى القائم، وذلك لان الحكومة الائتلافية نفسها، والقوى السياسية التى تمثلها جاءت إلى كراسى الحكم بأسم الانتفاضة وشعاراتها وبرامجها، لأن النظام الديمقراطى القائم يستمد مشروعيته وأساس وجوده وإستمراره من إنتفاضة مارس/ابريل وما طرحته من مواثيق وبرامج. أما القفز فوق هذه الحقائق إلى حلول وهمية، فانه لن يؤدى إلا الى تفاقم الازمة الوطنية الشاملة التى تعيشها البلاد. بيد أن رئيس الوزراء وقيادة حزبى الائتلاف بشكل عام، تجاهل كل هذه الحقائق وتراجع أمام ضغوط الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة، وأجبرته صعوبات الحكم على الارتماء في أحضان القوى المايوية.

ولكن لماذا تراجع الصادق المهدى وقيادة حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى؟ لقد بدأ تراجع الصادق المهدى تدريجياً منذ انكساره الصريح فى الأزمة الوزارية الأولى فى مايو ١٩٨٧ ثم خلال الأزمة الثانية فى أغسطس من نفس العام، والتى امتدت حتى مارس ١٩٨٨. وخضع هذا التراجع إلى تفسيرات متعددة بعضها ركز على ضغوط الفئات الطفيلية وامتداداتها داخل حزب الأمة نفسه، وبعضها ركز على حساباته الذاتية لتحجيم الحزب الاتحادى، شريكه فى الائتلاف، وتطويع الجبهة الاسلامية من خلال توريطها فى مسؤولية الحكم.

ولكن الحصيلة النهائية تبقى ان الصادق المهدى قد أهدر فرصة حقيقية، ربما تكون الإولى والاخيرة، ليدخل التاريخ كرمز وزعيم للوسط السياسى السودانى. فقد برز الصادق عندما تجاوب مع الآمال والتطلعات الكبيرة التى فجرتها إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ وسط الجماهير الشعبية الكادحة وسكان المناطق المهمشة في الجنوب والغرب ووسط فئات الرأسمالية المنتجة ومجموعات المثقفين على السواء. وظهر ذلك فى برنامج الصحوة بشعاراته الوطنية والديمقراطية، وفى موقفه الواضح والعنيف ضد قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وركائز النظام المايوى السياسية والاقتصادية والقانونية، وصراعه المتصل ضد بقايا مايو ممثلة في الجبهة الاسلامية القومية طوال فترة الحكم الانتقالى ومعركة الانتخابات والسنة الأولى فى حكم الائتلاف. وبذلك تحول بالفعل إلى رمز وزعيم للوسط السياسى الذى ايقظه الخراب الاجتماعى والاقتصادى الواسع الذى خلفه النظام المايوى وفئات الرأسمالية الطفيلية التى نمت فى احضانه، وإستفاد من غياب الزعامات الاتحادية التقليدية والفوضى السياسية والتنظيمية التي كان يعيشها الحزب الاتحادى الديمقراطى، الممثل التقليدى للوسط السودانى. ولكن هذا الدور المرتبط بتحالف قوى الانتفاضة واهدافها وشعاراتها ابتعد عن الصادق المهدى بعد ابتعاد خياراته السياسية عن خيارات قوى الانتفاضة وشعاراتها. وظهر ذلك بشكل جلى فى انحسار شعبيته بشكل متزايد منذ نهاية ١٩٨٦، وفى توتر علاقاته مع التجمع النقابى وأحزاب اليسار منذ مارس ١٩٨٧، على أقل تقدير، وفى ابتعاد مجموعات المثقفين المستنيرين التى ساندت قيادته واتجاهاته الراديكالية داخل صفوف حزب الأمة أمثال البروفسير محمد ابراهيم خليل، رئيس الجمعية التأسيسية، صلاح عبدالرحمن علي طه، زعيم الأغلبية فى الجمعية، مهدى أمين التوم، مهدى داؤد الخليفة، بكرى عديل، وآخرين.وتركزت انتقادات هذه القوى لقيادة الصادق المهدى فى تراجعه عن وعوده بتصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأصراره علي التقارب مع القوى المايوية وإفساح المجال لها للمشاركة فى الحكم. والبعض يرجع هذا التناقض في شخصية الصادق المهدي إلى التناقض بين واقعة كزعيم طائفى تقليدى وطموحه لأن يصبح مفكراً ومجدداً إسلامياً مستنيراً. فطوال

فترة ما بعد الانتفاضة ظل يرواح بين هذين الموقفين. لكن مثل هذه الحالة لا يمكن ان تستمر إلى الأبد، بل لابد من حسم الاختيار والوصول إلى توفيقية ممكنة رغم صعوبة ذلك. فالصادق المفكر والمجدد الاسلامى المستنير يتحدث عن نهج الصحوة والقوى الحديثة والعقد الاجتماعى والمؤتمر الدستورى، فى مقابل اسلام الطوارئ وبيعة الزور الذى تمثله الجبهة الاسلامية، حسب تعبيراته. وبعد ايام يبرز الزعيم الطائفى التقليدى فى الجزيرة ابا وودنوباوى يهدد القوى الحديثة بسيف العشر، يتحدث الأول عن كنس آثار مايو وإحالة قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلى مزبلة التاريخ، ثم يعود الثانى ليبرر دخول بقايا مايو فى الحكم بحجة ان الانتخابات أيدت الجبهة الاسلامية وهذا هو خيار الشعب !! وعندما تسأله المعارضة عن الوزراء الذين اسقطهم الشعب، مثل وزير العدل ومعتمد العاصمة وغيرهم، يقول ان السقوط فى الانتخابات لا ينهى الدور السياسى للانسان. . .

ولكن هذا التراجع لا يرتبط فى الواقع بظاهرة يقظة الوسط فى الحياة السياسية السودانية نفسها، ذلك لأن تراجع الصادق المهدى عن الاستمرار فى مواقفه السابقة لم يؤد إلى نهاية هذه الظاهرة الناتجة، أساساً من ضخامة الخراب الاجتماعى والاقتصادى الذى خلفه النظام المايوى، والتحولات التى حدثت فى تركيب الرأسمالية السودانية، وتخلخل قبضة الزعامات الطائفية على الاحزاب التقليدية، وإتساع نفوذ الدوائر المستنيرة فى داخلها خاصة وسط هيئاتها البرلمانية وقياداتها الوسطية. وهذا يوضحه لنا نجاح قوى الانتفاضة داخل حزبى الائتلاف فى إفشال خطة الصادق المهدى لاشراك الجبهة الاسلامية فى الائتلاف الحاكم خلال أزمة الائتلاف الأولى والثانية، والصعوبات الكبيرة التى واجهها داخل حزب الأمة بشكل خاص. ومع كل ذلك يمكننا أن نقول: أن تراجع الصادق المهدى، ومسايرة قيادة الاتحادى الديمقراطى له، لم يكن مفاجئاً، كما إنه لم يأت من فراغ لانه يرتبط بمجمل التطورات السياسية والاقتصادية التى يشهدها السودان بعد إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ وبطبيعة التركيبة الاجتماعية لقيادة حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى. ولذلك يمكن ارجاع هذا التراجع إلى العوامل الأساسية الآتية:-

- هناك أولاً سيطرة عناصر القيادة العامة للقوات المسلحة على السلطة فى البلاد صباح السادس من ابريل ١٩٨٥ بإسم الانحياز لجماهير الشعب فى إنتفاضتها، وذلك من خلال المجلس العسكرى الانتقالى بسلطاته التشريعية والتنفيذية. هذا الانحياز أوقف الانتفاضة في حدود إسقاط النظام المايوى وعرقل إمكانية تطورها إلى إنتفاضة حقيقية تجتث النظام المايوى من جذوره وتقيم نظاماً ديمقراطياً مستقلاً وقادراً علي تلبية تطلعات أهل السودان. وطوال عام كامل وظَّف المجلس العسكرى الانتقالى السلطة فى اتجاه المحافظة على الركائز السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام

المايوى، وعلى القوى السياسية والاجتماعية المرتبطة به، بل تمكينها من استعادة انفاسها ولملمة صفوفها وفرض وجودها داخل أول جمعية تأسيسة بعد الانتفاضة بالاضافة إلى استمرار سيطرتها على مركز هامة فى جهاز الدولة ومواقع راكزة فى قطاعات الاقتصاد الوطنى، خاصة قطاعات التجارة والمصارف والخدمات. وكان لكل ذلك تاثيره البارز فى حركة الصراع السياسى والاجتماعى وتوازن القوى خلال الفترة اللاحقة.

- فكرة الحكومة القومية، بمعنى اشراك الجبهة الاسلامية فى حكومة إئتلافية تجمعها مع حزبى الأمة والاتحادى وبعض الاحزاب الجنوبية، ليست جديدة. فقد طرحها المجلس العسكرى الانتقالى، وخاصة الفريق تاج الدين والفريق محمد ميرغنى، فى نهاية الفترة الانتقالية على زعامة حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى، ثم بعد اعلان نتائج انتخابات ١٩٨٦ ومشاورات تكوين الحكومة الائتلافية الاولى. وبعد ذلك ظل حزب الأمة، خاصة الصادق المهدى، يطرح فكرة اشراك الجبهة فى كل مرة تشتد فيها ازمة حكم الإئتلاف طول عام ١٩٨٧ وبداية عام ١٩٨٨. ولكن كل هذه المحاولات فشلت بسبب غلبة نفوذ شعارات الانتفاضة فى الشارع السياسى وضغوط قوى الانتفاضة داخل وخارج حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى. ومع ذلك لم تتوقف محاولات القوى السياسية المحلية والاقليمية والدولية صاحبة المصلحة فى احتواء الانتفاضة والانقضاض عليها، بل ظلت تواصل محاولاتها معتمدة فى ذلك، داخلياً على الارهاب الفكرى والسياسى بإسم الاسلام والشريعة السمحاء وعلى ترسانة اعلامية ضخمة بالاضافة إلى ضغوط فئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية، وخارجياً على الضغوط السياسية والاقتصادية وساعدها فى ذلك تردد الحكومة الائتلافية فى تنفيذ برنامجها المعلن وتصفية أرث النظام المايوى فى المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، وخضوعها للتعايش مع ركائزه الاساسية. والواقع ان الحكومة الائتلافية لم تفشل فى تنفيذ برنامجها فحسب، بل فى ايقاف التدهور السياسى والاقتصادى والأمنى والمحافظة على الهيكل التقليدى للمجتمع السودانى. وأمام ضغوط الأزمة الوطنية الشاملة والمتفاقمة وصعوبات الحكم وظروف العزلة السياسية والشعور بالعجز والقصور الذاتى لم تجد قيادة الائتلاف الحاكم سوى الارتماء فى احضان بقايا مايو والخضوع لضغوطها وضغوط حلفائها فى الداخل والخارج. وفى هذا الاطار تتحمل قيادة الصادق المهدى المسئولية الأولى، بحكم موقعه كزعيم لحزب الأمة وكرئيس وزراء لحكومة الائتلاف. وفي نفس الاتجاه ظلت صحف الجبهة الاسلامية تتحدث عن حكومة السيدين والطائفية طوال سنوات الحكومة الإئتلافية الإولى والثانية. ولكن مثل هذه

الاوصاف تفتقد الدّقة والتحديد. وذلك لان حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى هي احزاب تقليدية يقوم بنيانها على الزعامة الدينية والسياسية المرتبطة بنفوذ طائفى وقبلى كبير ويستند على القوى الاجتماعية المهيمنة فى المدن والارياف (الفئات الرأسمالية، اصحاب المشاريع الزراعية، زعماء القبائل والادارة الاهلية والفئات العليا فى جهاز الدولة.) والزعامة الدينية والسياسية تربطها مصالح إقتصادية وإجتماعية واسعة ومتداخلة مع هذه القوى، خاصة في مجالات التجارة والعقارات والمصارف والزراعة .. ولذلك لا يمكن اختزال هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى وصف مبتذل يحولّها إلى علاقة سادة وعبيد. وإذا كانت القيادة السياسية والدينية لا تزال تحتل مكانة استثنائية في هذين الحزبين فأن واقع الحال يشير إلى تخلخل قبضة هذه القيادة، وذلك بحكم تطورات الوعى الجماهيرى وإتساع قاعدة الفئات الرأسمالية وتأثيرات الاحتكاك بالحركات السياسية الاخرى في الداخل والخارج. ومن المهم هنا ملاحظة الصعوبات الكبيرة التى ظلت تواجه الصادق المهدى ومحمد عثمان الميرغنى فى أدارة الصراع السياسى داخل حزبى الأمة والاتحادى طوال سنوات فترة الديمقراطية الثالثة وعجزهما عن التخلص من العناصر المعارضة لخطهما السياسى بالفصل أو الابعاد عن المراكز الهامة كما كان يحدث فى فترة الديمقراطية الأولى والثانية. المهم ان التركيبة الاجتماعية المحدودة لقيادة الحزبين، والنفوذ الكبير الذى ظلت تحتله الفئات الرأسمالية داخل اجهزتهما القيادية، هو الذى ظل يشد قيادة حزبى الائتلاف ويدفعها دفعاً فى اتجاه التعايش والتصالح مع الركائز الاساسيةو الاقتصادية والسياسية والقانونية، للنظام المايوى وفى اتجاه الالتقاء والتحالف مع الجبهة الاسلامية القومية بشكل خاص، وذلك إنطلاقاً من قاعدة المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة والتوجه السياسى المشترك القائم على استغلال الاسلام والمتاجرة بالشريعة السمحاء. لذلك لم تجد قيادة حزب الأمة حرجاً فى أن تقول ان الاحزاب الثلاثة يجمعها تاريخ نضالى مشترك وتجربة عمل مشتركة طويلة، مشيرة إلى تحالفها بعد ثورة إكتوبر ١٩٦٤ واتفاقها حول مسودة دستور ١٩٦٨ وتجربتها المشتركة فى الجبهة الوطنية ١٩٧٧/٦٩ ومصالحة ١٩٧٧ مع النظام المايوى. وعلى أى حال، فإن تداخل وتشابك المصالح والتوجهات السياسية والاقتصادية بين قيادات هذه الاحزاب يمثل الاساس الموضوعى لالتفافها وتحالفها دون أن ينفى ذلك صراعاتها مع بعضها، وهذا لا يقلل من دور قوى الانتفاضة داخل حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، كما أكد ذلك تطورات الواقع السياسى نفسه، لكنه فقط يؤكد الدور الحاسم للزعامة الدينية والسياسية المرتبطة بمصالح وتوجهات مركز الطائفة

وعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة وسط القوى المهيمنة، وخاصة الفئات الراسمالية وبرجوازية الدولة البيروقراطية. وهناك بالطبع اسباب وعوامل اخرى كان لها تاثير كبير فى تسريع هذا التراجع والتحول في مواقف الصادق المهدى، وقيادة حزبي الائتلاف بشكل عام، تشمل الصراع التقليدى بين الختمية والانصار والتطلعات الذاتية للصادق المهدى وضغوط الصراعات الاقليمية العربية والافريقية.

هكذا، إذن، تفاعلت كل هذه العوامل لتدفع رئيس الوزراء إلى التراجع عن وعوده بتصفية اثار مايو السياسية والاقتصادية والقانونية والانتقال إلى خندق التحالف مع القوى المايوية، ممثلة فى الجبهة الاسلامية، وفتح الطريق امامها للمشاركة في الحكم. وبذلك انفتح الباب لتكوين الحكومة الائتلافية الثالثة، التى اطلق عليها حكومة الوفاق، وبرزت تحولات كبيرة في خارطة حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد. فما هى طبيعة هذه الحكومة؟ وماذا كانت تمثل؟ وإلى اين اتجهت بالبلاد؟ الواقع انه لا حاجة لبراعة خاصة للتنبوءباتجاهات مثل هذه الحكومة، لأن أزمة الحكومة الائتلافية الثانية ليست سوى نتاج لأزمة الراسمالية السودانية، وانضمام الجبهة الاسلامية يؤكد ان الراسمالية المايوية هى الاكثر نشاطاً والاكثر تاثيراً في مسار السياسة الاقتصادية والقرار السياسى. ولهذا السبب نجحت فى هزيمة الفئات الراسمالية الأخرى. وبذلك أصبح الصادق المهدى، رئيس الوزراء كالمستجير من رمضاء الحكومة الائتلافية الثانية بنار الحكومة الائتلافية الثالثة التى اطلق عليها حكومة الوفاق الوطنى.

هوامش الفصل الرابع

١ـ الراية، صحفية يومية، الخرطوم، مايو ١٩٨٦ .

٢ـ نفسه.

٣ـ الميدان، يونيو ١٩٨٦ .

٤ـ الدستور ١٩٨٦/٨/١٨، يحيي محمد الحسين، حول خطاب الحكومة المنتخبة.

٥ـ نفسه.

٦ـ الراية.

٧ـ الدستور ١٩٨٦/٨/١٨، يحيي محمد الحسين.

٨ـ د. محمد عمارة، الإسلام بين العلمانية والدولة الدينية.

٩ـ الراية ١٩٨٦/٤/٢٩ .

١٠ـ الدستور ١٩٨٦/٨/١٨ .

١١ـ نفسه.

١٢ـ الهدف، يونيو ١٩٨٦ .

١٣ـ نفسه.

١٤ـ دراسة نقابة عمال السكة حديد، ١٩٨٦

١٥ـ الهدف، يونيو ١٩٨٦

١٦ـ وثائق المؤتمر الاقتصادي ١٩٨٦

١٧ـ الهدف ١٩٨٦/١٠/٥ .

١٨ـ الميدان ١٩٨٦/١٠/٢٩ .

١٩ـ الهدف ١٩٨٦/١٠/٣١ .

٢٠ـ الراية ١٩٨٦/١١/٥ .

٢١ـ الراية ١٩٨٦/١٠/١٦ .

٢٢ـ الراية ١٩٨٦/١٢/١٠ .

٢٣ـ الميدان ١٩٨٦/١٢/١٦ .

٢٤ـ الراية ١٩٨٧/١/١٩ .

٢٥ـ الراية ١٩٨٧/١١/١٦ .

٢٦ـ الراية ١٩٨٧/٨/٩ .

٢٧ـ الهدف ١٩٨٧/٩/٧ .

٢٨. الايام ١٩٨٧/٤/٢٧.

٢٩. الميدان ١٩٨٧/٥/٨.

٣٠. الهدف ١٩٨٧/٥/٨.

٣١. الهدف ١٩٨٧/٦/١٠.

٣٢. الدستور ١٩٨٧/٦/١٨.

٣٣. الصادق المهدي الديمقراطية عائدة وراجحة، مصدر سابق، ص ١٥٢.

٣٤. الايام ١٩٨٧/٤/٢٩.

٣٥. الهدف ١٩٨٧/٥/٥.

٣٦. الهدف ١٩٨٧/٤/٢٨.

٣٧. الايام ١٩٨٧/٥/١٤.

٣٨. الهدف ١٩٨٦/١٠/٢٩.

٣٩. الهدف ١٩٨٧/٨/١٩.

٤٠. نفسه

٤١. الراية ١٩٨٦/١٢/٢٢

٤٢. الراية ١٩٨٦/١٢/٢٣

٤٣. الراية ١٩٨٦/١٢/٢٧

٤٤. الراية ١٩٨٧/١/١٩.

٤٥.الراية ١٩٨٧/١/١٣.

٤٦. الميدان ١٩٨٧/٣/٥.

٤٧. الهدف ١٩٨٧/٤/٣.

٤٨. الميدان ١٩٨٧/٣/٥

٤٩. الدستور ١٩٥٧/٥/١٦.

٥٠. نفسه.

٥١. الهدف ١٩٨٧/١١/٣.

٥٢. الميدان ١٩٨٨/٥/٦.

٥٣. الدستور ١٩٨٧/٧/٦.

٥٤. الميدان ١٩٨٧/١/١٩.

٥٥. الهدف ١٩٥٧/٥/١١.

٥٦. الأيام ١٩٥٧/٥/١١.

٥٧- الأيام ٤/١٠/١٩٨٧.

٥٨- الأيام ١١/٥/١٩٨٧.

٥٩- الأيام ٤/١٠/١٩٨٧.

٦٠- الهدف ٤/١٠/١٩٨٧.

٦١- الميدان ٥/١٠/١٩٨٧.

٦٢- الصادق المهدي: الديمقراطية عائدة وراجحة م. س ص ٦٠

٦٣- تقرير مجلة الايكونومست، السودان، يونيو ١٩٩٣.

٦٤- الصادق المهدي: الديمقراطية... م. س.، ٥٩

٦٥- العرض الاقتصادي ١٩٨٩.

٦٦- نفسه.

٦٧- تقرير مجلة الايكونومست، مصدر سابق.

٦٨- الثقافة الوطنية، م.س.، العدد ١٩٨٩/٣ ص ١٢٨ - ١٢٩

٦٩- الصادق المهدي، م. س.، ص ١٢٨.

٧٠- نفسه، ص. ١٠٣ - ١٠٤

٧١- الثقافة الوطنية، م.س، العدد ١٩٨٩/٤ ص ١١، حوار مع د عبد الرحمن أبوزيد

٧٢- نفسه.

٧٣- الثقافة الوطنية، م.س، العدد الأول / ١٩٨٨، ص ٧ حوار مع د عبد الله علي إبراهيم.

٧٤- الدستور ٦/٤/١٩٨٧

٧٥- الميدان ١٠/٤/١٩٨٧.

٧٦- الهدف ٢٣/٤/١٩٨٧.

٧٧- الميدان ٧/٥/١٩٨٧.

٧٨- الميدان ١/٥/١٩٨٧.

٧٩- الهدف ١٤/٥/١٩٨٧.

٨٠- الميدان ٢٤/٩/١٩٨٧.

٨١- الهدف ٢٩/٩/١٩٨٧.

٨٢- الهدف ٦/١١/١٩٨٧.

٨٣- الراية ٢٩/٩/١٩٨٧.

٨٤- الميدان ٢٢/٩/١٩٨٧.

٨٥- الهدف ١٦/٨/١٩٨٧.

٨٦ـ الدستور ١٩٨٧/١١/٩.

٨٧ـ نفسه.

٨٨ـ نفسه.

٨٩ـ الهدف ١٩٨٧/١١/١٣.

٩٠ـ حيدر طه: الاخوان والعسكر، م. س.، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

٩١ـ الدستور ١٩٨٨/١/١١.

٩٢ـ حيدر طه، م س.، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢

٩٣ـ نفسه. ص ٢٣٢

٩٤ـ الهدف ١٩٨٧/١٢/٢٥

٩٥ـ الثقافة الوطنية، م س.، العدد ١٩٨٨/٣ ص ٣٧، حوار مع د. حماد بقادي.

٩٦ـ نفسه.

٩٧ـ الدستور ١٩٨٧/٥/٢٥.

٩٨ـ الصادق المهدي. الديمقراطية عائدة..، م. س.، ص ١٢٥.

٩٩ـ د. فضل الله علي فضل الله، الديمقراطية في السودان، القاهرة، ١٩٩٠.

١٠٠ـ حيدر طه: م س ، ص ١٨٥

١٠١ـ الدستور ١٩٨٧/٦/١٥.

١٠٢ـ ورد في : عوض السيد الكرسني، أزمة التطور الوطني في السودان، قضايا دولية، العدد ١٨٧، ١٩٣

١٠٣ـ الصادق المهدي، م س ، ص ١٤ ـ ١٥.

١٠٤ـ الأيام ١٩٨٧/٥/٨.

١٠٥ـ الصادق المهدي، م. س.، ص ١٣ ـ ١٤، ٢٥.

١٠٦ـ الميدان، أبريل ١٩٨٧

١٠٧ـ الأيام ١٩٨٧/٥/١٧.

١٠٨ـ الميدان ١٩٨٧/٣/٢٨.

١٠٩ـ الهدف ١٩٨٧/٤/٢٥.

١١٠ـ الميدان ١٩٨٧/٥/١٥.

١١١ـ الأيام ١٩٨٧/٥/٢٦.

١١٢ـ الأيام ١٩٨٧/٥/١٥.

١١٣ـ الهدف ١٩٨٧/٥/١٧.

١١٤ـ الأيام ١٩٨٧/٥/٢١.

١١٥ـ الميدان ٤/٦/١٩٨٧.

١١٦ـ حيدر طه: م. س.، ص ٢٠٦.

١١٧ـ الدستور ١٩/١١/١٩٨٧.

١١٨ـ الأيام ٥/٦/١٩٨٧.

١١٩ـ نفسه.

١٢٠ـ حيدر طه، م. س.، ص. ٢٠٧.

١٢١ـ الصادق المهدي: الديمقراطية...، م. س،و ص ٩٨.

١٢٢ـ حيدر طه، م. س.، ص. ٢٠٤.

١٢٣ـ الهدف ١٧/١/١٩٨٧.

١٢٤ـ الدستور ٤/٥/١٩٨٧.

١٢٥ـ الميدان ٥/٦/١٩٨٧.

١٢٦ـ الدستور ١٨/٨/١٩٨٧.

١٢٧ـ الميدان ٢٧/٧/١٩٨٧.

١٢٨ـ الهدف ٣٠/٧/١٩٨٧.

١٢٩ـ الدستور ١٠/٨/١٩٨٧، بكري محمد خليل، ازمة الحكومة الائتلافية والركود السياسي.

١٣٠ـ الصادق المهدي: الديمقراطية...، م. س.، ص. ٢٤ ـ ٢٥.

١٣١ـ الأيام ٩/٧/١٩٨٧.

١٣٢ـ الميدان ١٠/٩/١٩٨٧.

١٣٣ـ الهدف ٢٣/٨/١٩٨٧.

١٣٤ـ الميدان ٢٤/٨/١٩٨٧.

١٣٥ـ الميدان ١٦/٨/١٩٨٧.

١٣٦ـ الميدان ٢٠/٨/١٩٨٧.

١٣٧ـ الهدف ٢٠/٨/١٩٨٧.

١٣٨ـ الهدف ٢٧/٨/١٩٨٧.

١٣٩ـ حيدر طه: الاخوان والعسكر، م. س.، ص ٢١٠.

١٤٠ـ الراية ٢٠/٨/١٩٨٧.

١٤١ـ الهدف ٩/٩/١٩٨٧.

١٤٢ـ نفسه.

١٤٣ـ الهدف ١٣/٩/١٩٨٧.

١٤٤ـ حيدر طه: الاخوان....، م. س.، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

١٤٥ـ الدستور ٣٠/١١/١٩٨٧.

١٤٦ـ الهدف ٢٣/١١/١٩٨٧.

١٤٧ـ الراية ٢٠/٨/١٩٨٧.

١٤٨ـ الميدان ١٤/٤/١٩٨٨.

الفصل الخامس

حكومة الوفاق
ومأزق الإسلام السياسي

في بداية ١٩٨٨ وصلت أزمة الحكومة الائتلافية الثانية إلي مرحلة الانفجار، بعد ان فشلت لجنة التنسيق المشتركة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، ولقاءات الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني في التوصل إلي اتفاق مقبول حول خلافاتهما الخاصة باقتسام السلطة والسياسات العامة للدولة. وفي صباح ١٥ مارس فجّر رئيس الوزراء الموقف بخطاب في الجمعية التأسيسية، تحدث فيه عن ايجابيات وسلبيات حكومته خلال الفترة السابقة وطرح برنامجا من سبع نقاط للفترة المتبقية من عمر الجمعية، وطلب تفويضه لتكوين حكومة جديدة من القوي التي تؤيد البرنامج، وفي حالة عدم الحصول علي التفويض أعلن استعداده لتقديم استقالته. وكان أهم ما في البرنامج اعتراف رئيس الوزراء بفشل حكومته في تنفيذ برنامجها المعلن، وهزيمتها أمام السوق الأسود، ولكنه لم يحدد أسباب الفشل الحقيقية. اما البرنامج فقد كان عموميا في تناوله لمشكلات البلاد. وبذلك فتح الخطاب الباب أمام كافة الاحتمالات، بما في ذلك اشراك الجبهة الإسلامية القومية في حكومة ائتلافية موسعة، الأمر الذي ادي إلي تعقيدات إضافية في الأزمة السياسية الممتدة لأكثر من عام كامل، وذلك لانه كان من الممكن ان تستمر الحكومة الائتلافية الثانية في معالجة مشاكلها وخلافاتها. ولكن يبدو ان الصادق المهدي كان قد ضاق ذرعاً بخلافات الاتحاديين ومناوراتهم، وحسم مسألة اشراك الجبهة في الحكم. علي أن الحزب الاتحادي الديمقراطي، والاحزاب الاخري، رفضت منحه تفويضا مطلقا وتجاوزت المشاورات طلب رئيس الوزراء لتدخل في مناقشات طويلة حول ميثاق للحكم، شاركت فيها مختلف الكتل البرلمانية. وبعد أكثر من شهر توصل حزبا الامة والاتحادي الديمقراطي والاحزاب الجنوبية إلي ميثاق (ميثاق الوفاق الوطني)، رفضته الجبهة الإسلامية القومية لأنها اصرت علي اصدار قوانين إسلامية جديدة بعد شهرين من تكوين حكومة الوفاق. ويشرح اليابا سرور خفايا هذه المشاورات بقوله «اتفقنا مع الصادق المهدي علي ٣٦ نقطة من مشروع ميثاق الوفاق الوطني، واختلفنا حول القوانين البديلة. وطلبنا تأجيلها حتي المؤتمر الدستوري الوطني، وان يتم تشكيل حكومة الوفاق علي أساس نقاط الميثاق المتفق عليها ونستمر في مناقشة قضايا الخلاف. ووافقت علي ذلك كل الاحزاب السياسية التي شاركت في المشاورات، بما في ذلك الجبهة الإسلامية القومية. وعند لحظة التوقيع اشترطت الجبهة اصدار قوانين إسلامية جديدة خلال شهرين من تكوين الحكومة. ورغم كل ذلك اتصل

الصادق المهدي بالجبهة وتعهدّ لها بإصدار القوانين البديلة قبل أن تذهب الجمعية في عطلة الخريف. وعلي هذا الأساس قامت بالتوقيع علي الميثاق. فكان ذلك غريبا منه، والأغرب منه موقف من ذهب مذهبه من قيادات حزبي الأمة والاتحادي. لذلك كان من الطبيعي ان تتوجه الاحزاب الأفريقية السودانية للمعارضة»[1].

وهكذا خضع الصادق المهدي لشروط الجبهة علي حساب كتلة الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني. وبذلك نجح في تطويع اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الأمة واجبارهم علي قبول اشراك الجبهة في الحكم. «فمنهم من سكت علي مضض، ومنهم من تظاهر بتأييد تيار مهادنة بقايا مايو، ومنهم من ربط ربطا بهذا التيار، ومنهم قلة أبت واستعصت عليه»[2] . وقام محمد عثمان الميرغني بمسايرة توجهات الصادق المهدي رغم ظهور معارضة واسعة وسط قيادات الاتحادي الديمقراطي. وهكذا نجحت الجبهة في المشاركة في الحكم بعد ثلاث محاولات فاشلة. وكادت هذه المرة ان تتخلف بسبب رفض اغلبية مكتبها التنفيذي فكرة المشاركة.. ولكن د.حسن الترابي دعي مجلس الشوري لمناقشة الموضوع بحجة ان القضية كبيرة ولابد من مناقشتها في اطار أوسع. وجاء قرار المجلس مؤيدا للمشاركة. وفي مواجهة تيار الرافضين، الداعين إلي استلام السلطة بالقوة المسلحة، أكد الترابي «ان تبوّ المسؤولية، ولو مع الاحزاب الاخري، يعلّم الجماعة فقها وحكمة في شئون السياسة الداخلية والخارجية، وان السلطة برغبتها وهيبتها تجلب الناس أفواجا إلي الحركة»[3]. وبعد الاتفاق علي الميثاق دخلت احزاب الوفاق في مشاورات توزيع الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية. وبرزت أولي المشاكل عندما رشحت الجبهة أحمد سليمان المحامي لرئاسة الجمعية التأسيسية، خلفا للبروفسير محمد إبراهيم خليل، الذي استقال من منصبه، واشترطت قبول ترشيحه لاستمرارها في مشاورات تكوين الحكومة. ولكن بعض قيادات حزب الأمة، واكثر من ٥٣ من نواب هيئته البرلمانية، والحزب الاتحادي الديمقراطي، رفضوا الترشيح بحجة ان أحمد سليمان شارك في انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وتولي مناصب وزارية وسياسية في عهد النظام المايوي[4]. ولولا تدخل عثمان خالد، عضو المكتب السياسي للجبهة، بإقناع أحمد سليمان بالتخلي عن الترشيح لتوالت التعقيدات. وانتهت المشكلة بترشيح محمد يوسف محمد المحامي[5]. وبعد مشاورات معقدة ومتعسرة حول توزيع المناصب استمرت لاكثر من شهر اعلن الصادق المهدي تشكيل حكومته الائتلافية الثالثة وأدت القسم في منتصف مايو ١٩٨٨ في نفس لحظات تفجير فندق الاكربول واطلاق النار علي مجموعة من الاجانب فى النادى البريطانى الذى قامت به جماعة ابو نضال الفلسطينية وأسفر عن مقتل عدد من الأوروبيين العاملين في السودان[6]. وضمت التشكيلة الوزارية ٩ وزراء لحزب الأمة، ٦ للاتحادي الديمقراطي، ٥ للجبهة الإسلامية القومية، ٥ من الاحزاب الجنوبية وواحد من الحزب القومي

السوداني. وضمت ايضا الفريق معاش عبد الماجد حامد خليل، وهو مستقل، اسندت إليه وزارة الدفاع، وقدمه الصادق المهدي بأنه عالم عسكري والبلاد في حاجة إلي خبراته، ولا معني لإغفال أو اسقاط مثل هذه الخبرات(٧). ومن بين هذه التشكيلة كان هناك ١٨ وزيرا شغلوا مناصب وزراء مركزيين أو إقليميين أو اعضاء مكتب سياسي في الاتحاد الاشتراكي خلال العهد المايوي، وخمسة وزراء ظلوا في مواقعهم حتي صباح ١٩٨٥/٤/٦. وكان هناك، أيضا، خمسة وزراء من بيت آل المهدي والمقربين للصادق المهدي. وبذلك يمكن القول: ان التشكيلة الوزارية كانت مايوية لحما ودما. كما لوحظ ان وزراء حزبي الأمة والجبهة كانوا من العناصر القيادية في الحزبين. اما وزراء الحزب الاتحادي فقد كانوا من عناصر الصف الثاني والتكنوقراط وخرج من التشكيلة د. بشير عمر، وزير المالية والاقتصاد السابق، وسيد أحمد الحسين، نائب الأمين العام للاتحادي الديمقراطي ووزير الداخلية السابق، بسبب معارضتهما لاشراك الجبهة ونتيجة لضغوط ليبية وإيرانية بالنسبة للثاني(٨).

هكذا تكونت الحكومة الائتلافية الثالثة، بشكل رئيسي، من احزاب القوي المهيمنة الثلاثة، بالإضافة إلي خمسة جنوبيين، وواحد من الحزب القومي، انشقوا عن احزابهم. وبذلك انتقلت المعارضة البرلمانية إلي كتلة الاحزاب الافريقية السودانية لأول مرة في تاريخ الديمقراطية السودانية. فقد وقف مع رئيس الوزراء، الصادق المهدي، ١٩٦ نائبا، ووقف مع اليابا سرور، مرشح المعارضة لرئاسة الوزراء، ٢٥ نائبا فقط، من الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني. ووقتها وقف اليابا سرور، باعتباره زعيما للمعارضة، يقول «ان منظر الجمعية التأسيسية سيبدو قبيحا عندما تنتقل الكتلة الافريقية السودانية لمقاعد المعارضة.. ستبدو الصورة كأنها مواجهة بين حكومة شمالية ومعارضة جنوبية. وأمل أن لا يكون ذلك مقدمة لفرض تقسيم ديني وعرقي في البلاد». وبهذه الكلمات دق اليابا سرور ناقوس الخطر، وعبّر عن لحظة أزمة تاريخية في التركيبة السودانية برزت قسماتها في انقسام الجمعية التأسيسية إلي تكوينين متناقضين تكوين طائفي يعبّر عن أزمة الإسلام السياسية، وتكوين عرقي يعبّر عن أزمة الثقة في الوطن الواحد. ويبدو ان تطور الاحداث خلال اكثر من ثلاثين عاما، وخاصة خلال السنوات الثلاث التي اعقبت انتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥، كان لابد ان يؤدي إلي هذه النتيجة الخطيرة علي مستقبل الكيان السوداني نفسه، وذلك بسبب نهج التصعيد والتصعيد المضاد الذي ظلت تسير فيه الجبهة الإسلامية القومية وحركة تحرير شعب السودان منذ ابريل ١٩٨٥. وتمثل هذا النهج في منتصف ١٩٨٨، بشكل مكثف، في اصرار الجبهة علي إصدار قوانين (إسلامية) خلال شهرين من تكوين حكومة الوفاق، كشرط لمشاركتها في الحكم، وفي خضوع الصادق المهدي لشروطها دون أي مبرر موضوعي، وفي انسحاب الكتلة الافريقية السودانية من المشاركة في الحكم والوقوف في المعارضة دفاعا عن خصوصية

الجنوب ووحدة الكيان السوداني. وهكذا تباري نهج التصعيد والتصعيد المضاد، الفعل ورد الفعل[٩]. ولكن البابا سرور لم يقدم نفسه كمعارضة إقليمية جنوبية، بل كمعارضة وطنية سودانية. فقد اكد ان دافعهم للوقوف في المعارضة ليس فقط للدفاع عن الجنوب، بل عن كل السودان: «ونحن ضد اشراك الجبهة الإسلامية القومية في الحكم لأنها تمثل بقايا مايو، ولأن كل سياساتها تسير في اتجاه تأجيج نيران الحرب الأهلية، وليس فقط لاصرارها علي القوانين الدينية. نحن لا نقف في المعارضة وحدنا، معنا فعاليات سياسية كثيرة داخل وخارج الجمعية التأسيسية وداخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي. والجنوبيون الذين شاركوا في الحكومة، وهم قلة لا وزن لهم، مقتنعون في قرارة انفسهم بخطأ الأساس الذي قامت عليه الحكومة، وسوف تأتي لحظة يشعرون فيها باستحالة الاستمرار فيها. لقد وقفنا في المعارضة ولم يرد بأذهاننا اننا نود العمل ضد العرب والإسلام، بل نحن ضد سياسات معينة تميز بين المواطنين علي أساس الدين والعرق، وتجعلنا مواطنين درجة ثانية، مثل قوانين سبتمبر ١٩٨٣، التي ادت إلي الفتنة والحرب الأهلية، وكل قوانين مماثلة لن توحد أهل السودان»[١٠].

لقد أكد الصادق المهدي، في مؤتمر صحفي بعد تكوين حكومة الائتلاف الثلاثي مباشرة «ان حكومة الوفاق الوطني اجتمعت لها عوامل موضوعية وذاتية مناسبة لتحقيق خطوات كبيرة نحو الاستقرار. وحدّد العوامل الموضوعية في:

١. الإحساس بأن هناك تآمرا داخليا يهدد الكيان السوداني، الأمر الذي يقتضي وحدة القوي السياسية لأجل مواجهة هذا التآمر.

٢. هناك قضايا وطنية تم التحضير لها بمشاركة سياسية واسعة، وهي في حاجة لإطار وفاقي وطني، مثل القوانين البديلة التي لم يتبق فيها سوي إصدار التشريع النهائي، برنامج الانقاذ الرباعي، المجلس القومي للتخطيط وغيرها.

٣. تنفيذ العقد الاجتماعي، ايضا، يحتاج إلي إطار وفاقي..

اما العوامل الذاتية فقد لخصها في ان العداوات والمراشقات، التي سادت خلال العامين السابقين، قد خفت حدتها واصبح هناك اقتناع بان التعامل بين القوي السياسية ممكن»[١١]. ولكن أي وفاق هذا الذي يجمع المتناقضات، ويتجاهل حقائق الصراع السياسي والاجتماعي الجاري في البلاد؟ وما هي أهدافه إذا كان ميثاقه يتجاهل القضايا الوطنية الكبري، وفي مقدمتها قضية الحرب الاهلية، وإذا كان اطاره ينبذ الاحزاب الجنوبية وقوي الانتفاضة؟ صحيح ان حكومة الائتلاف الثلاثي استندت إلي قاعدة واسعة في الجمعية التأسيسية، ولكن هل كانت الجمعية تعكس حقيقة توازن القوي في البلاد؟ وقبل ذلك، هل كانت الحكومة الائتلافية الأولي والثانية تفتقد السند البرلماني داخل الجمعية؟ الواقع ان الصادق المهدي كان

يحاول تبرير تراجعة الفكري والسياسي عن برنامج "الصحوة، الذي خاض به معركة الانتخابات العامة، والبرنامج المعلن لحكومته الأولي والثانية، وعن دور زعيم الوسط الذي اهلته له مواقفه السياسية منذ ١٩٨٣، عندما عارض قوانين سبتمبر، وخلال انتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥ والفترة اللاحقة. فقبل عام من تكوين حكومة الوفاق كان يقول ان «الحزبين الكبيرين يمثلان الوسط بحكم تأييدهما الشعبي. وفي هذا الوسط توجد الادارة الوطنية التي تقود سفينة البلاد، وإلي جانبها يمينا ويسارا وجود فكري وسياسي آخر. ولو ان هذا الوسط ادخل اليمين وعزل اليسار لمال من وسطه إلي اليمين. وهذا سيقود إلي استقطاب سياسي في السودان يؤثر علي استقراره وتطوره»[١٢] وهو بذلك يناقض نفسه واطروحاته السابقة. وهذا ما تكشفه لنا مقارنة سريعة بين ما جاء في خطاب حكومته الائتلافية الأولي في يونيو ١٩٨٦ وخطاب حكومته الائتلافية الثالثة في مايو/ ١٩٨٨ حول ميثاق الانتفاضة وشعاراتها، المؤتمر الدستوري الوطني والمؤتمر الاقتصادي: -

تميز خطاب ١٩٨٦ بثلاث جوانب هامة:

الأولي: أعلن الخطاب التزام الحكومة الائتلافية الأولي بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادي، واكد ان الحكومة المنتخبة الأولي هي الوليد الشرعي لانتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥.

والثانية: طرح الخطاب برنامجاً شمل كافة قضايا البلاد واعتبرته قوي الانتفاضة برنامجا ايجابيا وأبدت استعدادها للمساهمة في تطويره وتنفيذه.

الثالثة: طرح الخطاب لمناقشة واسعة شاركت فيها كل قوي الانتفاضة، واشار رئيس الوزراء إلي ذلك بقوله «التزاماً منا بمواثيق الانتفاضة، فإننا سوف نعرض خطاب الحكومة علي نطاق واسع، املين ان نتفق علي وثيقة تبلغ حدا عاليا من الوفاق الوطني».

.. أما خطاب ١٩٨٨ فقد تجاهل أي ذكر لمواثيق الانتفاضة وشعاراتها. وافصحت عن ذلك صحف الجبهة الإسلامية القومية بقولها: ان الانتفاضة مجرد وهم عند قوي اليسار من الشيوعيين والبعثيين، وان حكومة الوفاق الوطني قد طوت صفحة تمثل شخصية أخري في الصادق المهدي.

وجاء البرنامج الذي طرحه الخطاب عموميا واقل تحديدا للموجهات والسياسات مقارنة بخطاب ١٩٨٦. وعندما تحدث عن الحرب الأهلية، اشار إلي التزامه باعلان كوكادام، الذي شاركت فيه كل القوي السياسية ما عدا الجبهة الإسلامية، وميثاق السودان الذي اصدرته الجبهة في بداية ١٩٨٧، دون ان يوضح كيف يمكنه ان يوفق بين هذين الميثاقين المتناقضين.

في خطاب ١٩٨٦ اعلن رئيس الوزراء ترحيبه بالجميع للمشاركة في المؤتمر الدستوري الوطني

دون قيد أو شرط لمناقشة قضايا الحكم والهوية وعلاقة الدين بالسياسة وتوزيع الثروة، واكد ان المؤتمر سيكون بمثابة منبر ديمقراطي لاتفاق القوي السياسية السودانية حول القضايا الوطنية الكبري. ولكنه في خطاب ١٩٨٨ أصبح يتحدث عن تآمر داخلي وخارجي وليس عن حرب اهلية لها أسبابها الموضوعية في الداخل، وأعلن أن المؤتمر الدستوري الوطني مهما كان امره فانه لن يأتي بجديد في مسألة القوانين، لأنه لن يقنع المسلمين بالتخلي عن احكام الشريعة ولن يقنع غير المسلمين بقبول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عليهم. وبذلك تخلي عن فكرة المؤتمر الدستوري نفسها.

في خطاب ١٩٨٦ اكد التزامه بمقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي ووضع خطة انقاذ اقتصادي علي أساس تلك المقررات وتكوين مجلس للتخطيط وتعهد بتصفية النشاط الطفيلي واصلاح النظام المصرفي ومحاربة الفساد المصرفي الخ.. وفي خطاب ١٩٨٨ لم يذكر المؤتمر الاقتصادي ومقرراته، وتجاهل الموجهات والسياسات الاقتصادية التي تضمنها خطابه في ١٩٨٦. وبدلا من تكرار الحديث حول تصفية آثار مايو، أشار إلي ان الجميع كانوا سدنة ومن كان بلا خطيئة فليرمي الجبهة بحجر!![١٣].

هكذا، إذن، حاول الصادق المهدي تبرير تراجعه الفكري والسياسي بالهروب إلي الحديث عن ضرورة الوفاق الوطني وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم، وذلك عن طريق تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي تضم الجبهة الإسلامية القومية بجانب الحزب الاتحادي الديمقراطي. ولكنه، إذا اراد ان يحقق وفاقا وطنيا وجد انه قد فقد الاحزاب الجنوبية والحزب القومي، وفقد الكثير من شعبيته مقارناً بالتأييد الواسع من قوي الانتفاضة الذي وجده برنامج حكومته الائتلافية الأولي، وفقد عدداً كبيرا من المستنيرين الذين التفوا حول قيادته داخل حزب الأمة وحول برنامج الصحوة وتوجهاته لتطوير بنية الحزب وبرنامجه في اتجاه تحويله إلي حزب وسط امثال البروفسير محمد إبراهيم خليل، رئيس الجمعية التأسيسية، ود.صلاح عبد الرحمن علي طه، زعيم الاغلبية في الجمعية، د.مادبو، وزير الطاقة في الحكومة السابقة، د. بشير عمر، وزير المالية في الحكومة السابقة، وادريس البنا، عضو مجلس رأس الدولة وغيرهم. ولذلك دخل حزب الأمة في ازمة توجه وازمة تماسك داخلي. وفي ذلك يقول بكري عديل، وزير الطاقة في حكومة الائتلاف الثلاثي، في إحدي فقرات استقالته التي قدمها لرئيس الوزراء في اغسطس ١٩٨٨، «كنا نظن، ياسيدي، ان صيغة الوفاق، التي قبلناها رغم كل عيوبها، ستتيح فرصا متساوية من الاتصال يكون عائدها المزيد من الانسجام والتفاهم بموضوعية تحقق مصلحة البلاد. ولكن يا اخي الرئيس، بعد مضي اكثر من شهرين علي تكوين حكومة الوفاق، وجدنا ان قنوات الوفاق مع الآخرين غير مفتوحة للجميع بنفس القدر، وان مظلة الوفاق لا تمتد ظلالها إلا لنفر محدود. وقد حجب ذلك عنا كثيرا من الأمور، وباسم الوفاق صارت تتخذ

قرارات واجراءات لا نعلمها إلا كما يعلمها عامة الناس. ونخشي، ياسيدي، إذا استمر الحال علي هذا المنوال، ان نجدّ حزبنا -حزب الامة- قد ذاب في حزب أخر دون ان يكون لجماهيره رأي في ذلك، والأمثلة علي ذلك كثيرة»[١٤]. هكذا فقد حزب الامة تماسكه الداخلي، وفقدت قيادة الصادق المهدي مصداقيتها. وفي ذلك يقول د. صلاح عبد الرحمن علي طه ان الوفاق الحقيقي يكمن في تكوين حكومة تلتزم ببرنامج واضح لحل مشاكل السودان، وليس باشراك الجبهة الإسلامية القومية الذي سيجعل حكومة الوفاق اقل انسجاما من الحكومة الائتلافية السابقة[١٥]. ويعبر عبد الله عبد الرحمن نقد الله، احد المقربين للصادق المهدي، عن هذه الازمة بكلمات واضحة ومحددة، حيث يقول «ما طرحه الصادق المهدي هو استمرار لطرح حزب الأمة وليس دعوة جديدة. الجديد ان هناك ثورة فرقت بين الحق والباطل، بين سدنة النظام المايوي والذين قاوموا ذلك النظام لاكثر من ستة عشر عاما. وإذا كان الوفاق لجمع كلمة اهل السودان فيجب ان لا يربط بالمشاركة في الحكم وتكوين حكومة معينة، بمعني ان يكون مثل ميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية والمؤتمر الاقتصادي الوطني، يكون ميثاق للوفاق توقع عليه جميع القوي السياسية دون ان يعني ذلك مشاركتها في الحكم، لأن المشاركة في الحكم يجب ان تستهدف تحقيق اهداف ثورة رجب/ أبريل. وخطورة هذه المسألة تكمن في الجمع بين قوي الثورة وسدنة النظام المايوي، وهذا يعني اجهاض الثورة. فبمشاركة الجبهة الإسلامية القومية استعدت حكومة الوفاق كل جماهير الوسط وقوي اليسار. ونتيجة لذلك اختل التوازن المطلوب في السياسة السودانية بين اليمين واليسار، لأن الوسط، الذي تمثله قيادة الصادق المهدي، انحاز لليمين الذي تمثله الجبهة. وهذا الوضع خلق تحديات إضافية أمام الحكومة بجانب التحديات السابقة، وبالإضافة إلي ذلك هناك التناقضات بين حزبي الأمة والجبهة، وبين الجبهة والاتحادات الديمقراطي وبين الجبهة والاحزاب الجنوبية وتناقضات حزبى الأمة والاتحادى الخ .. حكومة الوفاق، إذن تعيش في داخلها كل هذه التناقضات، وهناك تناقضاتها الخارجية مع قوى المعارضة البرلمانية والشعبية أى ان تناقضاتها أصبحت أكبر من تناقضات الحكومة الائتلافية السابقة، وكانت تناقضات شكلية، وكان يمكن حلها إذا توفر الصدق وحسن النوايا لذلك اعتقد ان كل ذلك سيعرقل عمل حكومة الوفاق ويشلها..»[١٦]. بهذه الكلمات البسيطة يحّدد نقد الله جوهر الأزمة، أزمة قيادة الصادق المهدي وازمة حزب الأمة وازمة الحكم في السودان. وإذا كان رئيس الوزراء يتحمل المسؤولية الكبري في تفجير الأزمة وتكوين حكومة الوفاق، فان زعامة الاتحادي الديمقراطي تتحمل مسؤولية مماثلة. فقد ساير محمد عثمان الميرغني هذه التوجهات وفضل عدم الابتعاد عن كراسي الحكم خوفا علي نفوذه السياسي من مؤامرات الصادق والجبهة، وحرصا علي مواقع يمكن ان تتسع مع حدوث أي تغييرات في توازن القوي أو أي مفاجآت في المسرح السياسي،

ويمكن ان تسمح بحركة سياسية واسعة في المحيطين الوطني والاقليمي، وذلك رغم معارضة معظم الأطراف المؤثرة وسط قيادات الاتحاديين. ويبدو ذلك واضحا في مشاركتهم في الحكومة بعناصر من الصف الثاني. وبذلك تمكنت الجبهة من دخول الائتلاف والمشاركة في الحكم وتنكرت لكل شعاراتها التي كانت تطلقها خلال العامين السابقين. فقد تراجعت عن شرط اصدار قوانين (إسلامية) بعد شهرين من تكوين الحكومة مقابل تعهد من رئيس الوزراء باصدار تلك القوانين قبل عطلة الخريف، وتراجعت عن ترشيح أحمد سليمان لرئاسة الجمعية امام رفض حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، وتراجعت عن شتائمها لـ (حكومة الطائفية) و(حكومة السيدين) وعن رفضها للاتفاق مع صندوق النقد الدولي وشعارات الدفاع عن المستضعفين وتخفيف الضائقة المعيشية، وقبلت بميثاق للحكم لم يطالب بمراجعة ذلك الاتفاق او باتخاذ إجراءات محددة لتخفيف اعباء المعيشة لاصحاب الدخول الثابتة والمحدودة.. ويبدو ان همّ الجبهة الاكبر هو توظيف مشاركتها في السلطة لخدمة مواقعها الاقتصادية والسياسية ولخدمة هدف النهائي في الاستيلاء علي السلطة كاملة[١٧]. ولكنها دفعت ثمن هذا التكتيك الاستيزاري في اكتشاف مصداقية شعاراتها امام الجماهير وانحسار شعبيتها وتخلخل تماسكها التنظيمي والسياسي، الذي ظهر في استقالة ثلاثة من نوابها وإعلان انضمامهم للحزب الاتحادي الديمقراطي، وفي صراعاتها الداخلية، التي بدأت تبرز إلي السطح، بين الشباب والشيوخ، وبين تيار الداعين لاستلام السلطة بالقوة المسلحة والداعين للمشاركة في الحكم.

وفي الجانب الآخر اكدت قوي الانتفاضة، منذ البداية، ان خطاب الصادق المهدي لم يحدد الاسباب الحقيقية لفشل حكومته الائتلافية، الأولي والثانية، في تحقيق برنامجها المعلن، وان هذا الفشل هو السبب الرئيسي في أزمة الحكم، التي امتدت لاكثر من عام كامل، وان تجاوز هذه الازمة لا يمكن ان يتم خارج اطار الديمقراطية أو بمعزل عن قوي الانتفاضة ومواثيقها. واعلنت رفضها لاشراك الجبهة في الحكم واعتبرته ارتدادا علي مكاسب الانتفاضة وشعاراتها. فقد اكد المؤتمر التداولي لقوي الانتفاضة، الذي انعقد في ابريل ١٩٨٨ بمدينة ودمدني، ان المحاولات الجارية لاشراك الجبهة تنطوي علي خطر حقيقي يهدد مكاسب جماهير الانتفاضة[١٨]. واعلن الزين حامد، عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي ورقيب الجمعية: ان الطامعين في كراسي الحكم اجبروا الحزب علي المشاركة في حكومة الوفاق وان الاتحاديين سيقودون، من داخل الحكومة، معارضة قوية ضد خط الارتداد علي مكاسب الانتفاضة[١٩]. واعتبر الحزب الشيوعي ان ميثاق الوفاق قد ادخل برنامج الوسط الذي حاول رئيس الوزراء تطويره بالتعاون مع الحزب الاتحادي، في طريق مسدود يعلي توجهات الجبهة الإسلامية القومية.. وهي توجهات يمينية متخلفة ويقوي تحالف حزب الامة والجبهة علي

حساب الائتلاف السابق[٢٠]. وفي نفس الاتجاه اكد حزب البعث العربي الاشتراكي ان أزمة الحكم الراهنة ليست أزمة النظام الديمقراطي، بل هي ازمة زعامة ومصداقية، وان ما سمي حكومة الوفاق لا صلة لها بالوفاق الوطني، بل هي تعبير عن تحالف حزب الأمة والجبهة كعمود فقري لائتلاف اوسع يضم بعض دوائر الاتحاديين والسياسيين الجنوبيين، وذلك كخطوة لإقامة ديكتاتورية مدنية تحت غطاء الشريعة السمحاء[٢١]. والواقع ان هذا التوجه يجد جذوره في القاعدة الطبقية المشتركة، التي تستند عليها احزاب الامة والاتحادي والجبهة، وفي توجهاتها الفكرية والسياسية المشتركة المتمثلة في طريق التطور الراسمالي التبعي والجمهورية الرئاسية والدستور الإسلامي. ولكن ذلك لا يعني أن قوي الانتفاضة داخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي قد استسلمت، بل ظلت فاعلة ومؤثرة، خاصة وسط الاتحاديين. ولذلك تحدُدت حركة الصراع السياسي والاجتماعي خلال الفترة اللاحقة بين قوي الانتفاضة، في عمومها، من جهة وقوي الطفيلية ممثلة في حكومة الائتلاف الثلاثي، بشكل عام وعمودها الفقري بشكل خاص. وفي هذا الإطار وقفت تنظيمات الاتحاديين وسط اتحادات ونقابات الحركة الجماهيرية الديمقراطية مع قوي الانتفاضة الأخري. وبرز ذلك بشكل واضح في انتخابات نقابة المحامين والصحفيين التي اكتسحتها قوي الانتفاضة، بينما ظلت تنظيمات حزب الامة تقف مع تنظيمات الجبهة الإسلامية القومية. وفي هذا الاتجاه اعلن سيد أحمد الحسين أن قرار الاتحاديين الوقوف مع قوي الانتفاضة، وسط المحامين والصحفيين، يعبر عن موقف صائب هو موقف القاعدة الاتحادية العريضة[٢٢]. وذلك في الوقت الذي اعلن فيه الصادق المهدي انه لا خلاف استراتيجي أو جدي بين حزبي الأمة والجبهة، وان كل ما كان بينهما مجرد تنافس انتخابي زالت اسبابه[٢٣].

وفي يوليو ١٩٨٨ عقدت قوي الانتفاضة مؤتمرها الثاني في مدينة ودمدني، حضرته وفود تمثل اكثر من ٤٢ حزبا واتحادا بالإضافة إلي وفود الاقاليم المختلفة. وخاطب الصادق المهدي، رئيس الوزراء، المؤتمرين قائلا: لا يغرنكم جمعكم هذا، لأن غيركم يمكن ان يجمع، والاطراف التي ترمونها بالحجارة قادرة، أيضا، علي رميكم بالحجارة[٢٤]. معلنا بذلك تحوله من خندق قوي الانتفاضة إلي خندق التحالف مع الجبهة الإسلامية.

هكذا بدت خريطة الصراع السياسي والاجتماعي بعد تكوين حكومة الوفاق. ومنذ اياميها الأولي بدأت الخلافات تشغل اطراف الحكومة، وبدأت صراعاتها مع الحركة النقابية في نفس الوقت. وتمثلت تحدياتها الكبري في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وايقاف الحرب الاهلية المتصاعدة وتحقيق السلام..

فكيف واجهت الحكومة الائتلافية الثالثة هذه التحديات؟ وإلي أين قادت البلاد؟؟

اولا: السياسات الاقتصاديةوتنمية الفئات الطفيلية: ـ

في الحكومة الائتلافية الثالثة سيطر حزبا الامة والجبهة علي وزارات القطاع الاقتصادي الأساسية، حيث استلم د.عمر نور الدائم، أمين امانات حزب الأمة، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ومبارك الفاضل، وزارة التجارة الخارجية، د. علي الحاج وزارة التجارة الداخلية ود.عبد الوهاب عثمان، مسؤول المكتب الاقتصادي للجبهة، وزارة الصناعة. وبذلك سيطر الحزبان، بشكل كامل، علي مجلس وزراء القطاع الاقتصادي، وعلي مركز اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المستندة إلي ميثاق الوفاق الوطني الداعي إلي «تأسيس النظام الاقتصادي وفق اجتهادات نابعة من الاصول الإسلامية والعرف وموفقة بين الاصالة والمعاصرة، ومراجعة التجربة المصرفية»[٢٥]. وانطلاقا من ذلك اعلن د. نور الدائم، في منتصف يونيو/١٩٨٨، الميزانية العامة للدولة للعام ١٩٨٩/٨٨، كأول ميزانية للحكومة الائتلافية الثالثة. وفي مقدمة خطابه وصف الوضع الاقتصادي في البلاد بأنه وضع مزري. وحدد أزمة الاقتصاد السوداني، الموروثة من النظام المايوي، في زيادة الاستهلاك علي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، الاعتماد الكبير علي المعونات والقروض الخارجية، المديونية الخارجية الكبيرة والمتزايدة، ترهل القطاع العام، ضعف دور القطاع الخاص، الاعتماد علي الخارج في أهم مكونات الغذاء، الحرب الاهلية الجارية في الجنوب التي تهدر جزءاً هاماً من الموارد الوطنية، تزايد فاتورة البترول عاما بعد عام، عدم التوازن في فرص التنمية والخدمات بين اقاليم البلاد. واكد الوزير ان هذه المشاكل تتجسد في ثالوث مقيت يتمثل في: ـ الإنتاج، تزايد الصرف من الموارد غير الحقيقية والاعتماد الكبير علي الخارج لسدّ فجوة القوت والتنمية. والسؤال هنا: كيف ستواجه حكومة الوفاق هذا الوضع المتردي؟ وما هي سياساتها وبرامجها؟

البرنامج الرباعي وتعميق التبعية : ـ

الجديد في ميزانية ١٩٨٩/٨٨، مقارنة بالميزانيات السابق، ان الوزير ربطها بالبرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح والتنمية للسنوات ٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١، الذي تم الاتفاق حوله مع صندوق النقد الدولي في اكتوبر ١٩٨٧. والبرنامج نفسه لم يعلن ولم يطرح للمناقشة العامة. ولكن الوزير حدّد اهدافه في إعادة تأهيل المؤسسات العامة، تكملة المشاريع الجديدة التي شرع في تنفيذها، إقامة مشروعات البنيات الأساسية، توفير ضروريات المعيشة للمواطنين، الشروع في تحقيق التوازن في التنمية بين الاقاليم، تعمير ما خرّبته الحرب في الجنوب. وبلغت جملة الاستثمارات المخصصة للبرنامج ١٥,٤ مليار جنيه سوادني (٢,٥ في السنة الأولي، ٣,٤ في السنة الثانية، ٤,٣ في الثالثة، ٥,٢ في السنة الأخيرة)، خصص ٢٧٪ منها للزراعة، ١٠٪ للصناعة، ١٧٪ للطاقة والتعدين، ٤٦٪ للخدمات والبنيات الأساسية. وذلك يؤكد

ان البرنامج قد تم اعداده وفق توجهات صندوق النقد الدولي. وبذلك تراجع الصادق المهدي عن موقفه من مؤسسات التمويل الدولية. فقد اعلن في يونيو ١٩٨٨ «ان البنك الدولي لعب في السودان دورا إيجابيا. فهو يمنحنا بشروط ميسرة، ولا نشكو من التعامل معه، من حيث التسهيلات وشروطها ونوعيتها. والبنك هو رئيس المجموعة الاستشارية التي ستنظر في امكانية تمويل البرنامج الرباعي. وكل ما يقال عبر ذلك هو مجرد تبريج سياسي. اما الصندوق فانه لم يجار البنك في توجهاته هذه. ولكنه الآن افضل واكثر مرونة رغم انها لم تبلغ الحد المطلوب»[٣٦] ولكن السؤال هو: هل تغيرت توجهات البنك والصندوق ام ان توجهات الصادق المهدي هي التي تغيرت، خاصة بعد اتفاقه مع الصندوق في اكتوبر ١٩٨٧ وتكوينه لحكومة الوفاق في مايو ١٩٨٨؟ وفي الاجتماع الأول لمجلس التخطيط القومي كرر نفس الافكار، حيث اكد «ان مؤسسات التمويل الدولية كانت تعاني من قصور فكري ومنهجي عالجه الوعي العالمي تدريجيا. وتجربة السودان مع البنك الدولي تؤكد ان الصحوة التي عمت منظمات الامم المتحدة، التي كانت منغمسة في فكر لبرالي فردي، قد بسطت شعاعها علي البنك الدولي. اما الصندوق فاننا نأخذ عليه اربعة مآخذ اساسية، هي: اصراره علي تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، إيمانه بجدوي النظام الراسمالي دون مراعاة لظروف العالم الثالث، عدم تقديره للآثار الاجتماعية لبرامجه واهماله الآثار المتوسطة والبعيدة لسياساته وهي آثار قد تكون ضارة. ومع ذلك فان تجربتنا مع الصندوق تقول أنه هو الآخر قد بدأ يتخلي عن بعض تلك المآخذ ولكن نظرته لجدوي تعديل سعر الصرف مازالت واقعية»[٣٧] وعلي ضوء هذا التحول الفكري والعملي تخلي الصادق المهدي عن مقررات المؤتمر الاقتصادي، التي لخصت في اطار موجهات لخطة انقاذ عاجلة مداها ثلاث سنوات، يكون التركيز فيها علي زيادة الإنتاج والإنتاجية اعتمادا علي المنشآت القائمة في كل القطاعات الاقتصادية التي لا تعمل إلا بنسبة ضئيلة من طاقتها. ولم يكتف المؤتمر بذلك فقط، بل توصل إلي ميثاق اقتصادي وقعت عليه الاحزاب السياسية والاتحادات والنقابات وتنظيمات أصحاب العمل واكدت علي ضرورة التعاون والتكاتف من اجل انقاذ الاقتصاد الوطني وانجاح الخطة المقترحة[٣٨]. ولكن حكومات الصادق المتعاقبة ابت الا أن تجهض هذا الأمل، فتنكرت لبرنامجها والتزاماتها المعلنة وانشغلت عن قضايا الإصلاح الاقتصادي بصراعاتها علي السلطة. وبعد تكوين حكومة الوفاق اتجهت إلي إعداد البرنامج الرباعي، وهو خطة طموحة وغير واقعية بكل المعايير، لأنه يتطلب تمويلا من الخارج لا يمكن الحصول عليه دون الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والمولين، الأمر الذي يؤدي إلي تعميق تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الرأسمالية العالمية. ويظهر ذلك بشكل جلي في الاعتماد علي المنح والقروض الخارجية في تمويل ٨٥٪ من اجمالي الانفاق الحكومي خلال نفس الفترة (انظر الجدول ٣ و٤).

١ـ تقديرات ميزانية البرنامج الرباعي ١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١ بملايين الجنيهات والدولارات: ـ

العام المالي	ميزانية البرنامج الرباعي		
	مليون جنيه		مليون دولار
١٩٨٩/٨٨	٢,٥٨١	=	٠,٥٧٤
١٩٩٠/٨٩	٣,٤٣٤	=	٠,٧٦٣
١٩٩١/٩٠	٤,١٩٠	=	٠,٩٣١
١٩٩٢/٩١	٥,٢٣٩	=	١,١٦٤
المجموع	١٥,٤٤٤	=	٣,٤٣٢

المصدر: خطاب ميزانية ١٩٨٩/٨٨ ـ سعر صرف
الدولار الأمريكي = ٤,٥ جنيه سوداني

العام المالي	المصروفات الجارية	الاستثمار المشترك	فوائد الديون	اقساط اصل الديون	جملة المصروفات	جملة الإيرادات	عجز الميزانية العامة
١٩٨٩/٨٨	٦,٧٣٢	٢٨	١,٢٧٨	٢,٨٧١	١٠,٩١٣	٥,٦٤٨	٥,٢٦٥
١٩٩٠/٨٩	٧,٦٨٣	٣٢	١,٠٨٩	٢,٨٣١	١١,٦٣٥	٧,٦٠٤	٤,٠٣١
١٩٩١/٩٠	٨,٥٥٩	٣٥	٠,٩٥٤	٢,٩٨٤	١٢,٥٣٢	٩,٤٧٤	٣,٠٥٨
١٩٩٢/٩١	٩,١٥٠	٤٠	١,٠٠٤	٢,١٨٧	١٢,٣٧٢	١١,٣١٠	١,٠٦٢
المجموع	٣٢,١٨٢	١٣٥	٤,٣٢٥	١٠,٨٦٤	٤٧,٤٥٢	٣٤,٠٣٦	١٣,٤١٦

المصدر: البرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح والتنمية.

٣ـ مصادر تمويل اجمالي العجز خلال سنوات البرنامج ١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١ : ـ

العام المالي	عجز الميزانية العامة	ميزانية التنمية	اجمالي العجز	المنح والقروض الاجنبيه		التمويل المحلي	
				اجمالي ٪	العجز	٪ اجمالي	العجز
١٩٨٩/٨٨	٥,٢٦٥	٢,٥٨١	٧,٨٤٦	٦,٦٧٤	٨٥٪	١,١٧٢	١٥٪
١٩٩٠/٨٩	٤,٠٣١	٣,٤٣٤	٧,٤٦٥	٦,٤٧٥	٨٧٪	٩٩٠ـ,	١٣٪
١٩٩١/٩٠	٣,٠٥٨	٤,١٩٠	٧,٢٤٨	٦,١٢٤	٨٤٪	١,١٢٤	١٦٪
١٩٩٢/٩١	١,٠٦٢	٥,٢٣٩	٦,٣٠١	٥,٢٢٩	٨٣٪	١,٠٨١	١٧٪
المجموع	١٣,٤١٦	١٥,٤٤٤	٢٨,٨٦٠	٢٤,٤٩٣	٨٥٪	٤.٣٦٧	١٥٪

٤ـ اعتماد المصروفات الحكومية علي المنح والقروض الخارجية : ـ

العام المالي	اجمالي المصروفات الجارية	مصروفات التنمية	اجمالي المصروفات الحكومية	المنح والقروض الاجنبية	٪ المنح والقروض لاجمالي المصروفات (٤ ÷ ٣)
١٩٨٩/٨٨	١٠,٩١٣	٢,٥٨١	١٣,٤٩٤	٦,٦٧٤	٪ ٤٩,٥
١٩٩٠/٨٩	١١,٦٣٥	٣,٤٣٤	١٥,٠٦٩	٦,٤٧٥	٪ ٤٣,٠
١٩٩١/٩٠	١٢,٥٣٢	٤,١٩٠	١٦,٧٢٢	٦,١٢٤	٪ ٣٦,٦
١٩٩٢/٩١	١٢,٣٧٢	٥,٢٣٩	١٧,٦١١	٥,٢٢٠	٪ ٢٩,٦
المجموع	٤٧,٤٥٢	١٥,٤٤٤	٦٢,٨٩٦	٢٤,٤٩٣	٪ ٤٠,٠

ويلاحظ أيضاء ان البرنامج اعتمد علي التمويل الخارجي في سداد القروض القديمة.

وكما يتضح في الجدولين (٢ و٣)، فان اجمالي سدادات هذه القروض تعادل اكثر من ٦٠٪ من القروض الجديدة. والواقع ان البرنامج لا يشكل خطة اقتصادية محددة، كما ان الحكومة الائتلافية نفسها، بحكم طبيعتها وتركيبتها الاجتماعية، لا يمكن ان تخضع للتخطيط الاقتصادي العلمي الصارم. فبعد ثمانية شهور من إعلان البرنامج يعلن وزير المالية ان الدعم الخارجي المتوقع لا يتجاوز الـ (٨٧٧) مليون دولار مقارنة بـ (٦,٦٧٤) مليون المقررة في الميزانية.

وفي نفس الوقت قامت الحكومة بعقد اتفاق مبدئي مع شركة خدمات التمويل والإنشاءات، ومقرها بيروت، علي تنفيذ مشروع لانشاء عدد من المخازن للمحاصيل الرئيسية في البلاد. وقام وزير الزراعة بمناقشة تفاصيل المشروع مع مدير الشركة، وتقرر ان تقدم الشركة كل المعلومات الخاصة بالمشروع للاجهزة الفنية بالوزارة لدراستها والاعداد لاجتماعات لاحقة بين الجانبين لإقرار المشروع في صورته النهائية. وصرح مدير الشركة بانها تلقت تأكيدات من الحكومة البلغارية بالموافقة علي تمويل المشروع في حدود ٤٥٠ مليون دولار يتم سدادها من صادرات السودان الرئيسية علي مدي عدد من السنين»[٢٩]. والمفاوقة ان المبلغ الكلي المخصص للاستثمار في القطاع الزراعي هو ٤,١٥٨ مليون جنيه، أي حوالي ٩٢٤ مليون دولار بالسعر الرسمي، أي أن مشروع المخازن المقترح يمتص حوالي ٤٩٪ من جملة استثمارات الزراعة خلال سنوات البرنامج[٣٠]. والمفارقة الاخري ان المشروع نفسه لم يكن ضمن الاستثمارات المقترحة في البرنامج. وكل ذلك يذكرنا بالممارسات المايوية في مجال التخطيط واستجلاب القروض الخارجية وما صاحبها من فوضي اجبرت الحكومة الائتلافية الأولي إلي اللجوء إلي بيوت خبرة أجنبية لتحديد حجم المديونية الخارجية. وبذلك يتضح ان حكومة الوفاق قد رهنت كل احلامها واوهامها لمؤسسات التمويل الدولية وقوي نادي باريس للخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق المزيد من الثراء علي حساب افقار غالبية جماهير الشعب، وذلك من خلال تدفق المنح والقروض والاستثمارات الخاصة. اما الحديث عن اقامة (اقتصاد إسلامي) و(الاستقلال السياسي والحضاري) وغيرها من الشعارات التي صاحبت مشاركة الجبهة الإسلامية القومية في حكومة الائتلاف الثلاثي، فهي مجرد شعارات فارغة لا تستند إلي أي أساس عملي.

وفي إطار هذا البرنامج ركزت السياسات المالية والاقتصادية التي تضمنتها الميزانية علي إعادة التوازن الداخلي والخارجي بدون الدخول في استثمارات جديدة، وذلك عن طريق توسيع قاعدة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، زيادة الايرادات غير الضريبية، تخفيض المصروفات الحكومية في مجالات الاجور والخدمات، تشجيع الصادرات وترشيد الواردات، وبيع المؤسسات العامة الخاسرة للقطاع الخاص. وواضح ان هذه السياسات، وتوجهات

البرنامج الرباعي المرتبطة به، قد شملت معظم بنود روشتة صندوق النقد الدولي المعروفة والقائمة علي اشاعة الاتجاهات الليبرالية في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني، وذلك يعني ان الحكومة الائتلافية الثالثة بدأت من حيث انتهت السياسات الاقتصادية المايوية، إذ يلاحظ أن أهداف البرنامج الرباعي لا تختلف عن البرامج المايوية السابقة، وان البرنامج نفسه يرتبط بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ويلتزم بتوجهاته الاساسية. وهو نهج مجرب ولا يقود البلاد إلا إلي الخراب الاقتصادي والاجتماعي كما جسدته تجربة النظام المايوي. فقد اشار العرض الاقتصادي لسنة ١٩٨٨/٨٧، الذي اصدرته وكالة التخطيط الاقتصادي بوزارة المالية والتخطيط في يونيو ١٩٨٨ إلي ان متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ٨٢/٨٣ - ١٩٨٨/٨٧ كان حوالي ٢٥ ــ ٤٢٪ في المتوسط. وفي الجانب الآخر انكمشت مساهمة قطاعات الإنتاج إلي ٤٨٪ وارتفعت مساهمة قطاع الخدمات إلي ٥٢٪ من اجمالي الناتج المحلي. ويمثل ذلك اهم مظاهر تشوه هيكل الاقتصاد الوطني الناتجة من انتعاش النشاطات الطفيلية وأهدار قيمة العمل وانكماش قطاعات الإنتاج والتبعية للسوق الراسمالية العالمية. ولذلك كان لابد أن يؤدي تنفيذ السياسات الاقتصادية المعلنة في الميزانية إلي مزيد من التدهور الاقتصادي ومزيد من التشوهات في هيكل الاقتصاد الوطني، بعكس ما توقع وزير المالية، كما سيتضح من متابعتنا لتطورات الفترة اللاحقة.

ميزانية تقليدية متناقضة الاهداف: ـ

ارتفعت الايرادات الذاتية المتوقعة إلي ٥,٩ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٣,٧ مليار في الميزانية السابقة. وفي إطار هذه الايرادات ارتفعت مساهمة الضرائب المباشرة من ٥٥٠ مليون إلي مليار جنيه، والضرائب غير المباشرة من ١,٨ مليار إلي ٣ مليارات من الجنيهات، والايرادات غير الضريبية من ١,٣ إلي ٩,١ مليار. وهذا يعني ان مساهمة الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت إلي أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الايرادات، وذلك لأن جزءا كبيرا من الضرائب المباشرة يتحمله اصحاب الاجور والمرتبات، ولأن توجه الدولة لتصفية مؤسسات القطاع العام يعني ان معظم الايرادات غير الضريبية ستأتي من رسوم الخدمات الحكومية (الكهرباء، المياه، الصحة، التعليم، البريد والبرق الخ..) وبذلك يكون وزير المالية قد قدم ميزانية تقليدية ومتناقضة مع الاهداف التي اعلنها، وفي مقدمتها ايقاف التدهور الاقتصادي وكبح التضخم وتخفيض الضائقة المعيشية علي المواطنين، وتقليل الاعتماد علي العالم الخارجي، بل انها اعتمدت علي المنح والقروض الخارجية لتمويل ٥٠٪ من اجمالي المصروفات الحكومية. وفي جانب المصروفات ارتفعت نفقات الفصل الأول (الاجور والمرتبات) من ١,٥ إلي ١,٩ مليار جنيه في الوزارات والمصالح المركزية والاقليمية، وإذا اضفنا المؤسسات العامة والتعليم العالي والقوات النظامية فان الرقم يرتفع إلي حوالي ٤ مليارات جنيه، أي اكثر من ٦٠٪ من

اجمالي النفقات الحكومية. ومعظم مخصصات هذا الفصل تستأثر بها الفئات العليا في جهاز الدولة والجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة والجهاز التنفيذي الذي توسع وتضخم في الحكومة الائتلافية الثالثة (٢٧ وزير و٢٠ دولة). اما الفصل الثاني، فقد ارتفع من ١,٥ إلي ٢,٤ مليار، وذلك بسبب استمرار الحرب الاهلية والتركيز علي الجوانب الامنية. وارتفعت نفقات الالتزامات القومية من ١,٨ إلي ٢,٥ مليار بسبب ارتفاع الدعم المركزي للاقاليم وخدمة الديون وارتفاع الاعفاءات الجمركية. والمفارقة ان الدعم المركزي للاقاليم قد ارتفع من ١,١ إلي ١,٤ مليار، منها ١,١ مليار جنيه للاجور والمرتبات وما تبقي للخدمات بما في ذلك المكاتب والاثاث والعربات ونفقات السفر والمؤتمرات وغيرها. وذلك يكشف لنا ان الحكم الاقليمي يمثل واحدة من البالوعات الرئيسية التي تمتص جزءا هاما من الفائض الاقتصادي للبلاد. وفي هذا الاطار ارتفعت مصروفات الدفاع من ٨٥٠ مليون إلي ١,٥ مليار جنيه، وقفزت مخصصات خدمات الأمن من ٢٣٪ من اجمالي الانفاق الحكومي إلي ٢٦,٥٪، في الوقت الذي انخفضت فيه مخصصات الخدمات الاقتصادية من ٢٤٪ إلي ٢٠٪، والخدمات الاجتماعية من ١٥٪ إلي حوالي ١٠٪ فقط.

تنمية الفئات الراسمالية :ـ

هكذا يظهر جليا ان ميزانية حكومة الوفاق قد جاءت تقليدية في مصادر ايراداتها وفي اتجاهات انفاقها. فمعظم الايرادات يتحمل اعباءها اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، ومعظم الانفاق الحكومي يذهب إلي مجالات لا علاقة لها بالإنتاج وزيادة الإنتاجية. وبالاضافة إلي ذلك اتجهت الميزانية إلي التعايش مع مؤسسات النظام المايوي ونهجه الاقتصادي الانفتاحي ومع مؤسسات التمويل الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ومن خلفه قوي مجموعة نادي باريس ولندن مكرسة بذلك سياسات تصفية القطاع العام وتنمية الفئات الرأسمالية علي حساب افقار الملايين من جماهير الشعب.

وانحياز الميزانية للفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية، علي حساب افقار اغلبية جماهير الشعب، تكشفه لنا إجراءاتها التالية: ـ

- في مجال التجارة الخارجية اتجهت الميزانية إلي الغاء شركات الامتياز (شركة الحبوب الزيتية، شركة الصمغ الخ..) والغاء احتكارها لتصدير الحبوب الزيتية والصمغ، تقليل القيود الاجرائية للصادرات والاستغناء عن الرخص، عدم تحديد حد أدني لأسعار محاصيل الصادرات، الاستمرار في سياسة الاستيراد من الموارد الذاتية، الاستغناء تدريجيا عن نظام كوتات الاستيراد الخ.. كل ذلك يعني تمكين القطاع الخاص من السيطرة علي قطاع التجارة الخارجية وانتهاج سياسة الباب المفتوح.

- إلغاء شركات الامتياز، بيع شركة باتا والهيئة الاقتصادية العسكرية للقطاع الخاص، تحويل الفنادق الحكومية للقطاع الخاص، تحويل البنوك الحكومية إلي شركات مساهمة، تحويل مشاريع النيلين الأبيض والازرق إلي القطاعين الخاص والتعاوني، بيع الأراضي الحكومية في منطقة النقل الميكانيكي والنقل النهري بالخرطوم بحري وزيادة الاعفاءات الجمركية من ٢٥ إلي ١٢٥ مليون جنيه الخ.. وذلك يعني الشروع في تفكيك وتصفية مؤسسات القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص، أي الفئات الرأسمالية المرتبطة باحزاب الحكومة.

- تستمر الدولة في تحديد اسعار السلع الأساسية الآتية:-

السكر، الخبز، الدقيق، الخميرة، الأدوية، ملابس الأطفال، المواد البترولية، زيت الطعام والصابون.

ثانيا: إعداد قائمة بعشر سلع أساسية أخري تحدد اسعارها ويعاد النظر في التجربة بعد فترة.

ثالثا: تترك بقية السلع لعوامل العرض والطلب ولا تحدد اسعارها.

رابعا: وضع سعرين للبنزين، سعر للتمويل وسعر تجاري.. أي اشاعة الاتجاهات الليبرالية في الاقتصاد الوطني.

- في مجال الخدمات الاجتماعية: تشجيع قيام صناديق الخدمات الذاتية، فرض رسوم علي خدمات الصحة والتعليم الثانوي والعالي، ترشيد نظام الإعاشة للطلاب والعمل علي الغائها تدريجيا، أي تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي، خاصة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية.

* في مجال الأجور: تخفيض سن المعاش الاختياري إلي ٢٠ عاما في الخدمة، تطبيق التجنيد الاجباري بهدف الضغط علي سوق العمل ودعم القوات المسلحة، ترشيد الاستخدام في القطاع العام.. ولكل ذلك يعني تشريد مجموعات كبيرة من العاملين وتخلي الدولة عن واجبها في توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين.

وهذه الامثلة، وحدها تكفي للتدليل علي اتجاه الحكومة الائتلافية الثالثة لتنمية فئات محدودة من المجتمع، هي فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية، وافقار الملايين من المنتجين في المدن والأرياف. وهو نفس الاتجاه الذي سلكته حكومات النظام المايوي الذي أدي إلي انقسام المجتمع السوداني إلي فئة محدودة تزداد ثراء وأغلبية كادحة تزداد أفقارا كل يوم. وإذا كان نميري قد شرع في تنفيذ برنامجه بمصادرة الديمقراطية والحريات العامة، فإن حكومة الوفاق قد شرعت في تطبيق برنامجها استنادا إلي شرعية دستورية واغلبية برلمانية في الجمعية التأسيسية. وهذا فرق جوهري وليس مسألة شكلية. ولكن هذه الشرعية هي نتاج انتفاضة

مارس/ ابريل الشعبية التي وضعت البلاد في طريق التطور الديمقراطي، ومكنت الجماهير من الدفاع عن حقوقها ومكاسبها. ولهذا السبب، بالتحديد، وجدت حكومة الوفاق معارضة واسعة ومتزايدة ظلت تحاصرها في كل خطوة من خطواتها وتؤكد لها انه لا مخرج من أزمة الحكم القائمة خارج إطار الديمقراطية ومواثيق الانتفاضة وقواها. والمفارقة ان قوي الائتلاف الثلاثي، خاصة تحالف حزبي الأمة والجبهة، قد لجأت إلي نفس اساليب نميري، عندما حاولت بعد إعلان الميزانية مباشرة، فرض ديكتاتورية مدنية تحت غطاء الشرعية الإسلامية السمحاء من خلال مشروع القانون الجنائي. ولكنها فضحت مخططها وتناقضها عندما قدمت مشروع القانون بحجة استقلال التوجه الحضاري وقدمت ميزانيتها وسياساتها الاقتصادية لتكرس نمط التنمية الرأسمالية التبعي لمصلحة فئات محدودة من المجتمع علي حساب الاغلبية الكادحة، وتجاهلت تماما جوانب العدل والحرية وحقوق الإنسان التي تشكل أهم ركائز التراث العربي الإسلامي. وهذا ما كشفته كوارث الامطار والسيول وتوجهات الحكومة لتصفية مؤسسات القطاع العام وسياستها الخاصة بالتجارة والاجور وتكاليف المعيشة.

كوارث الامطار وعجز الحكومة: -

كانت كوارث الامطار والسيول، التي شهدها السودان في خريف ١٩٨٨؛ امتحانا عسيرا لقدرات الحكومة الائتلافية الثالثة ولجهاز الدولة السودانية الحديثة في نفس الوقت. ففي ظرف ٢٤ ساعة فقط أصبح أكثر من مليون ونصف المليون من المواطنين في العراء بعد ان انهارت مساكنهم وذهبت السيول بكل ممتلكاتهم، وتوقفت عجلة الحياة تماما نتيجة لأنسداد الطرق وانقطاع حركة المواصلات. وكشفت هذه الكوارث هشاشة التركيب الاقتصادي الاجتماعي وعمق الازمة الشاملة التي تعيشها البلاد. فقد اكدت بشكل جلي ان الاقتصاد السوداني اصبح يعتمد بصورة كبيرة ومتزايدة علي الخارج، وذلك في شكل معونات واغاثات وديون وتحويلات مغتربين تقوم الدولة بدور رئيسي في جذبها إلي داخل البلاد وفي استخدامها وتوزيعها. كما اكدت ضعف جهاز الدولة السودانية وتدهور فعاليته في إدارة ابسط مسؤوليات الحكم وفقدانه لاستقلاله النسبي بعد ان اصبحت القوي المسيطرة تستخدمه بصورة مباشرة لتحقيق اهدافها ومصالحها الطبقية والحزبية والشخصية الضيقة. وظهر كل ذلك بشكل صارخ في عجز الحكومة وشللها الكامل لانها وجدت نفسها لا تملك احتياطي من المواد الغذائية والوقود والادوية والخيام واكياس الخيش أو ادوات الحفر وتنظيف المجاري والمصارف وشفاطات المياه ولواري النقل[٣١]. ولاشك ان اهمال الحكومة لتوفير فائض احتياطي لمواجهة ظروف الخريف والكوارث الطبيعية يعتبر جريمة لا تغتفر. وهكذا، بعد اكثر من ثلاثين عاما من الاستقلال، وثلاث سنوات من انتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥، وجدت بلادنا نفسها عاجزة تماما في مواجهة كارثة الامطار والسيول، فمرافق الخدمات انهارت تماما،

والسلع الاستهلاكية الضرورية المتوفرة لا تكفي لاكثر من أيام معدودة، والحكومة مكتوفة اليدين، لا تملك سوي طلب النجدة من الاشقاء والاصدقاء[٣٢]. ولذلك طالبت المعارضة الافريقية وحزب البعث باستقالة الحكومة وتكوين حكومة انقاذ وطني شاملة أساسها برنامج ومواثيق الانتفاضة وهدفها مواجهة ظروف الكوارث وتوفير الحد الادني من شروط الحياة وايقاف الحرب الاهلية الجارية في الجنوب والمحافظة علي النظام الديمقراطي. واكد زين العابدين الهندي، الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي، ان الحكومة لم تكن في مستوي الكوارث التي تواجهها البلاد، ودعا جماهير الشعب إلي توحيد صفوفها والاعتماد علي امكانياتها بعيدا عن القيادات السياسية التي تجري فقط خلف مصالحها الضيقة. واعلن محمد عثمان الميرغني ان الحكومة لم ترتب أولوياتها وانصرفت إلي مشاغل بعيدة عن مشاكل الشعب، وارتفعت اصوات عديدة وسط الاتحاديين تطالب باستقالة الحكومة وتكوين حكومة انقاذ وطني لمواجهة الاوضاع المتدهورة في البلاد[٣٣]. واكد التجمع الوطني ان ما لحق البلاد من اضرار كبيرة تتحمل مسؤوليته الحكومة بسبب فشلها وعجز سياساتها واجهزتها في مواجهة مشاكل المواطنين[٣٤].

والواقع ان الحكومة لم تكن اصلا مشغولة بقضايا وهموم جماهير الشعب، بل كانت مشغولة بصراعات أطرافها حول توزيع مناصب السلطة المركزية والاقليمية ومصالحها الطبقية الضيقة واعداد القوانين المقيدة للحريات والحقوق الاساسية. ففي هذه الظروف الحرجة اعلنت لائحة طوارئ اكثر تشددا من اللائحة التي عارضتها الجبهة الإسلامية في منتصف عام ١٩٨٧، وذلك بحجة مواجهة ظروف الكوارث. ووصفت نقابة المحامين هذا الاجراء بأنه استغلال بشع للظروف المأساوية التي تعيشها البلاد ومحاولة غادرة لإعادة قانون أمن الدولة والاعتقال التحفظي[٣٥]. وبدلا من توحيد الصفوف لتعبئة الامكانيات والموارد، قامت الحكومة بتكوين ثلاث لجان (لجنة وزارية باشراف رئيس الوزراء، لجنة شعبية باشراف مجلس رأس الدولة ولجنة أخري باشراف معتمد العاصمة) وعملت علي حل اللجان الشعبية التي كونها المواطنون بأنفسهم وتكوين لجان بديلة من احزاب الحكومة. وبالاضافة إلي ذلك ظلت الحكومة تتفرد باتخاذ القرار وتتجاهل قوي المعارضة البرلمانية والشعبية، وفي قمة الكارثة ظلت احزابها تصر علي احتكار اللجان الشعبية وتعلن، دون حياء، انه إذا كان البعض يعتبر هذا الاصرار ديكتاتورية، فلتكن ديكتاتورية[٣٦]. وقد ادي كل ذلك إلي فوضي واسعة في عمل اللجان وعمليات توزيع الاغاثة علي المتضررين. وبدأت الاحزاب، خاصة الجبهة الإسلامية القومية، في استخدام الاغاثة للكسب السياسي عن طريق توجيه منظمات الاغاثة التابعة لها للاهتمام بمناطق معينة، وكذلك اللجان الشعبية التي احتكرتها احزاب الحكومة. وقد ادي ذلك إلي حرمان قطاعات واسعة من الجماهير من المواد والاحتياجات الضرورية[٣٧].

ومع ان الحكومة لم تكن تملك ما تقدمه لضحايا الكوارث، وظلت تعتمد، بشكل كلي تقريبا، علي مساعدات الدول الشقيقة والاجنبية، فقد تعمد بعض وزرائها الاساءة لتلك الدول، مثل تصريحات وزير الثقافة والاعلام حول المساعدات البريطانية وتصريحات د.عمر نور الدائم حول ضعف المساعدات ووصفه لها بأنها ٥٪ فقط من الاحتياجات، وان ٨٠٪ منها جاء من الدول العربية[٣٨]. ومع انكشاف عجز الحكومة الائتلافية وضعف فعالية جهاز الدولة، اكدت احداث الكرمك وقيسان وكوارث الامطار والسيول، اصالتها وولائها المطلق للوطن والشعب عندما استجابت لنداء مجلس رأس الدولة بتجميد مطالباتها النقابية واضراباتها المعلنة تقديرا للظروف التي تمر بها البلاد، وذلك رغم الاساءات التي ظل يوجهها لها وزير المالية والتخطيط الاقتصادي ووزير الثقافة والاعلام[٣٩]. وكذلك تفاعلت قوي الانتفاضة وسط القوي السياسية مع نداء مجلس رأس الدولة ومع جماهير المناطق المتضررة في العاصمة والاقاليم الأخري.

مع استمرار الامطار والسيول انهارت المرافق العامة وارتفع منسوب مياه النيل ليجتاح عشرات القري والمناطق علي ضفاف النيلين الازرق والابيض ونهر النيل ونهر عطبرة. وشملت الكوارث مناطق واسعة في شمال كردفان ودارفور، حيث عزلت المياه بعض المدن والمناطق بشكل كامل. كذلك نتجت عن الامطار والسيول مجموعات كبيرة من النازحين والمتضررين في مختلف المدن والاقاليم، خاصة الاقليم الشمالي والاوسط والجنوب. ففي الاقليم الشمالي أدت السيول :.'.فيضانات إلي تدمير آلاف المنازل والمنشآت العامة، وغمرت المياه آلاف الافدنة علي ضفاف النيل وقضت علي الزروع والبساتين وعلي مئات المدارس والمراكز الصحية والمرافق العامة الاخري. وقدرت الخسائر في عموم البلاد بحوالي ١٥ مليار جنيه.. تفاصيلها كالآتي :

ـ الاقليـــم الشمـــالي	١٠,٠٠٤,٢٦٠ جنيه سوداني		
ـ العـــاصمـــة	١,٨٦٩,٤٦٧	=	=
ـ الاقاليـــم الأخـــري	١,٦٦٥,٣٠٠	=	=
ـ المنشآت الحكومية المركزية	ـو٤٧٦,٩٥٩	=	=
ـ الجملـــة	١٤,٠١٥,٩٨٦	=	=

ويلاحظ ان معظم الخسائر كانت في الاقليم الشمالي، اكبرها في القطاع السكني، قدرت خسائره بحوالي خمسة مليارات، حيث دمّرت تدميرا شاملا ١٦٤ قرية واكثر من ٧٦ الف منزل، ودمرت تدميرا جزئيا ٢٥٧ قرية واكثر من ٥٢ الف منزل، وذلك عدا مرافق الخدمات. وفي كردفان ودارفور دمرت محطات المياه والمرافق العامة، ولم تحصر خسائر الاقليم الجنوبي بسبب ظروف الحرب. اما خسائر العاصمة فقد بلغت ١,٨ مليار جنيه، ١٧٢ مليون خسائر

المنشآت التعليمية و١٧٥ مليون خسائر الثروة الحيوانية. وبلغ عدد المساكن التي دمرت حوالي ١٠٠ الف منزل، هذا عدا خسائر المعدات التكنولوجية والصناعية التي بلغت في جامعة الخرطوم وحدها حوالي ٢٧ مليون جنيه، واجهزة الاتصال وخطوط التلفونات. ويلاحظ ان حجم الخسائر يعادل تقريبا حجم استثمارات البرنامج الرباعي الذي أعلنته الحكومة في يونيو ١٩٨٨[٤٠]. وبالاضافة إلي ذلك ادت الكوارث إلي حدوث أزمات حادة في السلع التموينية وارتفاع كبير في الاسعار بالاضافة إلي انتشار الأوبئة والامراض مع انعدام المبيدات وقلة الادوية. وفي هذه الظروف قدم بكري عديل، وزير الطاقة، استقالته من حكومة الوفاق، وانتقد في مذكرته رئيس الوزراء واتهمه بسوء التقدير ومحاباة الجبهة الإسلامية والخضوع لضغوطها علي حساب مصلحة حزب الأمة والسودان، وهدد الفاتح التيجاني، وزير الزراعة، بالاستقالة إذا لم توفر الحكومة، علي وجه السرعة، مبيدات مكافحة الجراد الصحراوي الذي غزا مناطق واسعة من البلاد، ويشكل يهدد بالقضاء علي الموسم الزراعي بكامله[٤١].

وهكذا واجهت حكومة الوفاق امتحانا عسيرا لم تستطع تجاوزه بسلام، حيث اعترف رئيس الوزراء ببطء إجراءات الحكومة وضعف امكانياتها، واكد ان اسباب هذا القصور ترجع إلي جوانب سياسية وإدارية، ووعد بتكوين لجنة تحقيق وبتلافي القصور في محاصرة آثار الكوارث وتعويض المتضررين باسرع وقت ممكن[٤٢]. ومع كل ذلك واصلت الحكومة تنفيذ برنامجها وسياساتها الاقتصادية المعلنة، وواصلت خضوعها لشروط - صندوق النقد الدولي ومصالح الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية لتكرر تجربة نميري تحت شعارات ومسميات جديدة. وفي مفاوضاتها مع الدول المانحة توصلت إلي برنامج للتأهيل واعادة التعمير بلغ حجمه ٤٠٧ مليون دولار، تحت اشراف البنك الدولي وافقت بموجبه هذه الدول علي المساهمة بحوالي ٣٠٩ مليون دولار علي ان تقوم الحكومة بتوفير بقية المبلغ. وهو برنامج ضعيف مقارنة بحجم خسائر الكوارث البالغ اكثر من ١٥ مليار جنيه سوداني، أي حوالي ١,٣ مليار دولار بسعر السوق الحر. ومع ذلك يعلن وزير الدولة للمالية: ان مساهمات الدول المانحة كانت، حتي فبراير ١٩٨٩، كما يلي: المانيا الاتحادية ٢٠ مليون. إيطاليا٢٨، اليابان ٨٠، الولايات المتحدة الأمريكية ٢ مليون، وبريطانيا ١,٦ مليون دولار. اما السعودية ودول الخليج فلم تتقدم بشيء حتي ذلك الوقت[٤٣]. ويبدو ان السياسة الخارجية لحكومة الائتلاف الثلاثي، وخاصة موقفها المؤيد لإيران ضد العراق، وتوتر علاقاتها مع مصر وموقفها الرافض لاتفاقية السلام السودانية هي السبب المباشر في احجام البلدان العربية البترولية عن تقديم أي مساعدات للسودان. اما ضعف مساهمة الدول الغربية الكبري فيمكن ارجاعه إلي تغيير استراتيجيتها في المنطقة العربية، خاصة بعد انتصار العراق واضطرار ايران لايقاف الحرب والقبول بقرار مجلس الامن الدولي ٥٨٨ بالاضافة إلي التحولات الكبيرة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي

ودول المعسكر الاشتراكي خلال تلك الفترة. ففي السنوات السابقة كانت تغض الطرف عن تنامي علاقات حكومات الصادق مع إيران وليبيا، ولكنها منذ منتصف ١٩٨٨، اخذت تضاعف ضغوطها عليه لوضع حد لتلك العلاقات وإعادة ترتيب الوضع السياسي في السودان.

سياسات قديمة في ثوب جديد: -

ان برنامج هذه الفئات التي سرقت قوت الشعب وباعت الوطن للأجنبي لا يمكن تنفيذه بدون الاستناد إلي منهج العنف والقمع والديكتاتورية. لذلك استعجلت حكومة الائتلاف الثلاثي كشف توجهاتها لتقييد حريات العمل الحزبي والنقابي والصحفي. ففي أول بيان له هدَّد عبد الله محمد أحمد، وزير الثقافة والناطق الرسمي باسم الحكومة، قوي المعارضة البرلمانية والشعبية بأنه سيلوي يدها مرتين إذا حاولت أن تلوي يده، واتهم احزاب المعارضة بتحريض النقابات علي الاضراب عن العمل واستغلال ظروف الضائقة المعيشية ومعاناة الجماهير لتقويض حكومة الوفاق[٤٥]. ولتأكيد جدية تهديداته قام الوزير بحملة تشريد واسعة وسط قيادات التلفزيون ومصلحة الآثار شملت حتي البروفسير نجم الدين محمد شريف، العالم المعروف الذي افني عمره كله في خدمة الآثار، وشن حملة شعواء علي الصحفيين ونقابة الصحفيين، وحولّ اجهزة الإذاعة والتليفزيون إلي اجهزة ناطقة باسم الحكومة محرّمة علي قوي المعارضة عندما تجاهلت مؤتمر قوي الانتفاضة، الذي عقد في يوليو ١٩٨٨، وكذلك خطاب المعارضة الافريقية حول كوارث الامطار والسيول، بل اصبح يتدخل في العمل الروتيني اليومي لهذه الاجهزة بايقاف اعلان مسرحية (بت المني بت مساعد) واعلانات صحف المعارضة. ومن جهة أخري بدأ د. الترابي، النائب العام والامين العام للجبهة الإسلامية القومية، عمله بسحب كل قضايا البنوك الخاصة، الاجنبية والمشتركة، من المحاكم بحجة اعادة تقييم تقارير لجان التحقيق في فساد القطاع المصرفي، وذلك بهدف الالتفاف عليها وتنفيذا لاتفاق بين حزبي الامة والجبهة علي الغاء فكرة تقديم البنوك للمحاكمة[٤٦]. وفي الوقت نفسه فتح وزير المالية معركة شرسة مع نقابات العاملين. فقد شهدت بداية تكوين الحكومة الائتلافية الثالثة موجة واسعة من المطالبات النقابية والاضرابات عن العمل، بعضها نفّذ وبعضها اعلن عن تاريخ تنفيذه، قامت بها نقابات الزراعيين، الفنيين خريجي المعاهد العليا، اتحاد مزارعي الجزيرة، العاملين بالكهرباء والمياه، المحاسبين والصيارفة، الاداريين والاقتصاديين، عمال المصارف، العاملين في شركة سكر كنانة، موظفي بنك فيصل، موظفي المصارف، و٣٥ نقابة في عطبرة والدامر وبورتسودان[٤٧]. وشهدت نفس الفترة حملة تشريد موظفي الخطوط الجوية السودانية وبداية حملة مماثلة في السكة حديد. وكان لهذه المطالبات والاضطرابات اسبابها الموضوعية تمثلت في الغلاء وارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة، خاصة ان السياسات الاقتصادية التي اعلنتها الحكومة كانت سياسات تضخمية ومنحازة ضد اصحاب الدخول

الثابتة والمحدودة، وان ظروف كوارث الامطار والسيول تسببت في ندرة السلع وارتفاع الاسعار. فقد قدّر اتحاد نقابات عمال السودان الحد الادني لمعيشة أسرة عمالية متوسطة بحوالي ١٠٤٧ جنيها في الشهر بأسعار ١٩٨٧[٤٨]. وبدلا من تفهم هذه الاسباب والدخول مع النقابات في حوار جدي من أجل تخفيف الضائقة المعيشية التي تعاني منها قوي العاملين، كان وزير المالية والتخطيط يهدد بتغيير القوانين لمنع الاضراب في المؤسسات الحساسة، مثل الكهرباء والمياه والبنوك والسكة حديد، وبأنه شخصيا يري فصل كل ما يشارك في اضراب عن العمل، وان اضراب الزراعيين والمحاسبين والصيارفة عمل تخريبي وان اتساع موجة المطالبات النقابية عمل سياسي هدفه تقويض حكومة الوفاق، وفي الوقت نفسه كان يدافع عن زيادة مرتبات ومخصصات الوزراء واعضاء مجلس رأس الدولة بحجة ان مرتباتهم ضعيفة ومسؤولياتهم كبيرة[٤٩] ولذلك لم يكن مصادفة ان يتضمن مشروع القانون الجنائي، الذي قدمه النائب العام لمجلس الوزراء في تلك الفترة، موادا تمنع الاضراب عن العمل في المواقع الحساسة وتسمح للموظفين العموميين بالعمل بالتجارة ومع اشتداد المعارضة السياسية لمواقف الحكومة المتشنجة ضد الحركة النقابية في البلاد اضطر رئيس الوزراء للاعتراف بوجود مظالم، ناتجة من مفارقات الاجور، تدفع النقابات للاضراب عن العمل[٥٠]. ولكن وزير المالية ظل يواصل حملته ضد الحركة النقابية وضد حقها المشروع في الاضراب عن العمل حيث اعلن بعد أيام من تصريحات رئيس الوزراء، بأن ١٩ اضرابا من ٢١ اضرابا، حدثت خلال الشهور السابقة، هي اضرابات غير شرعية[٥١] وعندما دخل اتحاد مزارعي الجزيرة في اضراب محدود من اجل زيادة اسعار القطن لتغطية تكاليف الإنتاج، كرّر وزير المالية والتخطيط نفس الكلمات، وحاولت قيادة حزب الامة شقّ الاتحاد ولكنها فشلت ونجح الاضراب، وشاركت فيه بفعالية قيادات وجماهير المزارعين المرتبطة بالحزب وطائفة الانصار[٥٢]

هكذا، إذن، حاولت حكومة الائتلاف الثلاثي فرض برنامجها بمنهج العنف والقمع والديكتاتورية. ولكن صمود قوي الانتفاضة وتمسكها بشعاراتها لم يساعدها علي ذلك، والحركة النقابية، بتقاليدها الديمقراطية العريقة، كانت غير مستعدة للمساومة علي مصالحها واهدافها المشروعة. فبعد شهرين من تكوين الحكومة، قام وزير التجارة الداخلية بزيادة سعر الرغيفة من ١٤ إلي ١٥ قرشا، وتخفيض وزنها من ١٦٠ إلي ١٤٠ جراما[٥٣]. وجاءت ظروف الكوارث وسياسات الحكومة الخاصة برفع الدعم الحكومي عن السلع الاستهلاكية الضرورية، لتؤدي إلي حدوث أزمة حادة في الخبز والسلع الاساسية، ضاعف من حدتها نفاذ المخزون من الذرة والادوية ونزوح آلاف السكان من مناطق العمليات العسكرية في الجنوب إلي المدن الشمالية وسياسات وزير التجارة الداخلية مع أصحاب المخابز. ونتيجة لذلك اندلعت

تظاهرات الطلاب في العاصمة ومدن الاقاليم تردّد (لن تحكمنا حكومة الجوع، الشعب يدين تجار الدين، تجار الدين سرقوا التموين، لن يحكمنا السوق الاسود)[٥٤]. واثناء المظاهرات كانت صحف الجبهة الإسلامية، التي تصدرت حملة الدفاع عن سياسات الحكومة، تبّرر حدوث ازمة الخبز، فتنشر تصريحا لوزير التجارة يقول فيه (الكميات المتوفرة من القمح والدقيق تكفي حاجة العاصمة) وانه (لا مشكلة في الدقيق، ستتدفق من بورتسودان كميات كبيرة). وتنشر تصريحات اخري لوزير الدولة للتجارة الداخلية يقول فيها ان المشكلة مفتعلة! وفي نفس الاتجاه يكتب محمد طه محمد أحمد، أحد كتاب جريدة الراية المعروفين، «لقد انشغل حزبا الامة والجبهة باطفاء حرائق الحزب الاتحادي الديمقراطي، في بلد ووقت يعج بالحرائق. فالجهد الذي بذل لترميم الوفاق الثلاثي كان اكبر من الجهد الذي بذل في مواجهة مشاكل الناس». ولكن الازمة كانت اكبر من ان تحتويها تبريرات صحف الجبهة وتهديدات وزراء حكومة الوفاق.. وذلك لأن تدهور المرافق العامة وتردي الحالة المعيشية في كل اقاليم البلاد وتفشي المجاعة في الجنوب، كل ذلك كان يمثل حقيقة بارزة عكست نفسها في المعاناة التي ظلت تعيشها الجماهير صباح مساء، وابرز مظاهرها توقف ٩٠٪ من مصانع الاغذية وحوالي ٨٠٪ من مصانع الزيوت والصابون بسبب النقص في مدخلات الإنتاج[٥٥]. وفي هذه الظروف انعقد المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال السودان، اكبر تجمع نقابي في البلاد. وفي الجلسة الافتتاحية طالب رئيس الاتحاد باصلاح النظام الضريبي الذي يحمل العمال واصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ٩٣٪ من ايرادات الدولة بينما تساهم الفئات الرأسمالية بحوالي ٧٪ فقط، وطالب بايقاف تشريد العاملين بقانون الطوارئ، وبالمحافظة علي القطاع العام وتأهيل مؤسساته بدلا من بيعها للقطاع الخاص، وبتحسين شروط الخدمة والحوار السلمي لايقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام[٥٦]. وركّز رئيس الوزراء، الذي خاطب المؤتمر، علي فكرة العقد الاجتماعي بين الحكومة والنقابات واصحاب العمل، وهاجم الاضرابات غير المشروعة والاحزاب التي تقوم علي الافكار المستوردة والتمويل الخارجي[٥٧]. ولكنه تراجع بعد أيام ليؤكد تجاوب الحكومة مع مطالب الحركة النقابية، ويعلن ان حوار قد بدأ معها حول سياسات الاجور والاسكان والتأمين الشامل ومراجعة قوانين العمل لتكون اكثر عدالة[٥٨].
ولكن تلكؤ رئيس الوزراء في تنفيذ وعوده وتعنت وزرائه في مواجهة مطالب الحركة النقابية دفع اتحاد نقابات العمال ليهدد باضراب عام مالم ترفع الحد الادني للاجور ٣٠٠ جنيه، وذلك تنفيذا لقرارات مؤتمره العام[٥٩] وفي نفس الوقت اعلن اتحاد الموظفين ان مبلغ الـ ٣٠٠ جنيه لا يتناسب مع المعاناة التي تعيشها قوي العاملين ولا مع الاحصائيات الحكومية الخاصة بتكاليف المعيشة، وطالب برفع الاجور بشكل يتناسب مع ظروف الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة، وبتركيز الاسعار وتوفير السلع الاستهلاكية الضرورية ودعمها وتوزيعها عن طريق

التعاونيات[٦٠]. ومع تصاعد واتساع الضغوط النقابية والسياسية تجيء استجابة الحكومة في نهاية ديسمبر ١٩٨٨، ولكن في اطار سياسات مالية واقتصادية مرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية وتطلعات الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية للاستيلاء علي مؤسسات القطاع العام والسيطرة الكاملة علي قطاع التجارة الخارجية.

في يونيو ١٩٨٨، أي بعد اسبوعين من تكوين حكومة الوفاق، اعلن وزير المالية والتخطيط ان الحكومة ستقوم بتصفية كل المؤسسات الخاسرة وستتعامل مع مؤسسات القطاع العام علي أساس الربح والخسارة[٦١]. وذكرت صحيفة الراية ان مجلس الوزراء قرر التخلص من بعض المؤسسات الخاسرة والغاء الامتياز وفك احتكار الحبوب الزيتية والصمغ العربي وتحويل البنوك الحكومية إلي شركات مساهمة[٦٢]. وفي مواجهة هذا الهجوم الكاسح علي القطاع العام، اعلنت النقابة العامة لموظفي البنوك معارضتها لبيع البنوك الحكومية الاربعة للقطاع الخاص[٦٣]. وساندتها نقابات الزراعيين، المهندسين، الاطباء، الصيادلة، الاداريين والاقتصاديين، موظفي شركات القطاع التجاري، الكتبة وامناء المخازن وموظفي وزارة الثقافة والاعلام. ودعت هذه النقابات جماهير الشعب للتصدي للدفاع عن القطاع العام الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني[٦٤] ورغم تصاعد حملة الدفاع عن المؤسسات العامة واتساعها خلال الفترة اللاحقة، اصرت الحكومة علي تنفيذ سياستها الخاصة بتحويل البنوك الحكومية إلي شركات مساهمة بحجة ان الوضع الاقتصادي في البلاد يتطلب تضافر جهود القطاعين العام والخاص. واوقفت التحقيق في بنك السودان والبنوك الحكومية الاربعة، وتركت الأمر لادارة بنك السودان لتقوم بالتحقيق في الممارسات الخاطئة ومعالجتها[٦٥] وواصل وزير شئون الرئاسة الهجوم علي القطاع العام، حيث اعلن في رده علي النقابة العامة لموظفي البنوك بأن تأميم المصارف يتعارض مع القوانين وان المصارف الحكومية اثبتت فشلها لأنها لا تحقق أي ارباح ولا تراعي الشروط المعروفة في العمل المصرفي، الأمر الذي أدي إلي تراكم مديونيتها وتحولها إلي ديون هالكة، واتهم النقابة بانها تدافع عن مصالحها الضيقة وتريد تحويل المصارف الحكومية إلي مؤسسات اعاشة[٦٦] وجاء رد النقابة علي هذه الاتهامات العشوائية بالارقام، حيث اوضحت أن اداء البنوك الحكومية الاربعة خلال الفترة السابقة كان علي النحو التالي:-

١٪ جملة الديون	٤١٧ مليون جنيه
٢٪ ضمانات الديون	١٣٨ مليون جنيه
٣٪ الاحتياطي والفوائد	١١٢ مليون جنيه
٤٪ ديون القطاع العام	٣٣ مليون جنيه

٥٪ ديون القطاع الخاص ٣٨٤ مليون جنيه

٦٪ اجمالي الإيرادات ٢٦٧ مليون جنيه

٧٪ اجمالي المرتبات والاجور ٥٣ مليون جنيه

٨٪ نسبة ٧ إلي ٦ ١٩٪

٩٪ الارباح ارتفعت من ١٧ مليون عام ١٩٧٩ إلي ١٧٢ مليون عام ١٩٨٧.

واعلنت النقابة ان اغلب الديون التي تمت في فترة الحكم المايوي كانت بتوجيهات سياسية عليا ولم تخضع للدراسة من قبل البنوك المعنية وهي تمثل اكثر من ٧٠٪ من اجمالي مديونية البنوك الحكومية للقطاع الخاص، وحسب هذه الارقام فان البنوك ظلت تخضع طلبات الدين للدراسة من الجهات الفنية وتحديد الضمانات المطلوبة، وان مديونيتها ليست هالكة كما ادَّعي الوزير. وتوضح الارقام ان ارباح هذه البنوك ظلت تتزايد عاما بعد عام وان الاجور والمرتبات تعادل حوالي ١٩٪ فقط من جملة الايرادات وان البنوك الحكومية ظلت تؤدي مهامها في تشجيع الادخار وتوسيع الخدمات المصرفية ودعم الصادرات وتشجيعها والمشاركة في التنمي[٦٦]. لماذا لم تتحرك لحسمها امام القضاء؟ لماذا ظل وزير المالية يواصل تدخله المباشر لتوفير تسهيلات مصرفية لبعض رجال الاعمال والصناعيين المعروفين؟؟ كيف تسمح الحكومة لنفسها ان تبيع ممتلكات الدائن (البنوك الحكومية) لمدينه (القطاع الخاص)؟ الواقع ان كل التبريرات التي اطلقتها الحكومة لتصفية مؤسسات القطاع العام هي تبريرات غير مقنعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. والاسباب الحقيقية، التي تقف خلف هذا التوجه، ترتبط بتوجهات صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، التي تستهدف تنمية الفئات الراسمالية وتوسيع قاعدتها علي أساس تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي واشاعة الاتجاهات الليبرالية في كافة نشاطات الاقتصادي الوطني، وترتبط أيضاً بتطلعات الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التي تستهدف الاستيلاء علي مؤسسات القطاع العام بعد ان فرضت سيطرتها علي قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال خطة محكمة تستهدف:

أولا: تصفية المؤسسات الخاسرة دون تحديد المقصود بذلك أو تحديد الأسباب التي أدت إلي الخسارة. ولكنها، علي أي حال، هي مؤسسات معروفة ومحددة.

ثانيا: تصفية المؤسسات التي يرغب القطاع الخاص في شرائها كالبنوك والفنادق وغيرها.

ثالثا: احتفاظ الحكومة بالمؤسسات التي لا يرغب القطاع الخاص في الاستيلاء عليها وحصر نشاط الدولة في المشروعات الاستراتيجية والبنيات الأساسية.

رابعا: تحويل بقية المؤسسات إلي شركات، وذلك بمشاركة مساهمين من القطاع الخاص.

والمعروف ان قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ يسمح بمشاركة مساهمين جدد، ويمنح مجلس الإدارة حق التصرف في توزيع الاسهم[٧٠]. وبذلك ينفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستيلاء علي المؤسسات العامة بالتدريج حسب تطور قدراته المالية والفنية والادارية، وتضمن فئات الرأسمالية السودانية مجالات واسعة لتنمية امكانياتها ومواجهة اختناقات التراكم الرأسمالي. ولكن.. هل هذه الفئات قادرة بالفعل علي قيادة عملية التنمية في بلد مثل السودان؟ هل يمكنها أن تكرر تجربة الراسمالية الاوروبية في ظروف التقسيم الدولي الراهن للعمل والهيمنة الامبريالية علي بلدان العالم الثالث؟ هذه الاسئلة وغيرها يجيبنا عليها تطور هذه الفئات خلال التسعين عاما الأخيرة، وخاصة خلال فترة الحكم المايوي..

المهم ان هذه التوجهات كانت ترتبط ببرنامج متكامل يرتكز علي الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع صندوق النقد الدولي في اكتوبر ١٩٨٧، تماما كما كان يحدث خلال فترة الحكم المايوي. ففي يونيو اعلنت وزارة المالية والتخطيط ان بعثة الصندوق قد عبرت عن تقديرها للبرنامج الرباعي واكدت تطابقه مع تصوراتها، ولكنها اختلفت معه في بعض الوسائل والسياسات. وفي اغسطس اعلن عن تكوين مجلس التخطيط القومي بعد ان اجازت الجمعية التأسيسية خطاب الميزانية والبرنامج الرباعي. واعترض ممثلو احزاب المعارضة والحركة النقابية واعترف الصادق المهدي بالخطأ، واكد ان الطبيعي ان يناقش المجلس البرنامج ويجيزه ثم يعرض علي الجمعية. ولكن يبدو ان احزاب الحكومة ارادت ان تتحاشي اي مناقشة واسعة للبرنامج، وذلك لتتمكن من اعداده وصياغته وفق توجهات صندوق النقد والبنك الدوليين بعيداً عن مشاغبات قوي الانتفاضة[٧١] وبعد اجازة الميزانية قرر مجلس الوزراء رفع نسبة الاستدانة من الجهاز المصرفي من ١٠٪ إلي ٢٠٪ من اجمالي ايرادات الدولة بحجة ضخامة الميزانية، وهو اجراء خطير له تأثيره الكبيرة في زيادة معدلات التضخم والغلاء المتصاعدة اصلا. وفي الفترة اللاحقة تواصلت المفاوضات مع الصندوق لمراجعة اداء الاقتصاد السوداني خلال العام السابق ومدي التزام الحكومة ببرنامج اتفاق اكتوبر ١٩٨٧.
ففي يوليو اعلن د. التجاني الطيب، الخبير السابق بالبنك الدولي ووزير الدولة بوزارة المالية، ان المفاوضات مع الصندوق شملت تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني وتنفيذ اتفاق اكتوبر ١٩٨٧ واعداد البرنامج الذي تنوي الحكومة عرضه علي الممولين وسداد ديون الصندوق وسبل تغطية عجز الميزانية العامة الذي بلغ اربعة مليارات[٧٢]. والواقع ان السياسات المالية والاقتصادية التي تبنتها ميزانية ٨٨/١٩٨٩، قد استجابت لمعظم شروط الصندوق بدءا بتحديد الاسعار وتحويل بعض المؤسسات العامة للقطاع الخاص والتخلص من فائض العمالة وانتهاءا بتحرير تجارة الصادرات والواردات، بالاضافة للتوصل إلي اتفاق حول برنامج التأهيل واعادة التعمير تحت اشراف البنك الدولي[٧٣]. وفي سبتمبر اعلن وزيرالدولة بوزارة

المالية ان الخلافات مع الصندوق تركزت حول ربط السياسات المالية والاقتصادية المقترحة بتخفيض سعر صرف الجنيه وانتهاج سياسة سعرية تعكس الاسعار الحقيقية للسلع والخدمات. وتشير تعليقات الصحف في تلك الفترة إلي ان الصندوق استغل ظروف كوارث الامطار والسيول وتوتر علاقات السودان مع البلدان العربية البترولية لتشديد ضغوطه من اجل قبول الحكومة بتخفيض الجنيه[٧٤]. وفي ٢٥ اكتوبر اعلنت وزارة المالية والتخطيط انشاء سوق مصرفية جديدة بجانب السوق الرسمية القائمة، يبدأ العمل بها ابتداء من نفس اليوم. وعلي هذا الاساس تقوم السوق الرسمية بتمويل ٢٨ سلعة استراتيجية اهمها البترول والقمح ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، بينما تمول السوق الجديدة بقية السلع والدفعيات غير المنظورة. ويحدّد سعر الصرف في السوق الحر يومياً بواسطة لجنة من البنوك التجارية. وتتكون موارد هذه السوق من ٣٠٪ من عائدات الصادرات ومدخرات المغتربين وعائدات الفنادق والسياح[٧٥]. وفي اليوم التالي كوّن وزير المالية لجنة السوق الحرة من البنوك الحكومية الاربعة وسيتي بنك وبنك التضامن الإسلامي والبنك العالمي السوداني ومنحها صلاحيات تحديد وإعلان اسعار الشراء والبيع اليومية للدولار الأمريكي والعملات الحرة الاخري وفقا لعلاقتها بسعر الدولار في سوق نيويورك، علي أساس واقعي. وتقوم البنوك التجارية بشراء النقد الاجنبي من السوق الحر وتستخدمه وفقا لأسبقيات الدولة[٧٦]. واعلن د.الترابي تأييده لقرارات وزارة المالية لانها تحقق الاهداف المتوقعة منها، واضاف ان الجبهة الإسلامية كانت تعارض التخفيض الكامل الذي كان ينادي به الصندوق وقبلته الحكومة في اكتوبر ١٩٨٧، ولكنها الآن توافق علي التخفيض الجزئي، وهي سياسة سبق ان جربت في عهد النظام المايوي واثبتت نجاحا كبيرا، إلا ان تدخل البنك المركزي أفسدها[٧٧].

عليه حُدد سعر السوق الحرة بـ ١١,٥ جنيه للدولار، أي بفارق سبعة جنيهات من سعر الصرف الرسمي البالغ ٤,٥ جنيه للدولار. وما اشبه الليلة بالبارحة، عندما اعلن بدر الدين سليمان وزير المالية الاسبق، في ١٩٧٩/٩/١٦ الغاء معظم القيود المفروضة علي سعر الصرف واقامة سوق موازي. وبعدها بدأ مسلسل التعديلات المتتالية بغير نظام: سعر صرف موحد، ثم اسعار صرف متعددة، ثم موحد، ثم متعددة، ثم موحد في اكتوبر ١٩٨٧ ثم متعددة في اكتوبر/ ١٩٨٨، وصاحبت تلك التعديلات سياسة تجارية مختلفة الاشكال والالوان لم تؤد إلا إلي مزيد من التردي والتدهور الاقتصادي في العهد المايوي[٧٨]. ولذلك وجدت هذه الاجراءات معارضة سياسية ونقابية واسعة لأنها سياسة مجربة ومعروفة النتائج. وفي ذلك يقول البروفسير عمر محمد عثمان، الاقتصادي السوداني المرموق ومدير جامعة الخرطوم الاسبق، والرجل الذي اختير بالاجماع رئيسا للمؤتمر الاقتصادى الوطني، الذي عقد في بداية عام ١٩٨٦ وحشدت له عشرات الكفاءات في مجال المال والاقتصاد، وشاركت فيه كل الاحزاب

السياسية: «ان القرارات الجديدة تلغي قرار العام الماضي الخاص بتوحيد سعر الصرف وبذلك تكون الحكومة قد سايرت سياسات صندوق النقد الدولي وصرفت النظر عن كل ما يمت بصلة لتوجهات المؤتمر الاقتصادي الوطني التي تحبذ تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار والإنتاج ودعم السلع الاستهلاكية وفرض الرقابة علي سوق النقد الاجنبي كبديل لترك الامور لآليات السوق وعوامل العرض والطلب (....) ان تخصيص ٧٠٪ من حصيلة الصادرات لتوفير ٢٨ سلعة اساسية تقدير غير واقعي. فكل عائدات الصادرات لا تكفي لاستيراد احتياجات البلاد من البترول والقمح فقط. والقول بأن هناك سوقين فقط خطأ قاتل، هناك سوق ثالثة، هي السوق الأسود، أكبر حجما وأكثر نشاطا وتنظيما، لأنها هي التي تتولي التحويلات غير التجارية منها تهريب رؤوس الأموال، التي ستظل تهرب إلي الخارج بمعدلات متزايدة طالما ظلت الاحوال العامة داخل البلاد مضطربة وطالما ظلت الحرب الاهلية مستمرة وظلت الحكومة مشغولة بصراعاتها الداخلية وغير قادرة علي انتهاج سياسات اقتصادية قويمة. واستمرار هذه السوق سيبعد الجزء الاكبر من مدخرات المغتربين عن السوق الرسمية. ان الامر يتطلب تحفيز المغتربين واصلاح النظام المصرفي واعادة تنظيمه بسيطرة الدولة علي البنوك التجارية»(٧٩). ويؤكد عثمان عمر، وزير الاشغال، أنه رغم أهمية ما تصبو إليه هذه الاجراءات فهناك عدة مخاطر وآثار سلبية متوقعة إذا لم تجر التحوطات الضرورية لمعالجتها، لأن أي فشل في ذلك سيؤدي إلي ارتفاع كبير في اسعار السلع الأساسية(٨٠) اما فتح الرحمن البشير، رئيس اتحاد اصحاب العمل، فقد رحب بالسياسة الجديدة وطالب باشراك اصحاب العمل في لجنة السوق المصرفية(٨١) وبالاضافة إلي ذلك اعلنت وزارة المالية سياسات تجارية تقوم علي حرية التجارة والغاء احتكار الصادرات وعدم تحديد سعر أدني للمحاصيل الرئيسية وايقاف سياسة الصفقات المتكافئة ونظام الاستيراد بالموارد الذاتية لتمكين البنوك من استقطاب كميات من النقد الاجنبي تمكنها من توفير التمويل اللازم، وكل ذلك يتوافق تماما مع توجهات صندوق النقد الدولي. واعلن الصادق المهدي ان هذه السياسات فرضتها الظروف الطارئة التى يعيشها الاقتصاد السودانى لمعالجة العجز فى ميزان المدفوعات الذى تجاوز الـ ٧٠٠ مليون دولار، ولتحفيز الصادرات، خاصة ان الامطار الغزيرة ستؤدي إلي زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي. ولكن هل حققت السياسات الجديدة الاهداف المرجوة منها؟ لقد اضطرت الدولة خلال فترة وجيزة إلي تحويل عدد من السلع الاستراتيجية إلي السوق الحرة (البن، الشاي، الدمورية، الصلصة، واحتياجات معاصر الزيوت الخ..) وارتفع سعر الدولار في السوق الأسود إلي ١٧ جنيها، وانعكس ذلك في ارتفاع اسعار السلع الأساسية بشكل جنوني(٨٢). واعترف وزير الدولة بوزارة المالية، المهندس الفعلي لهذه السياسات، بفشل سياسته، ولكنه ارجع الفشل إلي

اسباب اخري لخصها في الآتي: -

أولا: فتح الاستيراد لمعرض الخرطوم الدولي الذي يمثل ثغرة اساسية يدخل منها السوق الاسود. وتقديراتنا ان ما تم استيراده من خلال المعرض يفوق الـ ٨٠ مليون دولار. وهو مبلغ كبير تسبب في رفع الطلب علي الدولار وزيادة سعره. واكتشفنا، ايضا، ان وزارة التجارة اصدرت رخصا للصفقات المتكافئة، منها أربعة مليون طن ذرة، أي كل فائض البلاد من الذرة، وهذا افقد السوق الحرة محصولا رئيسيا وحرمها من ٣٠٪ من عائداته. واكتشفنا، أيضا، تصديقات باكثر من ١٥٠٠ رخصة لاستيراد عربات عبر وكلاء محليين. هذه الممارسات خلقت في فترة وجيزة طلبا علي الدولار لم تشهده البلاد، ادي إلي ارتفاع سعره إلي ١٧ جنيها[٨٣].
ومن ثنايا هذا التوضيح تستشف اسباب اضطرار وزير الدولة إلي تقديم استقالته وهي: عدم التزام الحكومة بسياساتها المعلنة وعدم التنسيق بين الوزارات ولخلافاته مع وزير المالية[٨٤] وبذلك لم يعترف وزير الدولة بفشل السياسات الاقتصادية فحسب، بل اتهم زملاءه، وزراء القطاع الاقتصادي، بتخريب السياسات الحكومية المعلنة وبالفوضي في القرارات والممارسات. وهذا الاتهام وُجِّه لوزراء حزبي الامة والجبهة في وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والتجارة الداخلية. وهذا ما دفع صحيفة الراية لأن تخصص خمسة حوارات مع وزراء الجبهة في الحكومة في ديسمبر ١٩٨٨، طرحت فيها تساؤلات الشارع حول فشل حكومة الوفاق وبشكل خاص وزراء الجبهة. واجاب وزير الصناعة عن هذه التساؤلات قائلا: «ان وزراء الجبهة لم يفشلوا، بل حققوا نجاحات كبيرة. وإذا كان الاداء العام للحكومة لم يحقق طموح جماهير الجبهة، فان تدني هذا الاداء لا يرجع إلي ضعف الوزراء، وإنما هناك اسباب كثيرة، منها انه بعد شهرين فقط من تكوين الحكومة حدثت كوارث الامطار والسيول، وانشغلت بها الحكومة لاكثر من شهرين، كما ان الكوارث ونتائجها ادت إلي تدني الانتاجية وتوقف الإنتاج في كثير من المرافق وخاصة المرافق الحساسة» واضاف «ان الاعتماد علي احتياطي الدقيق المخزون وصرفه للمواطنين أبان الكوارث ادي إلي انخفاض المخزون، وكان لذلك آثاره السلبية في اعقاب فترة الكوارث»[٨٥].
وزير الصناعة، إذن، حاول ان يجعل من الكوارث شماعة يعلق فيها فشل سياسات حكومة الوفاق. ولكن احد كتاب الاعمدة قال «كنت اتوقع ان يتجه وزراء حكومة الوفاق نحو المنافسة في مجال الانجاز وأن يتركوا الصراع الحزبي جانبا تحقيقا لمصلحة هذا الشعب الذي يجب أن يري حكومته المنتخبة في مستوي رفيع وليس في هذا المستوي الوضيع»[٨٦] وهكذا تتنوع وتتعدد تبريرات فشل سياسات حكومة الوفاق المعادية لمصلحة الشعب وبتكشف جوهرها في محك التجربة العملية خلال اقل من نصف عام. ومع تدهور الاوضاع المعيشية لغالبية جماهير الشعب واشتداد ضغوط قوي الانتفاضة النقابية والسياسية وتفجر الصراعات الداخلية وسط

حزبي الامة والجبهة وبين هذين الحزبين والحزب الاتحادي الديمقراطي حول قضايا الحرب والسلام بشكل خاص، في هذه الظروف أعلن رئيس الوزراء عن سياسة جديدة للأجور وتطبيقها اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٨٨، تضمنت رفع الحد الادني للأجور إلي ٢٠٠ جنيه + ٤٠ بدل سكن + ٤٠ جنيه بدل مواصلات + ٢٠ بدل طبيعة عمل. واكد ان النسبة بين ادني وأعلي مرتب ستكون بنسبة ١ إلي ١٠، وان النظام الجديد قرّب الشقة بين الفئات الاكثر تضررا والفئات الاخري، وأزال المفارقات بين فئات المهنيين ورفع الحد الادني للمعاش إلي ١٥٠ جنيها، وبقية المعاشات بنسبة ٥٠٪، واكد رئيس الوزراء انه تم تكوين لجنة للنظر في المفارقات داخل القوات النظامية، وان الحكومة سائرة في ضبط السوق وتوفير السلع الضرورية بكميات واسعار معقولة. وكرّر حديثه السابق حول قنوات التوزيع واحتياجها لتعاون شعبي واسع[٨٧]. وفي أول رد فعل علي بيان رئيس الوزراء اعلن اتحاد نقابات العمال أن الاتحاد متمسك باتفاقه مع الحكومة بسريان تعديلات الاجور بأثر رجعي ابتداء من أول يوليو ،١٩٨٨ واعلن اتحاد الموظفين ان البيان خطوة في طريق الحل الجذري لقضايا الاجور وتكاليف المعيشة، إلا أن السوق سيبتلع أي زيادات في الاجور ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة للرقابة علي السوق وتركيز الاسعار، وأشار إلي أن قضية المفارقات في الاجور يجب اخضاعها للدراسة المتأنية مع النقابات. أما اتحاد المهنيين، فقد أكد أن هذه القرارات لن تتحول إلي مكسب حقيقي إلا باستكمال الضوابط التي اشار إليها رئيس الوزراء لضبط السوق وعدم فرض ضرائب جديدة[٨٨].

والواقع ان رفع الحد الادني للاجور يعد مكسبا حققته نقابات العاملين بنضال طويل وتضحيات كبيرة رغم انه لا يتناسب مع واقع اعباء المعيشة. والحديث عن مفارقات الاجور وهياكلها جاء معمما دون تحديد قاطع. والاهم من كل ذلك، ان رئيس الوزراء تحاشي الحديث عن كيفية ومصادر تمويل زيادات الاجور والمرتبات. وواقع الحال يقول ان السياسات الاقتصادية التي ظلّت تتبعها الحكومة، منذ اكتوبر ١٩٨٧، ستلتهم معظم هذه الزيادات، وبذلك تكون قد اخذت بالشمال ما اعطت باليمين. وهي سياسات معروفة ظلت تنتهجها الحكومات المتعاقبة، المدنية والعسكرية، طوال الثلاثين عاما الماضية.. فكيف ستعالج الحكومة الموقف؟ بزيادة الاسعار وارهاق كاهل قوي العاملين بضرائب جديدة؟ أم أنها ستتجه إلي مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني وبدائله التي تنادي بالتركيز علي الضرائب المباشرة علي المليونيرات الجدد ورجال الاعمال، ودخول الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وسيطرتها علي القطاع المصرفي؟ الحكومة لها بدائلها وقوي الانتفاضة السياسية والنقابية لها بدائلها.. وبذلك دخلت حركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد في منعطف خطير.

ثانيا: تصعيد الحرب الأهلية: -

عند قيام حكومة الوفاق كانت هناك ثلاثة مشروعات لقوانين بديلة لقوانين سبتمبر ١٩٨٣.. الأول اعدته نقابة المحامين بناءا علي تكليف من رئيس مجلس الوزراء، واستغرق انجازه ثلاث اشهر، وشارك في إعداده أكفأ المحامين دراية ومعرفة بالقانون السوداني. والثاني: مشروع قوانين لجنة الوفاق التي ترأسها ميرغني النصري، عضو مجلس رأس الدولة، وشاركت في اعداده كل الاحزاب بما في ذلك الجبهة الإسلامية القومية، وقدمت مشروعها في حفل اقامه الصادق المهدي في حدائق الجمعية التأسيسية وحضره ممثل الجبهة الإسلامية. والثالث، اعدته لجنة مشتركة من حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي وأودعته الجمعية التأسيسية في الاسبوع الأول من يونيو ١٩٨٨.

وقد أفلحت المفاوضات لتشكيل حكومة الوفاق الوطني في الوصول إلي وثيقتين متناقضتين، تنص الأولي علي الغاء قوانين سبتمبر وصياغة قوانين بديلة مستمدة من الشريعة الإسلامية والعرف، اتفقت حولها كل الاحزاب التي شاركت في المفاوضات باستثناء الجبهة الإسلامية، التي اصرت علي الغاد قوانين سبتمبر وصياغة قوانين إسلامية بديلة، ورفضت التوقيع علي الميثاق ما لم يتم الالتزام بأجازة قوانين إسلامية خلال شهرين من تشكيل الحكومة. لذا رفضت كل الاحزاب المشاركة في المفاوضات شرط الجبهة الإسلامية إلي أن حدث تطور مفاجيء حيث منح الصادق المهدي تعهداً للجبهة الإسلامية القومية يقضي باجازة القوانين الشرعية قبل عطلة البرلمان في موسم الخريف... وهي نفس فترة الشهرين التي اشترطتها الجبهة الإسلامية كقيد زمني لسريان احكام الشريعة الإسلامية.. وفي ذلك يقول البابا سرور، بعد تشكيل حكومة الوفاق، حول ما آلت إليه الجهود في مسألتي السلام والقوانين البديلة قبل مشاورات الوفاق واثنائها: «بعد رحلتنا إلي اديس ابابا وشرق افريقيا اتصلنا بالصادق والميرغني، وعلي هذا الأساس قدم ميثاق السودان الانتقالي ووقع عليه ١٧ حزبا، وتكونت لجنة الوفاق للوصول إلي اتفاق حول القوانين البديلة، وقبل ان ينفذ الصادق المهدي ما وعد به اعلن أمام الجمعية في ١٩٨٨/٣/١٥ طلب التفويض، وخلق ازمة سياسية، ثم شاركنا في المشاورات لتشكيل حكومة الوفاق واشترطنا تأجيل الشريعة للمؤتمر الدستوري حسب ميثاق السودان وحسب المادة ٤ من الدستور التي تنص علي ان الشريعة والعرف هما المصدران الأساسيان للتشريع»[٨٩].

وتحت ضغط الشروط التي وضعتها الجبهة الإسلامية القومية واجتماع مجلس الشوري الذي حدد بداية اكتوبر كموعد يجب أن يجاز عند حلوله القانون الجنائي الإسلامي، قدم د.حسن الترابي، وزير العدل والنائب العام، مشروع قانون جنائي جديد أمام مجلس الوزراء في تكتم وسرية، وقد طلبت نقابة المحامين نسخة منه بناءا علي مذكرة لرئيس الوزراء، إلا أن

النقابة تسلمت ردا من الامانة العامة للمجلس يشير إلي ان النقابة ستمنح نسخة من القانون في حينه.. وفي هذا تقول نقابة المحامين «إلا اننا وبطرقنا الخاصة استطعنا ان نحصل علي نسخة من هذا القانون»[٩٠]. وبعد ذلك توالي نشره في صحف حزبية ومستقلة عديدة.. وعبر الوزراء الجنوبيون الأربعة عن احتجاجهم لتجاهل النائب العام تزويدهم بمسودة للقانون مترجمة باللغة الانجليزية حتي يتمكنوا من الالمام بالامر قبل مناقشته.

أثار مشروع القانون الجنائي اهتماما واسعا وسط القوي السياسية والنقابية والمواطنين، حظي بمناقشات واسعة اتسمت بالحيوية.. وشكل الصراع حول القانون أقوي تعبيرات الصراع بين قوي الانتفاضة والجبهة وحلفائها، ووجد معارضة بالوسائل والاساليب الديمقراطية قلَّ نظيرها من الاطراف المشاركة في الحكومة والمعارضة.. وقال القانونيون كلمتهم فيه من خلال بيانات وندوات عقدت لمناقشته في دار نقابة المحامين.. وتشكلت في مواجهة مشروع القانون هيئة شعبية للدفاع عن الديمقراطية والحريات طافت بممثليها في مدن عديدة لتكشف مخاطره علي وحدة السودان ومستقبل الديمقراطية... فماذا كانت ردود الفعل علي مشروع القانون علي أرض الواقع..؟ كتلة المعارضة السودانية الافريقية، التي تزعمت المعارضة داخل الجمعية التأسيسية، انتقدت مشروع القانون واعلنت انها ستقاطع كل الجلسات المتعلقة بمناقشة القوانين الإسلامية لعام ١٩٨٨ والانسحاب من عضوية لجنة السلام، التي شكلت مؤخرا، والتضامن مع كافة القوي الوطنية من احزاب خارج الجمعية التأسيسية ونقابات ومنظمات جماهيرية من أجل اسقاط القوانين التي تكرّس الفرقة. وقال زعيم ثاني اكبر حزب مشارك في حكومة الوفاق محمد عثمان الميرغني: «هناك قوانين بديلة لقوانين سبتمبر اعدتها لجنة مشتركة من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، ولقد اجاز الحزب الاتحادي الديمقراطي متمثلا في هيئاته البرلمانية هذه القوانين، وقدمت بالفعل إلي الجمعية التأسيسية في السادس من يونيو الماضي (..............) وواقع الأمر أن المشروع الذي تقدم به النائب العام والتحفظات أو الاعتراضات التي حدثت بشأنه داخل مجلس الوزراء بالاضافة إلي القوانين البديلة سواء التي وضعتها اللجنة المشتركة المشار إليها أو التي اعدتها لجنة ميرغني النصري، كل هذه القوانين من المفترض ان تعرض للجنة التشريع في الجمعية التأسيسية وتأخذ الوقت الكافي لدراستها، لأن هناك أراء متعارضة كثيرة ولابد من الوصول إلي صيغة مناسبة في اطار الاحزاب حتي يتكون بشأنها رأي موحد داخل لجنة التشريع التي تمثل كافة الاحزاب». وبالنسبة للموقف من قوانين سبتمبر قال: «نحن حريصون علي الا تتكرر مرة أخري التجربة الشائهة التي حصلت قبل ذلك في تطبيقات نميري، التي سميت بقوانين سبتمبر، لأن ذلك سيكون له مردود سيء للدعوة الأسلامية والعمل الإسلامي بصفة عامة.. وهذا لا يتأثر به السودان فقط بل كل الاقطار الإسلامية تتأثر بأي

تجربة غير سليمة تجربة غير السليمة تضع عراقيل أمام الاتجاهات الإسلامية السليمة والصحيحة» وفي استياء واضح لانشغال مجلس الوزراء بمشروع القانون الجنائي قال محمد عثمان الميرغني عقب كارثة السيول والفيضانات «الحكومة لا تلتفت بجدية نحو قضايا المواطنين الاساسية ولم ترتب الاولويات وانصرفت إلي مشاغل بعيدة عما يعاني منه الشعب».

وفوق هذا وذاك اعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي في اجتماع مشترك بين هيئته البرلمانية والسيد محمد عثمان الميرغني، في ٧/٢، تمسك الحزب بمشروع القانون الذي أودعه في البرلمان يوم ١٩٨٨/٦/٦، وضرورة مناقشته قبل عطلة البرلمان ووضعه موضع التنفيذ، الشيء الذي يعبر عن معارضة واضحة للقانون بعد يومين فقط من وضعه أمام مجلس الوزراء. وفي حزب الامة توصلت لجنة قانونية مفوضة من المكتب السياسي إلي توصيات محددة تم اقرارها من اجهزة الحزب العليا، وذهبت هذه التوصيات إلي ان مشروع قانون النائب العام لا يعبر عن رأي حزب الأمة وان من الافضل للحزب ان يحول تأييده إلي الجهد القانوني الذي قامت به مجموعة لجنة الوفاق الوطني التي ضمت ممثلين لكل الاحزاب، بما فيها الجبهة الإسلامية، التي انسحبت عند اجازة الصياغة النهائية.

ونستطيع ان نقول ان مشروع القانون لم يؤيده من ابناء الجنوب سوي ثلاثة فقط من الجنوبيين المسلمين، اثنان من الجبهة الإسلامية وواحد من حزب الامة.. وقال عنه رئيس مجلس جنوب السودان، عضو الجمعية التأسيسية، اإجلو بيدا: «نرفض تماما القوانين الجديدة، وإذا كان الشمال يرغب في تطبيق قوانين إسلامية فليس لدينا اعتراض ولكن يجب ان تطبق في الاقاليم الشمالية فقط، وانبّه إلي عدم تطبيق تلك القوانين في العاصمة الخرطوم باعتبارها العاصمة الوطنية لكل الشعب السوداني شماله وجنوبه، فنحن كجنوبيين نجّدد موقفنا الثابت الذي يؤيد الرجوع إلي قوانين ١٩٧٤، وان يؤجل البحث في علاقة الدين بالدولة إلي المؤتمر الدستوري والا نزج بالدين في السياسة وألاعيب السياسة، لأن هناك شرائع سودانية لا مسلمين ولا مسيحيين وانما يعبدون الكجور كشكل من اشكال المعتقد في الجنوب.. وإذا اجيزت هذه القوانين بالطريقة الميكانيكية فلا خيار امامنا الا الانسحاب من البرلمان، حكومة ومعارضة، لأن هذه القوانين تكرس واقع التجزئة والانفصال بين الشمال والجنوب بدون حرب» وقال الدو أجو وزير النقل في حكومة الوفاق، ممثل التجمع السياسي لجنوب السودان: «نتمسك بالتطبيق الجغرافي واستثناء العاصمة القومية، ان القضية سياسية في الاساس وهناك استهداف لوحدة البلاد». وذكر ريتشارد موكبي وزير الحكومات المحلية (سابكو): «الاحزاب الجنوبية تعارض قانون الترابي دفاعا عن الفقراء الذين تمثلهم، وهو قانون أسوأ من قوانين سبتمبر». وهدّد جوشودي وال، وزير الرياضة، بانسحاب الاحزاب الجنوبية المشاركة من الحكومة، وقال: «ان المشروع المطروح لوحده في ظل أبعاد المشروعات

الاخري يعوق مساعي انهاء الحرب ويصادر حقوق غير المسلمين ويكرس التفرقة ويعرض الديمقراطية للاذي ولا يراعي الا مصلحة فئة سياسية معينة تثري وتقوي اقتصادها لتهيمن علي الساحة السياسية». وفي عودة أمينة للوعي بصحة وسلامة موقف حزب الأمة من قوانين سبتمبر، واتخاذ موقف من مشروع القانون الجنائي، كامتداد لموقفه الصحيح قال قطب حزب الامة بكري عديل: «قلنا عن قوانين سبتمبر انها لا تساوي الحبر الذي كتبت به، وقلنا ان المجتمع السوداني مازال محتاجا لتربية وتنشئة، ثم يصلح بعد ذلك لتطبيق القوانين الإسلامية.. هذا ما قلناه وبمقتضاه دخلنا السجن ومكثنا فيه سنة ونصف.. وفي رأيي ان هذه الاسباب مازالت قائمة.. وعليه إذا كانت حجتنا الماضية صحيحة، فمازال هناك وضع في المجتمع السوداني يتطلب العلاج قبل تطبيق القوانين الإسلامية». وابدت حركة قرنق استعدادها للدخول في حوار مع الحكومة والاحزاب بشرط تأجيل القوانين الإسلامية لحين انعقاد المؤتمر الدستوري. وفي البيان الذي اصدرته نقابة المحامين بعد اطلاعها علي مشروع القانون الجنائي قال المحامون «يؤسفنا ان نعلن لجماهير الشعب السوداني ان مشروع الجبهة الإسلامية القومية الذي حمله بالامس السيد النائب العام لمجلس الوزراء ليعمل منه مشروع قانون يقدم للجمعية التأسيسية باسم الحكومة ما هو إلا مسخ مشوه لقوانين سبتمبر المرفوضة بل زاد عليها سوءا انه دق اسفينا في وحدة الوطن، فنص في بعض مواده علي تطبيق ثنائي في الشمال والجنوب، وهذا مبدأ يخالف الدستور المؤقت، كما يقرر لأول مرة تشطير السودان إلي دولتين، شمالية يطبق فيها كل القوانين المقترحة، ودولة جنوبية لا تطبق فيها بعض مواد ذلك القانون او علي الاقل فهو يؤدي إلي فرض وضع فيدرالي لم يصدر الشعب السوداني حتي الآن قرارا بشأنه، فلا ابناء الشمال يرغبون في ذلك ولا ابناء الجنوب سعوا لذلك بالقول أو السلوك.. أن أبناء الجنوب يسعون هرولة إلي الشمال فكيف يقبل ان يرفع ابناء الشمال أيديهم بالاعتراض عليهم قائلين لهم ابقوا في الجنوب لتستمتعوا بالنجاة من ويلات قانون البلاد؟ كيف يجوز لأبناء الشمال ان يضعوا النور الاحمر أمام ابناء الجنوب ليمنعوهم من الدخول إلي الخرطوم وأرض الجزيرة ودارفور وكردفان وبورسودان وذلك من خلال التشريع الذي تريده وتسعي إليه الجبهة الإسلامية القومية؟ لقد نسي كاتب المشروع ان السودان دولة موحدة، واي تشريع ينص علي عدم النفاذ في جزء من تلك الدولة الموحدة إنما يصدر مخالفاً للدستور ويخلق حالة من الفوضي والارتباك ويضع البذرة الأولي لشق الدولة الموحدة إلي دولتين.. ان قانون العقوبات ليس من القوانين المحلية التي يمكن ان ينفرد بها اقليم دون الآخر، انه قانون عام، والعمومية تفرض النفاذ في كل ركن من اركان الدولة الواحدة. ان نقابة المحامين من موقع مسؤوليتها التاريخية تقرع ناقوس الخطر وتعلن حالة التأهب لمقاومة هذا الأثم المزمع ارتكابه ضد ابناء السودان ووحدة السودان.. ان تصدينا لهذه

القوانين التي تحاول إعادة قوانين سبتمبر إنما هو استمرار وتأكيد لقرارات جمعياتنا العمومية منذ عام ١٩٨٣».

لم تتوقف معارضة مشروع القانون الجنائي طوال المدة التي استغرقها في المناقشة امام مجلس الوزراء من ٣٠ يونيو وحتي منتصف سبتمبر ١٩٨٨، موعد احالته إلي الجمعية التأسيسية، علي المواقف التي سقناها أو البيانات العديدة التي اصدرتها الاحزاب داخل وخارج الجمعية التأسيسية أو الندوات المنتظمة التي عقدت لدراسته بدار نقابة المحامين وغيرها. فقد انعقد المؤتمر الثاني لقوي الانتفاضة في مدينة واد مدني يومي ١٤ ـ ١٥ يوليو ١٩٨٨ وطالب في بيانه الختامي «ان تكون القوانين الخمسة التي اجازتها لجنة الوفاق «لجنة ميرغني النصري» هي البديل لقوانين سبتمبر وليس مشروع القانون الجنائي، الذي قدمه د.حسن الترابي لمجلس الوزراء، بتكتم وسرية، مع أرجاء المسائل الخلافية المتعلقة بالهوية ونظام الحكم والحدود إلي المؤتمر الدستوري، الذي طالب المؤتمرون بضرورة عقده هذا العام حسبما جاء في ميثاق السودان الانتقالي، الذي اقترحه حزب الأمة في وقت سابق واعتمدته غالبية الاحزاب، مؤكدين علي اهمية وضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة والمتاحة لاحلال السلام وانهاء الحرب الدائرة في الجنوب علي ضوء إعلان كوكادام وكل المبادرات الجادة المؤدية إلي السلام»[11]وكان المؤتمر قد بدأ اعماله بجلسة افتتاحية تلي فيها التقرير السياسي الذي اعده التجمع الوطني بمدينة وادمدني، ثم كلمة البابا سرور، زعيم المعارضة البرلمانية، ثم كلمة الصادق المهدي، رئيس الوزراء، الذي عبر عن استياءه للحشد المعروفة سلفا مواقفه من حكومة الوفاق ومشروع القانون الجنائي، إذ جاء في حديثه كما ورد سابقا، «لا يغرنكم جميعا هذا، فان غيركم يمكن ان يجمع وان الاطراف التي ترمونها بالحجارة قادرة ايضا علي رميكم بالحجارة». وحضر المؤتمر اكثر من ٤٠ تنظيما من الاحزاب والنقابات والاتحادات، كما حضره ممثلون للاقاليم.. وقد قدمت حركة تحرير شعب السودان ورقة عمل تمركزت حول اعلان كوكادام كأساس جيد ورصين لتسوية الصراع واحلال السلام في جنوب الوطن، وقدم الحزب الشيوعي مشروعا لتطوير صيغة التجمع الوطني وتحويله إلي كيان ثابت لقوي الانتفاضة، وعرض حزب البعث ورقة تناولت بالتحليل حكومة الوفاق وبرنامجا متكاملا لقوي الانتفاضة في مواجهتها.. وانقسم المؤتمرون لثلاث لجان :

(١) لجنة الديمقراطية والحريات العامة

(٢) لجنة السلام والمؤتمر الدستوري

(٣) لجنة الاقتصاد وفك الضائقة المعيشية..

ورفعت اللجان تقاريرها وتوصياتها وتم اقرارها بالاجماع في شكل بيان ختامي جاء فيه

ايضا تأكيد الاصرار علي المحافظة علي الديمقراطية وحمايتها بتثبيت الفصل الكامل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وصيانة الحريات العامة والحقوق الأساسية، وعلي رأسها حرية تكوين الاحزاب وحرية الرأي والمعتقد والصحافة وحق التجمع والتظاهر والاضراب، والاستقلالية الحركة النقابية. واجاز المؤتمر قرارا يدعو إلي تعديل قانون الانتخابات بما يتيح تمثيل القوي الحديثة وإعادة توزيع الدوائر الجغرافية وفق الثقل السكاني.. وطالب المؤتمر حركة قرنق بوقف اطلاق النار فورا، وطالب الحكومة بتحديد موعد زمني لانعقاد المؤتمر الدستوري.. وطالبهما معا بطرح تصوراتهما علي جميع فئات الشعب علنا بعيدا عن الاجتماعات السرية المغلقة، لأن قضايا الحرب والسلام تهم جميع ابناء وبنات السودان.. وأكد المؤتمر علي ضرورة البحث عن مشروع اقتصادي وطني تتبناه كافة القوي السياسية بعيلا عن البرامج العاجزة والفاشلة التي تنتهجها الدولة الآن ونادي بتخفيف الضائقة المعيشية عن طريق دعم السلع الاساسية بواسطة الحكومة ومحاربة السوق الاسود والنشاط الطفيلي وبسط هيبة السلطة في الاسواق، وفك الارتباط بالمؤسسات المالية الدولية التي تمس الادارة الوطنية وترهن مقدرات البلاد للسوق الراسمالية العالمية وعدم تصفية مؤسسات القطاع العام ورهنها للقطاع الخاص.. كما اجمع المؤتمرون علي ضرورة تطوير اداء التجمع الوطني وزيادة تماسكه ليتحول إلي معارضة شعبية واسعة[٩٢].

نعود لمتابعة المواقف من مشروع القانون الجنائي، فقد أعلن فاروق أبو عيسي، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، في ندوة عقدت بلندن «رفض العودة مرة أخري لقوانين سبتمبر بأي صورة من الصور، ولا نقبل ان يدخل من الشباك ما حاولنا ان نحول دون دخوله من الباب (....) ان موقفنا موقف ثابت مع نقابة المحامين ومع جمهره المحامين السودانيين والشعب السوداني في نضاله ضد هذا المشروع الذي هو ليس اكثر من صورة جديدة لقوانين سبتمبر، ومحاولة لتصوير الصراع بين القوي السياسية والاجتماعية في السودان على انه صراع حول الإسلام واللاإسلام، وهو تصوير سيشوه حقيقة الصراع (......) ان مشروع القانون يعد انتهاكا فاضحا لمبدأ إنساني واساسي، منصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنصوص عليه في الدستور السوداني، وهو مبدأ المساواة أمام القانون... فالمواطنة القائمة علي المساواة امام القانون نصت عليها المادة السابعة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، كذلك المادة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والسودان وافق وانضم إلي التوقيع علي الإعلان والعهد، بالاضافة إلي ان المادة ١٧ من الدستور الانتقالي، ايضا، تتحدث عن المساواة، فكيف تتم المساواة وانت تميز بين الناس علي اساس اقليمي او جغرافي وعلي اساس ديني وتخضعهم لقانونين مختلفين وربما، بعد قليل، ومع تعقيدات الامور، لنظامين قضائيين مختلفين، وما يترتب علي ذلك من وسائل اثبات ايضا

مختلفة هنا وهناك، وبالتالي ينعدم أو ينتهك أو يهدر مبدأ هام من المبادىء التي نحن ملزمون بالتمسك بها وهو المساواة وهو الأساس في المواطنة التي تبني المجتمع الواحد» واستطرادا في ابراز اهدار مبدأ المساواة في مشروع القانون الجنائي قال د. امين مكي مدني: «مشروع القانون يفرق بين المسلمين وغير المسلمين، لانه يقول غير المسلمين في الجنوب والمسلمين في الشمال، يفرق بين المسلمين والمسلمين لأن المسلمين في الجنوب لا تنطبق عليهم الحدود، والمسلمين في الشمال تنطبق عليهم الحدود، ويفرق بين المسيحي والمسيحي لأن المسيحي في الشمال تنطبق عليه الحدود والمسيحي في الجنوب، أو غير المسلم في الجنوب، لا تنطبق عليه، فكيف يمكن لدولة إسلامية ان تستثني مسلمين من قانون يقولون انه جاء من الكتاب والسنة والآية القرانية تقول (ومن لا يحكم بما انزل الله فاؤلئك هم الكافرون)». وعن الردة كحد، ضمن نصوص مشروع القانون، قال د.أمين مكي مدني «الردة حسب أي كتاب فقه أو دين هي الخروج عن الإسلام، ان تكون مسلما وتخرج عن الإسلام. لكن الردة عندهم هي جريمة كل من يروّج للخروج من ملة الإسلام، والمعني أن ما نقوله الآن في هذه الندوة يمكن ان يفسر من وجهة نظرهم بأنه ترويج للخروج من ملة الإسلام.. لماذا؟ لانك تختلف معهم في وجهات النظر ولا تري ما يرونه بالنسبة لتطبيق قوانين الشريعة ويمكن ان تعدم لآرائك وافكارك» وعن نص الردة في مشروع القانون قالت د/صفية صفوت «تعريف الردة في مشروع القانون تعريف فضفاض يمكن ان يتسع ليشمل أي شيء مما سيكون بلا شك بمثابة عذاب مسلط علي الرؤوس» وعن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية اضافت د/صفية صفوت.. «ان قضية تطبيق الشريعة ومتي يمكن تطبيقها موضوع ثار حوله جدل طويل وقد أبدي الكثيرون من الفقهاء رأيهم بانه يجب قبل أن يتم تطبيق هذه القوانين ان يتوفر المجتمع الإسلامي الكامل، كما ذكر العالم الجليل الاستاذ محمد أسد، والذي ذكر ان أي واجب في الإسلام يقابله حق وان المجتمع الإسلامي الذي يود ان يطبق هذه القوانين الصارمة يجب ان يكون مجتمعاً تقوم فيه الدولة بتوفير كافة متطلبات الحياة، من تعليم وسكن وعلاج وعمل. وعليه يحّون علي الافراد اطاعة تلك القوانين، وتجب عليهم عقوباتها الصارمة حال اخلالهم بها. اما الدولة التي تعجز عن توفير هذه المتطلبات فلا يجوز لها ان تطلب من مواطنيها ان يرتضوا تطبيقها عليهم» وعن وجهة نظرها في مشروع القانون قالت أيضا: «ذكرت المذكرة التفسيرية للقانون ملامح المشروع الأساسية من ناحية التبويب والضبط وخلافه، وجاء في باب الضبط انه قد تم ضبط الصياغة باستعمال اللفظ العربي الاصيل وباحكام التعبير عن دقائق المعاني وبمراعاة الفقه الجنائي المتطور. ونظرة واحدة علي نصوص المشروع تظهر بوضوح انه يفتقر إلي الاحكام في الصياغة، فقد جاءت عبارات نصوصه فضفاضة في اكثر من موضع مما يجعلها بعيدة عن مراعاة الفقه الجنائي المتطور كما زعمت. وقد تم ذلك باجمال الكثير من الاحكام في مواد

مختصرة أدت بذلك إلي اختزال مواد القانون من ٤٥٧ مادة في القانون الحالي إلي ١٨٨ مادة فقط في مشروع القانون. وهذا بالطبع عيب خطير في صياغة اي تشريع جنائي، والذي يجب ان يكون مفصلا باحكام حتي لا يدع مجالا للشك أو للتغول علي حريات الافراد أو حقوقهم. فالمعروف ان القانون الجنائي هو اكثر القوانين مساسا بحريات الافراد وكرامتهم، وان هذا النوع من القوانين الفضفاضة الصياغة مرفوض في الفقه الجنائي الحديث، حيث ان هدفها تجريم الجميع، كما انها تفتح الباب امام القاضي للتدخل بدور تشريعي يؤدي لأن يصبح القاضي مشرعا وليس حكما. وهو تغّول علي قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ومع مراعاة ان قانون اصول الاحكام القضائية قد تم تعديله حتي يمنع القاضي من مباشرة اي دور في المسائل الجنائية، فان مشروع قانون العقوبات الجديد جعل هذا التعديل غير ذي جدوي، واعاد للقاضي سلطة تشريعية غير محدودة.. وعلي الرغم من ان القانون يدعي الاستغناء عن الاسراف، فاننا نجد انه فيما يتعلق بجرائم بعينها افاض في صياغة النصوص باتساع لم يسبق له مثيل لاسباب واضحة، وهي انها نصوص ذات عقوبات غليظة. فقد رصد علي سبيل المثال لجرائم شرب الخمر ولعب الميسر أربع مواد، كما رصد اثني عشر مادة لجرائم العرض والسمعة والاداب العامة، وأربعة مواد لجرائم القذف، وثماني مواد لجرائم الحرابة والسرقة. وهذا عدد كبير من النصوص إذا ما قورن بالعدد الكلي لنصوص القانون الاجمالية وهو ١٨٨ مادة.. ان الناظر لمثل هذا القانون ومثل هذا العدد الكثير من النصوص الذي يخصص لهذه الجرائم ويكل هذه الافاضة لا يسعه سوي الاعتقاد ان اكثر السودانيين هم من شاربي الخمر واللصوص أو قطاع الطريق مما يستدعي توجيه جل اهتمام الشارع إلي هذا النوع من الجرائم»[٩٣].

ولنري الآن ماذا قالت الجبهة الإسلامية القومية في مواجهة هذا السيل الجارف من الانتقادات والمعارضة لمشروع القانون الجنائي..؟

في رأي حافظ الشيخ، أحد اقطاب الجبهة الإسلامية القومية، وعضو اللجنة التي قامت بصياغة مشروع القانون الجنائي «ليس هناك قانون يسري في الشمال وآخر يسري في الجنوب.. وانما قانون الجنايات يسري علي كل السودان، وهو يشمل ستة حدود: السرقة والحرابة والزنا والقذف والقتل والردة.. وإذا كان الجنوبيون يهدّدون بالانسحاب اليس من حقنا نحن كشماليين ان ننسحب ايضا ونكون لنا برلمانا آخر؟.. والذي لا يقبل بهذه القوانين فلينسحب.. نحن لم نبدأ الحرب، فليسأل عنها الذي بدأها.. أي إنسان يطالب بالسلام في ظروف الحرب غير صادق في نواياه، ونحن سوف نقوي الجبهة الداخلية ونواجه الحرب بحرب مثلها.. دعاة المؤتمر الدستوري ضد الشريعة، هم يتوهمون اننا سنتنازل عنها كي يمررون مخططاتهم ضدها عبر المؤتمر الدستوري، واعتقد ان المؤتمر الدستوري ما هو إلا

«حجوه أم ضبيبينة» اي حكاية ليس لها نهاية.. وإذا كان المقصود بالمؤتمر الدستوري حل مشكلة الجنوب فعلي الجنوبيين أن يتقدموا بحلول ومقترحات للبرلمان بهدف عقد المؤتمر الدستوري لحل هذه المشكلة، خاصة وانهم ممثلون في البرلمان». وحول ما إذا كان القانون الجنائي الجديد اسوأ من قانون عقوبات ٨٣ قال حافظ الشيخ «القانون الجنائي الجديد استبعد قانون عقوبات ٨٣، كذلك ما ادخل عليه من قانون امن الدولة، واستبعدت القوانين الفضفاضة، وضبطنا صياغتها في القانون الجديد، وجعلناها محددة.. وكانت هناك جرائم مطلقة في قوانين سبتمبر ٨٣ حدَّدناها في الوظيفة العامة ومسئولية الموظف العام.. كانت قوانين سبتمبر ٨٣ فيها إثارة كثيرة جدا، فالسرقة مثلا كانت وحدها لها سبعة أو ثمانية انواع اختصرناها إلي سرقة واحدة عقوبتها لا تتجاوز كذا سنة سجن، وكانت هناك مصطلحات في أول القانون، حوالي ٧٠ مصطلحا، تشكل ٧٠ مادة اختصرناها إلي ١٥ مادة.. والدية كانت عقوبة فجعلناها في القانون الجديد تعويض.. وادخل شيء جديد، وهو شركات التأمين، في جرائم التأمين تدفع هي الديه وجعلنا المهندسين والاطباء والقضاة متضامنين ماليا في هذا الجانب.. والقانون عالج ايضا نواحي كثيرة جدا لا استطيع الافصاح عنها الآن إلا بعد اعلان القانون» [٩٤]

ونشير إلي ان العديدين قد تناولوا اباحة مشروع القانون اشتغال الموظفين بالتجارة، واعتبروا ان تلك النصوص تشكل الاساس القانوني لانهيار الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة واشاعة الفساد المالي والاداري فيها نتيجة اشتغال الموظفين بالتجارة.. علي ان الاتجاه للإنتقاص من المكاسب الديمقراطية وتقييد الحريات العامة في ظل حكومة الوفاق لم يقتصر علي الحماس لتمرير مشروع القانون الجنائي في مجلس الوزراء فقط، بل استثمرت حكومة الوفاق ظروف كارثة السيول والفيضانات وقامت في اغسطس ١٩٨٨ بتجديد لائحة الطوارىء وادخال تعديلات عليها بتعجل وفي سرية تامة ولاسباب واهية، حيث أجازت الاعتقال التحفظي لاجل غير محدد، ومنعت الاجتماعات والمظاهرات والندوات والجمعيات العمومية للنقابات، والاضراب عن العمل، وتحديد الاقامة والحركة بالاشتباه وحظر التجول والتفتيش دون أوامر قضائية، وتشكيل المحاكم الخاصة.. وحددت عقوبات لمخالفة اللائحة تصل حد الاعدام والسجن المؤبد والمصادرة. وهي بهذا المعني تتعارض مع النصوص الدستورية الخاصة بالحريات العامة والحقوق الاساسية.. كما تتعارض مع وثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي وقعت عليها الحكومة السودانية في ١٩٨٦/٣/١٥، وتلزم مادتها الثالثة الحكومة باخطار الامين العام للامم المتحدة، وجميع الدول الموقعة علي الوثيقة، بنصوص اللائحة والاسباب التي فرضتها. وقد قال عنها الصادق الشامي، المحامي عضو مجلس نقابة المحامين «انها تهدر الحريات العامة وتتعدي علي الحقوق الاساسية للمواطنين

وترجع بالبلاد إلي قانون أمن الدولة أيام النظام المايوي المباد».

ومع ضراوة المعركة ضد القانون الجنائي ولائحة الطواري، وعجز الحكومة في درء آثار كوارث السيول والفيضانات، صدر في أديس ابابا بيان مشترك من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة تحرير شعب السودان أعلن فيه أن لقاءا تم في الفترة من ١٨ إلي ٢٠ اغسطس بحث جميع المشاكل القومية واستعرض كافة الحلول العملية لدفع عملية السلام إلي الأمام.. وقد ترأس وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي سيد أحمد الحسين، بينما ترأس وفد حركة تحرير شعب السودان د/لام اكول.. وجاء في البيان ان وجهات نظر الطرفين متطابقة تماما، حيث اتفقا علي ضرورة استمرار الحوار للوصول إلي الصيغة العملية التي ستدفع وتحقق قيام المؤتمر الدستوري المرتقب. وقال البيان ايضا انه انطلاقا من حرص الطرفين علي وجوب تحقيق اماني الشعب في السلام الحقيقي والاستقرار تم الاتفاق علي الآتي: -

«١. ضرورة اللقاء مرة أخري بين الوفدين في فترة لا تتعدي الاسبوعين من تاريخ إعلان هذا البيان.

٢. ضرورة لقاء الزعيمين السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، والدكتور جون قرنق دي مابيور رئيس القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، في القريب العاجل.

٣. يناشد الطرفان الأسرة الدولية والمنظمات الإنسانية والخيرية بالاسراع في تقديم المساعدات للمتضررين من آثار السيول والفيضانات خاصة في الخرطوم والشرق والشمال. ٤. يناشد الطرفان كل القوي السياسية السودانية ضرورة العمل الدؤوب لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق رغبة شعبنا في السلام والاستقرار عن طريق عقد المؤتمر القومي الدستوري في القريب العاجل.

٥. يناشد الطرفان كل أبناء شعبنا العظيم التحلي باليقظة التامة وتفويت الفرصة علي القوي المتربصة بالشعب والتي ترفض الاجماع الوطني وتعرض البلاد للتفرقة والشتات».

وتعليقا علي ذلك أدلي الصادق المهدي بتصريحات إيجابية اعتبر فيها البيان المشترك عملا ايجابيا يصب في مجري محاولات حل مشكلة الجنوب سلميا، واعلن عن ترتيبات لاجتماع مشترك بينه وجون قرنق في إحدي العواصم الافريقية. وبشكل عام فقد وجد البيان المشترك بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة تحرير شعب السودان ارتياحا حمل تفاؤلا كبيرا وسط كل القوي السياسية والنقابية، عدا الجبهة الإسلامية القومية، لا سيما وان اللقاء قد زج ثاني اكبر الاحزاب السياسية بالبلاد في عملية السلام، حيث لم يشارك مطلقا في كل

المشاورات التي سبق ان جرت بين القوي السياسية وحركة تحرير شعب السودان.. وساعدت علي انجاز هذه الخطوة وساطات سودانية وعربية عديدة. وبحكم ثقل الحزب الاتحادي في الساحة السياسية وعلاقاته العربية المتطورة، فقد احدث البيان المشترك اضطرابا في الموازنة السياسية وخلخلة في العلاقات بين احزاب حكومة الوفاق وفي تماسكها وادائها اليومي.

استمرت المناقشات في مجلس الوزراء وانقضت مدة الشهرين، التي حددتها الجبهة الإسلامية القومية لاجازة مشروع القانون الجنائي، دون اجازته ودون انسحاب الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق. وفي ١٧ سبتمبر اصدر مجلس الوزراء بيانا رسميا عقب جلسة صاخبة اقرّ تحويل الخلافات المستعصية حول التشريع الجنائي إلي الجمعية التأسيسية بعد مناقشات استغرقت اكثر من شهرين.. وحول الاطار الذي مرر به مجلس الوزراء مشروع القانون الجنائي قال عثمان عمر، وزير الاسكان، ان مجلس الوزراء قد «وضع مقدمة تؤكد الحرص علي الحقوق الأساسية للمواطنين كما جاءت في المواثيق الدولية، وفتح باب الاجتهاد في المسائل الفقهية، وعدم الالتزام بأي رأي مذهبي لأي جهة، والمسائل الفنية في الصياغة وترقيم المواد تؤخذ من مجموع الاجتهادات المقدمة أمام لجنة التشريع والشئون القانونية»(٩٥). وفي احالة مشروع القانون الجنائي للجمعية التأسيسية قال محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي «الواقع ان الخلافات في مجلس الوزراء حول هذا المشروع هي التي ادت إلي وضع تحفظات، ولذلك حُوّل الموضوع للجمعية التأسيسية بما حوله من نقاط خلاف اساسية وجوهرية. وفي اعتقادي ان هذا ما كان يجب ان يتم. فما دام الامر محل خلاف، فقد كان من الافضل ان يستمر بحث الامر في اطار الاحزاب حتي يتم التوصل إلي الصيغة المناسبة، ولكن ان يحول المشروع إلي الجمعية التأسيسية بما فيه من خلافات، فهذا أمر غير مألوف، من ناحية ثانية فان وجود هذه التحفظات أو الخلافات في وجهات النظر تجعلنا نقول ان مجلس الوزراء لم يجز المشروع، ولكن وافق علي تحويله إلي الجمعية التأسيسية.. إذ كيف يجيز مجلس الوزراء المشروع وهناك خلافات ولم يتم التصويت بشأنه؟» اما اختلاف الاحزاب الجنوبية المشاركة في حكومة الوفاق مع تحويل مشروع القانون الجنائي للجمعية التأسيسية، فقد عبر عنه الدواجو إذا قال «ان ادخال القانون الجنائي دائرة الجمعية التأسيسية قبل حسمه في مجلس الوزراء يعني التوجه لإجازته بالاغلبية الميكانيكية داخل الجمعية التأسيسية في قضية لابد من حسمها بالوفاق»(٩٦). ورفعت كتلة المعارضة البرلمانية التي يتزعمها البابا سرور مذكرة انتقدت فيها القانون وقدمت عرضا موجزا لرؤية الاحزاب الافريقية السودانية للخلفية التاريخية لمشروع الدولة الدينية في السودان، وهي رؤية تعكس عمق شكوك الجنوبيين في الحكومات والاحزاب الشمالية الحاكمة منذ فجر الاستقلال حتي حكومة الوفاق ١٩٨٨. تقول المذكرة أن هذا التوجه بدأ في أول برلمان بعد الاستقلال عندما

طرح مشروع الدستور الإسلامي، وفي فترة حكم الجنرال عبود اتخذ شكل إجراءات لأسلمة وتعريب الجنوب، وكان لابد ان تؤدي إلي تأجيج نيران الانفصال في نفوس الجنوبيين. وتجددت هذه المساعي عام ١٩٦٨ عندما طالبت احزاب الامة والاتحادي وجبهة الميثاق (الاخوان المسلمون) بالدستور الإسلامي، ولكن هذا التوجه وجد معارضة ابناء الجنوب والقوي الوطنية الديمقراطية في الشمال مما أدي إلي افشاله وانقلاب جعفر نميري عام ١٩٦٩. ووضعت المذكرة يدها علي أهم سلبيات مشروع القانون الجنائي المتمثلة في استثناء الجنوب وثنائية القوانين التي تؤدي إلي فصل الجنوب فعليا في المستقبل. واعلنت كتلة الاحزاب الافريقية السودانية مقاطعة كل جلسات الجمعية المتعلقة بمناقشة مشروع القانون والانسحاب من عضوية لجنة السلام التي شكلت مؤخرا بين الحكومة والمعارضة، والتضامن مع كافة القوي الوطنية من النقابات والمنظمات الجماهيرية والاحزاب خارج الجمعية من اجل فضح سلبيات المشروع واسقاطه. وبذلك اعادت المذكرة المشاكل التي جذورها، إلي التاريخ والجغرافيا، إلي التمايز العرقي والثقافي وتعدد الاديان في السودان(٩٧). أي إلي التمايز بين الشمال الذي تغلب فيه الثقافة العربية الإسلامية والجنوب بثقافاته الافريقية.

وقامت نقابة المحامين، أيضا، بتحرير مذكرة ناشدت فيها اعضاء الجمعية التأسيسية والحكومة عدم التسرع والاستعجال في اجازة مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨ لأن صياغته تمت في ليل بعيدا عن الحوار والتداول، مما جعل شعبنا يجمع علي رفضه جملة وتفصيلا. واكدت المذكرة علي ضرورة اتاحة الفرصة وافساح المجال للحوار الجاد في أوساط الخبراء القانونيين والعلماء والاحزاب السياسية والتجمعات الجماهيرية والفنوية، وهذا بالتأكيد يستدعي سحب المشروع الجنائي فورا من مضابط الجمعية التأسيسية واخضاعه للدراسة(٩٨) ولعل السبب المباشر في تعاظم المعارضة واشتدادها بعد ايداع مشروع القانون الجنائي لدي الجمعية التأسيسية يكمن في اصرار اعلام الجبهة الإسلامية القومية ورئيس الوزراء، في المراحل الأولي لإيداعه، علي تكييف ذلك باعتباره اجازة من مجلس الوزراء لمشروع القانون الجنائي، فجاء رد الفعل واضحا من كل الاحزاب المشاركة في حكومة الوفاق علي هذا التكييف، خاصة بعد عرضه للاجازة في مرحلة القراءة الثانية، والتي شهدت تصاعدا في حملة المعارضة لمشروع القانون، وامتد رد الفعل حول ما قيل عن إجازة لمشروع القانون في مجلس الوزراء ليشمل رئيس الوزراء نفسه، حيث اعترف الصادق المهدي بأن مشروع القانون لم تتمّ اجازته في مجلس الوزراء وان التباسا حدث حول الموضوع(٩٩).

وفي ١٩٨٨/١٠/٤ وضع مشروع القانون للاجازة في مرحلة القراءة الثانية إلا أن ذلك لم يتم وتقدم زعيم الجمعية التأسيسية/ حسن شيخ ادريس/ باقتراح، نيابة عن رئيس الوزراء الصادق المهدي، يتكون من سبع نقاط لحسم الخلافات حول البنود المختلف عليها في

مشروع القانون الجنائي فأجازت الجمعية التأسيسية مقترحه.. وتدور نقاطه السبع حول: -

١- اصدار قانون جنائي مستمد من المادة ٤ من الدستور الانتقالي وملتزم بتطبيق الحدود الشرعية، ويعمل علي التوفيق بين الجميع.

٢- التفاوض لايجاد صيغة استثناء عادلة ومقبولة للعاصمة فيما يتعلق بتطبيق الحدود الشرعية.

٣- تفاصيل الحدود المختلف عليها يتفق عليها.

٤- اعادة صياغة البنود الاخري قابلة للتعديل.

٥- مع تلك التحفظات تقرُ الجمعية التأسيسية القانون المقدم لها من الحكومة بحيث يشكل أجندة تناقش باعتبار ان المشروعات الآتي بيانها مصادر للمناقشة.

(أ) مشروع الحزبين (الاتحادي الديمقراطي - حزب الأمة).

(ب) مشروع لجنة الوفاق الذي شاركت فيه كل الاطراف السياسية.

(جـ) مشروع الجبهة الإسلامية القومية.

(د) مسألة استثناء العاصمة.

٦- لجنة التشريع تبحث المشروع مستهدية بالمصادر المشار إليها وتحقق الاتفاق حول جميع النقاط إذا استطاعت.

٧- تقود لجنة التشريع مناقشة واسعة للموضوع وتقدم للجمعية التأسيسية في مرحلة التقرير نصا فيه أوسع مقدار من الاتفاق وفيه تحديد لنقاط معينة تحسمها الجمعية التأسيسية بالاغلبية(١٠٠)

ويذكر انه عندما عرضت النقاط السبع للتصويت وقف النائب محمد عثمان مكي. أحد اقطاب الجبهة الإسلامية القومية، ملوحا بالقانون قائلا بأن ما يجب التصويت عليه هو هذا القانون، فرفضت الجمعية التأسيسية بالاجماع ما تقدم به.. وقد اصدر محمد يوسف محمد، رئيس الجمعية التأسيسية، ومن اقطاب الجبهة الإسلامية القومية، بيانا عقب اجازة النقاط السبع التي تقدم بها زعيم الجمعية، قال فيه ان مشروع القانون الجنائي أجيز في مرحلة القراءة الثانية(١٠١). كما اصر اعلام الجبهة الإسلامية القومية علي ان الاتفاق السياسي الذي اجيز عبر النقاط السبع انما هو اجازة لمشروع القانون الجنائي في مرحلة القراءة الثانية، مثلما اصرت بان تحويله من مجلس الوزراء إلي الجمعية التأسيسية يعتبر بمثابة اجازة له من مجلس الوزراء. وتعليقا علي ما حدث امام الجمعية الثانية قال محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي.. «ان الجمعية التأسيسية لم تجز مشروع القانون المقدم من

د/حسن الترابي، بل اجازت مشروع الاتفاق المقدم مع مشروعات القوانين المقدمة من حزبي الاتحادي والامة ولجنة النصري واية قوانين اخري للجنة التشريع بالجمعية». وانتقد مغالطات رئيس الجمعية التأسيسية حول هذه القضية، قال: «انه إذا صدقت النوايا حول القوانين الإسلامية فان المشروع المقدم من اللجنة المشتركة من حزبي الاتحادي الديمقراطي والامة وتمت صياغته في مكتب النائب العام قد أعد في اكتوبر ١٩٨٧، وقدم من قبل الحزب الاتحادي الديمقراطي لاحزاب الوفاق في مايو الماضي، واكد الميرغني حرص حزبه علي اجازة قوانين بديلة لقوانين سبتمبر وان الاساس لها يجب ان يكون مشروع القانون المقدم من حزبي الامة والاتحادي وان لجنة التشريع ستبدأ في مناقشة مشروعات القوانين بعد اعادة تشكيلها».. وحول ما تردّد عن رفض اعادة تشكيل اللجنة قال الميرغني «إذا حدث ذلك فانه يعني المزيد من التعطيل لاجازة القوانين»[١٠٢]. وفي اجابة علي سؤال من صحيفة الاتحادي، الناطق باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي، ادلي خلف الله الرشيد، رئيس القضاء الاسبق، برأيه فيما حدث بجلسة الجمعية التأسيسية المشار إليها قائلا: «ان تفسير الاتفاق المجاز بانه اجازة لمشروع القانون في مرحلة القراءة الثانية انما هو تفسير خاطئ»، لأن هذا لا يتفق مع اللائحة والاجراءات البرلمانية. اما التفسير الصحيح فهو ما ذهب إليه السيد رئيس لجنة التشريع بالجمعية التأسيسية، لأن هناك بديلين لا ثالث لهما: اما ان تعتبر اجازة الاتفاق قرارا سياسيا باحالة النقاط السبعة المضمنة فيه إلي لجنة التشريع لدراسة المشروع المقدم من النائب العام، والذي يعرف بـ (قانون الترابي) وذلك لدراسته مع المشاريع الاخري المقدمة، ثم يقدم مشروع قانون جديد إلي الجمعية التأسيسية. واما إذا كان ما تم باجازة الاتفاق قراءة ثانية لمشروع قانون الترابي فان هذا يعتبر سقوطا لهذا المشروع، لأنه لم يجز كله.. والمفروض ان لا يجاز مشروع القانون دون اعتراض علي اية جزئية من جزئياته.. وإذا تم الاعتراض علي اية جزئية منه فانه يعتبر ساقطا»[١٠٣]. ويذكر ان تاج السر منوفلي/ رئيس لجنة التشريع في الجمعية التأسيسية (اتحادي) وصف اجازة النقاط السبع بانه اتفاق سياسي لا يعتمد علي اللائحة وهو اتفاق سياسي في المقام الأول ولا يستند علي جوانب اجرائية نظرا للتحفظات والاختلافات التي صاحبت مشروع القانون الجنائي[١٠٤]. وخلاف موقف الاحزاب الجنوبية المشاركة في الحكومة من مشروع القانون الجنائي، وكذا الوضوح في موقف الحزب الاتحادي المعارض له، فقد اعلن الحزب القومي المشارك في الحكومة علي لسان امين بشير فلين، عضو الجمعية التأسيسية ووزير السياحة، تعليقاً علي ما حدث في الجمعية التأسيسية: «ادخلنا في مجلس الوزراء ستين تعديلا علي المشروع اضافة إلي عدد كبير من التحفظات، وكنت من دعاة عدم مناقشة مثل هذه القوانين في الظلام، وقد تحقق ذلك بتحويل المشروع إلي الجمعية التأسيسية.. واقول أن ما تم في جلسة الجمعية التأسيسية هو ببساطة اتفاق علي كيفية

مناقشة المشروع المقدم إلي جانب مشاريع القوانين الاخري، التي اصبحت مصادر للتشريع، وان تناقش جميع هذه المشاريع مع بعضها وبموجب الاقتراح الذي قدمه زعيم الجمعية، وبموجبه وقفنا إلي جانب الاقتراح وهو انه ليس ثمة قانون قد أجيز في أي مرحلة من المراحل وما حدث اتفاق سياسي»[١٠٠].

وهكذا اعتبرت كل الاطراف المشاركة في الحكومة ان ما حدث في الجمعية التأسيسية هو اتفاق سياسي ولا يمكن اعتباره، باي حال، اجازة لمشروع القانون الجنائي، فيما عدا الجبهة الإسلامية القومية، التي اصرت علي ان مشروع القانون تمت اجازته في مرحلة القراءة الثانية. وفي هذا الصدد لسنا في حاجة لاستعراض آراء كتلتي المعارضة السودانية الافريقية والديمقراطية، وكذا الأمر بالنسبة لقوي المعارضة خارج الجمعية ممثلة في الاحزاب والنقابات، ولكننا نكتفي باستعراض وجهة نظر احد القانونيين المستقلين (مسيحي الديانة) ثم أبراز وجهة نظر احد قادة الجبهة الإسلامية القومية.. يقول الأستاذ جريس أسعد المحامي: «ان الموضوع الذي احيل للجمعية التأسيسية، طبقا لقرار مجلس الوزراء، هو تقرير اللجنة الوزارية حول المسائل الخلافية في مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨، ومذكرة رئيس مجلس الوزراء، وهذه المسألة ثابتة ثبوتا قطعيا بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٤، ولكن الذي حدث في الجمعية هو عدم طرح تقرير اللجنة الوزارية أو المذكرة، وانما طرح مشروع القانون الجنائي، الذي أعده ديوان النائب العام بحسبان ان ما قدم للجمعية هو شرع الله وشرع الله لا يجوز الاعتراض عليه. ولكن حقيقة الامر ان مشروع القانون الجنائي ليس هو شرع الله، فالمواد التي تتحدث عن الحدود هي ثماني مواد فقط، وهذه مختلف عليها، أما باقي المواد وهي ١٨٠ مادة، فلم ترد لا في الكتاب ولا في السنة، ولذلك فهي ليست شرع الله وجميعها متعلقة بالجرائم وعقوبات وضعية لا صلة لها بالشريعة الإسلامية، فعلي سبيل المثال المادة ٧٦ تعاقب أي شخص أو نقابة أو اتحاد عند التوقف عن العمل بالنسبة للخدمات العامة حتي لو كان التوقف مشروعا وبالمسوغ القانوني، وهذه الجريمة لم يعرفها التشريع الإسلامي ولا الفقه ولا الكتاب والسنة.. والثابت مما طرح امام الجمعية في جلسة القراءة الثانية، طبقا للواقع ومضابط الجمعية، انها قد اجازت اقتراح السبع نقاط، الذي قدمه السيد حسن شيخ ادريس زعيم الجمعية، وهذا الاقتراح فقط هو الذي تم التصويت عليه، ولم يتم التصويت علي مشروع القانون الجنائي في مرحلة القراءة الثانية، لأن الحكومة أرادت هذا حسب الاتفاق السياسي الذي توصلت إليه، والذي قدمه زعيم الجمعية. ولذلك يكون مشروع القانون الجنائي قد سقط ولا يعتبر قانونا مجازا إلي مرحلة اللجنة والقراءة الثالثة، وإذا تم هذا في المستقبل فان هذا القانون سيكون قانونا غير دستوري ويكون واجبا الحكم ببطلانه، ومصير هذا القانون هو وضعه في أجندة أو مسودة خاضعة لدراسة لجنة التشريع مع غيره من مشروعات القوانين

المودعة لديها. وفي اعتقادي ان اللجنة ستقوم بصياغة مشروع جديد للعقوبات يتم طرحه علي الجمعية بالطرق التي تسمح بها اللائحة، اما بالنسبة للحدود الإسلامية فيقترن تطبيقها ويشترط قيام المجتمع الصحيح المعافي الذي تكتمل فيه أسباب العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من كافة الوجوه، وهذا هو الرأي الراجح في الفقه الإسلامي، وهذا هو رأي الرسول (*) حينما قال «تعافوا في الحدود» أي أنه يريد التسامح في الحدود لانها عقوبات شديدة. والمجتمع السوداني بحالته التي يعيشها الآن يعتبر من اكثر المجتمعات ناقصة العدالة بكافة انواعها، واكثر المجتمعات حاجة إلي المسكن والمأكل والمشرب والملبس والتعليم والأمن والعلاج. ولذلك لا يمكن ان تغلظ علي الشعب السوداني بالحدود، وفي التعازير وهي العقوبات العادية بالسجن والغرامة، ما يكفي لردع الخارجين علي القانون ولا تثريب علي المحاكم والسلطة الحاكمة ان هي أرجأت او اوقفت تطبيق الحدود ولا يعتبر هذا خطأ من ناحية التشريع الإسلامي. وفي هذا يقول الأستاذ المستشار/ حسن الهضيبي، المرشد العام الاسبق للاخوان المسلمين، والذي عمل محاميا وقاضيا ومستشارا بعد تخرجه من الجامعة عام ١٩١٥، حيث شهد عند استدعائه في قضية محمود عبد اللطيف، التي جرت عام ١٩٥٤ في القاهرة، بانه طبق قانون العقوبات المصري الخالي من الحدود الإسلامية اثناء توليه منصب القضاء، وقد كان مرتاح الضمير طوال هذه المدة، ولم يكن يري ان في هذا خروجاً عن الإسلام. بالنسبة للسودان، وهو بلد متعدد الاعراق والاجناس والعناصر والثقافات والديانات، فهو قطر متعدد التركيب، وانسب قانون لهذه التركيبة هو القانون الوضعي الذي لا يستند علي عقيدة دينية بعينها، وهذا المنهج يوحد ابناء الأمة السودانية، في حين أن تغليب عقيدة دينية علي غيرها يضعف الوحدة ويضعف الحس الوطني لدي افراد الشعب السوداني»[١٠٦].

وفي مواجهة كل ما قيل حول تكييف وضع مشروع القانون الجنائي امام الاجهزة والمؤسسات المشار إليها، ذكرت الجبهة الإسلامية القومية في تصريحات ادلي بها محمد الحسن الأمين، عضو الجمعية التأسيسية، واحد قادتها، ما يلي: «اي مشروع قانون يأتي إلي الجمعية التأسيسية تكون امامه ثلاثة احتمالات.. اما ان يجاز أو يرفض أو يؤجل فلا احتمال آخر، وما حدث مؤخرا اثناء مناقشة القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨ من اقتراحات واختلافات لا يخرج عن كونه سيقود الجمعية إلي واحد من الاحتمالات الثلاثة، ان ما حدث في الجمعية كان اجازة للقانون المقدم إلا أنها جاءت في صورة تحفظات محددة وباضافة بعض القوانين لتكون مصاحبة للقانون الأساسي الذي كان مطروحاً للنقاش.. إذن فقد اجيز القانون في مرحلة القراءة الثانية، وتم تحويله للجنة التشريع، فلا يمكن ان يصل للجنة مشروع غير مجاز من الجمعية وتحويله للجنة يعني ان الجمعية اجازته واجازت السمات العامة باعتباره قانونا اسلاميا، واضافة القوانين الاخري المصاحبة قصد منه الوصول في النهاية لصيغة القانون

الذي توافق عليه اللجنة.. إذن وكما قلت لا يمكن احالة أي مشروع للجنة ما لم يكن مجازا، وهذا ما حدث بالنسبة لإحالة المشروع للجمعية التأسيسية التي لا تقبل اي قانون حكومي لم يجز من مجلس الوزراء، فبمجرد وصول هذا المشروع للجمعية يكون المفهوم انه اجيز من مجلس الوزراء، نفس الشيء بالنسبة للاحالة للجنة التشريع فلا يمكن قبول اي قانون ما لم يمر بمرحلة القراءة الثانية، سواء قدم من شخص أو من الحكومة، فإذا أحيل هذا القانون، مع بقية الملاحظات المصاحبة له، والمشاريع التي يجب ان تطّلع عليها اللجنة بالقرار، يكون لمرحلة التقرير، الذي سيصدر من اللجنة، ثم إلي مرحلة القراءة الثالثة، وكل ذلك يعني ان الاجراءات مستمرة بصورة طبيعية جدا.. فالاقتراح المجاز يقول ان مشروع القانون يجاز كأجنده، وذلك يعني اعتباره اساسا للنقاش.. اصلا كان الخلط في ان بعض النواب كانوا يرون انه لا يجوز تعديل هذا القانون، لكنه قانون يمَل التعديل في كل المواد بشرط ألا يمس التعديل السمات العامة من حيث أنه قانون جنائي إسلامي، فيجب ان تبقي هذه السمات ولكن يمكن ان تعدل كل مواده الـ(١٨٨) ويمكن ان تضاف له ١٠٠ مادة.. فلا شيء يمنع هذا.. وجاءت التحفظات لتقرّ هذا الأمر»[١٠٧].

ودون الدخول في مغالطات وجدل عقيم فان المسألة الاكثر حسما للموضوع لا تكمن في التفسير أو نصوص لائحة الجمعية بقدر ما ترتبط بحقيقة أن الجمعية التأسيسية مؤسسة نيابية لا تخرج في تكوينها عن احزاب الامة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية والاحزاب الجنوبية والكتلة الديمقراطية والحزب القومي.. وقد اعلنت هذه الاحزاب جميعها عدا الجبهة الإسلامية القومية، وبما في ذلك الصادق المهدي صاحب الاقتراح الذي اجيز، اعلنوا جميعا ان ما حدث كان اتفاقا سياسيا ولا يعني اجازة مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨، والذي قام بتقديمه لمجلس الوزراء د. حسن الترابي، النائب العام، ثم أحيل للجمعية التأسيسية بآراء محددة..

وقد ادي تعنت الجبهة الإسلامية القومية في الالتفاف علي الاجماع الذي تبلور حيال مشروع القانون الجنائي إلي عزلة خانقة زاد من قبضتها علي عنقها موقفها من التطورات التي شهدتها الساحة السياسية علي صعيد الجهود المبذولة لاحلال السلام في البلاد.. ففي ١٨ اكتوبر رجع سيد أحمد الحسين من جولة المفاوضات الثانية مع وفده، حيث التقي في اديس ابابا مع وفد يمثل حركة تحرير شعب السودان، واعلن ان الجانبين توصلا لاتفاق سيعلن بعد اللقاء الذي سيتم خلال الثلاثة اسابيع القادمة بين زعيم الحزب السيد محمد عثمان الميرغني والعقيد/ جون قرنق، وأعرب عن أمله في ان تقبل القوي السياسية في السودان الاتفاق عند اعلانه كضرورة وطنية لانهاء الحرب، وقال ان حزبه ملتزم بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مهما كانت الظروف.. وقد وجد ذلك ترحيبا من كل الاحزاب السياسية عدا

الجبهة الإسلامية القومية.. وفي حزب الامة تحديدا وصف د. بشير عمر نائب الامين العام للحزب الاتفاق بأنه ايجابي ويجد كل الدعم والتأييد.. كما اعلن الصادق المهدي، رئيس الوزراء، ان المجلس سيدرس المفاوضات التي قام بها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع حركة قرنق وسيصدر قرارا بشأنها..(١٠٨) ولاحقا اعلن الصادق المهدي «ان الحكومة سوف تسن قانونا يضبط اي اتصال حزبي أو شخصي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها جون قرنق، واعتبر ان أي اتصال يتم مع حركة قرنق دون إذن من حكومته يعد خيانة عظمي».. وقد اعلنت معظم الاحزاب السودانية رفضها لأي قانون او محاولات لوقف الاتصال مع حركة قرنق.. وادانت الاحزاب الجنوبية ما أعلنه السيد الصادق المهدى باعتبار انه يؤشر على أن الحكومة اختارت الحرب بدلاً من مساعي السلام.. وواضح ان التصريح جاء ردا علي المفاوضات الناجحة التي اجراها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع حركة تحرير شعب السودان لأنه لم تكن هناك مفاوضات تجري غيرها، كما لم ترد أي اشارة عن نتائج الدراسة التي اجراها مجلس الوزراء للمفاوضات أو ان المفاوضات وضعت قيد النظر امام المجلس.. وعندما نشر تصريح الصادق المهدي الاخير كان مبعوث الحزب الاتحادي الديمقراطي، يوسف أحمد يوسف، يقوم باجراء اتصالات مع حركة قرنق في اديس ابابا لتحديد موعد ومكان اللقاء المرتقب بين السيد/ محمد عثمان الميرغني والعقيد جون قرنق.

وفى اليوم السابق لموعد سفر السيد محمد عثمان الميرغنى إلى العاصمة الأثيوبية لاجراء المفاوضات مع العقيد جون قرنق زعيم حركة تحرير شعب السودان تعرض منزل الاول في الخرطوم، لهجوم مسلح استخدمت فيه القنابل المضيئة والرصاص مساء ١٩٨٨/١١/١٠، وكانت الطلقات مدوية في تلك الساعات المتأخرة من الليل وتحمل في احشائها معان كثيرة وترسم بضوئها الخاطف اشارات واضحة في سماء البلاد، أهمها ان الجبهة الإسلامية لن تدع اتفاقية السلام تمر ولو بقوة السلاح(١٠٩) وكان للتوقيت دلالته ومعناه، فقد تم في الليلة السابقة لسفره، وفي اعقاب رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي لبيان الوحدة مع ليبيا بدعوي ضرورة حل مشاكل السودان الداخلية قبل الدخول في أي صيغة وحدوية مع قطر من الاقطار(١١٠) وعند مجيئه من اديس ابابا وتوقيعه الاتفاقية مع حركة تحرير شعب السودان، علق محمد عثمان الميرغني علي حادث اطلاق الرصاص علي منزله قائلا: «نحن احفاد كربلاء لا يثنينا الرصاص والارهاب عن الحق، ولاعلاء كلمة الله والإسلام لابد ان نرسي السلام، وبالسلام تعلو كلمة الحق، ولابد من حقن الدماء وصيانة الوحدة الوطنية»(١١١).

وفي ١٦ نوفمبر وقع الطرفان مبادرة السلام السودانية بامضاء كل من محمد عثمان الميرغني، كزعيم للحزب الاتحادي الديمقراطي، والدكتور/ جون قرنق، كرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد عام الجيش الشعبي.. وحددت المبادرة في نصوصها المطلوب

لبلوغ السلام، واشتملت علي خمسة نقاط، الأولي عن عوامل تهيئة المناخ لانعقاد المؤتمر الدستوري، وذكرت في ذلك النقاط التالية: ـ

١ـ تجميد الحدود وكافة المواد ذات الصلة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلي حين انعقاد المؤتمر الدستوري.

٢ـ الغاء الاتفاقيات العسكرية التي تؤثر علي السيادة الوطنية.

٣ـ رفع حالة الطواريء.

٤ـ وقف اطلاق النار..

وجاءت الفقرة الثانية لتتحدث عن تشكيل اللجنة القومية التحضيرية للمؤتمر الدستوري، ثم الثالثة عن مكان انعقاد المؤتمر الدستوري، الذي تقوم بتحديده اللجنة التحضيرية القومية، استنادا علي ما يرضي الطرفين، والرابعة عن تاريخه، وحدد ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ موعدا لانعقاده. والنقطة الخامسة عبارة عن مناشدة لانضمام كافة القوي السياسية لهذا الجهد من اجل السلام والاستقرار[١١٢].

وجدت مبادرة السلام السودانية موافقة وتأييد الحركة السياسية والنقابية، وبتفاؤل لاقتراب موعد بلوغ السلام.. عبر عن ذلك لحدود بعيدة موكب استقبال محمد عثمان الميرغني، كان موكبا ضخماً، لم يكن احد يتصور ان هناك رغبة وشوقاً للسلام يمكن التعبير عنه بهذه الحرارة وهذا الحجم، وربما الميرغني نفسه لم يكن يتوقع ان تخرج الخرطوم رجالا ونساء وشبابا واطفالا، ترحيبا بخطواته نحو السلام، بهذا القدر الهائل. فالزعيم نفسه لم يكن يعلم مدي تعطش البلاد للسلام، وإلا كان قد قام بمبادرته منذ وقت مبكر[١١٣]. وبقيت الجبهة الإسلامية وحدها علي موقفها، ورمت المبادرة بوقوف جهات أجنبية خلفها ومنذ البداية عملت علي اجهاضها ومنعها من ان تتحول إلي سياسة رسمية وذلك عن طريق محاولاتها المستميتة لاصدار قرار من مجلس الوزراء يمنع أي اتصالات حزبية أو شخصية بحركة قرنق وعن طريق التهديد باغتيال الميرغني بالإضافة إلي دفع حزب الأمة لتقديم اقتراح بتعديل الاتفاقية وتفويض رئيس الوزراء للتعامل مع نتائجها وتوضيحاتها. وكانت لبنود المبادرة ذات الطابع العملي جوانب تعزز من امكانيات نجاحها لأن تجميد الحدود كان امرا واقعا منذ ١٩٨٥ تقريبا، كما كان رفع حالة الطواريء ووقف اطلاق النار من المسائل الفنية التي يمكن الوصول فيها إلي رأي مشترك واتفاق عملي. وعلي الرغم من الاستعداد للاخذ والرد في مسألة الغاء الاتفاقيات العسكرية، التي تؤثر علي السيادة الوطنية، فانه بند لا معني له. ولقد كانت اطراف عديدة تري أن تمسك حركة قرنق بهذا الشرط هو نوع من التعجيز، أو من باب الشروط التي تعرض للمساومة والتسوية علي قاعدة اسقاط شرط مقابل من الطرف الذي يدير الحوار..

ويبدو ان نقاشا مستفيضا استغرقه هذا البند في المفاوضات، فجاءت صياغته.. علي هذا النحو من العمومية حيث كانت تتمسك الحركة بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر التي ابرمها جعفر نميري، والبروتوكول العسكري مع ليبيا الذي وقعه عثمان عبد الله وزير الدفاع اثناء الفترة الانتقالية بالرغم من ان الزعم بانهما ينتقصان من السيادة زعم في غير محله لانهما يقعان في اطار ممارسة السيادة مع الآخرين وتأمين دعم مشروع للقوات المسلحة من دول صديقة أو شقيقة الخ.. وهو حق من حقوق الدولة في ترتيب علاقاتها مع الآخرين. وماذا لو أثيرت مسألة الدعم الذي كانت تتلقاه الحركة من دول أخري بأنه يسلبها ارادتها كحركة وطنية وهو أدعي للاستساغة والقبول من اتهام الدولة بتوقيعها لاتفاقيات عسكرية علي انه عمل مخل بالسيادة.. وعلي العموم البند لم يكن ينطوي علي صعوبات لتجاوزه أو الاتفاق بشأنه أو إيجاد مخرج للتدليل علي توفره كعنصر مهم في تهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري.. ولكن يبدو ان الصادق المهدي، رئيس الوزراء، لم يكن مستعدا لتقرير أهمية المبادرة وضرورتها ولا لتقدير أبعاد الاستقبال الجماهيري الكبير الذي وجدته، رغم انه قام بجولة سريعة بسيارته في طريقه لزيارة الحصاحيصا، حول مطار الخرطوم لحظة استقبال الجماهير للميرغني والوفد المرافق له العائد من اديس ابابا. ورغم ان الجولة ظهرت كأنها مصادفة، يبدو ان الصادق اراد ان يتعرف شخصيا علي حجم الاستقبال وحجم تأييد الجماهير للمبادرة، ولكنها بدلا من ان تكون دافعاً لتأييده ومباركته ادت إلي احجامه وحذره وتردد موقفه من المبادرة[١١٤].

وبعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية تعرضت طائرة كانت تقل وزير الدفاع، الفريق أول، معاش، عبد الماجد حامد خليل، والفريق أول/ فتحي أحمد علي القائد العام للقوات المسلحة وقادة الافرع الرئيسية في القوات المسلحة السودانية، للاصابة بصاروخ سام ٧ فور اقلاعها من مطار مدينة واو في جنوب السودان متجهة إلي الخرطوم، وقد استطاع قائدها ان يهبط بها مرة اخري بسلام في مطار واو ادانت القوي السياسية جميعا هذه الجريمة، إلا ان انصار المبادرة لم يحمّلوا مسؤولية الحادث لحركة تحرير شعب السودان.. ونفت الحركة الشعبية بشدة مسؤوليتها عن الحادث، وأدلي زعيم الحركة جون قرنق بتصريحات نفي فيها اصداره لأوامر بمهاجمة طائرة وزير الدفاع. واعلن الصادق المهدي في بيان اصدره، ان المحاولة تدحض مرة اخري مصداقية الذين حملوا السلاح ضد الوطن، وتؤكد أن حركة قرنق غير جادة في طلب السلام وغير مالكة لأرادتها أو غير موحدة الكلمة، وطالب احزاب الوفاق بالكف عن المزايدات والمكايدات السياسية وذلك حفاظا علي صيغة الوفاق القائمة تامينا لوحدة البلاد ومصالحها وسعيا لتنميتها، واوضح أن قضايا البلاد لا يمكن تجاوزها إلا بتعاون وتكاتف كافة الفعاليات. وقال السيد محمد عثمان الميرغني «ان الحكومة والحركة الشعبية لا يزالان

في حالة حرب وليس هناك التزام بوقف اطلاق النار، وان المعارك العسكرية لم تزل دائرة وأن المطلوب في الوقت الراهن وقف الاعلام العدائي بيننا والحركة حتي تتهيأ الظروف المناسبة للسلام». وعلق وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل قائلا ان الحادث لا يشكل عائقا امام عملية السلام أو اجهاضا لمساعيها، وان المؤسسة العسكرية لازالت عند موقفها من ان الحرب ليست هي الوسيلة التي تحقق السلام، بل ان الحل السلمي مازال هو خيار المؤسسة العسكرية لحل مشكل الجنوب. ووجهت المعارضة الافريقية التهمة في ارتكاب الحادث إلي من اسمتهم دعاة الحرب، الذين لم يرضيهم موقف القوات المسلحة المؤيد للسلام، ووصفت الحادث بأنه مؤسف..

ووصفت القيادة السياسية للحركة الشعبية اتهام رئيس الوزراء لها بالتسبب في الحادث بان لا أساس له من الصحة، وان الهدف منه هو التشكيك في مصداقيتنا في البحث عن السلام. وربط بيان الحركة الشعبية ما بين الحادث الذي تعرضت له الطائرة ومحاولة اغتيال السيد/ محمد عثمان الميرغني قبل يوم من مغادرته للبلاد متوجهاً إلي اديس ابابا.. كما ذكر البيان ان السيد/ عبد الماجد حامد خليل اصبح هدفا بعد ان أعلن تأييده وتأييد القوات المسلحة للمبادرة عقب اعلان توقيتها.. وشن البيان هجوما علي الجبهة القومية الإسلامية لمواقفها العدائية المسبقة من المبادرة، واضاف ان جماهير الشعب السوداني لن تجد صعوبة في فهم ان العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الحركة الآن ولحين قيام المؤتمر الدستوري هي عمليات مشروعة ولها ما يبررها طالما انه ليس هناك وقف لاطلاق النار يمنع اجراء مثل تلك العلميات[١١٥].

ان حادث محاولة اسقاط الطائرة، ومن قبلها تعرض منزل محمد عثمان الميرغني لطلاقات نارية، انما يعكسان حقيقة ان هناك قوي مناهضة للسلام وتسعي لعرقلة مساعيه، هذه القوي موجودة في الشمال والجنوب.. داخل القوات المسلحة وفي صفوف حركة قرنق، ويمثلها ايضا بشكل واضح، الكيان السياسي للجبهة الإسلامية القومية من خلال مواقفها..

ولنري الآن ما هي ردود الفعل بالتحديد علي توقيع مبادرة السلام السودانية لدي احزاب الوفاق الرئيسية: فعلي صعيد الجبهة الإسلامية القومية، وعقب عودة محمد عثمان الميرغني مباشرة، قال د/حسن الترابي «ان مبادرة السلام جاءت لتبدل التحالفات السياسية في السودان..» ولمحّ لضلوع جهات خارجية لم يحددها في مجريات المباحثات بين الاتحاديين والحركة الشعبية.. وقال ان للجبهة الإسلامية القومية خيارات عديدة ويمكنها ان تخرج للمعارضة. وفي ٢٢ سبتمبر حاولت الجبهة الإسلامية القومية تسيير موكب مضاد لاتفاقية السلام السودانية، فجرت أعمال عنف واسعة في العاصمة.

وفي دوائر حزب الأمة، صدر بيان مساء يوم عودة وفد الحزب الاتحادي أيد الاتفاق وأعلن

عن موافقة الحزب علي تشكيل اللجنة القومية التحضيرية للمؤتمر الدستوري بالمعايير والاوصاف الواردة في البيان المشترك .. وعن تجميد الحدود قال البيان أنها جمدت سلفا بقرار من الجمعية التأسيسية لحين اصدار قوانين جديدة. وعن حالة الطواريء ووقف اطلاق النار قال البيان ان حالة الطواريء سترفع فوراً بعد وقف اطلاق النار، وعن الاتفاقيات العسكرية قال حزب الامة انه لا توجد أي اتفاقيات عسكرية مع الدول الأخري. وأضاف ان حزب الامة يري ان تتفق رؤية أحزاب الحكومة حول هذه الأمور، وان يتناول الجميع الموقف باعتدال. وناشد الحزب الرأي العام السوداني والاحزاب السياسية الابتعاد بقضية السلام عن المزايدات الحزبية درءاً لأبواب الشقة وحتي يتسني للجميع الوصول لانعقاد المؤتمر الدستوري. وعن ما يتردد من بعض الاطراف المشاركة في الحكومة والتي تصف هذه المبادرة بأنها خيانة عظمي ونكوص عن شرع الله، قال احمد سعد عمر عضو الوفد المفاوض " ان الاتفاق الذي توصلنا اليه أكبر من هذه الفقاقيع علي سطح بحر السلام، ولم ننظر اليه بأنه انتصار حزبي أو لقيادة سياسية، بل نظرتنا اليه نابعة من انه يحقق كل آمال الشعب السوداني في الاستقرار والسلام وايقاف نزيف الدم في الجنوب ووضع حد للحرب الدائرة فيه والنظر لمستقبل السودان وتقدمه فمتي تنظر هذه القوي لاتفاق السلام بهذا المنظار بعيدا عن مصالحها الذاتية؟[١١٦]

امام تزايد ضغوط القوي المؤيدة لمبادرة السلام السودانية علي الحكومة لاعلان موافقتها عليها، اعلن السيد محمد عثمان الميرغني عقب اجتماع مشترك بينه ورئيس الوزراء، في منتصف ديسمبر ١٩٨٨، ان الأخير سيعلن موافقة الحكومة علي مبادرة السلام السودانية امام الجمعية التأسيسية.[١١٧] الا ان الصادق المهدي، بعد تلاوته لبيانه امام الجمعية التأسيسة، تقدم باقتراح "المطلوب ان توافق الجمعية علي المعاني التي وردت في هذا البيان، لا سيما مساعي السلام، وان من رأي هذه الجمعية الموافقة علي عقد المؤتمر الدستوري في الحادي والثلاثين من ديسمبر وتكليف رئيس الوزراء باتخاذ جميع الاجراءات لتحقيق ذلك.[١١٨] ويلاحظ ان الجبهة الاسلامية في المراحل اللاحقة للمبادرة ومع اتساع قاعدة الموافقة أبدت استعدادها لحضور المؤتمر الدستوري سواء كانت في الحكومة أم خارجها إلا انها اعترضت علي باقي نصوص المبادرة.

وفي جلسة مناقشة الجمعية التأسيسية لبيان رئيس الوزراء والموافقة علي اقتراحه، قدم حسن عبدالقادر نيابة عن الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادي الديمقراطي، اقتراحاً يدعو الجمعية التأسيسية لتأييد مبادرة السلام السودانية وتفويض السيد رئيس الوزراء باتخاذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر الدستوري. وتحدث في ذات الجلسة اليابا سرور، زعيم الكتلة الافريقية، التي شاركت في الجلسة بعد مقاطعة لجلسات الجمعية استمرت عدة أسابيع، وقال

"انه ليس من المعقول تجاوز جميع بنود المبادرة والقفز فوقها الي المؤتمر الدستوري، فتفويض رئيس الوزراء لا معني له بدون قبول المبادرة، لأن المبادرة بجميع بنودها هي التي ستقود الي ذلك المؤتمر، الذي ينبغي ان تترك له مناقشة قضية علاقة الدين بالسياسية".[١٢٠] وعندما جري التصويت سقط اقتراح الحزب الاتحادي الديمقراطي واحرز ٧٨ صوتا ..،نجح الاقتراح الاصلي لرئيس الوزراء، الذي يعطيه تفويضا لعقد المؤتمر الدستوري في موعده.[١٢١]

لقد أدي تفويض رئيس الوزراء وتوضيحاته الي اضعاف حيوية الاتفاقية وتآكل شعبية الحكومة ورئيسها بشكل خاص. فقد كانت الاتفاقية في ذلك الوقت تمثل طموح أهل السودان لتحقيق السلام وحل مشكلات البلاد الاساسية.[١٢٢] وبذلك فقد الصادق المهدي فرصة تاريخية كان من الممكن ان تحوله الي بطل وطني جنباً الي جنب محمد عثمان الميرغني الذي نجح في الوصول الي اتفاق مع الحركة. وبعد ذلك دخل الحزب الاتحادي الديمقراطي في طور التعبئة للقوي المساندة لمبادرته واعلن عن اجتماعات في اليوم التالي لفشل الجمعية التأسيسية في اصدار قرار صريح بتأييد مبادرة السلام السودانية، مع كافة الاحزاب المؤيدة له.كما اهتم باللجنة الوطنية لدعم مبادرة السلام، التي شكلت بعد اعلانها. واصبح الحزب الاتحادي الديمقراطي مهيئاً للرد علي عدم موافقة حزب الامة من خلال مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية علي المبادرة وفي انتظار الفرصة السانحة لإتخاذ خطوات حاسمة.

جاءت الاجراءات الاقتصادية نهاية ديسمبر لتفجر موقفا شعبيا يعبر عن أزمة لا تشمل فقط الجانب الاقتصادي وانما تتعلق أيضا بتعثر جهود السلام نسبة لتعنت حزب الامة، وعلي رأسه الصادق المهدي، وحزب الجبهة الاسلامية، في الوقوف بجانب المبادرة. كما جاء الموقف الشعبي رداً علي محاولات تكريس قوانين سبتمبر بإجازة مشروع القانون الجنائي.وعلي ذلك اعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي انسحابه من الحكومة نهاية ديسمبر ١٩٨٨، توارت بذلك حكومة الوفاق لتحل محلها حكومة ائتلافية من حزب الامة والجبهة.

حكومة الوفاق والطريق المسدود:-

في نهاية ١٩٨٨ وصلت حكومة الوفاق الي مشارف نهاية طريقها المسدود. فقد رفض الصادق المهدي، رئيس الوزراء والجبهة الاسلامية القومية اتفاقية السلام السودانية. وبذلك أصبحت تعيش تناقضات حادة في داخلها بين موقف الاتحادي الديمقراطي الذى وقف مدافعاً عن الاتفاقية، ووقفت معه كل القوي السياسية والنقابية في البلاد، وموقف حزبي الامة والجبهة الرافض لها لأسباب متعددة ومتناقضة. فبينما الجبهة لاسباب جوهرية ومبدئية، كان موقف رئيس الوزراء ينطلق من ضرورة المحافظة علي وحدة الائتلاف الثلاثي عن طريق حل

وسط حدد معالمه في قبول الاتفاقية بايضاحات لبعض بنودها، لم تجد قبولا من أي طرف. وشبّه البعض هذه الايضاحات بدبوس صغير شكّ بالونة ضخمة، ففرقعت وأحدثت دوياً هائلا اطاح بكل أمل في السلام.[١٣٣] ونتيجة لذلك دخلت حكومة الوفاق في طريق مسدود ووجدت نفسها في مأزق قاتل. فلا هي قادرة علي السير في طريق الحل العسكري بتوفير مستلزمات وتحمل تبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتساءل الناس عن الحكمة في رفض اتفاقية لا تلزم بأي شيء سوي توفير الظروف الملائمة لعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة كل القوي السياسية والنقابية في البلاد؟ وتساءلوا بشكل خاص عن أسباب رفض الصادق المهدي لاتفاقية هي تتويج لجهود مضنية شارك هو وحزبه في كل مراحلها بدءاً باعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦ حتي اتفاق الميرغني/قرنق في ١٩٨٨؟ ، وتزامن هذا الموقف مع تصاعد عمليات العنف المسلح في الجنوب واتساع الحرب الاهلية واحتلال حركة قرنق لعدة مواقع ومناطق في أعالي النيل والاستوائية، الأمر الذي إدي إلي حالة من الاحباط العام وسط قطاعات واسعة من جماهير الشعب امتدت إلي صفوف القوات المسلحة.[١٢٤] ووقف الاتحاديون حائرون امام موقف حليفهم القديم، وأعلن السياسيون الجنوبيون عن يأسهم من الجمعية التأسيسية والاحزاب الشمالية، وتحفزت النقابات والاتحادات لمواجهة موقف يحمّلها تكلفة حرب مجنونة لا مصلحة فيها لطرف، واعتصر الألم ضباط وجنود القوات المسلحة حينما شهدوا مناورات الاحزاب السياسية الحاكمة حول أهم قضية وطنية. وفي الوقت نفسه انعكست الآثار السلبية للحرب الاهلية، وأثار كوارث الامطار والسيول، والسياسات الاقتصادية لحكومة الوفاق، انعكست كل هذه الظروف في تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم وانفلات السوق و تتابع أزمات السلع الاستهلاكية الضرورية لتحول حياة غالبية جماهير الشعب إلي جحيم ومعاناة يومية قاسية تهدر الجسد والروح علي السواء. ويعكس لنا العرض الاقتصادي لسنة ١٩٨٨/٨٧ والإحصائيات الحكومية ارتفاع تكاليف المعيشة خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٨ في الجدول الآتي:-

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة

	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الرقم القياسي لذوي الدخول المنخفضة	١٠٠	٢٠٦٠	٢٦٧٣	٣٣٦٥	٦٤٦٧
نسبة التغيّر	—	٪٤٥	٪٣٠	٪٢٦	٪٩٢
الرقم القياسي لذوي الدخول العالية	١٠٠	١٩٣٩	٢٤٨٨	٣٠٨٧	٥٧٨٧
نسبة التغيّر	—	٪٤٧	٪٢٨	٪٢٤	٪٨٤

الرقم القياسي الموحد	١٠٠	١٩٩٩	٢٥٨١	٣٢٢٨	—
نسبة التغيّر	—	٤٦٪	٢٩٪	٢٥٪	

يتضح من هذا الجدول ان تكاليف المعيشة قد تضاعفت خلال الشهور الثمانية الأولي من عام ١٩٨٨، مع ملاحظة ان الاحصائيات الحكومية تعتمد الاسعار الرسمية وليس الاسعار الحقيقة، ولا تعكس ظروف الندرة وضيق العيش الواقعية. ولذلك قدرت دراسات اتحاد نقابات العمال تكاليف المعيشة لاسرة عمالية متوسطة بحوالي ١٠٤٧ جنيه في الشهر مقارنة بالحد الأدني للاجور، الذي لم يكن يتعدي وقتها ال ١٢٠ جنيها. وفي اطار هذه الظروف أعلنت الحكومة في ٢٦ ديسمبر اجراءات اقتصادية تقشفية شملت زيادة السكر من خمسين قرشا إلي ثلاثة جنيهات، وزيادة اسعار العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية، وفرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ علي منتجات الصناعة المحلية والسلع المستوردة. وأكدت سيرها في طريق تصفية مؤسسات القطاع العام، وبيعها للقطاع الخاص، وتخفيض حجم العمالة في الخدمة المدنية والمؤسسات الاخري.وأعلن وزير المالية والتخطيط ان هذه الاجراءات ستمكن الحكومة من الحصول علي ٢,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة زيادات الأجور (٢٠٠٠) ودعم الذرة (٥٠٠ مليون)، [١٣٧] وفي اليوم التالي انفجر الشارع في العاصمة والاقاليم في مظاهرات ومواكب شعبية هادرة أحتجاجا علي تلك الاجراءات، أكثرها حدة كان في العاصمة ومدن اقاليم الأوسط والشرقي والشمالي وكردفان، شارك فيها الطلاب والعمال والموظفون وربات البيوت. ومع اتساع المواكب والمظاهرات اعلنت النقابات والاتحادات الاضراب عن العمل لإجبار الحكومة علي التراجع عن اجراءاتها. وتقدم اتحاد العمال، المعروف بقيادته المايوية، المعركة وتحولت داره الي مركز لنشاط وحركة النقابات. وبلغت المظاهرات ذروتها يوم الخميس ٢٩ ديسمبر، حيث اتجهت إلي مجلس الوزراء تندد بالحكومة، التي رفضت اتفاقية السلام وخضعت لشروط صندوق النقد الدولي، وتنادي بسقوطها.[١٣٨] وفي لحظة الفوران الشعبي، ودون ان يتوقع احد، انطلقت رصاصات من مصدر مجهول واخترقت صدر الشاب/ طارق الشاذلي وأوردته شهيداً. وعند مشاهدة الدماء تنفجر من صدره سيطر الغضب علي المتظاهرين وتحولت المظاهرات إلي حالة فوران كاسحة بعد ان رفع جثمان الشهيد في مقدمة موكب هادر طاف شوارع العاصمة حتي الجامعة ومن هناك حتي مشرحة المستشفي، ثم الي الشارع مرة أخري وهكذا. [١٣٩] والواقع ان الموكب والمظاهرات كانت سلمية متحضرة تميز سلوكها بالانضباط العالي وتقدير المسؤولية، وكان سلوك رجال الشرطة في قمة المسؤولية والتعاون وتفهم الموقف، ولم يعكر صفوها سوي تلك الطلقات المجهولة المصدر.[١٣٠] واتجهت اصابع الاتهام الي حزب الامة والجبهة الاسلامية، حيث كان عدد من عناصرها يتمركزون في

مواقع محددة داخل وحول مجلس الوزراء لحمايته من (الغوغاء). وحاولت الجبهة ان تلصق التهمة بالبعثيين، واشاع الاتحاديون ان الرصاص انطلق من مبني مجاور للمجلس يستخدمه ليبيون. (١٣١) ولكن رئيس الوزراء أكد ان الرصاص انطلق من سيارة بيضاء يجري البحث عنها.(١٣٢) وطالبت جريدة الايام بتكوين لجنة تحقيق لتحديد المسؤولين عن الحادث الذين سعوا الي اشعال نيران الفتنة.(١٣٣) وانحصرت التساؤلات في نهاية الأمر في سؤال واحد، هو: من هو المستفيد من اشعال نيران الفتنة واشاعة الفوضي في تلك الظروف الحرجة؟ أي من هو الخاسر الاكبر من تغيير الحكومة؟(١٣٤)

وفي مواجهة هذا الرفض الشعبي الواسع والعنيف اضطر مجلس الوزراء للتراجع عن اجراءاته، حيث اصدر بياناً أكد فيه قراراته حول الحد الأدني للأجور وتحسين الأجور ابتداءً من أول ديسمبر ودعم الذرة، وأعلن الغاء زيادات الاسعار استجابة لمناشدات ونداءات من أحزاب الحكومة، وأكد المجلس خياره في التماس موارد حقيقة لمقابلة تكلفة زيادات الأجور لكي لا تلجأ الدولة للاستدانة من النظام المصرفي بدون رصيد، وان القرار النهائي سيتم بعد شرح الخيارات المتاحة للرأي العام واجراء مشاورات واسعة مع النقابات والاتحادات، وناشد البيان المواطنين بالعودة الي مواقع عملهم واستئناف أعمالهم.(١٣٥) وفي المساء ظهر د.عمر نورالدائم، وزير الماليةوالتخطيط، علي شاشة التلفزيون يرعد ويزبد قائلا: "البلد بلدنا ونحن اسيادها، نحن عندنا الأغلبية البرلمانية، ومن حقنا نصدر أي قرارات"، وهاجم القوي السياسية والنقابية التي شاركت في الانتفاضة ودعي جماهير الانصار للنزول في شوارع الخرطوم لتأديب هؤلاء (الرقعاء). (١٣٦)وواصلت صحف الجبهة هجومها علي المواكب والمظاهرات ووصفتها بأنها مخطط يساري يستهدف الاطاحة بحكومة (القوي الاسلامية) ويستهدفها هي في المقام الأول.(١٣٧) وفي ذلك أكدت جريدة الراية "ان الخطورة ليست في زيادة اسعار الضروريات فحسب، بل في فرض هذه الزيادات قبل ان تفرض الحكومة هيبتها في الشارع. وهذا مستحيل في ظل الفوضي الشاملة التي تسمح بها السلطة وتشجعها حينما تعجز عن فك القيود التي تكبل بها الشريعة. ان هذه الزيادات ستطيح بالحكومة ان لم تعلن اليوم قبل الغد التزامها بالشريعة، فلا شيء غيرها يعيد للسلطة هيبتها وقوتها".(١٣٨) ولنضع بدل كلمة (الشريعة) كلمات اخري أكثر تعبيراً عن ما تقصده الجريدة لفرض هيبة الدولة في الشارع، بل ان وزير الماليةوالتخطيط أشار الي المقصود بشكل واضح عندما هدد المتظاهرين وحرضّ الانصار لتأديبهم، بدلاً من ان يعترف بفشل سياساته ويتقدم باستقالته كما يحدث في البلدان الديمقراطية!!. ولكن يبدو ان الذين اصبحوا يدعون صراحة إلي اللجوء لمنهج العنف والقمع والديكتاتورية قد نسوا انهم جاءوا إلي كراسي الحكم بفضل انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وفاتهم ان يفهموا ان قضية الاجور والاسعار التي طرحت نفسها بالحاح

شديد قد عبرّت عن عمق الأزمة السياسية والاقتصادية التي ظلت تعيشها البلاد طوال سنوات ما بعد الانتفاضة، وكشفت الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الجماهير وتطلعاتها في الحياة الحرة الكريمة من جهة وبين الفئات الحاكمة من جهة اخري. صحيح ان هؤلاء قد اختارتهم الجماهير، ولكن ذلك لا يغيّر من حقيقة بعدهم عن تطلعاتها بحكم تكوينهم الاجتماعي المرتبط بالقوي المهيمنة اقتصادياً وسياسياً، ولا من طبيعة الحركة النقابية وقربها الي نبض الشارع ومعاناته بحكم تكوينها الاجتماعي المرتبط بقوي العاملين واصحاب الدخل المحدود والثابت وفاتهم، ايضا، ان انتفاضة الايام الاربعة الأخيرة من ديسمبر ١٩٨٨ لم تجبر الحكومة علي التراجع عن قراراتها فقط، بل فرضت واقعا جديداً في الساحة السياسية سمته الاساسية ان الجماهير، بقيادة قوي الانتفاضة النقابية والسياسية، اصبحت هي صاحبة القرار وانها لم تعد تحتمل مناورات احزاب القوي المهيمنة حول قضايا السلام والوحدة الوطنية ومعيشة غالبية الشعب. فقد ادت الانتفاضة إلي أحداث عدة تطورات في الواقع السياسي والاجتماعي كان لها تاثيرها الفعال في إعادة ترتيب توازن القوي وحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. وفي مقدمة هذه الاحداث يأتي انسحاب الاتحادي الديمقراطي من حكومة الوفاق والانضمام للمعارضة. ففي مساء ٢٧ ديسمبر بعث محمد عثمان الميرغني خطاباً للصادق المهدي أبلغه فيه بانسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة، وطالب بالغاء زيادات الاسعار وتكوين حكومة مصالحة وطنية من كل القوي السياسية داخل وخارج الجمعية التأسيسية هدفها تحقيق السلام ومعالجة الضائقة المعيشية واجراء انتخابات المجالس المحلية والاقليمية وانتهاج سياسة خارجية متوازنة والاعداد للانتخابات القادمة وفق قانون انتخابات يضمن تمثيل القوي الحديثة.[١٣٩] وعبّر الصادق المهدي، في ردّه علي الخطاب، عن اندهاشه لانسحاب الاتحاديين مؤكداً انه فوجيء به وانه لا مبرر له، وان الوزراء الاتحاديين شاركوا في إتخاذ القرارات الاقتصادية الأخيرة. وتساءل: "كنا نتجاوز الخلافات بالحوار ونحن داخل الحكومة، فماذا استجد الآن؟ (....) أما موضوع اتفاقية السّلام فقد دارت حولها مداولات انتهت ببياني بتاريخ ٨٨/١٢/٢٧ واصدرت أنت بياناً يؤيد ما جاء فيه مما أزال أي خلافات بشأن هذا الموضوع...وحديثكم حول حكومة مصالحة وطنية لا معني له، فأنت تعلم اننا عرضنا امر تشكيل حكومة تضم كل القوي السياسية الممثلة في الجمعية وقد تعذر ذلك لاسباب تعلمونها، وتشكلت حكومة بسند برلماني يبلغ حوالي ٩٠٪ من النواب. لذلك فان الزج بفكرة حكومة مصالحة وطنية، بالصورة الغامضة التي وردت في خطابكم، غير مفهومة لا سيما اذا عولتم عليها كسبب لانسحابكم من حكومة الوفاق في هذا الظرف. ذلك الانسحاب الذي يشكل تخلياً عن مسؤولية انتم طرف مشارك فيها، كما يشكل استغلالاً لظروف التهاب سياسية لها خطورتها علي السودان وعلي نظامه الديمقراطي، وكان منتظراً منكم ومن حزبكم ان يساهم

مع الاخرين لحماية السودان ونظامه الديمقراطي منها وان يساهم في قفل الابواب امام المتربصين والمغامرين.."[140] وفي فقرة من خطابه اعترف الصادق المهدي بضعف حكومته عندما قال "لقد شكونا كثيرا من ان بعض وزراء حزبكم يشتركون في قرارات ثم يتخلفون عن المسؤولية التضامنية امام الرأي العام، وشكونا من ان حزبكم احياناًيتخلي عن مواقف وزرائه في الحكومة، فالمسؤولية التضامنية والنيابية من أهم ركائز النظام الديمقراطي الذي نمارسه، والتخلي عنها، مع سلبيات اخري، اثر كثيراً في فاعلية الحكم وقدراته علي الحسم والقيادة." وفي ختام خطابه اكد انه يعتبر خطاب محمد عثمان الميرغني قراراً بتنحي ممثلي الاتحادي الديمقراطي عن كل المؤسسات الدستورية التي شاركوا فيها وانه سوف يتصرف بمقتضي ذلك.[141]

ولكن محمد عثمان الميرغني أكد انه ابلغ رئيس الوزراء منذ بداية ديسمبر ان الحزب الاتحادي الديمقراطي سيتخذ موقفاً حازماً اذا لم تحدد الحكومة موقفاً واضحاً من اتفاقية السلام، وأشار إلي انه في ٢٠ ديسمبر أرسل وفداً للصادق المهدي لابلاغه "ان الاتحادي الديمقراطي سينسحب من الحكومة اذا لم يوافق حزب الامة علي التعديلات التى أدخلناها علي اقتراح رئيس الوزراء بتفويضه لإتخاذ خطوات لعقد المؤتمر الدستوري".[142] ومن جهة أخري يؤكد حسن شبو، وزير الاغاثة والتعمير في حكومة الوفاق، ان الوزراء الاتحاديين اعترضوا علي عرض الاجراءات الاقتصادية الأخيرة علي مجلس الوزراء، وعلي اثر ذلك خرج الصادق المهدي من الاجتماع وترأس الجلسة حسين ابوصالح، وزير الخارجية، فطرحنا تأجيل المناقشة ورفع الجلسة وافساح المجال لمزيد من المشاورات ومشاركة جميع القوي السياسية والنقابية في مناقشة الاجراءات، وكادت الجلسة ترفع، ولكن دخل رئيس الوزراء وواصل الاجتماع واتخذ قراره بزيادة الاسعار".[143] و في نفس الاتجاه يؤكد زين العابدين الهندي، السكرتير العام للحزب الاتحادي، ان السودان ظل يعيش أزمة حكم مستفحلة منذ نهاية الحكومة الائتلافية الأولي تتمثل في ابتعاد الحكومة عن مطالب الجماهير وعدم اهتمامها بمعالجة مشاكل البلاد وانشغالها بالصراعات، ومسؤولية كل ذلك يتحملها بكاملها رئيس حزب الامة لأنه زعيم الأغلبية ورئيس الوزراء ولأنه اثبت ضعفه وتردّده في اتخاذ القرار. فقد أتي اليه السلام في مكتبه فآثر الابتعاد عنه وأدخل البلاد في محنةعندما اسقط اتفاقية السلام في الجمعية التأسيسية.[144]

هذا وكانت خطوة الاتحاديين قد وجدت ترحيباً شعبياً شمل حتي بعض قيادات حزب الامة، حيث أعلن د.مادبو تأييده لتكوين حكومة انقاذ وطني تضم كل الفعاليات السياسية داخل وخارج الجمعية، وطالب الحكومة بتقديم استقالتها اسوة بالوزراء الاتحاديين، وحمّل وزراء القطاع الاقتصادي مسؤولية التردي الاقتصادي العام في البلاد.[145]

وهكذا جاء انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من حكومة الوفاق والانضمام إلي صفوف المعارضة ليشكل خطوة كبيرة أدت إلي توسيع قاعدة المعارضة، واكدت فشل الحكومة وذلك بحكم الثقل السياسي الذي يمثله وبحكم تاريخه الوطني والديمقراطي وعلاقاته وارتباطاته الوطيدة مع عدد من البلدان العربية. وبذلك تقلصت قاعدة الحكم وانحصرت في حزبي الامة والجبهة الاسلامية وبعض السياسيين الجنوبيين. وهي قاعدة ضيقة وضعيفة رغم تمتعها بثقل برلماني كبير نسبياً، وذلك بحكم توجهاتها المعادية للديمقراطية والسلام ومطالب جماهير الشعب، وبحكم اتساع المعارضة الشعبية والبرلمانية وتمسكها بالانتصار الذي حققته بانتفاضة ديسمبر ١٩٨٨، وبالشعارات التي رفعتها خلالها. وبالاضافة الي ذلك لابد ان نشير إلي الانقسامات والصراعات التي كان قد بدأ يعيشها حزب الامة منذ منتصف عام ١٩٨٨. وفي ذلك قال بروفسير محمد ابراهيم خليل، رئيس الجمعية السابق،"ان حزب الامة يمر بمرحلة خطيرة لم يشهدها في تاريخه، حيث اختفت القيادة الجماعية وانفرد رئيس الحزب، مع مجموعة صغيرة، باتخاذ القرارات دون الرجوع الي القاعدة".[١٤٦]وفي الوقت نفسه بدأت الخلافات والصراعات داخل الجبهة الاسلامية القومية تظهر الي السطح نتيجة لفشلها في تجربة المشاركة في الحكم، وبسبب أزمات تنظيمية داخلية كان ابرزها ما تناولته الصحف في تلك الفترة تحت عناوين فضائح الجبهة واكبرها ما عرف بقضية عثمان خالد مضوي، وقضية القصر العشوائي التابع لوزير التجارة، د.علي الحاج..[١٤٧] ولكن رغم كل ذلك اختار الصادق المهدي الاستمرار في تحالفه مع الجبهة علي حساب الاتحادي الديمقراطي الذي ازدادت شعبيته بعد انسحابه من الحكم. واكد د.الترابي ان الحكومة ستمضي بقاعدتها القائمة وستطلب تجديد الثقة من الجمعية، وعندما سئل هل تنجح حكومة ائتلاف بين حزبي الامة والجبهة بينما فشلت الحكومة السابقة الأوسع قاعدة قال: لقد جربنا حكما ائتلافيا بمعارضة قوية، وحكما وفاقيا بمعارضة ضعيفة، فدعونا نجرّب ائتلافا بين الامة والجبهة ومعارضة اتحادية.[١٤٨]

المهم بعد انحسار المواكب والمظاهرات أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي ان الاقتصاد السوداني يعاني عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات وان عائدات الصادر لا تكفي، وان الميزانية العامة تواجه عجزاً يصل الي ٢,٥ مليار بنهاية العام المالي ١٩٨٩/٨٨. وذكر ان الاجراءات الأخيرة تمثل أفضل الخيارات المتاحة امام الحكومة والمتمثلة في: الاستدانة من النظام المصرفي، تشريد عدد كبير من العاملين في جهاز الدولة، وفرض ضرائب غير مباشرة علي الصادرات والواردات والمنتجات المحلية وزيادة اسعار السلع التي تحتكرها الدولة، ودعا الي تكوين لجنة مشتركة من الحكومة والنقابات للبحث عن مصادر لتمويل زيادات الاجور، وأكد ان تخفيض الأنفاق الحكومي ممكن في بعض المجالات، مثل الاجهزة التشريعية والتنفيذية

والسياسية وخدمات الصحة والتعليم، لكنه غير ممكن في مجالات التنمية والاجهزة الأمنية واقترح عقد اجتماع تداولي مع النقابات والاتحادات لمناقشة تمويل زيادات الاجور.(١٤٩) واوضح ان مشكلة الحكومة انها أرادت تمويل الاجور بزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهذا يؤدي بدوره الي زيادة الاسعار، الأمر الذي يدفع النقابات والاتحادات الي المطالبة بزيادة الاجوروهكذا. واذا كان رئيس الوزراء قد اكد ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة تمثل افضل الخيارات المتاحة، فان مثل هذا الحديث هو مجرد تبرير، لأن سياسات الحكومات الائتلافية المتعاقبة، خاصة حكومة الوفاق، ظلت تعتمد علي هذه المصادر الثلاثة مجتمعة. فقد رفعت الحكومة نسبة الاستدانة من النظام المصرفي الي ٢٠٪ بدلا من ١٠٪ من جملة نفقاتها، وظلت الضرائب غير المباشرة،التي تتحملها غالبية جماهير الشعب، تشكل اكثر من ٨٧٪ من ايرادات الدولة بينما لا تتعدي مساهمة الضرائب المباشرة ال ١٣٪ فقط. وهذا التوجه مرتبط بالتركيبة الاجتماعية للفئات الحاكمة التي تحاول، باستمرار، القاء اعباء تمويل نفقات جهاز الدولة علي كاهل جماهير الشعب الكادح. لذلك فان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لم تكن خياراً بين خيارات، بل هو خيارها الوحيد، كما تؤكد ذلك مصادر ايرادات ميزانية ١٩٨٩/٨٨، ويؤكده أيضا قرار مجلس الوزراء بإلغاء اجراءات ديسمبر حيث تقول إحدي فقراته "يؤكد المجلس خياره المسؤول بالتماس موارد حقيقية ضرائبية لمقابلة تكلفة زيادات الاجور لكي لا تلجأ الي الاستدانة من النظام المصرفي".(١٥٠) اذن مجلس الوزراء لم يتراجع عن سياسة الاعتماد علي الضرائب غير المباشرة في تمويل عجوزات ميزانية الدولة "بل تراجع عن قرارات معينة نتيجة لضغط الحركة الجماهيرية الديمقراطية وليس هناك من يضمن عدم لجؤها للاستدانة من النظام المصرفي أو زيادة الاسعار أو تخفيض سعر صرف الجنيه كما تؤكد ذلك سياساتها واجراءاتها العملية وتنكرها لمقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني التي تمثل بديلا عمليا لتلك السياسات وتجد تأييداً شعبياً وسياسياً واسعاً."(١٥١)لذلك تمسكت النقابات والاتحادات برفض أي زيادات في اسعار السلع الضرورية وركزت علي البحث عن خيار آخر حددته في مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني، ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام عن طريق الالتزام باتفاق الميرغني – قرنق، تخفيض الانفاق الحكومي واصلاح النظام الضريبي.(١٥٢) ففي الاجتماع التداولي أكد رئيس اتحاد نقابات العمال ان البلاد تواجه أزمة بالغة الصعوبة لا يمكن تجاوزها بالحلول الجزئية وعلي الحكومة مراجعة سياساتها الاقتصادية وموقفها من قضية السلام. وقال رئيس اتحاد المهنين والفنيين ان سير الحكومة الجدي لتحقيق السلام هو مفتاح الحل. وطالب رئيس اتحاد الموظفين الحكومة بأن تبدأ سياسة التقشف بنفسها. وفي تعقيبه علي كلمات النقابيين، اكد رئيس الوزراء ان احداث ديسمبر اكدت ان النقابات رقم لا يمكن تجاوزه وان ضعف مشاركة القوي الحديثة في صناعة

القرار السياسي والاقتصادي يمكن معالجته بتعديل قانون الانتخابات لتحقيق التوازن المطلوب في تركيبة المؤسسات الدستورية وان السياسات الاقتصادية يمكن الاتفاق حولها في مجلس التخطيط القومي وان السلام قضية قومية ينبغي الا تتأثر بالمناورات السياسية.[١٥٣] ولكن وزير المالية والتخطيط صرّح ب"ان زيادات الاسعار لابد منها لمواجهة الوضع الاقتصادي الذي وصل الحضيض، والبديل الآخر هو تشريد عدد كبير من العاملين في جهاز الدولة لان الحكومة استنفذت المسموح لها من الاستدانة من الجهاز المصرفي(....و) ان عائد الزيادات يصل الي حوالي ٣,٥ مليار جنيه، ٢ مليار لتغطية تكلفة الاجور، ٥٠٠ مليون لدعم الذرة، ٥٠٠ مليون لدعم السكر،وهذه الزيادات تمتص حوالي ٣٠٪ فقط من زيادات الاجور."[١٥٤] ولكن قوي الانتفاضة السياسية والنقابية أكدت في مذكرتها للجنة بدائل تمويل زيادات الاجور ان هناك خيارات اخري حددتها في المحاور الآتية:-

- أولا: ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام الذي يحقق المزايا التالية:-

١/ تتوفر فورا من ٥ الي ٨ مليون جنيه في اليوم، هي المبالغ المباشرة التي تصرف علي ادارة العمليات الحربية في الجنوب.

٢/تتوفر فوراً المبالغ الكبيرة من موارد الدولة من العملات الصعبة التي تصرف لادارة العمليات العسكرية.

٣/ تتوفر فوراً مبالغ الصرف غير المباشرة، التي تفوق مبالغ الصرف المباشرة، التي تصرف بسبب استمرار الحرب الاهلية.

٤/ ايقاف تخريب المزيد من البنيات الاساسية والاقتصادية في الجنوب وجنوب كردفان والنيل الابيض.

٥/ توقف الحرب الاهلية يساعد علي الانتشار السريع للبترول في مناطق بحر الغزال وجنوب كردفان، ويوفر ذلك حوالي ٧ بليون جنيه سنوياً. ويساعد ايضا في انشاء مشاريع اقتصادية جديدة توقف العمل فيها بسبب ظروف الحرب مثل قناة جونقلي ومصنع سكر ملوط.

٦/ بسبب الحرب توقفت التجارة الداخلية في الجنوب وتحولت تجارة الحدود الي تهريب. وبوقف الحرب يمكن تنشيط التجارة الداخلية وايقاف التهريب

٧/يوقف الحرب بتوفر الصرف الزائد علي نظام الحكم الاقليمي في الجنوب، حيث توجد الآن اجهزة مزدوجة في الخرطوم والجنوب.

٨/ بوقف الحرب يتقلص العبء الاقتصادي والاجتماعي الذي ينشأ من هجرة مئات الالاف من النازحين من مناطق العمليات العسكرية وتمركزهم في اطراف المدن والقري

الكبيرة في الشمال دون مساهمة في النشاط الاقتصادي.

٩/بوقف الحرب تتدفق المنح والقروض والاستثمارات من الدول الشقيقة والصديقة لصالح الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية في الجنوب.

ثانيا: تخفيض الانفاق الحكومي ويشمل ذلك:-

(١) تخفيض الانفاق الحكومي في الاجهزة السيادية والتشريعية والتنفيذية. فنفقات هذه الاجهزة التي يعمل فيها حوالي ٤٠٠ شخص فقط، تبلغ حوالي ٣٥ مليون جنيه في العام، كما موضح أدناه (بآلاف الجنيهات):-

مجلس راس الدولة ٥ × ٢٦٠ = ١٣٠٠

رئيس الجمعية التأسيسية ٢٣٦

نائب رئيس الجمعية التأسيسية ٢١٢

مساعدو الرقيب ٣x١٨٧ = ٥٦١

رؤساء اللجان ١٣x١٨٧ = ٢,٤٣١

زعماء المعارضة ٢x٢١٢ = ٤٢٤

نواب الجمعية ٢٣٩x٣١ = ٧.٤٥٧

رئيس الوزراء ......

الوزراء المركزيون ٢٧x٢١٥ = ٥,٨٠٧

وزراء الدولة ٢٠x١٨٦ = ٣,٧٢٠

حكام الاقاليم ٨x٢١٥ = ١,٧٢٠

نواب الحكام ٨x٢١٥ = ١,٧٢٠

الوزراء الاقليميون ٣٣x١٨٦ = ١,١٣٨

معتمد العاصمة ٢١٥

نائب المعتمد ٢١٥

المفوضون ٤x١٨٦ = ٧٤٤

مجلس الجنوب ٤x٢١٥ = ١,٩٣٥

الجملة ٣٧٦ = ٣٥,٠٤١

هذا بخلاف امتيازات السكن والسفر والعلاج والسيارات والامتيازات الاخري.. وبجانب

ذلك يبلغ الدعم المركزي للحكم الاقليمي حوالي ١,٤ مليار جنيه، يذهب معظمه كمرتبات وامتيازات لجهاز الحكم الاقليمي ولا تجد الخدمات الا النذر اليسير. لذلك يمكن تخفيض الانفاق الحكومي في هذه الاجهزة بنسبة كبيرة عن طريق تقليص الاجهزة الدستورية السيادية والتنفيذية والغاء نظام الحكم الاقليمي في الاقاليم الشمالية وخلق جهاز دولة بسيط يتناسب مع ظروف السودان وامكانياته الاقتصادية.

(٢) اصدار قانون بحرمان كل من شغل منصباً سياسياً في الدولة خلال الحكم المايوي وحتي الآن من كافة امتيازات ومكافآت ما بعد الخدمة المحسوبة علي اساس وضعه السياسي مع تسوية حقوقه من المعاش علي اساس آخر وظيفة كان يشغلها قبل تعيينه السياسي. وكذلك اصدار قرار قاطع باعتبار تولي المناصب السياسية عملا تطوعيا لا تترتب عليه أي حقوق أو فوائد بعد التخلي عنها.

(٣) الضغط علي سفر الوفود الرسمية للخارج وإعادة النظر في سفارات السودان في الخارج بما يتناسب مع امكانيات البلاد ومصالحها.

(٤) إعادة النظر في اسطول السيارات الحكومية عن طريق توزيعها حسب الحاجة وضبط استخدامها وعدم شراء السيارات الفاخرة والتخلص من الموجود منها بالبيع أو إعادة تصديرها.

(٥) حظر استخدام الاثاثات المستوردة في المكاتب الحكومية وبيع الموجودة منها حاليا.

(٦) الاقتصاد في مصروفات الفصل الثاني من الميزانية وترشيدها بمشاركة النقابات في مختلف المواقع.

(٧) التزام الدولة الصارم بالصرف حسب الميزانية مع المحاسبة الضرورية لكل تجاوز يحدث.

(٨) رفع ايجارات العقارات الحكومية والاستفادة منها في بناء مجمعات للوزراء والمصالح الحكومية وفق خطة محددة.

(٩) اصدار قوانين رادعة لمحاربة التهريب وتخزين السلع المحظورة والمتاجرة في العملات الصعبة وتطبيقها بحزم دون مجاملة.

ثالثا:- زيادة الايرادات الحكومية، ويشمل ذلك:-

١- استرداد الاموال العامة المنهوبة بواسطة اركان النظام المايوي وعناصر الراسمالية الطفيلية. وبعض هذه القضايا وصلت المحاكم، لكنها أوقفت بواسطة النائب العام مثل قضية شريف التهامي وقضايا الاراضي.

٢- تطبيق قانون الثراء الحرام المجمد في ديوان النائب العام، وتقديم قضايا الفساد المصرفي للمحاكم، والاستمرار في اجراءات التحقيق في بقية المصارف، التي أوقفها النائب العام، ومحاربة الفساد والمفسدين.

٣- استرداد مديونية البنوك الحكومية علي القطاع الخاص البالغة ١٥٠٠ مليون جنيه، وليس هناك أي موانع قانونية لاستردادها.

٤- سحب تراخيص المصارف الاجنبية والمشتركة والاكتفاء بالبنوك الحكومية فقط. هذا الاجراء يؤدي الي حماية الاقتصاد الوطني ومنع التهريب وتوفير موارد حقيقية للدولة هي ارباح هذه البنوك.

٥- هناك ما لا يقل عن اربعين الف من المليونيرات الجدد حسب تقديرات بعض الاوساط المسؤولة، وكل هؤلاء جمعوا ثرواتهم خلال الخمسة عشر سنة الماضية بطرق غير شرعية أو بسبب اجراءات تخفيض الجنيه أو الاستفادة من ظروف الازمة الاقتصادية التي ساهموا اصلا في خلقها، والمتوقع ان يساهموا في تجاوز هذه الازمة بدفع ضريبة سنوية في حدود ٢٠٠ ألف جنيه فقط علي الأقل.

٦- توسيع نشاط القطاع العام في التجارة الخارجية عن طريق سيطرة الدولة علي تصدير واستيراد السلع والمحاصيل الرئيسية.

٧- فرض ضرائب علي كل النشاطات الطفيلية غير المنتجة مثل شراء وبيع الاراضي والعقارات والفنادق والمطاعم الفاخرة والحفلات ووكالات السفر والسياحة.

٨- فرض ضرائب عالية علي كل عقارات الدرجة الأولي وعلي العقارات الفاخرة في كافة المدن.

٩- تأكيد استقلالية بنك السودان وسيطرته الكاملة علي النشاط المصرفي في البلاد وعلي النقد الاجنبي واستخدامه حسب خطة محددة.

رابعا: معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ويشمل ذلك :-

١. حظر استيراد كل السلع غير الاساسية وغير الضرورية.

٢. انتهاج سياسة تستهدف في المدي المتوسط الاكتفاء الذاتي من القمح، الدقيق، الارز، البن، الالبان، المطاط، العدس، الزيوت، الشاي، الورق، السماد، السكر، والادوية..وهو هدف متواضع وممكن التحقيق.

٣. تشجيع رأس المال الوطني في قطاعات الصناعة والزراعة ومحاربة النشاط الطفيلي.

٤. دفع الانتاج المحلي لزيادة وتنويع الصادرات ومقابلة الاستهلاك المحلي عن طريق التسعير المجزي للمحاصيل وتخصيص النقد الأجنبي الضروري لاستيراد مدخلات الانتاج وتوجيه الاتفاقات والبروتكولات التجارية لخدمة هذا الهدف.

٥. استغلال البترول السوداني لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي بعد تحقيق السلام.

٦. تطوير التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان العربية والبلدان الافريقية المجاورة.[١٥٥]

واستنادا إلي هذه المقترحات التي طرحتها النقابات والاتحادات توصلت اللجنة المشتركة لدراسة بدائل تمويل زيادات الاجور الي ستة مقترحات شملت: ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام، زيادة الانتاج، محاربة التهريب والفساد والسوق الاسود، اجراء حوار بين الاطراف المعنية للتوصل إلي عقد اجتماعي يوفر المناخ الملائم لزيادة الانتاج، تخفيض الانفاق الحكومي وترشيده، وزيادة الايرادات الحكومية عن طريق فرض ضرائب علي الفئات المقتدرة وعلي السلع الكمالية والعقارات والسيارات وعدم فرض أي ضرائب علي السلع الأساسية.[١٥٦] وفي مجال تمويل زيادات الاجور اقترحت اللجنة الاعتماد علي:-

أ- مساهمة الدولة عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي.

ب- مساهمة الفئات المقتدرة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ج- مراجعة الايرادات التقليدية لخلق المزيد من الايرادات.

د- بعد استنفاد المصادر المذكورة اعلاه تم الاتفاق علي المصادر الاضافية التالية:-

(١) ضرائب غير مباشرة علي السلع الكمالية.

(٢) زيادة اسعار السجائر.

(٣) فرض رسم اضافي علي الواردات بنسبة ١٥٪ باستثناء السلع الاساسية.

(٤) فرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ علي المنتجات المحلية باستثناء السلع الاساسية.

(٥) فرض ضرائب مباشرة علي السيارات ابتداء من الميزانية القادمة.

(٦) إزالة الكسور في اسعار الجازولين ليكون أربعة جنيهات والبنزين عشرة جنيهات.

(٧) في ما يتعلق بسعر السكر برزت وجهات النظر التالية:-

- عدم زيادة سعر السكر باعتباره سلعة اساسية لكافة المواطنين. ووقف مع هذا الاقتراح اتحاد نقابات العمال، اتحاد الموظفين، اتحاد المزارعين، اتحاد ارباب

المعاشات.

-رفع السعر لمستوي التكلفة الحقيقة لأن عدم دفع التكلفةالحقيقية يقود الي خسارة المصانع وبالتالي توقف أو زيادة عمليات التهريب. ووقف مع هذا الاقتراح اتحاد المهنيين والفنيين، اتحاد المعلمين، اتحاد اصحاب العمل واتحاد اصحاب الصناعات.

- بيع السكر بسعرين، سعر للتموين وسعر تجاري شريطة ان توفر الدولة هذه السلعة للمواطنين عن طريق قنوات توزيع مضمونة. ويمثل هذا الاقتراح وجهة نظر الاجهزة الفنية الحكومية الممثلة في اللجنة.(١٥٧)

ووصف رئيس الوزراء هذه التوصيات بأنها جهد قيم ومفيد يستحق الاشادة. واضاف انه " بقدر ما كانت القرارات الحكومية الأخيرة مفاجئة ومعزولة جاءت توصيات اللجنة واسعة التداول والاعداد" ووعد بأنها ستكون أساسا للقرارات الجديدة،مؤكداً ان الخيارات التي قدمتها النقابات والاتحادات بعد النقاش والحوار تؤكد أن الديمقراطية هي الخيار الأفضل والأصح وان النظام الديمقراطي قادر علي التطورمن داخله بالمزيد من المشاركة الديمقراطية.(١٥٨) وفي اليوم التالي اعلن في مؤتمر صحفي ان الحكومة قبلت توصيات لجنة البدائل وقررت ان يكون سعر السكر ١٢٥ قرشا، هو سعر التكلفة، وان توفر الدولة كميات اضافية عن طريق الاستيراد تباع بسعر تجاري، وقررت، ايضاً، تخفيض نفقات الاجهزة الدستورية بنسبة ٢٠٪ من اجمالي نفقاتها، ودراسة امكانية تخفيض جوانب الصرف الحكومي الاخري، وتشمل فائض العمالة والترحيل في الخدمة المدنية. وأكد التزام الحكومة بالعمل علي تحقيق السلام وبتطبيق زيادات الاجور ابتداء من يوليو ١٩٨٨ بالنسبة للعمال ومن ديسمبر بالنسبة للفئات الاخري، ودراسة زيادة الاجور في القطاع الخاص مع اصحاب العمل، وكرر التزام الحكومة بعدم الاستدانة من النظام المصرفي.(١٥٩) وفي وقت لاحق اصدر مجلس الوزراء أمراً مؤقتاً بفرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ علي المنتجات المحلية والـــواردة، (١٦٠) وواجهت الاتحادات والنقابات هذه الاجراءات بردود فعل قوية. فقد رفضت زيادة سعر السكر، واتهمت الحكومة بالانحياز لوجهة نظرها وتجاهل وجهة نظر النقابات والاتحادات، ورفضت تطبيق الزيادات من أول ديسمبر بالنسبة للموظفين والمهنيين وعدم التزام الحكومة الواضح بتطبيق الزيادات علي عمال القطاع الخاص. ورفضت أيضاً اشارة رئيس الوزراء للتخلي عن ما سمي فائض العمالة الذي لم يرد اصلا في توصيات لجنة البدائل، واتهمت الحكومة بأنها اختارت البنود المتفقة مع وجهة نظرها وتجاهلت البنود والتوصيات الاخري.(١٦١) وفي الوقت نفسه أعلن القضاء واساتذة جامعة الخرطوم رفضهم لمبدأ أدخالهم ضمن هيكل أجور العاملين بالدولة لأن ذلك ويعتبر انتهاكاً لاستقلال الجامعة والقضاء حسب

نص الدستور الذي يؤكد علي استقلال القضاء والجامعات، وهدد الاساتذة بالاضراب عن العمل بينما هدد القضاة بتقديم استقالاتهم اذا لم توقف السلطة تدخلها في شؤون القضاء. ووجدت القرارات ايضاً، رفضاً من المهندسين وفئات اخري عديدة لأنها لم تلب تطلعاتهم. وهكذا وضح ان الهيكل الجديد للأجور، والاجراءات التي صاحبته، لم تؤد الي الاستقرار المنشود بل أدي الي تحفز معظم النقابات ودخولها في سلسلة من المطالبات والاضرابات. وواجهت الحكومة هذا الوضع عن طريق تكتيك يقوم علي تفتيت وحدة النقابات وخلق تناقضات في داخلها واتباع سياسة الترضيات مع بعض النقابات المؤثرةوالالتفاف حول توصيات لجنة البدائل. وركزت جهودها علي اتحاد نقابات العمال لكي تثنيه عن الدخول في اضراب عن العمل، وذلك بحكم ثقله وسط الحركة النقابية ولتوفر مداخل تساعد علي التوصل معه الي تسوية معقولة. وبدأت مفاوضات متعسرة وشاقة طالب فيها الاتحاد بإلغاء الزيادة في سعر السكر وايقاف تشريد العاملين وتطبيق الحد الأدني للأجور بأثر رجعي علي عمال القطاع الخاص. وفي نهاية المطاف نجح وزير الدفاع، عبدالماجد حامد خليل، باقناع الاتحاد بالتمهل في اتخاذ قرارات صعبة في ظروف معقدة لا تحتمل فيها البلاد أي هزة سياسية،(١٦٢) وذلك بعد تعهد رئيس الوزراء بتطبيق الحد الادني للاجور علي عمال القطاع الخاص بأثر رجعي وتخفيض سعر السكر الي ١٠٠ قرش، ولكن ذلك لم يوقف الاضرابات التي تعددت اسبابها ودوافعها. وكانت المفاوضات فرصة تعرف فيها وزير الدفاع علي منطق النقابات الذي يقول ان اصلاح الوضع الاقتصادي لا يتم الا عبر تحقيق السلام، وان طريق السلام قد تم تعبيده باتفاقية السلام السودانية، (١٦٣)ومن خلال ذلك تجسدت الابعاد الحقيقية لأزمة الائتلاف الحاكم. فقد اكدت نقابات العاملين، واحزاب المعارضة، ان هناك خيارات واسعة امام الحكومة لاصلاح الوضع الاقتصادي وتغطية تكلفة زيادات الأجور، وذلك في اطار البنيان الاقتصادي الاجتماعي. ومثل هذا الاتجاه لا يمكن ان يقابل بالرفض والاستخفاف من حكومة مسؤولة، لكن هذا ما حدث بالضبط. فقد استخفوا بكل المقترحات والتوصيات التي قدمتها النقابات، ولكنهم لم يجرؤوا علي رفضها. وبذلك وجدت الحكومة نفسها في مأزق حرج. فالسير في طريق هذه المقترحات يضعها وجها لوجه مع اركانها داخل مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية ومع الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التي تمثلها. وفي الوقت نفسه هي لا تقدر علي تكرار تجربة قرارات ٢٦ ديسمبر التي اجبرتها انتفاضة الايام الاربعة علي التراجع عنها. من هنا فان ضغوط هذه الفئات، في مجملها، هي التي كانت تقف خلف تمسك قوي الائتلاف بالبقاء في كراسي الحكم رغم انف جماهير الشعب وانتفاضتها ورغم وضوح فشلها، وهي التي كانت تقف خلف مناوراتها ومراوغاتها للالتفاف حول مطالب الانتفاضة. وهنا تتجسد أزمة الديمقراطية وأزمة الحكم التي ظل يعيشها السودان منذ اكثر من ثلاثين

عاما. ففي البلدان الديمقراطية تتقدم الحكومة التي تفقد ثقة الشعب باستقالتها لتفسح المجـ
أمام حكومة اخري. ولكن ذلك لا يحدث في السودان لأن التجربة الديمقراطية تفتقد القاعده الاجتماعية الضرورية لانجاحها، ولأن الازمة لم تكن ازمة سياسية بالمعني المتداول في البلدان الديمقراطية، بل هي ازمة فئات اجتماعية محددة، فشلت في مواجهة اخطر قضيتين تواجههما البلاد، هما: قضية السلام وتخفيف معاناة جماهير الشعب، ومع ذلك تصر علي البقاء في كراسي الحكم دفاعا عن مصالح حزبية وطبقية وشخصية ضيقة.

كانت السلطة قد غدت مشلولة ومحاصرة بضغوط الازمة الاقتصادية المتفاقمة والحرب الاهلية المتصاعدة وبالعزلة الداخلية والخارجية، بعد ان كشفت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ وانسحاب الاتحاديين من الحكم وانضمامهم لصفوف المعارضة عجزها في مواجهة الاوضاع الاقتصادية المتردية وقضية السلام والحرب الاهلية، وجاءت استقالة وزير الدولة بوزارة المالية ووزير الداخلية ووزير الدفاع ومذكرة القوات المسلحة لتضع حداً لمناورات حكومة الائتلاف الثنائي وإدعاءاتها وتجبرها علي تقديم استقالتها وفتح الطريق امام حكومة جديدة، وضعت ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام في مقدمة جدول اعمالها.

هوامش الفصل الخامس:-

(١) الدستور ١٩٨٨/٦/٦، لقاء مع اليابا سرور.

(٢) الدستور ١٩٨٨/٥/٩، لقاء مع بدرالدين مدثر

(٣) حيدر طه (الاخوان والعسكر)، مصدر سابق، ص ٢٢١

(٤) الهدف ١٩٨٨/٥/١٢.

(٥) حيدر طه، م.س، ص ٢٢٢

(٦)الدستور ١٩٨٨/٥/٣٠.

(٧) حيدر طه، م.س.، ص ٢٢٢

(٨) الدستور ١٩٨٨/٦/٦.

(٩) حيدر طه، م.س.،ص ٢٢٣-٢٢٦

(١٠) الدستور ١٩٨٨/٦/٦، لقاء اليابا سرور.

(١١) حيدر طه، س.، ص.٢٢٢-٢٢٣.

(١٢)الدستور ١٩٨٨/١١/١١ محمد سيد احمد عتيق، ملاحظات حول شخصية الصادق المهدي.

(١٣) نفسه.

(١٤) حيدر طه، م.س.، ص ٢٢١

(١٥) الهدف ١٩٨٨/٤/٢٩.

(١٦) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٠.

(١٧) حيدر طه. م.س.، ص ٢٢٣.

(١٨) الميدان ١٩٨٨/٤/١٤.

(١٩) الدستور ١٩٨٨/٦/١٣.

(٢٠) الميدان ١٩٨٨/٤/٢٩

(٢١) الدستور ١٩٨٨/٥/٩.

(٢٢) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٧.

(٢٣) الهدف ١٩٨٨/٤/١٢.

(٢٤) الدستور ١٩٨٨/٧/٢٥.

(٢٥) الدستور ١٩٨٨/٥/١٦.

(٢٦) الاتحاد الظبيانية ١٩٨٨/٦/٣٠.

(٢٧) الهدف ١٩٨٨/٨/٣١، خطاب رئيس الوزراء في مجلس التخطيط القومي.

(٢٨) الدستور ١٩٨٩/٢/٦، د عمر محمد عثمان، جذور الازمة الاقتصادية.

(٢٩) الايام ١٩٨٩/٢/١٠.

(٣٠) الميدان ١٩٨٩/٣/١٦.

(٣١) الميدان ١٩٨٨/٨/١١.

(٣٢) الهدف ١٩٨٨/٨/١٤.

(٣٣) الدستور ١٩٨٨/٨/٢٩.

(٣٤) الهدف ١٩٨٨/٨/١٤.

(٣٥) الميدان ١٩٨٨/٨/١٥.

(٣٦) الايام ١٩٨٨/٩/٤، تصريح د عمر نورالدائم.

(٣٧) الثقافة الوطنية، م.س، العدد الثالث ١٩٨٨، ص ١٢٠-١٢١.

(٣٨) نفسه. ص ١٢١.

(٣٩) الهدف ١٩٨٨/٨/١٥.

(٤٠) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١، ترير لجنة حصر خسائر كوارث الامطار والسيول.

(٤١) الدستور ١٩٨٨/٨/٢٩.

(٤٢) الميدان ١٩٨٨١٩/١.

(٤٣) الدستور ١٩٨٩/٢/١٣.

(٤٤) الراية ١٩٨٧/٣/٣٠.

(٤٥) الايام ١٩٨٨/٥/٢٤.

(٤٦) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٠.

(٤٧) الميدان ١٩٨٨/٥/٢٤.

(٤٨) نفسه.

(٤٩) الهدف ١٩٨٨/٧/١٨.

(٥٠) الايام ١٩٨٨/٧/٢٣.

(٥١) الميدان ١٩٨٨/٧/١٨.

(٥٢) الدستور ١٩٨٨/٧/١١.

(٥٣) الميدان ١٩٨٨/٧/١٠.

(٥٤) الهدف ١٩٨٨/١٠/٣١.

(٥٥) الايام ١٩٨٨/٩/٢.

(٥٦) الميدان ١٩٨٨/١٠/١٠.

(٥٧) الهدف ١٠/١٠/١٩٨٨.

(٥٨) الايام ١٣/١٠/١٩٨٨.

(٥٩) الميدان ١٥/١١/١٩٨٨.

(٦٠) الهدف ٢١/١١/١٩٨٨.

(٦١) الهدف ٦/٦/١٩٨٨.

(٦٢) الراية ٩/٦/١٩٨٨.

(٦٣) الميدان ٢٢/٦/١٩٨٨.

(٦٤) الميدان ٥/٧/١٩٨٨.

(٦٥) الهدف ٢٥/١٠/١٩٨٨.

(٦٦) الايام ٢٥/١٠/١٩٨٨.

(٦٧) الايام ٣١/١٠/١٩٨٨، مذكرة النقابة.

(٦٨) نفسه.

(٦٩) الميدان ١٧/١٠/١٩٨٨.

(٧٠) الميدان ١٠/١١/١٩٨٨.

(٧١) الميدان ٢١/٨/١٩٨٨.

(٧٢) الدستور ١٨/٥/١٩٨٨.

(٧٣) الايام ١٣/١٠/١٩٨٨.

(٧٤) الهدف ١٠/٩/١٩٨٨.

(٧٥) الايام ٢٦/١٠/١٩٨٨.

(٧٦) الايام ٢٧/١٠/١٩٨٨.

(٧٧) الهدف ٢٨/١٠/١٩٨٨.

(٧٨) الايام ٢٨/١٠/١٩٨٨، د. عمر محمد عثمان ، سياسة قديمة في ثوب جديد.

(٧٩) نفسه.

(٨٠) الايام ٣١/١٠/١٩٨٨.

(٨١) نفسه.

(٨٢) الدستور ٢١/١١/١٩٨٨.

(٨٣) الثقافة الوطنية، العدد السابع ١٩٨٩، ص ٥٨-٥٩ حوار مع د التيجاني الطيب.

(٨٤) نفسه.

(٨٥) الراية ٢١/١٢/١٩٨٨.

(٨٦) الراية ١٩٨٨/١٢/٢٢.

(٨٧) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٥

(٨٨) الميدان ١٩٨٨/١٢/٢٥.

(٩٨) الدستور ١٩٨٨/٦/٦.

(٩٠) الدستور ١٩٨٨/٧/٢٥.

(٩١) الدستور ١/٨، ٣/١٠/٢٩/٨، ١/٨، ١٧/١٠، ١٩/٩، ١/٨، ٢٥/٧ عام ١٩٨٨حول ردود الفعل علي مشروع القانون الجنائي.

(٩٢) نفسه. ١٩٨٨/٧/٢٥.

(٩٣) الدستور ١٩٨٨/٩/٥. المقتطفات من الندوة.

(٩٤) الدستور ١٩٨٨/٨/١.

(٩٥) الدستور ٢٢/٨، ٥/٩، ١٩/٩، ٢٦/٩، ٣/١٠ عام ١٩٨٨ حول المعلومات والمقتطفات في الفقرات السابقة.

(٩٦) الدستور ١٩٨٨/٩/٢٦.

(٩٧) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.، ص ٢٢٤-٢٢٥

(٩٨) الدستور ١٩٨٨/٩/٢٦.

(٩٩) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٧.

(١٠٠) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٠.

(١٠١) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١.

(١٠٢) نفسه.

(١٠٣) نفسه.

(١٠٤) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٠.

(١٠٥) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١.

(١٠٦) الدستور ١٩٨٨/١١/٧.

(١٠٧) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١.

(١٠٨) نفسه.

(١٠٩) حيدر طه، م.س.، ص ٢٣٤

(١١٠) الدستور ١٩٨٨/١١/٢١.

(١١١) الدستور ١٩٨٨/١١/٢٨.

(١١٢) نفسه.

(١١٣) حيدر طه، م‌س.، ص ٢٣٣

(١١٤) نفسه. ص ٢٣٦

(١١٥) الدستور ١٩٨٨/١١/٢٨. حول حادث الطائرة والمقتطفات.

(١١٦) الدستور، ٨٨/١١/٢٨، حول ردود فعل أحزاب الوفاق.

(١١٧) الايام ١٩٨٨/١٢/١٤.

(١١٨) الايام ١٩٨٨/١٢/١٥.

(١١٩) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٠.

(١٢٠) نفسه.

(١٢١) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٢.

(١٢٢) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م‌س.، ص ٢٣٦

(١٢٣) نفسه. ص ٢٤٠

(١٢٤) فضل الله علي فضل الله، الديمقراطية في السودان، القاهرة، ١٩٩٠.

(١٢٥) حيدر طه، م‌س.، ص ٢٤٠

(١٢٦) الدستور ١٩٨٩/١/٦، تقرير تكلفة الحرب الاهلية.

(١٢٧) الدستور ١٩٨٩/١/٩.

(١٢٨) نفسه.

(١٢٩) حيدر طه، م‌سي.، ص ٢٤١.

(١٣٠) الايام ١٩٨٩/١/١.

(١٣١) حيدر طه، م‌س.، ص ٢٤٢.

(١٣٢) الدستور ١٩٨٩/١/٩.

(١٣٣) الايام ١٩٨٩/١/١.

(١٣٤) حيدر طه، م‌س.، ص ٢٤٢

(١٣٥) الايام ١٩٨٨/١٢/٣٠.

(١٣٦) الميدان ١٩٨٩/١/١.

(١٣٧) حيدر طه، م‌س.، ص ٢٤٢.

(١٣٨) الراية ١٩٨٨/١٢/٢٨.

(١٣٩) الدستور ١٩٨٩/١/٩.

(١٤٠) حيدر طه، م‌سي.، ص ٢٤٤

(١٤١) نفسه. ص.، ٢٤٥.

(١٤٢) الايام ١٩٨٩/١/١.

(١٤٣) نفسه.

(١٤٤) الدتور ١٩٨٩/١/٩.

(١٤٥) الايام ١٩٨٩/١/٣.

(١٤٦) الايام ١٩٨٩/١/١١.

(١٤٧) حيدر طه: الاخوان ....، م‌س.، ص ٢٤٦-٢٤٧

(١٤٨) الايام ١٩٨٩/١/١.

(١٤٩) الايام ١٩٨٩/١/٣.

(١٥٠) الايام ١٩٨٨/٢١/٣٠.

(١٥١) الهدف ١٩٨٨/١٢/٣٠.

(١٥٢) الدستور ١٩٨٩/١/٢٣.

(١٥٣) الايام ١٩٨٩/١/٣.

(١٥٤) الدستور ١٩٨٩/١/٢٣.

(١٥٥) انظر مذكرات اتحاد الموظفين، اتحاد المهنيين ومذكرة حزب البعث.

(١٥٦) الدستور ١٩٨٩/١/٣٠.

(١٥٧) نفسه.

(١٥٨) الايام ١٩٨٩/١/١٦.

(١٥٩) الهدف ١٩٨٩/١/١٧.

(١٦٠) الهدف ١٩٨٩/١/١٩.

(١٦١) الهدف ١٩٨٩/٢/١.

(١٦٢) حيدر طه: الاخوان ..... س.، ص ٢٤٢.

(١٦٣) نفسه. ص ٢٤٢-٢٤٣.

الفصل السادس

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة
واتفاقية السلام

مأزق تحالف الجبهة والأمة:-

بعد شد وجذب حول معالجة الوضع الاقتصادي وقضية السلام بعد ان فشل في اقناع الاتحادي الديمقراطي بالعودة الي حكومة الوفاق، تقدم رئيس الوزراء بخطاب حكومته الرابعة امام الجمعية التأسيسية، بعد اكثر من شهر كامل علي استقالة الوزراء الاتحاديين في نهاية ديسمبر ١٩٨٨. واكد في خطابه التزامه بميثاق الوفاق الوطني والبرنامج الرباعي والغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين اسلامية تراعي حقوق المواطنة وكفالة الحريات الدينية للجميع. وحول قضية السلام اكد ان السلام واجب ديني ووطني انساني ينبغي السعي لتحقيقه بصورة قومية تحتفظ بالايجابيات التي طرحتها المبادرات السابقة وطلب تفويضه باتخاذ خطوات في طريق المؤتمر الدستورى، وتعهد بتوفير السلع الاساسية واجراء انتخابات المجالس المحلية والاقليمية واجراء الانتخابات العامة في مواعيدها. وتحدث عن مؤامرات تستهدف النظام الديمقراطي من اليمين الاستعمارى واليسار المغامر، دون أن يكشف اى معلومات حول هذه المؤامرات. واشار الي انه رغم ان مظاهرات ديسمبر كانت تلقائية الا ان بعض العناصر المحلية، المدعومة من جهات اجنبية، حاولت استغلالها للانقضاض علي الديمقراطية، وان هذه العناصر تمثل مخلب قط يعمل لصالح القوى الاجنبية، كما تعهد بأصدار قوانين لتنظيم وترشيد العمل الحزبي والنقابي والصحفي. (١)

وفي كلمة قصيرة تحدث زين العابدين الهندى زعيم المعارضة عن الحرب الاهلية التي تزهق الارواح وتريق الدماء وتشرد المواطنين وتحطم الاقتصاد الوطني وتهدد الوحدة الوطنية، وعن الغلاء الطاحن وتدني الخدمات العامة، واكد انه لامخرج ازاء هذه المشاكل سوى وحدة الكلمة ووحدة الجهد ووحدة الهدف، وان الخلاف الحزبي حول هذه المشاكل يعرض مكاسبنا لاعظم الاخطار.(٢) كانت كلمات بسيطة ومعبرة. لذلك وجدت اعجاب انصار المعارضة وانصار الحكومة علي السواء، وقال عنها بشير محمد سعيد، شيخ الصحفيين السودانين: (لقد هزني خطاب الهندى هزا عنيفا. هزني ببلاغته وسحره وقوة بيانه ونبل مقصده وسمو ألفاظه وتعابيره وخلوه من اللغو والاسفاف.. تحدث عن المشاكل التي تحيط ببلادنا واكد علي ضرورة وحدة الصف لمواجهة هذه المشاكل. ولا اظن ان كلماته الصادقة تلك تجد من يتجاوب معها

لأنه، فيما يبدو لي، قد كتبت علينا الفرقة والشقاء.) [٣] ويبدو ان هذه النظرة المتشائمة ترجع الي ان خطاب رئيس الوزراء جاء بعد مشاورات امتدت الي اكثر من شهر كامل، تعددت خلالها الاتصالات بين قيادات حزبي الامة والاتحادى الديمقراطي حول اتفاقية السلام، وتردد أن اتفاقات محددة قد تمت بين الطرفين. ولكن ورئيس الوزراء ((لم يقدم في خطابه خطة محددة أو خطوات محسوبة لتحقيق السلام، بل اكتفي، مرة اخرى، بطلب تجديد تكليفه باتخاذ خطوات لعقد المؤتمر الدستورى، وهو حق يمتلكه أصلا بحكم منصبه كرئيس وزراء. ومثلما لجأ الخطاب الي تكرار وقائع سابقة لقضية السلام، فقد عالج المشكلة الاقتصادية بتعميمات لا تناسب المعاناة الحقيقية التي يعيشها كل فرد ويتطلع لأن يسمع خطط الحكومة لمعالجتها، فاذا رئيس الوزراء يحدثنا عن نمو اقتصادي لايحسه أحد وعن اعادة تعمير لا تنعكس في حياة الناس وعن بنيات اساسية تقام ونحن نسير فوق طرقات كلها حفر وأخاديد ونواجه كل يوم تدنيا في دخولنا.. واذا كان التغيير الوحيد الذى طرأ علي حياة الناس، منذ الانتفاضة حتي اليوم، هو الديمقراطية والحريات العامة والحقوق الاساسية فان رئيس الوزراء يشير الي ان الحكومة قد ضاقت حتي بهذا، فهي تود ان تعد قوانين لتنظيم العمل الحزبي والنقابي وقوانين للصحافة شهدنا عينة منها في مسودة قانون الصحافة المقترح، وهي مسودة تسعي الي ان تجعل مصير الصحف رهنا برأى السلطة فيها بتوسيع حق الاجراء الادارى بعد ان كان حق العقاب قاصرا علي المحاكم حتي تجد الحكومة سندا من القوانين التي تضعها لتحجر حرية الرأى والتعبير وتوقف وتعطل الصحف.)) [٤] وعلي اساس البرنامج الذى تضمنه الخطاب كون الصادق المهدى حكومته الائتلافية الرابعة من حزبي الأمة والجبهة وبعض السياسيين الجنوبيين. ووصفها سيد احمد الحسين بأنها حكومة حرب معادية للسلام والديمقراطية، وقال عنها البروفسير محمد ابراهيم خليل ((ان تكوينها غير معافي،اذ لأول مرة ينفرد الشماليون بحكم السودان، وبدأت خطواتها الاولي بالتعدى علي استقلال القضاء والخدمة المدنية، في عهدها استشرى الفساد وتوترت علاقات السودان مع البلدان العربية بسبب تأييدها لايران ضد العراق.[٥]

لقد اصبحت قضية السلام، منذ اعلان اتفاقية السلام السودانية في نوفمبر١٩٨٨، تمثل المحور الرئيسي لحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. والواقع ان الاتفاقية كانت تتويجا لجهود عديدة، بدأت بعد الانتفاضة وساهمت فيها كل القوى السياسية السودانية. لذلك وجدت تأييدا شعبيا واسعا باعتبارها المدخل الرئيسي لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام. ولكن حكومة حزبي الامة والجبهة أجهضت الاتفاقية ورفضتها ووضعت نفسها في مأزق حرج. فهي تعلم ان رفضها لأتفاقية السلام سيؤدى الي عزلة قاتلة لها تأثيرها علي موقفها السياسي والاقتصادى والعسكرى ومع ذلك اختارت العزلة، وانعكس ذلك في اتساع

المعارضة الداخلية السياسية والنقابية وفي احجام الدول الشقيقة والصديقة عن تقديم مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للسودان في وقت استقرت فيه الحكومة علي خيار الحسم العسكري. (٦) فقد اعلنت المجموعة الاوربية ومجموعة دول اتفاقية لومي الافريقية تأييدها لاتفاقية السلام السودانية واعلنت استعدادها لتقديم عون اقتصادى كبير للسودان عند تحقيق السلام. (٧) وتحركت شخصيات بريطانية عديدة، من الذين عملوا في السودان، تناشد حكومة الصادق المهدي قبول الاتفاقية. (٨) وقامت بعض الدول العربية البترولية بابلاغ المسؤولين السودانيين باتجاهها لربط الدعم الاقتصادى بتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، الأمر الذى اضطر الحكومة الي اللجؤ الي ليبيا لسد العجز في المواد البترولية. (٩) وفي نفس تلك الفترة ذكرت نيويورك تايمس ان مستشار الأمن القومي وكبار مسؤولي وزارة الخارجية الامريكية أجروا اتصالات مع ممثلين لحركة جون قرنق في واشنطن، وان السفارة الامريكية في اديس ابابا علي اتصال دائم بالحركة، واشارت الي ان هذه الاتصالات تمثل تطورا هاما في السياسة الامريكية تجاه مشكلة الحرب الاهلية في جنوب السودان. (١٠) وعلي اثر ذلك ناشدت الخارجية الامريكية الحكومة السودانية والحركة بذل جهود للتوصل الي اتفاق مبكر بوقف اطلاق النار حتي يمكن نقل المعونات الغذائية لآلاف المواطنين الذين يموتون جوعا، واعلنت عن مبادرة لايقاف الحرب الاهلية في السودان.(١١) واعلن وزير الخارجية، حسن الترابي، ترحيب حكومته بالمبادرة الامريكية. (١٢) وفي الداخل ازدادت عزلة الحكومة الائتلافية بسبب اصرارها علي تسييس الخدمة المدنية وتشريد خصومها السياسيين، وتوجهها لأصدار قوانين مقيدة للحريات، وتعاملها مع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بأرقام واحصائيات لا علاقة لها بالواقع وعجزها عن توفير احتياجات القوات المسلحة لمواجهة ظروف اتساع العمليات العسكرية في الجنوب. وفي ظروف هذه العزلة القاتلة بدأت تطلق صفات العمالة والطابور الخامس علي كل معارض لسياساتها، وعملت علي اصدار قانون يعتبر حركة تحرير شعب السودان حركة معادية للوطن وخارجة علي القانون، وتوجيه تهمة الخيانة العظمي لكل من يتعامل معها عندما قامت باعتقال مجموعة من المواطنين بحجة انهم عقدوا، مع عدد من عناصر الحركة، ندوة حول مستقبل السودان في امبو بأثيوبيا، حيث اعلن وزير الداخلية، مبارك الفاضل ((ان الندوة مخطط تآمرى هدفه اسقاط النظام الديمقراطي وان رئيس الوزراء أمر بتكوين لجنة وزارية لدراسة المعلومات الواردة عن هذه المؤامرة وتحديد ماتراه من اجراءات للتعامل بحزم مع هذا الموقف.)) (١٣) نسي وزير الداخلية ان الاحزاب الحاكمة نفسها قد شاركت في عدة ندوات مماثلة في واشنطن وهرارى وبيرجن، واجرت عدة اتصالات بالحركة في اديس ابابا ولندن وغيرها. (١٤) كان لهذه التطورات تأثيرها الكبير والمباشر علي اوضاع القوات المسلحة وعملياتها في الجنوب، اذ انها كانت تتطلع الي القيادةالسياسية لتوفر

لها الاسلحة والمعدات اللازمة اذا كان الحل في رأيها هو خيار الحسم العسكرى. وجاء سقوط مدينة الناصر، بعد صمود واستبسال دام سبعا وعشرين اسبوعاً في أيدى قوات حركة قرنق، ليكشف الظروف القاسية التي كانت تواجهها القوات المسلحة.[١٥] وجاء في حديث وزير الدفاع حول هذا الحدث امام الجمعية التأسيسة ((ان مدينة الناصر وتوريت ظلتا مستهدفتين من الخوارج منذ عدة شهور بعد ان توفرت لهم امكانيات واسعة شملت اسلحة ثقيلة ومتطورة.)) وعن اسباب سقوط المدينة اشار الي ان ((هناك اسبابا عديدة، اهمها ان الخوارج استخدموا حشودا ضخمة من قواتهم لمحاصرة المدينة. واستمر لعدة شهور، فشلت خلالها محاولات ارسال قوات وتعزيزات عسكرية واغذية وادوية لقوات الحامية هناك، فالمدينة كانت محاصرة بثمانية كتائب من قوات الخوارج، واستخدمت القيادة العامة سلاح الطيران لتخفيف الحصار وانزال احتياجات الحامية. ولكن تقارب وتداخل خطوط القتال في المنطقة حال دون نجاح طلعات سلاح الطيران. لجأت القيادة العامة لاستخدام جرارات النقل النهرى، لكن انشغال الجرارات بنقل الاغاثة للجنوب في ذلك الوقت حال دون نقل الاحتياجات بالسرعة المطلوبة. وظلت قوات الحامية صامدة لفترة طويلة وانسحبت بعد نفاذ ذخيرتها وسقوط اكثر من مئة شهيد، ولم يجد الخوارج في المدينة سوي الجرحي، ومن ضمنهم قائد الحامية، العقيد محجوب محمد موسي، الذي امر قواته بالانسحاب بعد ان دافع عن المدينة والمنطقة دفاع الابطال. وبالنسبة للموقف في مدينة توريت، فان القوات المسلحة تستخدم الطلعات الجوية لتسهيل وصول المؤن والتعزيزات العسكرية، والقيادة العامة علي اتصال مستمر بقائد المنطقة.)) ودعي وزير الدفاع لوقف الخلافات الحزبية والمطالب النقابية وتركيز الجهود لدعم القوات المسلحة وطالب باعادة ترتيب الميزانية وأعطاء بناء القوات المسلحة اولوية قصوى. اكد انه ينبغي استمرار البحث عن الحلول السلمية لوقف الحرب مع استمرار دعم وتأهيل القوات المسلحة، وأشاد بزيارة محمد عثمان الميرغني لوزارة الدفاع ومساندته للقوات المسلحة واهتمام رئيس الوزراء وجهده المتواصل لدعم القوات المسلحة. [١٦] واكد سيد احمد الحسين، الزعيم الاتحادي، ان الظروف القاسية التي تعيشها القوات المسلحة ناجمة عن ضعف القيادة السياسية، وطالب باستمرار مساعي السلام ودعم القوات المسلحة. [١٧] ومع تدهور الاوضاع الامنية في الجنوب ودارفور، ودخول عدد كبير من النقابات والاتحادات في اضرابات عن العمل، مع كل ذلك لم تهتد الحكومة الي ضرورة مراجعة سياساتها الاقتصادية وموقفها من اتفاقية السلام، ولأن وزير الدفاع ظل يتابع الوضع الامني بحس العالم العسكرى والمسؤول السياسي ويرى تدني مستوى علاقات السودان مع الدول الشقيقة والصديقة راح يتحدث عن ضرورة البحث عن حلول سلمية في مواجهة دعوات التصعيد والحسم العسكرى، لكن دعاة الحرب لم يكونوا علي استعداد لسماع حديثه حول السلام. وبسبب موقفه هذا تعرض لأعنف

واقذع هجوم من صحف الجبهة وقادتها ووزرائها. فقد عقب حسن الترابي، وزير الخارجية، علي حديث وزير الدفاع قائلا: ان آخر ما كانوا ينتظرونه من وزير الدفاع الحديث عن السلام، فاذا كان وزير الدفاع قد نصب نفسه داعية للسلام فماذا يفعل وزير وزارة السلام؟ وطلب منه ان يكف عن تكرار الحديث عن السلام وان يلتفت الي مهامه كوزير دفاع ويترك مهمة السلام للآخرين. (١٨)

وتحت هذا الضغط السياسي والاعلامي قدم عبد الماجد حامد خليل، بعد عودته من زيارة غير معلنة لدول عربية مجاورة، استقالته لرئيس الوزراء وأورد أربعة اسباب اجبرته علي ذلك هي:-

١) انتهاج سياسة خارجية ادت الي اضعاف قدرة السودان علي استقطاب العون العسكرى والاقتصادى، مؤكدا ان الصلات الخارجية ذات اهمية بالغة في الحصول علي العتاد العسكرى والأمني سواء كمنحة او بالشراء نقدا.. وهذا ينعكس سلبا علي قدرات القوات المسلحة.

٢) عدم استجابة الحكومة لمبادرة السلام والتباطؤ في التحرك في هذا الاطار، مما انعكس علي سمعة السودان في الخارج وموقف الدول منه، خاصة مما للقضية الامنية من انعكاسات خارجية.

٣) هيمنة الجبهة الاسلامية علي صناعة القرار الحكومي وتوجيهه الوجهة التي تريدها مما قيد حركة الحكومة داخليا وخارجيا لمحورية هذه المواقف المتشددة.

٤) تضييق دائرة المشاركة في الحكم وفي صناعة القرار مما خلق استقطابا حادا، خاصة بعد خروج الاتحادى الديمقراطي من الحكومة. (١٩) أحدثت الاستقالة هزة عنيفة في الوضع السياسي برمته وذلك لانها جاءت بعد استقالة وزير الداخلية ووزير الدولة بوزارة المالية والتخطيط، ولأن وزير الدفاع شخص مستقل اختاره رئيس الوزراء بنفسه لهذا المنصب ثقة في قدراته علي القيام بالمهمة، وما كان له ان يستقيل لو ان المؤسسة الحاكمة اعطت رأيه التقدير والوزن المناسب، ولأن القضايا التي اثارها في خطاب استقالته قضايا سياسية ملحة وعاجلة ظلت قوى سياسية عديدة ترددها، بل ظلت مجموعة كبيرة من قيادات حزب الامة نفسه تقول بها. وقد اشار محمد عثمان الميرغني الي الآثار التي ترتبت علي انحياز سياسة السودان في المنطقة، وذكر انه لمس ذلك خلال جولة عربية قام بها بتكليف من مجلس رأس الدولة. (٢٠) وفي نفس الوقت عقدت هيئة القيادة العامة اجتماعا ضم ١٥٠ ضابطا من رتبة عقيد فما فوق لبحث الاوضاع الامنية في الجنوب، خاصة في الاستوائية ومنطقة توريت. وتوصل الاجتماع إلي مذكرة تعبر عن وجهة نظر القوات المسلحة في الاوضاع السياسية

والعسكرية بالبلاد سلمت بعد منتصف ليلة ٢٠ فبراير ١٩٨٩ لرئيس مجلس رأس الدولة القائد الاعلي للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء، رئيس مجلس الدفاع الوطني. وجاءت المذكرة في واحد وعشرين نقطة مصاغة صياغة مركزة ومتينة، وفي اطارالشرعية الدستورية كمسعي لاصلاح الاوضاع الداخلية ومعالجة مهددات الامن الوطني للسودان انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة الدستورية التي تنص عليها المادة (١٥) من الدستور المؤقت، التي تقول ((قوات الشعب المسلحة جزء لايتجزأ من الشعب، ومهمتها حماية امن البلاد وسلامة اراضيها وحماية اهداف ومكتسبات ثورة رجب/ابريل الشعبية.)) [٢١] وعلي هذا الاساس عرضت المذكرة الوضع السياسي والعسكرى بدقة فائقة وضعت القيادة السياسية في البلاد امام خيارين لاثالث لهما، وتمثلت اهم محاورها في النقاط التالية:

ان الحرب التي نخوضها في جنوب السودان قد اظهرت بعدا استراتيجيا جديدا وفريدا لم يشهده عالمنا المعاصر، لقد توحد المعسكران الغربي والشرقي في دعم واسناد حركة التمرد التي نواجهها. ان الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لحركة الخوارج، بينما يوظِّف المعسكر الغربي كل امكانياته المادية والاعلامية لخدمة اهداف حركة التمرد، بل تمكن المعسكر الغربي من فرض حصار وترهيب علي الدول المعتدلة في العالم العربي حتي لاتجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحالية، بينما ظل دعم المعسكر الغربي يذهب الي معسكرات الخوارج برا وجوا تحت مظلة الاغاثة.وخلاصة القول في هذا الجانب هو ان حصارا اقتصاديا واعلاميا قد فرض علي السودان، وان التأثير المباشر لذلك تدفعة قواتنا المسلحة دما وارواحا في ميادين القتال كل يوم.

ودون خوض عميق في مايحدث في الجبهة الداخلية، فجميعنا ندرك الحجم والابعاد والمؤثرات، ولكننا نركز علي جانبين هما: التأثير المباشر علي الامن القومي السوداني والتأثير علي ادارة العمليات العسكرية وعلي تماسك ووحدة القوات المسلحة.

الأمن القومي السوداني:-

ان مهددات الأمن القومي السوداني عديدة، لكن نشير الي اكثرها خطورة وهي:-

- التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي.
- الانهيار الاقتصادى والتضخم والغلاء.
- نمو المليشيات المسلحة والاختلال الامني.
- افرازات الحرب في الجنوب .

تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.

- افرازت الصراع المسلح الدائر في دارفور.

القوات المسلحة:-

انهيار البنيات الاساسية والاقتصادية فى المجتمع وتاثيره المباشر علي القوات المسلحة وتركيبتها القومية.

- المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية في الداخل وبتوجيه من الخارج.

- انقسامات الجبهة الداخلية في اسناد ودعم القوات المسلحة، وافرازات ذلك واضحة علي أمن العمليات وتأثير الحرب النفسية علي الروح المعنوية.

استمرت المذكرة في طرح حججها ومطالبها وحددتها في النقاط التالية:-

لقد اشرنا مسبقا الي ضعف قدراتنا الراهنة التي تسبب فيها اساسا غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية، وتفاقمت الآن نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا اليوم. اننا، وبكل وضوح، قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطني توفير احتياجاتنا العسكرية المطلوبة الآن، وليس غداً، حتي يمكننا من احداث التفوق العسكرى واعادة التوازن، ومع تقديرنا الكامل لكل الجهود التي بذلتها الحكومة والتحرك النشط الذي قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة العامة علي كافة الاتجاهات الا ان ذلك كله لم يحقق النتائج الايجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال، لانها اصطدمت بواقع مرير سببته السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

- استنادا لما تقدم فانه من الاهمية بمكان التاكيد بأن ماسيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأى العام العسكرى، بعد استقصائه بواسطة الاجهزة المختصة وبعد التفاكر واجماع آراء القادة في كل المستويات.

- ان وحدة الصف وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لايقبل المساومة أو المزايدة، وان القوات المسلحة ذات التوجه القومي المتجرد هي صمام الامان الوحيد لتماسك ووحدة ومستقبل الوطن.

- اننا جميعا، قيادة وقاعدة، منتشرون في كل بقاع السودان، يجب ان نؤكد، بوضوح لا لبس فيه، اننا مع خيار الشعب السوداني الاصيل في الحفاظ علي الديمقراطية، كما اكدنا ذلك في السادس من ابريل، واننا نرفض كل انواع الديكتاتورية وسنظل أبدا اوفياء لواجبنا المقدس في حفظ وصون وحدة وسيادة الوطن.

- ان ادارة الصراع المسلح لاتنفصل ابدا عن ادارة السياسات المتوازنة للدولة.. وعلية يجب ان تهدف الدولة الي كسر طوق الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من استقطاب العون الاقتصادي والعسكرى الذي نحتاجه اليوم.

- ان تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومي بعيدا عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر، وهذا يتطلب في المقام الاول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب.

في الختام ليس هناك اكثر من التأكيد، مرة اخرى، اننا جميعا امام مسؤولية تاريخية ستسألنا عنها الاجيال القادمة، وهي ان نحافظ علي امن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، لانقبل ابدا المزايدات باسمها ولا نعرضها ابدا للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الامكانيات ولاسباب موضوعية اخرى لايمكن أن تسأل عنها القوات المسلحة. وعليه، ومع تأكيد الولاء لله وللأرض وللشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من اجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف اسبوع.[٢٢]

جاءت المذكرة من المؤسسة العسكرية كمؤسسة من قيادتها العامة وليس من مجموعة مغامرين، وقدمت بطريقة اصولية في اطار النظام الديمقراطي القائم استنادا الي دور القوات المسلحة الذى حدده الدستور، وانطلاقا من هذه الحقائق جاء تفاعلها مع ازمة الحكم، التي ظلت تعيشها البلاد منذ اكثر من عام، كهزة عنيفة أدت الي اعادة ترتيب توازن القوى وحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. ونتيجة لذلك توزعت نظرة القوى السياسية للمذكرة بين ثلاثة مواقف هي:

- بعض القوى السياسية نظرت اليها نظرة ايجابية لانها خلقت حالة توقد وطني، حيث بدأت الروح تعود من جديد لأمكانية التطور نحو نظام ديمقراطي. تحرسه القوات المسلحة. وهي ظاهرة جديدة وحضارية في تاريخ العسكريين السودانين عندما يخاطب الجيش القيادات السياسية عبر مذكرات تؤمن علي الخيار الديمقراطي والشرعية الدستورية. وهذه الحالة من التوهج الوطني أعادت الثقة لقوى كثيرة في متانة النظام الديمقراطي فبدأت اجتهادات فكرية سياسية جادة للبحث عن سبيل للخروج من الازمة.

- بعض القوى ظلت تنظر للمذكرة كمقدمة لتدخلات عسكرية مستمرة في الحياة السياسية، فلا هي دعوة للانقلاب العسكرى ولا هي ابتعاد عن التدخل في الشؤون السياسية، وبرزت دعوات لتبني النموذج التركي في الحكم.

- وبعض آخر من القوى السياسية، هي الجبهة الاسلامية بالتحديد، نظرت اليها بتوجس

عصبي، واعتبرت انها هي المستهدفة من كل كلمة في المذكرة وان تحرك القوات المسلحة - الاستيلاء علي الحكم خلال اسبوع.[٣٣]

انطلقت هذه المواقف من تجربة الانقلابات العسكرية في السودان، ومن مواقع القوى السياسية المختلفة في حركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. ولكن استطالة ازمة الحكم التي ظلت تعيشها البلاد وتراكمات حركة الصراع السياسي خلال فترة مابعد الانتفاضة، جعلت معظم القوى السياسية والنقابية تتعامل مع الحدث دون حساسيات ودون وضع اعتبار لشكليات العلاقة مع المؤسسة العسكرية في نظام ديمقراطي ليبرالي. ولذلك جاء في رد رئيس الوزراء علي المذكرة أن الرقم العسكرى اصبح جزءا من المعادلة السياسية في البلاد جنباً الي جنب مع الجمعية التأسيسية والنقابات والاتحادات والاحزاب السياسية. وجاء ردُّه في اجتماع مع القيادة العامة في ٢٢ فبراير، حيث علق علي سبع فقرات من المذكرة علي النحو الآتي:-

في الفقرة الاولي اكد ان هناك نقاطا وردت في المذكرة لا خلاف عليها، هي ان الجبهة الداخلية غير موحدة مما يؤثر سلبا علي مهام الدفاع، ان الحرب الحالية تدور في غير مشاركة كاملة من الشعور العام في البلاد، ان القوات المسلحة تنقصها مقومات اساسية لا سيما في السلاح الجوى والدفاع الجوى والبحرية، ان التمرد في الجنوب يحظي بظروف تأييد غير عادية ومن مصادر مختلفة.

وفي الفقرة الثانية قال ان الدول التي دعمتنا عسكريا في عهد الحكم المايوي هي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وان العون الامريكي قد انخفض منذ السنوات الاخيرة للحكم المايوي بسبب انخفاض العون العسكري عموما، وفي الفترة الاخيرة لأن السودان لم يعد منحازا للسياسة الامريكية. الآن يحظي السودان بدعم عسكرى من ثلاث دول عربية وبصفقات تسليح كبيرة مع عدد من الدول المتوسطة.

الفقرة الثالثة: السوق الاوربية المشتركة لم تدعم السودان عسكريا، لكن دعمها المدني لم ينقطع بل تزايد في مجالات عديدة.

الفقرة الرابعة: الاختلافات علي الساحة السياسية ترجع لظروف موضوعية، وتوجد في كل البلدان ذات التكوين الوطني غير المكتمل، اذ توجد خلافات دينية وثقافية وعرقية وجهوية. ووضع السودان في هذا المجال هو الاختلافات الحزبية والمنهجية والعقائدية.

الفقرة الخامسة: الدعم العسكري بحجم كبير كان في سنة ١٩٧٠و ١٩٧٦ فقط.

الفقرة السادسة: الالتزام الذى جاء في المذكرة بالحفاظ علي الديمقراطية التزام ايجابي

في حد ذاته، كذلك لا بديل له لأن الانقلاب العسكرى سهل والثورة عليه ممكنة وحدثت، وعلينا ان نجنب البلاد هذه الدوامة. وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم مبدأ صحيح وقد سعينا اليه وحققنا درجات منه واخيرا انسحب الاتحادي لانه اشترط شرطا املائيا، وهذا يحول دون الاتفاق، والآن لعل الخطر المتزايد علي البلاد يجعل القوى السياسية تفكر بحرص وجدية اكثر لتوحيد الجبهة الداخلية. وفي الفقرة الاخيرة: اكد رئيس الوزراء ان نهاية المذكرة غير موّفقه لانها تشبه الانذار وتفتح بابا للمغامرين، وحول السياسة الخارجية قال: لقد رُمينا بالانحياز لايران وهذا غير صحيح، لاننا دعونا لوقف الحرب وراهنا علي غلبة اتجاه السلام داخل ايران. وقد حدث ذلك. وقد اكدنا في كل مجال اننا من حيث المذهب سنة ومن الانتماء القومي عرب. لكننا نري ضرورة التعايش المذهبي والقومي. وهذا ماتتجه اليه البلاد العربية الآن. واتهمنا بانحياز لليبيا. الحقيقة اننا جربنا أضرار العداء لليبيا ورأينا ان تقوم علاقتنا معها علي التفاهم، وقد حدث واستطعنا ان نلعب دورا ايجابيا في الصلح الليبي التشادى ، ونعمل الآن لصلح مصرى ليبي، واكدنا ان علاقتنا بهذه الجارة لاتتم علي حساب جارة اخرى، وحققنا لبلادنا مصالح عديدة فالعلاقات الطيبة مع ليبيا تقوم علي المصالح المشتركة وليس التبعية. وعلاقتنا مع السعودية طيبة اكدنا حرصنا علي العلاقة مع مصر، لكن مصر تقف علي الحياد في حربنا في الجنوب بحجة انها مشكلة داخلية رغم توضيحنا لهم بانها عدوان تسنده قوى خارجية. وفي تطور لاحق اعلن مجلس الوزراء ان الحكومة اتخذت قرارات وخطوات هامة تتعلق بمذكرة القوات المسلحة وانها ستنشر المذكرة مع رد رئيس الوزراء عليها وتوضيح حجم الدعم الذي وجدته القوات المسلحة خلال الفترة السابقة وانها تلتزم بتقديم المزيد واعطاء اولوية قصوى للصرف علي المجهود الدفاعي.

ومن جهة اخرى اصدر حزب الامة بيانا اعلن فية انه يعتبر المذكرة ظاهرة غير قابلة للتكرار مع الثقة بان المقصود ليس خلق قوة سياسية من القوات المسلحة وتأمين ضرورة توفير الدعم اللازم للقوات المسلحة، وعلي صعيد الجبهة الداخلية اكد البيان:-

١. تبني الدعوة لتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم.

٢. السعي لتحقيق ذلك عن طريق صيغة مقبولة، ومن جانبه اقترح حكومة كل الجمعية.

٣. ان تحصر الحكومة المقترحة برنامجها في برنامج محُدد للسلام والأمن والاقتصاد والاعداد للانتخابات العامة.

٤. التزام احزاب الحكومة المقترحة بميثاق شرف.

واستعرض البيان الجهود التي بذلت لتحقيق السلام ومبادرة الاتحادى الديمقراطي وتحفظات رئيس الوزراء حولها، وقال البيان: انه وصلهم الآن مايؤكد قبول وجهة نظرهم ،

ولذلك قرر الحزب الآتي:-

١) قبول المبادرة مع التحفظات المتفق عليها.

٢) انعقاد المؤتمر الدستورى في أقرب وقت ممكن. [٢٤]

واضح من محتويات هذا البيان ان تطورا كبيرا قد حدث في موقف حزب الأمة، وان هذا الموقف يتعارض، في بعض جوانبه، مع توجهات الصادق المهدى التي برزت خلال رده علي مذكرة القوات المسلحة، خاصة في الموقف من اتفاقية السلام وتوسيع قاعدة الحكم. أما الجبهة الاسلامية، الشريك الثاني في الحكم، فقد اصدرت بيانا ركز في معظمه علي خيار الحرب دون اى اشارة الي قضية السلام، وذلك بالدعوة للتعبئة العامة وتكييف حركة الاقتصاد والقوانين والاجراءات المالية والادارية لتلبية احتياجات القوات المسلحة، توظيف الأعلام الحكومي والصحف لخدمة المعركة، رسم الحدود الفاصلة بين العدو والصديق، واتخاذ اجراءات حاسمة ضد الطابور الخامس والجمعيات الطوعية التي تقدم العون للمتمردين، الشروع فورا في تنفيذ الخدمة الوطنية الالزامية، استنفار القوى البشرية القادرة علي حمل السلاح ودعوة النقابات والفئات لتجميد مطالباتها العادلة وتزكية العمل والانتاج وتوجيه الامكانيات لدعم القوات المسلحة. [٢٥] وهكذ تجاهلت الجبهة قضية السلام وقضية توسيع قاعدة المشاركة في الحكم والقضايا الاخرى التي طرحتها المذكرة، وارادت مخاطبة القوات المسلحة عن طريق الدعوة لتكوين حكومة حرب وتسخير كل امكانيات البلاد لتلبية احتياجات الحرب، ومحاصرة خصومها السياسيين من خلال اتهامهم بالطابور الخامس لحركة التمرد. وبذلك وضعت نفسها خارج مجرى التفاعلات التي أحدثتها مذكرة القوات المسلحة. وفي الجانب الآخر اعلن الحزب الاتحادى الديمقراطي في أول بياناته.

١- التمسك بالديمقراطية كخيار وحيد لشعب السودان.

٢ - التمسك باتفاقية السلام السودانية كمطلب استراتيجي.

٣ - اخذ الحزب علما بمذكرة القوات المسلحة، ويري ان المذكرة مشاركة بالرأى من مؤسسة قومية هامة، ويشيد بالروح الايجابية والمقترحات البناءة وحرص القوات المسلحة علي الشرعيةالدستورية .

٤ - التمسك بضرورة توسيع قاعدة الحكم باشراك كل القوى السياسية داخل وخارج الجمعية والاتحادات والنقابات وقيام حكومة مصالحة وطنية هدفها: قبول وتنفيذ اتفاقية السلام وعقد المؤتمر الدستورى، منح أولوية مطلقة لدعم القوات المسلحة بكل السبل الممكنة لتمكينها من أداء مهامها في الدفاع عن الوطن، وضع وتنفيذ خطة مفصلة لمعالجة الضائقة

المعيشية ورفع معاناة المواطنين، انتهاج سياسة خارجية متوازنة تنأى بالسودان عن المحاور وتمد جسور الصداقة والتعاون مع كافة الاشقاء والاصدقاء تحقيقا للمصالح الوطنية العليا، الاعداد للانتخابات العامة في موعدها .ولتحقيق هذه الاهداف طالب الحزب باستقالة الحكومة القائمة كخطوة تمهيدية ضرورية (٢٦)

ووصف حزب البعث المذكرة بانها انعكاس لعجز الحكومة عن أدارة أبسط مسئوليات وواجبات الحكم وانشغالها بمصالحها الحزبية والطبقية الضيقة، وطالب باستقالة الحكومة القائمة وتكوين حكومة اتحاد وطني شاملة لتضطلع بمهام دعم القوات المسلحة وايقاف الحرب الاهلية علي اساس اتفاقية الميرغني/ قرنق واصلاح الوضع الاقتصادى وتخفيف الضائقة المعيشية وانتهاج سياسة خارجية متوازنة والمحافظة علي النظام الديمقراطي. (٢٧) وفي هذا الاطار جاءت افتتاحية (الميدان) وتصريحات ومواقف الاتحادات والنقابات والاحزاب السياسية الاخرى. (٢٨) وبدعوة من الحزب الاتحادى الديمقراطي اجتمعت احزاب المعارضة والاتحادات والنقابات في جنينة السيد علي بالخرطوم في يوم ٢٦ فبراير أصدرت بيانا مشتركا أشارت فيه للتحديات التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها الحرب الاهلية الجارية في الجنوب، وتردى الاحوال الامنية في مختلف انحاء البلاد وانتهاك الحقوق الاساسية والحريات العامة، وتدهور الحالة المعيشية، وتخبط السياسة الخارجية، وارجعت كل ذلك الي تخبط الحكومة القائمة ومما طلتها وتسويفها في التصدى لواجبات ومسئوليات الحكم. واعلن البيان تأييد الاحزاب والنقابات والاتحادات الموقعة عليه لبيان الاتحادى الديمقراطي الداعي لحل الحكومة القائمة وتكوين حكومة مصالحة وطنية، وأضاف الي برنامجها:

١ – حل المليشيات ووقف التدهور الامني في اقليمي دارفور وكردفان واشاعة الطمأنينة ووقف التدخل الاجنبي.

٢ – اعادة النظر في قانون الانتخابات بتخصيص دوائر لتمثيل القوى الحديثة.

٣ – تصحيح الاوضاع التي نشأت عن سياسة التشريد في الخدمة المدنية والمحافظة علي استقلالها وحيادها. (٢٩)

٤– الاهتمام بدور المرأة واشراكها في الحياة العامة السياسية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه اعلنت الهيئة الشعبية لحماية الديمقراطية واللجنة الوطنية لدعم مبادرة السلام عن تأييدهما لمذكرة القوات المسلحة واستقالة الحكومة وتكوين حكومة انقاذ وطني. (٣٠)

وبذلك تصدَّر الحزب الاتحادى الديمقراطي قوى المعارضة السياسية والنقابية وتحولت جنينة السيد علي الي مركز لنشاطها وحركتها، وانفتح الطريق الي تكوين حكومة جديدة موسعة هدفها ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام ومواجهة مشاكل البلاد الاساسية. نتيجة

للتغيير الكبير في توازن القوى الذى أحدثته مذكرة القوات المسلحة وتحرك قوى المعارضة السياسية والنقابية، وضح ان الاغلبية البرلمانية وحدها لاتكفي لتقرير مصير البلاد، حيث دخلت الجمعية التأسيسة والحكومة القائمة في حالة شلل تام وتحول مركز النشاط السياسي الي القوى السياسية والنقابية المؤثرة في الشارع السياسي. ونتيجة لذلك قام وفد يمثل تجمع الاحزاب والنقابات والاتحادات، ضم كلا من تاج السر محمد صالح، الحزب الاتحادى، بدر الدين مدثر، حزب البعث، التجاني الطيب، الحزب الشيوعي، صمويل أرو، كتلة الاحزاب السودانية الافريقية، بمقابلة الصادق المهدي، رئيس الوزراء، ونقل له رأى التجمع حول ضرورة حلُ الحكومة القائمة وبدء المشاورات لتكوين حكومة اتحاد وطني علي اساس البرنامج الذي حددته بيانات الاحزاب والنقابات، واستمع رئيس الوزراء لوجهة نظر الوفد ووعد بمقابلته بعد القاء خطابه في الجمعية التأسيسية يوم الاثنين ٢٧ فبراير. (٣١)

الطريق الي حكومة الجبهة الوطنية المتحدة:-

في يوم ٢٧ فبراير أعلن رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية تحت ضغط القوات المسلحة وقوى الانتفاضة السياسية والنقابية، استعداده، لتوسيع قاعدة الحكم بالصورة التي ترضي طموح القوى السياسية، الا انه قال: ان ذلك يحتاج الي مشاورات واسعة وسند سياسي من الاحزاب والنقابات، وسند من القوات المسلحة التي يرجو منها الالتزام القاطع بالدفاع عن الديمقراطية وحماية شرعيتها والمشاركة في مناقشة القضايا القومية عن طريق مجلس الدفاع الوطني، وان علي النقابات أن لاتلجأ الي الاضرابات في ظروف الحرب وان تحصر مطالبها في أطار مبادىء العقد الاجتماعي، واكد انه في حالة عدم توفر التجاوب والسند العسكرى والنقابي، الذي يطمئن اليه بما يمكنه من توسيع قاعدة المشاركة في الحكم، فانه سيتقدم باستقالته للجمعية يوم الاحد القادم (٣/٥) وذلك دون أن يحدد الخطوط العريضة لسياساته وموقفه من قضية السلام. (٣٢) واعلن سيد احمد الحسين ان الخطاب ليس فيه جديد، وكان المطلوب منه تحديد موقف قاطع من الازمة بتقديم استقالة حكومته وفتح الطريق لمشاورات تكوين الحكومة الموسعة. (٣٣) واكد تجمع الاحزاب والنقابات والاتحادات نفس الاتجاه، ورفض منح رئيس الوزراء اى تفويض مالم يعلن قبوله للبرنامج الذى طرحته لقيام حكومة مصالحة وطنية. (٣٤) وفي الوقت نفسه اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا تضمن الاتي:-

١ - انها سبق ان اوضحت في مذكرتها وقوفها مع الديمقراطية، خيار الشعب السوداني، وانها تعمل وفق منطوق المادة (١٥) من الدستور المؤقت.

٢ – انها تؤكد أصرارها علي ضرورة تنفيذ كل ماجاء في مذكرتها المعنونة للقائد الاعلي للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع الوطني.

٣ – ان القوات المسلحة، بكل قياداتها وتشكيلاتها المقاتلة، ترفض التلميح بوجود تقصير أوعدم انضباط عسكري، وتؤكد ان الدعم الفورى والمستمر هو الحل لأعادة التوازن العسكرى الاستراتيجي.

٤ – ان القوات المسلحة تحت قيادة القائد الاعلي للقوات المسلحة لاتفوض مطلقا مسئولياتها وصلاحياتها المنصوص عليها في الدستور لأى سلطة سياسية او امنية اخرى. (٣٥)

وهكذا فشل رئيس الوزراء في ان يحصل علي التجاوب أو التفويض الذي طلبه من القوات المسلحة والنقابات والاتحادات والاحزاب المعارضة دون ان يقدم لها برنامجا أوميثاقا محددا للحكم واضعاً نفسه بذلك في موقف حرج يفرض عليه تقديم استقالة حكومته. والواقع ان الصادق المهدى قد تعود ان يحل حكومته في ظروف أزمات أقل شأنا من الازمة السياسية التي فجرتها مذكرة القوات المسلحة. فقد حل مجلس الوزراء باكمله في مايو ١٩٨٧ بسبب خلافاته مع وزير التجارة السابق، د. ابو حريره ، وظل يدير دفة الحكم منفردا بمساعدة وكلاء الوزارت لعدة اسابيع. وفي مارس ١٩٨٨ قام ايضا بحل مجلس وزرائه وتولي ادارة شؤون الحكم مع الوكلاء لاكثر من شهر كامل الي ان وافقته الاحزاب المشاركة علي اشراك الجبهة الاسلامية القومية في حكومة الوفاق.ولكنه رفض تقديم استقالة حكومته في ظروف اكبر ازمة سياسية واجهتها البلاد في فترة الديمقراطية الثالثة، وذلك رغم تدهور الاوضاع الامنية في الجنوب وسقوط توريت، اكبر المراكز العسكرية في الاستوائية، ومحاصرة مدينة جوبا، وانعكاسات كل ذلك علي الوضع الداخلي والوضع العسكرى.(٣٦) وفي الوقت نفسه ((لم يتقدم ببرنامج محدد واسس واضحة لتوسيع قاعدة الحكم، وهو الركن الاساسي في الازمة القائمة، لأن الاغلبية البرلمانية العادية لو كانت قادرة علي حلّ المشكة لما نشأت اساسا، فهو يتمتع بها بدرجة كافية.)) (٣٧)

وعلي اثر ذلك بادر مجلس رأس الدولة بدعوة رؤساء الاحزاب والنقابات والاتحادات لمناقشة الأزمة السياسية والوصول الي مخرج سريع في اطار النظام الديمقراطي والشرعية الدستورية. وبعد مناقشات امتدت لعدة ايام توصلت اجتماعات القصر الي برنامج، سمي (البرنامج المرحلي)، تضمن سبع نقاط كأساس لحكومة جديدة موسعة، تفاصيله كما يلي:-

١ – الحفاظ علي الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي القائم علي التعددية الحزبية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وكفالة الحريات العامة وحقوق الانسان.

٢ – شئون الامن والسلام:–

أولا: اتباع سياسة دفاعية وأمنية تقوم علي الآتي:–

أ – انتهاج سياسة دفاعية وأمنية تقوم علي تاكيد قومية القوات المسلحة ودعمها وتأهيلها سلما وحربا لتأمين سلامة الوطن وحماية نظامه الديمقراطي.

ب – تكون القوات النظامية هي الجهة الوحيدة المسلحة في البلاد، وتحل كل المليشيات القائمة ويحرم وجودها وينزع اى سلاح غير مرخص به رسميا، علي ان تشرف القوات المسلحة علي تنظيم عمليات الدفاع الشعبي في مناطق العمليات التي اضطر المواطنون فيها لحمل السلاح دفاعا عن النفس .

ج – دعم القوات النظامية الاخرى.

د – دعم وحدة الجبهة الداخلية.

ثانيا: تحقيق السلام وعقد المؤتمر الدستورى في اسرع فرصة في اطار القبول الرسمي بمبادرة السلام السودانية المبرمة في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨.

٣ – حل ازمة الاقتصاد الوطني والاهتمام بقضايا الانتاج والتنمية وفق مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني.

٤ – تحسين الاحوال المعيشية بتوفير السلع الاساسية والتحكم في الأسعار ومحاربة الفساد والسوق الاسود وتأهيل الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات أساسية واغاثة واعادة استقرار النازحين.

٥ – انتهاج سياسة خارجية متوازنة تخدم: –

أ – المصالح الوطنية العليا.

ب – الوحدة والتنمية والتحرر.

ج – تحقيق أهداف هذا البرنامج.

٦ – الاعداد للانتخابات العامة وفق قوانين تضمن تمثيل القوى الحديثة. ووافقت علي هذا البرنامج كل الاحزاب السياسية، بما فيها حزب الامة، ولم تشارك الجبهة الاسلامية القومية في اعداده وصياغته لانها رفضت مبدأ الحكومة الموسعة من النقابات والاحزاب وخارج الجمعية واصرت علي اضافة الالتزام الاسلامي واصدار قوانين اسلامية. وفي لحظة التوقيع علي البرنامج وصل الصادق المهدى الي القصر الجمهورى واجتمع مع عضوى مجلس رأس الدولة، ميرغني النصرى ودباسفيكو، بحضور عمر نور الدائم، مندوب حزب الأمة في

اجتماعات القصر، وعرض ملاحظاته حول البرنامج، رغم ان مندوب حزب الأمة قد وافق علي البرنامج بكامله، وتمثلت في اضافة كلمة (بتوضيحاتها) في نهاية الفقرة (٢) ثانيا، أضافة (بعيدا عن المحاور) في الفقرة (٥) بعد كلمة متوازنة، أضافة كلمة (جديدة) في الفقرة (٦) بعد كلمة قوانين، اضافة (والخطوات اللاحقة في نهاية الفقرة (٣)، واضافة فقرة سابعة تقول: (ان تقوم بتنفيذ هذا البرنامج حكومة موسعة من النقابات والاتحادات والاحزاب داخل وخارج الجمعية.) وبعد انتهاء مراسيم التوقيع علي البرنامج، قال ميرغني النصرى ان الحكومة القادمة ستقوم علي قاعدة واسعة من النقابات والاتحادات والاحزاب داخل وخارج الجمعية لحماية الديمقراطية ودعم القوات المسلحة وتحقيق السلام. (٣٨)

وفي اليوم التالي عقد رئيس الوزراء مؤتمرا صحيفا اكد فيه استمراره في منصبه بعد ان تلقي تأكيدات من مجلس رأس الدولة بالتزام القوات المسلحة بالديمقراطية والشرعية الدستورية والتزام النقابات والاتحادات بوقف الاضرابات. وقال انه ليس هناك علاقة بين هذا الالتزام وتنفيذ البرنامج المرحلي.وروى انه كان يتجول يوم الجمعة الماضي مع د. تاج الدين في العاصمة وقابل شيوخا واطفالا وجد منهم دفئا وطالبوه بعدم الاستقالة، وانه استلم رسالتين، واحدة من رجل دين مسيحي واخرى من رجل دين مسلم، يطالبانه بعدم تقديم استقالته لأنه الوطني الغيور علي بلاده، واضاف انه باع نفسه لمشاعر أهل السودان. واكد رئيس الوزراء انه سيبدأ من اليوم مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة للوصول الي اتفاق حول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم. وقال ان الجبهة الاسلامية ستشارك في الحكومة القادمة وجميع الاطراف مقتنعة بضرورة توحيد الجبهة الداخلية وتحقيق اكبر قدر من وحدة الصف. اضاف انه استلم استقالات وزراء حكومته وسيتخذ القرار الخاص بشأنها بعد اكتمال مشاورات تكوين الحكومة القادمة. ووصف الاجماع السياسي الذي وجده البرنامج المرحلي بانه شبيه بالاجماع الذي أدى الي تكوين حكومة الوفاق وحول السياسة الخارجية قال ان الحكومة الحالية ظلت تتبع سياسات خارجية غير منحازة واعلن ان اتصالات تجرى الأن لحسم قضية السلام، ودعي الي استمرار التكامل العسكرى الشعبي لمواجهة قضايا البلاد. (٣٩) وفي اليوم التالي سافر الي ليبيا في زيارة لم تكن متوقعة.

وهكذا اثبت الصادق المهدى عدم جديته في التعامل مع الازمة. فقد اراد، بمؤتمره الصحفي ان يحتفظ بسياساته وتحالفاته القديمة، وان ينجح في نفس الوقت في التغلب علي الازمة التي نشأت نتيجة لتلك السياسات والتحالفات. وذلك يعني انه اراد الالتفاف حول البرنامج المرحلي والتملص من الالتزام به قبل ان يجف المداد الذي كتب به. ففي مؤتمره الصحفي لم يعلن التزاما قاطعا بالبرنامج، وحين تحدث عن السلام تجاهل بالكامل اتفاقية السلام السودانية وتحدث عن اتصالات تجرى لحسم قضية السلام، وعندما تحدث عن

القوات المسلحة والنقابات اكد ان تأييدها لا يرتبط بتنفيذ البرنامج، واشار الي ان الجبهة الاسلامية ستشترك في الحكومة القادمة وهي لم توقع علي الميثاق. ويكل جراة شبه الاجماع الذى وجده البرنامج المرحلي بالاجماع الذي وجدته حكومة الوفاق!! وهو بذلك يتناقض مع موقف حزبه الذى شارك في اعداد البرنامج ووقع عليه.. ومع تأكيد حزب الامة ((ان التوقيع علي البرنامج المرحلي هو اساس الاشتراك في الحكومة الموسعة وان اى تمييع في الظرف الحرج الذى تمرّ به بلادنا سيفقد القيادات السياسية مصداقيتها ويعرض الممارسة الديمقراطية لهزة أعنف من التي عايشتها بعد مذكرة القوات المسلحة.(٤٠) ولذلك اجمعت الاحزاب والنقابات الموقعة علي البرنامج علي رفض ما طرحه رئيس الوزراء واعلنت تمسكها بالبرنامج دون اى تعديل وضرورة استقالة الحكومة القائمة كخطوة تمهيدية للبدء في مشاورات تكوين الحكومة الموسعة، ودعت مجلس رأس الدّولة لتحمل مسؤليته ومواصلة اجتماعاته مع قوى البرنامج المرحلي لمناقشة تكوين الحكومة الجديدة. (٤١) ومن جهة اخرى اشارت بعض المصادر ان حزبي الامة والجبهة اتفقا علي اضافة نص يشير الي ((ضرورة الالتزام الاسلامي والتأصيل القانوني)) وذلك لفتح الطريق لمشاركة الجبهة الاسلامية في الحكومة الموسعة. واكد الترابي، في تصريحات صحفية، ان مشاورات الحزبين مستمرة حول قضية الشريعة ومبادرة السلام. (٤٢) واعلن علي الحاج ان الجبهة ترفض من حيث المبدأ اشراف مجلس راس الدولة علي صياغة سياسات الدولة، لذلك رفضت التوقيع علي برنامج القصر وانها ستشترك في الحكومة الجديدة دون التزام بهدا البرنامج.(٤٣) وفي التاسع من مارس طلبت القيادة العامة الاسراع بتكوين الحكومة الموسعة واشارت الي انها كانت تتوقع استقالة الحكومة بعد الاتفاق علي البرنامج المرحلي. (٤٤) وبعد يومين اضطر رئيس الوزراء لتسليم مجلس رأس الدولة استقالات وزراء حكومته. (٤٥) ولكن دوامة المشاورات استمرت الي اكثر من عشرة ايام بعد ذلك.وصف احمد بهاء الدين هذه الدوامة بقول ((ان اهل بيزنطة في الخرطوم يتناقشون حول جنس الملائكة واذا ماكانت البيضة قبل الدجاجة ام الدجاجة قبل البيضة في وقت تحصد فيه الحرب في الجنوب الاخضر واليابس وتطحن الازمة الاقتصادية الملايين من ابناء وبنات السودان. (٤٦) والحقيقة ان هذه الدوامة ترجع الي اصرار رئيس الوزراء على عدم تقديم استقالة حكومته وعلي رعاية مشاورات تشكيل الحكومة الموسعة، بعيدا عن مجلس رأس الدولة الذي اشرف علي مناقشات البرنامج المرحلي، لذلك كون عدة لجان للاتصال بالاحزاب والنقابات والاتحادات. وبدلا من مناقشة اسس تكوين الحكومة راحت تلك اللجان تناقش التفاصيل وتفرض شروط حزب الامة. فقد عرض د. ابراهيم الامين علي الحزب الشيوعي وحزب البعث تمثيلهما في الحكومة بمنصب وزير دولة، ولكن العرض وجد رفضا قاطعا، واكد الحزبان ان الحديث عن توزيع المناصب سابق لأوانه وان المطلوب الآن هو الاتفاق حول اسس تكوين الحكومة الموسعة تحت اشراف مجلس رأس الدولة. (٤٧)

واشترط د. بشير عمر علي الاتحادات والنقابات الالتزام بايقاف الاضرابات وعدم ترشيح عناصر معروفة بانتمائها الحزبي كأساس لمشاركتها في الحكومة الموسعة، ولكن النقابات رفضت هذه الشروط وتمسكت بحقها في تحديد ممثليها في الحكومة الجديدة وبتقاليدها النقابية العريقة في التجاوب مع القضايا الوطنية الكبرى دون فرض أو املاء من أحد. (٤٨) ونتيجة لذلك قطعت الاحزاب والنقابات مشاوراتها مع حزب الأمة وارسلت مذكرة لمجلس رأس الدولة تناشدة فيها القيام بدوره لوضع حد للتباطؤ القاتل الذى يمارسه رئيس الوزراء وحزب الامة في مواجهة الازمة السياسية الراهنة، وتطالبه بحل الحكومة القائمة ودعوة القوى السياسية والنقابية لتشكيل الحكومة الموسعة. (٤٩) ومع اشتداد ضغوط الاتحادات والنقابات والقوى السياسية والقوات المسلحة ومطالبتها بحل الحكومة والأسراع بتكوين الحكومة الموسعة، أعلن مجلس رأس الدولة استقالة وزراء الحكومة ودعا القوى السياسية للاسراع بتكوين الحكومة الموسعة، علي اساس البرنامج المرحلي، من النقابات والقوى السياسية داخل وخارج الجمعية. (٥٠) وبذلك تحركت الازمة خطوة هامة الي الامام، وبقي عليها ان تتخطي عقبات اخرى تمثلت في الالتزام الحقيقي بالبرنامج المرحلي من كافة القوى الموقعة عليه وتشكيل الحكومة الموسعة من عناصر مخلصة مؤمنة بأهدافه وبدون مناورات ومطاولات وضغوط حول المناصب. (٥١) في نهاية الاسبوع الثالث للازمة السياسية اعلن رئيس الوزراء امام الجمعية التأسيسية انه بدأ مشاوراته لتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وتمثل فيها الاحزاب حسب وزنها البرلماني بالأضافة الي تمثيل النقابات. ورحب بالبرنامج المرحلي الذى وقعته الاحزاب والنقابات في القصر الجمهورى وانه سيكون الحد الادني للمشاركة في الحكم، وان الاحزاب غير الممثلة في الجمعية ستكون مشاركتها من خلال التضامن وطالب النقابات بالكف عن الاضرابات اذا شاركت في الحكومة. وحول القوات المسلحة اكد انه سيوسع مجلس الدفاع الوطني ليتيح فرصة اوسع لمشاركة القوات المسلحة في مناقشة القضايا السياسية والامنية. وحول السلام اكد ان السعي له سيكون بمخاطبة الحركة والتوجه نحو المؤتمر الدستورى انطلاقا من مبادرة السلام السودانية الموقعة بين الميرغني وقرنق في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨. اضاف انه حتي يأتي السلام لابد من دعم القوات المسلحة والقوات النظامية الاخرى. وعن التوجه الاسلامي قال هو خيار الاغلبية وان المؤتمر الدستورى هو منبر الاتفاق حول هذا الامر. وتحدث عن دور رأس الدولة في مواجهة الازمة وعن توازن القوى الجديد في البلاد وضرورة التعامل معه لتطوير الديمقراطية وان هناك قوى خارج الجمعية تشكل واقعا لايمكن تجاوزه ولابد من استيعابها ضمن الشرعية الدستورية. وهي ظاهرة لم تشهدها الفترات الديمقراطية السابقة. وفي نهاية الخطاب اكد أنه يعتبره آخر كلمة في هذا الصدد. (٥٢)

ويبدو واضحا ان الخطاب اشتمل علي اكثر من نقطة ايجابية وحسم عددا من القضايا التي ظلت تمثل محاور للصراع والخلاف خلال الفترة السابقة، فقد اعلن رئيس الوزراء قبول مبادرة السلام والالتزام بالبرنامج المرحلي وبتكوين حكومة موسعة من داخل وخارج الجمعية (وفي ذلك اعتراف ضمني بأن الأجهزة القائمة لم تعد مؤهلة لمواجهة الازمة وحدها)، واشار الي اعداد قانون انتخابات يضمن تمثيل القوى الحديثة. (٥٣) ولكنه رفض تمثيل الأحزاب خارج الجمعية، وجاء معمماً في بعض فقراته، وفرض شروطا علي تمثيل النقابات. ومع ذلك ، وصفه الحزب الاتحادى بأنه ايجابي، ووصفه الحزب الشيوعي بأنه يحمل اكثر من تفسير. واعلن حزب البعث ان رئيس الوزراء لم يقطع بالالتزام بالبرنامج المرحلي ولم يحسم صيغة الحكومة الموسعة وانه افصح عن اصراره علي التمسك بمنهج المناورات والمطاولات والهروب من مواجهة الازمة بشكل مباشر. (٥٤) ووصف اتحاد المهنيين الخطاب بأنه يخلو من حسن النية ويعكس تردّد رئيس الوزراء تجاه البرنامج المرحلي، واعلن اتحاد العمال عدم مشاركته في الحكومة الموسعة مؤكدا دعمه لها لتنفيذ البرنامج المرحلي. ويبدو ان الصادق المهدى كان مترددا بين الاستجابة لضغوط الظروف الاستثنائية التي فرضتها استطالة أزمة الحكم ومذكرة القوات المسلحة وبين ضغوط موازناته الخاصة في اطار حركة الصراع السياسي الجارى في البلاد خلال تلك الفترة والأرث التاريخي لصراعات وعلاقات الانصار والختمية. ونتيجة لذلك ((كان يجرى عدداً من الموازنات بين خيارات تطلبه وخيارات يطلبها، خيارات يختارها بأرادته وخيارات تفرض عليه، بين شرعية دستورية يؤمن بها وشرعية تفرضها علية قوى البرنامج المرحلي، وكان عليه أن يختار بين قصر يحرجه بخياراته وجمعية تأسيسية يحرجها بقراراته.)) (٥٥) ولذلك جاءت استجابته في اطار الشرعية وعلي اساس اصراره علي رعاية مشاورات تشكيل الحكومة الموسعة بشكل مباشر وعدم تركها لمجلس رأس الدولة وتجمع الاحزاب والاتحادات الموقعة علي البرنامج. ومن جهة أخرى أعلن د. حسن الترابي، الامين العام للجبهة الاسلامية القومية، عدم مشاركة الجبهة في الحكومة الموسعة وانها ستقف في المعارضة لأن البرنامج المرحلي اغفل الالتزام الاسلامي عمدا وتخاذل عن الدفاع الوطني وتنكر للشرعية الدستورية وارتهن للقروض الاجنبية، واشار الي ان هناك ضغوطا اجنبية خططت لأبعاد الجبهة والشريعة وان المخطط الاجنبي خرب الوفاق الوطني، وأكد ان الجبهة لم تعزل أنما اعتزلت، واوضح ان الجبهة ستعمل علي تحقيق اهدافها خلال المرحلة القادمة بقوة وفعالية اكثر. (٥٦) وصرح زين العابدين الهندى بأن الحزب الاتحادى لايرحب ولا يتفاءل بابتعاد الجبهة عن الحكومة الموسعة، خاصة وان ظروف البلاد تتطلب وحدة الجبهة الداخلية(٥٧) والواقع ان الاسباب التي طرحتها الجبهة لأبتعادها عن الاجماع الوطني لاتصمد امام المنطق. فأتهام جميع القوى السياسية النقابية الموقعة علي البرنامج المرحلي بالخضوع لضغوط أجنبية والتورط في مخطط أجنبي امر لايسنده دليل، ويدخل فقط في باب التبريرات.

ورفض اتفاقية السلام التي رحبت بها كل القوى السياسية لا يمكن ان يكون موقفا مسئولا.
أما الحديث عن الشريعة فأن اتفاقية السلام لم تقل بالغائها وانما بتجميدها حتي المؤتمر الدستوري. وفي الوقت نفسه للمرء ان يتساءل كيف صبرت الجبهة علي عدم تطبيق الشريعة لمدة عام كامل وهي في الحكم، مع انها اشترطت اصدار القوانين الاسلامية قبل الخريف كشرط لدخولها حكومة الوفاق؟ واذا كان الأمر كذلك فانه يعني شيئا واحدا هو ان للجبهة مشروعا سياسيا مختلفا عن ما تريده أغلبية أهل السودان بأحزابهم ونقاباتهم. (٥٨) ولكن ليس صحيحا أن الجبهة قد اعتزلت وهي المجنونة بشهوة السلطة، وليس صحيحا انها عزلت، اذ ان كل الاحزاب الاخرى طالبت بمجهود جماعي للخروج من ازمة الحكم التي ظلت تعيشها البلاد بتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم. ولذلك فان الخط السياسي الذي نال اجماع كل اهل السودان بأحزابهم ونقاباتهم هو الذي فرض عليها العزلة، لانه لايتوافق مع مصالح الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التي تمثلها. (٥٩) ولذلك ((خرجت الجبهة مهزومة في ظل تغييرات سياسية متسارعة، واحسنت ان هذه التغييرات تجرى في غير صالحها، فهي تشهد الاتحادى الديمقراطي وقد بدأ يحصد ثمار سياسات هادئة باتجاه التحالف مع كل القوى الداعية لايقاف الحرب وتحقيق السلام في وقت تقترب فيه مواعيد الانتخابات العامة. واضحى الافق مليئا با لاحتمالات. ولم تكن قادرة علي ان تعتق نفسها من اغلال الازمة وتفجير الأزمة عندما راحت تبحث عن خيارات اخرى غير المعارضة البرلمانية.)) (٦٠)

ادت هذه التطورات الي تنشيط المشاورات السياسية لتكوين الحكومة الموسعة التي التزم رئيس الوزراء ببرنامجها. وفي هذا الاطار دعت احزاب ونقابات البرنامج المرحلي مجلس رأس الدولة لاكمال مهمته بالاشراف المباشر علي مشاورات تكوين الحكومة وعدم تركها للمشاورات الثنائية. (٦١) ولكن ذلك لم يحدث، حيث كان هناك، منذ البداية، مركزان للمشاورات، مركز يقوده رئيس الوزراء من خلال لجان مشتركة من حزبي الامة والاتحادى الديمقراطي، ومركز آخر يقوده مجلس رأس الدولة. لذلك تمددت المشاورات بسبب المناورات والمطاولات والصراعات الحزبية حول المناصب الوزارية. فقد اتفقت الاحزاب والنقابات الموقعة علي البرنامج المرحلي علي تخصيص ٤ وزارات للاتحادات والنقابات، واسناد وزارتي الدفاع والداخلية الي شخصيات وطنية يتفق عليها بالتشاور مع القوات المسلحة والشرطة وتخصيص ٤ وزارات لكتلة الاحزاب الافريقية الجنوبية، وثلاثة وزارات للاحزاب الاخرى، وبقية المواقع توزع بين حزبي الاتحادي والامة، وتبني الحزب الاتحادى هذا الاقتراح. (٦٢) ولكن اصرار رئيس الوزراء علي رعاية المشاورات وتركيزه بشكل خاص علي اللجنة المشتركة بين حزبي الامة والاتحادي، أدى الي حصر المشاورات في دوائر ضيقة وأخضعها الي مناورات وصراعات خفية بين قيادات الحزبين التقليديين. فعندما انتهت اللجنة المشتركة من مشاوراتها وقدمت تقريرها

النهائي لرئيس الوزراء، رفضه الاخير لاسباب تتعلق بتوزيع الحقائب الوزارية، الأمر الذى تسبب في اعادة المشاورات الي نقطة البداية. (٦٣) ولكن بعد اجتماع طويل بين السيدين محمد عثمان الميرغني والصادق المهدى اعلن عن اتفاق الحزبين علي كل المسائل المتعلقة بالتشكيل الوزارى. (٦٤)

وفي ٢٥ مارس، اى بعد حوالي شهر من تفجر الأزمة، اعلن الصادق المهدى عن تشكيل حكومته الخامسة، وضمت ٨ وزراء من حزب الامة، ٦ للاتحادى الديمقراطي، ٤ للأحزاب الجنوبية، وزيرا واحد للحزب القومي، وواحدا لليسار داخل الجمعية ووزيرين للاتحادات النقابية وشخصية قومية لوزارة الدفاع. (٦٥) ولكن هل كان هذا التشكيل الوزارى يمثل مخرجا للأزمة السياسية التي فجرتها مذكرة القوات المسلحة وسياسات الحكومات الائتلافية السابقة؟ هل كان يجسد فعلا فكرة الحكومة الموسعة التي طرحتها قوى واحزاب البرنامج المرحلي؟ هناك أولا نقطة شكلية لكنها هامة جدا، هي ان التشكيل الوزارى جاء نتيجة للاتفاق الذى تم بين حزبي الأمة والاتحادى حول توزيع المناصب الوزارية المختلفة بعد مشاورات امتدت اربعة اسابيع تقريبا، وليس نتيجة لاتفاق تجمع احزاب واتحادات البرنامج المرحلي، كما هو واضح من تسلسل الاحداث وتطوراتها. فقد سيطر منطق الشرعية علي تحركات الصادق المهدي وتكتيكاته في مواجهة الأزمة منذ البدايه ورفض التفاعل مع ظروف الأزمة وتوازن القوى الجديد الذى فرضته مذكرة القوات المسلحة، وذلك بهدف المحافظة علي المواقع الهامة التي ظلّ يحتلها حزب الامة في السلطة وعلي بعض سياساته وتحالفاته السابقة، ومن هنا كان اصراره علي المشاورات الثنائية مع الحزب الاتحادى الديمقراطي والاحزاب الاخرى. ومن خلال رعايته المباشرة لتلك المشاورات ظل يمارس ضغوطه لاضعاف تمثيل الاتحادات النقابية واليسار في الحكومة الموسعة. صحيح ان رئيس الوزراء كان قد اشرك كل القوى السياسية والنقابية، بما في ذلك الجبهة الاسلامية، في مشاوراته، ولكن اتفاقه مع محمد عثمان الميرغني هو الذى حسم أمر التشكيل الوزارى. وهذا يعني ان حكومته الخامسة هي، بشكل رئيسي، عودة الي ائتلاف الحزبين التقليديين مع بعض التحسينات المضافة وذلك للأسباب الأتية:-

اولا: انه تم بعيداً عن مشاركة كافة القوى المعنية والاشراف الفعلي لمجلس رأس الدولة.

ثانيا: اشتمل علي تمثيل ضعيف للاتحادات النقابية.

ثالثا: تجاهل تمثيل الاحزاب خارج الجمعية.

رابعا: ادخل وزارتي الدفاع والداخلية في حلبة الصراع الحزبي حول المناصب الوزارية.

خامسا: ان الحزبين التقليديين استحوذا علي حوالي ٦٥ ٪ من مقاعد مجلس الوزراء وان

التشكيل الوزارى ضم عناصر معادية للبرنامج المرحلي. وكان لها دور رئيسي في خلق الأزمة، ومعروفة بعلاقاتها الحميمة بالجبهة الاسلامية ومعاداة الحركة الجماهيرية والحل السلمي لايقاق الحرب الاهلية في مقدمتهم عمر نور الدائم، وزير المالية، ومبارك الفاضل، وزير الداخلية ود. أبو صالح وزير الأعلام. (٦٦) والواقع ان تعيين هذه العناصر وجد معارضة واسعة داخل حزب الامة نفسه. فقد أعلن د. مادبو ان الصادق المهدى هو الذى اختار وزراء حزب الأمة، حسب تقييمه الشخصي وليس حسب المعايير التي حدَّدها المجلس الرئاسي للحزب. (٦٧) واكد بكرى عديل ان تأخر مبارك الفاضل وعمر نور الدائم عن اداء القسم مساء ٢٥ مارس، ووجود وزارتين شاغرتين من وزارات حزب الامة، يؤكد وجود خلافا كبيرة حول التشكيل الوزارى. (٦٨) وكانت كتلة نواب الغرب قد اشترطت ان لا يعين في الوزارة اى عنصر تحوم حوله شبهة فساد أو محسوبية، ووافقهم الصادق المهدى في بداية المشاورات، ولكن التشكيل الوزارى يؤكد ان رئيس حزب الأمة فضل ان يسند ظهره علي أهل البيت والثقة دون ان يلتفت الي وجهات نظر المؤسسات الحزبية، وكانت هذه الاختلافات والصراعات قد تسببت في تأخير اعلان التشكيل الوزارى خمس مرات. (٦٩) وفي نفس الاتجاه سجل ادريس البنا، عضو مجلس رأس الدولة، تحفظه علي وزراء حزب الامة وعدد من وزراء الاحزاب، لانه لا تتوفر فيهم المعايير التي حددها المجلس لاختيار وزراء الحكومة الموسعة. (٧٠) ومن جهة اخرى رفع حزب البعث مذكرة لمجلس رأس الدولة وللاحزاب والاتحادات الموقعة علي البرنامج المرحلي، حدَّد فيها ملاحظاته حول التشكيل الوزارى وطالب بتحويل البرنامج الي مهمات عمل مفصلة ومحدَّده وباستمرار تجمع الاحزاب والنقابات كهيئة شعبية تعمل علي مراقبة التزام الحكومة بتنفيذ البرنامج المرحلي ومنع اى محاولة للتراجع عنه او الالتفاف عليه. (٧١) واكد الحزب الشيوعي أن العبرة ليست في صياغة البرامج، بل في الالتزام بتنفيذها. (٧٢)

ومع كل هذه الملاحظات لا يمكن التقليل من شأن انتصار قوى تجمع الاحزاب والاتحادات الموقعة علي البرنامج المرحلي في تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة. فهذه القوى هي التي فرضت استقالة حكومة ائتلاف حزبي الامة والجبهة وصياغة البرنامج المرحلي وشاركت في مشاورات تكوين الحكومة الموسعة. وبالاضافة الي ذلك جاء تشكيل حكومة الجبهة الوطنية في ظروف متغيرات سياسية هامة أدت الي تغيير اساسي في توازن القوى في البلاد لصالح قوى الانتفاضة. ولكن ذلك لايعني ان تكوين الحكومة، علي اساس مذكرة القوات المسلحة والبرنامج المرحلي، هو نهاية المطاف والانتصار النهائي علي قوى الردة واعداء الديمقراطية والسلام والتقدم. فأمام تنفيذ مثل هذا البرنامج هناك عقبات وعقبات لأن قوى الردة كانت تتمتع بامكانيات سياسية واعلامية واقتصادية واسعة، ولايمكن أن تستسلم بسهولة، رغم هزيمتها السياسية وابعادها عن مواقع السلطة. ولكن قوى البرنامج المرحلي، ايضا كانت تتمتع

بامكانيات واسعة رغم جوانب الضعف التي ميزت تكوين الحكومة الموسعة. لذلك شهدت الفترة اللاحقة صراعاً عنيفاً ومتشعبا بين قوى الديمقراطية والسلام والتقدم وقوى الردة والديكتاتورية والتصعيد العسكرى.. فكيف سارت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة؟ وكيف واجهت الجبهة الاسلامية هذه التطورات المعادية لمصالحها وتطلعاتها؟؟

اتفاقية السلام:-

في ٢٧ مارس القي الصادق المهدي خطاب حكومته الخامسة، أمام الجمعية التأسيسية، واكد فيه ان فترة العام، التي تبقت من عمر الجمعية، سيتواصل فيها العطاء بتركيز علي مهام محددة، وان التغييرات التي لجأ اليها ليست مناورة سياسية، بل أوجبتها ظروف محددة صحبتها مداولات ومشاورات أثرت الفكر السياسي في السودان. واكد أن"الحوار اظهر مدي التقارب بين القوي السياسية والفكرية، وان النقطة التي اختلفنا حولها لم تكن في مبدأ التأصيل الاسلامي، بل في توقيت اجراءاته" وبيّن ان الخلاف نشأ حول: هل تقتضي ظروف الحرب والمخاطرة التي تهدد الديمقراطية نفسها اجراء تعديل في توقيت القرار التشريعي؟ وهل يمكن التأني في اصدار القرار التشريعي لحين حسم أمر المؤتمر الدستوري؟ وأجاب رئيس الوزراء عن تساؤلاته، بقوله، " اذا انعقد المؤتمر الدستوري سيتم فيه اعطاء كل ذي حق حقه، وان لم ينعقد يتأكد للجميع استحالة قيامه، ومن ثم يمضون في تشريعاتهم كافلين حقوق المجموعات الوطنية الاخري. واستعرض الخطاب المناخ الدولي المتجه نحو السلام، وأشار الي تطور العلاقات السودانية الاثيوبية، وناشد جون قرنق وزملاءه أن يتجاوبوا مع غرفة عمليات السلام، التي كلفها مجلس الوزراء بالعمل علي الاعداد لعقد المؤتمر الدستوري انطلاقا من مبادرة نوفمبر ١٩٨٨، وان يسمع منهم قراراً ايجابياً يدفع السودان نحو السلام وإيقاف الحرب والاستقرار، وفي الوقت نفسه ناشد الارتريين أن يعملوا يداً واحدة من أجل السلام. وحول توحيد الجبهة الداخلية أكد رئيس الوزراء انها وسيلة من وسائل تدعيم عملية السلام، ولكنه قال: تنقصها لبنة، مشيراً بذلك إلي عدم مشاركة الجبهة الاسلامية في الحكومة الموسعة. واضاف: اننا سوف نمد الجسور لتكملة الوحدة الوطنية، وان رئيس الجمعية يرمز الي تلك اللبنة الغائبة حتي يكتمل البناء، وانه يتوقع ان تمنحه الجمعية رئاستها لتوحيد الصف، وأشار الي ان توقعه هذا خاطر وطني لم يطبخه مع احد، واعترف ان الدروس المستفادة من التجربة تؤكد ان اتخاذ القرار في القضايا الكبري لا تكفي فيه الاغلبية البرلمانية وحدها، بل لابد من مشاركة القوي الاخري داخل وخارج الجمعية.[٧٣] وفي الثالث من ابريل اجازت الجمعية الخطاب، وعلق علي عثمان محمد طه، زعيم المعارضة، بقوله " ان اعتبار خطاب الحكومة يتضمن تأييداً لمبادرة السلام السودانية ويرجيء القوانين الاسلامية الي ما

بعد المؤتمر الدستوري أمر غير جائز استنادا للمادة ٦٨ من لائحة الجمعية التي لا تخول عرض اي موضوع امام الجمعية سبق ان نظرت فيه واصدرت قراراً حوله.(٧٤) وذلك بهدف خلط الاوراق ووضع العراقيل امام عملية السلام قبل ان تبدأ تحركها. وكان خطاب رئيس الوزراء نفسه قد ساعد علي ذلك عندما شكك في انعقاد المؤتمر الدستوري وفي اهميته التاريخية، بقوله، " اذا انعقد المؤتمر فسيتم الاتفاق فيه علي اعطاء كل ذي حق حقه، وان لم ينعقد تأكد للجميع استحالة قيامه ومن ثم يمضون في تشريعاتهم كافلين حقوق المجموعات الوطنية الأخري،وهو قول يذكرنا بما كان يردّده البعض حول امكانية عقد المؤتمر الدستوري بدون مشاركة حركة تحرير شعب السودان، يؤكد في الوقت نفسه، نوايا رئيس الوزراء وبعض قيادات حزب الامة لعرقلة مسيرة السلام. فقد أدلي بكري عديل بتصريحات تتناقض تماما مع مواقفه السابقة، حيث أعلن أن ارجاء القوانين الاسلامية لحين انعقاد المؤتمر الدستوري هو لاعطاء الحركة الشعبية فرصة اخيرة لأثبات مصداقيتها أمام الرأي العام والا فليس هناك ما يمنع الجمعية التأسيسية من الرجوع عن قرارها ومواصلة مناقشة القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨.(٧٥)

وهكذا وضعت الجبهة الاسلامية اولي العراقيل أمام مسيرة السلام عندما قدمت مشروع القانون الجنائي للجمعية لمناقشته في مرحلة القراءة الثالثة كمسألة عاجلة وهامة ومصيرية، وذلك رغم انه بقي في الجمعية منذ سبتمبر ١٩٨٨. وعندما اجلت الجمعية مناقشة المشروع الي ما بعد المؤتمر الدستوري، قدم رئيس الجمعية استقالته وانسحب نواب الجبهة، واتهموا الذين صوتوا مع التأجيل بالردة عن الاسلام، واعلن بعضهم "أما الشريعة واما سنقاتل". وبذلك انتصرت ارادة السلام في اولي معاركها مع دعاة الحرب والتصعيد العسكري. ولكن تصريحات بعض قيادات حزب الامة جعلت الكثيرين يتشككون في موقف الحزب من عملية السلام.

يعتبر الجهد الذي بذلته حكومة الجبهة الوطنية المتحدة لتحريك عملية السلام جهدا متميزاً مقارنة بجهود الحكومات السابقة التي أعقبت انتفاضة ١٩٨٥. ففي اول اجتماع لمجلس الوزراء، في ٢٦ مارس، اصدر قراره بالموافقة علي اتفاقية السلام السودانية بتوضيحاتها.(٧٦) وكلمة (بتوضيحاتها) هذه، كانت موضوع خلاف اثناء مناقشات البرنامج المرحلي، ووافقت القوي النقابية والسياسية الاخري علي وضعها بعد مبادرة السلام نتيجة لاصرار حزب الامة، وهو اصرار ينطلق من اسباب ذاتية هدفها التاكيد علي تحفظات رئيس الوزراء علي الاتفاقية. وعقب الاجتماع أعلن وزير الثقافة والاعلام ان مجلس الوزراء شكل لجنة وزارية للسلام، برئاسة سيد احمد الحسين، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعضوية كل من: د.بشير عمر، وزير الطاقة، باولينو زيزي، وزير الشباب، محمد حماد كوة، وزير السياحة، د. حماد

بقادي، الفريق(م) يوسف احمد يوسف، السفير علي نميري ود. تسير محمد احمد علي ورحبت حركة تحرير شعب السودان بقرار مجلس الوزراء، ولكنها عادت في وقت لاحق لتقول ان القرار لا يعتبر موافقة علي المبادرة، واشارت الي ان كلمة (توضيحاتها) تعني بعض التحفظات. وفسر المراقبون هذا التراجع بأنه جزء من ضغوط الحركة علي الحكومة.(٧٨) ولكنها حسمت موقفها في بيان لجون قرنق اكد فيه موافقة الحركة علي قرار مجلس الوزراء بقبول مبادرة السلام، ووصف القرار بأنه خطوة في الطريق الصحيح، واعلن انهم يتوقعون بعد ذلك أن تقّر الجمعية التأسيسية ما توصل اليه المجلس ليأخذ القرار شكله التشريعي، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة التنفيذ.(٧٩)

وفي اول اجتماع للجنة الوزارية للسلام قررت تكوين وفد للاجتماع بقيادة الحركة الشعبية في اديس ابابا لأبلاغها بقرار الحكومة حول مبادرة السلام، وقررت، ايضاً، ترشيح تيسير مدثر، عضو اللجنة السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي للانضمام لعضويتها بهدف توسيع المشاركة والاستفادة من خبرته. وصدر قرار وزاري بقبول الترشيح.(٨٠) واعلن د.بقادي، مقرر اللجنة انه في حالة قبول الحركة قرار الحكومة فان خطوات عاجلة ستتخذ لتشكيل اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الدستوري، بمشاركة الحركة وكل القوي السياسية في البلاد، وان مهام هذه اللجنة تتمثل في تحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر وتحديد جدول اعماله وتكوين اللجان الفنية لمناقشة كيفية وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارىء. وأضاف ان اللجنة الوزارية ناقشت خطة تحركها الداخلي والخارجي لتهيئة المناخ اللازم لتحقيق السلام، وان التحرك الخارجي سيكون في الاطار العربي والافريقي والاسلامي.

وحول الايضاحات الخاصة بالمبادرة اشار الي انها تتعلق بالاتفاقيات العسكرية ومسألة وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارىء.(٨١)

وشكلت اللجنة وفداً ضم د.بقادي والفريق (م) يوسف ود.تيسير للاتصال بقيادة الحركة في اديس ابابا. وحمل الوفد معه موافقة الحكومة علي المبادرة ونبذة عن جهود ومساعي السلام في الفترة السابقة واتفاق الاحزاب الجنوبية المشاركة في الحكومة وخطاب رئيس الوزراء بعد تشكيل الحكومةوموافقة الجمعية علي الخطاب.(٨٣) واعلنت اللجنة الوزارية انها ستبلغ جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ودول الجوار بخطوات الحكومة نحو السلام.(٨٤) وبعد جولة مفاوضات استمرت ليومين، اعلن وزير الاعلام ان اجتماعات الطرفين تمخضت عن بيان مشترك تضمن الترحيب بتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وتكوين اللجنة الوزارية للسلام.وعند عودته للخرطوم أعلن الوفد المفاوض ان الرحلة حققت اهدافها تماما، وان الوفد عقد سلسلة اجتماعات في اطار مهمته الرئيسية، وهي نقل موافقة الحكومة علي المبادرة للحركة الشعبية. واضاف ان الاجتماعات اتسمت بالجدية والمسؤولية وشهدت نقاشاً مستفيضاً حول الوثائق التي حملها الوفد، واشار الي ان هذه الاجتماعات هي المرة

الاولي التي يتم فيها لقاء بين الحكومة والحركة، واكد ان قرار الجمعية التأسيسية بتأجيل مناقشة القانون الجنائي الي حين انعقاد المؤتمر الدستوري يشكل خطوة ايجابية كبيرة لعملية السلام.(٨٥)

وفي حلبة الشد والجذب بين الرغبة في تحقيق السلام والعقبات الكبيرة التي تعترض مثل هذا التوجه، وقبل ان تكتمل اخبار الجولة الاولي للمفاوضات، فرضت قوي التصعيد العسكري والسياسي نفسها لتضع عراقيل اضافية امام عملية السلام. فقد واصلت الحركة الشعبية توسيع عملياتها العسكرية في الجنوب، واستمرت في الاستيلاء علي مواقع جديدة رغم موافقتها علي مبادرة السلام وموقفها الايجابي من الخطوات التي اتخذتها الحكومة في طريق السلام، ورغم ترحيبها بخطة اغاثة المتضررين من الحرب في الجنوب، التي اعدت بمبادرة من الحكومة وبمشاركة اليونسيف والدول المانحة. ويبدو ان الحركة كانت تحاول تقوية مركزها التفاوضي والضغط علي الحكومة لتنفيذ شروطها. ونتيجة لذلك اضطر سيد احمد الحسين ان يعلن ان التصعيد العسكري الذي تقوم به الحركة لا يتماشي مع المساعي الجارية لتحقيق السلام، واشار الي ان التصعيد العسكري لا يخدم سوي اعداء السلام، وأكد ان الحكومة لا تسعي لتحقيق السلام بأي ثمن وان احلال السلام ضرورة حيوية ولابد من تحقيقه لانتشال البلاد من الهاوية.(٨٦) وبجانب ذلك قام جون قرنق، رئيس الحركة، بجولة شملت عدداً من البلدان الاوربية وامريكا بحجة اقناع اصدقاء حكومة الخرطوم للضغط عليها من اجل قبول السلام.(٨٧) وهكذا شغلت الحركة نفسها بتصعيد عملياتها العسكرية وبالمناورات السياسية عن تحديد موعد لمواصلة الاجتماعات المشتركة مع اللجنة الوزارية منذ نهاية الجولة الاولي منتصف ابريل ١٩٨٩. وخلال هذه الفترة تصاعدت الحملات الاعلامية بين الطرفين دون مبرر موضوعي. وفي ذلك أكد وزير الخارجية ان روح السلام تقتضي من الحكومة والحركة عدم تبادل الحملات الاعلامية لأن ذلك يخلق مناخاً ضاراً لسير عملية السلام.(٨٨)

نتيجة لكل ذلك وتراخي الحركة في تحديد موعد سريع للاجتماع المشترك، قررت اللجنة الوزارية للسلام تجميد اتصالاتها معها وعدم ارسال أي وفود او اشخاص لمقابلة قياداتها قبل تحديد موعد للاجتماع المشترك.(٨٩) وفي هذه الاجواء نشطت القوي المعادية للسلام لتصعيد الموقف ودفعه في اتجاه القطيعة وافشال عملية السلام.. ووجدت نشاطات وتوجهات هذه القوي استجابات متفاوتة وسط وزراء الحكومة وقيادات حزب الامة، خاصة العناصر المرتبطة بالجبهة الاسلامية. فقد اعلن وزير الاعلام ان الحركة غير جادة في تحقيق السلام لأن الاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا لا تمس سيادة السودان والحدود مجمدة أصلاً.. فماذا تريد؟(٩٠) واتهمت الحركة في بياناتها لجنة السلام بانها تضيع وقتها في التجوال في العواصم (الاجنبية)، وبدلا من ذلك كان عليها ان تعمل علي تنفيذ مبادرة السلام.(٩١) وفي

مواجهة قوي التصعيد المضاد، التي كشفت عن عدائها السافر لعملية السلام، قامت قوي البرنامج المرحلي بتنظيم نشاطها وحملاتها الاعلامية والسياسية لدعم جهود السلام.. فأقامت مهرجاناً خطابياً في ميدان المدرسة الاهلية في امدرمان، تحدث فيه قادة الاحزاب والنقابات عن ضرورة السلام ،تهيئة الظروف لعقد المؤتمر الدستوري للخروج بالبلاد من أزمتها الخانقة. وفي اليوم التالي سيرت موكباً جماهيرياً من ميدان الشهداء حتي حدائق ٦ ابريل تأييداً لمساعي السلام وشجباً لدعاة الحرب والتصعيد العسكري.وعلي صعيد النشاط السياسي والخارجي قررت اللجنة الوزارية ارسال سبعة وفود، من داخل اللجنة وخارجها، لعديد من الدول العربية والافريقية لاطلاع حكوماتها وشعوبها علي الجهود التي تبذلها الحكومة من اجل تحقيق السلام. وقامت بإعداد ورقة تضمنت تاريخ مشكلة الجنوب وتطورات مساعي السلام خلال سنوات ما بعد الانتفاضة لعرضها في ندوات ومحاضرات وفي اجهزة الاعلام المختلفة بهدف تنوير الرأي العام والجاليات السودانية في البلدان الشقيقة.وشملت الجولات: ليبيا، تونس، جامعة الدول العربية، يوغندا، مصر واليمن الجنوبية. وحملت الوفود رسائل من مجلس راس الدولة لرؤساء تلك الدول واستطاعت أن تشرح خطوات السلام التي تقوم بها الحكومة وتجد تجاوبا واسعاً في كل البلدان التي زارتها. ونتيجة لتصريح من وزير الدفاع تحدث فيه عن مؤامرة كينية/اسرائيلية ضد أمن السودان، رفضت السلطات الكينية استقبال وفد اللجنة الا بعد جهود دبلوماسية مكثفة.(٩٢) وترأس الوفد وزير الخارجية نفسه الذي اكد حرص الوفد علي لقاء الرئيس أرب موي لأنه راغب في الاطلاع علي مجهودات الحكومة من اجل السلام ومهتم بمتابعة الأحداث الجارية في السودان.(٩٣)

وفي الاول من مايو ١٩٨٩ اعلنت الحركة الشعبية عن "وقف اطلاق النار من طرف واحد لمدة شهر واحد ينتهي في نهاية الشهر، ما لم يتم تمديده" واشترطت"ان يبقي الجيش السوداني في مواقعه الحالية لحين تنفيذ مبادرة السلام، وبعد ذلك فان وقفا شاملاً لاطلاق النار سوف يتم انجازه من قبل لجنة فنية مشتركة"، واكدت في بيانها انها"تعلن وقف اطلاق النار في أول مايو تضامناً مع عمال السودان واعترافاً بمساهمتهم وتضحياتهم في ثورة اكتوبر وانتفاضة ابريل."(٩٤) ويبدو ان هذه الخطوة قد جاءت نتيجة لضغوط اطراف عربية وافريقية عديدة لدفع الحركة للاستجابة للخطوات التي اتخذتها الحكومة وقطع الطريق علي دعاة الحرب والتصعيد العسكري، ولضغوط مماثلة من الاحزاب السياسية الجنوبية التي أصرت علي وقف التصعيد العسكري ومواصلة مفاوضات السلام.(٩٥) وربما لشعور الحركة بمتانة موقفها التفاوضي بعد أن تمكنت من احتلال عدد من المواقع والمدن في شرق الاستوائية وأعالي النيل.

وفي ٢٥ مايو أعلن د. بقادي، مقرر اللجنة الوزارية للسلام، أن اللجنة تلقت رسالة من الحركة الشعبية تعلن فيها موافقتها علي عقد اجتماع مشترك في اديس ابابا يوم ١٠ يونيو

١٩٨٩، واكد ان اللجنة تعتبر هذه الموافقة خطوة ايجابية، ووصفها بأنها تمثل الخطوة العملية الاولي للدخول في مفاوضات تنفيذ بنود المبادرة السودانية للسلام، وأوضح "ان اللجنة ستواصل اتصالاتها غير المباشرة مع الحركة لتحديد اسماء ممثليها في الاجتماع وعلي ضوء ذلك سنحدد ممثلينا."(٩٦) وفي نفس اليوم اعلن الصادق المهدي ان الحكومة ستخطو خطوتين نحو السلام اذا اقدمت الحركة بخطوة واحدة.(٩٧) وهكذا تجدد الأمل بمواصلة مساعي السلام، حيث حددت الحركة اسماء ممثليها برئاسة د. لام اكول وعضوية ستة عناصر من قيادتها، وحددت اللجنة الوزارية برئاسة سيد احمد الحسين وعضوية ممثلين لاحزاب الامة والاتحادي والبعث والاحزاب الجنوبية، بالاضافة الي وفد المقدمة الذي ضم د بقادي والفريق يوسف ود تيسير.(٩٨) وكانت اللجنة قد رسمت استراتيجية محددة للحوار وراعت توسيع التمثيل السياسي في اختيار اعضاء الوفد المفاوض. وتزامنت هذه التطورات مع تحّرك سياسي واعلامي واسع نظمته قوي البرنامج المرحلي لتنشيط عملية السلام في مواجهة التصعيد والتصعيد المضاد.

ولكن.. ماذا عملت اللجنة الوزارية للتحضير للجولة الثانية من المفاوضات؟ ماذا كان تصورها لخطوات تنفيذ بنود المبادرة والدخول في مرحلة الاعداد لعقد المؤتمر الدستوري الوطني؟؟ كانت أهم الخطوات المطلوبة تتمثل في إلغاء الاتفاقيات العسكرية وتجميد الحدود. ولرئيس الوزراء تحفظاته وفهمه الخاص لهذه القضايا. ففي مسألة الحدود أكد ان القاعدة الذهبية في التعامل مع هذه المسألة هي الالتزام بنصوص المبادرة، ودعي القانونيين للاجتهاد والتفسير الملتزمين بنص المبادرة. وفي الوقت نفسه قامت اللجنة الوزارية بتشكيل لجنة قانونية، ضمت السادة عثمان الطيب، خلف الله الرشيد، محمد ابراهيم خليل، عبدالمجيد امام، أبيل ألير، امين قرنفلي ودفع الله الرضي، وهم من كبار القانونيين السودانيين، وذلك للاستعانة بهم في تقديم توصيات محدّدة بخصوص البنود القانونية في المبادرة.(١٠٠) وجاءت توصياتها بتجميد العمل بمواد الحدود في المحاكم واستبدالها بالمواد المقابلة لها في قانون العقوبات لسنة ١٩٧٤، وان ذلك يعني اصدار تشريع من الجمعية التأسيسية.(١٠١) ولكن التوصية لم تجد طريقها للتنفيذ بسبب تلكوء الحكومة في اتخاذ القرار بشأنها. ومن جهة اخري لم يتخلي رئيس الوزراء عن رأيه القائل بأن اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر لا وجود لها لأن ميثاق الأخاء مع مصر قد ألغي كل ما قبله من اتفاقيات بين البلدين.(١٠٢) ولم يغير رأيه الا بعد ان أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، اثناء زيارة السيد احمد الميرغني، رئيس مجلس رأس الدولة، للقاهرة، بأن مصر لم تلغ الاتفاقية وكذلك حكومة السودان، وأوضح ان الاتفاقية جاءت لمصلحة السودان وان ميثاق الأخاء حل محل ميثاق التكامل بين البلدين.(١٠٣) وبعدها اعلن الصادق المهدي ان الحكومة ستكتب رسمياً لجمهورية مصر لإلغاء الاتفاقية حتي يكتمل الجانب الشكلي لموقف السودان لأن الموقف السياسي واضح منذ انتفاضة ١٩٨٥.(١٠٤)

واما الموقف من البروتكول العسكري مع ليبيا، فان رئيس الوزراء كان يقول، في بعض الاحيان، انه انتهي بأنتهاء الفترة الانتقالية، وفي احيان أخري يقول انه(محضر اتفاق عسكري) تمّ تنفيذه بالكامل ولم يعد له وجود.(١٠٥) ولذلك وجدت اللجنة الوزارية نفسها، في عشية الجولة الثانية للمفاوضات، بدون اجابات قاطعة وخطوات عملية محددة لتنفيذ بنود الاتفاقية، دون أي سبب موضوعي سوي تلكوء سلطة اتخاذ القرار

بعد تحديد موعد الجولة الثانية اصدرت الامانة العامة لمجلس الوزراء، في نفس يوم بدء الاجتماع المشترك بياناً أعلنت فيه أن الحكومة المصرية وافقت على طلب السودان إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بالتراضي بين البلدين، واوضحت ان رئيس الوزراء كان قد بعث برسالة مكتوبة الي جمهورية مصر يطالب فيها اعتبار رسالته اخطاراً من حكومة السودان بالغاء الاتفاقية. واضاف البيان ان رئيس الوزراء المصري ردّ بموافقة حكومته واكد تطلع بلاده لتحقيق السلام في السودان. واعلن البيان، ايضا ان السودان وليبيا قد اتفقا في ديسمبر ١٩٨٨، خلال زيارة العقيد ابوبكر يونس للخرطوم، علي اعتبار محضر الاتفاق العسكري بين البلدين الذي حرّر في عام ١٩٨٥، قد تمّ تنفيذه بالكامل في وقته المحدد ولم يعد له وجود، كما اتفقا علي اعلان سياسي لتنظيم العلاقات بين السودان وليبيا لمصلحة الشعبين. واضافت الأمانة العامة ان العقيد يونس أكد، في تلك الزيارة، حرص بلاده علي السلام في السودان.(١٠٦) ويلاحظ ان البيان استبدل عبارة (البرتكول العسكري) ب (محضر اتفاق عسكري). ويبدو ان صدور البيان في نفس ذلك اليوم، كان يستهدف تعزيز الموقف التفاوضي لوفد اللجنة الوزارية. فالي أي مدي نجحت المفاوضات الثانية؟

في البيان المشترك أعلن الطرفان اتفاقهما المبدئي علي عقد المؤتمر الدستوري الوطني في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩، وعلي عقد اجتماع مشترك آخر في العاصمة الاثيوبية في الرابع من يوليو لمتابعة تنفيذ بنود المبادرة، كما اتفقا علي الخطوات التي اتخذتها الحكومة في ما يتعلق بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، واصرت الحركة علي تأكيد ذلك بقرار من الجمعية التأسيسية. اما محضر الاتفاق العسكري مع ليبيا، فقد اختلفت حوله الاراء، حيث اكد وفد اللجنة الوزارية ان الاجراء الذي اتخذ يفي بالمطلوب، بينما رأت الحركة انه غير كاف. وفي مسألة تجميد الحدود اصرت الحركة ايضاً علي اصدار قرار من الجمعية لتأكيد التجميد. وفي البيان المشترك ناشد الطرفان كافة القوي السياسية والنقابية بالاستمرار في العمل من أجل الالتزام بالخطوات التي تم الاتفاق حولها لتمهيد الطريق أمام عقد المؤتمر الدستوري(١٠٧) ووصف رئيس الوزراء نتائج الاجتماع بأنها خطوة في طريق السلام، واكد ان الحكومة ستعمل من أجل التوصل الي اتفاق حول تجميد الحدود استنادا الي نصوص المبادرة. وأعرب وزير الخارجية عن تفاؤله بالتوصل الي اتفاق واكد ان السلام ضرورة حتمية بالنسبة للحكومة والحركة والشعب السوداني، وحول عدم التوصل الي اتفاق لوقف اطلاق النار

أوضح ان ذلك لن يتم الا بتنفيذ بنود المبادرة وذلك لأن المبادرة اتفاق متكامل واشار الي ان الاجتماع تطرق لوقف اطلاق نار خارج المبادرة لاستمرار عمليات الاغاثة لكنه لم يتم التوصل الي اتفاق نهائي، واعرب عن أمله في استمرار حالة الهدوء السارية.(١٠٨) وبذلك اصبح واضحا ان هناك واجبات عاجلة بدون انجازها لن تتحرك عملية السلام الي مراميها وفي هذا الاطار اكد مجلس الوزراء التزامه بتنفيذ بنود الاتفاقية، وكلف اللجنة الوزارية بوضع استراتيجية عمل شاملة، استعدادا لاجتماع الرابع من يوليو.(١٠٩) وعلي صعيد حركة تحرير شعب السودان، اكد جون قرنق ان الحركة لا تدعو الي انفصال الجنوب بل الي وحدة السودان علي اساس جديد يقوم علي اعادة بناء السلطة المركزية لمصلحة جميع فئات الشعب السوداني، وذلك حتي لا يتكرر ما حدث عام ١٩٨٣ عندما مزق نميري اتفاقية الحكم الذاتي، وحول الخسائر البشرية الكبيرة التي تسببها الحرب اكد ان ذلك هو ثمن العدالة والمساواة وان ما حدث يحدث في مختلف انحاء العالم وحدث في السودان من قبل.(١١٠)

هكذا دخلت مفاوضات السلام في مراحلها الحاسمة. لذلك دعت اللجنة الوزارية الاحزاب والنقابات لوضع تصوراتها حول اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري. وفي الوقت نفسه قامت بوضع سيناريو كامل ينبغي أن يكون عليه اجتماع الرابع من يوليو، اطّلع عليه رئيس الوزراء، وتوقع مقرر اللجنة ان يتم في الاجتماع المشترك حسم كافة نقاط الخلاف، وان تحدد اللجان العسكرية الخاصة بالنظر في وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارئ.(١١١) وبانجازها هذه الخطوات تنتهي أعمال اللجنة الوزارية للسلام ويتم تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري.

هكذا بعد مطاولات ومناورات وتصعيد وتصعيد مضاد تمكنت عملية السلام من تجاوز عقبات عديدةوبدأت تدخل مراحلها الحاسمة. وكان التفاؤل كبيراً بعد ان اتخذت الحكومة كل الخطوات الضرورية للوصول الي اتفاق كامل، بدخول عملية السلام في مرحلة الاعداد للمؤتمر الدستوري.. ولكن ماذا كان يجري في الجانب الآخر؟ هل يمكن ان تسمح قوي التصعيد والتصعيد المضاد، دعاة الحرب والديكتاتورية، بوصول قطار السلام الي محطاته الحاسمة؟ الواقع ان تطور الاحداث، منذ السادس من ابريل ١٩٨٥ وحتي يونيو/١٩٨٩، كان يمثل، في جوهره، صراعاً معقداً ومتشعباً بين قوي السلام والديمقراطية ودعاة الحرب والديكتاتورية.. وبعد تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة اتخذ هذا الصراع اشكالاً حادة وعنيفة، يساعدنا في متابعة فصله الأخير الاطلاع علي مستوي الاداء العام للحكومة من خلال الجانب الاقتصادي.

- حكومة الجبهة الوطنية والاصلاح الاقتصادي:-

بجانب قضية السلام اعطي البرنامج المرحلي اهتماما خاصا لقضايا الاصلاح الاقتصادي. فالبند الثالث من البرنامج يدعو الي" حل أزمة الاقتصاد الوطني والاهتمام

بقضايا الانتاج والتنمية وفق مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني والخطوات اللاحقة" والبند الرابع يدعو الي " تحسين الأحوال المعيشية بتوفير السلع الأساسية والتحكم في الاسعار ومحاربة الفساد والسوق الأسود وتأهيل الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات اساسية واغاثة وإعادة استقرار النازحين." وهذه البنود واضحة في توجهاتها الرئيسية المناقضة لتوجهات حكومة الوفاق وسياساتها الاقتصادية المتضمنة في ميزانية ١٩٨٩/٨٨.
وكان من المتوقع ان تقوم الحكومة باعلان سياسات اقتصادية جديدة انطلاقا من مقررات المؤتمر الاقتصادي والبرنامج المرحلي. لكن ذلك لم يحدث. فقد بدأ اعداد ميزانية ١٩٩٠/٨٩ علي أساس موجهات الميزانية السابقة. واعلن وزير المالية أن مجلس الوزراء قرر استمرار السياسات المالية والاقتصادية السارية. وفي منتصف مايو دعي المجلس الي عقد مؤتمر اقتصادي جديد لمناقشة الوضع الاقتصادي والخروج ببرنامج مفصل تلتزم به الحكومة.(١١٢) وكل ذلك يدل علي ان الحكومة كانت مصرة علي الاستمرار في السياسات السابقة. ولذلك تجاهلت قضايا الاصلاح الاقتصادي واكتفت بتركيز معظم جهودها في عملية السلام. ونتيجة لذلك تتابعت أزمات السلع الأساسية واستشري الغلاء والسوق الأسود. وفي منتصف يونيو رفع التجمع الوطني مذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها"ان الضائقة المعيشية وصلت حدوداً لا يمكن احتمالها ولم يحدد مجلس الوزراء أي اجراءات أو خطوات عملية وجادة لرفع المعاناة عن كاهل المواطنين، في الوقت الذي استشري فيه الفساد والنشاط الطفيلي." ودعي الحكومة الي"اتخاذ خطوات جادة لتوفير السلع الاساسية والتحكم في الاسعار وضرب مواقع الفساد والنشاط الطفيلي."(١١٣) ومن جهة اخري ظل وزير المالية يسير في نفس توجهات وسياسات حكومة الوفاق السابقة. ونتيجة لذلك اعتمد علي الجهاز المصرفي لتوفير ٣,٥ مليار جنيه لتغطية عجز الميزانية العامة، وارتفع عجز ميزان المدفوعات الي اكثر من مليارين، وعجزت الدولة عن استقطاب مدخرات المغتربين ودخل السوق الأسود في منافسة مع السوق الحر أدت الي ارتفاع سعر الدولار الي ٢٢ جنيها مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ١٢ جنيها.(١١٤)
والواقع ان تجاهل الحكومة لقضايا الاصلاح الاقتصادي وتخفيف الضائقة المعيشية لم يأت من فراغ، بل بسبب ضعف تكوينها ووجود عناصر مؤثرة في داخلها ظلت تعمل علي عرقلة تنفيذ البرنامج المرحلي، خاصة جانبه الاقتصادي، في مقدمتهم وزير المالية نفسه، الذي أصر رئيس الوزراء علي إعادة تعيينه بحجة متابعة اعداد الميزانية ومواصلة المفاوضات مع الدول المانحة وصندوق النقد الدولي.(١١٥) وبرز ذلك، بشكل واضح، في ميزانية ١٩٩٠/٨٩، التي اشرف علي اعدادها. فقد كشف الأداء الفعلي لميزانية ١٩٨٩/٨٨ ارتفاع المصروفات العامة المتوقعة من ٩,٥ الي ١٢ مليار جنيه، وانخفاض الايرادات المتوقعة من ٩,٥ الي ٦,٥مليار، وبذلك ارتفع العجز الكلي المتوقع من ٣,٦ الي ٦,٤ مليار.(١١٦) وهو لا شك عجز كبير مقارنة بعجوزات الميزانيات السابقة، قامت الحكومة بتغطيته من الجهاز المصرفي (٣,٧)

والمصادرالخارجية (٢,٧مليار). ويرر وزير المالية هذا العجز بضخامة الانفاق علي الحرب الاهلية ومتطلبات مواجهة كوارث الامطار والسيول. ولكن مع الاقرار بتاثير هذين العاملين الا ان هناك حقائق لا يجب اغفالها. وأولي هذه الحقائق أن حكومة الوفاق قد رفضت اتفاقية السلام السودانية وان اداءها اثناء كوارث الامطار والسيول كان ضعيفاً ومتدنياً. وفي انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨اعلنت الجماهير رفضها لسياسات الحكومة تجاه قضية السلام والاصلاح الاقتصادي وتخفيف الضائقة المعيشية، وقدمت النقابات بدائل مدروسة لمواجهة الوضع الاقتصادي المتردي سجلتها في مذكراتها المختلفة؛ ولكنها رفضت هذه البدائل كما رفضت من قبل مقررات المؤتمر الاقتصادي. ولذلك لم يكن مفهوما ان تسير حكومة الجبهة الوطنية في نفس تلك السياسات وتتجاهل البرنامج المرحلي وتتمسك بنصائح وتوصيات خبراء صندوق النقد الدولي. فقد قدّرت ايرادات ميزانية ١٩٩٠/٨٩ بحوالي ٨,٦ مليار، وقدّرت المصروفات العامة بحوالي ٢١,٦، وبذلك ارتفع العجز المتوقع الي ١٣ مليار جنيه. وهنا لابد ان نتساءل عن اسباب هذا الارتفاع الكبير في المصروفات العامة؟ بعض الاوساط الاقتصادية تؤكد أن وزير المالية قد عمد الي تضخيم المصروفات العامة والعجز المتوقع في الميزانية بهدف الضغط علي القوي السياسية والنقابية، الموقعة علي البرنامج المرحلي، من أجل تمرير سياسات معينة اتفق حولها مع مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة في فترة سابقة.(١١٧) أي انه اراد الالتفاف حول موجهات البرنامج المرحلي والبدائل التي طرحتها الاتحادات النقابية. وبغض النظر عن ذلك، واذا سلمنا بأن تضخم المصروفات الحكومية الجارية حقيقة موضوعية لا يمكن تجاهلها، فأن وزير المالية، وخبراء الصندوق، كانوا يحاولون معالجته بتشريد اعداد كبيرة من العاملين في جهاز الدولة وتصفية مؤسسات القطاع العام، ويتجاهلون الامكانيات الفعلية لتخفيض المصروفات العامة في مجالات محددة اشارت اليها مذكرات الاتحادات النقابية والاحزاب السياسية المعارضة بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨. اذ ان تضخم الانفاق الحكومي يرجع، بشكل رئيسي، الي ازدياد الانفاق الاستهلاكي البذخي غير المرتبط بتحريك عجلة الانتاج، وليس بسبب الانفاق علي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، كما يعكسه تدني هذه الخدمات. وفي الوقت نفسه تريد وزارة المالية ان تحمل جماهير الشعب عبء عجوزات ميزانياتها من خلال المزيد من الضرائب وزيادة اسعار السلع الأساسية. والواقع ان التدهور المالي والاقتصادي، الذي عكسته ميزانية ١٩٩٠/٨٩، هو نتاج السياسات الاقتصادية التي ظلت تتبعها حكومات ما بعد الانتفاضة، وخاصة حكومة الوفاق، لأنها جميعها بدأت من حيث انتهت السياسات المايوية. ولمواجهة هذا الموقف الصعب اضطر وزير المالية لعرض الميزانية علي رؤساء الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية للتشاور حول سياساته واجراءاته المقترحة لتخفيض عجز الميزانية واصلاح الوضع الاقتصادي. وتمثلت مقترحاته في تخفيض المصروفات العامة حوالي ثلاثة مليار، انشاء صندوق لدعم القوات

المسلحة يساهم فيه المواطنون في القطاعين العام والخاص عن طريق شراء سندات ادخار حكومية، اصدار قوانين ضرائب جديدة علي الميسورين وزيادة اسعار بعض السلع الاساسية.(١١٨) وهي مقترحات تشير الي اتجاه وزير المالية لتحميل أعباء تغطية العجز لجماهير الشعب الكادحة من خلال ما أسماه سندات الادخار وزيادة اسعار بعض السلع الاساسية وفرض ضرائب جديدة.وبالاضافة الي ذلك تقول بعض المصادر ان الميزانية قدّرت التزامات سداد الديون الخارجية بحوالي ٧-٩ مليون دولار، اي حوالي ٥ مليار جنيه. وهذا المبلغ يمثل حوالي ٤٠٪ من العجز الكلي للميزانية. واذا التزمت وزارة المالية بسداد ما لا يزيد عن ١٠٪ من عائدات الصادرات وتسديد المبالغ التي تتوقف عليها تدفقات نقدية أو عون سلعي، مثلاً، لكان من الممكن تقليل العجز بحوالي ٣ مليار جنيه. وتضيف هذه المصادر انه كان من الممكن، ايضا، تخفيض المبالغ التي رصدت لاستيراد سلع تستفيد منها فئات محدودة من المجتمع، وكذلك مصروفات السفر والعلاج بالخارج، وكان يمكن، ايضا، تخفيض مصروفات الفصل الثاني بنسبة كبيرة خاصة مصروفات القصر الجمهوري والجمعية التأسيسية وأمانة مجلس الوزراء. واضافت ان تقديرات الايرادات تعبر عن عدم جدية الحكومة في تحميل الفئات الميسورة عبء الأزمة الاقتصادية، وهاجمت الميزانية لأغفالها تماما كيفية معالجة السياسات النقدية واصلاح النظام المصرفي، الأمر الذي سيؤدي الي عواقب وخيمة.(١١٩) ومن جهة اخري أكدت الاتحادات والاحزاب السياسية رفضها للميزانية لأنها تقليدية وتجاهلت البدائل التي قدمتها هذه القوي بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨. والواقع ان الميزانية وجدت معارضة كبيرة داخل القوي المشاركة في الحكومة نفسها. وفي محاولة لادخال تصحيحات جزئية ومحددة توصلت قوي البرنامج المرحلي الي الموافقة علي اجازة الميزانية مع الالتزام بالآتي:-

أولاً: أن لا يعقب اجازة الميزانية تخفيض في سعر الجنيه ولا زيادة في الاسعار ولا تشريد أو توفير للعاملين بالدولة.

ثانياً: ان تشكل لجنة من داخل الجمعية التأسيسية للبحث في كل قضايا الفساد، وان ترفع تقريراً بما تتوصل اليه لمناقشته في الجمعية.

ثالثاً: ان تطرح سندات الادخار الحكومية اختيارياً، لا اجبارياً، تساهم في شرائها الاحزاب والنقابات وتنظم حملة شعبية لتشجيع المواطنين علي شرائها لامتصاص الفائض من السيولة.

رابعاً: ان يكون التشاور مع الأحزاب والنقابات واصحاب العمل منهجا ثابتاً في تقرير السياسات الاقتصادية ذات التأثير الواسع في معيشة المواطنين.

هذا وكانت جريدة الميدان قد شرحت موقف الشيوعيين بقولها" لسنا راضين عن الميزانية

الجديدة. لكنها في نفس الوقت ميزانية فرضتها ظروف سياسية معينة. ولولا ذلك لكانت اسوأ، ولو كانت الجبهة الاسلامية في الحكم، لجاءت الميزانية بأعباء أشد قسوة علي المواطنين البسطاء ويمكاسب ومغانم أكبر للفئات الطفيلية.. لقد دعونا وعملنا من أجل ميزانية أفضل هدفها ايقاف التدهور المالي والاقتصادي، ولكن تركيبة حكومة الجبهة الوطنية فرضت هذه الميزانية بعيوبها غير الخافية.(١٣١) اما الجبهة الاسلامية القومية فقد حددت موقفها في خطاب زعيم المعارضة، الذي اشار الي ان المعالجات التي وردت في خطاب الميزانية تدعو للسخرية وان اخفاقات الحكومة في المجال الاقتصادي من بشائر البرنامج المرحلي.. وقال ان حكومة الوفاق التي شاركت فيها الجبهة الاسلامية، رفعت ميزانية القوات المسلحة بنسبة ١٧٠٪ بينما رفعتها الحكومة الراهنة بحوالي ٤٥٪ فقطواضاف ان حلفاءنا في حكومة الوفاق رضخوا للنقابات خوفاً منها وتمسكاً بالسلطة، الأمر الذي أدي إلي تغطية زيادات الأجور من النظام المصرفي. وقال ان الحكومة عملت بأقتراحهم عندما رفعت سعر السكر المستورد إلي ثلاثة جنيهات. واضاف ان الحكومة تحدثت عن تخفيض الأنفاق الحكومي ولكنها رفعت الدعم المركزي للحكم الاقليمي الي ٢,٩ مليار جنيه معظمها مرتبات واجور. وتحدث عن الفساد في توزيع السكر والاطارات ورخص السيارات. وختم خطابه دون ان يتقدم بأي اقتراحات محددة لتعديل الميزانية.(١٣٢) وفي الوقت نفسه أكدت الاتحادات النقابية تمسكها بالبرنامج المرحلي وضرورة تنفيذ بنوده، مع التركيز علي السلام وتخفيف الضائقة المعيشية ودعم القوات المسلحة وتخفيض الانفاق الحكومي.(١٣٣)

ونتيجة لتجاهلها لقضايا الاصلاح الاقتصادي واجهت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة مطالبات نقابية عديدة. فقد هدّد اتحاد مزارعي الجزيرة بالاضراب عن العمل اذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم بزيادة اسعار القطن المعلنة وتوفير مستلزمات الانتاج واعادة النظر في علاقات الانتاج السائدة والغاء الديون المتراكمة علي المزارعين، التي بلغت أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه لأسباب لا علاقة لهم بها، ودفع تعويضات للمزارعين المتضررين من عدم توفير مياه الري في الموسم السابق بعد ان قاموا بكل عمليات التحضير للزراعة.(١٣٤) كذلك هدد اتحاد العمال بالاضراب عن العمل اذا لم توافق الحكومة علي تطبيق زيادات الأجور في القطاع الخاص بأثر رجعي ابتداء من يوليو ١٩٨٨. وحذرت النقابات والاتحادات من اي زيادات في الاسعار أو تشريد للعاملين بالدولة، وطالبت بتركيز الاسعار والتحكم في السوق وتوفير السلع الأساسية.

بجانب ذلك حاول النائب العام إعادة فتح ملفات الفساد وتقارير لجان التحقيق في المصارف الخاصة الأجنبية والمشتركة ولكنه لم يتمكن من تقديمها للمحاكم. وكشف وزير التجارة بعض الممارسات المشبوهة في اجراءات التصدير والاستيراد، زعم انها حرمت البلاد من ملايين الدولارات، ووجه الاتهام لوزير التجارة الخارجية السابق، مبارك الفاضل. ونتيجة

لذلك طلب الاخير تكوين لجنة فنية لتقصي الحقائق. وقام رئيس الوزراء بتكوين اللجنة ولكنها لم تعلن نتائج تحقيقاتها في الوقت المحدد.

وهكذا، كان اداء حكومة الجبهة الوطنية في المجال الاقتصادي ضعيفاً ومتناقضاً مع الاهداف المعلنة في البرنامج المرحلي، وذلك بسبب وجود عناصر مؤثرة داخل الحكومة نفسها كانت تعمل علي عرقلة تنفيذ الجوانب الاقتصادية في البرنامج. ولذلك يمكن القول انها ركزت جهودها، بشكل رئيسي، في قضية السلام كما وضحنا في صفحات سابقة.

الانقلاب علي السلام والديمقراطية:-

بتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة عادت الجبهة الاسلامية القومية الي عزلتها مرة اخري، رغم مغازلات الصادق المهدي وبعض قيادات حزب الامة. فقد ادي البرنامج السياسي، الذي نال اجماع القوي السياسية والنقابية في البلاد، الي هزيمتها واخراجها من الحكم وفرض عليها الابتعاد عن حلفائها في حكومة الوفاق والعودة الي العزلة. واوحي لها تفكير الأزمة ان اخراجها من الحكم كان من خلال احراجها باستبعاد التوجه الاسلامي من البرنامج المرحلي والتآمر الاجنبي. وبدأت تحس ان التغييرات السياسية الجارية في أرض الواقع تسير في غير صالحها، خاصة بعد دخول اليسار والجنوب في المعادلة السياسية. ولذلك حدّدت هدفها الرئيسي في عرقلة عملية السلام، التي بدأت باعلان الحكومة لقبولها باتفاقية السلام السودانية. وبدأت اولي محاولاتها في هذا الاتجاه بتقديم مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨ لمناقشته في الجمعية التأسيسية في مرحلة القراءة الثالثة، وذلك باعتباره مسألة هامة وعاجلة ومصيرية. وتزامن ذلك مع بدء الاتصالات الحكومية مع الحركة الشعبيةلتنشيط مساعي السلام. وكان القصد من ذلك اجهاض عملية السلام من خلال ابتزاز نواب حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، مع ان مشروع القانون بقي في داخل الجمعية منذ سبتمبر ١٩٨٨، وادت مناقشاته الي خلافات واسعة بين احزاب حكومة الوفاق نفسها. وعندما اجلت الجمعية مناقشة المشروع الي ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري اتهمت الجبهة النواب الذين صوتوا مع التأجيل بالردة عن الاسلام.(١٢٠)وادي ذلك الي مضاعفة شعورها بالعزلة والهزيمة والي اندفاعها في طريق اثارة الفتنة، عن طريق ما اسمته ثورة المساجد والمصاحف، فانسحب نوابها وقاطعوا اجتماعات الجمعية واستقال رئيس الجمعية وتواصلت مظاهرات ثورة المساجد والمصاحف. وفي أبريل اعلن د. حسن الترابي، الامين العام للجبهة، الجهاد ضد ما اسماه حكومة الشتات والطابور الخامس ودعي الي اسقاطها. وجاء في حديثه:"ان الديمقراطيةكانت اشكالاً وصارت الآن اشلاء وانتهت في السودان تماماً، وان ساحة العمل السياسي لم تعد تستوعب الجبهة الاسلامية القومية"، وندد بقيادات الاحزاب

التقليديةووصفهم بأنهم زعانف وأوشاب وعملاء، ودعي الي وراثة جماهير الانصار والختميةلأن الجبهة أولي بهم من حزبي الامة والاتحادي.(١٢٦) وفي الوقت نفسه تواصلت المظاهرات في وسط العاصمة بالنهار، وبالليل في الاحياء السكنية. ووصفت جريدة الراية هذه المظاهرات بانها تطالب بالتطبيق الفوري للشريعة وتدعو لاسقاط حكومة الردة بكل الطرق المشروعة.(١٢٧) وأشارت جريدة الوان الي ان "الذين يتحدثون عن الاسلام واصفين تعاليمه بأنها تدعو للسلام وتحضُّ علي المحبة والتسامح ينسون ان هذه التعاليم نفسها تدعو الي القتال وتحض علي الجهاد". وانتقد الصادق المهدي، رئيس الوزراء، اسلوب المظاهرات والدعوة للجهاد في غير محلها، واشار الي ان النظر للتطبيقات الاسلامية لا ينبغي ان يقوم علي المزايدات السياسية والمناورات الحزبية الضيقة، واكد ان الاسلام لا يطبق في السودان الا بموافقة الاغلبية وبقناعتها وليس بالمزايدات والمناورات.(١٢٩) وبجانب ذلك قامت الجبهة بتكوين تنظيم اسمته (الهيئة الشعبية للدفاع عن الدين والوطن)، ضمَّ ممثلين لنقابات واحزاب وقبائل وطرق صوفية وعسكريين متقاعدين وشخصيات قومية، واختير المشير سوار الدهب، رئيساً له، وذلك بهدف" مواجهة الاخطار التي تحدق بالوطن." ووصفت جريدة الراية هذه الخطوات بقولها:"يأتي تكوين هذه الهيئة للدفاع عن الوطن وحماية وجوده وهويته بعد أن تآلبت عليه العديد من القوي الخارجية والداخلية واتفقت علي مخطط يستهدف تمزيق البلاد ومحو هويتهاالحضارية عن طريق اضعاف القوات المسلحة وتثبيط روحها المعنوية وتمكين حركة التمرد من فرض ارادتها علي العباد والبلاد. ومع تسارع رضرخ حكومة الشتات والطابور الخامس واستسلامها للتآمر الدولي علي بلادنا وعقيدتنا يتعاظم الواجب الشعبي لاسناد المحاربين المدافعين عن الوطن."(١٣٠)وهكذا عملت الجبهة علي تعبئة كوادرها وجماهيرها في مختلف القطاعات للدفاع عن قوانين غائبة اصلاً تحت شعارات الجهاد وثورة المساجد والمصاحف، ولكنها فشلت في حشد المصلين ايام الجمع وفي تنظيم مظاهرات طلابية وشعبية قادرة علي احداث تحولات في اتجاهات الجماهير او حتي علي لفت الانظار.(١٣١)

وفي بداية يونيو اجتمع مجلس شوري الجبهة، وهو اعلي سلطة في التنظيم، للمداولة حول الوضع السياسي القائم. وقبل يوم من بدء اجتماعاته جاء في افتتاحية جريدة الراية: "انهار كل شيء في السودان حينما تربع علي كراسي الحكم رجال اختاروا طريق الضلال، فلم يرفعوا رؤوسهم بعز الدين وانما نكسوها بفعل ضغط الاقليات والمعسكرات الخارجية.. فكان الأستسلام والمذلة. لقد عربد المتمردون واكتسب الطابور الخامس شرعية واصبح اشباه الرجال والجواسيس والعملاء يتآمرون علي السودان علانية وفي وضح النهار.وامام هذا الانهيار الشامل لابد ان تقوم الجبهة بدورها لأنقاذ البلاد، وهو دور لو تعلمون عظيم.(١٣٢) وفي السادس من يونيو اعلن د. الترابي قرارات مجلس الشوري وتحدث في مؤتمر صحفي عن الوضع السياسي في البلاد، وذلك بحضور اركان المكتب السياسي ومجلس الشوري في

الجبهة. وهو امر أوحي بأن المؤتمر الصحفي هو مؤتمر (فوق الطارىء) وان مضمونه يحمل أهمية خاصة لم تحملها المؤتمرات الصحفية السابقة، حيث اعلن الترابي التعبئة القصوي والجهاد واستنفار كل اجهزة الجبهة وامكانياتها وحشد مؤيديها في اتجاه عمل سياسي من نوع خاص وعلي مستوي مختلف، لم يفصح عنه امينها العام. في كلمته امام الصحفيين أثار الترابي أربع مسائل سياسية سماها (ثغرات) في جدار السياسة السودانية، حددها في الآتي:-

أولاً: ان تدبيراً دولياً ينعقد (الآن) للاطاحة بالنظم الحاكم في السودان، ويتخذ وسائط داخل الحكومة القائمة نفسها. ووجه اتهاماً مبطناً لمصر عندما قال"ان الرئيس السابق نميري يتمتع بحريات واسعة في مصر. والجهات التي تقابل نميري ليست بعيدة عن الجهات التي اعلنت عدم رضائها عن الوضع في السودان وتريد ان تتجاوز النظام الحاكم."

ثانياً: ان من نتائج اتفاقية الميرغني/قرنق ما حصل من تمدّد للتمرد وتقلص السيادة الحكومية علي الارض والجو والمحاصرة الدبلوماسية للسودان. وفي هذا الجانب وصف المفاوضات، التي كان من المقرر ان تبدأ في ١١ يونيو، بين الحكومة والحركة الشعبية بأنها جولة جديدة من المناورات.وأضاف ان لجنة السلام الحكومية لا تحمل فكرة موضوعية لمحاورة جون قرنق ومستقبل العلاقات معه، ووصف الذين يتولون المفاوضات عن الحكومة بأنهم "أوصياء دوليون."

ثالثاً: ان هناك عناصر غالبة في الحكومة تريد اضعاف القوات المسلحة وتعمل ضد أي عمل لتقوية الجيش. وفي هذا الجانب قال"ان الحكومة انخذلت في عمليات الدفاع عن الوطن مما أدي الي ان تولي الجهد الشعبي الخاص عمليات الدفاع." واضاف، كاشفاً عن جزء من الوجه العسكري للجبهة وعن حجم المليشيات الموجودة في البلاد.." ان بالسودان الآن بضعة وعشرين تشكيلا مقاتلاً للدفاع عن أرضه، والحكومة يمكن ان تحيط بهذه القوي لو أجازت قانون الدفاع الشعبي."

رابعاً: ان اتفاقية السلام لا تهدف الي تجميد قوانين الشريعة، بل تحاول من خلال لجنة (العلمانيين) القانونيين ان تبرر اصدار قانون إلغائها نهائياً. وفي هذا الجانب اصدر الترابي فتواه بردة احزاب الحكومة عندما قال"ان هذا هو الوداع الاخير لأحزاب الحكومة للشريعة الاسلامية مما يعني الردة الدينية عن الاسلام والانتكاس السياسي."

هذا هو ما طرحه مجلس الشوري، علي لسان د.حسن الترابي، من مبررات للتعبئة القصوي والجهاد ضد حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، وضد قيادات احزابها، ومن ضمنهم السيد/الصادق المهدي، زعيم طائفة الانصار، والسيد/محمد عثمان الميرغني، زعيم طائفة الختمية.. ولكن ماذا يعني اعلان التعبئة القصوي والجهاد بشكل محدد؟ كيف تحول الجبهة هذا الاعلان الي خطوات عملية محددة في اطار الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي

القائم؟ ذلك ان الجهاد في الفقه الاسلامي يحمل معني قتال المسلمين للكفار الذين لا يتمتعون بحماية الذمة أو الهدنة، والعودة الي عقيدة الجهاد كمبرر لمقاتلة اناس هم مسلمون ويعتقدون ويعتقد الجميع انهم مسلمون، تتطلب منطقاً آخر غير ما جاء في حيثيات المؤتمر الصحفي المذكور.(١٣٣)واستخدام تعبير (الجهاد) بمعني النضال والعمل من اجل اهداف محددة يتطلب، ايضاً، تحديداً دقيقاً لهذه الاهداف ولأسلوب العمل (هل هو العمل في اطار النظام الديمقراطي أم هو الاسلوب الانقلابي؟) والواضح ان الامين العام للجبهة لم يجب علي هذه الاسئلة، بل ترك الباب مفتوحا لكل الاحتمالات الممكنة. وفي ذلك يقول الترابي"في خاطرنا عدة احتمالات لمصائر السودان. والجبهة الاسلامية في كل الاحوال ستتمكن من تقديم مشروعها الاسلامي لأنقاذ السودان وترشيد مسيرته الي الامام." وحول هذه الاحتمالات يشير الي ان "الاحتمالات الاخري تقع خارج الخيار الدمقراطي الدستوري، وتشمل حكومة شتات نقابي يساري لا يجمعهالا حب السلطة ولا يمكن ان تجّد علي شيء ولا ان تتقدم بالسودان الي شيء، وما دام هذا الاحتمال قد تجاوز القنوات الدستورية فسيغري معارضيه بمعاملته بمثل قواعد اللعبة، وينتهي الأمر الي مثل الاحتمالات الاخري، ومنها الصيغةالعسكرية السافرة، كأن يدب علينا انقلاب عسكري كامل يحمل الضباط الي السلطة ليتحملوا المسؤولية ايضاً.."(١٣٤) ماذا تريد الجبهة بالتحديد؟؟ ما هو تصورها لمشكلة البلاد ومشكلة الحرب الاهلية الجارية في الجنوب بشكل خاص؟ اجاب الترابي علي هذا السؤال في المؤتمر الصحفي بقوله"الجبهة هي الجهة السياسية الوحيدة في السودان التي طرحت شيئاً متكاملاً موثقاً ومكتوباً باللغة العربية والانجليزية، طرحت الحل الفيدرالي لقسمة السلطة، وحلاً لقسمة الثروة، وحلاً لا مركزياً لقضايا الثقافة والقانون. هذا هو رأينا في الحل النهائي لمشكلة السودان. اما رأينا في الطريق الي السلام فانه يرتكز الي دعامتين، الاولي: تقوية الجبهة الداخلية بصورة تيأس جون قرنق من الانتصار في الحرب، بغير ذلك سيتمادي في غروره ويرفع راية السلام مناورة لكسب المزيد علي حساب الحكومة. والدعامة الثانية-هي عزل الجهات الاجنبية، حتي الدول المجاورة لها مصالح خاصة في علاقاتها بالسودان وليس لها مصلحة في حل مشاكله، ودخول هذه العناصر سيدخل ابعاداً جديدة علي قضايا النزاع الداخلي ويعقدها ولن تجد طريقها الي الحل ابداً، لذلك لابد من الاستقلال، اما ان يتولي هؤلاء الوصاية علي حركة التمرد وعلي حكومة السودان فلا يمكن ان تجد مشاكلنا حلاً، الحل النهائي مكتوب عندنا وموثـق..(١٣٥) ولكن كيف يتم ذلك؟ في اطار الحوار بين كافة القوي السياسية والنقابية، كما حدث بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة؟ أم عن طريق تمسك كل حزب برأيه ورؤيته لمشكلات البلاد وفرضها بقوة السلاح علي القوي والاحزاب الاخري؟ هل يمكن ان يقبل المنطق السليم اتهام الجميع بالعمالة والطابور الخامس وان الجبهة هي الحزب الوحيد المبرأ من كل عيب؟ الواقع ان مثل هذا المنطق واستمرار نواب الجبهة في مقاطعة

جلسات الجمعية التأسيسية وارتفاع ضجيج شعارات الجهاد المقدس، كل ذلك لا يعني سوي يأس الجبهة من الصراع السياسي السلمي في اطار النظام الديمقراطي واستبداله بتكتيك انقلابي معروفة وسيلته وبدايته ونهايته.

في ١٨ يونيو أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحةانها رصدت محاولة انقلابية، خططت لها العناصر المايوية من ضباط عاملين بالقوات المسلحة وبعض المدنيين، تستهدف قلب نظام الحكم والاستيلاء علي السلطة واعادة نميري الي الحكم، وانه تم ايقاف كل الضباط الذين وردت اسماؤهم ووضعوا رهن التحفظ العسكري وسيشرع في التحقيق معهم فوراً.(١٣٦) وشملت الاعتقالات ١٤ ضابطاً، منهم ٦ عمداء وعقيدين وستة رواد وعدداً من المدنيين من قيادات الاتحاد الاشتراكي واقرباء الرئيس السابق نميري. وقدم رئيس الوزراء تفاصيل حول المحاولة في خطاب له امام الجمعية، اوضح فيه انه وردت معلومات للقوات المسلحة اكتملت يوم ٦/١٦ لتنفيذ المحاولة يوم ٦/١٨ اثناء وجود القيادات التنفيذية داخل الجمعية باطلاق قذائف مدفعية عليها، ثم الاستيلاء علي الاذاعة، وتتحرك وحدات الي كل من منطقة الشجرة ووادي سيدنا ومنطقة شمبات والقيادة العامة، وعقب الاستيلاء علي السلطة يتم احضار نميري وتجري تصفية كل المعارضين وبعد ذلك تتم تصفية نميري نفسه.(١٣٧) واكد رئيس الوزراء ان وجود نميري في مصر لابد ان يحسم اما بابعاده او تسليمه للسلطات السودانية وان علاقة السودان مع مصر يجب ان تقوم علي الحق والعدل.(١٣٨)

كانت جريدة الوطن قد نشرت مقابلة صحفية طويلة مع نميري في ٦/١٦، وجدت معارضة واسعة من القوي السياسية وخاصة من نقابة الصحفيين، واعتبرته نوعاً من التبشير بعودته للحياة السياسية في البلاد ومقدمة لمحاولة انقلابية مايوية. المهم ان اخبار المحاولة الانقلابية شغلت الرأي العام والقوي السياسية في البلاد، وسادت شكوك كثيرة حول القصة بكاملها وانتشرت اسئلة عديدة عن الجهة التي سربت معلومات المحاولة للاستخبارات العسكرية، خاصة ان بيان القيادة العامة يقول" انها رصدت"، وما هي مصلحتها في ذلك؟ والرواية التي اوردها رئيس الوزراء امام الجمعية اثارت مزيداً من الاسئلة والشكوك. وهناك مصادر تقول ان المحاولة كانت جزءاً من سيناريو كامل أعدته الجبهة الاسلامية للتخلص من مجموعة من الضباط كان من الممكن ان يقفوا عقبة في طريق نجاح انقلاب ٣٠يونيو(١٣٩)وربما يشير الي ذلك اهتمام صحافة الجبهة وقياداتها بمتابعة اخبار المحاولة والتشكيك في صحتها واتهام احزاب الطائفية بمحاولة تصفية القوات المسلحة. ففي ٢٤ يونيو التقي علي عثمان محمد طه بالفريق فتحي احمد علي، القائد العام للقوات المسلحة، وطالب بالاسراع في التحقيق مع الضباط المتهمين في المحاولة. واوضح انه استمع الي تنوير من القائد العام حول المراحل التي مر بها النشاط المايوي حتي المحاولة الاخيرة، وان القائد العام اشار الي ان الاعتقالات كانت وقائية.(١٤٠)

وفي ٢٥ يونيو عقدت "الهيئة الشعبية للدفاع عن الوطن والعقيدة" اجتماعها الثالث مع الضباط والجنود المتقاعدين، واستعرض الاجتماع خطة لتدريب الشباب بالعاصمة المثلثة وارسال وفود للاقاليم للوقوف علي الحالة الأمنية في جنوب كردفان والنيل الابيض والازرق.(١٤١)وفي رد فعل معارض لما كان يجري باسم الهيئة الشعبية وصف السيد محمد عثمان الميرغني الهيئة بقوله"لقد قامت هيئة مزعومة تدعي الدفاع عن الوطن والعقيدة، وهي تنازع القائد العام صلاحياته باستدعاء الاحتياطي من الضباط المتقاعدين.."(١٤٢) وفي ٢٨ يونيو القي زعيم المعارضة خطابه حول الميزانية، ووجه خطابه للقوات المسلحة عندما قال:"ان الميزانية المرصودة للجيش ضعيفة جداً بينما يصرف معتمد العاصمة وحكام الاقاليم الاعتمادات بلا ضوابط."(١٤٣) ووصف توجه الحكومة نحو السلام بانه وهم وسراب.(١٤٤) واكملت الجبهة تحركها السياسي العلني بدعوة الشعب للخروج في مظاهرات ضد السياسات التي اعلنها وزير المالية ولاسقاط "حكومة السفه والفساد والاستسلام."(١٤٥) وخطت خطوة عندما حركت في ٢٨ يونيو بعض طلاب المدارس في الخرطوم في مظاهرات كانت أبرز هتافاتها" سكر..سكر..وليٍّ العسكر.." (..عيش..عيش..وليَّ الجيش..)(١٤٦).

في الجانب الآخر، كانت اللجنة الوزارية للسلام تعمل علي ترتيب مستلزمات اجتماعها المشترك مع الحركة الشعبية في الرابع من يوليو١٩٨٩. ففي يوم ٢٨ عقد رئيس الوزراء اجتماعاً مع اللجنة، اعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء ان المجلس سيعقد جلسة طارئة يوم الجمعة ٦/٣٠، دون ان تكشف عن الموضوعات التي ستناقش في الاجتماع المذكور. ولكن الاوساط الصحفية اكدت ان الاجتماع سيكرس لقضية السلام والجولة الثالثة للمفاوضات مع الحركة.(١٤٧) وفي يوم الخميس ٦/٢٩ عقد رئيس الوزراء اجتماعا آخر مع اعضاء اللجنة الوزارية ووعدهم بأن مجلس الوزراء سيتخذ القرارات المطلوبة، حسب التوصيات التي وضعتها اللجنة، في اجتماعه الطارئ صباح الجمعة ٦/٣٠. وفي ذلك يقول السيد الصادق المهدي ان ملف الحكومة الخاص باجتماع ١٩٨٩/٧/٤ قد تم تحضيره علي النحو التالي: ان رئيس الوزراء المصري، عاطف صدقي، رد علي قرارنا الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بالموافقة، واعلنت ليبيا، علي لسان العقيد ابوبكر يونس، ان البرتكول الليبي السوداني قد استنفد مدته. اما مسألة تجميد الحدود، فقد رأينا، في نهاية الامر، تفسير التجميد كالآتي:-

- توقيع العقوبة علي الجرائم الحدية تعزيراً دون الحد وتقنين ذلك الاجراء.
- يصدر مجلس رأس الدولة عفواً عن المحكومين بالقطع وذلك علي أساس ان العيوب الموجودة في قوانين سبتمبر شبهة تدرأ الحدّ.
- الذين عليهم ديات، وظلوا في السجن لمدة طويلة، لأنهم لا يستطيعون دفعها، تدفع الدولة دياتهم من ديوان الزكاة.

وبهذه السياسات والاجراءات ازالت الحكومة معظم العراقيل الاساسية في طريق الوصول

الي اتفاق شامل في جولة المفاوضات الثالثة. وبذلك مهدت الطريق تماماً للاتفاق علي عقد المؤتمر الدستوري الوطني في موعده المحدد.

وهكذا "انتصب مشروعان في الساحة، مشروعان.. نجاح احدهما يقتل الآخر: مشروع السلام الذي تتبناه الحكومة وكل الاحزاب السياسية تقريباً واغلبية اهل السودان، ومشروع الانقلاب وهو ما كانت تعد له سراً الجبهة الاسلامية القومية."(١٤٨) وأهم نقطة في هذا السياق هي وقت الانطلاق وزمن الوصول، حيث حدّدت قوي السلام والديمقراطية يوم ١٨ سبتمبر كمحطة نهائية ويوم ٤ يوليو كمحطة وسطي. وحدّدت قوي الانقلاب علي الديمقراطية والسلام يوم ٣٠يونيو كموعد حاسم. ولأن السلام"..قضية معقدة ومتشابكة، فان دعاته يحتاجون الي وقت لحل وفك التناقضات ثم يتجهون لبناء السلام.. ولأن الانقلاب اجراء سهل، خصوصاً علي الديمقراطية، حيث تكون الاعصاب في حالة استرخاء سائب والحكومة لا تحفل كثيراً بمسائل الأمن، فان مخططي الانقلاب لا يحتاجون الا لقوة قليلة العدد من الضباط والجنود لاحتلال المواقع الاستراتيجية واذاعة البيان الاول بشرط الحفاظ علي عنصر السرية كاملاً.."(١٤٩) وهكذا استغلت قوي الانقلاب ظروف الغفلة والاستخفاف بتأمين مستلزمات حماية الديمقراطية والسلام، التي كانت سائدة وسط القيادات السياسية والقيادة العامة للقوات المسلحة، لتنفيذ مشروعها. وفي صباح الجمعة ٣٠/٦ اعلنت اذاعة امدرمان استيلاء الجيش علي السلطة وطلبت من جماهير الشعب انتظار بيان هام من القيادة العامة. وفي العاشرة صباحاً جاء البيان الاول بأسم (ثورة الانقاذ الوطني) بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير، معلناً اجهاض الديمقراطية وقطع الطريق علي عملية السلام. وبذلك عاد السودان الي حكم العسكر والديكتاتورية والاستبداد، تحت شعارات الانقاذ والاكتفاء الذاتي والتوجه الحضاري والشريعة السمحاء.. بدلاً من .. شعارات الاستقرار والتنمية وشعارات الاشتراكية والديمقراطية الجديدة والوحدة العربية التي رفعتها الانظمة العسكرية السابقة. ومع اختلاف الشعارات"فان ما يجمع انقلاب ١٩٨٩ بالانقلاب العسكري الاول يتمثل في ان قسماً من البرجوازية السودانية قد وجد استحالة في تنفيذ مشروعه في مناخ ديمقراطي ليبرالي، بسبب المعارضة الواسعة التي وجدها من القوي الشعبية والفئات الأخري، وفي كلتا الحالتين قامت الشريحة البرجوازيةالتابعة بتنظيم وتنفيذ الانقلاب."(١٥٠) ويجمعها، ايضاً، ان انقلاب ١٩٥٨ كان افضل الانقلابات التي شهدها السودان وانقلاب ١٩٨٩ كان أسوأها.(١٥١) وعلي اي حال ذلك موضوع آخر يتطلب متابعة أخري ودراسة خاصة للانقلاب ونظامه في اطار حركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد والمتغيرات الاقليمية والدولية.

هوامش الفصل السادس:-

(١) الايام ١٩٨٩/١/٢٤.

(٢) نفسه.

(٣) الايام ١٩٨٩/٢/١.

(٤) الايام ١٩٨٩/١/٢٥، اصوات واصداء، محجوب محمد صالح.

(٥) نفسه. الاخوان ،العسكر.

(٦) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٤٨.

(٧) الايام ١٩٨٩/٢/١.

(٨) الهدف ١٩٨٩/١/٤.

(٩) السياسية، صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٩/١/١٣.

(١٠) الميدان، ١٩٨٩/٢/١٠.

(١١) الهدف ١٩٨٩/٢/١٥.

(١٢) الاضواء، صحيفة اسبوعية، الخرطوم، ١٩٨٩/٢/١٦.

(١٣) الميدان ١٩٨٩/٢/٢١.

(١٤) الصادق المهدي:الديمقراطية عائدة وراجحة،م.س.،ص ١٢٨.

(١٥)الهدف ١٩٨٩/١/٢٩.

(١٦) الايام ١٩٨٩/٢/١.

(١٧) نفسه.

(١٨) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٤٨

(١٩) الايام ١٩٨٩/٢/٢٠.

(٢٠) الايام ١٩٨٩/٢/٢٢، اصوات واصداء، محجوب محمد صالح.

(٢١) نفسه.

(٢٢) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

(٢٣) نفسه.

(٢٤) الايام ١٩٨٩/٢/٢٦.

(٢٥) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٥٦-٢٥٧

(٢٦) الايام ١٩٨٩/٢/٢٦.

(٢٧) الهدف ٢٦/٢

(٢٨) الدستور ١٩٨٩/٣/٦.

(٢٩) الايام ١٩٨٩/٢/٢٨.

(٣٠) الايام ١٩٨٩/٢/٢٧.

(٣١) الهدف ١٩٨٩/٣/١.

(٣٢) الايام ١٩٨٩/٢/٢٨.

(٣٣) نفسه.

(٣٤) الايام ١٩٨٩/٣/١.

(٣٥) نفسه.

(٣٦) الايام ١٩٨٩/٣/١، اصداء واصوات، مجحوب محمد صالح.

(٣٧) نفسه.

(٣٨) الايام ١٩٨٩/٣/٥.

(٣٩) الايام ١٩٨٩/٣/٦.

(٤٠) السياسة ١٨٩/٣/٦.

(٤١) الهدف ١٩٨٩/٣/٧.

(٤٢) الايام ١٩٨٩/٣/٨.

(٤٣) الدستور ١٩٨٩/٣/١٣.

(٤٤) الهدف ١٩٨٩/٣/١٠.

(٤٥) الايام ١٩٨٩/٣/١٢.

(٤٦) الاهرام، صحيفة يومية، القاهرة. ١٩٨٩/٣/٤.

(٤٧) الهدف والميدان، ١٩٨٩/٣/١٣.

(٤٨) الهدف ١٩٨٩/٣/٨.

(٤٩) الميدان ١٩٨٩/٣/١٢.

(٥٠) الايام ١٩٨٩/٣/١٣.

(٥١) الايام ١٩٨٩/٣/٦.

(٥٢) الهدف ١٩٨٩/٣/١٤.

(٥٣) الايام ١٩٨٩/٣/١٥.

(٥٤) الهدف ١٩٨٩/٣/١٥.

(٥٥) فضل الله علي فضل الله، مصدر سابق.

(٥٦) الايام ١٩٨٩/٣/١٥.

(٥٧) نفسه.

(٥٨) الايام ١٧/٣/١٩٨٩.

(٥٩) الميدان ١٦/٣/١٩٨٩.

(٦٠) حيدر طه، الاخوان والعسكر، م.س.ص ٢٦١

(٦١) الهدف ١٥/٣/١٩٨٩.

(٦٢) الهدف ١٩/٣/١٩٨٩.

(٦٣) الايام ١٩/٣/١٩٨٩.

(٦٤) الايام ٢١/٣/١٩٨٩.

(٦٥) الايام ٢٣/٣/١٩٨٩.

(٦٦) الدستور ٣/٤/١٩٨٩، مذكرة حزب البعث حول التشكيل الوزاري.

(٦٧) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.

(٦٨) الهدف ٢٧/٣/١٩٨٩.

(٦٩) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.

(٧٠) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.

(٧١) الهدف ٢٦/٣/١٩٨٩

(٧٢) الميدان ٢٦/٣/١٩٨٩.

(٧٣) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.

(٧٤) الدستور ١٠/٣/١٩٨٩.

(٧٥) الدستور ١٥/٥/١٩٨٩.

(٧٦) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.

(٧٧) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.

(٧٨) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.

(٧٩) الايام ٣١/٣/١٩٨٩.

(٨٠) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.

(٨١) الايام ٣/٤/١٩٨٩.

(٨٢) نفسه.

(٨٣) الميدان ١١/٤/١٩٨٩.

(٨٤) الايام ٣/٤/١٩٨٩.

(٨٥) الهدف ١٤/٤/١٩٨٩.

(٨٦) الدستور ١/٥/١٩٨٩.

(٨٧) الهدف ٩/٦/١٩٨٨.

(٨٨) الميدان ١٧/٥/١٩٨٩.

(٨٩) الايام ٢١/٥/١٩٨٩.

(٩٠) الميدان ١٧/٥/١٩٨٩.

(٩١) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.

(٩٢) الميدان ٣١/٥/١٩٨٩.

(٩٣) نفسه.

(٩٤) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.

(٩٥) نفسه.

(٩٦) الميدان ٢٦/٥/١٩٨٩.

(٩٧) نفسه.

(٩٨) الايام ٧/٦/١٩٨٩.

(٩٩) نفسه.

(١٠٠) الهدف ٢٦/٥/١٩٨٩.

(١٠١) الايام ٢٨/٥/١٩٨٩.

(١٠٢) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.

(١٠٣) الايام ٢٨/٥/١٩٨٩.

(١٠٤) الايام ٢/٦/١٩٨٩.

(١٠٥) الميدان ١١/٦/١٩٨٩.

(١٠٦) الايام ١١/٦/١٩٨٩.

(١٠٧) الايام ١٣/٦/١٩٨٩.

(١٠٨) الميدان ١٥/٦/١٩٨٩.

(١٠٩) الهدف ١٩/٦/١٩٨٩.

(١١٠) نفسه.

(١١١) الميدان ٢٧/٦/١٩٨٩.

(١١٢) الدستور ٢٩/٥/١٩٨٩.

(١١٣) الهدف ١٥/٦/١٩٨٩.

(١١٤) الدستور ٢٢/٥/١٩٨٩.

(١١٥) الهدف ١٩٨٩/٥/٢٩.

(١١٦) الدستور ١٩٨٩/٥/٢٩.

(١١٧) الميدان ١٩٨٩/٦/١٥.

(١١٨) نفسه.

(١١٩) الميدان ١٩٨٩/٦/٢٨.

(١٢٠) الميدان ١٩٨٩/٦/٣٠.

(١٢١) نفسه.

(١٢٢) الراية ١٩٨٩/٦/٢٩.

(١٢٣) الهدف ١٩٨٩/٦/٢٧.

(١٢٤) نفسه.

(١٢٥) الراية ١٩٨٩/٤/١١.

(١٢٦) ندوة سياسية في جامعة الخرطوم.

(١٢٧) الراية ١٩٨٩/٤/١٤.

(١٢٨) الوان، صحيفة نصف اسبوعية، الخرطوم، ١٩٨٩/٤/١٥

(١٢٩) الدستور ١٩٨٩/٤/٢٤.

(١٣٠) الراية ١٩٨٩/٥/١٧.

(١٣١) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.، ص ٢٦٣

(١٣٢) الراية ١٩٨٩/٦/٢.

(١٣٣) حيدر طه: م.س.، ص ٢٦٧-٢٦٩.

(١٣٤) السياسة ١٩٨٩/٣/٢.

(١٣٥) الراية ١٩٨٩/٦/٨.

(١٣٦) الايام ١٩٨٩/٦/١٩.

(١٣٧) حيدر طه: مصدر سابق، ص ٢٨١

(١٣٨) الراية ١٩٨٩/٦/٢٢.

(١٣٩) حيدر طه: مصدر سابق، ص ٢٨٢

(١٤٠) الراية ١٩٨٩/٦/٢٥.

(١٤١) الراية ١٩٨٩/٦/٢٦.

(١٤٢) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س، ص ٢٨١

(١٤٣) نفسه. ص ٢٨٤

(١٤٤) الراية ١٩٨٩/٦/٢٩.

(١٤٥) عنوان افتتاحية الراية ١٩٨٩/٦/٢٧.

(١٤٦) حيدر طه، م. س.، ص ٢٨٤.

(١٤٧) الايام ١٩٨٩/٦/٢٩.

(١٤٨) حيدر طه، م.س.، ص ٢٧٣.

(١٤٩) نفسه.

(١٥٠) د. عبدالجليل مكي، التبعية والسلطوية(مقال) كتابات سودانية، العدد الثاني، ١٩٩٢، ص ٦٠.

(١٥١) الصادق المهدي: الديمقراطية عائدة ...، ص ٣.

خاتمة

بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ دخل السودان من جديد فى نفق الديكتاتورية وحكم البطش والقمع والارهاب بأسم القوات المسلحة والشعارات العزيزة على شعبه. وفى ذلك يقول الصادق المهدى: (لقد عملت على عقد تحالف أساسى بين كيان الانصار وحركة الأخوان المسلمين لتحقيق توجه إسلامى سودانى عريض، بوسائل شعبية وديمقراطية. وقام التحالف وحقق بعض أهدافه. ولكنه انعكس بسبب اختلافنا حول مشروع نميرى الاسلامى. فنحن رفضناه وهم قبلوه وتحمسوا له. ورغم هذا الانعكاس استأنفنا التحالف فى فترة الديمقراطية الثالثة. ولكنهم أطاحوا به عندما شهروا السلاح علينا وإستولوا على السلطة وإنفردوا بها عازلين كل القوى الوطنية والاسلامية الأخرى وأقاموا نظاماً حزبياً فوقياً وقهرياً..)، [1] فهل يعنى ذلك فشل التجربة الديمقراطية فى السودان.. أم.. أن ما حدث هو تآمر فئات سياسية واجتماعية محددة استهدف اجهاض التجربة وقطع الطريق على عملية السلام؟.

الواقع ان متابعتنا في الصفحات السابقة تؤكد ان الديمقراطية الثالثة لم تجد الفرصة الكافية لأنضاج جوانبها الايجابية وتأكيد جدارتها واستفادتها من دروس وخبرات التجارب الديمقراطية السابقة. فتطور الاحداث، بعد انتفاضة ديسمبر١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة في فبراير١٩٨٩ واتفاق القوي السياسية النقابية علي البرنامج المرحلي وتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، كان يسير في اتجاه ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام من خلال المؤتمر الدستوري الوطني وتعديل قانون الانتخابات ليتضمن تمثيل القوي الحديثة. وذلك يمثل تطورا ايجابيا هاما لم تشهده التجارب الديمقراطية السابقة، ونقطة تحول في تفكير الأحزاب التقليدية ونظرتها لقضية تطوير النظام الديمقراطي ولأزمة الحكم في السودان. وكانت الاحداث تسير، ايضا، في اتجاه توسيع وتعميق اسلوب الحوار السلمي الديمقراطي والتفاعل الايجابي بين مختلف القوي السياسية والنقابية، كما اكدت ذلك تجربة المؤتمر التداولي حول بدائل زيادات الأجور والمنافشات والمشاورات التي اعقبت مذكرة القوات المسلحة وأوصلت الي اتفاق هذه القوي حول البرنامج المرحلي وتكوين الحكومة الموسعة. صحيح ان هذه التطورات لم تلغ الخلافات الفكرية والسياسية الكبيرة وسط أطراف الحركة السياسية والنقابية، ولكنها وضعتها علي عتبة طريق جديد اساسه البرنامج المرحلي واحترام التعددية السياسية واصلاح النظام الديمقراطي وايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام عن طريق عقد المؤتمر الدستوري الوطني لمناقشة كل القضايا الأساسية وبناء سودان ديمقراطي موحد ومستقل ومتفاعل مع محيطه الجغرافي التاريخي والحضاري. الخطوة الحاسمة في هذا الاتجاه تمثلت في المؤتمر الدستوري، وذلك لأن هذا المؤتمر، بجدول اعماله والقوي التي ستشارك فيه، يعبر عن حاجة عميقة الي عقد سياسي واجتماعي جديد يولد عبر المعاناة التي ظل يعيشها اهل السودان

طوال سنوات مابعد الاستقلال، ويؤدي الي تغييرات اساسية في مراكز القوي السياسية وتوزيع الثروة وتوسيع المشاركة في الحكم. وبهذا المعني فان المطلوب لم يكن تكرارا لمؤتمر المائدة المستديرة أو اتفاقية اديس ابابا١٩٧٢ أو لنظام الحكم الاقليمي المشوه الذي فرضة النظام الديكتاتوري المايوي، بل هو مؤتمر دستوري لمواجهة كافة قضايا مرحلة مابعد الاستقلال. صحيح ان هناك خلافات فكرية وسياسية واسعة حول هذه القضايا، لكن ذلك لايعني استحالة الوصول الي تسوية تاريخية تضع البلاد علي عتبة طريق جديد، تحت ضغط الأزمة الوطنية الشاملة التي كانت تعيشها البلاد، وضغط التطورات الايجابية التي اعقبت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ والعلاقات المتطورة بين مختلف القوي السياسية والنقابية، وضغط الظروف الاقليمية والدولية المتجهة نحو الانفراج ونهاية مرحلة الاستقطاب. ولكن بجانب كل ذلك يمكن القول ان التجربة الديمقراطية الثالثة كانت قاصرة ولم تتمكن من الاستفادة من دورس وخبرات التجارب السابقة.. ويتمثل ذلك في الملاحظات التالية:-

انها لم تتمكن من الاستفادة من دروس التجارب السابقة في اتجاه استيعاب التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة في المؤسسة النيابية بشكل متوازن يعكس حقيقة دور هذه التنظيمات في الحياة العامة وتوازن القوي في المجتمع وضرورات حركة التطور الوطني لبناء سودان ديمقراطي موحد ومستقل وفاعل في محيطة العربي والافريقي. ويرجع ذلك، بشكل رئيسي، الي عجز مؤسسات الفترة الانتقالية عن تحقيق مهامها المحددة في ميثاق الانتفاضة. لذلك كانت النتيجة عودة احزاب القوي المهيمنة التقليدية الي كراسي الحكم من جديد، بسبب قانون انتخابات رجعي، تقليدي ومتخلف، يقوم علي اساس الصوت الواحد للشخص الواحد. اما قوي الانتفاضة السياسية النقابية، القوي الحديثة التي تحملت اعباء النضال ضد الحكم الديكتاتوري واسقاطه واستعادة الديمقراطية، فقد وجدت نفسها بعيدة عن مراكز السلطة تواصل نضالها في مواجهة الفئات الحاكمة من اجل الحياة الحرة الكريمة واستكمال انجاز اهداف الانتفاضة. وهكذا تحولت الديمقراطية الي مجرد غطاء لسيطرة القوي المهيمنة التقليدية، المتمثلة في الفئات الرأسمالية والقيادات الطائفية والقبلية وبيروقراطية الدولة البرجوازية، علي جهاز الدولة. وهي نفس القوي التي ظلت تستند عليها الأنظمة السياسية، المدنية والعسكرية، المتعاقبة طوال فترة مابعد الاستقلال. بذلك تحولت الديمقراطية والحقوق الأساسية للمواطنين الي مجرد ممارسات شكلية وموسمية لا معني لها في الواقع العملي (لأنه يستحيل تحقيق كامل الحقوق المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.)[٢] وفقدت التجربة الديمقراطية أهم شروطها المتمثلة في ارتباطها بالقوي الحية في المجتمع صاحبة المصلحة الحقيقية في الديمقراطية واشاعة الحريات العامة، وهي غالبية جماهير شعب السودان. ونتيجة لهذا الفصل التعسفي بين الديمقراطية السياسية

والديمقراط يةالاقتصادية والاجتما عية وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية علي السلطة طوال معظم سنوات مابعد الاستقلال، وسيادة نمط التنمية الرأسمالي التبعي، ظل السودان، طوال فترة ما بعد الاستقلال، يعيش ازمة حكم حقيقة ومتفاقمة، وظل تاريخه طوال هذه الفترة، يتميز بصراعات الفئات المختلفة للقوي المهيمنة من اجل السيطرة علي السلطة، وصراعات هذه الفئات، في مجموعها، مع الحركة الجماهيرية الديمقراطية. وفي هذا الاطار عاش السودان في دوامة الانقلابات العسكرية والتجارب الديمقراطية القاصرة والبعيدة عن قاعدتها الاجتماعية الحقيقية.

ان ممارسات أحزاب القوي المهيمنة، خلال التجارب الديمقراطية السابقة عموما، كانت مليئة بالممارسات الانتهازية وغير المبدئية. فهي دوما تتردد وتتلكأ وتعجز عن تنفيذ برامجها التي تطرحها اثناء معركة الانتخابات أوعند وصولها الي كراسي الحكم. خلال التجربة الديمقراطية الثالثة، بالتحديد، طرحت برامج اصلاحية في اطار البنيان الرأسمالي التبعي المتخلف، ولكنها ترددت عن تنفيذها وتجاهلت حاجات جماهير الشعب وضرورات مواجهة الأزمة الشاملة الي تعيشها البلاد. فبرامج الحكومة الائتلافية الاولي والثانية لم يكن ينقصها وضوح الرؤية بقدر ما كانت تنقصها المصداقية وربط القول بالعمل ولذلك كانت دوامة التحالفات السياسية وسط احزاب القوي المهيمنة في الحكومات الائتلافية المختلفة تعبر فقط عن صراعات شخصية وحزبية وطبقية لا علاقة لها بمصالح الوطن والشعب. وهذا الخلل الفكري والسياسي هو الذي دفع هذه الاحزاب الي التركيز علي صراعاتها حول المناصب والمصالح الضيقة. انعكس ذلك في تبادل المواقف بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي في العلاقة مع الجبهة الإسلامية القومية وفي الموقف من مساعي السلام وايقاف الحرب الاهلية طوال سنوات التجربة الديمقراطية الثالثة، وذلك بدون اي سبب موضوعي سوي المناورات السياسية وعقدة التنافس بين الختمية والأنصار. وانعكس، ايضا، في موقف الجبهة ومناوراتها حول قوانين سبتمبر وخلطها بقضية الشريعة واستلهام التراث العربي الاسلامي في الاصلاح التشريعي، وفي تجاهلها للقضايا الوطنية الاخري. وهذا ما دفع احد قيادات حركة النهضة التونسية الي ان يقول(... نشعر ان الجبهة قد غمرتها معارك القانون الجنائي والتشريع حتي اصبحت صورة الاسلام المعروفة عندها ذات منحي قانون جنائي . وهذا لا استطيع أن أوافق عليه، لأن صورة الاسلام أرحب وأوسع من ذلك..) [٣] ولذلك ظلت التجربة الديمقراطية الثالثة، والتجارب السابقة، عاجزة عن تحقيق الأهداف التي تطلعت اليها جماهير شعب السودان.

ظلت بعض قيادات احزاب القوي المهيمنة التقليدية تتمشدق بشعارات الديمقراطية الليبرالية المستمدة من النموذج البريطاني والموروثة من دستور الحكم الذاتي ١٩٥٦/٥٤ في مواجهة قوي الحركة الجماهيرية الديمقراطية وقوي المعارضة السياسية، كما حدث، مثلا،

اثناء انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ وغيرها. وهو تمشدق مردود لأن الديمقراطية الليبرالية في السودان تفتقد اساسها الاقتصادي الاجتماعي المرتبط بالثورة البرجوازية والنظام الرأسمالي الناجز ولذلك ظلت هذه الاحزاب تضيق بالحريات العامة وتعمل علي تقييدها خوفا من قوي المعارضة الشعبية ودفاعا عن مصالحها الضيقة. فالتجارب التي شهدتها بلادنا هي استنساخ لديمقراطية وستمنستر البريطانية دون مراعاة لخصوصية الواقع السوداني المتخلف، شبه الاقطاعي شبه الرأسمالي التابع. ومع ان الديمقراطية كمنهج آليات واساليب وقواعد تحكم النظام السياسي ، لها تطبيقاتها المتعددة المرتبطة بظروف وشرط البيئة المطبقة فيها، فان الاحزاب التقليدية لم تكتف فقط بالعجز عن توطين الديمقراطية وربطها بخصوصية واقع السودان وضرورات تطوره وتقدمه، بل عجزت حتي عن المحافظة علي نسختها البريطانية وصياغة دستور دائم للبلاد، الذي يمثل أهم واجبات اي جمعية تأسيسية. لذلك ظلت القوي الشعبية تتحمل العبء الاساسي في النضال من اجل الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة ومسؤولية حماية النظام الديمقراطي وتطويره لتلبية احتياجات التطور الوطني.

ان الممارسة السياسية في التجارب السابقة، بشكل عام، وفي التجربة الديمقراطية الثالثة، بشكل خاص، تعكس نزوعا قويا وسط احزاب القوى المهيمنة لتقييد النشاط الحزبي النقابي والصحفي، وذلك بسبب ضيق هذه الاحزاب بالديمقراطية وتبرمها من المعارضة والرأي الآخر. لذلك ظلت باستمرار تتردد في تصفية قوانين الأنظمة العسكرية المقيدة للحريات العامة والمعادية للديمقراطية نفسها، بل عملت علي تعديل الدستور المؤقت نفسه بهدف تقييد الحريات العامة ووضع اجراءات الدولة فوق القانون، وبالتالي اقامة ديكتاتورية مدنية. ومع هذا التوجه العام تعكس الممارسة العملية وجود ثلاثة تيارات وسط هذه الاحزاب:-

(١) تيار مستنير يتمسك بالديمقراطية والحريات العامة ويعمل علي التفاعل مع الحركة الجماهيرية الديمقراطية والأحزاب اليسارية والتقدمية في اطار المصالح الوطنية العليا والبنيان الاقتصادي الاجتماعي القائم. وتمثل هذا التيار خلال الفترة الديمقراطية الثالثة في قوي الانتفاضة داخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، التي لعبت دورا هاما كانت له تأثيراته في المجري العام لحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد، كما سبق أن شرحنا.

(٢) تيار يتجه الي تقييد الحريات العامة والنشاط الحزبي والنقابي والصحفي مع المحافظة علي الاطار الشكلي للنظام الديمقراطي. تمثل هذا التيار في محاولات تعديل الدستور وتنظيم النشاط الحزبي والنقابي والصحفي تحت تبريرات مختلفة، وبرز، بشكل واضح، في أوساط قيادات حزب الامة.

(٣) تيار يتجه لأقامة ديكتاتورية مدنية مكشوفة، وتمثله، بشكل واضح، فئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية التي نمت وتطورت في ظل النظم الديكتاتورية وهذا التيار ظل

يمثل المصدر الرئيسي للانقلابات العسكرية في السودان وخاصة انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وبرز تماماً في ممارسات الجبهة الاسلامية وحكومة الوفاق الخاصة بتصفية قيادات الخدمة المدنية وانتهاك استقلال القضاء وتقييد الحريات العامة كما وضح في مشروعها لقانون الصحافة والمطبوعات والقانون الجنائي الذي يمثل نقطة انطلاقها لاقامة نظام ديكتاتوري تحت غطاء الاسلام وشريعته السمحاء.

ولكن.. هل يعني ذلك ان نكفر بالديمقراطية والحريات العامة والحقوق الاساسية للمواطن؟؟

الواقع ان حيثيات التجربة الديمقراطية الثالثة، والتجارب السابقة عموما، تؤكد أهمية الديمقراطية لمواجهة قضايا البناء الوطني في السودان، واذا كان عصرنا الراهن يفرض التوجه لبناء النظم السياسية علي ركائز ديمقراطية تقوم علي اختيار الشعب ومشاركته الفعالة في تقرير مصيره في اطار الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون واحترام التعددية السياسية والثقافية وضمان الحريات العامة والحقوق الأساسية لكافة المواطنين دون تمييز فان الحاجة الي ذلك في السودان ترتبط، بالاضافة الي ذلك، بضرورات يفرضها واقعه وتركيبته الوطنية وضرورات تطوره الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل أهم هذه الضرورات في الآتي:-

واقع التمايز الثقافي والاثني والتاريخي بين الشمال بهويته العربية الأسلامية والجنوب بهويتة وثقافاته الافريقية.. وهو واقع موضوعي افرزته عوامل تاريخية عديدة، والاعتراف به كحقيقة وواقع يفرض الديمقراطية كأطار وحيد للمحافظة علي الوحدة الوطنية وتعزيزها وتأكيد حق المجموعات الوطنية المختلفة في المحافظة علي ثقافاتها وتطويرها وفي التفاعل الطوعي والايجابي بين هذه المجموعات في اطار سودان موحد وعلي هدي تجاربها في التعايش والتفاعل فيما بينها طوال تاريخها في هذه الارض. فكما يقول الشاعر المرحوم صلاح احمد ابراهيم: (نحن في السودان عرب ومستعربون وأفارقة اصلاء، موروثنا الأساسي موروث عربي اسلامي ومن حوله أقوام أفارقة اقحاح لهم لغاتهم وثقافاتهم الخاصة. ومن خلال تفاعل وتلاقح هذه المجموعات تنهض خصوصية سودانية هي العطاء الخاص للسودان. وفي المجري العربي الكبير والمجري الافريقي الكبير يقدم السودان عطاءه الخاص، قل أوكثر، باعتزاز ومحبة، وعلي ابنائة ان يعرفوا ان وطنهم بهذا التنوع اجمل ولهذا شرط ومناخ، لكي يعطي افضل مالدية، اسمه الاحترام المتبادل، اسمه الديمقراطية، يبدأ بالاعتراف بواقع التنوع وحق الآخر في الاختلاف..) (٤)

ان الحركة السياسية السودانية الحديثة ظلت، منذ نشأتها وحتي الآن، تتميز بالحيوية والنشاط رغم ماظلت تواجهه من حملات القمع والاضطهاد ومحاولات الحكومات المتعاقبة لتقييدها واعادة صياغتها في اطر بيروقراطية تابعة لأجهزة الدولة والفئات الحاكمة. وتميزت، ايضا، بتعدد وتنوع احزابها وحركاتها وبنضالها المتواصل من اجل الديمقراطية وتوسيع

الحريات العامة. ولذلك ظلت قضية الديمقراطية تحتل مكانا هاما وسط قضايا التطور الوطني، وضاعف من اهميتها ضرورة استكمال انجاز اهداف فترة ما بعد الاستقلال، التي لاسبيل لتحقيقها الا عن طريق اشاعة الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة لتمكين جماهير الشعب من تعبئة امكانياتها والمشاركة الحقيقية في تقرير مصيرها. وهذا ما اكدته تجربة فترة ما بعد الاستقلال، حيث سيطرت النظم الديكتاتورية العسكرية علي البلاد لأكثر من ٢٦ عاما لم تخلف وراءها سوي الخراب الاقتصادي والاجتماعي وتهديد الوحدة الوطنية وضياع سيادة البلاد واستقلالها. وطوال فترة الديمقراطية الثالثة ظلت هذه القضية تحتل مكانا هاما في نشاط واهتمامات القوي السياسية والنقابية في مواجهة احتمالات الردة ومحاولات الفئات الحاكمة لتقييد الحريات العامة والنشاط الحزبي والنقابي والصحفي.

ان تجربة السودان، طوال فترة مابعد الاستقلال، تؤكد ارتباط الديمقراطية واشاعة الحريات العامة بقضايا التغيير الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة غالبية جماهير الشعب. وانعكس ذلك فى ان النضال من اجل الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة ظل يمثل هدفا اساسيا للقوى السياسية والنقابية طوال هذه الفترة، سواء كان ذلك خلال عهود الحكومات العسكرية أو المدنية، وعكسته، ايضا، الارادة الشعبية العليا التي فجرب ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة مارس/ابريل١٩٨٥ واسقطت الديكتاتوية الاولي والثانية واعادت الديمقراطية الثانية والثالثة، انعكس، ايضا، في ان القوي المهيمنة لم تستطع ان تفرض خططها الاقتصادية الاجتماعية (الخطة العشرية ١٩٧١/٦١ والخمسية المعدلة ١٩٧٧/٧٠ والستية ١٩٨٣/٧٧ البرامج اللاحقة) الا في ظرف مصادرة الديمقراطية والديكتاتورية، بينما فشلت في فرضها خلال الفترات الديمقراطية الثلاث.ذلك لان ظروف الديمقراطية تمكن القوى الشعبية من تنظيم نفسها وتعبئة امكانياتها وتوسيع تحالفاتها من اجل تحقيق اهدافها والتأثير في دوائر واسعة وسط اقسام القوي المهيمنة نفسها. ويرز كل ذلك بوضوح خلال فترة الديمقراطية الثالثة، حيث تداخلت وتشابكت قضية الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة مع مختلف القضايا الوطنية، واصبحت تمثل المدخل الرئيسي لدفع حركة التطور الوطني في اتجاه استكمال انجاز اهدافها.

لكل هذه الظروف ظلت قضية الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة تمثل جوهر أهداف مرحلة مابعد الاستقلال والمدخل الاساسي لبناء سودان موحد ومستقل. وظهرت هذه الحقيقة، جليّة، خلال فترة الديمقراطية الثالثة. فقد ادي فشل وعجز الحكومات الائتلافية المتعاقبة في تنفيذ برنامجها المعلن، وتراجع الصادق المهدي من موقع الوسط الي موقع اليمين والتحالف مع الجبهة الاسلامية القومية، الي حالة من الاحباط واليأس وسط قطاعات واسعة من جماهير الشعب. وظلت قوى الردة والديكتاتورية تعمل علي تغذية هذه الحالة تمهيدا لمخططها الهادف

الي اجهاض الديمقراطية وفرض ديكتاتورية فاشية علي انقاضها. ومع ذلك ظلت قوى الانتفاضة، السياسية والنقابية، ترفع راية الدفاع عن الديمقراطية وفضح مخططات قوى الردة ومواجهة ازمة الحكم في اطار النظام الديمقراطي واستنادا الي مواثيق وشعارات الانتفاضة. وذلك انطلاقا من ان النظام الديمقراطي نفسه هو نتاج انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ والتضحيات الكبيرة التي قدمتها جماهير الشعب في مقاومة النظام الديكتاتوري المايوي واسقاطه واستعادة الديمقاطية، وبذلك فهو يمثل مكسبا هاما من مكاسب الانتفاضة، والدفاع عنه يمثل خط الدفاع الأول عن مواثيقها وشعاراتها. واذا كانت احزاب القوى المهيمنة قد عادت الي الحكم بعد انتخابات ١٩٨٦، فقد جاء ذلك نتيجة لظروف وعوامل محددة وليس قدرا محتوماً.. ولذلك فأن عودتها لم تطلق يدها لتفعل ما تشاء لم يمنع قوى الانتفاضة من القيام بدورها والتأثير في توازن القوى وفي السياسات الحكومية، بل مكنتها من تفجير أول انتفاضة حقيقية، في ظل نظام ديمقراطي تعددى، فرضت علي الحكومة التراجع عن اجراءاتها. صحيح ان الديمقراطية اللبرالية لهاعيوبها ونواقصها الواضحة والبارزة في بلد مثل السودان، وعموم بلدان العالم الثالث، ولكن ذلك لايعني الاستخفاف بالحريات العامة والتعددية السياسية والحقوق الاساسية للمراطنين أو التفريط فيها لأى سبب كان هروباً من تحمل أعباء الاصلاح الديمقراطي وتطوير التجربة الديمقراطية وربطها بالانجاز والقوى الاجتماعية الحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وصحيح، ايضا، ان القوى المهيمنة، في عمومها، هي التي ظلت تستند عليها الانظمة السياسية المدنية والعسكرية المتعاقبة، طوال فترة ما بعد الاستقلال، ولكن ذلك لايلغي دور الاحزاب التقليدية في مقاومة الانظمة العسكرية واذا كان الفارق بين الديمقراطية والديكتاتورية يتعدى الشكل الي المضمون الاقتصادي الاجتماعي، فإن الشكل نفسه (برلمان، احزاب، صحافة الخ..) له قيمة دستوية ووظيفية بغض النظر عن فشل الفئات الحاكمة، ومن الصعوبة القول بتقارب الديكتاتورية مع الديمقراطية في هذا الجانب، (٥) كما تحاول اقناعنا بعض الكتابات. (٦) ولذلك كان تمسك القوى السياسية والنقابية بالنظام الديمقراطي ومحاولة تطويره بما يتماشي مع خصوصية الواقع السوداني وضرورات تطوره وتقدمة. وفي هذا الجانب تضمن البرنامج المرحلي بندا خاصا بتعديل قانون الانتخابات ليتضمن تمثيل القوى الحديث.. وبدأت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة في استطلاع آراء القوى السياسية والنقابية حول هذه القضية. وفي مايو ١٩٨٩ عقدت نقابة المحامين ندوة حول الموضوع، شاركت فيها كل القوى السياسية وعدد من النقابات والاتحادات. واتفق المشاركون علي ضرورة عقد مؤتمر وطني لمناقشة القضية والتوصل الي مقترحات محددة حول قانون الانتخابات وتطوير التجربة الديمقراطية. (٧) وفي وقت لاحق تضمن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، الذي وقعته الاحزاب والنقابات في اكتوبر ١٩٨٩، بندا خاصا بالاصلاح



الديمقراطي. وكل ذلك يؤكد توجه الحركة السياسية السودانية الي تأكيد التزامها بالديمقراطية والتعددية السياسية وتوسيع الحريات العامة. وبالتالي لايمكن عزل كل ذلك عن دروس الديمقراطية الثالثة وخبراتها.

هوامش

(١) الصادق المهدي، محنة الاسلام في السودان، الشرق الاوسط ١٥/٢/ ١٩٩٣.

(٢) الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في ١٣/٥/١٩٦٨..

(٣) الهاشمي الحامدى، دعوة لأنفتاح الاتجاه الاسلامي، الايام ١٨/٢/١٩٨٩..

(٤) حوار مع الشاعر صلاح احمد ابراهيم، الدستور ٢٩/٨/١٩٨٨..

(٥) الدستور ١٩/١٢/١٩٨٨، د. محجوب التيجاني، حوار ساخن حول الديمقراطية والقوى الحديثة ود ولة الجلابة.

(٦) انظر ورقة د. طه البطحاني في مؤتمر اركويت الحادى عشر، نوفمبر ١٩٨٨، معهد الدراسات الاضافية، جامعة الخرطوم، ود. عبد الغفار محمد احمد، السودان، الوحدة في التنوع ود. تيسير محمد احمد، زراعة الجوع في السودان.

(٧) الدستور ٥/٦/١٩٨٩، شارك في الندوة ممثلون للاحزاب الآتية: الاتحادى، الأمة، الشيوعى، البعث، المؤتمر الوطني وكتلة الاحزاب الجنوبية، ونقابات المحامين والصحفيين واساتذة جامعة الخرطوم.

إصدارات مركز الدراسات السودانية

١	ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة	تحرير:حيدر ابراهيم على
٢	ندوة الديمقراطية فى السودان	(جماعي)
٣	الجزيرة:قصة مشروع رحلة عمر	عمر الكارب
٤	الوزير المتمرد	مرتضى احمد ابراهيم
٥	أزمة الإسلام السياسى	حيدر ابراهيم على
٦	السودان وعقد التنمية الضائع	مبارك على عثمان
٧	السودان: المأزق الإقتصادى	(جماعى)
٨	الهوية السودانية	طه ابراهيم
٩	لاهوت التحرير	حيدر ابراهيم على
١٠	الوحش الغريب (للاطفال)	حسان على احمد
١١	مجلة كتابات سودانية	الاعداد(١،٢،٣،٤،٥،٦)
١٢	زراعة الجوع فى السودان	تيسير محمد احمد
١٣	الصراع بين المهدى والعلماء	عبدالله على ابراهيم
١٤	السودان. حوارات الهوية والوحدة الوطنية	عبدالعزيزحسين الصاوى
١٥	السودان: البحث عن بديل	(وثائقى)
١٦	الزبير باشا	إعداد: خليفة عباس العبيد
١٧	السودان: مستقبل التنمية والسلام	عبدالغفار محمد احمد وسامية النقر
١٨	التقرير الادارى لحوادث الجنوب ١٩٥٥	(وثيقة)
١٩	السودان-الفساد والإفقار تحت نظام الجبهة	(تقرير)
٢٠	المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى السودان.	حيدر ابراهيم على
٢١	مذكرات الامام عبدالرحمن المهدى	
٢٢	بذرة الخلاص	فرنسيس دينق
٢٣	الرحالة الاجانب فى السودان	نسيم متا
٢٤	شكراً يا نيل "شعر"	خطاب حسن أحمد
٢٥	منمنمات على جلباب سيد الساحل "شعر"	محمد عبدالخالق
٢٦	على عبداللطيف	يوشيكو كوريتا
٢٧	تاريخ الصحافة السودانية فى نصف قرن	محجوب محمد صالح
٢٨	"١٩٠٣-١٩٥٣"	
٢٩	التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية	حيدر ابراهيم على
٣٠	على الدرب مع الطيب صالح	طلحة جبريل
٣١	السودان الانهيار أو النهضة	د.شريف حرير/ تيرجي
٣٢	البيبلوجرافيا السودانيةفى الدراسات الانسانية والاجتماعية	عمر عباس / يس شوقى

حول المؤلف

محمد علي جادين

- إجازة في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية من جامعة الخرطوم.
- يشارك في العمل العام منذ المرحلة الطلابية.
- مؤلف - مشارك لكتاب : الثورة المهدية : مشروع رؤية جديدة . دار الفارابي الخرطوم (طبعتان). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- صدرت له حتى الآن الترجمات التالية، عن الانجليزية :-

(أ) صراع السلطة والثروة (تيم نبلوك) بالاشتراك مع الفاتح التجاني، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٥، وطبعة ثانية.

(ب) زراعة الجوع في السودان (تيسير محمد أحمد علي)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٥

- شارك بفعالية في اصدار مجلة (الثقافة الوطنية) -سبعة اعداد ١٩٨٨/٩ - ١٩٨٩/٦ - ونشر فيها، من ترجمته وإعداده، كتاب (الحركة النقابية والتطور السياسي في السودان) البروفسور احمد حسن الجاك.
- له عدة ترجمات اخري غير منشورة.

الغلاف ها



٧ شارع معروف - القاهرة ج.م.ع شقه (٥)
تليفون/ فاكس : ٥٧٨٧١٤٢٠
E - mail ssc @ africamail . com